









كتاب الطهارة ٣	كتاب الصلوة ١١	كتاب الزكوة ٣٢	كتاب الصوم ٤٠
كتاب الحج ٤٥	كتاب النكاح ٥٩	كتاب الرضاع ٦١	كتاب الطلاق ٦٩
كتاب العتاق ٩٠	كتاب الايمان ٩٩	كتاب الحدود ١٠٣	كتاب السرقة ١٠٨
كتاب السير ١١٢	كتاب اللقيط ١٢٤	كتاب اللقطة ١٢٤	كتاب الاباق ١٢٥
كتاب المفقود ١٢٩	كتاب الشركة ١٢٧	كتاب الوقف ١٣٠	كتاب البيع ١٣٦
كتاب القرض ١٤٠	كتاب الكفالة ١٤١	كتاب الحوالة ١٤٤	كتاب ادب القاضي ١٤٥
كتاب الشهادات ١٧١	كتاب الرجوع عن الشهادات ١٧٤	كتاب الوكالة ١٧٧	كتاب الدعوى ١٨٤

كتاب الافراز ١٩٢	كتاب الصلح ١٩٩	كتاب المضاربة ١٩٩	كتاب الوديعة ٢٠٣
كتاب العارية ٢٠٥	كتاب الحصة ٢٠٧	كتاب الاجارات ٢٠٩	كتاب المكاتب ٢١٦
كتاب الولاء ٢٢١	كتاب الاكرام ٢٢٢	كتاب الحجر ٢٢٣	كتاب المأذون ٢٢٤
كتاب الغصب ٢٢٩	كتاب الشفعة ٢٣٣	كتاب القسمة ٢٣٨	كتاب المزارعة ٢٤٢
كتاب المقاتلة ٢٤٤	كتاب الذبايح ٢٤٥	كتاب الاضحية ٢٤٨	كتاب الكراهية ٢٥٠
كتاب احياء الموات ٢٥٧	كتاب الاشربة ٢٦٠	كتاب الصييد ٢٦٣	كتاب الرهن ٢٦٦
كتاب الجنائز ٢٧٥	كتاب الديات ٢٧٩	كتاب المعاقلة ٢٩٢	كتاب الوصايا ٢٩٤

كتاب الختم  
٣٠٥



کتاب القدره محمد الهادي الشكيري زاده

1

عده اصحاب البدايه والنهايه  
لها شكيري زاده



215



207  
207

Süleymaniye	MUSEYIN PASA
Kismi	AMCA ZADE
Yonikayit	
Eski Kayit No	215





الحمد لله الذي ارشدنا الى طرق الهداية بسابغ عنايته وادخلنا مسالك  
الشرع القويم بساطع لطفه الذي لا يدرك مدى برهانه ونهايته وابنت  
الفقه في رياض صمد العلماء والمجاهدين في قامة دواعي الملوك والدين  
واثبت لها باجتها دهرهم صولاً محكمة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
وفرع منها باستنساخ طهر فروعها من المسائل المتعلقة بالعبادة وشائر معامل  
الناس يرتفع بها الفساد في الارض بين العباد ويحصل نظام العالم وتنظيم  
مصالح المبدء والمعاد والصلوة والسلام الايمان الاكملان على سيدنا  
ومولانا محمد سيد ولد عدنان الذي جاء من الله تعالى بكتاب مجزى كريم اتم  
بلاغته مصارع الخطباء من محرة فطحان وبين فيه شعائر الشرائع حكم التبيان  
مصوناً عن النسخ والتبدل مدى الدهور ولا زمان وعلى له واصحابه الذين كلهم  
كانوا كالبحر الزاخرة فمن اقتدى بهم اهتدى الى العلوم الفاخرة الموصلة  
الى سعادة الدنيا والاخرة **وبعد** فيقول الفقير الى الحق الى الله تعالى  
محمد بن احمد المشيخي الودي بطاشكيري في هذا الكتاب في بيان النقص  
في سفر العقبي روعة والفقه في الزين زاده لما كان علم الفقهاء اجل العلوم  
قرا واشرفها وعلاها ودرجة وعظمتها اذ به تدرك احكام الشرع ابر  
وتعرف انواع ما ابتلي به العباد من التكليف ويتنوع جميع العبادات  
وعليه تنبني الصحة والفساد في شائر المعاملات والعاوالت التي يجتاز بها نوع الانسان  
لما خلقه الله تعالى بالطبع مدنا وجعلنا فيه من ارادة محتاجة الى الآخر

الاخر ولم يجعله عن غيره غنيا ولهذه المصلحة العظيمة الدينية اجتمع فيها  
العلماء خصوصاً الائمة المتفقيه حيث صنفوا كتباً نفيسة جامعة لمعالم المسالك  
وجعلوا بعضها مدلاً وبعضها عتياً عن الدلائل ولما كان كتاب الهداية  
اعظم ما صنف في هذا العلم من الكتب النفيسة وعلاها وانفعها واجمعها تلك الائمة  
واغلاها مع تحقيق وتدقيق ايراد الدلائل وحسن تحرير ومنهج بيان الدلائل  
والمسائل وتبيين احوالها من بين الاقوال اقوى وتبين ما هو الحق من خلافها  
للفقهاء في علم الاعلام في مطالعة ومدارسته ومذاكرته وهو في  
الحقيقة حقيق لان رغبته في حفظ جميع ما من قواعد في خوفه لكن لما كان  
كثير من المسائل المهمة المذكورة في ضمن الدلائل النظر والقياس وما رتب عدم  
في موضعها منطنة الاشتباه والالتباس كان يحظر بالي في اوان مدارسته  
واشتغاله ان يجمع جميع ما في المسائل واجزوها عن الدلائل وان قيد  
ما ورد في غير موضعها في محلها المختص بها واشير الى انها في اتم موضع  
ذكرت وفي كتاب باب وردت ليكون كتاباً جامعاً صغيراً مجمداً  
وسيراً لطيفاً كثره انفعه وبوجه جميع المسائل في محلها عند سائر حاجات الدلائل  
الحكما ويكون مقبولا لدى العلماء والاعلام ومدداً ولا يذير ايدي العقلاء  
والحكام ولكن عاقتني عن المباشرة لهذا الامر كخطير عائق ولها في عتقها  
ما اعتراني من المشاغلة والعلائق حيث ابتليت حياتنا بامر القضاء وتارة  
بانواع النوائب وتارة صدق عنها ما رمانه به زمان من سيجام المصا  
الى ان ضعفت القوى لشغل الراس شيئا وادركت عصرا يعجزون  
في الفضائل عيباً ثم لما شرف الله تعالى هذا الزمان بالسعيد بعد مضي اربعين  
بظهره من جد وبيان العلوم بعد اناسها وشيئا كان الدولة العلية  
باصلاحه في رويها سواها وروج سوق الفضائل بعد ان شاع في الكساد  
وشمر عن ساق الاجتهاد في دفع ما ظهر في البر والبحر من الفساد الا وهو  
السلطان العظيم الشأن والحاقان الباهر البرهان مالك عالم الارض  
من المشارق الى المغرب المؤيد في الفتوح والمغازي بنصرته العزيز جوده  
الغالب صرغم انوار القياصرة والاكاسدة ومثل اعداء الدين  
من الفتنة الرافضة الخاسرة وميسرة الكفرة الفجرة الخاسرة حامى ملاواته



وما مر عباد الله ثمرة الشجرة المباركة العثمانية التي اصابها ثابت فرعها في السماء  
وباجراء ما لشرعية زواياها كل يوم بجاء ونماء السلطان محمد خان  
ابن السلطان محمد خان ابن السلطان مراد خان ابن السلطان سليم خان ابن السلطان  
سليمان خان ابدانته تعالى دولة العاقبة وايدته بانواع اياها في المرحه  
التي في حقه جديران يقال لسان الحال والمقال **شعر**  
الا ذاك سلطان الزمان وغوثه يقيم امور الملك بالبحر والحكم  
هو البدر في افق العدالة توره يضيء في خلق من ظلم الظلم  
بذول لا صلاح الرعية مجده عطوف لا ضباب الفضائل والعلم  
لقد سخر الدنيا بحسن سياسته فاجربا حيانا واحرا بالعلم  
فيا رب ايدته وابدو من به محمد سيف الحق عن وصية السلام  
واما حاله في القطف والكرم واجود وعلو الهمة فقد انسى في عباده حاتم  
ومع من رايه وله صلوات وصلا الى خلق من غير ملاحظة نفع وعائده  
رفي العلماء والاباء الى على المراتب المراتبي واجاههم بانواع الايادي  
بعد ما بلغت اروعهم من الضيق التراقي انام الالبام تحت طله الوارف  
وبلغهم من مراتب الجود والكود الى كل ناله وطارف خصوصا هذا الفقير  
المعترف بحال التقصير والمعترف من جوار فضله الغرير فانه احياني بمان  
جاني من العناية السنية ورقاني بطوله وحسانه الى المناصب العالية  
ولما شأنت ما صدر من جانيه في حق العلماء من الامداد والنصر تمت  
الله تعالى على ان جعلني من ادرك هذا العصر وتيقنت ان بضاعتني لم تجف  
في زمن دولته رايحة رايحة وان قوافل هم الطالبيين نحو كسبها غادية رايحة  
فانبعث من ذات نفسي شوق الى اظفارها كان في خاطري مضرا وكامنا  
وميل الى جميع المسائل التي قد كان طبعي لهما وترتبه لهما على الكون  
حدية الى جانيه العالي من هذا الفقير اقل مولى المولى جباشرت في طبع الفتا  
واعترافي بعجز مختارتي في هذه الصناعة فاجتأجرك لاتصا هيه الجار الزاخرة  
ولا يمكن لاحد ان يدرك حلة او ينقط ما في قعره من الدرر الفاخرة فحبت  
فلس المسائل مجردة عن الدلائل الالماند بان كان في التجربة حوية او غير  
وقدت بعض المسائل التي لم تذكر في موضعها في محلها المختص بها والمرتبات

احيانا نبذة مبسطة من الشروح في بعض المواضع التي يحتاج اليها في غيرها وبعضها  
من المسائل المذكورة في كتابها التي تمس الحاجة اليها في بيانها وارجو ان يبررها  
اصحاب البداية والنهاية في تحرير مسائل الهداية وارجو ان يبررها  
للتمام ويجعل آخره سكتي الختام كما شئت فقل بذكر اسم خضره من هو ولي الامر  
السلطان الاعظم الذي بسط مؤثره فؤاده بره وحسانه في بسط الارض والسموات  
وعام فان وقع في جنابه العا في موقع القبول فهو غاية المنى والمغنى  
وهذا انما اشرف في المقصود متوكلا على الملك المعبود **كتاب الطهارة**  
قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم  
فغرض الطهارة غسل الاعضاء اثنته وسبع الراس وحده الوجه من فاضل  
الى اسفل الذقن والى تحتى الاذن والمرفقان والكعبان يدخلان في غسل  
عندنا خلافا لغيره والكعب هو العظم النابت في الصحيح وهذا احراز عارواه  
الشام عن محمد حمزة انه قال هو الفصل الذي في وسط القدم عند معقده  
الشراك كذا في العناية والمفروض في مسح الراس مقدار راسه وهو ربع  
الرأس لما روي المغيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم  
سبيل وتوقاه وسبح على صمته وخفيه وعندك في ثياب شعرات وعندك  
الاستعانة بشرط وفي بعض الروايات قد فرغ اصحابنا بطلا اصابع اليد لا تحاكثر  
ما هو الاصل في المسح وسنن الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الى الماء اذا  
استيقظ المتوضي من نومه وهذا الفصل في الرنخ لوقوع الكفاية به في التنظيف  
وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والاصح انها مستحبة وان سبها في الكتاب  
نسب التسمية فذكر ما في خلال الوضوء فيتم الاغتسل سنة ويسمى قبل الاستنجاء وبعد  
هو الصحيح فزارا قبل قبله فقط وعاقبه بعد فقط كذا في فتح القدير والتواضع  
فقد روي بالاصح والمقصود والاستنشا وكيفية ان يغمض ثوبا في كل مرة  
ماء جديا ثم يستقي ذلك هو المحكي من وضوء عليه السلام ومسح الاذنين وهو  
بماء الراس عندنا خلافا لثانيه وتحليل اللحية وفيل هو سنة عند ابي يوسف  
جاء عند ابي حنيفة ومحمد وتحليل الاصابع وتكرار الغسل الى الثلاث ويجب  
للموضي ان ينوي الطهارة فالتنية في الوضوء سنة عندنا وعندك في فرض  
وفي التيمم فرض عندنا ايضا ويستحب سب المسح وهو سنة وقال الشافعي السنة

في غسل اليدين  
في الوضوء  
في المسح  
في التيمم  
في الغسل  
في الاستنشا  
في التيمم  
في الغسل  
في الاستنشا  
في التيمم  
في الغسل  
في الاستنشا



التشليل بما به مختلفا اعتبارا بالمغسل ونحوه نقول روى من التلث محمول عليه  
واحد وهو شرع على روى عن أبي حنيفة رحمه الله ويرى الوضوء فبداه بما  
بداه الله بذكره وبالميا من التلث الوضوء سنة عندنا وعندنا في فرض  
والبداهة من الميا من فضيلة التي سجدت **تمت** شك في بعض وضوءه قبل الفراغ فعلا  
شك في ان كان اول شك والافلا عليه وان شك بعده فلا مطلقا كذا في فتح القدير  
**فصل في نواقض الوضوء** الماء الساخن فوضوء من السيلين والدم والقيح  
خارج من البدن مجاوزا الى موضع لم يحكم التطهير القوي طلاء الفم وقال الشافعي  
انما يخرج من غير السيلين لنقض الوضوء وهو الذي طلاء الفم ان يكون بحال لا يمكن  
منه الا يتكلم لانه يخرج ظاهره فاعية خارجا وقال فرقل القوي وكثيره سواد  
كذلك لا يشترط السيلان ولو قاء متفرقا بحيث لو جمع طلاء الفم فغسله في يوسف  
يعتبر انما والجلوس عند محمد بن عبد الله السبب وهو الغشيان ثم لا يكون حدثا لا يكون  
نجسا يروى كسكن اليه يوسف وهو الصحيح اخره بقوله هو الصحيح عن قول محمد بن  
نجر عنه وخارج بعض المشايخ احتياطا وقائمة تظهر فيما اذا اخذه بقطعة فالتقاء  
في الماء لا يجنس الماء عند يوسف خلافا لما ذكره في الغاية وهذا الى القوي طلاء الفم  
اذا قاء جرة او طعنا او ماء فان قاء طعنا فغير ناقض عند أبي حنيفة ومحمد بن جرير  
وقال ابو يوسف ناقض اذا كان طلاء الفم واختلف في المرتقي من كوف اما النازل  
من الراس فغير ناقض للاتفاق ولو قاء وما هو علق يعتبر فيه طلاء الفم لانه سودا  
محرقة وان كان ناعا فذلك عند محمد اعتبارا بآثار انواعه وعندهما ان سال  
بقوة نفسه بنقض وان كان قليلا ولو نزل من الراس الى مالا من الانف  
نقض للاتفاق والنوم مضطجعا او متكما او مستندا الى شيء لو ازيل سقطت الغلبة  
على العقل لاغناء وجنون والتمهنة في كل صلوة ذات ركوع وسجود خلافا للشافعي  
وهو القياس وهي يكون مسمولا ولغيره لا التيمم وهو ما كرهه مالك بن النضر  
جيرانه وهو على قبله في الصلوة دون الوضوء والذابة يخرج من الدبر  
ناقضة فان خرجت من راس الحرج وسقط اللحم منه لا ينقض الماء بالذابة الدود  
وهذا لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرها فاشبه  
النجس والنفاس بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر لا تتبعه نجس من النجاسة  
فان لو كانت مفضاة يستوجب لها الوضوء لا محال خروجها من سائر فافترقت

هذا هو الصحيح  
في نواقض الوضوء

فان قشرت نقطة فسال منها ماء او صديرا او غير ذلك من راس الحرج نقض  
وان لم يسال لا ينقض وقال زر بن يحيى الوجبين وقال الشافعي لا ينقض في  
الوجبين هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عقرها فخرج بعصره لا ينقض لانه يخرج  
وليس خارج **فصل في الغسل** وفرض الغسل المضمضة والاستنقاء وغسل يان  
البدن وعند الشافعي هما شتان فيه وسنة ان يبدأ بالغسل فيغسل يديه وفرجه  
ويزيل نجاسته ان كانت عليه ثم يوضو وضوءه للصلوة الاربعة ثم يغتسل  
على راسه وسائر جسده ثلثا ثم يتيمم عن ذلك المكان فيغسل عليه هذا اذا كان  
في مستقع الماء حتى لو كان على لوح او حجر لا يؤخر وانما يبدأ بالاراء النجاسة  
لحقيقة كذا زاد باصابة الماء وليس على المرأة ان تغتسل غفارا في الغسل  
اذا بلغ الماء اصول الشعر ليس على رجل ذابها هو العيص اجاز عا قال بعضهم  
بطل ذابها مع كل ثمة عصرها كذا في بسوط الشرعي خلاف للحنابلة لا يخرج  
منه افعال الماء الى اثنا ثلثها والماء الموجه للغسل انزال المني على وجه الرجل  
من الرجل المرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي حرم الذي يغتسل في حرج  
الغسل ثم التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بن جرير عن بكارة على وجه الشهوة وعند يوسف  
مصوره يغتسل اعتبارا بالخروج الى المايه اذا الغسل يتعلق بها والتقاء الخانين من غير  
انزال وكذا الايلاج في الدبر كمال السبية ويحجب المفعول احتياطا بخلاف  
البعيضة وما دون الفرج لان السبية ناقضة ويحجب النقاس وسن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام نقض محمول على السنة  
وقيل حتى الاربعة مستحبة وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حنفا في الاصل الى  
المسوط فكنون الغسل فضل لكن الوضوء يقوم مقامه وسنكره في ذلك  
الشيء في باب الاحرام وقال مالك هو واجب ثم هذا الغسل للصلوة عند ابو يوسف  
لا للجمعة وفيه خلاف الحسن فان غسلة اليوم ليس في الذي والودي  
غسل فيها الوضوء اودى الغليظ من البول يعقب الرقيق منه خروجا فيكون  
معتبرا به والمني خاثر ابيض كسبه من الذكر والمذي رقيق يفر الى البياض يظهر  
عند طاعة الرجل حله والتفسير ثور عن عائشة رضي الله عنها **باب الماء**  
**الذي يجوز الوضوء** الطاهر من الاحداث جارية بماء السماء والادوية  
والعيون والآبار والبحار ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والنبات لانه ليس بماء مطلق



والحكم عند فقد منقول الى التيمم اما الماء الذي يقط من الكرم يجوز الوضوء  
ذكره في جامع بـ يوسف لا يجوز بما يغلب عليه غيره فاخرج عن طبع الماء كالشربة  
والحل وما يباقي والمرق وما الرز وج والمراد بما الباقي ما تغير الطبع  
وان تغيرت دون الطبع يجوز الوضوء به ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر  
فغير احد او صاف كماء اليد والماء الذي اختلط به الزعفران او الصابون او  
الاشنان قال رضي الله عنه اجري في المختل ماء الزروج مجرى المرق والمردى  
اي يوسف بن مزينة ماء الزعفران هو الصحيح كذا اختار النطنفي والامام الحسني  
وقال الشافعي لا يجوز الوضوء بماء الزعفران واشباهه ما ليس من جنس الماء  
والخلط القليل لا معتبر به لعدم مكان الاحراز عنه كما في اجزاء الارض فمعتبر الغالب  
والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح وهذا انفي لقول محمد فانه يغير الغلبة  
بتغير اللون والطعم كذا في الغاية وان تغير الطبع بعد ما خلط به غيره لا يجوز الوضوء  
به لانه لم يبق معنى المنزل من السماء الا اذا طبع فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة  
كالاشنان ونحوه لان يغلب على الماء فيصير لتسوية الخلوط الزوال اسم الماء  
عنه وكل ماء وقت التجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا وقال مالك  
يجوز ما لم يتغير احد اوصافه وقال الشافعي يجوز اذا كان الماء قلته والماء والجار  
اذا وقت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم يرها اثر لانها لا تستخرج جراثيم  
الماء والاشربة والطعم او الرائحة او اللون والجارى لا يكره استعماله وقيل  
ما يذهب بنسبة والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه تحريك طرفه الا اذا  
وقت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان  
النجاسة لا تفصل اليه ثم عن ابي حنيفة رحمه الله انه يغير التحريك لا غسله  
اي يوسف وعنه بالتحريك اليد وعن محمد بن الوضوء وبعضهم قدروا ذلك  
بالمساحة عشرة في عشرة ذراع الكبر باقوسعة لاهل على النابض في كل الاوى و  
المعتبر في العمق ان يكون كمال السحرة لا غراف وهو الصحيح حراز عن قول بعضهم  
ان المعتبر ان يكون ذراعاً وقول لا خرس ان يكون قد شرب كذا في الغاية  
وقوله في الكفا جاز الوضوء من اجاب الاحراز ان لا يتنجس موضع الوضوء  
وعن ابي يوسف انه لا يتنجس الا بظهور النجاسة كالماء الجلي وموت اليس النجس  
سائلة في الماء لا ينجس كالريق والذباب والزنابير والعقرب ونحوه قال الشافعي

كانت نجاسة في

في موضع الوضوء

في موضع الوضوء

اشافعي يفسده والمختل اختلاط الدم المضوج باجزاء عند الموت في حل المذكي  
وطهر لا نؤام الدم فيه ولادم فيها واحرمة ليست من فروجها نجاسة كالمز  
ولو وقع شعر كثر في الماء القليل افسد عند ابي يوسف عند حجر لا يفسد ذكره  
في باب البيع وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسد كالسمك والمضوع والسرطان  
وقال الشافعي يفسده لا السمك في غير الماء قبل غير السمك يفسده وقيل لا يفسده  
وقيل هو الاصح والمراد بغير الماء يعني اذا ماتت في غير الماء كالحل في العسل والخل ونحوها  
كذا في الغاية والصفحة المجري والبري هو وقيل البري يفسد وانما يعرف  
المجري من البري بان المجري يكون بين اصابعه كذا في الغاية وما يعيش  
في الماء ما يكون تولده وشواه في الماء وما في المغاش دون ما في المولد  
مفسد كالبلط والاوز ونحوهما والماء المستعمل لا يطهر الا حارث يعني ككتة  
يطهر الانجاس خلا فاما ككت الشافعي وقال في رواية هو احد قولنا الشافعي ان كان  
مستعمل منوشا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور وقال محمد  
وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله هو طاهر غير طهور وقيل عليه الفتوى كذا  
في الشرح وقال ابو حنيفة وروى يوسف بن جهم في رواية الحسن ع ابي حنيفة  
رحمه الله نجاسة غليظة وفي رواية ابي يوسف عنه وهو قوله نجاسة وكما  
المستعمل هو ما ازيل به حدث واستعمل في البدن على وجه القرية قال رضي الله  
عنه وهذا عند ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد لا يصح استعماله  
الا باقامة القرية ومتى يصير مستعملاً الصلح كما رآه في العضو ما يستعمله  
اذا تمسك بالطلب له لو فسد ابي يوسف رحمه الله الرجل كماله والماء كماله  
وعند محمد كلاهما طاهران وعند ابي حنيفة كلاهما نجسان وعنه ان الرجل  
طاهر وهو اوفق الروايات عنه وكل ما يابس نجس فقد طهر وجازت السكوة  
فيه وهو من غير الاطه المحترز والآدمي لقوله عليه السلام انما انا باب  
وبغ فقد طهر وهو بموجب حجة على كماله في جلد الميتة وعلى الشافعي في الكلب  
والنقص في هذا المقام كثيرة في الهداية والشرح وهذا القدر يكفي في فضاء  
من هذا الجمع والترتيب ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وآن كان  
تنسجاً او تترتياً وما يطهر جلده بالذباغ يطهر الذكاة لانها تغسل على الذباغ  
في ازاله اوطوا النجاسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وآن لم يكن ما كولا



اضراغا قال في الاسرار انه نجس كذا في الغاية وشعر الميت وعظمها طاهر  
 وقال الشافعي نجس وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي نجس والاصح  
 فميت الحيطة الطهارة وكذا في نجاسة المسك مطلقا وقيل اذا كانت بحيث  
 لو ابتلت لا يفسد كذا في فتح القدير **فصل في البش** اذا وقعت في البئر  
 بجاسة نزع وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف وسأل  
 الابار مبيته على اتباع الانار دون القياس فان قلت فيها بقرة او بقرتان  
 من بئر الابل والغنم لم يفسد الماء استحسانا والقياس لا فسادا لو وقع النجاسة  
 في الماء القليل وجه الاستحسان ان ابارا القنوات قيل فيها شاة الى ان  
 حكم ابارا الاصا على خلاصه البش لها جاز والمواشي تبع حولها وليغيرها  
 النزع فيها فجعل القليل عفو للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره  
 الناظر في المردى عن ابيه خيفة وعلمه الاعتماد ولا فرق بين الرطب والبشر  
 والصبي والمنكر والزوث والنجس والبعر لان الصروق تشمل الكل وفي  
 النجاسة بغيره في المحل بغيره او بغيره قالوا ترمى البقرة وتشرى البقرة بكمكان  
 الصروق ولا يعني القليل في الاء على قيل لعدما قيل المراء الانار الذي  
 يكون غير الملب كذا في بعض الشروح وعن ابيه خيفة انه اي الاء كالماء في  
 حق البقرة والبقرتين وان وقع فيها خراف او احكام او عصفور لا يفسد خلافا  
 للشافعي وان بالت في جاسة نزع الماء كله عند ابيه خيفة وابه يوسف قال  
 محمد لا ينجس الا اذا غلب الماء واصله ان بول بؤكدة طهر عنده نجس عندها  
 ثم عند ابيه خيفة لا ينجس شربة للتداوي وعند ابيه يوسف ينجس عند محمد كل للتداوي  
 وغيره وهذا المسئلة مذكورة في الكراهية ايضا وان مات فيها فارة او  
 عصفور او مصوعة او سودانية او سام ابر من نزع منها عشرون ولو اكثر  
 بحسب كبر الدلو ومنع ما يعني بعد اخراج الفاعل العشر دون طهارة  
 والثلاثون بطريق الاستحسان وان مات فيها طامة او نحوها كاله جاجة و  
 السور نزع منها ما بين اربعين الى ستين وفي اجماع الصغار ربعون او خمسون  
 وهو الاظهر لما روي عن ابيه سعد اخذ ربي ان قال في الرجاجة اذا مات  
 في البئر ينجس منها اربعون ولو اورد هذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاجابة  
 ثم المعبر في كل بئر دلوها الذي يستقي برمنها وقيل ولو جع فيه ماء لم ينجس

في البئر ينجس منها اربعون ولو اورد هذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاجابة

نزع بئر دلوها مرة مقدار عشرين دلوها جاز لحصول المقصود وان مات  
 فيها شاة او ادمي او كل نزع جميع ما فيها من الماء وان انفتح الجوان  
 او انفتح نزع جميع ما فيها من الجوان او كبر وان كانت البئر معينة لا يمكن  
 نزعها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان حفر حفرة  
 مثل موضع الماء من البئر ويصب ما ينجس منها الى ان تمتلئ وترسل فيها خبثه  
 وتجعل للمبلغ الماء علامة ثم ينجس منها شاة عشر دلوها ثم تعاد القصة فينظر  
 لم ينقص فنزع لكل قدر منها عشر دلوها وهذا مرويان عن ابيه يوسف  
 وعن محمد ثلث دلوها الى ثمانية فكل ما ينجس على ما شاهد به بلده وعن ابيه خيفة في  
 اجماع الصغرى مثله انه ينجس حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشي كما هو عليه  
 وقيل يوحى بقول جليلها بشارع في الماء وهذا شبه بالفقه وان وجه  
 في البئر فارة او غيرها لا يدرى متى وقعت ولم تنفتح اعاد واصله يوم وليلة  
 طهارة كما نوا توصلوا منها غسلوا كل شئ اصابه ما فاما وان كانت قد انفتحت  
 او تنحت اعاد واصله ثلثة ايام وليلتها وهذا عند ابيه خيفة رمة  
 الله وقال لا يسلم عليهم عادة شئ حتى يتحققوا متى وقعت لان العين لا يزل  
 الركنك ومما يمكن رائي في نوبه نجاسة لا يدرى متى صابته فانه لا يبعد  
 شيئا وقال صاحب المهادية بعد ايراد دليل ابيه خيفة رحمه الله وانما ثلثة  
 النجاسة فقد قال المعلى على هذا الاختلاف في ثلثة في البئر وبوم ليلة  
 في الطرقي ولو سلم فالنوب بئر ابيه والبئر فارة عن بصره فينظر فان **فصل**  
**في الاشارة وغيرها** وعرق كل شئ معتبر بسوره وسور الادمى وما  
 يوجب طهارة ويدخل في هذا الجواب الجنب والكافر وسور الطيب  
 من غير غسل الا نادى بولوغه ثلثا وقال الشافعي يغسل سبعا وسور الخنزير  
 وسور الاسهام نجس خلافا للشافعي فيما سوى الكلب الخنزير وسور الهرة طاهر  
 مكرهه وعن جليلك انه غير مكرهه ثم قيل كراهية طهارة اللحم وقيل لعدم  
 تحريمها النجاسة وهذا يشير الى التزوة والاول الى القرب من التحريم  
 ولو اكلت فارة ثم شربت على فوها الماء ينجس الا اذا اكلت ساعة لفعلها  
 فيها لم ينجسها والاستثناء يعني قوله لا اذا اكلت ساعة على مذهب ابيه  
 خيفة وابه يوسف ما يسقط اعتبار الصب عند ابيه يوسف للصروق يعني ان

في البئر ينجس منها اربعون ولو اورد هذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاجابة



الصب شرط في إزالة النجاسة بالماءات الطاهرات عند يوسف لكنه  
سقط منها للضرورة وسواء الدجاجة الخلاء مكره لمخالفتها النجاسة و  
لو كانت مجبوبة بحيث لا يصل نقارها الى ما تحت قدمها لا يكره لو وقع المني  
عن الخلاء وكذا سور سباع الطير لا كلها الميتات كالمخلات وعن ابن يوسف  
انها اذا كانت مجبوبة يعلم صاحبها انه لا قدر على نقارها لا يكره ونحن  
المشاخ هذه الرواية وسواء يسكن في البيوت كالحية والفأرة مكره  
وسواء الحمار والبغل كوك في وقيل الشاة طهارته وقيل في طهره وهو صحيح  
وبنه طاهر وان حرم وعقد لا يمنع جواز الصلوة وان فحش فكذا سورة  
وهو الاصح ويرى نص محمد على طهارته وعن ابن حنيفة انه نجس ترجيحاً  
للحرمه والنجاسة اي على الطهارة والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فان لم  
يغير عنها يتوضأ بها ويستم ويجوز بياضها قدم وقال زفر لا يجوز الا ان  
يقدم الوضوء وسواء الفرس طاهر عندهما لان طمعه كقول وكذا عند  
الصحيح وفي الغاية اخر عن الروايات السابقة فانه ذكر في المحيط في سورة  
الفرس عن ابن حنيفة رجع اربع روايات قال في رواية احب الي ان  
يتوضأ بغيره وهو رواية الثوري عنه وفي رواية الحسن عنه مكره وكلمة  
وفي رواية هو شكوك كسور الحمار وفي رواية كتاب الصلوة هو طاهر  
وهو الصحيح فان لم يجد الا بنيد التمر قال ابو حنيفة يتوضأ به ولا يتم  
وقال ابو يوسف بنيم ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابن حنيفة وبه  
قال الثوري وقال محمد بن كيتوضأ به ولا يتم واما الاغتسال به فقد قيل  
يجوز عنده اي الامام اعتباراً بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والبنيد  
المخالف ان يكون حلواً رقيقاً يسيل على الاعضاء كالماء وما اشتهر منه  
صالحاً كما لا يجوز التوضوء به وان غيرة النار فادام حلواً في رواية  
انما وان اشتهر فكذا ابن حنيفة يجوز التوضوء به والحمد لله لا يتوضأ  
ولا يجوز التوضوء به سواء من الابنية جرباً على قضية القياس **باب**  
**التيتم** ومن لم يجد الماء وهو سافر او خارج المصينة وبين المصينة  
مخويل او اكثر يتم بالصعيد والميل هو المختار في المقدار والجمع المضاف  
دون خوف القسوة ولو كان يجد الماء الا انه يرضى بحاف لمن يستعمله

الماء اشتهر من بينهم ولا فرق بين ان يشتم منه بالتمسك والاحتمال  
واعبر الشافعي خوف التلصق وهو مردود بظاهر النص ولو خاف اجنب  
ان اغتسل ان يقتله البرد او يبرحه بنيم وهذا اذا كان خارج المصينة ولو كان  
في المصينة كعند ابن حنيفة خلا فالحل واليتم من زمان يسبح باحداهما  
وجبه وبالأخرى يديه الى المرفقين وينفض به يديه رمايتنا الزاب  
يجوز للصبي ثلثة ولا يمين للاستيعاب في ظاهر الرواية لقيام مقام الوضوء  
ولهذا قالوا بجعل الاصابع ومنزع احكامهم بين الممسح والحدث والنجاسة فيه  
سواء وكذا الحوض والنقاس ويجوز التيمم عند ابن حنيفة ومحمد بكل مكان من  
جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والنوع والزنج والكحل وقال ابو يوسف  
لا يجوز الا بالتراب والرمل وقال الثوري لا يجوز الا بالتراب وهو رواية  
عن ابن يوسف ثم لا يشترط ان يكون عليه الصلابة عند ابن حنيفة قال  
هذا في الغاية فيجوز التيمم بالكحل والآخر والمدسج والافوت والغبرور والخرق  
والمرعد والزرجد وان كانت لسا لا يغار عليها عند ابن حنيفة ومحمد في  
منع الرواية عن رواية اخرى عنه وهو قول ابن يوسف الشافعي واحد  
لا يجوز بدونه انتهى وكذا يجوز القبار مع القدرة على الصلابة عند ابن حنيفة ومحمد  
لأنه رقيق والنية فرض في التيمم وقال زفر ليست بغرض ثم اذا نوى  
الطهارة واستباحة الصلوة اجزاه ولا يشترط نية التيمم للحدث او للنجاسة  
هو الصحيح من المذهب في كل موضع اخر انما قال به ابو بكر الرازي فانه كان  
يقول يحتاج الى نية التيمم للحدث والنجاسة كذا في الغاية فان تيمم ضررني يبره  
الاسلام ثم سلم لم يكن متيمماً عندنا وقال ابو يوسف هو تيمم وان توضأ لا  
الاسلام ثم سلم فهو متوضئ خلا قال الثوري بناء على اشتراط النية فان  
تيمم من غير نية عباداً كان له ثم سلم فهو عليه تيممة وقال زفر بطلان تيممة  
ولو تيمم لم يحل سجدة من المصحف لا سجدة ولو تيمم سجدة التلاوة يجوز  
الصلوة به وينقض التيمم كل شيء ينقض في الغاية وان تيمم من غير نية لم يكن متيمماً  
ولا مستنداً في المحل فانه اذا كان كذلك ينقض تيممه اليوم انتهى والرد على  
الوضوء لا يبره لا معتبر به من ابتداء فكذا انتهاء ولا يتم الا بصعيد طاهر وجب  
لعمد واجد وهو وجهه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء

انما يتيمم في تيمم خفية  
وتيمم خفية سائر مكان قطع  
عندنا وسواء وجب وتيمم  
كذا في الغاية

الوضوء لا يبره لا معتبر به من ابتداء فكذا انتهاء ولا يتم الا بصعيد طاهر وجب لعمد واجد وهو وجهه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء



والابتسم وصلى وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الاصول ان الساجد  
 حتم ويصلي بغيره من الغاريض والنوافل وعذات اضيق يتم لكل فرض وقسم  
 الصحيح في المصرا اذا حضرت جنازة والولي غيره فحافا اشتغل بالطهارة  
 ان تقوته الصلوة وكذلك من حضر العيد فحافا اشتغل بالطهارة ان يقوته  
 العيد فانهم وقوله والولي غير حاشا الى انه لا يجوز للولي وهو رتبة  
 احسن عن ابي حنيفة وهو الصحيح ان احداث الامام والمقتدى في صلوة العيد  
 يتم وبني عن ابي حنيفة وقال لا يتم في خلاف فيما اذا شرع بالوصف ولو شرع  
 بالتيتم يتم وبني لا تقا ولا يتيم للجمعة وان خاف الفتات لو تضاء فان اورك  
 بجمعة صلاها واذا صلى الظهر وكذا اذا خاف فوت الوقت لو تضاء لم يتم وتضاء  
 ويقضي فاته للساعة اذا نسي الماد في حله فتم وصلى ثم ذكر الماء لم يجرى عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بعد ما واختلف فيما اذا وضع نفسه او  
 غيره بآمره وذكره في الوقت وبعد سواء ريس على الميتم طلب الماء ادا لم  
 يخلط طنة ان بقره ماء وان غلب طنة ان بقره ماء لم يجرى ان يتم حتى يطلبه  
 ثم يطلب مقدار العلوة ولا يبلغ ميلا بكلا يقطع عن رفقة من العلوة مقدار  
 رمية سهم وقيل ثمانية ذراع الى اربعة كذا في العناية وان لم يرفقه ما عليه  
 من قبل ان يتم فان منع يتم ولو يتم قبل الطلب جازاه عند ابي حنيفة وقال لا  
 ولو لم يان يعلل لا يتم الشل وعنده ثمة لا يجزى التيم ولا يلزم تحلل الغبار القاصر  
**باب المسح على الخفين** المسح على الخفين جائز بالسنة والاخبار فيستفيضة  
 حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا من رآه ثم لم يسح اخذ بالعرفية كان  
 ناجورا ويجوز من كل حدث موجب للصوم لانه لا يسح من الجناية قالوا صورته  
 ان يشد خفيه فوق الكعبين لا يصل الماء الى جلبيه ثم يسح بعد الاغتسال  
 وحدث متأخر لان الخف عهد مانع لسراية الحدث الى القدم لا الى  
 ولو جوزه ما حدث سابق كالمسح اذا لبست ثم خرج الوقت وتوضأ  
 حيث لا تسح وكالميتم اذا لبس ثم راي الماء وتوضأ حيث لا يسح فلو جاز  
 المسح كان الخف واقعا وليس كذلك وقوله اذا لبسها على طهارة كالملة لا يفيد  
 اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو ان يذهب عن نجاسة  
 رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم حدث بجزية المسح وهذا لان الخف مانع

مسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين

المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين  
 المسح على الخفين

فانه حلول حدث القدم في اعي كالطهارة وقت المنع من لو كانت آفة عند  
 ذلك ان الخف واقعا ويجوز للقيم بوجاهة وسلسلة والساورة ايام واليا ليهاد  
 وابتدأها عقب حبش المسح على طاهر مما خطوطا بالاصابع يدا من قبل الاشارة  
 الى ان في المسح على الناحية من لا يجوز على اطن الخف وعقبه وساقه والية  
 من الاصابع سبجا اعتبارا بالاصل وحول ففرض كس قد رثت اصابع  
 من اصابع اليد وقال الكرخي من اصابع الرجل الاول مسح اعتبارا لانه المسح  
 ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير شين من مقدار ثلث اصابع الرجل وان  
 كان اقل من ذلك طاز وقال زفر وداشافي لا يجوز وان قل والكثير ان  
 يكشف قد رثت اصابع الرجل منفرجا هو الصحيح وهذا اخر عن شيبين عن رتبة  
 احسن عن ابي حنيفة ان المعبر ثلث اصابع من اصابع اليد وعما قال شمس لانه الكفو  
 المعبر في الخرق الكبر الاصابع ان كان الخرق عند الكبر ما ومنه ما ان كان عند  
 من كذا في العناية ولا معبر بدخول الاما مل اذا كان لا يفرج عند المشي  
 هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين  
 النجاسة المتفرقة بين اذ كان في احد الخفين نجاسة قليلة وفي الاخرى كذلك  
 يجمع بينهما كذا في العناية وانكشف العورة نظير النجاسة يعني ان المانع انكشف في  
 عين العورة وقد وجد كما ان المانع حمل النجاسة وقد وجد كذا في العناية ولا  
 المسح لمن وجب عليه الغسل قالوا صورته رجل توضأ ولبس الخف ثم اجت  
 ثم وجد الماء يكفي للصوم ولا يكفي للاغتسال فانه توضأ وغسل رجله ولا يسح  
 وينبغي الجناية كذا في العناية ويقض المسح كل شيء يقض الصوم ويقضه ايضا نزع  
 الخف وكذا نزع احدها وكذا مضى المدة وادامعت المدة نزع خفيه وغسل يديه  
 مرة وليس عليه اعادة بقية الصوم وكذا اذا نزع قبل مضى المدة وحكم النزع  
 بغير مسح القدم الى الساق وكذا باكثر القدم هو الصحيح وقال في العناية  
 هذا هو المروي عن ابي يوسف وهو قول احسن بن زياد وروي عن ابي  
 حنيفة اذا خرج اكثر العقب من موضع الى الساق بطل مسح يديه اذا بدا  
 له نزع الخف فحركه للنزع حتى زال عقبه واقا اذا زال عتبا رسة الخف فبطل  
 اجاعا وفيه الخروج الخفي ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا قبل تمام يوم وليلة  
 مسح ثلث ايام واليا ليهاد بجلال اذا المسح مدة الاقامة ثم سافر ولو اقام



وهو ما قرأ استكمل مدة الاقامة نزع وان لم يستكمل اتمها ومن ليس له جرم  
فوق الخف مسح عليه فيكون كف ذي طاقين خلافا لما في وهو بدل عن الزل  
لا عن الخف بخلقه اذا لم يكن الجرم فوقه ما حدث فانه لا مسح عليه ولو كان  
الجرم فوق سن كراس لا يجوز المسح عليه الا ان تنفذ البتة الى الخف ولا يجوز المسح  
على الجرمين عند ايه خيفة الا ان يكونا مجلدين او متعلين وقال لا يجوز اذا  
كانا مجلدين لا يشقان وعنه انه رجح الى قولهما وعليه الفتوى والتجيز هو  
يستك على ان من غير ان يرتبط بشي فاشبه الخف والمجلد هو الذي وضع  
بجلده اعلاه وسفله ويقال جوب منقل اذا وضع على سفله جلدة كالنعل  
للقدم ولا يجوز المسح على العانة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح  
على ايجاز وان شئت ما على غير وضوء ويكتفي بالمسح على كثر ما ذكره الحسن و  
ولا يوقت وان سقطت الحيرة عن غير رء لم يطل المسح وان سقطت عن برء  
بطل وان كان يمسحها في الصلوة استقبال صلوة **باب الحيض والنفاس**  
اقول الحيض ثلثة ايام وباليوم ناقص من ذلك فهو استحاضة وقدره في  
يوم ليلة وعن ابي يوسف يومان والاکثر من اليوم ثلث واكثره عشرة ايام  
والا يراى استحاضة وقدره ثلث ايام وعشر وماراه المرأة من الحرة والعقلاء  
والكدره ايام الحيض حتى ترى البياض فالصا وقال ابو يوسف ليكون  
الكدح ايضا الا بعد الدم واما الحرة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من  
ذوات الاقراء تكون حضا وتخل على فساد الفداء وان كبره لا ترى غير الحرة  
لا تكون حضا وتخل على فساد المنبت اي بنت الدم والحيض يسقط عن كل ايض  
الصلوة ويحرم عليها الصوم فتقتضي الصيام ولا تقتضي الصلوات والنفاس  
ولا تدخل المسجد وكذا الجنب عند الشافعي يباح الدخول على وجه العبد والدم  
ولا تطوف بالبيت الى الكعبة ولا ياتها زوجها ولا يحرم من حلقها حاج  
من المسنح التقبيل ذكر ما في اول الظاهر فكذلك على الملاكه لمن لم يكره في شرح  
الكنز للزيتي وشرح القدوري فيهما ان عدم الحرة مطلقة ولا حرج  
وعندها تحرم المباشرة بين السرة والركبة وايضا ذكر هذا الاختلاف  
في الصايم مع انه صرح في باب الظاهر ان حكم الصايم نافي عن سوا حكم الاكل  
يلتزم بخلافه كما يفيض ايضا ان ان يقال ان كفى بالتعرض له في الصائم فلتستل

هذا الحديث  
في بيان ما  
يجوز في  
الحيض والنفاس  
من المسح على  
البدن وما  
يجوز من  
الدخول على  
البدن وما  
يجوز من  
التقبيل وما  
يجوز من  
المباشرة بين  
السرة والركبة

فبما لم يسلم لما يفيض من النفس وارة القوان وعنه ما لم يجوز للحائض  
وعنه الطحاوي تباح قارة ما دون الاية ويسلم من المصحف الا بخلافه  
ولا اخذوا به في سورة من القرآن الا بصرة وكذا المحدث لا يمسح المصحف  
الا بخلافه وعلا فاما كان تجافيا عند دون ما هو قبله كجلد المشتري هو  
المصحف ويكره منه الكرم وهو الصحيح وفي العناية نقل عن صاحب التحفة  
في المسح في القلاء فقال بعضهم هو جلد الذي عليه وقال بعضهم هو الكرم وقال  
بعضهم هو الخريطة وهو الصحيح لان جلد المصحف الكرم تبع للحال والخريطة  
ليست تبع لاحدهما فقوله هو الصحيح الاول دلاول وقوله وهو الكرم  
رد لثانيه انتهى خلاف كتب الشريعة لا يكرهها حيث يرضى في مسها بالكرم لوجود  
الضروقة ولا يابى دفع المصحف الى الصبيان الى المختار منهم هذا هو الصحيح وهو  
احرازهما روى عن بعض شيوخنا ان دفع المصحف واللوح الذي كتب فيه القرآن  
فيهم كرهه بناء على ان الرفع مكلف بعدم الدفع كذا في العناية واذا قطع  
دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يخل طهها حتى تغسل وتغسل ومضى عليها  
اوتى وقت الصلوة بقدر ان تغسل على الاغتسال التحريم حل وطوها  
لو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث لغيرها حتى تمضي عادتها  
وان غسلت وان انقطع الدم عشرة ايام حل وطوها قبل الغسل  
الا انه لا يستحب قبل الاغتسال الطهر اذا تحلل من الدم في مدة الحيض فهو  
كالدمل المتوالي قال رضي الله عنه وهذا احدى الروايات عن ابي حنيفة و  
عن ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل هو اخر اقوال الطهر  
اذا كان اقل من عشرة يوما لا يفصل وهو كالدمل المتوالي والا فلهذا  
التمسك ليس وما يوف في كتاب الحيض اقل الطهر عشرة ايام وما دلا على  
الكره في عدم استمر بها الدم فاجبة الى نصب العادة فانه لا يكون الاكثره  
غاية عند عامة الفقهاء خلافا لابي عصمة سعد بن معاذ المروزي والقاضي  
ابي حازم فانه لا غاية لاكثره عندها على الاطلاق كذا في العناية ودم  
ودم الاستحاضة كالزفاف لا يمنع الصوم والصلوة ولا الوطاء ولو زاد الدم  
على عشرة ايام ولها مدة موقدة ونهارت الى ايام عادتها  
والذي زاد استحاضة وان ابتدأت بالولادة مستحاضة فحيضها عشرة ايام



من كل شهر ولباقه استخاضة **فصل** السخاضة ومن يمس البول  
والرعاف والرائحة والجرح الذي لا يبرأ فيومنون لوقت كل صلاة فيصلون  
بذلك إلى وضوء في الوقت ما شاءوا من الغرض والنوافل وقال ابن قتي  
توضاء السخاضة لكل كتوبة وإذا خرج الوقت بطل وضوءهم واستأنفوا  
الوضوء لصلاة أخرى وهذا عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر استأنفوا إذا دخل  
الوقت فإن توضؤا حين تطلع الشمس جازهم حتى يذهب وقت الظهر  
عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف وزفر الجرح حتى يدخل وقت الظهر  
وحاصل أن طهارة المعذورة تنقضي بخروج الوقت أي عنده بالمر الشاق  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويدخل عند زفر وبأصحابنا كان عند أبي يوسف  
وقائده الاختلاف لا يظهر إلا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا أو قبل طلوع  
الشمس والمراد بالوقت وقت المفردة حتى لو توضأ المعذورة لصلاة العبد  
أن يصلي الظهر عند ما هو الصحيح لا تخاف من صلاة الضحى وفي الغاية  
هو الصحيح جازعاً قال بعضهم ليس أن يصلي الظهر انتهى ولو توضأ مرة  
للظهر في وقتة وأخرى في ليلة لم يضرهما ليس أن يصلي العصر والسجدة  
مع اتني لا يضر عليهما وقت صلاة الأوامر التي أتيت به بوجوبه  
وكذا كل من صوفى معناه وهو من ذكرناه ومن لم يسطر لاق بطن أو  
انفلات رجع **فصل في النفاس** والنفاس هو الدم الخارج بعقب الولادة  
والدم الذي تراه كما مل ابتداءً وأحواله لا تختلف قبل خروج الولد استخاضة  
وأن كان جثثاً وقال ابن قتي حيض ونفاسها بعد خروج بعض الولد فجا  
يروي عن أبي حنيفة ومحمد والتسقط الذي استبان بعض طهارة ولدته  
تغير نفاساً وتغير لامة أم ولد به وكذا تنقضي بعده وكذا إذا ولد بغيره  
ولامة ذكره في باب اليمين في العلق والطلاق وأقل النفاس جازعاً  
أكثره أربعون يوماً وأكثر زيادة استخاضة وعندنا ثلثي ستون وأن  
جاوز الدم الأربعين وكانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في  
النفاس ردت إلى أيام عادتها وإن لم يكن لها عادة فابتداء نفاسها  
أربعون يوماً فإن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاستها من الأول  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأن كان بين الولدين أربعون يوماً وقال

وقال محمد من الولد الأخير وهو قول زفر تنقضي العدة بالآخر لا بالجماع  
**باب** الجاس ونظيرها تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي في الوضوء  
والكان الذي يصلي فيه وإذا كان بقرب المكان الذي قتل فيه نجاسة  
يجوز الصلاة مع الكراهة ذكره في كتاب الزكوة في باب من يجوز دفع  
اليد إلى وجهه من الجوز ويجوز تطهيرها بالماء وبكل ما ينع طاهر بكل ما  
يحل من ماء الورد ونحوه فإذا عصر العصر وهذا عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد وزفر لو شافى الجوز الآباء الماء و  
جلب الماء لا يفرق بين الثوب والبدن وهو قول أبي حنيفة وأبي  
روايتين عن أبي يوسف وعن أنه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء  
وإذا أصاب الخف نجاسة لم يجز له كالأرث والوزن والدم والمني ففت  
فلكم بالار من جاز وهذا استحساناً وقال محمد لا يجوز وهو القياس  
الأن في المنى فاقته وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله وعن أبي يوسف أنه إذا  
صاحبه بالارض حتى لم يبق أثر النجاسة يطهر لعموم البلوى عليه شايخنا  
أصابه بول الغنيس لم يجز له حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالمزفر  
ما يقطن من الرمل والرماد جرم له والتوب لا يجزى فيه إلا الغسل وأن  
يس والمني يجزى بغير غسله رطباً قافاً وجف على الثوب جاز فيه الفكر  
وقال الشافعي المنى طاهر ولو أصاب البدن قال شيخنا يطهر بالفر  
عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يطهر والنجاسة إذا أصابت المرأة الوتيف  
المنى يمسحها وإذا أصابت لارض نجاسة فحفت بالشمس ذهب أثرها  
ويزلت الصلاة على مكانها وقال زفر لو شافى لا يجوز ولا يجوز  
الرجوع وما دون من الخس المقلط كالدم والبول والنجس والنجس  
الجامع وبزفر جازت الصلاة معه وإن زاد لم تجز وقال  
زفر لو شافى قبل النجاسة وكثيراً سواء ثم روي اعتبار الدرهم من  
حيث المساحة وهو قد عرض الكف في الصحيح وروي من حيث الوزن  
وهو الدرهم الكبير المتقال هو ما يبلغ وزنه مثقالاً وقيل في التوفيق بينهما  
أن الأول في الرقيق والثاني في الكيف وأن كان مخففاً كبول أو طر  
لم يجز الصلاة معه حتى يبلغ رطلين روي ذلك عن أبي حنيفة



وعنه ربع اذني ثوب يجوز فيه الصلوة كالميزر وقيل ربع الموضع الذي  
اصابه كالزباد الكرم والخريص عن ابي يوسف شيرة شيرة اذا اصاب  
الثوب من الرضا او من اخاء البقر اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة  
فيه عند ابي حنيفة وقال لا يجزئ حتى يغسل ولا فرق بين ما كوال اللحم وغيره كوال اللحم  
وزفر قد بينهما فواتح ابا حنيفة في غلظ الكول ووافها في الماكلة  
محمد انه لما دخل الرمي وراى البلوى افتى بان الكثير الفاضل لا يمنع  
وقاسوا عليه طين بخاري وعنه ذلك رجوعه في الخف يروي عن جابر  
في الرمي رجوعه عن الرواية الشريفة عنه في الخفانه لا يطهر بالركب  
بالارض يروي كذا في الغاية وان اصابه بول الفرس لم يفده حتى يغسل  
عند ابي حنيفة واية يوسف وقال محمد لا يمنع وان فحش وان اصابه جمل  
يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد لا يجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة وقيل  
في المقدار وهو الاصح ومعه قوله ان الاختلاف في النجاسة انه طاهر عند  
وهو المنقول عن الكرمي وجس عند محمد كالجو وقيل في المقدار يعني ان  
بالا اتفاق لكنه خفيف عند ابي حنيفة غليظ عند محمد وهو المنقول عن ابي جعفر  
الحمد وانه يقيم من لفظ صاحب الهداية ان ابا يوسف مع ابي حنيفة  
في الروايتين جميعا وهكذا ذكره في الاسلام في اجماع الصغرى وهو خلاف  
في المنطوق والمختلف فان فيهما ان ابا يوسف مع ابي حنيفة على رواية  
الكوفي ومع محمد على رواية الحمد وانه كذا في الغاية ولو وقع في الامة  
قيل بفسده وقيل لا يفده لقدر صول الاواني عنه وان اصابه مريم  
السمك ومن ثوبا البخل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزأت  
وعن ابي يوسف انه اعتبر في ذلك السمك الكثير الفاضل فافسده  
المعلق عنه كما في الغاية ولو صلى في كفة بيضة حال مجامع يجوز فيه الصلوة  
ذكرنا في باب الماء الذي يجوز به الوضوء فان انقضى عليه البول مثل ذلك  
فذلك ليس بشئ والنجاسة من رمية وغير رمية فما كان منها مريئة فطهارة  
رواها عنها الا ان يبقى من اثره ما يشق رائحته لان اخرج موضع شرا عا  
يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زالت مرة واحدة

واحدة وفيه نظروا في بعض النسخ وفيه كلام في اختلاف المشايخ من صحابة  
رحمهم الله من يقول بعد ما زال العين يغسل ثمرات لانه بعد زوال  
العين لم يبق نجاسة غير رمية وفيه القسوط عن الفقه ابي جعفر يروي قال  
العين يغسل مرتين لانه التقي نجاسة غير رمية غسلت مرة ومنهم من  
قال ان زوال العين والارملة الاولى يطهر لان النجاسة كانت سبب  
العين وقربتها من اكل العين فحكم بطهارته كما لو غسل ثوبا ذكره  
جلال الدين انجباري وما ينسج في ثوبها رية ان يغسل حتى يغسل طين  
الغسل انه قد طهر وقدره بالثلث ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر  
الرواية **فصل في الاستنجاء** الاستنجاء سنة ويجوز فيه الحجر وما قام  
مقامه بمسح حتى يبقية كويس فيه عدم مسنون وقال في ثوبه من التثنية  
واكثر حتى يحجر له ثلثة احرف جاز بالاجماع غسله بالماء افضل ثم هو  
دوب وقيل هو سنة في زماننا ويقتل الماء الى ان يقع في غاب عنه  
سنة قد طهر ولا يقدّر بالمرات لا مائة سنة فيقدر بالثلث في حقه وقيل  
بالسبع ولو جاوزت النجاسة محزها لم يجز الا الماء وفي بعض النسخ اما  
المكسح وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بعد الماء على ايتى في اول  
هذا الكتاب حيث قال وجوب الكتاب لا يفرق بين التوثيق البدن ان لم يعتبر  
المقدار المانع وهو الزايد على قدر الدرهم وراى موضع الاستنجاء  
في حصة واية يوسف ومحمد مع الاستنجاء ولا يستنجى بعظم ولا بدون  
لو فعل بجزء ولا بطعام ولا بميمنة **كتاب الصلوة**  
**المواقيت** اول وقت الصلوة اذا طلع الفجر لله وهو اياض  
في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس ولا يعتبر بالفجر الكاذب وهو اياض  
في سبيل بعقبه الظلام واول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخره  
وقتها عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال قال اذا صار  
ظل كل شيء مثله وهو رواية عن ابي حنيفة وفي الزوال هو الفجر الذي لا  
لا شيا ووقت الزوال واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر والظهور  
واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غابت الشمس واخرها  
ما لم يغرب الشفق وقال في ثلثة ركعات ثم الشفق هو



البياض الذي في الافق بوجهة عذبة حنيفة قال هو الحجرة وهو روية  
عن النبي وهو قول الشافعي وأول وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها  
ما لم يطلع الفجر ذوق ان في باب ثلث الليل أول وقت الوتر بعد  
العشاء واخره ما لم يطلع الفجر قال رضي الله عنه وهذا عندنا وعند  
وقت العشاء الا انه لا يقدم عليه عند الترتيب **فصل**  
في تحجب السفر بالبر قال الشافعي يستحب التحجب في كل صلاة والابرار  
في الصيف وتقدّمها في الشتاء وتأخير العصر ما لم يتغير الشمس في الشتاء والصيف  
والمعبر تغير القرص وهو ان يصير كالجارية لا عين هو الصحيح وفي العتمة  
قوله هو الصحيح احراز عن قول سفيان وبرايسم التخي ان المعبر تغير  
الضوء الذي يقع في البحر ان قال شمس الائمة اخذنا بقول الشعبي وهو  
تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال وعما فسر تغير القرص وهو  
ان يقل اذا قابت الشمس للغروب قدر رجب لم يتغير واذا كانت قبل  
ذلك تغيرت وعما قيل بوضع طست في الصحراء وينظر فيه فان كان القوم  
يبدون لنا ظهرا تغيرت فكان قوله هو الصحيح لبيان ان تغير القرص بهذا المعنى  
هو الصحيح وتغير الضوء وتغير القرص يتغير من الاخرين ليس بسبح التخي  
اليه كبروه ويستحب تحجب المغرب وتأخير ما كبروه ويستحب تأخير العشاء اما  
قبل ثلث الليل كذا يورد في الاسر المنهي عنه وقيل في الصيف يحل للابتعاد  
لجماعة وانما خير الى نصف الليل باح وال نصف الاخير مكره ويستحب  
لمن يات صلاة الليل ان يؤخر الى اخر الليل فان لم يتبق بالانبياء او  
قبل النوم واذا كان يوم غيم فاستحب الفجر والظهر والمغرب خروا  
العصر والعشاء بعجلها وعن ابن حنبل رحمه الله ان خير في الكل الا العشاء  
ويستحب لطامع الجماعة ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت **باب**  
**فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة** لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس  
ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الا عصر يؤيد وقال الشافعي  
القضاء جائز في هذه الاوقات وكذا النوافل كذا ما يحوي يوسف  
التفعل يوم الجمعة وقت الزوال كذا في المحدثية وقال صاحب العناية علم  
الفرائض لا تجوز عندنا في هذه الاوقات وكذا النوافل في بعض الجوامع

الروايات وعند الشافعي يجوز الف من هذه الاوقات في جميع البلدان  
ويجوز النوافل عنده فيها بكنة شرعها لله تعالى وقدر في عبارة المحدثين  
في هذا المقام اختلاف النسخ وانظر في كتابها وتوجيهها في شرحها كما  
التفصيل في خارجها عن قصدنا اعرضنا عنه ومن اراد الوقوف على  
المسألة روج المحدثين ولا صلوة جازة ولا سجدة تلاوة والمراد بالفتي  
في بؤرة صلوة الجازة وسجدة التلاوة الكراهية حتى لو صلها فيها او  
تلا سجدة فيها وسجد بها جاز ويكره ان يتقلع بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر  
حتى تغرب الشمس ولا بأس ان يصل في معدين في وقتي الفول وسجدة التلاوة  
ويصل على الجازة ولكن الكراهية تظهر في حق المنذور وكذا في الطواف في  
الذي شرع فيه ثم فيده ويكره ان يتقلع بطلوع الفجر اكثر من ركعتي الفجر  
ولا يتقلع بعد الفجر قبل الغروب لا اذا خرج الامام الى الخطبة يوم الجمعة  
الا ان يخرج واذا شرع في الصلوة في الوقت المكره ثم نقصها فانه  
بعده وعن حنيفة انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا والاظهر هو  
الاول وذكرنا هذه المسئلة في المحدثية في باب الاعتكاف من كتاب  
الصوم **باب الاذان** الاذان سنة للقلوب لم يجمعوا وزنا سواها  
بصفة الاذان معروفة وهو كما ان الملك النازل من السماء ولا يرجع  
ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفضها وقال الشافعي  
ويزيد في اذان الفجر بعد الصلوة فحين النوم مرتين ولا يراى  
الاذان على المأثور من حيث انه ذكر منظوم في اعي المنقول ولا يراى عليه  
كرها في باب الاحرام من كتاب الحج والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها  
في الصلاة فقامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو الشهير  
ثم هو بغير الشافعي قوله انها فرادى فرادى فانه يقول شفع الاذان  
ويوتر الاقامة الا قوله فقامت الصلوة وترسل في الاذان ويكره في الاقامة  
والترسل ان ياتي به افعاصوته فيفصل بين كلتي الاذان بكنة متطوعة لا غير مطرب  
من ترسل في قرائته اذا تمهل فيها وتوفر واكثر ان لا يفصل بين كلتي الاقامة  
بل يجلبها كلاما واحدا ويكون صوته فيها اخفض من صوت الاذان كذا في  
العقيدة ويستقبل بها القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره ويجوز وجهه



أي لم يضره حصول المقنود  
كذا ونقص السجود منه

للقنود والفلاح بينة ويسرة وأن استدار في صومعة فحسن ومراودة أو  
لم يسطع تحول الوجه بينا وشمالا مع ثبات قدمه مكانها كما هو المشتهر بان  
كانت الصلوة مستطعة فأما من خرج فجاء فلا والافضل للمؤذن ان يجعل  
اصبعه في اذنيه وان لم يفعل فحسن والتسوية في الفجر حتى على الصلوة حتى على الفلاح  
مترتين من الاذان والاعلى مرة حسن وكراهة في سائر الصلوات ومقتضى  
العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو على حسب ما تعارفه وهذا تنويع  
احد علماء الكوفة بعد محمد بن يحيى في احوال السجود خصوص الفجر والمناجاة  
استحسنوا في الصلوات كبرها لظهور التواني في الامور الدينية قال ابو يوسف  
لا ريب ان يقول المؤذن للامر في الصلوات كلها السلام عليك ايها  
الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة بركته  
لله وانما خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا ينقصهم كماله  
وعلى هذا التقى المفتي واستبعده محمد لان الناس سواسية في امر الجماعة  
ويجلس من الاذان والاقامة في المغرب وهذا عندنا في حنفية وقال  
يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة والوصل بينهما كراهة ولا يقع الفصل  
بالسنة لوجوبها بين كلمات الاذان فيفصل بالمسنة كما بين المحققين وقال  
ان في تفصيل ركعتين اعتبارا بسائر الصلوات قال يعقوب رايته با حنفية يؤذون  
في المغرب ويقوم ولا يجلس وهذا يفيد ما قلنا يعني ان المؤذن لا يجلس من  
الاذان والاقامة في المغرب وان لم يستحب كون المؤذن عالما بالسنة فيقول  
عليه السلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفاتنة ويقوم والشافعية يكتفي بالاقامة  
فان فاتت صلواته من الاذان والاقامة وكان مخيرا في البكاه ان شاء الله  
واقام وان شاء الله اقصر على الاقامة قال رضي الله عنه وعن محمد بن  
ما بعد ما من غير تخيير فالواجب ان يكون هذا قولهم جرحا يعني ان  
يؤذن ويقوم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز كالقراءة ويكره ان  
يقوم على غير وضوء ويروى انه لا يكره الاقامة ايضا ويروى انه يكره  
الاذان ايضا ويكره ان يؤذن وهو جرح رواية واحدة وفي الجماع  
الصغير اذان على غير وضوء واقام لا يعيد ولا يجب حبلى ان يعيد  
وان لم يعيد اجزاء وفي

يعاد الاذان ولا يعاد الاقامة لان تكرار الاذان مشروع اي  
في الجملة كما في الجملة دون الاقامة وقوله وان لم يعيد اجزاء يعني الصلوة  
بناء على انها جائزة بدون الاذان والاقامة وكذلك قراءة سورة  
قال المص رحمه الله معناه يستحب ان يعاد يقع على وجبة فهو عطف قوله  
يجوز حبلى ان يعيد وقوله يقع اي الاذان على وجبة فان  
ان المرأة لا يكون على وجبة بل على وجبة لا تخاف ان رفعت صوتها  
في اعلى موضع ركبت عتة والام يؤذن على وجبة وترك جرح هذه السنة  
بركة كذا في العناية ولا يؤذن للصلوة قبل خول وقتها ويعاد في الوقت  
وقال ابو يوسف وهو قول الشافعية في سجود الفجر في النصف الاخير من الليل  
والسجود يؤذن ويقوم فان تركها جميعا يكره ولو اكتفى بالاقامة جاز فانه  
صالح في سنة المصنعي بالاذان واقامة وان تركها جاز **باب ش**  
**الصلوة التي تقبلها** يجب المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس  
ويجوز تقديم الطهارة على الوقت ذكرنا في كتاب الحج في باب التمتع ويسر عورته  
بعورة الرجل تحت السرّة الى الركبة فالسرّة ليست من العورة خلافا لما  
يسئلون ان في الركبة من العورة خلافا لدايدنا وبدن الحرة كد عورة الا  
وجها وكفيها قال رضي الله عنه وهذا تخصيص على ان القدم عورة اي قول  
القدوري وبدن الحرة كد عورة الا وجهها وكيفها تخصيص على ان القدم  
عورة لانه لم يشتهر كذا في العناية ويروى انها ليست بعورة وهو الصحيح  
ان قلت قلت ما فيها او بعها مكشوف بعد الصلوة عندنا في حنفية ومحمد  
ان كان اقل من الربع لا يعيد وقال ابو يوسف لا يعيد ان كان اقل من  
الربع وفي النصف عنه روايتان وكشعر البطن والفخذ كذلك يعني على  
هذا الاصل والامر والشعر انزل من الرأس هو الصحيح وفي العناية قوله  
هو الصحيح احراز عن اختيار الصدق الشهيد وغيره ان المراد بالشعر ما على الرأس  
واما المرسل وهو ما نزل الى اسفل الاذن ففي كونه عورة روايتان واختار  
الفتية ابو الليث كونه عورة اختيارا لان تلك الرواية تقتضي ان يجوز النظر  
الى صدغ الاجنية وطرف الجبهة كما ذهب اليه عبد الله بن البلخي وهو امر يوجب  
الى السنة فكان الاحتياط في الاخذ بحسن الرواية انتهى وعدم كونه عورة



لمكان اخرج ولعورة الغليظة على هذا الاختلاف الذي تقدم ذكره  
الربع والنصف ولعورة الغليظة هي القبل والدبر كذا في العناية مع تفصيل فيه  
والذكر بعينه بالقرآن يعني بعينه عضو امفر وابتاع كذا في بعد جواز الصلوة  
وكذا الاثنان هذا هو الصحيح دون الصنم وهو احرار عاقل ان اثنين مع الذكر  
عضو واحد كذا في العناية وما كان عورة من الرجل فهو عورة من المرأة  
بطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة ومن لم يلمس  
ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد هذا على وجهين ان كان مع الثوب  
او اكثر منه طاهر يصلي فيه ولو صلى عيانا لا يجزئ وان كان الطاهر اقل  
من الربع فذلك عند محمد وهو احد قول الشافعي وعنده حنفية واليه يوافق  
يخبر عن ان يصلي عيانا ومن ان يصلي فيه وهو الافضل ومن لم يجد ثوبا  
عربيا فاعاد يوحى بالكوع والسجود وهكذا فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فان صلى قائما اجزاها الا ان الاول افضل واذا كان في رحله توب  
نسيه فطلى عاريا يعيدها وقيل على الاختلاف ذكره في باب التيمم في بعض  
عند اب يوسف وعندهما لا يعيدها وهذا الاختلاف ذكره في النواذر وقوله  
المسئلة مذكورة في باب التيمم واذا اختلطت الاواني الطاهرة بالنجسة  
فان غلبت الطاهرة مثل ان يكون انا ان طاهران واحد نجس فانه لا ينجس  
ان ترك النجس فاذا تحركى وتوضأ ثم ظهر خطا يعيد الوضوء واما اذا غلبت  
النجسة او تساوى النجس ولا يتحركى واما ان باب الطاهرة اذا اختلطت بالنجسة  
وليس له علامة يعرف بها فانه يتحركى مطلقا فاذا صلى بثوب بها نجاسة  
ثم ظهر خطاؤه اعاد الصلوة ذكره ثلثي الاول والثاني في كتاب الوضوء  
في باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز وينوي الصلوة  
في بابية لا يفصل بينها وبين التحريم بعمل المتقدم من النية في سجدة كذا  
عنده اذا لم يوجد ما يقطع وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا معتبر بالمناخلة  
منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وفي الصدوم جواز كفرو  
والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقبلة اى صلوة يصلي ايا الذكر بان  
فلا معتبر به وحسن في كل الجماع غريبة ثم ان كانت الصلوة نظا كيفية مطلق  
وكذا اذا كانت سنة في العباد في العناية قوله في الصحيح احرار عاقل ان اثنين

من ان ينوي سنة الرسول انتمى وان كانت فرضا لا بد من تعيين الوتر  
كالصلاة لا اختلاف الفروض وان كان مقيدا بغيره ينوي الصلوة و  
متابعة ويستقبل القبلة ثم من كان بكلمة ففرضه اصابه عنها ومن كان  
غائبا ففرضه اصابه جهرتها هو الصحيح وفي العناية وهذا احرار عن قول  
الشيخ اب عبد الله احرار ان فرضه اصابه عنها يريد بذلك اشتراط تعيين  
الوجه وان اصابه عنها وهو غائب فكيف باليس بمقدور انتمى وان تقبل  
عظيم وحده لا يجزئ الصلوة ذكر ما في باب الاحرام من الحج ومن كان  
خائفا يصلي الى اى جهة قدر وان شئت على القبلة وليس بخبرته  
مبدأ له عنها اجتهد فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي  
لا يعيدها اذا استدبر وان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة و  
كذا اذا تحول رايه الى جهة اخرى توجه اليها ومن ام قوما في ليلة مظلمة  
فتجهى القبلة وصلى الى المشرق وتحركى من خلفه فصلى كل واحد منهم الى جهة  
وكلمهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام احرارهم وهذا مخالف لغيره ما نفع  
كما في جوف الكعبة ومن علم منهم كمال ما يقف صلوته لانه اعتقد امامه  
على الخطاء وكذا اذا كان مقدما عليه لانه فرض المقام **باب صفة**  
**الصلوة** وانفس الصلوة ستة التحريم والقيام والقراءة والركوع  
وسجود والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد وما سوى ذلك فمستند  
الطلاق اسم سنة وفيها وجبا لقراءة العاتحة وضمت السورة اليها ومراعات  
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقراءة التشهد والقعدة  
الاخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العبدن والجهر فيما يجهر فيه والخاصة  
فما يخاف فيه ولهذا يجب سجدة السهو بتركها ما يصاحبه هو الصحيح وفي العناية  
عن جواب القياس في تكبيرات العبدن وقنوت الوتر فانه لا يجب  
السجدة على من تركها ما هي انتهي وسببها في سنة لما ثبت وجوبها  
بالسنة واذا شرع في الصلوة كبر وهو شرط عندنا خلافا لما في حق ان  
من تحرم للفرض كان له ان يودي بها التطوع عندنا ويرفع يديه مع سجدة  
وهو سنة وهذا اللفظ الى لفظ الكتاب حيث ذكر لفظه مع غيره الى اشتراط اللفظ  
وهو المروي عن اب يوسف والحكي عن الطحاوي الاصح انه يرفع اولاه ثم يكبر







وجمعه فان اقتصر على احدهما جاز عندنا حنيفة وقال لا يجوز الاقتصار على  
الامن عند روى عنه وصح الدين والركبتين عندنا واما وضع اليدين  
فقد ذكرنا في روى عنه في السجود وكان سجودا على كور عمامته او فاضل لونه  
جاز ويبدى ضبعيه ويجا في بطنه عن فخره وقيل اذا كان في الصف لا يجاز  
كلما يودي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في سجود وسكان  
ربى لا على ثناء وذلك انه وسبحان يزيد على الثلث في الركوع والسجود  
بعد ان يجتم بالوتر فان كان اما لا يزيد على وجه يمل القوم كلما يودي الى  
التفكير ثم يتبع الركوع والسجود ستة والمدة تنقص في سجودها وتزق بطنها  
بفخذها ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمان جالس كبر وسجد ولو لم يستو جالس  
وسجد اخرى جاز عندنا حنيفة ومحمد وتخلوا في مقدار الرفع والاصح انه ان  
كان الى السجود وقرب لا يجوز لانه بعد سجد وان كان الى الجلس اقرب  
جاز لانه بعد جالس فاذا اطمان جالس كبر وسجد قائما على هدهديه  
ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الارض وقال الشافعي يجلس حنيفة ثم  
ينحصر معندا على الارض ويقعد في الثانية مثل فعل في الركعة الاولى والآن  
لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلا فالتسليم في الركوع  
والرفع منه واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثالثة افترس جللا  
اليسرى وجلس على احدى اليدين يمينها ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه  
على فخذه وبسط اصابعه وشهد فان كانت امرأة جلست على يمينها اليسرى  
واخرجت جلها من اجانب الايمن والشهد الحيات لله والصلوات والطيبات  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ايج وهذا تشهد عبد الله بن  
مسعود فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني الشهادتين  
كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل الحمد لله والآخر بعد الاول  
من الاخذ بشهد بن عباس رضي الله عنهما وهو قوله سبحان المباركات الصلوات  
الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا  
ولا يزيد في الشهادتين على هذا لما توار لانه ذكر منظوم في اعيان المنقول ولا يزيد  
عليه ذكر ما في باب الاحرام من كتاب الحج ولا يزيد على هذا في السجدة الاولى  
ويقرأ في الركعتين الاخريين بقا في الكتاب وهذا هو الذي اقبل

السلام على النبي وهو الصحيح وهذا احراز عمار روى الحسن عن ابي حنيفة ان القراء في  
الاخيرين واجبة حتى لو تركها صاحبها لم يرد سجدة التوبة كما في العناية  
وجلس في الاخرة كما جلس في الاولى ولا يتورك كما مال اليه في حديثه وهو واجب  
خذنا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو من غير من عندنا خلا فالتسليم فيهما اي  
في السجدة والصلوة فانها فرض عنده ثم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج  
صلوة واجبة اما مرة كما قاله الكرخي او كلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
كما اختاره الطحاوي ودعا بما شاء وما يشاء لفظ القرآن والادعية  
المأثورة ولا يدعوا بما يشاء كلام النسفي ولا يتجمل بولاه من العباد وكقوله  
اللهم زمني فلتا من يشاء كلامهم وما يتجمل بقوله اللهم اغفر لي من كلامهم  
وقوله اللهم زمني من قبل الاول لاستعمالها في العباد يقال رزق لايم  
الحديث ثم سلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يمينه مثل ذلك  
ويؤتى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية ولا يؤتى  
النساء في زماننا ولا من لا شرة له في صلوة هو الصحيح وفي العناية وهذا  
احراز عمار قال محاكم الشريعة يؤتى جميع رجال النساء من يشاء ومن يشاء  
ليكون على فم السلام تشهد يعني قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
فانتهى ولا بد للفقهاء من نية اما قد كان الامام في اجاب الامل في المايه  
نواه فيها وان كان بخلافه نواه في الاولى عند ابي يوسف ترجيح الجانب  
الايمن وعند محمد ومصور رواية عن ابي حنيفة نواه فيها لانه ذو خط من  
الاجانبين والكفر ويؤتى الحفظة لا غير لانه ليس مع سواهم والامام يؤتى  
بالسليمين هو الصحيح وفي العناية احراز عمار قال بعضهم ان الامام يؤتى  
تسليمة الاولى لا غير انتهى ولا يؤتى الملائكة عددا مخصوصا لان الاخبار  
في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابه لفظه  
السلام واجبة عندنا ليست بغير من خلا فالتسليم في **فصل في القراءة**  
ويجوز القراءة في الفجر والركعتين الاولىين من المغرب والعشاء وان كان  
اما ما ويجوز في الاخيرين هذا هو المتواتر وان كان منفردا فهو مخير ان  
شاء جهر أو خفي وان شاء خافت والا ففضل هو الجهر ويجوزها الامام  
في العصر والعصر وان لم يقرأ وفيه خلاف فلك ويجوز في الجمعة والعين



وفي التطوع بالتصاريح وفي الليل تجزئ ومن فاتته العشاء فصلاها بعد  
طلوع الشمس ان اتم فيها جهرا وان كان وحده خاف ولا يجزئ هو الصحيح وفي  
بعض الشروح وقيل يصح ان تجزئ ان يكون بحجر افضل كما في الوقت لا بالقصا  
يكون على فقي الاداء وفي العناية ان هذا مخالف لما ذكره شمس الامنة  
الشرعي وفي الاسلام وقاضى خان والتمناشي والمجونه في شروحه للصغير  
فانهم قالوا بجهرا افضل فيه تفصيل في العناية فليجرب اليه ومن قرأ في العت  
في الاولين السور ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخيرين وان قرأ  
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخيرين الفاتحة والسورة وجهره وعنده  
اي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا يقضى واحدة منها ثم ذكر  
هنا يعني في اجماع الصغير ما يلحق الوجوب لانه قد يكون بمنزلة الامر بل كدو  
وفي الاصل اي المبسوط بلفظ الاستحباب لانه قال اذا ترك السورة في المنزل  
احتب الى ان يقضيها ويجهرها هو الصحيح وفي العناية احراز عماري بن  
سماعة عن ابي حنيفة وابي يوسف بجهرا يسوق خاصة انتهى ثم الخافه ان  
يتبع نفسه ويجهر ان سمع غيره وهذا عند الحنابلة لان مجرد حركة اللسان  
لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى بجهرا ان سمع نفسه وادنى  
المخافة تصحج الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الفم وفي لفظ الكتاب  
اي القدوري اشارة الى حيث قال ان شاء جهره وسمع نفسه فلما قرأه جهر  
بكونه مسموعا لابد وان يكون المخافة ما لم يكن مسموعا وقيل المراد من الكتاب المبسوط  
حيث قال وان كان وحده وكان صلوة يجهر فيها بالقراءة قرأ في نفسه اشياء  
جهره وسمع نفسه كذا في العناية مع تفصيل في المقام وعلى هذا الأصل كل ما يتعلق  
بالنطق كالطلاق والعاق والاستناء وغير ذلك كالتذرع وبجدة الن  
وقراءة اجنب القرآن والتسمية على اليد اليمنى وادنى ما يجزئ من القرآن في الصلوة  
اي عند ابي حنيفة وقال الاملايات قصار وايضا طويلة وفي السلفية بفاتحة  
الكتاب واتى سورة شاء وهذا اذا كان على عجلة من السير وان كان على  
وقار يقرأ في العجز نحو سورة البروج انشقت ويقرأ في العجز في الحمد في الرجز  
باربعين آية او خمسين سورة في فاتحة الكتاب وروى عن اربعة عشر شيخا ومنه  
الى مائة وبكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق انه يقرأ في الراغبين

انه وبالكسالى بعين وبالكسالى ما بين خمسين الى ستين وقيل نظر الى طول القيل  
ومعناه الى كثرة الاشتغال وقتها وفي الظاهر من كس وقال الاصل ادوة  
والعصر والعشاء سواء يقرأ فيها بساطا المفصل في المغرب ودون ذلك  
في غيرها بقصر المفصل والعصر والعشاء يستحب فيها التاخير ويطيل الركعة الاولى  
من الفجر على الثانية وركعتا الظهر سواء عندهما وقال محمد احتب الى ان يطول  
في الثانية لا بد على الثانية في الصلاة كلها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة  
بعينها لا يجوز غيرها وبكره ان يقرأ شيء من القرآن من الصلوات ولا يقرأ  
المؤمن خلف الامام خلافا لثاني في الفاتحة يستحسن على سبيل الاحتياط في  
روى عن محمد وبكره عندهما لما فيه من الوعيد وتسمع وتبص ان قرأ الله  
اية الرقيب الزهيب وكذلك الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام  
لفرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطبة في له كما يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
التي هي على السمع في نفسه وتختلف في ان يقرأ عن المنبر والاحوط ان يكون  
اقامة لقرض الاصل **باب الامامة** الجماعة ستة مؤكده واولى الناس  
بالامامة اهل البيت وعن ابي يوسف قالوا هم فان تساوا فافروهم فان  
تساوا فافروهم فان تساوا فافروهم وبكره تقديم العبد والاعوان  
والفاسق والاعمى وولد الزنا وان تقدموا جاز ولا يطول الامام ثم  
الصلوة وبكره الجماعة للنساء وحدهن وان فعلن قامت الامام وهرن  
كالعرة قال في العناية في انهم اذا ارادوا الصلوة بجماعة وقف الامام  
وسمطهن وفي ان الافضل لكل من النساء والعرة ان يصلي وحده خلا  
ان العرة يصلي كل منهم منفردا قاعدا اماما ودون النساء انتهى ومن  
يقول مع واحد قادم عن يمينه وعن محمد انه يمنع اما بعد عزف الامام والاول  
هو الخطا وان صلى خلفه او في يمينه جاز وهو على خلاف السنة وان  
تم اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف انه يوسطهما ونقل ذلك عن ابن سعد  
رضي الله عنهما ولا يجوز للرجال ان يقدوا امرأة اوصى وفي الشرح و  
المطلقة حوزة من الحج ولم يجوزها مشايخنا ومنهم من حقق اختلاف بين  
يوسف وغيره في النقل كالمطلق والختار وهو قول ابي يوسف انه لا يجوز  
الصلوات كلها الا نفا الصلوة او نفا الصلوات لا يقرأ في الصلوات

شبه



بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه ويخالف  
اقدار الصبي بالصبي فانه يجوز والمراة بالمفتنون اذا قام الى الخامسة بعد  
الشمس ساعيا انما القعدة الاولى ثم اقدى بان يمتنع مع انما اقدار  
مفتنة من تنفل قلنا اذا قام الى الخامسة زعم ابن اسقط الغرض عنه فكلما  
قلنا زعم المفتدي فقد توافقنا الى صد كذا في بعض شروح ويصدق الرجال  
ثم الصبيان ثم النساء فان حاذت احرارة وهما مشتركان في صلوة واحدة  
فسدت صلوة ان نوى الامام امامتهما والقياس ان لا تقصد وهو قول  
الشافعي اعتبارا بصلواتهما حيث لا تقصد وان لم ينو امامتهما لم تقضه اي  
الحاذا ولا يجوز صلواتهما لان الاشتراك لا يثبت ودونها خلاف لما  
فان عنده نية امامتهما ليست بشرط وانما يشترط نية الامامة اذا ائتمت  
وان لم يكن يكتفي بها جل فيقيد رويان والفرق على احكامهما ان لقضاء في الاول  
لازم وفي الثاني محتمل ومن شرط الحاذة ان يكون الصلوة من غير اشتراك  
وان يكون مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما  
حائل وبكره لمن حضوا بحاجات يعني الشوب منهن لحوف الفتنة ولا باس بجوز  
ان يخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يخرج  
في الصلوات كلها وفي العيد بالاجماع ولا يصلي الطاهر خلف من هو  
في معنى المستحاضة ولا الطاهرات خلف المستحاضة ولا يصلي القاري  
خلف الامي ولا المكنتي خلف العاري ويجوز ان يؤتم المتمتعون من غير  
عند ابي حنيفة وابو يوسف قال لا يجوز ويؤتم الماسح الفاسك من غير  
القائم خلف القاعد وقال محمد لا يجوز ويصلي المومي خلف مثله الا  
يومئذ المؤتم قاعدا والامام مضطجعا ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف  
المومي وفيه خلاف في ولا يصلي المفترض خلف المنفل ولا من يصلي  
فرضا خلف من يصلي فرضا اخر وعند الشافعي يصح في جميع ذلك ويصلي  
المنفل خلف المفترض من اقدى بام ثم علم ان امامه فحدث اعاد الصلوة  
وفي خلاف الشافعي ويجوز اقداد المحتفي بالشفعية واذا علم المفتدي  
منه ما يزعم فساد صلوة كالقصد ونحوه لا يجوز الا اقداد به لا يفتد كرهه  
المسئلة في صلوة الوتر وقال ابو اليسر لا اقداد بشافعي المذهب غير جائز من

هذا الحديث يدل على ان  
الامام اذا صلى في جماعة  
فصلواته على من خلفه  
فصلواته على من خلفه

منهم من يعين في دينهم ما روى كحول النفي في كتابه الشجاع عن ابي حنيفة  
من من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه نفس صلوته وجعل ذلك  
علما كبريا فصلواتهم فاسدة عندنا فلا يصح الا اقداد بهم وفيه خلاف لان فصلوة  
من رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقداد لجواز صلوة الامام  
في ذلك كذا في العناية مع تفصيل فيه فليجرب اليه واذا صلى حتى يقوم يقرؤون  
يقوم اميين فصلواتهم فاسدة عند ابي حنيفة وقال صلوة الامام ومن لا يقرأ  
تامة كما اذا اتم العاري عراة ولا يبين حيث تصح صلوة الامام ولا يصح صلوة  
اللايين بالاتفاق وقال ابن الهمام وهذا على اطلاق اذا اتم الاخرى كبر  
وحرا واما لهما اذا اتم المعذور والمومي شيئا واحدا على منها حيث تصح صلوة  
الامام ومن حاله اتفاقا انتهى ولو كان يصلي الامي وحده والقاري وحده  
جائز للصحيح وفي العناية اخر انما ذكر ابو حازم ان قياس قول ابي حنيفة ان  
لا يجوز صلوته وهو قول ابي حنيفة فان قراء الامام في الاوليين ثم قدم  
في الاخرين ما فسدت صلواتهم وقال في لا تقصد وكذا على هذا لو قدمه في  
التشهد **باب الحديث في الصلوة** ومن سبقه لحدث في الصلوة انصرف  
فان كان ما استخلف توفياء وبني القياس ان يستقبل وهو قول الشافعي  
ولا يستألف افضل وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمفتدي من المنفرد  
انما يتم في منزله وان شاع عاد الى مكانه والمفتدي يعود الى مكانه الا ان يكون  
الامام قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم  
انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ابني والقياس فيها  
استقبال وهو راية عن محمد وان كان استخلف فسدت وهذا بخلاف اذا  
كانه افتح على غير وضوء فانصرف حيث قصد صلوته وان لم يخرج ومكان  
الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولو تقدم محدث فامد فالحل للستره وان  
لم يكن فقد رالصفوف خلفه وان كان منفردا فواضع سجوده من كل جانب  
وان جرح ونام فاحتكم وانغى عليه استقبل وكذلك اذا تمه وان حضر  
الامام عن القراءة فقد تم غيره اجزاء حنيفة وقال لا يجزئهم ولو قراء  
مقدرا لا يجوز له الصلوة لا يجوز بالاجماع وان سبقه لحدث بالثبوت توفياء  
وسم وان تقدم احدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عمليا في الصلوة تمت صلوته



ولا اعادة عليه وان رأى الميت الماء في صلوة بطلت صلوة وتكرره  
بعد ما قد قرأ الشهادتين وكان ماسحاً فانقضت مدة سجدة وطلع خفيه بعجل  
يسيراً وكان يتألف من سورة القرآن او غير ما فوجد ثوباً او موطئاً فقد طوى  
الركوع والسجود وتذكر فائتة عليه قبل هذه او احدثت الامام القاري  
ايقاعاً او طلع الشمس في الفجر ودخل وقت العصر لجمعة او كان ماسحاً على الحجرة  
فستطعت عن برء او كان صاحب عذر فانقطع عذر كالمستحاضة ومن لم  
بطلت الصلوة في قول به حنفية وقال انت صلوة وقيل الاصل فيه  
ان يخرج من الصلوة بفسخ المصلي فرض عنده وعندها ليس بفرض فاعتراض  
هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها بالتسليم ومن اقرى بام بعد  
صلى ركعة فاحدث الامام فقدمه اجزاه والاولى للامام ان يقدم مدركا  
لانه اقر على تمام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم عليه عن التسليم  
فلو تقدم بتدري من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى التسليم  
يقدم مدركا يسلمهم فلو انه حين انتم صلوة الامام قهقهه او احدث متعذراً  
او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلوة وطلعت القوم تامة والابام الاول  
ان كان فرغ لم يفسد صلوة وان لم يفرغ ففسد وهو الاصح فان لم يفرغ  
الامام الاول وقوت قرأت الشهادتين ففسدوا وحدث متعذراً فسد  
صلوة الذي لم يدرك اول صلوة عند اية حنفية وقال لا لا يفسد وان تكلم  
او خرج من المسجد لم يفسد في قولهم جميعاً وينتقض منوال الامام لوجود القهقهة  
في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه او سجوده تواء وبني ولا يعتد  
بانيه احدث فيها ولو كان اما ما تقدم غيره وامم المقدم على الركوع يعني لان  
المقدم ان يقوم من ركوعه ثم يركع ثانياً بل يتقدم على هيئة ركوعه وليست  
ثم يقوم ويتم الباقي كذا في بعض الشروح وتذكر وهو ركع او ساجد ان علم  
سجدة فاحط من ركوعه ورفع رأسه من سجوده فجد ما بعد الركوع والسجود  
وهذا بيان للاولى يقع الافعال مرتبة بالقدر الممكن وان لم يجد اجزاه وعن اية  
يوسف انه يكرر عادة الركوع لان القوة عنده فرض من ثم رجلاً واحداً  
فاحدث وخرج من المسجد فالامام نوى ولم ينو ويتم الا ان صلوة تعقبها  
بان كان اذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه الا صبي وامرأة قيل يفسد منه

فقد اوردوا في بعض النسخ

مسكوكاً لا يفسد من يصلح للامامة وقيل لا يفسد لعدم وجود الاختلاف  
من قصدوا وهو لا يصلح للامامة **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** ومن  
يكره في صلوة عامداً او سهواً بطلت صلوة خلافاً لما في الخطا والنيبان  
في بطلانها السلام ساجداً ولو تعذر بفسدها فان ان فيها اذناه  
فلا يكره في رفع يديه فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان  
من وجع ومصيبة قطعها وعن ابي يوسف ان قوله لا يفسد في الكالين  
واوه يفسد وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا اشتملت على فيزوها اي  
او احدىها لا يفسد وان كانتا صليتين فقد واحداً والآخر جمعاً  
في قولهم اليوم نسيه وهذا لا يقوى لان كلام الناس والمفسد وكلام النسيان  
في متفاهة تعرف ببيع وجوده وفي الطحا والفسام المعنى وتحقيق ذلك في حروف  
كلاهما وانما في هذا المقام تفصيل في الشرح ولكن تركناه لئلا يخرج عن مقصودنا  
ومن رام الوقوف عليه فليرجع الى العناية وغيره وان تنحج بغير عذر بان  
ولا لم يكن مدفعاً اليه اي لم يكن مضطراً لكان التحسين الصوت وحصل حروف  
ان يكره في ان يفسد عندها وان كان بعد رفع يديه كالطحا والنجاة اذا  
حصل جرح حروف من عطس فقال لا يفسد من كلامه من كلامه من كلامه  
التمثال صلوة لا يفسد في محالها الشرح كان من كلامه من كلامه اذا قال العار  
في السامع الحمد لله على ما قالوا لانه لم يتعارف جلاً وان سقطت فتح عليه  
الرجل في صلوة فسدت صلوة ومعناه ان يفتح المصلي على جزمه لانه  
ساقط لم يعلم فكان من كلام الناس ثم شرط الكسار في الاصل اي  
لمصلي لم يسطر ولم يشترط في الجاهل الصغير وان فتح على امام لم يكن كلاماً محلاً  
يكره في الصلوة على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرض في وقراءة  
السنن عنها وقوله هو الصحيح اخر از عماد بعض اصحابنا انه ينوي القراءة  
ودون الفتح كذا في بعض الشروح ولو كان الامام يتقبل الى اية اخرى  
تفسد صلوة الفاتحة ونفس صلوة الامام لو اخذ بقوله وينبغي للفتدى  
ان لا يجامع الفتح والامام ان لا يجامع اليه بان يرد الالية او يفتي ساكناً  
ركع اذا جاءه آية لم يفسد الى اية اخرى ولو جاب في الصلوة بلا  
آية فهذا كلام مفسد عند اية حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون



مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه والستر جامع على اختلاف  
وان اراد اعلامه انه في الصلوة لم تقصد بالاجماع ومن صلى ركعة من  
الظهر ثم فتح العصر وتطوع فقد نقص الظهر ولو اتمم الظهر بعد ما صلى ركعة  
منها فهي صحيحة ويجوز تلك الركعة واذا اراد الامام من المصحف فسدت الصلاة  
عذابه حنيفة وقال لا هيامة الا انه يكره ولو لم يقرأ من المصحف لم يفسد  
من غيره تقصد بالاتفاق واورد صاحب الهداية لهذا المسئلة وبلدين  
ان حل المصحف والنظر اليه وتقليب الاوراق على غير مقصد والثاني ان النظر  
من المصحف يفسد كالتفحص من غيره ثم قال وعلى هذا اي على الوجه الثاني لا فرق  
بين الموضوع والمحول وعلى الاول يفرقان ولو نظر الى مكتوب وفهمه فليس  
لا تقصد صلوة بالاجماع بخلاف اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث كانت  
عند محمد وسبحي في كتاب الايمان وان حرت امرأة بغير يد المصلي لم يفسد  
الصلوة الا ان الماراة ثم وانما يائى ثم اذا قرئ موضع سجوده على اقل من  
بينهما حائل ويجازى اعضاء الماراة عشاءه لو كان يصلي على الركبان وسبحي  
يصلي في الصحراء ان يخداه ستره ومقدارها ذراع فصاعدا وقبل يفسد  
يكون في غلط الاصبع ويقرب من السرة ويجعل سرة على حاجبة الايمن او الايسر  
وسرة الامام سرة للقوم ويعتبر الغززون الالفاء والخط ويدور  
الماراد المكين بين يديه سرة او مريمه وبين السرة ويدور بالاش  
او يدفع بالسبح ويكره الجمع بينهما **فصل** ويكره للصلي ان يعقب ثوبه  
او يجسده ولا يقلب اعضاء الا ان يملكه من السجود فيسوي مرة ولا يفرقة  
اصابعه ولا يتخضر وهو وضع اليد على الحاضرة ولا يلتفت ولو نظر بمؤ  
عينه يمينه ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره ولا يفتي ولا يفرق  
والا فقاء ان يضع يديه على الارض وينصب ركبته نصبا هو الصحيح وهو  
عن التفسير الآخر وهو ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع يديه على  
لان الكلب لا يقبل الكلب وانما يقع مثل ذكر في الكتاب الا انه ينصب  
يديه والآدمي ينصب ركبته الى يديه كذا في العناية ولا يرد السلام  
لبانه لانه كلام ولا يديه لانه سلام معني حتى لو صاح في نية التمسليم  
تفسد صلوة ولا يترجع الا من عذبه ولا يقص شعره وهو ان يجزى

شعره عانة ويشده خيطا ويصنع للبند ولا كيف توبه ولا يندل ثوبه  
بشدة ان يحل ثوبه على راسه او كفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه  
ولا يأكل ولا يشرب فان اكل او شرب عامدا او ناسيا حدثت ركعة  
ولا ان كان ان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره  
ان يقف في الطاق ويكره ان يكون الامام وحده على الركبان وكذا  
على ثقله فاحذر الرواية ويجوز الاقتداء من سطح المسجد بمن ذكره  
في الفصل الا انه ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل فاعيد تحت ولا بأس بان  
يصلي وبين يديه سيف معلق او مصحف معلق وفي العناية انما اورد هذه  
المسئلة لان من العلماء من كره ذلك قال آية الحرب وفي احمد يربس  
شديد فلا يطبق تقديمه في مقام الابتحال وقيل هو قول ابن عمر رضي الله  
عنهما وفي استقبال المصحف تشبه باهل الكتاب فانهم يفعلون ذلك بينهم  
وقيل هو قول ابراهيم النخعي انتهى ولا بأس بان يصلي على ساطع تصاوير  
ولا يسجد على التصاوير واطلق محمد الكراهة في الاصل لان المصلي يعظم ذكره  
ان يكون فوق راسه استقفا ومن يديه اذ يجزاه تصاوير او صورة  
بمعينة وتوحيات الصلوة صغيرة بحيث لا بد وللناظر لا يكره ولو كان  
التمثال مقطوع الرأس اي نحو الرأس فليس تمثال لانه لا يعبد بدون الرأس  
كما اذا صلى الى شمع او سراج على قائلوا لو كانت الصورة على سادة  
لقاة او على ساطع مفروش لا يكره لانه تارة وتوطأ بخلاف اذا كانت  
لو سادة منصوبة او كانت على السرة لانه تعظيم لها وشدة ما كراهة ان يكون  
المصلي مخدوف راسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو لم يس توباً فيه  
يركبه ولو صلى بقرعة بجاسته كره ذكره في باب من يجوز دفع الصدقة  
به من الركوة والصلوة جائزة في جميع تلك الاستحباب شرابطها وتعاد يقع  
او اذ على وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلوة اذيت مع الكراهة ولا  
لا يكره تمثال غير ذي الروح لانه لا يعبد ولا بأس بقفل الحية والعقرب في  
الصلوة ويستحب في جميع انواع كليات وهو الصحيح وفي العناية احراز عن قول  
الفقيه انه يفسد ان يحيا من ثوبا ما يكون من سواكن البيوت وهي حية و  
ومثلا لا يكون منها والاوه الى كونه تحايفها ولها ضيفان

20  
ان كان المصلي في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة

ان كان المصلي في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة

ان كان المصلي في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة  
فان كان في الصلاة







ثاني ركعات بتسليمه جاز وكثره الزيادة على ذلك قال لا يزيد بل  
على ركعتين بتسليمه وفي اجماع الصغير لم يترك التمام في ركعة  
عند ابي يوسف ومحمد مثني مثني وفي النحر اربع اربع وعشرون  
مثني فيها وعند ابي حنيفة فيها اربع اربع وكل شفيع صلوته على حدة  
والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريكه ابتداء وهذا لا يجزئ التحريك الا في  
الاركان في المشهور عن اصحابنا ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وذكرنا  
في الفصل الآتي **فصل** القراءة في الغرض واجبة في الركعتين  
وقال الشافعي في الركعات كلها وقال مالك في ثلث ركعات وفيه  
في الاخير من معناه ان شاء قرا وان شاء سكت ان شاء سج كذا روي عن  
حنيفة وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان  
ان يقرأ والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الركعات  
في ما قلناه ثم افسد ما قلنا وقال الشافعي لا قضاء عليه وان صلى اربعاً  
وقراء في الأولى وقعد ثم افسد الاخيرين ففني ركعتين وهذا اذا كان  
افسد الاخيرين بعد الشروع فيها ولو افسد قبل الشروع في الشفيع الثاني  
لا يقضي الاخيرين وعن ابي يوسف انه يقضي بقية الشروع بالثالثة فان  
من قطع الرابع المذموم بغير يقضيها فكذا هذا وعلى هذا سنة الظاهر لا يخالفنا  
وقيل يقضيها اربعاً احتياطاً لا بخاتمة صلوته واحدة وان صلى  
ولم يقرأ فيهن شيئاً اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي  
يوسف يقضي اربعاً وهذا المسئلة على ثمانية اوجه وقال صاحب  
وهذه تلقب بالمسئلة الثمانية والوجوه الآتية فيها ستة عشر والمصنف  
الاول لان الكلام في اقسام الفاء وترك القراءة والتي يقرأ في  
ليست منها وتداخلت منها سبعة اوجه في الباقية لا تحاد الحكم فهاوت  
وعليك تمييز المتأخلة بالتفتيش في الاقسام المذكورة في الكتاب التي  
وهي زيادة تفصيل فليرجع اليه والاصل فيها ان عند محمد ترك القراءة في الأولى  
او في احداهما يوجب بطلان التحريم لا تحاد تفقد الافعال وعن ابي يوسف ترك  
القراءة في الشفع الاول يوجب بطلان التحريم وانما يوجب في الاول والثاني  
القراءة ركن لا يرى انه للصلاة وجودا بغيرها غير انه لا يوجب في الاول

في الاول والثاني وقاد الاول لا يزيد على تركه فلا تبطل التحريم وعند  
ابي حنيفة تركه الثالثة في الأولى يوجب بطلان التحريم وفي احداهما  
لا يوجب لان كل شفيع من الطلوع صلوته على حدة وفساد ما تركه القراء  
في ركعة واحدة يجتهد فيه فقضي بالفساد في حق وجوب القضاء و  
حكم بقاء التحريم في حق لزوم الشفع ان في احتياطاً اذا ثبت هذا  
ففقولنا في المسئلة في الكل ففني ركعتين عندهما وعند ابي يوسف في كل  
ترك القراءة فيه فعليه قضاء الرابع عنده ولو قراء في الأولى يوجب  
فعليه قضاء الاخيرين بالاجماع ولو قراء في الاخيرين لا يوجب قضاء  
الاوولين بالاجماع ولو قراء في الأولى يوجب قضاء الاخيرين فعليه قضاء  
الاخيرين بالاجماع ولو قراء في الاخيرين واحد الاوولين فعليه قضاء  
الاوولين بالاجماع ولو قراء في الأولى يوجب قضاء الاخيرين  
قضاء الرابع عند ابي يوسف وكذا عند ابي حنيفة وعند محمد عليه قضاء اولين  
وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية عنه أي رواية محمد هذه المسئلة عنه  
وقال محمد رويت لك عن ابي حنيفة انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرج  
عن رواية عنه ولو قراء في احدى الاوولين لا يوجب قضاءها وعند محمد  
ركعتين ولو قراء في احدى الاخيرين لا يوجب قضاءها عند ابي يوسف وعندهما  
في حنيفة قال اي محمد في اجماع الصغير تفسير قوله عليه الصلوة والسلام يصلي  
بعد صلوته شكها يعني ركعتين بقراءة ركعتين بغير قراءة فيكون بيان  
في قراءة القراءة في ركعات النفل كلها ويصلي انما قلناه فاعدا مع القدرة  
في القيام واختلفوا في كيفية القعود والمخار ان يقعد كما يقعد في حالته  
من افتتاحها قائماً ثم قعد من غير عذر جاز عند ابي حنيفة وهذا استحسان  
وعندهما لا يجوز وهو قياس ولو نذر ان يصلي قائماً ثم لم يجز له ان يصلي  
اعداً ولو لم ينص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض الشافعي ومن كان  
خارج المصير تنقل على دابة الى اتي جهة توجهت يومى ابداء والسن الرويت  
نوافل وعنده ابي حنيفة انه ينزل السنة الفجر والتفديد خارج المصير في اشتراط  
السفر ويجوز في المصير وعن ابي يوسف انه يجوز في المصير ايضا وان افتتح  
الاستسقاء واجبا ثم نزل بيني وان صلى ركعة ثم نزل ثم ركبا مستقبلين

وقال محمد بن ابي يوسف  
في رواية عن ابي حنيفة  
في رواية عن ابي حنيفة  
في رواية عن ابي حنيفة



ابن يوسف انه يستقبل فانزل ايضا وكذا عن محمد انزل بعد ما صلى  
والاصح هو الظاهر **فصل في قيام رمضان** سنة  
شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات كل ركعة ركعتين  
ويجلس بين كل ركعة وبين مقدار ركعة ركعتين ثم يركع ركعة واحدة  
والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابن حنيفة والسنن فيها جماعة لكن  
على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا مبشرين ولو اقاموا  
ابعض فالتخلف عن جماعة تارك للفضيلة والسنن في اجلاس من الركعتين  
مقدار الركعة وكذا بين الخامسة وبين الوتر لعادة اهل الحرمين  
في العاية واهل الحرمين لا يجلسون فان اهل مكة يطوفون عن تركها  
اسبوعا واهل المدينة يصلون بدل كل ركعة ركعتين واهل كل  
بلدة باحيا يسبحون او يحللون او ينظرون سكونا وانما تحت الانتظار  
بين كل ركعة ركعتين لان التراخي مأخوذة من الراحة يفضل ما قلنا خصوصا  
انما في الخمس البعوض الاستراحة على خمس ليلا وهو نصف التراخي وسنن  
اي من يستحب قوله ثم يوترجهم في غير الركعة وقيل في الركعة قبل الوتر  
قال عامة المشايخ والاصح ان وقتها بعد العشاء الى اخر الليل قبل الوتر  
لانها لو اقبلت لكانت بعد العشاء ولم يذكر في القراءة واكثر المشايخ على ان  
السنة فيها اثنان مرة فلا يترك لكل القوم بخلاف ما يذهب منه من الدعوات  
حيث يركعها لانها ليست بسنة ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان  
اجماع المسلمين **باب في الفريضة** ومن صلى ركعة من الظهر ثم صلى  
اي شرع الامام في الصلوة يصلي ركعة اخرى ثم يدخل مع القوم وان كان  
الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح قال العلامة ابن حجر  
اليه مال في الاسلام واحذر من من يخاف من الامانة ثم ركعتين انما يقطع  
في النقل بل يتم فلو كان في السنة قبل الظهر واجبة فاقم وخطب  
على راس الركعتين بروي ذلك عن ابن يوسف وقيل انها وان كان  
قد صلى ثلثا من الظهر فيها ولو كان في السنة بعد ولم يقم بها بالسجدة  
ويجوز اي اذا اراد القطع فليجاء ان شاء عاد ووقود وسلم وان شاء  
كبر فاما ينوي الدخول في صلوة الامام وادائها يدخل القوم وانما يصلي

يأتي معهم نافذة فان صلى من الفجر ركعة ثم اقامت يقطع ويدخل معهم وكذلك  
اذا قام الامام في الصلاة ان يقيد بها بالسجدة وبعد الانتهاء لا يشرع في صلوة  
الامام كدلالة النقل وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية  
احذر ان غار روى عن ابن يوسف انه يصلي اربعا ثم مع الامام وركعة  
بعد ما يغرب الامام كذا في العناية ومن دخل مسجدا فاذن فيه بركعة له  
ان يخرج حتى يصلي الا اذا كان ينظم بامر جماعة في مسجد اخر بان كان  
امامه او مؤذنه او من يقوم بامر جماعة يتفرقون ويقفون بعينته كذا  
في بعض الشروح وان كان قسلي وكان ما يصلي الظهر والعشاء فلا  
يأمن ان يخرج الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة وان كانت العصر او الفجر  
او المغرب خرج وان اخذ فيها كدلالة الهيئة التفرق بعد ما ومن انتهى الى الامام  
في صلوة الفجر وهو لم يصلي ركعتي الفجر ان يفوته ركعة ويدرك  
الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشي فوترها ودخل مع الامام  
بخلاف سنة الظهر حيث يركعها في الحالين وانما الاختلاف بين ابن يوسف  
ومحمد في تقديمها على الركعتين وتاخيرها عنهما ولا كذلك سنة الفجر على ما بين  
السنن وجماعة والتعبد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في السجدة  
انها كان الامام في الصلوة والافضل في عامة السنن والنوافل المنزل  
محمدا المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام واذا فاتته ركعة الفجر لا يقضيها  
اقبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد احب  
الي ان يقضيها الى وقت الزوال وفيما بعد اختلف المشايخ في العناية  
في مشايخ ما وراة النهر قال بعضهم يقضيها تبعا ولا يقضيها مقصودة وقال  
سبهم لا يقضيها مطلقا قبل وهو الصحيح انتهى وانما سائر السنن سواء فلا تقضي  
بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ في قضائها تبعا للفرص وفي العناية  
بعضهم يقضيها وقال لا يقضيها وهو الصحيح انتهى ومن ادرك من الظهر ركعة  
ولم يدرك الثلث فانه لم يصلي الظهر جماعة وقال محمد قد ادرك فضل الجماعة  
ومن ادرك مسجدا قسلي فيه فلا بأس ان يتلو قبل المكتوبة ما بدله ما دام  
في الوقت لو مراده اذا كان في الوقت سنة وان كان فيه منق تركه  
فيما مضى في غير سنة الظهر والفجر لانهما زيادة مزية وقبل هذا في جميع الامور



ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للقباض الا اذا خاف في الوقت  
ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبّر ووقف في الركعة الاولى من الركوع  
لا يصير مدارك تلك الركعة خلافا لركوعه ولو لم يركع المقضى في ركوعه فادركه  
الامام فيه جاز وقال زفر لا يجوز **باب قضاء القواطع**  
ومن فاتته صلوة قضاء اذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت والاصل  
ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت مستحق عندها اي واجب  
وعندنا ففي مستحق لو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ولو لم يركع  
القائفة جاز بخلاف اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز  
ولو فاتت صلوات ترتبها في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان يزيد  
الفوائت على ست صلوات فيسقط الترتيب فيما بين الفوائت نفسها كما  
يسقط بينها وبين الوقتية وهذا الكثرة ان يصير الفوائت ستا بحر وجوب  
السادسة وهو المراد بالمذكور في جامع الصغير وهو قوله وان فاتت  
اكثر من صلوة يوم ليلة اجزائه التي يدا بها لانه اذا زاد على يوم ليلة  
تصير ستا وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة والاقل هو الصحيح ولو  
اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجزؤ الوقتية مع تذكر الحديث في كبر  
الفوائت قال في النهاية وعليه الفتوى وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كأن  
لم يكن زجرا عن الزاوان ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب  
عند البعض وهو الاظهر فانه روى عن محمد فممن ترك صلوة يوم ليلة  
وهل يقضى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوائت جائزة على كل حال  
والوقيات فاسدة ان قدمها لدخول الفوائت في هذا القلة وان اختلف  
فكذلك العشاء الاخيرة لانه لا فائتة عليه في هذه حال دائما ومن صلى في  
وهوذاكراته لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في اخر الوقت وفي  
مسئلة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابن حنبل  
يوسف وعند محمد يبطل ثم العصر يفسد او موقوفات في لو صلى ست صلوات  
ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند ابن حنبل وعندنا يفسد فائدا  
بائنا لا يجوز له كمال وقرع في ذلك في موضع قيل هو المبسوط ولو صلى  
الفجر وهوذاكراته لم يوتر فهي فاسدة عند ابن حنبل فالحال هذا

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located in the upper right corner of the page.

في هذا بناء على أن الوتر واجب عنده سنة عندهما ولا ترتيب فيمين  
الغرض من هذا العلم هذا إذا صلى العشاء ثم تَوَضَّأَ وصلى السنة والوتر  
ثم بين أن كل العشاء تغير طهرات فعنده بعد العشاء والسنة دون الوتر  
في هذا بعيد الوتر أيضا لكونه تبعا للعشاء ومن فاته صلوات ولم يقدر  
على أدائها يتخفف من مرض أو نحوها فامضى لها يفدي عنه وليه مثل أنه  
ولا يصلي عنه الوتر فلا قال لا في فاته يقول يصوم عنه وليه والصلوة  
كالصوم باسحان المشايخ وكل صلوة تقبى بصوم يوم أي يفدي لكل صلوة  
من مكين نصف صاع من براد صاعا من تمر أو شغيرة وهو الصحيح وسنة هذا  
مسئلة في كتاب الصوم وقال صاحب الغاية قوله هو الصحيح أحراز عا  
قاله محمد بن معاذ ولا أنه يطعم عنه لكل صلوة يوم نصف صاع على قياس  
ثم رجع فقال كل صلوة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لأنه  
أحوط انتهى ومن دخل في صلوة الطلوع ثم أقدم قضاء خلافا لما في  
وسنة هذه أيضا في كتاب الصوم وإذا بلغ العتمة أو لم الكافر ثم خرج  
الوقت ولم يصليا صلوة ذلك الوقت بفضائها وسبانه في كتاب  
الصوم **باب سجدة التماس** يسجد سهوا ولزيادة والنقصان بجدة  
بعد السلام ثم تشهد ثم يكتم وهذا السجود مما لا يكره فيؤخر عن السلام  
كما في نوسرها عن السلام بالقيام إلى الخامسة من سجدة وهي سجدة  
الكرام وهذا الخلاف في الأولوية وفي الغاية أما لو أتى بها قبل التسليم  
جاء عندنا أيضا في رواية الأصول وروى أنه لا يجزئ لأنه لا أداء  
بل وقته انتهى وبأنه تسليمين هو الصحيح قال ابن المهام أحراز عا قال  
في سجدة السلام وقبل الجهور ومهم في الإسلام أنه يأتي بتسليمه واحدة  
ثم أخار في الإسلام كونها تلقاء وجهه ولا يخفى انتهى وبأنه بالصلوة  
أي بني عليه الصلوة والسلام والدعاء إلى نفسه في قعدة السهو هو  
الصحيح قوله هو الصحيح قال ابن المهام أحراز عا قاله الطحاوي في العقدين  
لأن كلامنا آخر وقيل قبل السجود عندهما وعند محمد بعده وقول الطحاوي  
أحوط في لما روى قاضي خان انتهى ويلزمه السهو إذا زاد في صلوة  
فعاصم جنبها ليس منها وهذا أي قوله ويلزمه يدل على أن سجدة







رحمته انه لا يعيد صلوته احتياطا وان شئت قول من يعيد صلوته وان  
لم يكن المخرج على الاقبال قوله ولو وقع الاختلاف بين الامام والامة فقالوا  
صلت ثلثا وقال بل اربع فان كان على القيد لا يعيد الصلوة فيقول  
وان لم يكن على القيد لا يعيد الصلوة فان اختلف القوم فقال بعضهم  
وقال بعضهم اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان  
معه واحد فان اعاد الامام الصلوة واعادوا معه مقتدين به صح لان الامام  
ان كان الصادق كان قد اذنته المستقل بالمتقل والافقار المفترض بالمفتر  
فلو استيقن واحد من القوم انه متلى ثلثا واستيقن واحد على اربعاً والامام  
والقوم في ثلث ليس على الامام والقوم شي لمعارضته المستيقن بالنقص  
المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو التمام وعلى المستيقن بالنقص  
الاعادة ولو كان الامام مستيقنا انه متلى ثلثا كان عليه ان يعيد بالقوم  
ولا اعادة على مستيقن التمام ولو استيقن واحد بالنقصان وسلك الامام  
والقوم فان كانوا في الوقت عادوا احتياطا وان لم يعيدوا لا شئ عليهم  
الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبروا بذلك انتهى **كتاب**  
**صلوة المريض** واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد ثم اذا زال  
المرض لا يقضيها بخلاف القيد اذا صلى قاعدا مع القيد ثم رفع القيد يقضي صلاته  
وسيدكرها في كتاب الصوم في باب بوجوب القضاء والخلاف فان لم  
يستطع الركوع والسجود او في اي شيء قاعدا وجعل سجوده اخفض من  
ولا يرفع اليه وجهه شيئا يسجد عليه فان فعل ذلك وهو خفض راسه اجزا  
لوجوه والاياد وان وضع ذلك على جهته لا يجزئه لان عدمه فان لم يستطع  
القفو استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة واوهم بالركوع والسجود  
وان استلقى على جنبه وجهه الى القبلة جاز الا ان الاولى هي الاولى  
عندنا خلافا لثاني فاني لم يستطع الا يارب راسه اخرت الصلوة عنه  
يومي بعينه ولا يقبله ولا يجابيه خلافا لثاني وقوله اخرت اشارة الى  
انه لا تسقط الصلوة وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذ كان مريضا  
هو الصحيح احتراز عن قول من يقول الصلوة لا يسقط عنه الصلوة اذا كان  
العجز اكثر من يوم وليلة وهو اختيارنا للاسلام وفتح الاسلام وقاضنا

كان وغيره قال في فاضل في الاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي  
لوجه الاحتياط في العناية وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود  
لم يركع ولم يسجد ويصلي قاعدا يوميا وهو افضل من الائمة فاما وان صلى  
بعض صلوة قاعدا ثم حدث به مرض تمنها قاعدا يركع ويسجد او يوميا  
ان لم يقدر او استلقيا ان لم يقدر ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يركع  
محتاج على صلوة قاعدا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يستقبل ان  
صلى بعض صلوة باياد ثم قدر على الركوع والسجود استأنف في قولهم جميعا  
وقوله استأنف في قولهم جميعا يعني العلماء والاشقة فان لم يركع خلافا عما  
قر من ان اصله جواز اقدار الركوع بالمومي كذا في العناية وان افتتح  
الطول قاعدا ثم اغيا لا بأس بان يتوكل على عصا او حائط او يقعد وان كان  
الاعاءة بغير عذر يكره وقيل لا يكره عند ابي حنيفة وعندهما يكره وان تعذر بغير  
يكره بالاتفاق وجوز الصلوة عنه وعندهما لا يجوز وقد مر في باب النوافل  
ومن صلى في السفينة قاعدا من غير عذر اجزاه عند ابي حنيفة والقيام افضل  
وقالا لا يجزئه الا من عذر واخرج ابي عن السفينة افضل ان امكنه ذلك  
في غير موطئة والمروية كانت في الصحيح احرار عن قول بعضهم بأنه ايضا  
على اختلاف والموتوفة بالبحر في لجة البحر وهي تضرب في كل وجهين والاصح  
المكان الرجح ان كانت حركتها كحركاتها في كسارية والافقي كراسية  
كذا في العناية ومن اعني عليه خمس صلوات او ونهاضي وان كان اكثر  
من ذلك لم يقض وهذا استحسان والقياس ان لا قضاء عليه في سبب  
الاغناء وقت صلوة كاملة كما هو قول الثاني فني واجنون كالانعام  
لذا ذكره ابو سليمان بخلاف النوم لان امتداد نادر فيلحق بالقاصر  
وهو ما دون يوم وليلة ثم الزيادة لقبر من حيث الاوقات عند محمد  
محمد هما من حيث الاعات وهو المثل ثور عن علي وابن عمر رضي الله  
عنهم وقال ابو جعفر الزيادة لقبر عند ابي يوسف من حيث الاعات  
وهو وليلة عن ابي حنيفة وعند محمد من حيث الصلوات لم يضر الصلوات  
ستة لا يسقط عنه القضاء وان كان من حيث الاعات اكثر من يوم وليلة  
وانما يظهر غمرة اختلاف فيما اذا اعني عليه عند الفحوة ثم افاق من الغد قبل



الزوال ساعة فكذا اكثر من يوم وليلة من حيث التمام فلا قضاء عليه  
في قول ابو يوسف وعلى قول محمد بن علي القضا لان الله عز وجل  
مست والمذكور في الكتابين كون الاختلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف  
وبين محمد بن النضر في اصول فخر الامام وسبوت شيخ الاسلام كذا في العلية  
**باب سجدة التلاوة** سجدة التلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة او اربع  
الاغراف وفي الرعد والنحل وتي سرائيل ومريم والاحقاف والفرقان  
والنمل والشمس والنحل ومن سجدة التلاوة والشمس والفرقان  
كراكت في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المعتد بالسجدة الثانية في كل صلاة  
عندنا وموضع السجدة في كل سجدة عند قولها لا يسامون في قول عمر بن الخطاب  
عنه وهو لما خذ للاختلاف في السجدة واجبة في هذه المواضع على التمام  
سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد ولا يجب الحائض تلتا وتحتا كما لا يجب  
بسمها بخلاف الجنب حيث يجب عليه القراءة وبالسمع ويجب على من سمع  
منها وادانها الامام اية السجدة سجدة وسجد المأموم معه وادانها المأموم  
لم يسجد الامام ولا المؤمن في الصلوة ولا بعد الفراغ عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد بن النضر ونحوها اذا فرغوا وتسعها اية السجدة التي تلاها المأمومين  
خارج الصلوة سجدة واحدة الصحيح وهذا احراز عن قول بعضهم انه على التمام  
لا يسجد ما عندنا ويسجد عند محمد كذا في العناية وان سمعوا وهم في الصلوة  
من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وحدها في الصلوة وسجد وحدها بعد  
ولو سجد وحدها في الصلوة لم يجز لهم دأوا وحدها ولم يعيدوا الصلوة  
وفي التواتر في الصلوة وقبل هو قول محمد فان قرأها الامام وسمعها  
رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجد الامام لم يكن عليه ان  
يسجدها وان دخل معه قبل ان يسجد ما سجد ما معه كما اذا لم يسمعها وان  
لم يدخل معه سجد ما وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يسجد ما في غير  
لم تقض خارج الصلوة ومن تلا اية سجدة فلم يسجد ما حتى دخل في صلوته  
غادما وسجد اية السجدة عن التلاوة وهو ظاهر الرواية وفي الزوار  
يسجد اية السجدة وان تلاها في غير ثم دخل في الصلوة فتلها لا يسجد لها  
ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اية سجدة واحدة

واحدة فان قرأها في مجلس فسد ما ثم ذهب ورجع فقرأ ما سجد ما  
ثلاثة ايام ولا يسجد الا في مجلس واحد ولا في مجلسين ولا في مجلس  
على التمام في كل مجلس وهو من اجل السبب وهو التلاوة دون الحكم في  
السجدة وان كان الداخل عند اتحاد المجلس يكون جامعاً للتلاوة فان  
اختلف عاد الحكم الى الاصل وفي العناية ثم اختلف المجلس انما يكون بالذات  
عنه بعيداً قال محمد ان كان مشي نحو آمن عرض المسجد وطوله فهو قريب  
وقيل ان مشي فطوتين او ثلثا فهو قريب وان كان اكثر من ذلك فهو  
بعيد انتهى ولا يختلف مجرد القيام بخلاف المخيرة وسجد في كل سجدة  
الطلاق وفي تدبيره التوب يكره الوجوب وفي التمسك من غرض الى  
غرض كذلك في الامسج وكذلك في الدراسة للاختلاف ولو تبدل المجلس  
السمع دون التمسك الوجوب وكذلك في التمسك المجلس التالى دون  
السمع والامسج انه لا يكره الوجوب على السامع لما قلنا وهو ان السبب  
حصة السامع ومكانه واحد ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد  
ثم كبر ورفع رأسه اعتباراً بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن جبر  
ولا يفتد عليه ولا لام ويكره ان يقرأ التوراة في صلوته او غيرها ويدع  
آية السجدة ولا يباس ان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها قال رضي الله  
عنه ان يقرأ قبلها آية او اثنين واحسنوا اخفاءها شفقة على العجز  
**باب صلاة المسافر** السفر الذي يغير به الاحكام ان يقصر  
مسجدة ثلثة ايام ولياليها سبب الا بئس مشي الاقام وقد روي يوسف  
يومين واكثر اليوم الثالث والتاسع يوم وليلة في قول والسير المذكور  
هو الوسط وعن ابي حنيفة التقدير بالمراحل هو قريب من الاول ولا يعتبر  
بالفرسخ هو الصحيح وهو احراز عن قول عامة المشايخ فانهم قدروا بها بالفرسخ  
فما تقوا فقال بعضهم احد وعشرون فرسخاً وقال آخرون ثمانية عشر  
واخرون ثمانية عشر كذا في العناية ولا يعتبر في الماء معناه ولا يعتبر به  
سبب في التمسك فاما المعية في البحر ما يليق بالكمالة اجمل قال في العناية يعني  
اكان الموضع طريقاً ان احدها في الماء يقطع ثلاثة ايام ولياليها او كانت  
بها مائة والثاني في البر يقطع يوم او يومين لا يعتبر احدها بالافراف



وصحبه الطريق المادى وروان فذهب الى البصرة ثم الى الكوفة فمضى الى  
واما المعبر في البحر فليست بحال بوجه السفر بل كانت الامم والبلاد  
من مستوية لاسكانه ولا غالب كمانه فاجل فانه يعتبر في بلادها  
في السفر فيه وان كانت تلك السافرة السهل يقطع يادونها اسهل  
السافرة الرابعة ركعتان لا يزيد عليها الشفع الثاني فانه لا يقضى الا بركعة  
على تركه وقال الشافعي في هذه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم  
وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر الشهد اجزائه والاخرين نافلة  
ويجوز بيان خبر السلام وان لم يقعد في الثانية قدر صلاي قدر رخصة الشهد  
بطلت واذا غارت الشمس فربوت المصلى كعتين ولا يزال على الصلوة  
ينوي الاقامة في بلد او قرية خمس عشرة يوما او اكثر وان نوى قبل من  
ذلك قصر والتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا يعتبر في الاقامة  
في القارة وهو الظاهر ولو دخل مصر على عزم ان يخرج غدا او بعد غد  
ولم ينو الاقامة حتى يفي مدة على ذلك سنن قصر والمسا في غير مقيما  
بحر النية ولا يلاحظ في الاقامة بالسفر ذكره في اوائل كتاب الزكوة والذكر  
في دار الحرب تابع لاهلها بغير مقيما باقامتهم مسا في سفرهم ذكره في باب  
المستامن من السير واذا دخل الكوفة من الحرب فنوا الاقامة بها قصروا  
وكذا اذا حاصروا فيها مدينة وكذا اذا حاصروا اهل البغية في دار الاسلام في غيرهم  
او حاصروهم ووجه في البحر وعند زفر قسمة في الوجهين اذا كانت الشمس تطلع  
وعند ابي يوسف تفتح اذا كان نوافي بوقت المدة لانه موضع اقامة ونية كالات  
من اهل الكلاء وهم اهل الاضية قبل التفتح والفتح انهم يقيمون بروح  
ذلك عن ابي يوسف وان اقتدى المسا في المقيمين في الوقت اتم اربعا  
ان دخل بعد في فائنة لم يجز في وان صلى الى في المقيمين ركعتين سلم  
واتم المقيمون صلواتهم الا ان المقدى لا يقرأ في الركعتين الاخيرين  
الاضح وهو اخر ازعا قال بعض الشافعي من وجوب القراءة فيما يتيمون لانهم  
منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو اذا سهاوا فيه فاشبهوا بالسجود  
كذا في العنايه وسجدت الامام اذا سلم ان يقول اتوا السجود فاما  
قوم سفر واذا دخل الما فمطروا اتم الصلوة وان لم ينو القاء فيه

فيه ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه  
الا انه في ذلك الوقت ان من خرج بغيره من معمره فاما لم يتخذ وطنا  
اخر ثم رجع الى الاول في حق الصلوة ذكره في باب المقيم في الدخول والصلوة  
وفي العنايه صورته كوني نقل عياله الى مكة ليستوطن بها فلما دخلها  
وتوطن بها بدله ان يرجع الى خراسان فمر بالكوفة فانه يصلي بها ركعتين  
لان وطنه بالكوفة انتقض بوطنه بكنة وان بدله في الطريق قبل ان  
يدخل مكة ان لا يستوطن مكة ويرجع الى خراسان فمر بالكوفة فانه يصلي  
بالكوفة اربعا لان وطنه بالكوفة قائم لم يتخذ وطنا اخر انتهى واذا نوى  
بالامام الاقامة في وسط الصلوة يلزم الموت ايضا حكم الاقامة بنية الاما  
فصار صلواته اربعا بالزمام المتبعة ذكره في باب سجود السهو واذا  
نوى الما فوان في مكة ومثا عشرة يوما لم يتم الصلوة الا اذا نوى ان يتم  
بالليل في احداهما فيصير مقيما بدله لان اقامة المرد معناه في البيته و  
من فائنة صلوة في السفر فقام في الحضر ركعتين ومن فائنة في الحضر قضاها  
في السفر اربعا والمعتبر في ذلك اخر الوقت والعاصي والمطيع في سفره في رخصة  
سواء كان في شافعي سفر المعصية لا يفيد الرخصة **باب الجمعة**  
لا تفتح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا يجوز في القرى والمصر  
جامع كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم التحريم وهذا عند  
ابن يوسف وعنه انهم اذا اجتمعوا في الكبر ما جدهم لم يجمعهم والاول  
اختار الكرخ وهو الظاهر وانما اختار البغية والحكم في مفسور على ان  
بل يجوز في جميع ائمة المصر ويجوز بينا ان الامير امر الحجاز او كان الخليفة  
عند ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد لا الجمعة بمكة ولا الجمعة بعرفات في قولهم  
جميعا والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لها اما امير المؤمنين  
ويجوز له ان يستخلف مكانه اخر وان لم يفوض اليه وهذا بخلاف الخلفاء  
على القضاء حيث لا يجوز ذلك لم يفوض اليه ذكره في كتاب ادب القاضي  
ومن سافر في الوقت ففتح في وقت الظهر ولا تفتح بعده ولو خرج الوقت  
وهو في استقبال الظهر ولا ينييه عليها لاختلافها ومنها الخطبة وهي قبل الصلوة



ويطلب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويطلب قائما على الطهارة ولو خطب  
قاعدا او على غير طهارة جاز الا انه يكره فان اقتص على خطبة واحدة عند  
حنيفة وقالوا لا بد من ذكر طويل تسمى خطبة وقال الشافعي لا يجوز حتى  
يخطب خطبتين وفي شرح ابن الهمام يكره للخطيب ان يتكلم في حال الخطبة  
الاخلاق بالنظم الا ان يكون امرامعروف كقصيدة عمر مع عمار بن ابي  
عنهما وهي معروفه انتهى ومن شرطها الجماعة واقام عنده حنيفة ثلثة  
سوى الامام وقالان سواه قال رضي الله عنه والاصح ان هذا قول  
ابي يوسف وحده وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد الا ان  
والصبيان يستقبلون الخطيب عند حنيفة وقالوا انما بعد ما اتموا  
الصلوة صلى الجمعة وان نفر واعنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة  
في قولهم جميعا خلافا لغيره ولا تجب الجمعة على من لا يعرف ولا يعرف ولا يركع  
ولا امرأة ولا اعمى فان حضر او صلوا مع الناس اجزأهم عن ركعتي  
ويجوز للاب والجد والمرضى ان يؤم في الجمعة وتنعقد بهم الجمعة  
وقال زفر لا يجزئ ولا يجوز للصبي والمرأة بالاتفاق ومن صلى الجمعة  
في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عذر له كره ذلك وجاز  
صلوة وقال زفر لا يجزئ فان بدله ان يحضر بافتواه والامام فيها  
بطل ظهره عند حنيفة بالسقي وقال لا تبطل حتى يدخل مع الامام ويكبر  
ان يصلي المحدثون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا أهل اليمن  
بخلاف أهل السوادى أهل القرى لا تاجعة عليهم ولو صلى قوما من  
من المحدثين والظهر بجماعة اجزأهم ومن ادرك الامام يوم الجمعة  
صلى معه ما ادرك وبني عليها الجمعة وان كان ادرك في الشهادتين  
في سجدة وسهوا بني عليها الجمعة عند هالاه مذكر الجمعة في هذه الحالة  
يشترطية الجمعة وهي كعتان وقال محمدان ادرك مذكر الركعة  
بني عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من  
وجه لغوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعا ويقتد بالحالة على رأس  
الركعتين ويقرا في الاخيرين لاحتمال التغلب واذا خرج الامام يوم الجمعة  
ترك ان يسلو والخطبة والخطبة حتى يخرج من خطبته قال علي رضي الله عنه

عنه وهذا عند حنيفة وقالوا لا بأس بالخطبة او خرج الامام قبل ان  
يخطب الا ان يركع واذا اذن المؤذن الاذان الاول  
ترك الناس يمشون وتوجهوا الى الجمعة واذا صعد الامام المنبر جلس واذن  
المؤذن بنون بن يدي المنبر لاس جري التوارث ولم يكن على عهد رسول الله  
عليه الصلوة والسلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعبر به في وجوب  
السعي وحرمة البيع والاصح ان المعبر به الاول اذا كان بعد الزوال  
لحصول الاعلام **باب العيدين** ويجب صلوة العيد على من يجزئ  
صلوة الجمعة وفي جامع الصغير عدا ان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني  
برغبة ولا يترك واحد منهما قال وهذا اي ذكره في جامع الصغير تنصيص الله  
والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة والاول اصح وتمة  
سنة لوجوه بالسنة ويستحب في يوم الفطر ان يطعم قبل ان يخرج الى  
المصلي ويقتل ويستاك ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى صدقة  
الفطر ويتوجه الى المصلي لا يكره عند حنيفة في طريق المصلي وعند هالاه  
اعتبارا بالاصح ولا يتنفل في المصلي قبل صلوة العيد ثم قبل الكراهية في  
المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة واذا غلبت الصلوة باربع الفجر  
دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها وصلى الامام  
اناس ركعتين يركع في الاولى الافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة ويؤم  
ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يجلس في الركعة الثانية بالقرأة ثم يكبر ثانيا بعد  
ويكبر تكبيرة يركع بها وهذا قول ابن مسعود وموقولنا وقال ابن  
رضي الله عنه ما يكره في الاولى الافتتاح وثلاثا بعدها وفي الثانية يكبر ثانيا  
ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعا وظهر عمل العامة بقول ابن عباس لا يركع  
اختلفوا فاما المذهب لقول الاول والثاني فحق بقول ابن عباس  
في محل المروى على الزواجر فصارت الكبريات عنده خمسة عشر وستة  
عشر وفي هذا المثل تفصيل وتحقيق تركناه لوجه مما التزمناه فليرجع  
الى شرح الهداية ويرفع يديه في تكبيرة العيدين يريده ما سوى تكبيرة  
الركوع ويمن ابي يوسف انه لا يرفع ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين  
بعد ما صعد في الفطر واحكامها ومن فاته صلوة العيد مع الامام



لم يقضها فان غم الحلال وشهد عند الامام بالحلال بعد الزوال صلى  
 من الغد فان حدثت عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني فليصلها بعد  
 ويصح في يوم الاصحى ان يقتل ويطلب ويؤخر الاكل على ما يفرغ من  
 الصلوة ويتوجه الى المصلي وهو يكبر ويصلي ركعتين كاللفظ ويحيط به  
 بعد ما يصلي ركعتين في الاصحى ويكبر الترتيق فان كان عذر يمنع من الصلوة  
 في يوم الاصحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وان غم  
 بغير عذر يكون سببا والتعريف الذي يصنع ان ليس بشئ وهو ان  
 يجلس الناس يوم عرفه في بعض المواضع شبرا بالواقيتين يعرفه لان الوفا  
 عرف عبادة حقيقة بكان **فصل في تكبيرات التشريق**  
 ويد التكبير الترتيق بعد صلوة الفجر من يوم عرفه ويحتم عقيب العصر من  
 يوم النحر عند اذ حنيفة وقال لا يحتم عقيب صلوة العصر من ايام التشريق  
 والسنة مختلفة بين الصحابة فاذا بقول على رضي الله عنه اخذ بالالتزام وهو  
 الاحتياط في العبادات واخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه اخذ بالالتزام  
 لان الجهر بالتكبير بدعة والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر الله  
 الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر هذا هو لما نورد عن اهل البيت عليه السلام  
 وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الامصار في الجماعات  
 المستحبة عند اذ حنيفة ليس على الجماعات ان شاء الله ان لم يكن معهم من  
 وقال لا هو على كل من صلى المكتوبة ويجب على النساء اذا اقيمن بالجماعات  
 وعلى المسافرين عند اقدانهم بالمقيم بطريق التبعة قال يعقوب بن ابي  
 ابو يوسف صليت بهم اى بالمسافرين صلوة المغرب فبهوت ان اكبر  
 فكبر ابو حنيفة دل ان الامام وان ترك التكبير لا بدعه المقتدى واما  
 الترتيق في ايام التشريق ثلثة والحل يضي اربعة اولها اخر لا يغير واخرها  
 تشريق لا يغير والمتوسطان خرو وتشرق ذكرهما في الاصحى **باب**  
**صلوة الكسوف** اذا اكسف الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة  
 ان تلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعا واحدا ويطول  
 القراءة فيهما ويخفي عند اذ حنيفة وقال لا يجهر ويخفي محمد مثل قول ابو حنيفة  
 اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ويخفف ان شاء الله ويعمل على حال

هذا هو الذي عليه الجمهور  
 في صلاة الكسوف  
 ركعتين كهيئة  
 الركعة الاولى  
 ركعتين كهيئة  
 الركعة الاولى  
 ركعتين كهيئة  
 الركعة الاولى

بعد ما تحلى الشتر ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم  
 وان كان في يوم الكسوف في جماعة وانما يصلي كل واحد  
 بنفسه **كتاب في الكسوف خطبة باب الاستسقاء** قال ابو حنيفة  
 ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا  
 جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال لا يصلي الامام ركعتين  
 وقد ذكر في الاصل ان البسوط قول محمد وعده يعقوب ان ابا يوسف مع حنيفة  
 هكذا ذكر في المبسوط والمحيط وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد كما ذكر  
 الكتاب كرا في الغاية وجهر فيها بالقراءة ثم تجلب خطبة العيد عند محمد  
 في يوم يوسف هي خطبة واحدة ولا خطبة عند اذ حنيفة ويستقبل التلة  
 بالمدعاء ويقلب داه قال رضي الله عنه هذا قول محمد ما عند اذ حنيفة  
 قلت لا يقلب القوم اذ ديتهم ولا يحضر اهل الزمة الاستسقاء وفي  
 فتاوى قيل يستحب للامام ان يامر الناس بصلامة ايام وما اطا قوا  
 في الصدقة ويخرج من المطالب والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم  
 وبالعجائز والصبان مستظفين في غيايب بذكر متواضعين له و  
 يستحب اخراج الدواب انتهى **باب صلوة الخوف** اذا اشتد اخوف  
 جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه  
 يصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدة ثم فاذا رفع رأسه من السجدة  
 الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة  
 فصلى بهم الامام ركعة وسجدة وتشهدوا ولم يسلموا وذهبوا الى  
 وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى وصلوا ركعة وسجدة وخدوا  
 بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية  
 وصلوا ركعة وسجدة بقراءة وتشهدوا وسلموا والاصل فيه رواية  
 ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة اخوف على الصفة  
 التي قلنا وابو يوسف ان اكثر شرعها في زماننا فهو مجروح عليه بارونا  
 وان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة  
 الثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب واما الثانية  
 ركعة لا ياتون في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم



وان استند الخوف صلوا ركبا فادى يومون بالركوع والسجود  
الى جهة شأوا اذا لم يقدروا على التوجه الى القبلة بغير عذر  
بجاية ويسمى بغير العدم الاتحاد في المكان **باب الحجاب**  
اذا حضر الرجل وجها الى القبلة على شقة الايمن اعتبارا بحال الوضع في القبر  
لا شرف عليه والخمار في بلادنا الاستلقاء لانه اسير والآول هو  
السنة ولحق الشهادة فاذا مات شدة لحياء وغض عيناه **فصل**  
واذا ارادوا غسله وضوءه على سريره وجعله  
على عورته حرقة ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح يسير وقوله صلى الله عليه  
احترأ عن رواية النوار فان قال فيها ويوضع على عورته حرقة من  
السرة الى الركبة كذا في العناية ونزعوا شيئا بليكنهم التلطف ورواه  
من غير مضمة واستشاق ثم يفيضون الماء عليه ويحترأ به وترأ  
اي تحترأ به الجرح وهو الذي يوقد فيه العود وحول السرير ثلثا او  
خمسا او سبعا كذا في العناية ويقال الماء بالسرير او بالخرق الذي  
الاشنان فان لم يكن قالوا القراح وتيسل راسه ولحيته بالخمار  
يفتح على شقة الايسر فيغسل الماء والسر حتى يرى ان الماء قد وصل  
الى ما يلي تحت منه ثم يفيض على شقة الايمن فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل  
الى ما يلي تحت منه ثم يمسح بلباسه ويسند راسه ويحس بلباسه رقيقا فان  
منه شيء يغسله ولا يغسله ولا وضوءه ثم يشق ثوب ويجعله على الميت  
في اكفانه ويجعل الحنوط على راسه ولحيته والكا فور على ساجدة ذلك  
شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفروه ولا شعره كالحلوان فانه ساقد عن  
الميت لكونه سنة للاحياء ويجوز للمرأة غسل زوجها قبل الابانة  
لا بعد ما ذكرنا في باب العدة في فصل اجداد **فصل**  
**في التكفين** السنة ان يكفن الرجل ثلثة اثواب ازار وثوب  
ولقافة فان اقتصر على ثوبين جاز والثوبان ازار ولقافة  
وهذا كفن الكفاية والازار من القرن الى القدم الكفاية كذا  
والتميص من اصل العنق فان ارادوا الكفن اربعة ارجاء لاسير  
فلقوه عليه ثم باليمن كما في حالة الجبوة وبسطه ان بسط اللقافة ثم

ثم بسط عليها الازار ثم يقص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار  
بثوبين ثم يمسح على الميت ثم الكفاية كذا وكذا وان خافوا ان  
يشتر الكفن بعد وضوءه وتكفين المرأة في ثلثة اثواب درع وازار  
وخمار ولقافة وحرقة تربط فوق ثوبها حذبان كفن السنة وان  
اقتصر على ثلثة اثواب جاز وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية  
وكبره اقل من ذلك وفي الرجل كبره الاقتصار على ثوب واحد الا في  
حالة الضرورة وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع او ثوبا ثم  
يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك  
ثم الازار ثم الازار تحت اللقافة وبجمل الاكفان قبل ان يبرج  
فيها ونرا فانها فرغوا منه صلوا عليه لثعافه ويملك الجرح ان شئ  
الكفن ويحضر الميت اذا لم يحضر الولي او الوصي وخيف من ثأ خيره  
فسا والميت ذكرنا في باب ما يملكه الوصي من الوضوء **فصل**  
**في الصلوة على الميت** وهي فرض على الكفاية ذكرنا في اول كتاب  
السر واولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر وان لم يحضر  
فالقاضي فان لم يحضر فمختار فمختار امام اجمعي ثم الولي والآول والياد  
على الميت المذكور في النكاح فان صلى غير الولي والسلطان اعادوا لولي  
في ان شاء وان صلى الولي لم يحضر لاحد ان صلى بعده وان دفن ولم  
يصل عليه صلى على قبره قبل ان يتسحق والمعتبر في ذلك كبر الراي هو الصحيح  
لاختلاف احوال والزمان والمكان وفي العناية وهذا احتراز عما  
روى عن البري يوسف في الامالي انه صلى على الميت في القبر الائمة الائمة  
وبعد لا يصلي عليه وهكذا ذكر ابن رستم في نوادره عن محمد بن ابي جعفر  
وفيه تفصيل فليخرج اليه انتهى والصلوة ان كبر تكبيرة بجمدة عقيبها ثم كبر  
واصل على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ثم كبر تكبيرة يدعون فيها النفس والبعث  
ويكبر ثم يقرأ اربعة وسلم ولو كبر الامام حاتم لم يابعه الموتى خلافا  
لرواية يونس بن سالم الائمة في رواية هو المختار والاثنيان بالركعتين  
استغفار للميت والبدية بالتسليم بالصلوات سنة الدعاء والابتناف  
للميت ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرحا واجعله لنا نصرا



شأنها مشقة ولو كبر الامام تكبيرة او كبيرتين لا يكبر الا في حق كبر اخرى  
بعد حضوره عند اية حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه السلام في حقه ولو كان  
خاف فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية بالاتفاق ويقوم الذي يصلي على  
الرجل والمرأة بخذاء الصدر وعن ابي حنيفة انه يقوم من الرجل بخذاء راسه  
ومن المرأة بخذاء وسطها فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم في القياس في  
الاختلاف لا يجزئهم ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة في بعض النسخ لا بأس  
بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا بقضا حقه ولا يصلي  
على ميت في مسجد جماعة وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ في  
العتابة اذا كانت الجنازة في المسجد فالصلوة عليها مكرهة باتفاق اصحابنا  
وان كانت الجنازة والامام وبعض القوم خارج المسجد والباقي لم يكبر  
الاتفاق وان كانت الجنازة وحدها خارج المسجد ففيه اختلاف المشايخ  
وقال الشافعي لا يكبر على كل حال انتهى وجب اقامة صلوة الجنازة واداء  
حضرها نيابة فان قرر على المنع منهم وان لم يقدر يصبر ذكرها في الكبر  
ومن استهل بعد الولادة سمي غسل وصلى عليه وان لم يستهل ابرأ  
في حرقة ولم يصلى عليه ويفعل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من  
وجه وهو المتخاريف لانه لا يؤمنه وهو الصلوة عند الغسل ويغسل  
في ثوب واحد او في خرقة واحدة هكذا في شرح الطحاوي انتهى في قبله  
شهادة الشك على استهلال البصية في حق الصلوة بالاتفاق ذكرنا في ذلك  
كتاب الشهادة واذا سمي حتى يخرج احد ابويه وان لم يصب بعد احد ابويه  
صلى عليه وان مات الكافر وله ولي لم يغسله وكيفته ويرفقه بذلك  
امر على رضي الله عنه في حق ابيه اب طالبا لم يغسل غسل الثوب الغسل ويلقى  
في حرقة ويحرق حفرة من غير اعادة سنة التكفين والتجديد ولا يوسع فيه بل  
يلقى ولو وجد به من القتل واكثر من نصف البدن او النصف  
رأسه يصلى عليه وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف  
ومعد الرأس او وجد راس او راسا فليصلى عليه في ثوب اياه في  
باب القسامة **فصل في حمل الجنان** واذا حملوا الميت على سريره  
اخذوا بتواضع الاربع بذلك وردت السنة وقال الشافعي

السنة ان يحملوا رجلان يضعهما السابق على اصل عفة والآخر على اعلى  
صدره ويشوون بغير عز وودم الجنب اذا بلغوا الاقربة كره ان  
يجلسوا قبل ان يوضع من اعناق الرجال وكيفيته اكل ان تضع مقدم  
الجنازة على يمينك ثم موخرها على يسارك ثم مقدمها على يسارك ثم موخرها  
على يسارك وهذا في حالة التراب **فصل في الدفن** ويجوز القبر  
ويجوز ويدخل الميت مما يلي القبلة خلافا للشافعي فان عنده يسئل سائلا  
فاذا وضع في حفره يقول واصنع بسم الله وعلى لغة رسول الله وبوجهه  
في القبلة وتحمل القعدة ويسوي القبر عليه ويسجي قبر المرأة بثوب من  
جعل للبس على اللحد ولا يسجي قبر الرجل ويكره الاخر والجنب ولا بأس بالقبر  
في الجامع الصغير ويستحب اللبن والعقب ثم يمال التراب ويسمى  
القبر ولا يسطر اي لا يبرج **باب التمهيد** الشهيد من قتل  
المشركون او وجد في المعركة وبراثره او قتل المسلمون ظلموا لم يجب  
بقصد دية فيقتل ويصلى عليه ولا يغسل والمراد بالانجر اجزاه لانه دليل  
بتمثيله وكذا خروج الدم من موضع غير معناه وكالعين ووجهه والشايف  
بجائفة في الصلوة معننه لا يصلى عليه ومن قتل اهل الحرب واهل البغى  
او قطع الطريق فبأي شيء قتلوه لم يغسل واذا استشهد اجنب غسل عند ابيه  
سنة وقال لا يغسل وعلى هذا الخلاف كما نضد لنفسه واذا طهره تاكدا  
تمل انقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف البصية ولا يغسل  
عن الشهيد ودد ولا ينزع ثيابه وينزع عنه الغر والخصو والعلفونة والخن  
والسلاح ويردون وينقصون ما شاءوا اتاما للكنف ومن ارتث  
غسل والارتث ان ياكل او يشرب او يداوى او ينام او ينقل من المعركة  
الا اذا حمل عن مفرع كملاتطاه يحول لانه ما نال شئ من الراحة ولو اواه  
في حفره او حفره كان مرتا ولو بقي جبا حتى مضى وقت الصلوة وهو قتل  
فهو مرت قال رضي الله عنه وهذا مروى عن ابي يوسف ولو اواه  
بشيء من اموال الاخرة كان ارتثا عند ابي يوسف وعند محمد لا يكون  
ومن وجد ميتا في الغسل الا اذا علم انه قتل بحدة ظلماء وعند ابي  
يوسف ومحمد لا يثبت بمنزلة السيف ويعرف في الجنايات ان شاء الله



ومن قتل في هذا أو قضا من صل عليه ومن قتل من البغاة أو قطع الطريق  
لم يصل عليه ومن قتل في فتح القدر يستحق قاتله عتق نفسه عداً أو قتل من قاتل  
وقبل لا ومنهم من قتل خلافاً بين أبي يوسف وصاحبه صله لا يصل عليه  
وعندنا يصل عليه انتهى **باب الصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة**  
جائزة فرضها ونظيرها خلافاً لث في غيرها ولما لا في القرض فإن صلى الإمام  
بجاءة فيها فحصل بعضهم طهره لا طهر الإمام جاز ومن جعل طهره طهره  
الإمام لم يجز صلوة وإذا صلى الإمام في المسجد أو في خلق الناس حول الكعبة  
وصلوا بصلوة الإمام فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت  
صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام وإذا استقبل بحطيم وحده لا يجزئ  
الصلوة ذكره في باب الأهرام من كتاب الحج ومن صلى على ظهر الكعبة  
جازت صلته خلافاً لث في أن الكعبة هي البوابة واليهود إلى عتار  
السماء عندنا دون البناء لأنه ينقل الأيدي أنه لو صلى على أبي قبيس  
جاز ولا بناء بين يديه إلا أنه كرهه وهو استثناء من قوله جازت  
صلوة كذا في العناية **كتاب الزكاة الزكاة**  
على آخر العاقل البالغ المسلم إذا ملك نقاباً ملكاً تاماً وحال عليه كحر  
والمراد بالواجب الفرض لأنه لا كسبه في ثبوته ثم قيل وجب على النحر  
لأن مقتضى مطلق الأمر وقيل على التراخي لأن جميع العزوق والأموال  
لا يضمن بملك النصاب بعد التفریط ولا يجوز في الزكاة إلا الملك  
بأن لا يجوز فيها إلا ما لا يجوز في الظهار وهذه مذكورة في نظائرها  
وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافاً لث في قولنا في بعض النسخ  
فهو بمنزلة الأفاقة في بعض الشهر في الصوم وعن أبي يوسف أنه يعتبر  
أكثر الحول ولا فرق بين الأصلي والعاصي وعن أبي حنيفة أنه إذا بلغ  
بجنوناً يعتبر كحول من وقت الأفاقة بمنزلة الصبي إذا بلغ وليس العبد  
زكاة ومن كان عليه دين يحيط بالمال فلا زكاة عليه وقال الثوري  
يجب وأن كان له مال أكثر من دينه زكى الفاضل إذا بلغ نقاباً  
دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع عنه وجوب الزكاة في  
والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب وكذا لو كان

22  
الاستهلاك خلافاً لث في غيرها ولأبي يوسف في أن على ما روى عنه  
وليس في ذلك السكنى وثبات المدن وأثاث المنازل ودواب  
الركائب وعبيد المحزمة وسلاح الاستعمال زكاة وعلى هذا كتب  
العلم لأهلها والآلات المحترقة ومن له على آخر دين في حقه سنين ثم  
قامت به دينته لم يركبها مضمناً ما سارت له دينته بأن اقترعت النكاح  
وحسب له المال الضار وفيه خلاف زفروث في من جملة المال  
المفقود والآبوق والمقصود بالملك ما لا يمكن عليه دينته والمال الساكن في البحر  
المذكور في الفارة إذا انتهى مكانه والذي أخذ السلطان مصادرة  
يجب في مال ابن السبيل لا يركب من مال الضار لا يركب بنائه و  
والمدفون في البيت نقاباً يوجب للزكاة ليس الوصول إليه و  
في المدفون في البيت أو كرم اختلاف المشايخ ولو كان الدين على  
مالي أو غير تجب الزكاة لا مكان الوصول ابتداء في المكي وبواسطة  
التجصيل في المعسر وكذا لو كان على جاحد وعليه دينته أو علمه القاضي  
ولو كان على موقوف فليس هو نصاب عند أبي حنيفة ومحمد لا يجب  
وأبو يوسف مع محمد في تحقق الأفلس مع أبي حنيفة في حكم الزكاة  
رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ولو أتاها للخدمة  
بطلت عنها الزكاة وأن نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة  
حيث يبيعها فيكون في ثمنها زكاة وأن اشترى شيئاً ونواها للتجارة  
كان للتجارة بخلاف إذا ورث ونوى التجارة ولو ملكه بالهبة أو  
بالوصية أو النكاح أو الخلع أو الصدقة أو العهد ونواها للتجارة كان  
للتجارة عند أبي يوسف ومحمد لا يصير للتجارة وقيل لا خلاف على كسبه  
ولا يجوز أداء الزكاة لأبنته مقارنته للأداء ومقارنته لغيره  
عند الواجب ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها  
عنه استحساناً ولو أدى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد  
وعند أبي يوسف لا تسقط وإذا اشترى عبد التجارة على أنه أو البائع  
بالتجارة كالحول والتجارة باق زكاة على من يبيع له وعند زفر على من  
له التجارة وعند الثوري في من له الملك ذكره في باب صدقة الفطر



والأكثر المحملة في إسقاط الزكاة عند أبي يوسف وذكره عند محمد و  
 هذه في آخر كتاب الشفاعة وأما أنت في كتاب بعد الحول فتعقل الواحد  
 بقدره وذكر ما في الأصححة ومن مات وعليه زكاة أو ي عنه وليه باله  
 لو أوصى والآ فلا خلا قال شافعي وهذه مذكورة في فصل ومن كان  
 مريضاً في رمضان من الصوم **باب صدقة السوء**  
**فصل في الأبل** ليس في أقل من خمس ذرة صدقة فإذا بلغت خمسين  
 وحال عليها الحول ففيها شاة إلى تسع فإذا بلغت عشرين ففيها شاة إلى  
 أربع عشرة فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه إلى تسع عشرة  
 فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا بلغت  
 ثمان وعشرين ففيها بنت محض وهي التي طعت في الثانية إلى خمس  
 وثلاثين فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة  
 إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعت في  
 الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي  
 طعت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنتان  
 إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين  
 بهذا اشترت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أخذ  
 أزدت على مائة وعشرين ثماناً ألف الفريضة فيكون في الخمسة مائة  
 احدى مائة وفي العشرين ثماناً وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين  
 أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت محض إلى مائة وخمسين فيكون فيها  
 ثلث حقاوق ثم ثماناً ألف الفريضة فيكون في الخمسة مائة وفي العشرين  
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين  
 بنت محض وفي ست وثلاثين بنت لبون فإذا بلغت مائة وستين  
 ففيها أربع حقاوق إلى مائتين ثم ثماناً ألف الفريضة أباكاً كانت ثماناً ألفاً  
 التي بعد المائة والخص من هذا عندنا وقال الشافعي إذا زادت على مائة  
 وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها  
 حقة وبنتا لبون ثم يدارح على الأربعينات والخمسينات فيخرج كل أربعين  
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة والثلث والعرب سواء والجمان الجاهل بالزكاة

الاجناس مثل الأبل والبقر والغنم لا يحل لصاحبها بالآخر مخرج به في باب  
 الربو منه كتاب البيع **فصل في البقر** ليس في أقل من ثلثين من  
 البقر واحدة فإذا كانت ثلثين ففيها شاة وحال عليها الحول ففيها شاة أو ببيعة  
 وهي التي طعت في الثانية وفي أربعين من ثلثين أو مائة وهي التي طعت  
 في الثالثة بهذا أمر رسول الله عليه الصلوة والسلام معاذاً فإذا زادت  
 على الأربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عندك  
 حنيفة ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مائة وفي اثنين نصف  
 عشر مائة وهذا رواية الأصل وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه  
 لا يجب في الزيادة شئ حتى يبلغ خمسين ثم فيها مائة أو ربع مائة  
 أو ثلث مائة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما في الزيادة حتى يبلغ  
 ستين وهو رواية عن أبي حنيفة ثم في الستين بستان أو بستانان  
 وفي السبعين مائة وبيع وفي الثمانين مائة وفي التسعين ثلث مائة  
 اربعة وفي المائة بستانان وبيع وعلى هذا بقدر الفرض في كل عشرين  
 بستان إلى مائة ومن ستمائة إلى مائة وأربعين من الغنم ثمانية مائة  
**في الفقم** ليس في أقل من أربعين من الغنم ثمانية مائة صدقة فإذا  
 كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا  
 زادت واحدة ففيها شاة إلى المائتين فإذا زادت واحدة  
 ففيها ثلث شياه فإذا بلغت ربعاً ففيها أربع شياه ثم في كل  
 شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الإجماع والقانون والمفسرون  
 ويؤخذ الشيء في زكوتها ولا يؤخذ الجذع والشيء منها مائة بسنة ويجوز  
 ما أتى عليه أكثرنا وعن أبي حنيفة وهو قولهما أنه يؤخذ الجذع ولا يجوز  
 جرح من المزارع اتفاقاً ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والإناث  
 ولا يحل أحد يخلط في الجنس بالآخر كالأبل والبقر والغنم وذكره في باب  
 الربو **فصل في الخيل** إذا كانت تحيل سائمة وكورا  
 والناثان فلهما جها بخاراً إن شاء أعطى من كل فرس ديناراً وإن شاء  
 قوماً وأعطى من كل ثأني درهم خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة وهو



قول زفر قال لا زكوة في الحمل والنجس والربا والتقويم ما نور  
عن عمر رضي الله عنه ليس في زكوة ما منفردة زكوة وكذا في الامانات  
المنفردة في رواية واحدة الوجوب فيها وعنه ان يجب في الزكوة المنفردة  
ايضا ولا شيء في البغال والحمير الا ان تكون للتجارة **فصل**  
وبس في الفصلا والحمالان والنجاجيل زكوة عند ابي حنيفة وهذا اخر  
اقوال وهو قول محمد وكان يقول ان لا يجزئها ما يجب في النسيان وهو  
موقوف زفر وما لك ثم حج وقال فيها واحدة منها وهو قول ابي يوسف  
وان في ولو كان فيها واحد من المسان جعل الكل تجارة انعقاد ما  
نصابا دون ما دية الزكوة ثم عند ابي يوسف يجب فيما دون الاربعة  
من الحملان وفيما دون الثلثين من النجاجيل ويجب في خمس وعشرين من  
الفصلا واحد منها ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت مسان ثلثة  
الواجب ثم لا يجب حتى يبلغ مبلغا لو كانت مسان ثلثة الواجب ولا يجب  
فيما دون خمس وعشرين في رواية وعنه ان يجب في الخمس خمس فضيل  
وفي العشر خمس فضيل على هذا الاعتبار وعنه ان ينظر الى قيمة خمس فضيل  
في الخمس الى قيمة ثلثة فيجب اقلها وفي العشر الى قيمة ثلثين والى  
خمس فضيل على هذا الاعتبار ومن وجب عليه سن فلم يوجده اخذ المصدة  
اعلى منها ورزق الفضل واخذ ونحوا واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة  
في الزكوة عندنا وقال الشافعي لا يجوز وبس في العوازل والحوامل والقلوف  
صدقة خلافا لما لك ثم التامة هي التي تكتفي بالرجوع اكره اكل شيء لو  
اعطى نصف اكله واكثر كانت علوقة ولا يؤخذ المصدة في خيار المال  
ولا رذالة ولا يؤخذ الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء اكله  
من جنس نصابه وزكاه به وقال الشافعي لا يضمن الاولاد والاولاد  
بالاتفاق والزكوة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون النسيان  
وقال محمد وزفر فيها حتى لو هلك العفو وبقى النصاب بقي كل الواجب  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر يسقط بقدره وقال ابو  
حنيفة يعرف المصداك بعد العفو لا النصاب الا حرم في الزكاة بنية الى ان  
ينتهي وعند ابي يوسف يعرف المصداك في العفو ثم لا النصاب بنية واولاده

20  
الحواشي كخراج وصدقة التواضع لا يفتي عليهم وقتوا بان يعيد وصادون  
الخراج وقيل اذا نوى له فيه الصدق عليهم سقط وكذا ما لا يرفع الى كل  
جائز لانهم باعليهم من التبعات فقراء والاول حوط اي للعادة  
التي ذكرنا بقوله واقولوا بان يعيدوها وبس في الصبي من بني ثعلبة  
وهم قوم من نصارى العرب في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل  
منهم ان هلك المال بعد وجوب الزكوة سقطت الزكوة وقال الشافعي  
يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء ولا يسقط اذا استهلكه بالاتفاق  
وبعد طلب الساعي قبل يضمن وقيل لا يضمن في هلاك البعض سقط بقدر  
اعتبار كماله بالكل وان قدم الزكوة على اكله وهو ملك للنسيان جاز  
وقه خلاف ما لك ويجوز التجمل اكثر من سنة ويجوز لنسيان اذا كان  
في ملكه نصاب واحد فلا لزوم **باب زكوة المال**  
**فصل في الفضة** ليس فيما دون مائة درهم صدقة فاذا كانت  
مائة وحال عليها اكل فيها خمسة وراحم ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ  
اربعة فيكون فيها درهم ثم في كل اربعة درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة  
وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوة بحسابه وهو قول الشافعي  
والمعبر في الراحم وزن سبعة وهو ان يكون العشرة منها وزن  
سبعة مثاقيل بركب حوى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه فاستعمل  
عليه واذا كان الغالب على الورق المضروب الفضة فهو في حكم الفضة  
واذا كان الغالب الفضة فهو في حكم الورق المضروب الفضة فاستعمل  
والمعبر في الغلبة ان يزاد على النصف اعتبار الحقيقة وسدس كره في الف  
ان شاء الله تعالى الا ان في غالب الفضة لا بد من نية التجارة كما ذكر  
الروضة الا اذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصابا لا لنية لا بغيره في غير  
الفضة القيمة ولا نية التجارة **فصل في الذهب** ليس فيما دون  
عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا  
ففيها نصف مثقال والتمثال يكون كل سبعة منها وزن عشرة  
درهم وهو المعروف ثم في كل اربعة مثاقيل قرطان وليس فيما دون  
اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وعندهما يجب بحساب ذلك



وهي ستة الكسور وكل دينا عشرة دراهم في الشرع يكون أربعة قير  
في هذا كما روي في الذهب والفضة وادانها وخطها ما له  
الزكوة وقال ان في لا يجب في كل الشاة وخاتم الفضة للرجال  
**فصل في العوض عن الزكوة** واجبة في عروض التجارة كانت  
ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب بشرطية التجارة  
وفي العناية اي حالة الشاة اما اذا كانت الزكوة بعد الملك فلا يجب في غير  
عمل التجارة ينته لان مجرد الشاة لا يجعل النقص ثم قال اي محمد يقوم بها بما هو  
انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال وهذا رواية عن ابي حنيفة وفي  
الاصل قيمة اي الملك الشاة تقوم بالدرهم وان شاة بالدينار كذا في  
الشروح وتفسير الانفع ان يقوم بها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف ان الزكوة  
بما اشترى وان كان الثمن من النقود وان اشترى ما يبيع النقود بغير  
بالنقد الغالب على كل حال واذا كان النقص كاملا في طرفه اقول ففقط  
فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة وتضمن قيمة العرض الى الذهب والفضة  
ويضمن الذهب الى الفضة ثم يضمن بالقيمة عند ابي حنيفة وعند محمد بالاجزاء  
وهو رواية عنه حتى ان من كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب  
تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكوة عنده خلافا لها ولا يجب الزكوة في  
مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمة فوقها بالاتفاق واذا كان رجل عبد  
للتجارة فباعه بعروض التجارة على انه بالخيار في اكل الحول والخيار باق في زكوة  
على من يبيع له الملك وعند زفر على من له الخيار وعندنا في حق من لم  
الملك وسبيل هذه المسئلة في باب صدقة الفطر وهذه الصوغ  
منقولة عن محمد بن ابراهيم الضرب وقيل صورته لاحد عشر وروى دينار  
ولا يخرج عن نصابا ويزن القيمة ومبدا هو لها على السواء ففي آخر الحول  
باع صاحب العرض عنه من الاخر بشرط الخيار له او لم يشرى فازداد  
قيمة العرض في مدة الخيار قبل تمام الحول ثم في الحول فان تقرر الملك  
للبيع يجب عليه بخصه الزكاة بشرطه وان تقرر الاخرى يجب عليه ايضا ذلك  
عندنا كذا في العناية **باب فيمن يبيع على العاشر** اذا بعت على العاشر  
بمال فقال اصبته منذ اشهر او على دين وحلف صدق والعناية من

من نفسه الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار من ثمنهم عام الحول  
او الفراغ من الدين كان يبيع بالوجه والقول قول المنكر مع اليقين  
وكذا اذا قال او بعت على عاشر اخر ومراة اي مراد محمد اذا كان  
في تلك السنة عاشر اخر والا يظهر كذا به يقين فلا يصدق بيمينه و  
كذلك اذا قال او بعتها انما يعني الى الفقراء في المصير وكذا الجواب  
في صدقة السوايم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما اذا  
قال او بعت بنفسى الى الفقراء لا يصدق وان حلف وقال في  
يصدق ثم قيل الزكوة هو الاول والثاني سياسة وقيل هو الثاني  
والاول ينقلب فلهما هو الصحيح وقال ابو العباس اخر اذن عن القول الاول  
لذا في العناية ثم في يصدق في السوايم واموال التجارة لم يشترط اي  
محمد اخرج البراة في اجماع الصغير بشرطه في الاصل وهو رواية  
احسن عن ابي حنيفة قوله اخرج البراة اي العلامة وهي خط الابرار  
من برئ من الدين براة والجمع برات والبروات عاقبة كذا في العناية  
بقلا من المغرب وما صدق فيه لم يصدق فيه الذم ولا يصدق  
اخره الا في الجوارى يقول حصن آخر مات ولادى ويؤخذ من  
المسلم ربع العشر ومن الذم نصف العشر ومن اكره العشر  
هكذا امر عمر رضي الله عنه سقاة وان مخرجي خمس درهم لم يؤخذ  
منه شيء الا ان يكونوا يأخذون من ثمنها وهذا في اجماع الصغير  
وفي كتاب الزكوة لا يأخذ من القليل وان كانوا يأخذون من  
وان مخرجي بمائتي درهم ولا يعلم كم يأخذون من ثمنها فخذ منه العشر  
وان علم انهم يأخذون ثلث ربع العشر او نصف العشر فخذ بقدر  
وان كانوا يأخذون الكل لا يأخذ الكل لانه غدر وان كانوا  
لا يأخذون اصلا لا يأخذ وان مخرجي على عاشر عشرة ثم  
مرة اخرى لم يشره حتى يحول الحول وان شاة فخرج الى  
دار الجوب ثم خرج من يده ذلك عشرين ايضا فان مخرجي  
بخر او بخر عشرة ثم دون الخنزير وقوله عشرين من قيمتها وقال  
الشراف في العاشرها وقال زفر يشرها وقال ابو يوسف يشرها



اذا قربها جملة كانت جعل اخيرة ربعا لغيره فان مرتب كل واحد على الاخر  
عشر كخروج من الخنزير ولو قسمة او اجماع من بني قليب بال  
فليس على الصبي شي وعلى المرأة ما على الرجل ومن قر على العاشر  
بمائة درهم واخره ان له في منزله مائة اخرى قد حال عليها الحول  
لم يترك المائة التي مرتبها ولو قسما في درهمين بضاعته لم يسترها و  
كذا المضاربة يعني اذا مر المضارب على العاشر وكان ابو حنيفة  
يقول ولا يسترها ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب وهو قولها الا ان  
يكون في المال ربع يبلغ نصيبه بضاعته لانه ما لك له ولو  
مر بعد ما دون بائة درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف  
لا ادري ان ابى حنيفة رجع عن هذا ام لا وقياس قوله ان في  
المضاربة وهو قولها انه لا يسترها وان كان مولاه معه فخذ  
منه الا اذا كان على العبد دين يحيط به ومن قر على عشر الخواص  
في ارض قد علبوا عليها فغير شريفة في الصدقة ومعناه اذا مر  
على عشر اهل العدل يعني ما قر على عشر النخلة ويجب العشر والخروج  
على الصبي والمجنون ولو قرى عنهما وليهما ذكر ما في اول كتاب الزكاة  
ويجوز دفع القيمة في العشر ذكر ما في كتاب الزكاة في فصل وليس  
في الفصلان وانما كان **باب المعادن والتركيب** معدن حديد  
او فضة او حديد او مصاص وصفه وجد في ارض خارج او عشر  
فيه خمس عندها وقال الشافعي لا شيء عليه الا اذا كان المستخرج  
ذهبا او فضة فيجب فيه الزكاة بخلاف الصيد فانه لا خمس فيه بالاتفاق  
ولا يشترط الحول في قول ولو وجد في داره معدنا فليس شيء  
عنده في حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد فيه خمس وان  
وجد في ارضه فممن ابى حنيفة روايتان وان وجد ركازا لم يملك  
وجب الخمس عنده اي عندها وعند الشافعي واسم الركاز ينطلق على الكثر  
بمعنى الركز فيه وهو الاشياء ثم ان كل من يملك على اهل الاسلام  
كالكتب عليها كلمة التهادي فهو بمنزلة النقطة وقدر في ملكه موضع  
وان كان على ضرب من اهل اجماعية كالمنقوش عليه الصنم فليس عليه

كل مال ثم ان وجد في ارض مباحة فاربعة الاغصان الواجد وان  
وجد في ارض مملوكة فلان الكثر عند ابو يوسف وعند ابو حنيفة ومحمد  
هو المختار له وهو الذي ملكه الا ان هذه البقعة اول الفتح ثم بالبيع  
اي بيع الارض التي تحتها لم يخرج اي الكثر عن ملكه لانه مودع فيها بخلاف  
المعدن لانه من اجزاها فينتقل الى المشتري وان لم يعرف المختار له  
يعرف في أقصى ما لك يعرف لانه الا لاه على ما قالوا ولو اشتد الغرب  
يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لاني في زماننا لقاد  
العهد ومن دخل دار حرب بمان فوجد في دار بعضهم ركازا رده  
بهم وان وجد في القنطرة فهو له ولا شيء فيه وليس في القنطرة الذي  
وجد في الجبال خمس وفي الرينق الخمس في قول ابو حنيفة آخر اخلاقه لانه  
يسف ولا خمس في العنبر واللؤلؤ عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
بها وفي كل حلية يخرج من البحر خمس وكذا في الذهب والفضة اذا خرج  
من البحر وانما فيها دسره البحري وفي فضة خمس بالاتفاق وفي هذا  
الحل اجاب شريفة في العنبر فليخرج اليها وانما تركها لما لا يخرج  
عن مقصد ما متاع وجد ركازا فهو للذي وجده وفيه خمس معناه  
وجد في ارض لا مالك لانه غنمة بمنزلة الذهب والفضة  
**باب زكاة النخيل والثمار** قال ابو حنيفة رحمة  
في قليل ما اخرج من الارض وكثيره العشر سواء سقى سحبا او سقى السماء  
والسقي الزمان يعني يدخل الماء من غير حيلة بعد فتح ثم النهر كذا في بعض  
الشروح الا حطبت القصب والحشيش قال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة بانه  
او المبلغ خمسة اوسق والونسق ستون صاعا يصاع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وليس في الخضراوات عند حنيفة والخلاف في المصنعين  
في حنيفة انما النصاب والبقاء عندها وعدم اشتراطها عند ابو حنيفة  
بناء على انه لا معتبر بالمالك فكيف بصفته وهو الفنا وانما قال لا عبرة  
بالمالك فيجب على الصبي والمجنون وارض المكاتب وارض الوقف  
بالاتفاق ولو أخذ الا يشترط الحول لان الحول لا يستأجر وهو في الخارج  
كله ثمار ولو اتخذ بستانه مقصبة او شجرة او مبيتا للحشيش يجب فيها



العشر والمراو بالذكور القصب الفارسى أما قصب الذريرة وقصب  
السكر ففيها العشر بخلاف السيف والبن والسعف ورق البحر  
الذي تجزئ منه المرواح والبن هو قصبيل وإنما الآلة زادت في السيرة  
كذلك العتابة وما يتقى بغربا ودالية أو سانية فغني نصف العشر على  
القولين الغرب للدوا العظيم الثانية المخبون بديرنا البقرة وفي  
المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الأبرزة في  
مغرفة كبيرة يستقي بها والثانية الناقدة التي يستقي عليها كذا في العتابة  
وأن سقى في بعض السنة سيجاً ودالية في بعضها فالمعينة أكثر السنة كما  
في التامة وقال أبو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والعطش  
فيه العشر إذا بلغت قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يوسق كالنمرة في  
زماننا وقال محمد بن العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعدا ومن اعلمها  
يقدر به نوعه فاعبر في القطن خمسة أحمال كل حمل ثمانية من وفي الخمر  
خمس أمنا وفي العمل البشري إذا أخذ من أرض العشر وقال ابن خن  
لا يجب لأبرسيم ثم عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجب في العمل العشر قل أو  
كثير وعن أبي يوسف أنه يعبر فيه القيمة كما هو أصله وعنه أنه لا شيء فيه  
حتى يبلغ عشر قرب وعنه خمسة أمنا وعن محمد بن خن في كل  
فرق سنة وثلثون رطلا وكذا في قصب السكر وما يوجد في الجبال  
من العمل والتجارة في العشر وعن أبي يوسف أنه لا يجب وكل شيء في  
الأرض مما فيه العشر لا يجتبى فيه أجر العمل ونفقة البقر تغلب  
لأرض عشر عليه العشر مضاعفاً فذلك جامع الصحابة وعن  
محمد بن أبيهما اشتراه الثعلبي من المسلم عشر واحد فان اشتراه منه  
فحق في على حالها عندهم وكذلك أن اشتراه منه مسلم أو مسلم  
الثعلبي عند أبي حنيفة سواء كان التضعيف أصلياً أو حاداً وإنما قال  
أبو يوسف يعود إلى عشر واحد قال في الكتاب في المبسوط وهو قول  
محمد بن صالح عنه قال رضي الله عنه احتلف النسخ في بيان قوله ولا يخ  
أن مع أبي حنيفة في بقاء التضعيف لأن قوله لا يثبت في الأصل  
لأن التضعيف كاد ث لا يثبت عنده لعدم تغير الوظيفة ولو كانت

كانت لأرض مسلم باعها من نصراني يريد به فميا غر ثعلبي وقبض عليه  
أخرج عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف عليه العشر مضاعفاً  
ويصرف مصارف أخرج اعتباراً بالثعلبي وهذا القول ممنوع بل عند  
محمد بن خن في عشرية على حالها ثم في رواية يعرف مصارف الصدقات  
وفي رواية مصارف أخرج فان أخذ حائضه مسلم بالشفعة أو رتب  
على البيع لنفسه أو لبيع فحق عشرية كما كانت وإذا كانت للمسلم دار  
مخططة فعملها بستاناً فعملها العشر بمعناه إذا سقاها بالماء العشر وإذا  
أفادت كانت تسقى بالماء أخرج فيها أخرج ويسق المجوس في داره شيء  
وإن جعلها بستاناً فعملها أخرج وإن سقاها بالماء العشر وعلى قياس  
قولهما يجب العشر في الماء العشري إلا أن محمد بن عيسى واحد وعند أبي  
يوسف عشران ثم الماء العشري في السماء والأبار والعيون والبحار  
التي لا تدخل تحت ولاية أحد والماء أخرج تأد الأناها التي شقها الأعمام  
وما يجون ويجون ودجلة والفرات عشرية عند محمد بن خن وفي  
أبي يوسف وفي أرض الصبي والمرأة الثعلبي ما في أرض أرض  
الثعلبي العشر المضاعف في العشرية وأخرج الواحد في أوجيته ثم  
على الصبي والمرأة إذا كانا من المسلم العشر مضاعف ذلك إذا كانا  
منهم وليس في غير الفير والنفط في أرض العشرية وعليه في أرض أخرج  
خارج وهذا إذا كان جرباً صالحاً للزراعة ولو اشتري أرض عشر  
وأخرج للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة عند محمد بن خن زكاة  
التجارة مع العشر وأخرج وهو قول الثالث في ذكر ما في باب العشر  
وأخرج من كتاب السير باب **من يجوز دفع الصدقة**  
**ليه ومن لا يجوز** الأصل فيه قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية  
ثم ثمانية أصناف وقد سقطت منها المؤلفات فلو بهم لأن الله  
أمر الإسلام وأغني عنهم وعلى ذلك انعقد الإجماع والفقير من له  
أدنى شيء من السكة ثم لا شيء له وهذا مروى عن أبي حنيفة و  
قد قيل على عكس ذلك وجه ثم هناك صنفان أو صنف واحد ذكره  
في كتاب الوصايا أن شاء الله تعالى والعامل يدفع إليه الأمام



ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يستحقه وعلوه غير مقدّر بالثمن خلافاً للثمن  
لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا ما خذوه وان كان غنياً الا ان  
في شربته الصدقة فلا يأخذها العامل وفي اكراب لجان المكاتبون  
منها في فكت قايهم هو المنقول والغارم من لزمه دين ولا يملك  
ضاباً فاضلاً عن دينه وقال الشافعي في من يحمل غرامة في اصلاح ذات  
الدين واطفاً وان رثة بين القبيلتين وفي سبيل الله منقطع القراءة عند  
ابن يوسف وعند محمد منقطع الحجاج ولا يصرف في الاغنيا والعراة عندنا  
وابن سبيل من كان له مال في وطنه ومعه في مكان لا شيء له فيه هذه  
بجهاث الزكوة ولما كان يدفع الزكوة الى كل واحد منهم ولا ينقسم  
على صنف واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الثلثة من كل صنف  
واذا دفع الى ابن سبيل من مال الصدقة وصل الى وطنه او الى الفقير  
واستغنى وقد بقي ايديها ما اخذ من الصدقة يطيب لها وعلى هذا  
اذا اعتق المكاتب واستغنى يطيب له ما بقي من الصدقة في يده وذكر  
المسائل الثلثة في باب عجز المكاتب ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى غيره  
ويدفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة وقال الشافعي لا يدفع وهو  
رواية عن ابن يوسف ولا ينبغي بجامسج ولا يكتف بجامسج ولا  
بهاوين ميت ولا يشتري بجمارقة تعتق خلافاً لما لاك ولا يدفع الى  
غنى وقال الشافعي يدفع الى غنى العراة ويدفع الى معتقة بفتح الشاء  
ذكره في فصل ونضاري بن ثعلب وفي فتح القدير لو امر فقير بقبضه  
له على اخر نواه عن زكاة عين عنده جاز ولو تصدق بدين له  
على فقير بدين عن كانه جاز عن ذلك الذين نفس لاهن عين ولا يكره  
آخر انتهى ولا يدفع المكنة زكوة الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده  
وولد ولده وان سفل ولا الى امرأته ولا تدفع المرأة الى زوجها  
عند ابن حنيفة وقال تدفع واذا قال لها في مرضه فكنتم طلقتمك  
ثلثاً وانقصت عندك نصفته ثم دفع اليها الزكوة فخرجت بالاجماع  
وكذا ان طلقها ثلثاً في مرضه بامرها ثم دفع اليها الزكوة في بعض الاجماع  
ذكرها في باب طلاق المريض ولا يدفع الى مكاتبه ومعتبه وام ولده

28  
وام ولده ولا الى عبد قد اعتق بعينه عند ابن حنيفة وقال لا يدفع الى  
ولا يدفع الى مملوك رجل غني ولا الى ولد غني اذا كان صغيراً خلافاً  
ما اذا كان كبيراً فقيراً وخلافاً لمرأة الغني ولو دفع الصدقة الى العجوز  
ثم انتقلت الى وارثه الغني تجزئ عنها وكل للوارث وذكرها  
في فصل الشاهمة على الارث من كتاب الشهادات ولو دفع  
الى الصدقة الى فقير ثم باه الفقير للغني والمهاشمي فان المباح  
تبنا وله على ملك المبيع ولم يتبدل الملك فلا يطيب ذكر ما في باب  
موت المكاتب وعجزه ولا يدفع الى بني عاشر بخلاف التطوع وهم  
العلي والعباس والعباس جعفر والعتيل والكارث بن عبد المطلب  
ومواليهم قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكوة الى رجل بطنه فقيراً  
ثم بان انه غني او عاشر او كافرا او دفع في ملكه فان اذ ابوه  
ملا اعادة عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة وعن ابن حنيفة  
غير الغني انه لا يجوز والطاهر هو الاول وهذا اذا جرى دفع  
في الكبرياء انه مصرفاً ما اذا شئت ما يجوز او تجزئ دفعه في  
كبرياءه ان لم يكن بمصرف لا يجوز الا اذا علم انه فقير هو الصحيح قال  
ابن الحلاء اسر الهام وطن بعضهم ناكسمة الصلوة حالة الاشياء  
في عرجة التجزئ فانها لا يجوز عند ابن حنيفة ومحمد رج وان ظهر صوابه  
الحق الاتفاق على اجوازها والفرق ان الصلوة الى ملك الهمة  
معتبة لتعذر الصلوة الى غير جهة القبلة اذ هي جهة التجزئ في فاق  
ابو حنيفة رج خشي عليه الكفر فلا تنقلب طاعة وهو نفس الاعطاء  
لا يكون به عاصياً فصلاح وقوعه سقطا اذا ظهر صوابه ولو دفع الى  
شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجوز ولا يجوز دفع الزكوة الى  
من عكس نصاباً من اتي مال كان الشرط ان يكون فاضلاً عن  
الحاجة الاصلية وانما التماس شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من  
سأل من ذلك وان كان صحيحاً مكتسباً وبكره ان يدفع  
واحد في درهم فصاعداً وان دفع جاز وقال زفر لا يجوز  
للمحمد وان يعني بذلك ان معناه الاغناء عن السؤال والاعتماد



مطلقا مكرهه ويكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وانما يفرق صدقة كل  
قوم فيهم الا ان ينقلها اليان الى قرابته او الى قومهم يخرج  
من اصل كبره فلو نقل الى غيرهم اجراه وان كان مكره وما المأثور ما اداه  
الزكوة اذا تصدق على الفقير بعد ما اداه لغيره ضمن ما اداه  
علم با داء الاول ولم يعلم عند ايه حينئذ وعند ما لا يعلم ما لم يعلم  
با دائه ذكر ما في اخر كتاب الشركة ومن اجل زكوة ووفيهما الى الساعي  
ليس له ان يسترده ذكر ما في كتاب النكاح **باب صدقة**  
**الفطر** صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان مالك المقدار  
النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثامته وفرسه وسلاحه وعبيده  
وعند الشافعي يجب على من ملك الزيادة على قوت يومه لنفسه  
وعياله ولا يشترط النعمة هذا النصاب ويتعلق بهذا النصاب حرمان  
الصدقة وجوب الاضحية والفطرة يخرج ذلك عن نفسه وعن  
اولاده الصغار ومالكية للحرمة وهذا اذا لم يكن للصغار مال  
فان كان لهم مال يؤدى من ثلث ما لهم عند ايه حينئذ واية يوسف خلافا  
لمحمد واوامات العبد لا يسقط بموته صدقة الفطر عن سيده بعد ما  
وجب ذكر ما في باب جنابة المملوك ولا يؤدى عن زوجته ولا عن  
اولاده الكبار وان كان في عياله ولو ادعى عنهم او عن زوجته  
بغيرهم اجراه استحسانا والاب اذا كان فقرا او عيلا واجد مومر  
هل يجب فطرة الكافر عليه ولا فيهما روايتان ففي ظاهر الرواية لم يجب  
اجد بمنزلة الاب وفي رواية الحسن عن ايه حينئذ يجعل بمنزلة الاب  
وهذه احدى المسائل التي كلها على الروايتين ذكرها في باب احكام  
المرتدين ولا يخرج عن كتابه ولا المسكاتب عن نفسه وفي المديونية  
الولد وللاية المولى ثابتة فتخرج عنها ولا يخرج عن مال كية لا لارة  
خلافا للشافعي والعبد بين الشريكين لا فطرة على واحد منهما وكذا  
العبيد بين اثنين عند ايه حينئذ وقال على كل واحد ما يخصه من الزكوة  
دون الاشخاص ويحل هو بالاجماع ولو ادعى ان اب الفطرة عن  
عبد الكافر خلافا للشافعي ولا يجب صدقة الفطر على الابن والصل

والفصال والمغضوب خلافا لفرات في ذكر ما في اول الزكوة  
ومن باع عبدا واحدا بالخير فقطته علم من يصير له معناه اذا مر  
يوم الفطر والخييار باق وقال زفر على من له خيار وقال ان  
على من له الملك **فصل في مقدار الواجب ووقت الفطرة**  
نصف صاع من براءه وقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر  
او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية  
عن ايه حينئذ والاول رواية اجماع الصغير وقال الشافعي من جمع  
صاع وما قلناه مذهب جماعة من الصحابة فيهم اختلفوا الا انه  
اوه اى مراد محمد من الرقيق والتسويق ما يجزى من البر اما وقيق  
يرك الشعير والاولى ان يرعى فيها القدر والقيمة احتياطا وان  
الى التبعي صلى الله عليه وسلم على الرقيق في بعض الاخبار ولم يمتنع  
عن ذلك في الكتاب اى اجماع الصغير اعتبارا للغالب والخير  
القيمة هو الصحيح وفي العناية خلافا لبعض المتأخرين فاعلم قائل  
باعتبار العين فانه اذا ادى مؤمن من خبر الحنيفة جاز لانه  
جاز الرقيق والتسويق باعتبار العين فمن اجزى اولى والصحيح الاول  
حتى ثم يقتر نصف صاع من براءه وفاقا يروى عن ايه حينئذ وعن  
انه يعتبر كغلا والذوق اولى من البر والدرهم اولى من  
الرقيق فيما روى عن ايه يوسف وهو اختيار الفقيه ايه جعفر وعن  
ابن كبره لا تمس نفقيل الحنيفة لكونه ابعد عن اختلف اذ في الرقيق  
والقيمة خلافا للشافعي والصاع عند ايه حينئذ ومحمد ثمانية ارطال  
بالعراق وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلث رطل وهو قول  
الشافعي ولو وجب الفطرة يتعلق بطول البصر من يوم الفطر وقال  
بغيره في النسخ اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد  
ليلة الفطر يجب فطرته عندنا وعند ايه لا يجب وعلى من مات  
فيها من مال كية لانه ليس له ان يخرج الناس الفطرة يوم  
الفطر قبل ان يركب الى المصلى فان قدموا على يوم الفطر جاز  
ما تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وفي العناية اخر از عن قول



لحسن بن زباد وخلف بن أيوب ونوح بن أبي مرزوق قال الحسن  
بن زباد ويقول يجوز تجديدا أصلا كالاصححة وقال خلف بن زباد  
يجوز تجديدها بعد دخول شهر رمضان لا قبله وقال نوح بن أبي مرزوق  
يجوز تجديدها في النصف الأخير من رمضان ومنهم من قال في العشر  
الأخيرة من رمضان ووجه الصحة المذكور في الهداية انتهى وإن  
أخرها عن يوم الفطر لم يسقط وكان عليهم إخراجها ولا يسقط  
بهلاك النصاب ذكر ما في كتاب الزكاة في فضل لبس الفضيلة  
ولا يجوز في صدقة الفطر إلا التملك يعني لا يجوز فيها إلا باحة فلك  
في الظاهر اختلف في جواز إعطاء فطرة كل شخص إلى أكثر من شخص  
فقد أكره في يجوز أن يعطى جماعة وعند غيره لا يجزئ أن يعطى جماعة  
إلى واحد ويجوز أن يعطى واحدا صدقة جماعة كذا في فتح القدير  
**كتاب الصوم** الصوم ضربان واجب وتعلق بأوجبه  
ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعتمد  
فيجوز بيته من الليل والآخر من يوم حتى أصبح اجزائه النية ما بينه وبين الزوال  
وقال الشافعي لا يجزئ أعلم أن صوم رمضان فريضة لقوله تعالى  
عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقاد الإجماع وهذا كفر حارده والمنذور  
واجب لقوله تعالى وليؤذوا ذروهم وسبب الأول الشهر وهذا  
يضاف إليه ويتكرر بتكرره وكل يوم سبب وجوب صومه وسبب  
النذر والنية من شرطه وسببه الشاهد لكنا ولا بد لكل يوم من النية  
عندنا وقال مالك إن صوم رمضان يتأدى نية واحدة ذكرها  
فيما سياتي في فضل ومن كان مريضا في رمضان ثم قال في المحصر  
أي القدر يرى بينه وبين الزوال وفي إجماع الصغير قبل نصف النهار  
وهو الأصح لأنه لا بد من وجود النية في أكثر النهار ونقص وقت  
طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى في شرط النية قبل التحقق في الأكثر  
ولا فرق بين المسافر والمقيم خلافا لما في بعض النسخ يقول بالأساس  
في حق المسافر غير مستحب عليه الصوم مكان أكثر رمضان في أكثر شعبان  
في حق غيره فلا يتأدى للنية من الليل كذا في بعض الشروح وهذا الضرب

الضرب من الصوم يعني ما يتعلق بزمان بعينه يتأدى بطلان النية ونية النذر  
واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل ما ثبت وفيه مطابقة لقولان  
ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند أبي يوسف ومحمد وعند ابن  
حنيفة إذا صام المريض والمسافر نية واجب آخر يقع عنه وعند نية التطوع  
روايات والضرب الثاني ما ثبت في الزكاة كعتق ورمضان وشهر الحج  
فلا يجوز للنية من الليل والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لاك  
ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي يجوز ويصير صائما  
إن حين نوى والصوم يجزئ عنه إلا أن من شرطه الأساك في أول  
مار وعندنا يصير صائما من أول النهار وإذا كان عليه صوم القضا  
في مكانه لا بد من التمييز فيما ذكره في آخر باب الطهارة **فصل**  
في الناس من يمتد الحلال في اليوم التاسع والعشرون من شعبان  
كأنه صاموا وأن غم عليهم أكلوا عدة شعبان فمضوا ثم صاموا و  
ما يصومون يوم شك لا تطوعا وهذه المسئلة على وجه أحداهان  
أولى صوم رمضان وهو مكره ثم إن ظهر أن هذا اليوم من رمضان  
برئته وأن ظهر أنه من شعبان كان تطوعا وأن فطر لم يقضه وإن كان  
ينوي عن واجب آخر وهو مكره أيضا إلا أن هذا دون الأول في  
الكمة أصح ثم إن ظهر أنه من رمضان جاز وأما ظهر أنه من شعبان فمضوا  
لمكون تطوعا وقيل إجماعه عن الذي نواه وهو الأصح والثالث أن  
يولى التطوع وهو مكره وقال الشافعي كره على سبيل الابتداء  
ثم إن وافق صوما كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع وكذا إذا صام  
ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعدا وإن أفرد فقبل الفطر أفضل جزا  
عن ظاهر النسخ وقبل الصوم أفضل اقتداء بعائشة وعلى رضي الله عنهما  
فإنهما كانا يصومان والخيار أن يصوم المقيت نفسه أخذًا بالاحتياط و  
يقضي العادة بالتكليف في وقت الزوال ثم بالافطار نية للتمتع والرابع  
أن يصح أي يرد في أصل النية بأن ينوي أن يصوم غدا إن كان من رمضان  
ولا يصوم إذا كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يفتي حائما لأنه لم يقطع  
عن نية فصلا إذا نوى أن وجد غدا غدا يفطر وإن لم يجد يصوم



والأحاس ان يفتح في وصف النية بان نوى ان كان غدا من رمضان يصوم  
عنه وان كان من شعبان فغير واجب وهذا كدونه لزوده بين  
مكره وحرام ثم ان ظهر انه من رمضان اجراه لعدم التردد في اصل النية وان  
ظهر انه من شعبان لا يجزى عن واجب الا ان يكون تلوفا غير مضمون  
وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان  
شعبان بكبره لانه ناء للفرص من وجبه ثم ان ظهر انه من رمضان  
عنه لما قرأ ان ظهر انه شعبان جاز عن نفسه لانه يتأدى بأصل النية  
ولو فسد يجب ان لا يقضيه لادخل الاسقاط في غيبته من وجبه  
راي حلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادة وان  
افطر عليه القضاء ودون الكفارة وقال في عليه الكفارة ان افطر  
بالوقوع وهذه اى كفارة الفطر تدرك بالشبهات ولو افطر قبل ان  
يرد الامام شهادة اختلف المشايخ فيه ولو اكل هذا الرجل شيئا من  
الامع الامام لان الوجوب للاحتياط والاحتياط بعد ذلك تأخير  
الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي عنده واذا كان  
بالسما علة قبل الامام شهادة الواحد لعد في روية الحلال جلاكا  
او امرة محررا كان او عبدا ولا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العد  
لان قول القاسي في الديانات غير مقبول وما قيل قول الحكماء  
عدلا او غير عدل ان يكون مستورا والعلية عيم او غبار او كونه وفي  
الطلاق جواب الكتاب يدخل الحد وفي القذف بعد ما تاب وهو ظاهر  
الرواية لانه خبر ديني ليس بشهادة وعن ابي حنيفة انما لا تقبل حيا  
شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوله يشترط المشي ثم اذا قبل  
الامام شهادة الواحد وصاموا لم يشربوا ولا يفطرون فيجوز في كل  
عن ابي حنيفة للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد من محمد  
انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد  
وان كان لا يثبت بهذا التردد واذا لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة  
حتى يراه جمع كثير يقع على غيرهم ثم قيل في هذا الخبر اهل مكة وعن ابي  
يوسف خمسون رجلا ولا فرق بين اهل مصر وبين من درهم من خارج

خارج مصر وذكر الحكماء في ان يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج  
المسئلة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على  
مكان مرتفع في مصر ومن راي حلا لا يفطر وحده لم يقطر احتياطا  
وفي الصوم الاحتياط في الاجاب واذا كان بالسما علة لم تقبل في حلال  
الفطر الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين واذا شهد واعشيه عرفه بعد  
الزوال برؤية الحلال ولا يمكن للحاكم الوقوف في بنية القليل من الناس  
او اكثرهم ينبغي له ان يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم الامر انصرفوا  
ليس فيها الايقاع الغشية ذكره في اخر كتاب الحج في مثل متفرقة  
والاشي كالفطر في هذا في طاهر الرواية وهو الامح خلافا لما روي عن  
ابي حنيفة انه حلال رمضان وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة  
عامة يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا وقت الصوم من طلوع الفجر الى الغروب  
لشمس والقوم هو الاساك عن الاكل والشرب اجماعا مع النية و  
الطهارة عن الحيض والنقاس شرط للحقة الاولى في حق النساء ولا بد من النية  
كل يوم لانه عبادات متفرقة تختلف في كل يومين ليس زمان هذه العبادة  
عند ذلك يتأدى صوم رمضان بنية واحدة وسبابة هذه المسئلة  
في فصل من كان مريضا في رمضان **باب ما يجب القضاء**  
**والكفارة** واذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يقطر ولا  
ان يفطر وهو قول الكوفي ولا فرق بين الفرض والنفل لان النقص  
لم يفصل ولو كان نخطئا او مكرها فعليه القضاء خلافا لابي حنيفة فان  
نام ناسيا لم يقطر وكذا اذا نظر الى امرأة فامتنى وكذا المتفكر اذا امتنى  
وليس عليه الكف على ما قالوا قال في العناية اى الشايخ وهو قول ابي بكر  
الاسكاف وابي القاسم وعامة من على انه يفسد صومه قال المصنف في  
التجسس صائم اذا علم ذكره حتى امتنى عليه القضاء هو المختار لوجود  
الجماع معنى انتهى ولو اذ صوم لم يقطر وكذا اذا اجتمع ولو اكل لم يقطر ولو اكل  
من المسام لا ينافي الصوم كالغسل الماء البارد ولو قبل لا يفسد صومه  
يرد به اذا قيل وان اراد بنية فليس عليه قضاء ودون الكفارة  
ولا بأس بالجماع اذا من على نفسه الجماع او الازال ويكره اذا لم يمين



وان في طلق فيه في حالين يعني لا يكره عنده في حالين والمباشرة مثل  
التفريق في طلاق الزاوية وعن جواز ذكره البشارة الفاحشة ولو دخل  
حلقه ذباب وهو ذكر لم يفسد استحبابا كالغبار والرخاخ  
وفي القياس يفسد صومه كالزباب والحصاة فانها يفسدان بالاتفاق  
وان كانا قاعا لا يفسدان به وتختلف في المطر والنجس والاصح انه يفسد  
لو اكل طائرا من سنان لم يفسد وان كان كثيرا يفسد وقال في فطره في الحيض  
والغسل في الحيض والكلية مقدار خمسة وما دونها قليل وان اخرج  
واخذه بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه كما روي عن محمد بن الصائغ  
اذا ابتلع شيئا من سنان لا يفسد ولو اكلها ابتداء يفسد ولو فسد  
لا يفسد لانها تنكس وفي مقدار خمسة عليه القضاء دون الكفاية  
عند ابي يوسف وعند غيره فطر الكفارة ايضا لانه طعام متغير فاش  
الفطر بالتمتع المنين والمضغنة لا تقف الصوم وكذا لو ابتلع ربة  
ذرة الكفارة لم يفسد ومن استقاء عذرا فعليه القضاء ويستوى فيه طوا  
وما دونه فلو عاود وكان طوا لم يفسد عند ابي يوسف وعند محمد لا  
وان اعاد فسد بالاجماع وان كان اقل من طاء الغنم فسد لم يفسد  
وان اعاد فسد عند ابي يوسف عند محمد يفسد وان استقاء عذرا  
فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان كان اقل من طاء الغنم فسد لم يفسد  
عند محمد وعند ابي يوسف لا يفسد ثم ان عاد لم يفسد عنده وان عا  
فعله لا يفسد وعنده انه يفسد فالحق بقاء الغنم ومن ابتلع حصاة  
احد يدا فطر ولا كفارة عليه ومن جامع عذرا في احد السبلين فعليه القضاء  
والكفارة ولا يشترط الاثر في الملتصق وعن ابي حنيفة انه لا يجب الكفارة  
بالجماع في الموضع المذكور والاصح انها يجب ولو جامع ميتة او بهيمة فطر  
كفارة عليه انزل ولم ينزل حلالا لثا ففقه ثم عندنا كما يجب الكفارة بار  
بالجماع على الرجل على المرأة اتقول ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة  
مطلقة لكن قيد قاضي خاين وجوب الكفارة على المرأة بما اذا جمعت  
طائفة والافضل الزوج الصحيح وقال في ثا ففقه في قول  
يحل عنها الرجل اعتبارا بقاء الاغتسال اي ثمة ولو اكل او شرب شيئا يفسد

بتغذي وتدوي بفعلية القضاء والكفارة وقال في الكفارة  
عليه وان اكل في رمضان عذرة لم يفسد كفارة واحدة لان مناسبا  
على الله اكل ذكره في باب الجنائيات من كتاب الحج والكفارة مثل كفارة  
الظهار في الرتيب بين الكتابين الثلثة يعني الاعناق واطعام ستين سلبا  
وصوم شهرين متتابعين وعند ابي حنيفة في غير ثلثة من غير رتيب  
وعند مالك في الجنائيات في الصوم ومن جامع فيما دون الفرج فابطل  
فعليه القضاء ولا كفارة عليه وسيل افساد الصوم في غير رمضان كفارة  
ومن احتقن او مستعط او اقطر في اذنه فطر ولا كفارة ولو اقطن في  
اذنه الماء او دخل لا يفسد صومه بخلاف اذا دخله الرجز وان دوى  
جائفة او امة بدوى فوصل الى جوفه او دما عا فطر عند ابي حنيفة  
والذي يصل الى الرطب وقال لا يفسد كما في اليابس من الرزاد ولو  
اقطن في احدى اذنيه فطر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
يفطر وقول محمد رجب مضطرب فكأنه وقع عند ابي يوسف رجب ان منه  
وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج البول ولو وقع عند ابي حنيفة ان يفسد  
عائل والبول يخرج منه وهذا ليس من بالبقية اي فقه الشريعة بل  
يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد في كفارة الكفارة وقال  
صاحب العناية ذكر في الاصل قول محمد مع ابي حنيفة وذكره الطحاوي  
مع ابي يوسف وقال ابو سليمان يجوز جاز في الاصل بعد ما ذكر قول محمد  
مع ابي حنيفة رجب ثم ان محمد اشك في ذلك فوقف وما ذكره كل واحد  
من مجانبين ظاهر وانما توقف محمد لانه شك في وجوب المنفذ من الاحليل  
الى الجوف وتكلموا في الاطارة اقبال النساء فقبل هو على الاختلاف  
وقيل بسبب الحقيقة فيفسد الصوم بلا خلاف وهو الاصح انتهى كلام صاحب  
العناية ومن ذاق شيئا بغيره لم يفسد ويكره له ذلك ويكره للمرأة ان  
تضع لحيها اذا كان لها طيب ولا لباس اذا لم يجد منه بدأ ولها ان تفسد اذا  
خافت على الولد ومنع العكس لا يفسد الصائم قبل اذا لم يكن ملتصقا يفسد  
وقيل اذا كان سوو يفسد وان كان ملتصقا لا يفسد لانه يفسد لا يكره  
ولا لباس الكحل ودهن الشارب وورثه بالنبي صلى الله عليه وسلم



الاكحال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس استواك الرطب  
 بالعداء والغشبي وقال الشافعي في كبره بالخشبي ولا فرق بين الرطب والخرز  
 وبين البلول بالما **فصل** ومن كان مريضاً في رمضان  
 فحاف ان صام ازاد منه افطر وقضى وقال الشافعي لا يفطر وان  
 كان مريضاً لا يستصحب الصوم فصوره فضل وان افطر وقضى جاز وقال  
 الشافعي الفطر افضل وان مات المريض بالما فروعها على ما بينهما لم يفرهما  
 القضاء **ولو صحح المريض** واقام المصطفى ما لم يزلها القضاء بقدر الصحة  
 والاقامة وفائدة وجوب لومته بالطعام وذكر الطحاوي فيه خلافاً  
 بين ابي حنيفة ورواية يوسف بن محمد وسبب اختلافهما في ان  
 والفرق لهما ان النذر سبب فيظن الوجوب في حق كل واحد في هذه  
 المسئلة السبب او اكل العدة فيقتدر بقدر ما اورك وقضاء  
 ان شاء فزقه وان شاء لم يبعه كمن استحب المتابعة وان اقره حتى في  
 رمضان اخر صام **الما** وقضى الاول بعده ولا فدية عليه واذا صام  
 يوماً في قضاء رمضان عن كونهين جيزه عن قضاء يوم واحد  
 كان عليه صوم القضاء والنذر فانه لا بد من التيمم فيها ذكرنا في باب الظم  
 والماكل والمرضع اذا حافتا على نفسيهما او ولدتهما افطرا وقضا ولا  
 عليهما ولا فدية عليهما خلافاً لما في حاشا اذا حافت على الولد والشيخ  
 القاني الذي لا يفطر على الصيام يفطر ويطلع لكل يوم سكتاً كما يطلع في  
 الكهاترات ولو قرع على الصوم بطل حكم الفداء ومن مات وعليه قضاء  
 رمضان فادعى به يوم عنه وليه لكل يوم سكتاً نصف صاع من زبد  
 صاعاً من تمر او شعير ثم لا بد من الايضاء عندنا خلافاً لما في حق من هو  
 اى الايضاء تبرع ابتداء حتى يعبر من الثلث ولا يصوم عنه اولى ولا  
 يصلي وقوله ولا يصوم عنه الوفاي اخر از عن قول الشافعي في الجوز  
 ذلك في قول كذا في العناية ومن دخل في صوم التطوع او في صلاة التطوع  
 ثم افسده قضاءه خلافاً لما في حق من عندنا لا يباح الا افطار فيه بغير عذر  
 في احد الرأيتين ويباح بعدد والصيافة عذر وانما في حق الصبي او  
 اسلم الكافر في رمضان اسكبا بقتة **ولا** ولو افطرا فيه لافته عليها

وصام ما بعده ولم يقضها يوماً ولا معنى من ابى يوسف انه اذا زال  
 الكفر والعتي قبل الزوال قطبها القضاء واذا نوى الصيام في الافطار  
 يعني في غير رمضان ثم قدم المصطفى الزوال فنوى الصوم اجراه و  
 ان كان في رمضان فعليه ان يصوم ولو كان مريضاً في اول الوقت  
 ثم سافر لا يباح له الافطار ولو افطر في المستلين لا يلزمه الكفارة  
 ومن اغشى عيني في نهار رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغشاء  
 وقضى ما بعده وان اغشى عليه اول ليلة من قضاؤه كله غير يوم تلك الليلة  
 وقال مالك لا يقضى بعده ومن اغشى عليه رمضان كله قضاؤه ومن حن  
 رمضان كله لم يقض خلافاً لما لاك واذا افاق في بعضه قضى ما مضى  
 خلافاً لغيره في وقتي ثم لا فرق بين الاصل والعارض في هذا الظاهر  
 الرواية وعن محمد انه لا فرق بينهما وهذا مختار بعض المشايخ ومن  
 في رمضان كله لا صوماً ولا فدية عليه قضاؤه وقال زفر بن داود  
 صوم رمضان بدون البتة في حق الصبي المقيم ومن اصبح غير المتصور  
 فافطر فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال زفر بن داود  
 ومحمد اذا اكل قبل الزوال بجنب الكفارة واذا حاضت المرأة وضعت  
 افطرت وقضت واذا قرع المصطفى او طهرت كما يرضى بعض النصارى  
 اسكبا بقتة يومها وقال الشافعي لا يجب الا مساك وعلى هذا الخلاف  
 كل من صام اهلاً للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم واذا تسحر وهو  
 يظن ان الفجر لم يطلع فاذا صو قطلع وافطر وهو يرى ان الشمس غربت  
 فاذا هي لم تقرب سكت بقتة يومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه ولم يرد  
 بالبحر الفجر سكتاً وقربناه في الصلوة ثم التسحر مستحب المستحب تأخيره وتحمل  
 الافطار لقوله عليه الصلوة والسلام ثبت من اخلاق المسلمين تحيل الافطار  
 وتأخير سجود استواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساو في الظنين  
 الافضل ان يمسح السجود من المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل قصير  
 تام لان الاصل هو التسليم وعن ابي حنيفة اذا كان في موضع لا يستين  
 الفجر وكانت ليلة معمرة او سقيمة او كان بصيرة علة وهو يشك في اكل  
 ولو اكل فساداً وان كان اكبر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاؤه



عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا يقتضيه عليه ولو  
ظهر أن الغلط لا يكره عليه وله شك في غروب الشمس لا يحل الفطر  
ولو اكل فعليه القضاء وإن كان أكبر زايلاً اكل قبل الغروب قبل القضاء  
رواية واحدة ولو كان كافيه وتبين أنها لم تقرب ينبغي أن تجزئ الكفارة  
ومن أكل في رمضان ناسياً فظن أن ذلك يفطره كما كل بعد ذلك متعمداً  
فعليه القضاء دون الكفارة وإن بلغه الحديث وعلمه فليترك في رواية  
عن أبي حنيفة وهو ظاهر الرواية وعندنا أنها تجزئ عنها والمرا والمحدث  
قوله عليه الصلوة والسلام من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه  
فإنما أطولته وسقاه كما ذكره العلامة ابن القيم في فتح القدير  
اجتمع وظن أن ذلك يفطره ثم اكل متعمداً فعليه القضاء والكفارة أو  
أفاه فغيبه بالفساد وإن بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
افطر الحاجم والمحجوم وعمده فكذا عند محمد وعنه أبي يوسف خلاف ذلك  
لأنه على العمى لا يقتضي القضاء بالفساد لعدم الاعتناء في حق المعرفة  
قال صاحب العناية لجواز أن يكون مصر وقاعاً ظاهره أو مشوقاً انتهى  
وإن عرفنا ولم يجب الكفارة لانقضاء الشهر وقول الأوزاعي بوجوب  
الشبهة للمقتضى القياس في العناية قوله وإن عرفنا وبطلان وهو أن  
النسي صلى الله عليه وسلم لم يمت بها وهو معتقل برسنان مع حاجته ومهاجراتها  
آخر فقال افطر الحاجم والمحجوم أي ذهب بنواب صومها العينية وقيل  
أنه عني على المحجوم فصحب الحاجم في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام  
افطر الحاجم والمحجوم أي فطره مما صنع به فوقع عند الراوي أنه قال افطر الحاجم  
والمحجوم انتهى ولو اكل بعد ما اعتاب متعمداً فعليه القضاء والكفارة كيف  
كان لأن الفطر يخالف القياس والحديث مأثور بالاجماع وأما الجملة  
النائمة والمجنونة وهي صائمة فعليه القضاء دون الكفارة فقال  
زفر بن أبي القزوين **فصل فيما يوجب على نفسه** وإذا قال الله علي  
صوم يوم النحر افطر وقضى فهذا نذر صحيح عندنا خلافاً لروايات أبي  
وإن صام فيه يخرج عن العدة وأن نوى نسيها فعليه كفارة اليمين  
يعني إذا افطر وهذه المسئلة على وجه ستة أن لم ينو نسيها أو نوى

نوى النذر لا غير أو نوى النذر ونوى أن لا يكون ميمناً يكون نذراً  
وأن نوى اليمين ونوى أن لا يكون نذراً يكون ميمناً وإن نواها  
يكون نذراً ويمناً عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يكون نذراً  
ولو نوى اليمين فكذا لك عندهما وعند أبي يوسف يكون ميمناً ولو قال الله علي  
صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التثنية وقضاء  
وكذا إذا لم يعين أي قال هذه السنة لكنه شرط التتابع لكن يقضيها أي  
الأيام المخصصة في هذا الفصل بوصول تحقيق التتابع بقدر الإمكان  
ويتأتى في هذا خلاف زفر بن أبي القزوين ولو لم يشترط التتابع لم يخرج صوم  
هذه الأيام وعليه كفارة يمين إن أراد ميمناً ومن أصبح يوم النحر  
صائماً ثم افطر لا شيء عليه وعن أبي يوسف ومحمد في النواذر أن عليه القضاء  
ولو أوجب على نفسه صيام أيام يجب التفرق حتى ينقض على التتابع ذكره  
في آخر الاعتكاف **باب الاعتكاف** الاعتكاف سبقت وصح  
أنه سنة مؤكدة وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف أن تلبث  
فركنه لا يميني عند فكان وجوده به والصوم من شرطه عندنا خلافاً لما  
وأبى شرط في سائر العبادات ثم الصلوة شرط للصوم الواجب رواية واحدة  
والصوم التطوع فيما روي الحسن عن أبي حنيفة وعلى هذه الرواية لا يكون أقل  
من يوم وفي رواية الأصل وهو قول محمد أقله ساعة فيكون من غير صوم  
وتوشرح فيه ثم قطع لا يلزمه القضاء في رواية الأصل وفي رواية الحسن  
يلزمه ثم الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد جماعة وعن أبي حنيفة أنه لا يصح إلا في  
بعض في الصلوات الخمس أما المرأة فتعتكف في مسجديتها ولا يخرج من المسجد  
ألا حاجة إلا أن والجمعة ولا يبطل الاعتكاف بالصعود إلى سطح المسجد  
لأن السطح له حكم المسجد ذكره في فصل كبره في الصلوة ولا يكتف بعد دخوله  
من الطهور أي تطهارة وقال الشافعي يخرج إلى الجماعة بعد وتخرج  
الجماعة حين نزول الشمس وإن كان منزله بعيداً عنه يخرج في وقت يمكنه أو لها  
وتصل قبلها أربعاً وفي رواية ستاً الأربعون والركعتان تحت المسجد  
وبعدهما أي أوستاً على حسب الخلاف في سنة الجمعة وسننها توابع  
لها فاحضت بها ولو أقام في المسجد جامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه إلا



انه لا يستحب ولو خرج من المسجد ساعة من غير عذر فسد اعتكافه عند ابي  
حنيفة وقالا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاحتسان  
واما الكحل والشرب يكون في مكنته ولا يابسين ان يبيع ويتابع في المسجد  
من غير ان يفسد السعة الا انهم قالوا يكره احضار السعة للبيع والشراء ويكره  
غير المعتكف البيع والشراء فيه ويكره في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى  
ولا يشكر الا بخير ويكره له الصمت ويحرم على المعتكف الوطئ وكذا المسكن  
والقبلة فان جامع ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه ولو طلع  
فيما دون الفرج فانزل وقبل ولمس فانزل بطل اعتكافه ولو لم ينزل لا  
لا يفسد وان كان محرما ومن اوجب نفسه اعتكافا في ايام من ايام اعتكافه  
بلياليها وكانت متتابعة وان لم يشترط التسابع وان نوى الا باليوم فما  
صحته بنيت ومن اوجب اعتكافا يومين يلزمه بليتهما وقال ابو يوسف  
لا تدخل الليلة الاولى ومن نذر باعتكاف شهر رمضان يجوز اداؤه  
في رمضان الاول ولا يجوز قضائه في رمضان الثاني ذكره في باب مجاز  
الوقت بغير احرام من كتاب الحج ونبأ دعي اعتكافا في ايام متقدمة بنيت له  
بالاتفاق وحده مذكورة في فصل ومن كان مريضا في رمضان  
**كتاب الحج** الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدر  
على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله ان  
حين عودته وكان الطريق آمنا وصفا بالوجوب وهو فريضة  
ثبتت فرضية بالكتاب وهو قوله تعالى والله على اناس حج البيت  
استطاع اليه سبيلا ولا يجب في العمر الا مرة واحدة فما زاد فهو تطوع  
ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف وعمر ابي حنيفة ما يدل على  
حجته ان فتح على التراخي وتجيله افضل بالاتفاق والاعمى اذا وجد من ينفقه  
مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة طافا  
لها وقد مر في كتاب الصلوة في باب الجمعة واما المقعد فمنه في حنيفة  
انه يجب وعقده انه لا يجب ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة  
وهو قدر ما يكثرى به شئ قليل او راسل ملة وغيره النفقة اصابا وجائزا  
وان امكنه ان يكرى عتبه اى مائة وربع فلا شئ عليه ويشترط ان يكون فاضلا

يكون فاضلا عن المسكن وما لا بد منه كالخادم وانما البيت وثنا به  
لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الاسيلة ويشترط ان يكون فاضلا  
عن نفقة عياله الى حين عودته وليس من شرط الوجوب على اهل مكة  
الراحلة ولا بد من امن الطريق ثم قيل هو شرط الوجوب على الحاج  
عليه الا يضاهى وهو مروي عن ابي حنيفة وقيل هو شرط الاداء دون  
الوجوب ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج ولا يجوز  
لها ان تحج بغيرها اذا كان بينها وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي يجوز  
لها الحج اذا خرجت في رفقته ومعها ثلثة ثقات وان وجدت  
لمن للزوج منعها وقال الشافعي ان يمنعها ولو كان الحج نفلا لم  
يمنعها عندنا ايضا وان كان المحرم فاسقا فالواجب عليها ولها  
ما يخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسا لانه يعتقد باحة مناجرتها  
بعرة بالصبي المجنون والعبيبة اذا بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة  
يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها وتختلف في ان المحرم شرط  
جوبا او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ البيت  
بما احرم واعتق العبد فضيما لم يخرجها عن حجة الاسلام ولو جده البيت  
لاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فصل ذلك  
لم يخرج **فصل** في المواقيت التي لا يجوز ان تجاوزها  
الانسان الا محروما حجة لاهل المدينة ذوالحليفة واهل العراق ذوال  
عرق واهل الشام حنيفة واهل نجد قرن واهل اليمن بلم هكذا  
وقت رسول الله هذه المواقيت لئلا يؤذوا فارتفع التابيت المنع عن تأخير  
الاحرام عنها لانه يجوز التقدير عليها بالاتفاق ثم الافاقي اذا انتهى  
الىها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عندها  
ومن كان داخل الميقات ان يدخل مكة بغير احرام لحاجة كاهل مكة  
حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخولها بغير احرام بخلاف اذا قصد الكعبة  
اداء التماسك فاقدم الاجراء على هذه المواقيت جاز والافضل  
التقدم على اعمى عن ابي حنيفة انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان  
لا يقع في خطوره ومن داخل الميقات فوقعه اكل معناه اكل الذي



بين المواقف وبين المحرم ومن كان مكنة فوكة في الحج المحرم وفي العمرة  
كل باب **الأحرام** وإذا أراد الاحرام اغتسل  
أو تَوَضَّأَ وَغَسَلَ اَفْضَلَ اَلَا اِنَّهُ لَلتَّطَيُّفُ حَتَّى تَوُضَّعَ بِهَا خِطُّهُ وَانْ  
لَمْ يَفْعَلْ فَرَضًا عَنْهَا فَيَقُومُ الوُضُوءَ مَقَامَهُ كَمَا فِي الْجَمْعَةِ لَكِنَّ اَفْضَلَ اَلَا  
مَعْنَى النِّظَافَةِ فِيهَا تَمَّ وَلَآ اِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اخْتَارَهُ **وَبَابُ** ثَوْبَيْنِ  
جَدِيدَيْنِ غَسِيلَيْنِ اِذَا رَأَى وَرَدَاؤَهُ وَاجِدِيَا فُضِّلَ وَتَسْتَحَبُّ اِنْ كَانَ  
لَهُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ اَنْ يَكْرَهُ اِذَا تَطَيَّبَ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْاِحْرَامِ وَهُوَ قَوْلُ كَلْبٍ  
وَالثَّاقِبِيِّ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ اَللَّهِمَّ اِنِّي اُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي  
ثُمَّ يَلْتَمِى عَقِيبَ صَلَوتِهِ وَآنَ اَبْتِى بَعْدَهَا اسْتَوْتُ بِهِ رَاحِلَةً جَازٍ وَلَكِنَّ اَلْاَوَّلَ  
اَفْضَلَ وَآنَ كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ نَبَوِي تَلْبِيَةِ الْحَجِّ وَالتَّلْبِيَةِ اِنْ يَقُولُ لَيْسَ اَللَّهِمَّ  
لَيْسَ لَكَ شَرِيكَ لَكِنَّ لَيْسَ اِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَكَ لَشَرِيكَ لَكَ وَقَوْلُهُ  
اِنَّ الْحَمْدَ كَسْرُ الْاَلِفِ لَا يَتَحَقُّ لِيَكُونَ اِبْتِدَاءً لَابْنَاءِ اِذَا فَتَحَهُ تَحْقِيقُ الْاَوَّلِ  
وَهُوَ اجَابَةٌ لِدَعَاءِ اَلْحَلِيلِ صَلَوَاتُ اَللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيَّ هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْقِفَّةِ وَلا يَنْفَعُ  
اِنْ يَحْلُلُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَآِنَّ هُوَ الْمَقْضُوعُ بِاتِّفَاقِ الرِّوَاةِ وَلَوْ زَادَ فِيهَا  
جَازَ ظَنًّا فَالْثَّاقِبِيُّ فِي رَوَايَةِ الرَّبِيعِ عَنْهُ وَآذَا بَنِي فَهْدٍ اِحْرَامَ بَعْضِي اَفَا نَبَوِي  
لَآِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى اِلَّا بِالْاِتِّمَاعِ اَلَا اِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حَالَهُ تَقَدُّمَ الْاَشَارَةِ  
اِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ اَللَّهِمَّ اِنِّي اُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا يَصِيرُ رَعَا فِي الْاِحْرَامِ بِحُجَّةِ النِّسْبَةِ اَلَمْ  
بِالنِّسْبَةِ خَلَا فَالْثَّاقِبِيُّ وَبَصْرَتُهُ رَعَا بِذِكْرِ يَقْصِدُ النِّظْمَ سَوَى التَّلْبِيَةِ  
فَاسْتَحَبَّ اِنْ كَانَ اَوْعِيًا هَذَا هُوَ الْكُتُبُورُ عَنْ اَصْحَابِنَا وَيَصِحُّ الْاِحْرَامُ الْمَهْمُ  
اِي الْمُبْتَدِئُ مِنَ الشُّكْلِ الْحُجَّةِ وَالْعَمْرَةَ بَانَ اِيَّاهُمْ فِي الْاِحْرَامِ وَقَالَ لَيْسَ اَللَّهِمَّ  
لَيْسَ لَكَ شَرِيكَ لَكِنَّ لَيْسَ اِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَكَ لَشَرِيكَ لَكَ وَقَوْلُهُ  
عَنْ اَبِي اَبِي دَاوُدَ النَّسَكِيِّ ذَكَرَ مَا فِي بَابِ الْفَوَاتِ وَيَتَقَبَّلُ مَا نَهَى اَللَّهُ عَنْهُ مِنْ  
الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَاجْتِدَالِ وَارْتَفَاجِ الْجَمَاعِ اَوْ اَلْكَلَامِ الْفَاحِشِ وَذَكَرَ  
الْجَمَاعَ بِحُضْرَةِ النِّسَاءِ وَالْفُسُوقِ الْمَعَاصِي وَصَحَّ فِي حَالِ الْاِحْرَامِ اَشْدُّ حَرَمَةً  
وَاجْتِدَالِ اِنْ كَانَ دَلَّ رَفِيقَهُ وَقَدْ جَاءَ اِلَيْهِ الشُّكْرُ فِي تَقْدِيمِ وَقْتُ  
الْحَجِّ وَثَاخِرُهُ وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا وَلَا اَنْثَى اِلَهٍ وَلَا يَزِيلُ عَلَيْهِ وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا  
وَلَا سُرَّوِيلًا وَلَا عِمَامَةً وَلَا قَبَاءً وَلَا خَفَيْنَ اِلَّا اِنْ لَا يَجِدُ اَتَعْلِيَّتَ يَنْعِطُهَا

فقطعهما أسفل من الكعبين والكعب المفضل الذي في وسط القدم  
عند مفقعة الشراك ون أن في الفارسي حشام عن محمد ولا يغني عنه  
ولا رأسه وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية الوجه ويستحب وكذا  
لا يدهن ولا يخلق رأسه ولا شعر يده ولا يقص لحية ولا يلبس ثوباً  
مصبوغاً بوش ولا زعفران ولا عصفرا إلا أن يكون غسلاً لا ينقص  
إلى لا يتأثر منه الطيب وقال الشافعي لا بأس لبس المعصفر ولا بأس  
بأن يغسل ويدخل الحمام ولا بأس بأن يستظل البيت والمجل وحار  
ما لم يكره أن يستظل بالفسطاط وما أشبه ذلك ولو دخل تحت البساط  
لكعبته حتى غطاه إن كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس به وإن  
شك في وسطه لم يغسل وإن كان في مفقعة غيره  
لا يغسل رأسه ولا لحية بالخطي ويكره من التلبية عقب الصلوات  
ما عدا شرفاً أو هبطاً أو دياً أو لقيحاً وبلا سحر والتلبية في الأمام  
هناك الكبير في الصلوة فيؤتي بها عند الانتقال من حال إلى حال ويرفع  
بها بالتبكية وإذا دخل مكة ابتداراً بمنى أحرام ولا يفر لها ولا يفر  
بها وإذا عاين البيت كبر وحلل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول  
والق البيت بسم الله والله أكبر ومحمد لم يعين في الأصل لما شهد الحج  
شيئاً من الدعوات لأن التوقيت أي التعيين يذهب بالرتبة وإن ترك  
بالمقول منها لم يفسد ثم ابتداء بالحجر الأسود واستقبله وكبر ورفع يديه  
واستلمه وقبله إن استطاع من غير أن يؤذي مسلماً وإن أمكنه أن  
يمس الحجر شيئاً في يده كالعرصون وغيره ثم قبل ذلك فعل وإن لم يستطع  
شيئاً من ذلك استقبله وكبر وحلل وحمد الله وصلى على النبي عليه الصلوة  
والسلام ثم أخذ عن يمينه مما يلي الباب وقبض عليه وأده فخطوف البيت  
سبعة أشواط والأضطباع أن يجعل رداءه تحت إبطه الأيمن ويضعه  
على كتفه الأيسر وهو سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويجعل طائرته يده ويد الأيسر ويضع يده اليمنى في الميزاب وهو  
من البيت فإذا جعل الطواف من وراءه وهو الأضطباع ولو دخل التوجه  
أنت بينه وبين البيت لا يجوز ويرمل في الثلث الأول من الأشواط والثلث



ان يهتز في مشيئة الكفتين كالليار ز يهتز بين الصفتين وذلك مع  
 الاصل طلع ويشي في الباق على هيئته والركن من الحجر الى الحجر وهو المنقول  
 من رسل النبي عليه الصلوة والسلام فان رجع الناس في الركن قام يعني  
 وقف ولا يطوف بدون الركن في تلك السنة كذا في العناية فاذا وجد  
 مسكاً رمل ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع فان لم يستطع استلام  
 استقبال وكبر وحلل على ما ذكرنا ويستلم الركن اليماني وهو من طاهر  
 الرواية وعن محمد بن سنة ولا يستلم غيرها ويحتم الطواف بالاستلام  
 يعني استلام الحجر ثم ياتي بالمقام فيصلي هذه ركعتين او حيث يتيسر من الحج  
 وهي واجبة وقال الشافعي سنة ثم يعود الى الحجر فيستلمه والاصل ان  
 كل طواف بعد سعي يعود الى الحجر وهذا الطواف طواف القدوم  
 ويسمى طواف النجدة وهو سنة وليس بواجب وقال الكسانه واجب  
 ليس على اصل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت  
 ويكبر ويحلق ويصلي على النبي عليه السلام ويرفع يديه ويدعو له حاجته وانما  
 يصعد بقدر ما يصير البيت يرمى منه ويخرج الى الصفا من اتي باب شاء  
 وانما يخرج النبي عليه السلام من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا  
 لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة ثم يحط نحو المروة و  
 يشي على هيئته فاذا بلغ بطن الوادي سعي بين الميادين الاخيرين سعي  
 ثم يشي هيئته حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا  
 شوط يطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ويسعى بطن  
 الوادي ثم كل شوط ولو سعى قبل الطواف وبدأ بالمروة قبل الصفا لا  
 لا يجزئ ما لم يعد الكل كذا في كل مشورة في آخر كتاب الحج ثم  
 السعي من الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي انه ركن  
 ثم يقيم بمكة حراماً ويطوف بالبيت كلما بدا له لانه لا يسعي عقيباً الا طواف  
 في هذه المدة والتفعل السعي غير مشروع ويصلي لكل اسبوع ركعتين  
 ركعتا الطواف على بيتا والطواف بالبيت تطوعاً ايقناً في حق الافاق  
 من الصلوة تطوعاً ذكرنا في الاصحى فاذا كان قبل يوم التلبية يوم خطب  
 الامام خطبة يعلم فيها الناس اخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف

والوقوف الافاضه فاحصل ان في الحج ثلث خطب لها ما ذكرنا والوقوف  
 بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في يوم الحادي عشر فيفصل بين خطبتين  
 بيوم وقال زفر في خطبة ثلثة ايام متواليه اولها يوم التروية فاذا  
 صلى الفجر يوم التروية بلكه خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم  
 عرفة ولوبات بلكه ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم غدا الى عرفات و  
 بمنى اجزاء وكنت استاء في تركه الا قد اورد رسول الله عليه السلام ثم  
 يتوجه الى عرفات فيقيم بها وهذا بيان الاولوية اما لو دفع الى حجب  
 قبله جاز لانه لا يتعلق بهذا المقام حكم قال اي محمد في الاصل في منزلها لانه  
 ان الانتباه في حجبها حال تضرع والاجابة في الجمع رجي وقيل لانه  
 ان لا ينزل على الطريق فلا يصح على المارة واذ زالت الشمس صلى الامام في  
 الظهر والعصر فيبدي ويخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمروة  
 ويرمي بحجار والنحر ويحلق وطواف الزيادة يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسته كما في  
 سنة هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان كنت تخطب خطبتين فيصلي  
 اخرهما تهيباً ذا صلا امام المنبر فليس اذن المؤذنون مكان الجمعة وعن  
 يوسف انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح  
 رنا ويقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويصلي بهم الظهر والعصر وقت الظهر  
 باذان واذانين يؤذن في الظهر ثم يقيم العصر ولا يتطوع بين الصلوتين ولو فعل  
 فعل مكرهاً واعاد الا اذا كان للعصرى لو تطوع بينهما ظاهر الرواية ظاهراً  
 لما يروى عن محمد بن عدم اعاده الاذان فان صلى في خطبة اجزائه ومن  
 صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقتها عن ابن حنيفة وقال لا تجمع بينهما الا في  
 ثم عند ابن حنيفة الامام شرط في الصلوتين جميعاً وقال زفر في العصر خاصة  
 وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج قال في العناية قال ابو حنيفة الاحرام شرط  
 فيها جميعاً وقال زفر هو شرط في صلوة العصر وثمرته نظره في حال متى  
 صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى معه والموم بالعمرة صلى الظهر ثم احرم  
 فصلى العصر مع الامام لم يجزه العصر الا في وقتها عن ابن حنيفة وعنه زفر يجوز  
 ان ياتي من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية وفي رواية اخرى يكتفي  
 بالتقديم على الصلوة ثم يتوجه الامام الى الموقف فيقف بقرب جبل القوم



مع عقيب انما فهم من الصلوة واجل يسمى بل الرحمة والموقف الموقف لا علم  
وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته  
وان وقف على قدميه جاز والاول افضل وينبغي للامام ان يقف مستقبل القبلة  
ويدعو ويجعل الناس المناسك ويدعو بما شاء وان ورد الاثنا عشر الدعوات  
قال صاحب الهداية وقد وردنا تنصليها في كتابنا المرحوم بعدة الناسك عدة  
من المناسك يتوفيق الله تعالى وينبغي للناس ان يقفوا بقرب العلم لانه يدعوهم  
يقفوا ويسمعوا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان  
الافضل لان عرفه كلها موقف على ذكرنا ويستحب ان يقف قبل الوقوف  
بعرفة ويجتهد في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب ولا ينبغي بالوضوء جاز  
كما في الجمعة والعيد وعقد الاحرام وليتي في موقف سعة بعد سعة ولما كان ذلك  
يتطوع بالبسطة كما يقف بعرفة كما غرت الشمس فاضل الامام والناس معه على هنيئة  
حتى ياتوا المزدلفة فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حدود وعرفة  
اجزاء والافضل ان يقف في مقامه كيلا يكون اخذ في الاداء قبل وقتها  
ان ثبت ولو كنت قليلا بعد غروب الشمس فامنه الامام لحوف الزحام فلا  
باسج واذا اتى مزدلفة فالافضل ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة  
يقال له قرح ويجوز في النزول على الطريق كيلا يضر بالمارة فيزول عن يمينه  
او يساره ويستحب ان يقف وراء الامام لما ثبت في الموقف بعرفة  
ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال  
زفر باذان واقامة منبذ ولا يطوع بينهما ولو تطوع او تشاء على شئ اعاد  
الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند ايمومه ومن صلى المغرب في  
الطريق لم يجزه عند ابن حنيفة ومحمد وعليه عادتها لم يطالع الجوف وقال ابو  
يوسف يجزئه وقاساه وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات واذا طلع  
النحر لا يمكن الجمع فسقطت الاعادة اي عادت الى الجواز هكذا فسرته في المحرك  
واذا طلع الفجر يصلي الامام بالناس الفجر بقليل ثم وقف ووقف الناس معه  
فدعا ثم هذا الموقف واجب عندنا وليس بركن حتى لا يتركه بغير عذر ليمه  
الدم وقال في ثمة ركن والمزدلفة كلها موقف لا يركب في شتر فاذا  
طلعت الشمس فاضل الامام والناس معه حتى ياتوا مناة قال رضي الله عنه هكذا

هكذا وقع في نسخ المحصر وهذا غلط والصحيح ان السفر فاضل الامام والناس معه  
وقال صاحب العناية واقول في قوله واذا طلعت الشمس فاذا قرب الى الطلوع  
وفعل ذلك عتدا على طهور المسئلة انتهى ولا ينبغي عليك في هذا الجواب من  
الكف البعد عن الصوب فيبدي بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسج  
حصيات مثل حصي الخذف ولورمي بكثرته جاز لحصول الرمي غير انه لا يرمى  
بالكبار من الاجزاء كيلا يأتى في غيره ولو راها من فوق العقبة اجزاء  
والافضل ان يكون من بطن الوادي ويمر مع كل حصاة ولو سجد مكان  
الكبير اجزاء ولا يقف عندها ويقطع التبين مع اول حصاة ثم كيفية الرمي ان يضع  
ساعة على ظهرها به المني يستعين المسجدة ومقدار الرمي ان يكون من الركن  
من موضع السقوط خمسة اذرع كذا روى الحسن عن ابن حنيفة ولو طر حائط  
له لانه رمي الى قدمه لا ان يسي لمحا الفنة السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه  
ليس يرمى ولو راها فوقت قريبا من اجرة يكفيه ولو وقعت بعيدا عنها  
رمى ولو رمي بسبع حصيات جملة فجزه واحدة لان المنصوص عليه تفرق الاف  
خذ احصى من اى موضع مشاء الا من عند الجمرة فان ذلك يكره لان ما عندها  
ودعه اذا جاء في الامر فثبت ثم به ومع هذا الفعل اجزاء ويجوز الرمي  
بما كان من اجزاء الارض كالطين عندنا خلافا لث في خلاف ما اذا رمي  
بالذهب والفضة لانه يسمى تارا لارميا ولا يتعد بمشي الى ايقم صلوة العبد بها  
ذكر ما في باب صلوة الجمعة ثم يترج ان احب ثم يخلق ويقصر ثم يخلق من خلقه  
الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالجمرة لان الدم الذي في به المفرد  
تطوع والكلام في المفرد والخلق افضل ويكتفى في خلق ربع الرأس اعتبارا  
بالمسح وخلق الكل ولا اقتداء برسول الله عليه السلام ومن لا شعر في راسه جاز  
الموسى على راسه ويقام ذلك معام الخلق ذكره في باب حيا الرطوبة  
من البسج والتقصير ان يأخذ من راس شعره مقدار الاغملة وقوله كل  
الا النساء وقال كلك لا الطبيب ايضا ولا يخلل اجماع فيما دون الفرج عندنا  
خلافا لث في ثمة الرمي ليس من اسباب الخلل عندنا خلافا لث في ثمة الرمي  
لمكة من يومه ذلك ومن العدا ومن بعد الفجر يطوف بالببيت طواف الزيادة سبعة  
اشواط ووجهه ايام النحر واول وقت بعد طلوع الفجر من يوم النحر وافضل هذه



الايام اذ لها مكانة التقيحة فان كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف  
 القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه وان كان لم يقدم السعي  
 رمل في هذا الطواف وسعى بعده ووصل الى كعبتين بعد هذا الطواف وقطر  
 لدنيا ودلك بالحق السابق اذ هو المجلل بالطواف الا انه اخرج عليه حتى  
 التاء وهذا الطواف هو المرفوع من الحج وهو ركع فيه وتسمى طواف الافا  
 وطواف يوم النحر ويكره تأخيرها عن هذه الايام فان اخذها من يوم غد  
 ابي حنيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس في اليوم الثامن ايام  
 النحر رمى الجمار الثلاث فبدأ بالتي التي يسجد الحيف فبرمها بسبع حصيات يكبر مع كل  
 حصاة ويقف خلفها ثم رمى التي التي لها مثل ذلك ويقف عندها ثم رمى حجرة  
 العقبة كذلك ولا يقف عندها ويقف عند الحجر بين المقام الذي يقف فيه الناس  
 ويحمد الله ويثني عليه ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويروي حلقته ويرش  
 يديه وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف ثم الاصل ان كل  
 بعده رمى يقف بعده لانة في وسط العبادة فبانه بالداء فيه وكل رمى  
 يسجد به رمى يقف ان العبادة وانتهت ولهذا لا يقف بعد حجرة العقبة  
 في يوم النحر ايضا واذا كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس  
 كذلك وان اراد ان يتجمل النحر فوالله وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلاث  
 يوم الرابع بعد زوال الشمس والافضل ان يقيم ولا ان ينفر الى اطلع الحجر  
 من اليوم الرابع فاذا اطلع الحجر من اليوم الرابع لم يكن له ان ينفر وفيه خلاف  
 الشافعي وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال  
 بعد طلوع الحجر جاز عند ابي حنيفة وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبار  
 بسائر الايام وانما التفاوت في رخصة النفر فاذا لم ينفر حتى النحر  
 بجاء وندبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بخلاف اليوم الاول  
 والثاني حيث لا يجوز الرمي فيها الا بعد الزوال في المشهور من الرواية  
 فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من طلوع الحجر وقال الشافعي  
 اوله بعد نصف الليل ثم عند ابي حنيفة يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس  
 اي وقت الرمي في اليوم الاول من ايام النحر فانه في المشهور من الرواية  
 انه يمتد وقت الزوال وان احرز الى الليل ما ولا سعى عليه وان احرز

وان احرز الى الغد ما عليه دم غدا في حنيفة وان راها راكبا اجزاء  
 وقيل رمى بعده رمي فلا فضل ان يرمي ماشيا ولا في رمية راكبا وبيان الفضل  
 مروي عن ابي يوسف ويكره ان لا يبيت بمنايا الى الرمي وعمر رضي الله عنه  
 كان يؤدب على ترك المقام بها ولو بات في غيره من قبله لا يرمي شيئا غدا  
 خلافا لث نفي ويكره ان يقدم الرجل ثقله مكة ويقوم بها حتى يرمي وانما  
 مكة نزل بالليل وهو لا يطعم وهو لم يوضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم وكان نزوله قدما هو الاصح حتى يكون النزول به سنة ثم دخل مكة  
 وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر وتسمى طواف  
 دواع وطواف اخر عهد بالبيت وهو واجبنا خلافا لث نفي الا على كل  
 ويقضي كعتي الطواف بعده وبات في زمزم فيشرب من ماءها ويستحب  
 ان ياتى الباب ويقبل القبلة ويأتى المنزلة وهو ما بين الحجر الى الباب  
 صنع صدره ووجهه عليه ويتبثت بالاستسارعة ثم يعود الى اهل مكة  
 ويأتى النبي عليه السلام فعلى المنزلة ذلك قالوا ينبغي ان ينصرف وهو  
 نسي رآه ووجهه الى البيت مبكرا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من  
 حرمها بيان تمام الحج **فصل** واذا لم يرمل المحرم مكة وجوز  
 عرفات ووقف بها على ما يتنا سقط عنه طواف القدوم ولا سعى عليه  
 بركه ومن ادرك الوقوف بعرفة باين زوال الشمس من يومها الى طلوع  
 الفجر من يوم النحر فقد ادى الحج واول وقت الوقوف بعد الزوال  
 عندنا وما لك كان يقول ان اول وقت طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس  
 ثم اذا وقف بعد الزوال واقام حتى حلت اجزاه عندنا وقال لا يكفره  
 الا ان يقف في اليوم وجزة من الليل واذا افاض من عرفات قبل الغروب  
 ثم عاد اليه بعد الغروب لم يكفره عن الوقوف ذكر ما في باب مجاوزة  
 الوقت في احرام ومن اجاز بعرفات ثلثا او ثلثيها ولا يعلم انها  
 عرفات جاز عن الوقوف ومن اغنى عليه فاحل عنه رفقاه جاز عند  
 ابي حنيفة وقال لا يجوز فلو امر ان يارب حرم عنه اذا اغنى عليه يوم  
 فاحرم المأمور به حتى لا يجمع حتى اذا افان او استغنى وانه ما فعل  
 بهج جاز وامرأة في جميع ذلك لرجل غير انها لا تكشف رأسها وكشف وجهها



ولما سئل شئنا على وجهها وجافه عند جاز هكذا روى عن عائشة رضي  
الله عنها ولا ترفع صوتها باللبية ولا تمل ولا تسبي من الملبين ولا تخلق  
تقصرت تلبس من الخيط ما بارهاقا كوا ولا تسلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها  
ممنوعة عن ممات الرجال الا ان تجد الموضع خاليا ومن قلد بدنة تطوعا  
او نذرا او جزاء صيدا وشيئا من الاشياء وتوجد معها يديها ففقد احرم  
وصفة التعليل ان يرتبط على عنق بدنة قطعة نعل وغزوة نراة او لواء  
شجرة فان قلد ما دبت بها فلم يستطع لم يصير محرما فان توجه بعد ذلك  
لم يصير محرما حتى يلحقها فاذا ادر كها وساقها او ادر كها فقد اقرنت بدنة  
بعل صوم من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء الا في بدنة  
المتعة فانه محرم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا التحسان  
فان كل بدنة او شتر ما او قلته شاة لم يكن محرما والبدن من الابل والبقر  
وقال الشافعي من الابل خاصة **باب القرآن** القرآن  
افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي الافراد افضل وقال مالك  
التمتع افضل من القرآن وقبل الاختلاف بيننا وبين الشافعي بناء على ان القرآن  
عندنا يطوف طوافين ويسعى سبعين وعنده طواف واحد وسعي واحد  
وصفة القرآن ان يحل بالحج والعمرة معا من الميقات ويقول عقب التكبيرة اللهم  
انني اريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل  
ان يطوف لها اربعة اشواط وفي العناية يعني يكون قارنا في هذه الصورة  
ايضا لو حج وحج من الحج والعمرة وصورة ان يحرم بكرة فيطوف لها اقل  
من اربعة اشواط ثم احرم بحجة ولو طاف لها اربعة اشواط لا يصير قارنا  
بالاجماع انتهى ومتى حرم على اهلها يسأل التيسير فيها وقدم العمرة على الحج  
فيه ولذلك يقول لبيك بكرة وحجة معا وان احر ذلك في الدعاء  
واللبية لا بأس به ولو نوى بقلبه ولم يذكرها في التلبية احر ذلك في الدعاء  
كلمة ابتداء طواف البيت بربعة اشواط يرمل في الثلثة الاولى فيها ويسعى بها  
بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يدبر افعال الحج فيطوف  
طوافا القدوم سبعة اشواط ويسعى بها بينا في المفرد ولا يقدم افعال العمرة  
ولا يخلق بين العمرة والحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد ولا يخلق باللقب

بالخلق عندنا لا بالابحج كما يخلق المفرد ثم هذا ذهبنا وقال الشافعي يطوف  
طوافا واحدا ويسعى سعي واحد فان طاف طوافين وسعى سبعين حرة  
وقال الشافعي واذا رمي بكرة يوم النحر فخرج شاة او بكرة او بدنة  
او سبع بدنة فهذا دم القرآن والقرآن في معنى المتعة والهدي  
منصوص عليه فيها والهدي من الابل والبقر والغنم على ما ذكر في باب  
النسأ لله تعالى واراو بالبدنة هذا البعير وان كان اسم البدنة يقع  
عليه وعلى البقرة كما ذكرنا ونكاحا يجوز سبيع البقرة يجوز سبيع البقرة واذا  
لم يكن له مانع صام لله ايام في نحر اخر ما يوم عرفه وسبعة ايام اذا  
رجع الى اهله والافضل ان يصوم قبل التزوية بيوم ويوم التزوية  
ويوم عرفه وان صامها بكرة بعد فرائض من الحج جاز ومعناه بعد من  
ايام التشريق وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا ان ينوي المقام  
فيها في بركته فان فاته الصوم حتى انه يوم النحر لم يحرمه الا الدم وقال  
الشافعي في يصوم بعد هذه الايام وقال مالك يصوم فيها فلو لم يقدر على  
الهدى يخلو وعليه دمان ودم التمتع اي القرآن ودم النحر قبل الهدى فان  
لم يدخل لقارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضا للعمرة بالوقوف  
ولا يصير رافضا بالحج والتوجه هو الصحيح من ذهب الى حنيفة ايضا وصلى الله  
وقوله هو الصحيح اخر اربعين رواية الحسن بن ابي حنيفة انه يصير رافضا للعمرة  
بالتوجه الى عرفات قياسا على التوجه الى اجمعة كذا في العناية وسقط عنه  
وم القرآن وعليه قضاءها **باب التمتع** التمتع افضل من  
الافراد وعن ابي حنيفة ان الافراد افضل من التمتع على وجهين متمتع يسوق  
الهدى ومتمتع لا يسوق ومعنى التمتع الترفق باداء التكبيرة في سفر واحد  
من غير ان يلم باهلك بينهما الما كما صححنا قال صاحب الصداية ويدخل خطا  
بينهما **باب التمتع** التمتع ان يتدب من الميقات في اشهر الحج فيحرم بكرة  
ويدخل مكة فيطوف للحج ويسعى ويحلق او يقصر وقدر من عمرته وهذا هو  
تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعلى ما ذكرنا وهكذا فعل  
صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك خلق الله العمرة الطواف  
والسعي ويطع التلبية اذا ابتداء بالطواف وقال مالك وقع بصره على البيت



ويقيم مكة خلافاً لما كان يوم الزوية احرم بالبحر من المسجد والشرط ان يحرم  
من الحرم اما المسجد فليس لازم وفصل ما يفعله الحاج المفرد الا انه يربط في طواف الزيادة  
وسعي بعده ولو كان هذا المتنع بعد ما احرم بالبحر طاف وسعي قبل ان يروح الى  
منى لم يربط في طواف الزيادة ولا يسعي بعده وعليه التمتع فان لم يجد صام ثلثة  
ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القرآن فان صام ثلثة ايام  
من شوال ثم اعتمر لم تجزه عن الثلثة وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطفئ  
جازه عندنا خلافاً لما في الافضل تأخيرها الى اخر وقتها وهو يوم عرفة  
على ما بيناه في القرآن وان اراد المتنع ان يسوق الهدى احرم وقت هديه  
وهذا افضل فان كانت بدنة قلدها بخراوة او غنل والتقليد والى من  
التجليل ويبنى ثم يقلد والا ولى ان يعتقد الاحرام بالبلية ويسوق الهدى  
وهو افضل من ان يقودها الا اذا كانت لا تتقادح يقودها وشعر البدنة  
عذابي يوسف ومحمد ولا يشعر عذابي حنيفة وكبره والاشعار هو الاذان  
بالجرح لفته وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب  
الايمن فالوا والاشبه هو اليسر لان الشئ عليه السلام طعن في جانب اليسار  
مقصوداً وفي جانب اليمين اتفاقاً ويكفي سنامها بالدم علاماً وهذا الصنع  
مكره عذابي حنيفة وعندها حسن وعندها في سنة وقيل ان ابا حنيفة انا  
كشعار اهل زمانه لم يلبس الغنم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل انما يكره اشارة  
على التقليد فاذا دخل مكة طاف وسعى هذه العمرة على ما بيناه متمتعاً لا يسوق الهدى  
الا انه يحل حتى يحرم بالبحر يوم الزوية كما يحرم اهل مكة على ما بيناه وان قدم الاحرام  
قبله جاز وما عجل المتمتع من الاحرام بالحج فهو افضل وهذه الافضلية في حق  
من ساق الهدى وفي حق من لم يسبق وعليه دم وهو دم التمتع على ما بيناه واذا  
خلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين ويسل اهل مكة التمتع ولا قران وانما لهم الاولاد  
حاشية خلافاً لما في من كان دخل الموقف فهو بمنزلة المكمل فلا يكون  
له منعة ولا قران بخلاف المكمل اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يصح لان  
عمرة وجهته ميقاتاً ان فصار بمنزلة الافاقي واذا عاد التمتع الى بلدته بعد فاع  
من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل متمتعاً واذا ساق الهدى فالما لا يكون صحيحاً  
ولا يبطل متمتعاً عذابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بطل والمكي اذا خرج الى

الكوفة واحرم بالعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً ومن احرم بعمرة قبل  
الشهر الحج وطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخل شهر الحج فتمتها واحرم بالحج  
كان متمتعاً وان طاف لعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعداً ثم حج من  
ذلك لم يكن متمتعاً وما لك يترتب الا التمام في شهر الحج وشهر الحج شوال ذو  
القعدة وعشرين من ذي الحجة كذا روى عن العبادلة ابن مسعود وعنه  
ابن عمر وعن عبد الله بن الزبير قال صاحب البنية وانما فصل عبد الله بن الزبير  
عن العبادلة وهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس  
تخلفهم لانه ما كان يقيم في عرفهم من اطلاق العبادلة الا نحو لاد الثلثة  
واما في عرف الخوذين فالعبادلة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله  
ابن الزبير وليس عبد الله بن مسعود ومنهم لانه كان يقدم مودة استحق  
وان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه ونعقد حجاً خلافاً لما في من  
عنده يصير حجراً بالعمرة والاحرام ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبه  
الطهارة في جواز التقديم على الوقت واذا قدم الكوفي بعمرة في شهر الحج  
وفرغ منها وقصر ثم اتخذ مكة او البصرة داراً وج من عامه ذلك هو  
متمتع اما الاول فلا خلاف فيه واما الثاني ففيل هو بالاتفاق وقيل هو  
قول ابي حنيفة وعندهما لا يكون متمتعاً فان قدم بعمرة فافدها وفرغ  
منها وقصر ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر في شهر الحج وج من عامه لم يكن  
متمتعاً عذابي حنيفة وقالوا هو متمتع فان كان رجع الى اهلك ثم اعتمر في  
الشهر الحج وج من عامه ذلك يكون متمتعاً في قولهم جميعاً ولو بقي مكة و  
لم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج وج من عامه لا يكون متمتعاً بالاتفاق  
ومن اعتمر في شهر الحج وج من عامه فابحها اف مضى فيه وسقط دم التمتع  
واذا تمتعت امرأة فضحت ثيابة لم تجز لها من التمتع واذا حاضت المرأة  
عند الايام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير ان لا تطوف  
بالبيت حاشية طه فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرف  
من مكة ولا شئ عليه الطواف الصدر ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف  
الصدر الا اذا اتخذ داراً بعد ما حل السفر الاول فيما روى عن ابي حنيفة  
ويرويه البعض عن محمد باب **الحجيات ما اذا**



تطيب المحرم وعليه الكفارة فان طيب عضوًا كاملاً فما زاد فعليه دم وذلك  
مثل الرأس والرقبة والفخذ وما اشبه ذلك وان طيب اقل من عضو فعليه  
الصدقة وقال محمد يجب بقدره من الدم وفي المتن ان اذا طيب ربع  
العضو فعليه دم ثم واجب الدم ياتوي بالثابة في جميع المواضع الا في موضعين  
تذكرهما في باب الهدي ان شاء الله تعالى قال في العناية يعني اذا طاف طواف  
الزيارة جنباً واذا جامع بعد الوقوف بعرفة انتهى فكل صدقة في الايام  
غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقيل القملة والجرادة وهكذا  
روي عن ابي يوسف فان خضبت سبعة اجزاء فعليه دم لانه طيب قال  
صناراي الشعر ملبد فعليه دم وان دم للتطيب دم للتغطية ولو خضبت راسه  
بالوسمة لاشي عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف انه خضبت راسه  
بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه نجاء باعتبار انه يغلف راسه وهذا  
صحيح ثم ذكر ابي محمد في الاصل راسه وحيتته واقصر على ذكر الرأس في الجماع  
دل على ان كل واحد منهما مضمون فان دم من راسه فعليه دم عند ابي حنيفة  
بناء على اصل الطيب كونه مطبوخاً لا ينافيه كالزعفران وقال عليه القصة  
وقال الشافعي ان سعل في الشعر فعليه دم وان سعل في غيره فلا شيء عليه  
وهذا الخلاف في الزيت الحار والحل الحار اما المطيب كالبنفشج والزنابق  
وما اشبهها ما يجب استعماله لدم بالاتفاق لانه طيب وهذا اذا استعمله  
على وجه التطيب لو اوى به جرحاً او شقوق جرحه فلا كفارة عليه بخلاف اذا  
داوى المسك وما اشبهه وان لبس ثوباً بخيط او غطى راسه بوشاح ما فعليه  
دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر  
من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة اولاً وقال الشافعي فيجب الدم  
بنفس اللبس ولو ارتدى القميص او شئ به او تزر بالسر او مل فلان بلسه وكذا اذا  
دخل كعبه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافاً لغيره والصدقة تخطئة  
الرأس من حيث الوقت بآتيه ولا خلاف انه اذا غطي جميع الرأس ما كان عليه  
عليه الدم ولو غطي بعض راسه فلم يدرى غير ابي حنيفة انه اعتبر الربع اعتباراً  
بالخلق والوقوف وعن ابي يوسف ان ربع الرأس هو اقل من ربع الرأس و  
ربع لحيته فصاعداً فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال الكوفي

مالك لا يجب الا بخلق الكحل وقال الشافعي يجب بخلق القليل والكثير وان طلق الرقبة  
كحل فعليه دم وان طلق الابطين او احداهما فعليه دم ذكر في الاطمين الكحل  
ههنا وفي الاصل الشفط والوسنة وقال ابو يوسف حملاً اذا طلق عضو فعليه  
دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والرقبة وما اشبه ذلك قبل  
كالعانة ودون الرأس والحيية وفي العناية مثل الفخذ والعضد وان اخذ من راسه  
ففيه طعام حكومة عدل معناه ان ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع التحية فيجب  
عليه الطعام بحيث لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه قيمة ربع الشاة  
ولفظ الاخذ من الشاة رب بر على انه الوسنة فيه دون الكحل والسنة ان  
نقص شاة حتى يوازي الماظر وهو حرف الشفة الاعلى وان طلق موضع  
الحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة وقال عليه صدقة وان طلق راس محمد بامر او  
بغير امره فعلى الكحل الصدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي لا يجب اذا كان  
بغير امره بان كان نائماً والمضطر الذي وقع القتل في راسه حيث تجزئ يعني بين  
ان يذبح الشاة ان شاء وبين ان يصدق على ستة ساكنين ثلثة اصوع من طعام  
وبين ان يصوم ثلثة ايام كذا في بعض الشروح ثم لا يرجع المخلوق راسه على الكحل  
وكذا اذا كان الكحل طلاء لا يختلف الجواب في حق المخلوق راسه واما الكحل  
يلزمه الصدقة في مسئلة الوجهين وقال الشافعي لا شيء عليه وعلى هذا الظاهر  
المحم اذا طلق راس جلال فان اخذ اى اللحم من شارب جلال وقلم ظاهراً لم يطعم  
ما شاء وان قص ظاهره يديه وجليه فعليه دم ولا يزاد على دم ان حصل  
في مجلس واحد وان كان في مجلسين فلكل مجلس صدقة الا اذا تخلت الكهارة  
قول ابي حنيفة و ابي يوسف يجب اربعة دنانير ان قلم في كل مجلس براك او جلاً  
وان قص براك او رجلاً فعليه دم فان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه  
يجب بكل ظفر صدقة وقال زفر يجب بقص ثلثة اظافر منها وهو قول ابي حنيفة  
الا اذا قص خمسة اظافر متفرقة من يديه وجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد عليه دم ويجب قلم كل ظفر طعام ساكنين وذلك لقولهم  
من خمسة متفرقة الا ان يبلغ ذلك ما في بقص عنه ما شاء وان انقص ظفر اللحم  
فقتل فاحذره فلا شيء عليه وان طيب راسه وعلق ايسر من عذره فهو غير ان شاء  
فوجب شاة وان شاء صدقة على ستة ساكنين ثلثة اصوع من الطعام وان شاء



عام ثلثة ايام ثم الصوم بحرية في اتي موضع شاء وكذا الصدقة عندنا واما  
 التمسك بخصم الحرم بالاتفاق ولو اختلفا في الطعام اجزاء فيه التقدمة والتقدمة  
 عندنا يوسف وعند محمد لا يجزئ **فصل** وان نظرا في فريج  
 امرأة تشبهه فامني لاشي عليه كما لو تفكر فامني وان قبل وليس بشهوة  
 فعليه وفي اجماع الصغير يقول اذا من شهوة فامني ولا فرق بينا اذا  
 انزل ولم ينزل ذكره في الاصل وكذا الجواب في اجماع فيما دون الفرج وعن  
 ان في انما يفد حجة احرامه في جميع ذلك اذا انزل وان جامع في احد  
 السبلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويقتضي اجماع كما يفتي من  
 لم يفد حجه وقال ان في حجة بنة ثم تنوي اي حجة ليس سبيلين وعن ابن جعفر  
 رحمه ان في غير القبيل منها لا يفد لقاصه معنى الوطئ فكان عنه روايتان ليس  
 عليهما يفرق امرأة في قضاء ما افدها عن خلافا لما لك اذا خرجا من بيتها  
 ولزوا اذا احراما ولشافوا في انتهايا الى المكان الذي جامعها فيه ومن جاوز  
 الميقات بغير احرام واحرم بالجمع ثم افده بالجمع قبل الوقوف بعرفة ثم قضاه  
 فان دم الوقت يسقط عنه عندنا خلافا لغيره ذكرنا في باب تجاوزة الوقت  
 بغير احرام ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفد حجه وعليه بدنه خلافا للشيخ  
 رحمه فيما اذا جامع قبل الرمي وان جامع بعد اكلتي فطشة ومن جامع في العرة  
 قبل ان يطوف اربعة اشواط فسد عمرته فيمضي حجا ويقضيها وعليه شاة  
 وان جامع بعد طوافي لهما اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تقدر عمرته  
 وقال ان في تفدي الوهمين وعليه بدنه ومن جامع ناسبا كان مكن جامع  
 عاديا وقال ان في جامع الناسي غير الفرج وكذا الخلاف في جامع ان عمته  
 والمكرهه **فصل** ومن طاف طواف القدوم ثم طاف فعليه صدقة  
 وقال ان في الاعتدال ثم قبل سنة والاصح انها واجبة ولو فرض انها سنة  
 يكون واجبا بالشرع وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع وطواف طمأينة الزيادة  
 محذورا على شاة وان كان جببا فعليه بدنه وكذا اذا طاف في حجة او  
 محذورا والافضل ان يعيد الطواف ما دام بكة ولا فريج عليه وفي بعض النسخ  
 وعليه ان يعيد والاصح انه يؤمر بالعادة في كحدث استحيانا وفيه اجماع  
 ايجابا ثم اذا اعاده وقطاف محذورا لا يرج عليه وان اعاده بعد ايام النحر

النحر وان اعاده جنبيا في ايام النحر فلا شيء عليه فان اعاده بعد ايام النحر لم  
 الدم عندنا حنيفة بان جاز على عرف من مذهبه ولو رجع الى اهله وقطاف  
 جنبيا عليه ان يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنه اجزاء  
 الا ان الافضل هو العود ولو رجع الى اهله وقطاف محذورا ان عاد فطاف  
 جاز وان بعث بالثاة فهو افضل ولو لم يطف طواف الزيادة اصلا حتى  
 رجع اهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام وهو محرم عن النساء ابا حتى يطوف  
 اي الزيادة ومن طاف طواف الصدر ثم طاف عليه صدقة وعن ابن جعفر انه  
 يجزئ الا ان الاول اصح ولو طاف جنبيا فعليه شاة ومن ترك من طواف  
 الزيادة ثلثة اشواط فادها فعليه شاة فلو رجع الى اهله اجزاء ان يعود  
 ويبعث شاة ومن ترك اربعة اشواط بقى محذورا حتى يطوفها ومن ترك  
 طواف الصدر او اربعة اشواط من فعليه شاة وما دام بكة يؤمر بالعادة اقا  
 للواجب في وقته ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن  
 طاف طواف الواجب في خوف نحر ولم يطف رادك حليم فان كان بكة اعاده  
 والطواف في خوف الجحان بدو رجل الكعبة ويدخل الفرضين التين بينهما وبين حليم  
 فاذا فعل ذلك فدخل نقصا في طوافه فادام بكة اعاده فكله يكون مؤثرا في الطواف  
 على الوجه المشهور وان اعاده على الجح خاصة اجزاء وهو اى لا عادة ان ينفذ  
 عن يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من كباب  
 الآخر بمكة اينه شاة سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يفد فعليه دم ولا يجزئ  
 الصدقة ومن طاف طواف الزيادة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام  
 التشريق طاف فعليه دم فان كان طاف طواف الزيادة جببا فعليه ان  
 عندنا حنيفة وقال عليه دم واحد ويؤمر بالعادة طواف الصدر ما دام  
 بكة ولا يؤمر بعد الرجوع ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فادام  
 بكة يهدى ولا شيء عليه ولو رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم وكذا اذا  
 اعاد الطواف لم يفد سعى في الجميع وهذا احراز عما قال بعض المشايخ اذا اعاد  
 الطواف ولم يعد السعي كان عليه دم والذي اختاره صاحب الهداية هو اجزئ  
 شاة في الشرح الامام المجتهد لانه الغاية ومن ترك السعي في القضا  
 والمروة فعليه دم ووجه تام ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم



وقال لا شيء لاشي عليه بخلافه اذا وقف ليلا يعني اذا شرع في الوقوف  
ليلا لا تجب الاطالة فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يقطع عند الدم  
في ظاهر الرواية واختلفوا فيما اذا غاب قبل الغروب ومن ترك الوقوف  
بالمدونة فعليه دم ومن ترك في الجمار في الايام كلها فعليه دم وبكيفية دم  
واحد والركن انما يتحقق بغروب الشمس من اخر ايام الرمي وما دامت الايام  
باقية فلا عادة مملكة فيزيرها على ان لا يفي على الترتيب ثم يتاخير صاحب  
الدم عند ابيه حنيفة خلافا لها وان ترك في يوم فعليه دم ومن ترك  
رمي احد الجمار الثلث فعليه الصلابة الا ان يكون المترك اكثر من النصف  
في يومه دم واحد وان ترك في حجرة العقبة في يوم الحج فعليه دم وكذا  
اذا ترك اكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاة او ثلثا تصدق لكل حصاة  
نصف صاع الا ان يبلغ ما ينقص ما شاء ومن اخر الخلق حتى صنت ايام الحج  
فعليه دم عند ابيه حنيفة وكذا اذا اخطى الزيادة وقال لا شيء عليه البشير  
وكذا اختلف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالخلق قبل الرمي  
وخر القارن قبل الرمي اخلق قبل الذبح وان خلق في ايام الحج في غير الحرم  
فعليه دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر وخلق فعليه دم عند ابيه حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاجج وقيل هو بالاتفاق  
والاصح انه على الخلاف فالحاصل ان اخلق يتوقت بالزمان والمكان عند  
ابيه حنيفة وعند ابيه يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بمكان دون  
الزمان وعند فرقتي وقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في  
التوقيت في حق التخصيص بالدم اما لا يتوقت في حق التحلل بالاتفاق والتفريق  
والخلق في البرة غير موقت بالزمان بالاجماع فان لم يقصر حرج وقصر  
فلا شيء عليه في قولهم جميعا معناه اذا خرج المقيم ثم عاد فان خلق القارن  
قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابيه حنيفة وعند محمد دم واحد وهو القول  
ولا يجب سبب التأخير عليه شيء **فصل** اعلم ان من ترك رمي الجمر  
على الحرم وميد البحر حلال لقوله تعالى اهل لكم صيد البحر الآية وصيد البر ما يكون لولده  
ومواه في البر وصيد البحر ما يكون لوالده ومواه في الماء والصيد هو المستع  
في اصل الخلقة ثم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خمس الفوق وهي الكلب العقور

العقور والذئب والحياة والغراب الحية والعقرب فانها مبتدأت بالاذى  
والمراد بالغراب الذي يكل الجيف هو المردى عن ابيه يوسف واذا قتل الحرم صيدا  
او دلا عليه من قبله فعليه الجزار وفي الدلالة خلاف الشافعي وقال عطاء اجمع  
الناس على ان على الرال جزار بخلافه اذا كان الرال حلالا على ان فيه جزارا ايضا  
ماروى عن ابيه يوسف وزفر والدلالة الموجبة للجزار ان لا يكون المدلول عالما  
بمكان الصيد وان كان يصدق في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره ولا ضمان على  
المكذب ولو كان الرال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لاقفائه وسواء في ذلك  
العامة والناسي للبندى والعائد والجزار عند ابيه حنيفة وابه يوسف ان يقوم  
الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقوم دونه  
ثم يتخير في الغذاء ان شاء اتباع بها هديا وذبحا زبنت صديا وان شاء اشترى  
بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من ثرا وصاعا من ثمر او شعير  
وان شاء صام على ما ذكره وقال لا شيء فيجب الصيد النظر فيما له نظر في الظبي  
شاة وفي الصبي شاة وفي الاربع عناق وفي الربوع جفزة وفي النعانة  
برنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ومثل من النعم ما  
يشبه المقبول صورة لان القيمة لا تكون نفعا والصحابة اوجبوا النظر من حيث  
الخلقة وليس له نظير عند محمد بحسب القيمة مثل البصفر والحمام واشباهاها واذا  
وجب القيمة كان قوله كقولها وان في بوجب الحماة شاة وثبت المشابهة  
بينهما من حيث ان كل واحد منهما نعت ويحذر ثم انجبار على القائل في ان  
يجعله هديا او طعاما او صوما عند ابيه حنيفة وابه يوسف وقال محمد وفي  
انجبار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي بحسب النظر على ابينا وان حكما بالطعام  
او بالصيام فعلى قال ابو حنيفة وابو يوسف وعند ابيه حنيفة وابه يوسف  
انما يرجع اليهما في تقويم المثل ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان  
في المكان الذي صاحبه الاختلاف في القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع برا  
لا يباع حتى يحدد يعتبر اقرب المواضع اليه بما يباع فيه ويشترى قالوا والواحد  
الواحد يكفي والكثيري ولا يكون احوط وابعد من الغلط وقيل يعتبر ههنا الشيء  
بالنقص والهدي لا يذبح الا بكلة ويجوز الاطعام في غيرها خلافا للشافعي فان  
ذبح بالكونة اجزأه عن الطعام معناه اذا تصدق بالحم وفيه وفاء بقيمة الطعام



وإذا وقع الاختيار على الهدي بهدي الجزنة في الأصحية وقال محمد وان في يجوز  
صغار النعم فيها وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الصغار على وجه الطعام يعني  
إذا تصدق وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المتصدق بالطعام عندنا  
إذا اشترى بقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من براد صاعا من  
تمر أو شعير ولا يجوز أن يطعم كل مسكين أقل من نصف صاع فإن اختار الصيام  
يقوم المقبول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من براد صاعا من شعير أو  
فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو خير إن شاء تصدق به وإن شاء  
صام عنه يوما كاملا وكذلك إن كان الواجب دون طعام مسكين يطعم  
وهو الواجب ويصوم يوما كاملا ولو جرح صيدا ونفق شعرة أو قطع عضو  
منه ممنه ناقصة ولو نفق ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج عن جزاء الصيد  
فعليه قيمة كاملة ومن كسر بضع نعام أو شواء فعليه قيمة ما لم يفد فإن خرج من  
البض فرخ ميت فعليه قيمة حي و هذا استحسان والقياس إن لا يغرم سوى البيضة  
وعلى هذا إذا ضرب بطن طيرة فالتقت جنتا ميتا وماتت فعليه قيمتهما وليس في  
قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفارة والكلب العقور  
جزاء لقوله عليه السلام خمس من الفواسق يقتلن في أحلك وأكرم الحديث وليس في الذئب  
وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو  
يعال أن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخطل لآفة يفتد  
بالأذى أما القفص في غير مستثنى لأنه لا يسمى غرابا ولا يبتدئ بالأذى وعن أبي  
حنيفة إن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش البر بوعيت  
من خمسة المستثناة لأنها لا يبتدئان بالأذى وليس في قتل البعوضة والغن والبراغيث  
والقراوش والمراد بالنمل السوداء والصغراء التي يؤذى وما لا يؤذى لا يخل  
قتلها ولكن يجب الجزاء ومن قتل قملة تصدق بمائة مثقال من طعام ومن قتل  
الصغير أطعم شيئا وهذا يدل على أنه يجوز أن يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل  
الاباحة وأن لم يكن مشبعاً ومن قتل جرادة تصدق بمائة درهم من براد  
ولاشئ عليه في ذبح السمكة وكرا الهوام والحشرات والحفاير والوزغاب ومن  
حلب صيد الحرم فعليه قيمة ومن قتل ما لا يؤكل من الصيد كالسباع وخوضها فعليه  
الآلة استثناء الشرع وهو ما عدناه وقال الشافعي لا يجب الجزاء ولا الجواز

بقية شاة وقال زفر بن جهم بلغة ما بلغت وإذا صال السبع على الحرم فقتله لاشئ  
عليه وقال زفر بن جهم قيمة وأن اضطر الحرم إلى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس  
بمحم أن يذبح الشاة والبقر والبعير والدجاجة والبط الأهلبي أي الذي يكون  
في المكان والمحاض لانه التوف باصل الخلقة ولو ذبح حمامة مشر ولا فعليه الجزاء  
خلافا لما لك إذا قتل طيبا مثانا كالبقرة إذا ذبحها فخذ حكم الصيد الحرم  
على الحرم وإذا ذبح الحرم صيدا فزجحة ميتة لا يكل أكلها وقال الشافعي يكل ما ذبح  
الحرم غيره فإن أكل الحرم الذاب من ذلك شيئا فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة ولا  
يس عليه جزاء ما أكل وأن أكل حرم آخر منه فلا شئ عليه في قولهم جميعا ولا بأس  
بأكل الحرم صيد المطادة حلال وذبحه أو الم يدل الحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا  
لما لك فيما إذا اصطادة لجل الحرم ثم شرط أي محمد عدم الدلالة وهذا تخصيص على  
أن الدلالة محترمة قالوا فيه روايات وفي صيد الحرم إذا ذبحه كلال قيمته تصدق  
بها على الفقراء ولا يجوز الصوم وقال زفر بن جهم الصوم وقيل يجوز الهدي  
ففيه روايات ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله إذا كان في يده خلافا  
لشافعي وأن باع رذال بيعه في إن كان قائما وإن كان فالت فعليه الجزاء وكذلك  
بيع الحرم الصيد من حرم أو حلال ومن أحرم وفي بيته وفي قصص صيد فليس عليه  
وقال الشافعي عليه أن يرسله ولو أرسله في مفازة فهو على ملكه وقيل إذا كان  
القصص في يده لزمه إرساله على وجه لا يضيع فإن أصاب حلال صيدا ثم أحرم  
فأرسله من يد غيره جهم عند أبي حنيفة وقال لا يضمن بخلاف إذا كان أخذه  
في حالة الإحرام فإنه لا يضمن عنده أيضا وإن أصاب حرم صيدا فأرسله  
من يد غيره لا ضمان عليه لا اتفاق فإن قتل حرم آخر في يده فعلى كل واحد منها  
جزاء ويرجع الآخذ على القاتل وقال زفر لا يرجع وإن استهلك صيدا  
أهلكه في الحرم يجب الجزاء طبق الشرع والضمان لما لك في كتاب التركة في فضل ما  
يقطع فيه وما لا يقطع ولو رمى الحرم صيدا ثم قتل فوق الرمية بالصيد فعليه الجزاء  
وأن رمى صيدا ثم أحرم فلا شئ عليه ذكرهما في باب اعتبار حالة القتل من الجنايات  
وقد ذكرنا هنا كذا أيضا وأن قطع جنب الحرم وشجرة الذي ليس بمالك وهو حرام  
لا يثبت له من قيمته شيء إلا فيما جف منه ويصدق بقيمة على الفقراء وإذا أدها  
ملكه أي جنب الحرم كما في حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع بخلاف الصيد فإنه لا يكره



بعد التي ينبت الناس عادة عرفاه غير مستحق بالاجماع ولا ينبت عاوة  
 اذا نبت الانسان النتحى بما ينبت عادة ولو نبت بنفسه في ذلك جل فاعلى  
 فاطع قيمة حرمة الحرم حاله في قيمة اخرى ضامنا لما كره كالصيد المحلوك في الحرم  
 وما جف من شجر الحرم لا ضمان فيه ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر وقال  
 ابو يوسف لا بأس بالزعي والقطع بالثاق كقطع بالماجل والحجارة كالاذخر وكل  
 من نبات الحرم مستحق الاثم عن التعرض فليله وكثيره سواء ذكرنا في اذنين باب  
 الجنايات وكل شئ فعله القارن ما ذكرنا ان فيه على المفرد وما فعله وما من دم  
 لحجة ودم لعمرته وقال الشافعي دم واحد وان تجاوز الميثاق غير محرم بالعمره  
 او الحج فيلزمه دم واحد عندنا ايضا خلافا لرفو واذا اشترك محرمان في قتل  
 فكل واحد منهما جازا كاملا واذا اشترك حلالان في قتل الصيد لم يحرم فعلهما جازا  
 واحد واذا باع المحرم مبيدا او ابتاعه فابيع باطل ومن اخرج طلبة من الحرم  
 فولدت ولا ما كانت هي واولادها فعليه جزا ومن كان اوى جرائها ثم ولد  
 ليس عليه جزا والولد **باب** **مجاورة الوقت بغير احرام** واذا ان الكوفة  
 بستان بنى عامر فاحرم بعمرته فان رجع الى ذات غرق بطل عنه دم الوقت وان  
 رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف بعمرته فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة وقال  
 ان رجع اليه محاما فليس عليه شئ لثبتي ولم يلب وقال زفر لا يسقط لثبتي ولم يلب  
 وعلى هذا الخلاف اذا احرم حجة بعد المجاورة مكان العمره في جميع ما ذكرنا ولو  
 عاد بعد ما ابتداء بالطواف فاستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ولو عاد  
 اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد الحج او  
 العمره فان دخل البستان حاجته فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان  
 وهو صاحب المنزل سواء والمراد بقوله ووقته البستان جميع اهل الذي ينبت  
 وبين الحرم وقد مر من قبل فله ان يدخل مكة بغير احرام فان احراما من اهل  
 ووقفا يعرفه لم يكن عليها شئ يريد به البستان والدخل فيه لا تحريم احراما من  
 ميقاتها ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى مكة فاحرم  
 حجة عليه اجراه من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر لا يجوز وهو القياس  
 بخلاف اذا تحولت السنة ومن جاوز الوقت بغير احرام فاحرم بعمرته فا  
 انفسها مضى فيها وقضا ما ليس عليه دم بترك الوقت وعلى هذا قياس من

قول زفر لا يسقط عنه واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم  
 ووقف بعمرته فعليه شاة فان عاد الى الحرم ولثبتي ولم يلب فهو على خلاف  
 الذي ذكرناه في الافاقي والتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم  
 بالحج ووقف بعمرته فعليه دم فان رجع الى الحرم فاهل فيه قبل ان يقف بعمرته  
 فلا شئ عليه وهو على خلاف الذي تقدم في الافاقي **باب**  
**اضافة الاحرام الى الاحرام** قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا احرم المكي بعمره  
 وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه رضة دم وعليه حجة وعمره  
 وقال ابو يوسف ومحمد رضى الله عنهما اجبا لينا وقضاها وعليه دم وكذا  
 اذا احرم بالعمره ثم بالحج ولم يات بشئ من افعال العمره فان طاف للعمره اربعة  
 اشواط ثم احرم بالحج رضى الله عنهما بخلاف وعليه دم بالرفض انما رضى الله  
 ان في رضى الله العمره قضاها لا غير وفي رضى الله الحج قضاءه وعمره وان مضى عليها  
 اجزاه غير انه منى عنها والنهي لا يمنع تحقق الفعل على عرف مرصنا وعليه دم وقضاها  
 في حق المكي دم تجزؤ في حق الافاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم  
 بحج اخرى قال خلق في الاول لزمته الاخرى ولا شئ عليه وان لم يلق في الاول  
 لزمته الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عند ابي حنيفة وقالان لم يقصر فلا شئ عليه  
 ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت  
 ومن اهل بعمرته حجة ثم احرم بعمره لزمته ولو وقف بعمرات ولم يات  
 بافعال العمره فهو رضى الله عنهما فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف فان  
 طاف بالحج ثم احرم بعمره فعليه لزمته وعليه دم لمعه بينهما والمراد بهذا الطواف  
 طواف النية وان سنة وليس بركن حتى لا يلزمه بتركه شئ فاذا لم يات بما هو  
 يمكنه ان يات به بافعال العمره ثم بافعال الحج فلهذا لو مضى عليها جاز وعليه دم لمعه  
 بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح وفي العناية احراز ما اختاره من  
 الائمة وقاضى فان والامام المجلوب ان ذلك دم القرآن فيكون دم شكر  
 وذكره في الامام مثل ما ذكر في الكتاب انتهى ويستحب ان يرضى عمرته  
 واذا رضى عمرته يقضيها وعليه دم لرضائها ومن اهل بعمرته في يوم النحر او  
 في ايام التشريق لزمته ويرفضها اي يلزمه الرضى فان رفضها فعليه دم لرضائها  
 وعمره مكانها فان مضى عليها اجزاه وعليه دم لمعه بينهما وقيل اذا طاف بالحج



احرم لا يرضى على ما خلاص ما ذكر محمد في الأصل وقيل يرضى عنها احرم  
المصني قال لغيره ابو جعفر وشيخنا على هذا فان اتمح ثم احرم بكرة  
او فحمة فانه يرضى عنها وعليه قضاء ما لخصه الشروع فيها ودم زهرها بالتحلل  
قبل اوانه **باب الاحصال** واذا احصر الحرم بعدوا واصابة مرض فمضى  
المصني جازله التحلل وقال الثالث في لا يكون الاحصار الا بالعدو واداء جاز  
له التحلل قبل ابعث شاة تنزع في احرم وواحد من بقية يوم يتيه ينزع  
ثم تحلل وقال الثالث في لا يتوقف به ويجوز الشاة لان المنصوص عليه  
الهدى والشاة ادناه ويجزئه البقرة والبدنة او سبعها كذا في الصحاح  
وليس المراد بما ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يعجز عنه ان يبعث  
بالقيمة حتى تشتري بها الشاة هناك وينزع عنه وقوله ثم تحلل الشاة  
الى انه ليس عليه اكله او التقير وهو قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه وان كان فارغا بعث برنين فان بعث  
بجدي واحد يتحلل عن الحج وسقى في احرام العرة لم يتحلل عن واحد منهما ولا يجوز  
ذبح دم الاحصار الا في احرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابو حنيفة وقال لا يجوز  
الذبح بالمحصر الا في يوم النحر ويجوز للحصر بالعمرة متى شاء والمحصر الحج اذا تحلل فله حجة  
وعمره هكذا روى عن ابن عباس ابن عمر رضي الله عنهما وعلى المحصر بالعمرة القضاء  
فلا احصار عنها يتحقق عندنا وقال لا يكسب تحقق وظل القارن حجة وعمران  
فان بعث القارن هديا وواحد من ان يزجوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار  
فان كان لا يدرك الهدى في الحج لا يلزمه ان يتوجه بل يصبر حتى يحل بخبر الهدى و  
ان توجه لتحلل بالعمرة له ذاك وان كان يدرك الحج والهدى لزم التوجه  
واذا ادرك هديه صنع به ماشاء وان كان يدرك الهدى دون الحج  
يتحلل بعمرة وان كان يدرك الحج دون الهدى جازله التحلل استحسانا و  
القياس بخلافه وهو قولنا وهذا القسم لا يستقيم على قولنا في المحصر بالعمرة وانما  
يستقيم على قول ابو حنيفة وفي العمرة يستقيم بالاتفاق وله اخبار ما صبر  
في ذلك المكان او في غيره لينزع عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدى الشك  
الذي لزمه بالاحرام وهو الفصل لانه اقرب الى الوفاء بما وعدده ومن  
قف برفة ثم احصر لا يكون محصرا ومن احصر مكة وهو ممنوع عن الطواف

عن الطواف والوقوف فهو محصر وان قر على احد هاتين محصر وقيل  
هذه المسئلة خلاف نيز في حنيفة وابي يوسف الصحيح اعلمك من التفصيل والمو  
ينزع دم الاحصار اذا ذبح بعد ازال الاحصار وجب الامر لم يضمن الماحور  
علم او لا قبل هذه المسئلة بالاتفاق وقيل فيها خلاف لابي حنيفة فان عند بعض  
المسور ذكرها وما فيها من الخلاف في الفصل الاخير كما في الشركة **باب**  
**الفوات** ومن احرم بالحج وقاة الوقوف برفقة حتى طلعت الشمس يوم  
فقد فاته الحج وعليه ان يطوف يسعى وتحلل ويقضي من قابل ولا دم عليه العرة  
لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا في يوم بكرة فله فيه وهي عرفة و  
يوم النحر واما التشرية وعن ابي يوسف انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال  
والاظهر من المذهب ذكرناه ولكن مع هذا لو اداه في هذه الايام صح وتجه  
محرم بها فيها والعمرة سنة وقال الثالث في فريضة وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه  
في باب التمتع **باب الحج عن الغير** الاصل في هذا الكتاب ان الانسان ان  
يجعل ثواب عملة لغيره صلوة او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة والجماعة  
لما روى عن النبي عليه السلام انه صلى بكاتبين اثنين موجودين احدهما عن نفسه  
والآخر عن امته ممن اقرت وحدانية الله وشهد له بالبلغ جعل تحفة احد  
للمنة والعبادات انواع مالية تحفة كالزكاة وبدنية تحفة كالصلوة ومركبة  
عنها كالحج والنيابة تجري في النوع الاول في حاله الاختيار والعزرة لحصول  
المقصود بفعل الثابت ولا تجري في النوع الثاني كالحال لان المقصود وهو اقامة  
النفس لا يحصل به ويجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة  
بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم اتمام النقص والشرط العجز الزام  
الى وقت الموت لان الحج فرض المفروض في حج التقل بجواز النيابة حالة القدرة  
لان باب النقل واسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحج عنه وبذلك  
تشهد الاخبار الواردة في الباب كحديث ابي حنيفة فانه عليه السلام قال فيه  
حج عن ابيك وعمرته وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج والامر ثواب النفقة  
ومن امره رجلا بان حج عن كل واحد منهما حجة فاحل حج عنهما في  
الحاج ويضمن النفقة وان ايهما الاحرام بان نوى عن احدهما غير غيره فان  
مضى على ذلك صار محالفا وان عجز احدهما قبل المضي فذلك عند ابي يوسف



وهو القياس بخلاف اذا لم يعجز حجة او عمة حيث كان له ان يعجز ما شاء وقا  
امر به غيره ان يقرن عنه فالدم على من احرم وهذه المسئلة تشهد بحجة المروءة  
عن محمد بن يحيى عن النعمان بن محمد عن ابيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
يعتمر عنه واذا ناله بالقران فالدم عليه ودم الاحصار على الامر وهذا عند  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج فان كان حج عن ميت فاحضره فلم  
في مال الميت عند حيا خلا قال ابو يوسف ثم قيل هو من ثلث لالميت وقيل هو من  
جميع المال ودم الجميع على الحاج ويضمن النفقة معناه اذا جامع قبل الوقوف  
حتى فسد حجه بخلاف اذا فات الحج حيث لا يضمن النفقة اما اذا جامع بعد الوقوف  
لا يصدق ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله وكذا سائر ذوات الكفارات  
على الحاج ومن اوصى ان يحج عنه فاجتوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق  
نفقته وقد اتفق النصف حج عن الميت من منزله ثلث ما بقي وهذا عند حنيفة  
وقال الحج عنه من حيث مات الاول فالكلام هنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج  
اما الاول فالدم كقول ابو حنيفة اما عند محمد حج عنه بما بقي من مال المدفوع  
اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية وعند ابو يوسف حج عنه بما بقي من الثلث  
الاول واما الثاني فاذا ذكر من قول ابو حنيفة هو القياس وقولهما هو الاحتياط  
واصل هذا الاختلاف في الذي حج بنفسه وبينه على ذلك المأمور بالتحج عنه  
ان يخرج الرجل حاجا عن نفسه فلما بلغ الكوفة مثلامات واوصى ان يحج عنه فالتصا  
ان حج عنه من وطنه وهو قول ابو حنيفة وفي الاحتياط من حيث مات وهو  
قولهما كذا في النهاية ومن امكن حجة عن ابويه يجزئ ان يجعلهما احدهما  
**باب الهدى الهدى** ادناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقرة  
والغنم ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا وآتة جائزة في كل شيء  
الا في موضعين طواف الزبارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة  
فانه لا يجوز فيها الا البدنة ولا يجوز دفع القيمة في الضحايا بالاجماع ذكرها  
في كتاب الزكاة في فصل وليس في الفصلان ويجوز الاكل من هدي التطوع  
والمنقة والقران ويستحب له ان ياكل منها وكذا يستحب ان يتصدق على الوجه  
الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز دفع هدي  
التطوع والمنقة والقران الا في يوم النحر وفي الاصل لا يبسط ويجوز دفع دم

قبل يوم النحر ويوم النحر افضل هذا هو الصحيح ويجوز بقية الهدايا في اي وقت  
شاء وقال ثقات في لا يجوز الا في يوم النحر ولا يجوز دفع الهدايا الا في الحرم  
ويجوز ان يتصدق بها على سائر محرم وغيرهم خلا لث في ولا يجب التبرع  
بالهدايا فان عرف بجدي المنقة فمن والا فضل في البدن وفي البقر والغنم البقر  
ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قياتا او اجنحها واتي ذلك فضل فهو حسن والا فليس  
ان ينحرها قياتا ولا ينحر البقر والغنم قياتا والاول ان يتولى بها بنفسه اذا  
كان يحسن ذلك ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى اجراً منها ومن قات  
برنة فاضطر الى ركوبها ركبتها فان استغنى عن ذلك لم يركبها ولو ركبها  
فانقص ركوبه فعليه ثمان ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يلبسها  
ويضع ضرعها بالمال والبار حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قرياً من وقت  
الزبح فان كان بعيداً منه فليدها ويتصدق بلبسها كلبها ذلك بها وان  
صرفه الى حاجة نفسه تصدق بشدة او بعمته ومن قات هدياً فغضب فان كان  
تطوعاً فليس عليه غيره وان كان واجباً فعليه ان يقيم غيره مقامه وان اصاب  
عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب شاء واذا عطي البدنة في الطريق  
فان كان تطوعاً نحرها وصنع فغلبا بردها وضرب بها ضربة سناها ولم  
ياكل هو ولا غيره من الاغنياء والكراد بالنعل فلا تها وفائدة ذلك ان  
يعلم النسل انه هدي في كل هذه الفقهاء وول الاغنياء فان كانت واجبة اقام  
غيره مقامها وصنع بها شاء وتصدق هدي التطوع والمنقة والقران ولا  
تغلب دم الاحصار ولا دم الجنائيات ثم ذكر طي ومراة البدنة لانه لا يملك  
النية عادة ولا يسن تعيده عندنا **مسائل متفرقة** اهل عرفة اذا  
وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزأهم قالوا ينبغي للمالك  
ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد حج النسل انصرفوا لا يسن فيها الا  
اتباع النية وكذا اذا شهد واعشيت يوم عرفة برؤية الحلال ولا يملكه  
الوقوف بقية الليل مع النسل واكثر لم يعل تلك الشهادة وقد اشترنا  
الى هذه المسئلة في كتابها وهو اول كتاب الصوم ومن رجم في اليوم الثاني  
بحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان رجمي الاول ثم رجمي الثاني  
وتورس الاول وحدها اجزأه وقال ثقات في لا يجزئ ما لم بعد الحلق ومن





يجعل على نفسه ان ينجح ما شئنا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزبارة وفي  
 الاصل خيرة بين الركوب والمشى وهذا اي قول محمد لا يركب حتى يطوف جسما  
 وقع في اجماع الصغار اشارة الى الوجوب وهو الاصل ثم قيل يمشى المشى  
 من حين يحرم وقيل من بيته لان الظاهر انه هو المراد وكثر كبارا ق  
 وكما قالوا ان يركب اذا بعدت المسافة وشق المشى واذا قربت والرجل  
 ممن يعيا المشى لا يمشى عليه ينبغي ان لا يركب من باع جارية محرمة قد  
 اذن لها في ذلك فلا يشتري ان يملكها ويكاملها بغير كراهة وبكره ذلك  
 للبايع قال زفر بن زفر لا يشتري ذلك وذكر في بعض النسخ او يكاملها  
 والا قول يدل على انه يملكها بغير اجماع بقص شعر او يملكه فخرم كبايع والتأخر  
 يدل على انه يملكها بالجماعة لانها لا تخلو عن تقديم من يقع به التملك والاول  
 ان يملكها بغير الجماعة تعظيما لامرهم **كتاب النكاح**  
 النكاح ينقذ بالاجابة لقول ينفذ بغيره عن المامني وينقذ بغيره  
 بغيره عما عن المامني وبالأحرز من المستقبل مثل ان يقول زوجني فيقول  
 زوجتك وينقذ بلفظة النكاح والتزويج والمهبة والتملك والصدقة  
 وقال الشافعي لا ينقذ الا بلفظة النكاح والتزويج وينقذ بلفظة البيع وهو  
 الصحيح وهذا اصرار عن قول ابي بكر الاشعث فانه يقول لا ينقذ بلفظة البيع  
 كذا في الكفاية ولا ينقذ بلفظة الاجارة في الصحيح وهذا اصرار عن قول  
 الكوفي فانه قال ينقذ بها كذا في العناية ولا بلفظة الاجارة والاطال و  
 الاجارة ولا بلفظة الوصية ولا ينقذ نكاح المسلمين الا بمحض شهادتين  
 حين عاقلين بالغير مسلم او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول  
 او محمد ودين في قذف قال رضي الله عنه اعلم ان الشهادة شرط في باب  
 النكاح وعند مالك الشرط هو الاعلان دون الشهادة وقال الشافعي  
 بشرط شهادة رجلين عاقلين ويجوز بشهادة العيوان وابني العاقلين كذا  
 لا اودا كالمحمد ودين في القذف فان تزوج مسلم ذمية بشهوة ذميتين  
 جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز كما اذا لم يسمع  
 كلام الحاضر ومن امر رجلان يزوج ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر  
 وشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح وان كان الاب غائبا لم يخرجه عن هذا

هذا اذا تزوج الاب ابنته البالغة بمحض شهادته وان كانت حاضرة  
 جاز وان كانت غائبة لم يخرجه النكاح لا يبطل بالشر وطا الفاسدة ذكرها  
 في باب بيع الفاسد **فصل في بيان المحرمات** لا يكره للرجل ان يتزوج  
 امه ولا ابنته من قبل الرجال والنساء ولا ابنته ولا بنت ولده وان سفل  
 ولا باخته ولا بنات اخيه ولا بنات اخيه ولا ابنته ولا بنات اخيه ولا بنات  
 بالنسب وتدخل في المحرمات المتفرقات وانما المتفرقات وبنات الاخوة  
 والاخوات المتفرقات ولا بام امراته دخل بانتهابها او لم يدخل ولا بنت امرته  
 التي دخل بها سواء كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامراة ابيه وامه او  
 ولا بامراة ابنته وبنات ولده ولا بحليلة الابن من الرضاع ويجوز بحليلة  
 ابنته التي لا تجوز بامته من الرضاغة ولا باخته من الرضاغة ولا بجمع بين  
 اخيتين نكاحا ولا بلاكس بين وطاء فان تزوج اخية امه له فوطئها محرم  
 النكاح فاذا جاز لا يبطى الامه وان كان لم يبطى النكوحه ولا يبطى النكوحه  
 الا اذا حرم الموطوءة على نفسه ويطا النكوحه ان لم يكن وطاء المملوكه فانه  
 تزوج اخيتين في عقدين ولا يدرى ايتهما الاولى فرق بينه وبينها ولها  
 نصف المهر وقيل لا بد من دعوى كل واحدة او الاصلح لهما ان لا ينفقه  
 ولا يجمع بين امرأة وعمها او قاتلتها او ابنته اخوها او ابنته اخوها ولا يجمع بين  
 امرأتين لو كانتا حرة لهما رجلان لم يكره ان يتزوج بالاحوى وكانت الحرة  
 بينهما بسبب الرضاغة يحرم ولا باس بان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان  
 لها من قبل وقال زفر لا يجوز ومن جمع بين الاجنبية واخيه فنفقه النكاح  
 جاز نكاح الاجنبية ذكرنا في باب بيع الفاسد ومن زنى بامراة حرة  
 عليها ثمنها وبنتها وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة وثبت  
 حرمة المصاهرة بالتقبيل بشهوة وكذا الرجعة ذكرنا في كتاب الصوم في باب  
 ما يوجب القضاة ومن متعة امرأة بشهوة حرمت عليها ثمنها وبنتها وقال  
 الشافعي لا تحرم وعلى هذا الخلاف متعة امرأة بشهوة ونظره الى زوجها  
 ونظرها الى ذكره من شهوة ثم المتى بشهوة ان تنفث الالة او تزاد  
 انتشارا وهو الصحيح قال صاحب العناية وهذا اصرار عن قول كثير من النسخ  
 قال في الذخيرة وكثير من النسخ لم يشترطوا الانتشار وجعلوا هذه الشهوة



ان قيل قلبها وليستى جماعها واختار المصنف قول شمس الائمة السرخسي وشيخ الامام  
قال في النهاية هذا اذا كان شاكرا على الجماع وان كان شاكرا او عينا فله  
الشفوة ان يتحرك قلبه لاشتهائها ان لم يكن متحركا قبل ذلك او زوا والاشتهاء  
ان كان متحركا وهذا افراط وكان الفقيه محمد بن معاذ الرازي لا يعتبر  
القلب انما يعتبر تحرك الالة وكان لا يفتي بتبوت الحرمة في الشيء الكبير العنبر  
الذي تلت شهوته حتى لم يتحرك عنقه بالملاسة وهو اقرب الى الفقيه  
استوى في العناية والمعتبر النظر الى الفرج الداخل لا يتحقق ذلك الا عند الجماع  
ولو تس فانزل قصه قيل بوجوب الحرمة والصحاح لا يوجبها وعلى هذا ايتنا  
المرأة في دبرها وعلى المرأة بعد موتها لا توجب حرمة المصاهرة وذكرها  
في اول كتاب الرضا وادخل امرأته طلاقا باينا او رجعا لم يتزوج باختها  
حتى تنقض عدتها وقال في ان كانت العدة عن طلاق باين او نكاح  
يجوز وانما قال الزوج لزوجته في مرضه بامر ما ثم تزوج باختها يجوز بالجماع  
عدتك قصه اوطقها ثلثا في مرضه بامر ما ثم تزوج باختها يجوز بالجماع  
ذكرها في طلاق المريض ولا يتزوج المولى امة ولا المرأة عبدا ويجوز له ان  
ان يتزوج جارية ابنة ذكرا في باب نكاح العبد والامة ويجوز تزوج الكتابيا  
ولا فرق بين كتابية امة والامة على اثنين من بعد ان شاء الله تعالى ولا يجوز  
تزوج الجوسيات والوثنيات ويجوز تزوج الصالحات ان كانوا يؤمنون بنبي  
وبيقون كتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يخرجنا عنهم  
لانهم مشركون واختلف المنقول في حمل على اشتباه مذبحهم وكل اجاب  
على ما وقع عنده وعلى هذا حمل فيحتمل قوله واختلف في معنى بين اية حنيفة و  
صاحبة ان الحكم صحيح عنده خلافا لما حمل على اشتباه مذبحهم فكل اجاب  
بما وقع عنده ووقع عنده حنيفة رضي الله عنه انهم من اهل الكتاب يعرفون  
الزبور ولا يعبدون الكواكب لكنهم يعطون كسطينا القارة الاستقبال  
اليها ووقع عندها المحمديون والكواكب ولا كتاب لهم فصاروا كعبدة  
الاوثان فاذا اختلف في بينهم في الحقيقة لانهم ان كانوا كما قال به ابو حنيفة  
جاز ما كتبهم عندها ايضا وان كانوا كما قال فلا يجوز مناهتهم عنده ايضا  
وحكم فيحتمل على هذا كذا في العناية ويجوز للموم في الحرمة ان يتزوج جارية

الحاكم

في حالة الاحرام وقال في لا يجوز وتزوج الولي الموم وبنته على هذا خلافا  
ويجوز تزوج الامة مسلمة كانت او كتابية وقال في لا يجوز للموم ان يتزوج  
بامه كتابية ولا يتزوج امة على حرة وقال في لا يجوز ذلك للعبد وقال في ذلك  
يجوز برضا الحرة ويجوز تزوج حرة عليها فان تزوج امة على حرة في عدة من  
طلاق باين او ثلث لم يجز عند ابو حنيفة ويجوز عندهما والموم ان يتزوج اربعاً  
من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك وقال لا يتزوج الامة  
واحدة ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال في لا يجوز ان يطلق امرأته  
اخرى الا بربع طلاقا باينا لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقض عدتها وفي خلاف  
الشافعي وهو لا يملك الاخت في عدة الاخت فان تزوج جارية من زنا جازنا  
ولا يطلوها حتى تنقض عدتها وهذا عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النكاح كما  
ان كان الحمل ثبت بالنسب لا يجوز اسقاطه فالنكاح باطل بالجماع فان تزوج  
حامل من الشيء فالنكاح فاسد وان تزوج ام ولده لغيره وهي حامل منه فالنكاح  
باطل ومن طلق جارية ثم تزوجها اجاز النكاح الا ان عليه ان يستبرأها فاذا جاز  
النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد  
لاحتبان يطأ حتى يستبرأها وكذا اذا رأت امرأة زنت فزوجه طلق لان بطأها  
قبل ان يستبرأها عندهما وقال محمد لا احتبان يطأها ما لم يستبرأها ونكاح المقتبلة  
وهو ان يقول المرأة اتمتع بك كذا مدة كذا من المال وقال في لا يجوز وقال العلامة  
ابن الهمام نسبة هذا الى مالك رضي الله عنه غلط انتهى وقال في العناية قبل في نسبة  
جواز المقتبلة الى مالك نظر فانه يروي الحديث في الموطأ عن شهاب بن عبد الله  
واحمد بن محمد بن علي عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نكح من متعة النساء يوم خيبر وعن الكلبي عن حماد بن ابي حنيفة  
في المدونة ولا يجوز النكاح الا بجل قريب وبعيد وان سمي صداقا وهذه المتعة  
واقول يجوز ان يكون شمس الائمة الذي اخذ منه المصنف اطلع على قوله على خلاف  
في المدونة وليس كل من يروي حديثا يكون واجبا على يجوز ان يكون عنده ما جاز  
او يخرج عليه انتهى كلام العناية والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة  
شاهدين عشرة ايام وقال في فهو صحيح لازم ولا فرق بين اذا طالت  
مدة التوقيت وقصرت ولو اسقط الاجل لا يتقلب صحيحا وذكرها في باب البيع الفاسد



ومن تزوج امرأتين في عقد واحدة احدهما لا يخل له كما صحح نكاح الذي  
حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى ثم جميع المستحى حل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندها  
يقسم على مهر نكاحها وصح مسلة الاصل ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها  
فاقامت على ذلك بيته فجلها القاضي امراته ولم يكن تزوجها وسعها المهر  
وان تزوجها معها وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولا وفي قوله  
الاخر وهو قول محمد لا يسعد ان يطأها وهو قول ابي حنيفة في هذا الاختلاف  
اذا كانت الشهود كذبة في الواقع ولكنهم صدقة عند القاضي واما اذا ظهر  
انهم عبيد او كفار لا يسعها المهر معه ولا ان تزوجها معها بالاتفاق بخلاف  
الاطلاق المسلة قال صاحب العناية اي المطلقة عن اثبات سبب للملك بان  
ادعى ملكا مطلقا في ايجارية او الطعام من غير تعيين شر او ارث حيث لا ينفذ  
القضاء الا طامعا بالاتفاق حتى لا يخل للقضي له وطوعها انتهى وفيها تفصيل  
زايد فليراجع اليها ويذكر هذا في كتاب القضاء ايضا **باب الاطباء والاكفاء**  
ويشترط نكاح الحرة العاقلة رضاها وان لم يعقد عليها ولي بركات او تبتا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف في طاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينعقد الا بولي  
وعند محمد ينعقد موقفا وقال مالك في النافعي لا ينعقد النكاح ببيع النساء اصلا  
ثم في طاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو لكن للولي الاعتراض في غير الكفو  
وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ويروي جوع محمد في قولها  
ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا لنافعي وكذا العلم  
ان كان صغيرا جاز الاجبار لقصود العقل وان كان بالغ لا يجوز واذا اشتد  
فسكت او حكت ذلك ذن والنكاح ادل على الرضا من سكوت بخلاف اذا بكت  
لانه دليل الخط والكراهة وقيل اذا حكت كالمستنزية بما سمعت لا يكون حقا  
واذا بكت بلا صوت لم يكن ردا وان فعل هذا غير الولي يعني اذا استأمر او  
غيره اولى منه لم يكن ضارح متكلم به بخلاف اذا كان المستأمر رسول الولي  
لانه قائم مقامه ويعتبر الاستيمار تسمية الزوج على وجه يقع به معرفة لظهور  
رغبته فيه من رغبته عنه ولا يشترط تسمية المهر وهو الصحيح وفي العناية لغيره  
عن قول من قال من المتأخرين لا بد من تسمية المهر في الاستيمار انتهى فلو وجبها  
فلنفاها بغير فسكت فهو على ما ذكره ثم ان كان فضوليا بشرط فيه العداوة

ايقاع التنتين في الطهر الواحد مرة واختلفت الرواية في الواحدة البائنة  
قال في الاصل ان خطا السنة وفي الزيارات انه لا يكره الحاجة الى خلاص اجزا  
والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد قال سنة في العدد  
لا يتوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا ما في السنة في الوقت  
تبت المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجزها فيه وغير المدخول بها  
يطلقها في حال الطهر ويجوز طلاقها في زفر واذا كانت المرأة لا تحيض من غير اكل  
فان اذ ان يطلقها ثلث السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى ثم  
ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهر بالاحلة وان كان في وسطه لم  
في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندها  
يحل الاول والاخر والمتوسطان بالاحلة وفي مسلة الاجازة ويجوز ان  
يطأها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان وقال زفر يفصل بينهما بشهر  
وطلاق كامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلثا يفصل بين كل طليقتين بشهر  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الا واحدة  
واذا طلق الرجل امراته في حاله يحض في طلاقه فيجب ان يراجعه ثم لا يجازي  
قول الشايع والاصح انه واجب واذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان  
طلقها وان شاء اسكها قال رضي الله عنه وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطحاوي  
انه يطلقها في الطهر الذي لم يحض قال ابو الحسن الكوفي اذكره الطحاوي قول  
ابي حنيفة وما ذكر في الاصل قولها ومن قال لامرته وهي من ذوات الحيض  
وقد دخل بها انت طالق ثلث السنة ولائنه لا نفخي طالق عند كل طهر طليقة  
فان نوى ان يقع الثلث الساعه او عند اس كل شهر واحدة فهو على ما نوى  
سواء كان في حاله يحض وفي حاله الطهر وقال زفر لا يصح نية الجمع وان كانت  
آيسة او من ذوات الاشهر وقعت الساعه واحدة وبعد شهر اخرى فان نوى  
ان يقع الثلث الساعه وقعن عندنا خلافا لغيره بخلاف اذا قال انت طالق  
للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا يصح نية الجملة فيه **فصل** ويقع  
طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والناثم  
واذا قال طلقته واما المجنون والمجنون منه كان معهودا فالقول له ذكر طلاقه  
كتاب القضاء في فصل اخر وطلاق المكره واقع خلافا لنافعي وكذا طلاق الهزار



بالاتفاق وطلاق السكران وتحتار الكفر في الطحاوي لا يقع وهو قولنا في  
واما اذا كان السكر من مباح كالبنج ولبس الرماك نحو اخر اذا اكره على شربها  
فهو كالاعاء يمنع وقوع الطلاق واما السكر الواقع من شرب الخمر طائفا ذوال  
العقل فيه بسبب عصبية فجعل باقيا حكما زجرا له حتى لو شرب فصدع وزال  
بالصداع نقول انه لا يقع طلاق وطلاق الاخرس واقع بالآلة وطلاق الا  
ثمنان حر كان زوجها او عبدا وطلاق احره ثلث حر كان زوجها او عبدا  
وقال الشافعي عدو الطلاق معتبر بحال الرجال واذا طلق العبد امرته وقع  
طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرته **باب ايقاع الطلاق** الطلاق على مبرين  
شرح وكفاية فالمرجع قولنا طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق  
الرجعي ولا يفتقر الى النية وكذا اذا نوى الابانة ولو نوى الطلاق عن وثاق  
لم يبرين في القضاء ويرين فيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى به الطلاق عن العمل  
لم يبرين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله وعن ابي حنيفة انه يبرين فيما بينه  
وبين الله ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقا الا بالنية وكذا  
يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك لا يقع بكل واحد من الالفاظ  
الثلاثة المذكورة للرجعي الا واحدة كذا في العناية وقال الشافعي يقع ما نوى  
واذا قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان  
لم يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين ففي واحدة جسيمة وان نوى اثنتين  
ولو قال انت طالق يقع الطلاق به ايضا ولا يحتاج فيه الى النية ويكون جسيما  
ويصح نية الثلث فيه ولا يصح نية اثنتين فيها خلافا لرف ولو قال انت طالق  
الطلاق وكل اردت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق اصري يصدر  
وكانه قال انت طالق وطالق فتقع رجعتان لو كانت مدخولا بها او اذا  
الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق وذلك مثل ان يقول  
انت طالق او يقول رقتك طالق او عقتك وروحك طالق او بدتك وفرك  
او جدك او وجهك طالق ومن هذا القبيل الرسم في رواية نقال ومنه  
ومنه النفس وموصو ظاهر وكذلك ان طلق جراث ثعابينها مثل ان يقول  
او تلك ولو قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وقال زفر  
وانت ففي يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن قال صاحب

صاحب العناية كالاجمع والشمع والظفر والسن انتهى وان اضاف الطلاق الى جملة  
المنفوعة اذا اضافه الى ريقها او ظفرها او خنكها في الظفر والبطن والامانة  
وان طلقها نصف تليقة او ثلثها كانت طالقا طليقة واحدة وكذا الحول في كل  
سماه قال صاحب العناية كالنصف والربع والثلث والسدس وغيرها انتهى ولو قال  
انت طالق ثلثة اضاف تليقتين فهي طالق ثلثا ولو قال انت طالق ثلث  
ايفاض تليقة قبل يقع تليقتان وقيل يقع ثلث تليقات ولو قال انت  
طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين ففي واحدة ولو قال  
من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فهي ثلثان وهذا عند ابي حنيفة وقال  
في الاول يقع ثلثان وفي الثاني ثلث وقال زفر الاول لا يقع شيء وفي الثاني  
يقع واحدة وهو القياس ولو نوى واحدة يدين وبانة لا قضاء ولو قال  
انت طالق واحدة في اثنتين ونوى الضرب والحساب ولم تكن له نية  
ففي واحدة وقال زفر يقع ثلثان لعرف الحساب وهو قول الحسن بن باقر  
وهذا الاختلاف يرجع الى الاختلاف في بحث دخول الغاية الاخرى تحت  
المغاية وعدم دخولها ودخول الغاية الاولى وعدم دخولها وفيه تفصيل  
كثير في كتب الاصول خصوصا في شرح البرزوي السبكي بقوله العلامة الشيخ  
الحل الدين فليرجع اليه وان نوى واحدة واثنتين ففي ثلث ولو كان غير  
مدخولا بها يقع واحدة كما في قوله واحدة واثنتين وان نوى واحدة  
مع اثنتين يقع الثلث ولو نوى الطرف يقع واحدة ولو قال اثنتين في  
اثنتين ونوى الضرب والحساب ففي ثلثان وعند زفر ثلث ولو طلقها الفا  
يقع الثلث ذكرها في فصل المشية ولو قال انت طالق من صحن الى الارض  
ففي واحدة ملك بالرجعة وقال زفر جسيمة ولو قال انت طالق بكية  
او في مئة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الارض  
لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان وان عني به اذا ايتت مكة يصدر  
وبانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل  
مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل اي بالدخول المقارن بين الطرفين  
والشرط فعمل عليه عند تقدير الطرف قال صاحب العناية انما تعد الطرفية لان  
الفعل لا يصلح طرفا للطلاق على ان يكون شاغلا فيجعل على الشرط المقارن اي



مناسبة بين شرط والطرف لأن الطرف يسبق المطرف كما أن شرط يسبق المطرف  
فإنه شرط لا ثمّة وقيل لأن الطرف يبايع المطرف كما أن الشرط يبايع الشرط وطالب  
ولو قال نسائه الأربع يمكن تطبيقه طلق كل واحدة تطليقة شرعية باب  
الظهار وهذه المسئلة تفريعات مفصلة ذكرها في الحاشية وفي الزيادات  
رجل له ثلث نسوة ولم يدخل واحدة دخل عليّتان فقال أحدهما طالق فخرجت  
أحدهما ودخلت الأخرى فقال أحدهما طالق فدام الزوج حياً يؤمر بالبيان  
فإن قال عني لا يجاب الأول بخارجة وقع الطلاق عليها ويؤمر بالبيان في  
الثاني فقي آيتهما بين طلق في راد بالكلام الأول أن نية طلق هي وبطل  
الكلام الثاني ولو بدأ ببيان سكت أن بين أن في الآية طلق بآية الطلاق  
الأول على آيتهما شئت وأن بين الكلام الثاني في الآية طلق بخارجة بالكلام الأول  
بمنزلة ما لو قال بعد الكلام الأول طلقك وأن مات الزوج قبل البيان يورث  
حكم الطلاق على اعتبار الأحوال هنا منقول عن الزيادات وفي الهداية إذا مات  
الزوج قبل البيان سقط من مهره بخارجة ربه ومن مهر الناجية ثلثة أمانه ومهر  
الراخلة ثمنه قبل هذا قول محمد خاصة وعندهما سقط ربه وقيل هو قولها أيضاً  
وقد ذكرنا الفرق وقام تفريعاتها في الزيادات انتهى كما في باب عتق أحد  
العبد من العتاق ولو قال لامرأته أحدهما طالق ثم مات أحدهما قسيت  
الأخرى الطلاق وكذا لو وطئ أحدهما ذكر في آية المذكور وأن شهد أنه طلق  
أحد نسائه جازت الشهادة ويجزى على أن يطلق أحدهما وهذا بالاجماع  
ذكر في الباب المذكور أيضاً **فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان**  
ولو قال أنت طالق غداً وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر ولو نوى آخر النهار  
صدق ويأبى لا قضاء ولو قال أنت طالق اليوم غداً أو غداً اليوم يؤخذ  
بأول الوقتين الذي يفوته به فيقع في الأول في اليوم وفي الثاني في الغد ولو  
قال أنت طالق في غد وقال نويت آخر النهار رتين في القضاء عند أبي حنيفة  
وقال لا يدين في القضاء خاصة ولو قال أنت طالق أمس وقررت وجهها اليوم  
لم يقع شيء كما إذا قال أنت طالق قبل أن تخلق ولو تزوجها أول من أصل  
وقع الطلاق الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك لم يقع شيء كما إذا  
قال طلقك أنا صبي وأنا ثم ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك متى لم أطلقك

طلقك أنتما المطلقك سكت طلق ولو قال أنت طالق إن لم أطلقك  
لم تطلق حتى يموت كما في قوله إن لم أت البصرة وموتها بمنزلة موته قال  
في العناية قوله كما في قوله إن لم أت البصرة كما إذا قال لها أنت طالق إن  
لم أت البصرة لا يقع الطلاق حتى يقع اليأس عن الاتيان فإذا انتهي اليأس  
فقد يقع اليأس في الشرط والمحل فابن الملك باق فوقه فكذا هنا انتهى  
ولو قال أنت طالق إذا لم أطلقك وإذا ما لم أطلقك لم تطلق حتى يموت  
عند أبي حنيفة وقال لا تطلق حتى يسكت وهذا بخلاف فيما إذا لم يكن له نية  
أما إذا نوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع في آخر العمر ولو قال  
أنت طالق ثلثاً ما لم أطلقك أنت طالق في طالق هذه التطليقة معناه قال  
ذلك موصولاً به والقياس أن يقع المصداق المضاف إلى العدد وهو قوله  
أنت طالق ثلثاً فيقعان إن كانت مدخولاً بها وهو قول زفر قوله فينبغي  
أي الأول والثاني فصار رتباً فيقع الثلث فيقول الواحد كذا في بعض الشروح  
ومن قال للمرأة يوم تزوجك فانت طالق فزوجهما ليلا طلق ولو قال  
عتقت بياض النخار خاصة رتين في القضاء **فصل** ومن قال  
لامرأته أنا منك طالق فليس بشيء وأن نوى طلاقاً ولو قال أنا منك إن  
أو عليك حرام ينوي الطلاق فهي طالق وقال الشافعي يقع الطلاق في الوجه  
الأول أيضاً إذا نوى ولو قال أنت طالق واحدة أو لا فليس بشيء وقال  
رَضِيَ الله عنه كذا ذكره في إجماع الصغير من غير خلاف وهذا قول أبي حنيفة  
يوسف آخر وعلى قول محمد وهو قول أبي يوسف أولاً تطلق واحدة حية  
ذكر قول محمد في كتاب الطلاق فيما إذا قال للمرأة أنت طالق واحدة أو لا  
شتم ولا فرق بين المستلذين ولو كان المذكور حياً قول الكل فخرج رتباً  
ولو قال أنت طالق مع موته أو مع موتك فليس بشيء وإذا ملك الرجل  
امرأة أو شقيقاً منها أو ملك المرأة زوجها أو شقيقاً منه وقت الفرقة  
ولو اشتريها ثم طلقها لم يقع شيء وعن محمد أنه يقع في الصورة الثانية  
ولو قال لها وحياً لغيره أنت طالق شتين مع عتق مولاك أياك فاعتقها  
ملك الزوج الرجعة ولو قال إذا جاء غداً فانت طالق شتين وقال المولى إذا  
غداً فانت حرة فجاء الغد لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وعدتها ثلث حيض



عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن وهب مالك والرجعة  
**في تشبيه الطلاق وصفه** ومن قال المرأة أنت طالق هكذا يشترط  
السبابة والوسطى فمضى ثلث وأن اشترى واحدة فمضى واحدة وأن اشترى  
بشئتين فمضى ثلثان والآلة تقع بالمشقة منها وقيل إذا اشترى بغير مشقة  
فبالضميمة منها وإذا كان تقع الآلة بالمشقة فلو نوى الآلة بالمضمومة  
صريحاً وبآية لا قضاء وكذا إذا نوى الآلة بالكف حتى تقع في الأولى ثلثان  
وبآية وفي الثانية واحدة ولو لم يقل هكذا تقع واحدة فإذا وصف الطلاق  
بغير من لشدّة والزيادة كان بائناً مثل أن يقول أنت طالق ما بين  
والبينة ففقع واحدة بآية إذا لم تكن له بينة أو نوى الثلثين ما إذا نوى الثلث  
فثلث وقال أنت فمضى رجعيًا إذا كان بعد الدخول ولو عني بقوله أنت طالق  
واحدة ويقوله بائن أو البينة أخرى تقع تطليقتان بآستان وكذا إذا قال  
أنت طالق الخشن الطلاق وكذا إذا قال خبث الطلاق وأساءه وكذا إذا  
قال طلاق الشيطان أو طلاق البردة بناءً على أنه الرجعي طوّل سنة فيكون البردة  
وطلاق الشيطان بائناً وعن أبي يوسف في قوله أنت طالق للبردة أنه لا يكون  
بائناً إلا بالبينة وعن محمد إذا قال أنت طالق للبردة أو طلاق الشيطان  
يكون رجعيًا وكذا إذا قال كالجبل وكذا إذا قال مثل الجبل وقال أبو يوسف  
يكون رجعيًا ولو قال لها أنت طلاق شد الطلاق أو كالف وطالب البيت  
فهي واحدة بآية إلا أن ينوي الثلث عن محمد أنه يقع الثلث عند عدم البينة كما  
إذا قال أنت طالق كعدو ألف ثم الأصل عند أبي حنيفة أنه متى شبه الطلاق  
بشيء يقع ما بينا أي شيء كان المشبه به ذكر العظم أو لم يذكر لأن التشبيه  
يقضي بآية وصف وعند أبي يوسف أن ذكر العظم يكون بائنًا والآلة  
أي شيء كان المشبه به وعند زفران كان المشبه به ما يوصف عند  
بالعظم يقع بائنًا ولا فهو حقيقي وقيل محمد مع أبي حنيفة وقيل مع أبي يوسف  
وبآية أي الخلاف في قوله مثل أسن الليرة مثل عظم أسن الليرة مثل حجر  
مثل عظم الجبل ولو قال أنت طالق تطليقة شديدة أو عريضة أو طويلة  
فهي واحدة بآية وعن أبي يوسف أنه يقع بالرجعية وأن نوى الثلث في هذه  
الفصول صححت بآية لتتبع البينة والواقع بها بآستان **فصل**

**في الطلاق قبل الدخول** وإذا طلق الرجل امرأته ثلثًا قبل الدخول بها  
وقعن عليها فإن فرق الطلاق بآستان بالاولى ولم تقع البينة وذلك مثل  
أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا إذا قال أنت طالق واحدة واحدة  
تقع واحدة ولو قال لها أنت طالق واحدة فمضى قبل قوله واحدة كان  
باطلاً وكذا لو قال أنت طالق ثلثين أو ثلثًا ولو قال أنت طالق واحدة  
قبل واحدة أو بعد واحدة وقعت واحدة والأصل أنه متى ذكر ثلثين أو  
بينهما حرفي الطرفين فرجها بها الكفاية كانت صفة للمذكور آخر القول  
جاء به زيد قبل عمره وان لم يقر بها بها الكفاية كانت صفة للمذكور أو لا قوله  
جاء به زيد قبل عمره وإيقاع الطلاق في الماضي إيقاع في الحال ولو قال  
طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثلثان وكذا إذا قال أنت طالق واحدة  
بعد واحدة تقع ثلثان ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها  
واحدة تقع ثلثان وعن أبي يوسف في قوله معها أنه يقع واحدة وفي  
الدخول بها تقع ثلثان في الوجه كله ولو قال لها إن دخلت الدار فأت  
طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقعت عليها واحدة عند أبي حنيفة ولا  
تقع ثلثان ولو قال لها أنت طالق واحدة واحدة إن دخلت الدار  
فدخلت طلعت ثلثين ولو عطف بغير الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر  
الكوفي وذكر الفقيه بواللثة أنه يقع واحدة بالاتفاق لأن حرف الفاء للتعقيب  
وهو لا يصح وأما الضربان في وهو الكفاية فلا يقع بها إلا الطلاق  
إلا بالبينة أو بدلالة الحال وهي على ضربين منها ثلثة ألفاظ يقع بها طلاق  
رجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهي قوله أعدي واستبرئي رجلك وانت  
واحدة ولا معتبر بأعراب الواحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح لأن العوام  
لا يميزون الأعراب وقوله هو الصحيح أصح من قول بعض المشايخ يقع الطلاق  
إذا نصب الواحدة وأن لم ينو لكونه صفة للطلاق أما إذا رفعها فلا يقع  
وأن نوى لانهاج تكون صفة لشخصها وقيل هو قول محمد وعند أبي يوسف  
يقع في الأحوال كلها لأن بنية الطلاق تنوي عن الغرض وأن أخطأ في الأعراب  
وان أسكن فهو محتاج إلى البينة لاحتمال المعنى والصحيح أن الكل سواء لأن  
العوام لا يميزون بين وجه الأعراب في العناية وبقيّة الكتابات وأن نوى



الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى غيبا كانت  
واحدة وهذا مثل قولها انتين وثبتة وبتلة وجرام وجلبك على غاربك  
ولحقى احلك في خلية وبرية ووجعتك لاهلك وسرحتك وفارقتك امرك  
بيدك وانت حرة وتعتقي وتحرري واستبري واغربي واخوحي واذهبي فوقي  
واستغني لازواج لانها تحمل الطلاق وغيره فلا بد من البينة الا ان يكون في حال  
مذاكرة الطلاق يقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله الا ان  
ينوبه قال مني سنة سوى بين هذه الالفاظ فيما لا يصلح ردًا وبجملته في ذلك  
ان الاحوال ثلثة حال مطلقة وهي حالة الرضى وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب  
والكنايات ثلثة اقسام ما يصلح جوابا وردًا وما يصلح جوابا لا ردًا وما لا يصلح  
ويصلح سببا وشبهة في حالة الرضا لا يكون شئ منها طلاقا الا بالبينة والقول  
قوله في الحار البينة لما قلنا وفي حالة مذاكرة الطلاق لم يصدق فيما يصلح جوابا  
بصدور وان القضاء مثل قوله برية بائنة بته حوام اعتدى امرك بيدك اختاري  
لان الظاهر ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق ويصدق فيما يصلح جوابا  
مثل قوله اخوحي ذبحي قومي تعني تخمري وما يجري هذا الجري وفي حالة  
الغضب يصدق في جميع ذلك الا فيما يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشم  
كقوله اعتدى واختاري وامرك بيدك وعن ابي يوسف في قوله لا ملك  
عليك ولا سبيل عليك وخليت بسبك وفارقك انه يصدق في حالة  
الغضب ثم وقوع البائن باسوى الثلث الاول مذنبنا وقال ان في يقع  
بها رجعي وتصح ثلث الاتفاق ولا تصح ثلث التثنية عندنا خلافا لزمفر  
وان قال لها اعتدى اعتدى عتدي وقال نويت بالاولي طلاقا وبابا في  
حيضا وتين في القضاء وان قال لم انوبابا في شيئا فهي ثلث بخلاف اذا  
لم انوبالكل الطلاق حيث يقع شئ وبخلاف اذا قال نويت بائنة الطلاق  
دون الاولين حيث لا يقع الا واحدة ولو قال انبتك بنوى الطلاق او قالت  
انبت نفسي فقال الزوج قد اجرت ذلك بانت لان الابانة مع الالفاظ  
بخلاف الاختيار لانه ليس من الالفاظ الطلاق الا ترى انه لو قال لامرأة  
اخترتك واختاري بنوى الطلاق لم يقع ولو قالت ابتداء اخترت نفسي فقال  
الزوج اجرت لا تقع شئ الا انه عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا بالخير وهذا

وهذا المذكور من قوله ولو قال انبتك لانه ذكره في فصل المشقة بعد  
هذا الفصل وفي كل موضع يصدق في الزوج على نفي البينة انما يصدق في المميز  
لانه اميز في الاخبار عنها في غيره والقول قول المميز المميز باب  
**فصل في الاختيار** اذا قال لامرأة اختاري  
بنوى لك الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت  
في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها  
فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة والقياس ان لا  
يقع بعدها شئ وان نوى الزوج الطلاق وما ذكرناه استحسانا باجماع القضاة  
ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او طلاقا  
حتى لو قال لها اختاري فقلت قد اخترت فهو باطل ولو قال اختاري  
نفسك فقلت اخترت تقع واحدة بائنة وكذا لو قال اختاري اختاري  
فقلت قد اخترت وكذا لو قال اختاري فقلت اخترت نفسي يقع الطلاق  
اذا نوى الزوج ولو قال اختاري فقلت انا اختار نفسي فهي طالق وان قيل  
ان لا تطلق لانه هذا مجرد وعدا ويحكمه فصار كما اذا قال طلق نفسك فقلت  
انا اطلق نفسي حيث لا يقع الطلاق وما ذكرناه استحسانا وبوجه ذكره في  
الكتاب ولو قال لها اختاري فقلت اخترت لاولي او الوسطي او  
الاخيرة طلقت ثلثا في قول ابي حنيفة ولا يحتاج البينة الزوج وقال لا تطلق لوط  
ولو قالت اخترت اختاري فهي ثلث في قولهم جميعا ولو قالت قد طلقت نفسي  
واحدة او اخترت نفسي طليقة فهي واحدة يملك الرجعة وان قال لها امرك  
بيدك في طليقة او اختاري طليقة فاختارت نفسها فهي واحدة يملك الرجعة  
واذا قال للمخيرة اختاريني بالف فاختارت سقط الخيار ولا يثبت العوض  
واذا اجبرت المرأة ان زوجها خير طلاقا لنفسها صارت مخيرة فلها اختيار  
في مجلسها سواء كان المخير عدلا او غير عدل ذكر الاولين وشاروا الى ان البينة  
**فصل في الامر باليد** واذا قال لها امرك بيدك بنوى ثلثا  
فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلث كما اذا قالت اخترت بمرءة واحدة  
وبذلك يقع الثلث اذا نوى الزوج الثلث ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة  
او اخترت نفسي طليقة فهي واحدة بائنة ولو قال لها امرك بيدك اليوم



غير لم يدخل فيه القبلة وان ردت الامر في يومها بطل امره والامر  
وكان الامر بعد غيرة وقال زفرها امر واحد بمنزلة قوله انت طالق  
اليوم وبعد غيرة فان فيكون الطلاق واحدا بالاتفاق فكانت الطالق اليوم  
طالعا غيرة ووجه الفرق بينهما مذكور في الكتاب ولو قال امر بديك اليوم  
وغدا يدخل القبلة في ذلك قوله ردت الامر في يومها لا يبقى الامر في يومها  
في الغد كما اذا قال امر بديك في يومين وعن ابي حنيفة انها اذا ردت  
الامر في اليوم لها ان تحارب نفسها غدا وعن ابي يوسف اذا قال امر بديك  
اليوم وامر بديك غدا انها امران وان قال امر بديك اليوم بغير  
فلان فقدم فلان ولم يعلم بعد ومنه حتى جن الليل فلا خيار لها واذا اقبل  
امر بديك غدا وخبرها فقلت يومك لم تقم فالامر في يومها ما لم تأخذ في عمل اخر  
ثم ان كانت تسمع اي كلام الزوج يعتبر بغيرها ذلك وان كانت لا تسمع  
فمجلس عليها وبلغن الخبر اليها ولا يعتبر مجلس الزوج وقوله مكثت يوما  
ليس للتقدير به وقوله ما لم تأخذ في عمل اخر يرد به على يعرف انه قطع لما كان  
فيه لا مطلق العمل ولو كانت قائمة فمجلس فمجلس عليها وكذا اذا كانت  
قاعدة فمجلسات او مكثت ففقدت وكذا اذا كانت محبسة فمجلسات  
قال هذا رواية اجماع الصغير وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فمجلسات  
لا خيار لها والا قول اصح ولو كانت قاعدة فاضطربت فغيره روايان  
عن ابي يوسف ولو قال زوج ابنة استيره او شهودا شهدتم فمجلسها  
وان كانت تسير على دابة او في حمار فمجلسها فمجلسها وان سارت  
بطل خيارها والتفينة بمنزلة البيت **فصل في المشية**  
ومن قال لامرته طلق نفسك ولا يني له او نوى واحدة ففقدت طلق  
نفسه فهي واحدة رجعية وان طلق نفسها ثلثا وقاراد الزوج ذلك  
وقصير عليها ولو نوى التلحين لا تصح الا اذا كانت المكسوة امه وان  
قال لها طلق نفسك ففقدت ابنته نفسها طلق ولو قال قد اخبرت  
نفسه لم تطلق وينبغي ان تقع تطليقة رجعية يعني ان تحمدا اطلق الكلام حيث  
قال طلق لكن ينبغي ان تقع رجعية وانما قال ينبغي بناء على عدم سماعه  
لذلك اصل رواية كذا في بعض الشروح وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقع بقولها

بقولها ابنت شي وان قال لها طلق نفسك فليس ان يرجع عنه ولو قال  
عن مجلسها بطل لانه عليك بخلاف اذا قال لها طلق فمجلسك لا توجب ابانة  
فلا يقتصر على المجلس قبل الرجوع فان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها  
ان تطلق نفسها في المجلس بعده واذا قال لرجل طلق امرأتك فله ان يطلقها  
في المجلس بعده وله ان يرجع ولو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها  
في المجلس خاصة وليس للزوج ان يرجع وقال زفرها والاول سوادى  
قوله طلق امرأتك ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة  
ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة  
وما لا تقع واحدة وان امرها بطلاق بكلك الرجعة فطلقت باثنتي  
او امرها بالباثن فطلقت رجعية وقع ما امر به الزوج فعني الاول ان  
يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة اكمل الرجعة تقول طلق  
نفس واحدة باثنتي فتقع رجعية ومعنى الثانية ان يقول لها طلق نفسك  
واحدة باثنتي فتقول طلق نفسي واحدة رجعية فتقع باثنتي وان قال لها  
طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لم تقع شيء ولو قال لها طلق  
نفسك ان شئت فطلقها نفسها ثلثا فكذلك عند ابي حنيفة وما لا تقع واحدة  
وان قال لها انت طالق ان شئت ففقدت طلاقا شئت فقال شئت  
ينوي الطلاق بطل الامر ولو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى بخلاف  
قوله اردت طلاقك حيث لا يقع وكذا اذا قال شئت ان شئت ابنة  
او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد وان قالت قد شئت ان كان كذا  
لا امر فمجلس طلق ولو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت  
او متى شئت او متيما شئت فردت الامر لم يكن ردًا ولا يقتصر على  
المجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة ولو قال لها انت طالق كلما شئت  
فلها ان يطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلثا ولو  
اليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها ان تطلق نفسها  
ثلثا بكلك واحدة ولو قال لها انت طالق حيث شئت واين شئت  
لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشية لها وان قال لها  
انت طالق كيف شئت طلق تطليقة بكلك الرجعة معناه قبل المراجعة



فان قالت قسنت واحدة بائنة او ثلثا وقال الزوج نويت ذلك  
فهو كما قال اما اذا اردت ثلثا والزوج واحدة بائنة او على العكس يقع  
ربحية وان لم تحضر البينة تعتبر شهادتها قاطعا لواجبها على موجب التحجير قال  
ابن ابي عمير في الاصل هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعندنا لا يقع ما لم توقع  
المرأة فتناء ربحية او بائنة او ثلثا وعلى هذا الخلاف العتاق ولو قال  
لها انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت وان قامت  
من المجلس بطل وان ردت الامر كان ردًا وان قال لها طلق نفسك  
من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او ثلثين ولا تطلق ثلثا عند  
حنيفة وقال لا تطلق ثلثا ان شاءت ولو قال طلق من ثلث ما شئت  
لان يطلق الكل بالاتفاق ولو قال من شئت كان على الخلاف **باب**  
**الايمان في الطلاق** واذا اضاف الطلاق الى الكاح وقع عقيب  
الكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوج  
فهي طالق وقال ث في لا يقع واذا اضافه الى شرط وقع عقيب الشرط  
مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهذا بالاتفاق ولا يقع  
اذا اضافه الى ان يكون كالحالف الكا او يضيفه الى ملك وان قال لاجنبة  
ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فطلعت الدار لم تطلق وقال في باب  
احكام المرتدين والملك شرط في باب اليمين حال انعقاد اليمين وحال نزول  
الجزاء وفيما بين ذلك ليس بشرط كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت  
طالق ثم طلقها بائنة فزوجهها ودخلت الدار طلقت بعد ذلك انتحى والفاظ  
الشرط ان واذا واذا ما ومتى ومتى وكل وكلما وكلما على وان كان في المعات  
بمنزلة الباء الا انها تجزى الشرط ايضا جازا كقوله تعالى يا يعقوبك على ان لا ينكرن  
بائنة حتى من قال لامرأة انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطًا ذكرها  
في باب الخلع مفصلا ثم قل ان صرف الشرط لانه ليس فيها معنى الوقت وما  
وراءها ملحق بها وكلية كل ليس بشرط حقيقة لان ما يليك اسم والشرط ما يتعلق  
بجزاء والاجزئة تتعلق بالافعال لا بالحق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي  
يماثل قولك كل عبد اشترى فهو حر ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط اخلت  
بذلك وانتخت الالف كلمة قاطعا فانها تقتضي تعميم الافعال قال ابن ابي عمير

كلما نفيحت جلودهم ومن ضرورة التعميم التكرار فان تزوجها بعد ذلك  
اي بعد زوج اخر وتكرار الشرط لم يقع شيء وفيه خلاف زفر وعبارة  
الهداية في هذا المحل لا تخفى عن تسامح محتاج الى تقدير في القصر عند صاحبة  
حيث قال فاذا قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقت حتى ينتهي الثلث  
فان تزوجها بعد زوج اخر وتكرار الشرط لم يقع شيء انتحى ولقد اصر  
فيه كما لا يخفى ولو دخلت على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فني  
طالق بعت بكل مرة وان كان بعد زوج اخر وزوال الملك بعد اليمين  
لا يبطئها ولو قال لها ان طلقتك فانت طالق ثلثا فزوجهها وطلقها واحدة  
لا تطلق ثلثا ذكرها في باب اليمين بالعتق والطلاق ثم ان وجد الشرط في  
الملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير الملك انحلت اليمين ولم يقع  
شرط وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان تقيم امرأة البينة  
فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول  
ان حصنت فانت طالق وفلانة فقلت قد حصنت طلقت حتى ولم تطلق  
فلانة ووقع الطلاق استحسانا والقياس ان لا يقع وكذا لو قال ان كنت  
تجسبن ان بعدك انة بنا رجعت فانت طالق وعبدى حر فقلت اجبة او كاذبة  
ان كنت تجسبن فانت طالق وهذه معك فقلت اجبك طلقت حتى ولم  
يعتق العبد ولا يطلق صاحبها واذا قال اذا حصنت فانت طالق فزواج  
الدم لم يقع الطلاق حتى يتم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكى بالطلاق  
من حينها حصنت ولو قال لها اذا حصنت حصنت فانت طالق لم تطلق  
حتى تظهر من حيثها واذا قالت انت طالق اذا صمت يوما طلقت  
حتى يغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه بخلاف اذا قال اذا صمت من  
غير ذكر اليوم يعني اذا صامت ساعة مفرونة بائنة ووقع الطلاق في  
هذه الصورة كما في الغاية ومن قال لامرأة اذا ولدت غلاما  
فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت  
غلاما وجارية ولا يدري ايتهما اول لزمه في القضاء تطليقة وفي التفرقة  
تطليقتان وانقضت العدة بالولد لا خبر ومن قال اخر امرأة تزوجهما  
فني طالق ثلثا فزوجهما ثم اخرن ودخل بها ثم مات الرجل طلقت



من جزئ الزوج للحامه ونصف وعتها بالمريض بلا عار وورث منه  
عذابه حنفية وعندهما نطق في اخر حياته ولها مهر واحد وعليها عدة  
الوفاة وترث منه وان كان الطلاق رجيا فعليه عدة الوفاة اشار  
اليها في باب اليمين بالعق والطلاق والتفصيل منقول عن الخطاية ولو قال  
لها ان كلمت ابا عمرو و ابا يوسف فانت طلاق ثلث ثم طلقها و كانت  
وانقضت عتري فكلت ابا عمرو وتم تزوجها فكلت ابا يوسف فهي طالوج  
لثلاث مع الواحدة الاولى وقال زفر لا يقع وهذه المسئلة على وجوه  
اما ان وجد الشيطان في الملك فيقع الطلاق فهذا ظاهر او وجد في  
غير الملك فلا يقع او وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع  
ايضا او وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك فهي مسئلة الكتاب بخلافه  
وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالوج ثلث فطلقها ثنتين وتزوج  
زوجا آخر ودخل بها ثم عادت الى الاول فدخلت الدار طلقت ثلثا  
عذابه حنفية و ابي يوسف وقال محمد صلي الله عليه وسلم الطلاق الثلث  
وهو قول زفر واصله ان الزوج انما يهدم ما دون الثلث عندها  
فيعود اليه الثلث وعند محمد وزفر لا يهدم فيطو بما بقي وان قال لها  
ان دخلت الدار فانت طالوج ثلثا ثم قال لها انت طالوج ثلثا فزوجت  
غيره فدخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر  
يقع الثلث ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالوج ثلث فجامعها فقلنا  
انما نمان فلبت ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجه ثم ادخله وجب عليه المهر  
وكذا اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت حرة وعن ابي يوسف انه اوجب  
المهر في الفصل الاول لوجود الجماع بالدم عليه الا انه لا يجب له الاخذ  
بخلاف ما اذا اخرج ثم اوج لانه وجد الادخال بعد الطلاق الا انه لا يجب  
لشبهة الاخذ بالنظر الى المجلس المقصود وهو قضاء الشهوة وادام يجب  
لحمه وجب العقر اذا وطئ لاني عن احدوها ولو كان الطلاق رجيا بصر  
مراجعا باللباس عند ابي يوسف خلا فالحمد لوجود الماس وتوزع ثم اوج  
صار مراجعا بالاجماع **فصل في الاستثناء** واذا قال لامرأته  
انت طالوج ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق ولو سكت ثبت حكم الكلام

الكلام الاول فيكون الاستثناء اذ ذكر الشرط بعده رجوعا عن الاول  
وكذلك اذا مات قبل قول ان شاء الله بخلاف اذا مات الزوج لانه لم ينقض  
فيه الاستثناء ولو قال انت طالوج ثلث الا واحدة طلقت ثنتين وان قال  
الاثنتين طلقت واحدة ولو قال الا ثلثا تقع الثلث لانه استثنى الكل  
من الكل فلم يبق الاستثناء ولو قال عبده حرة وامرأته طالوج وعليه المهر  
الى بيت الله الحرام ان شاء الله يصرف الى الحل بحكم العطف ولو ترك فدية  
قالوا لا يلتمح به ويصير كفاصل السكوت ذكرها قبيل فصل القضاء بالميراث  
من كتاب القضاء **باب طلاق المريض** واذا طلق الرجل امرأته  
في مرض نوبة طلاقا بائنا فمات وصي في العدة ورثته فاذا مات بعقبها  
عدها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين وان طلقها ثلثا  
بامرها او قال لها اختاري فاخارت نفسها او اختلعت منه ثم مات  
وفي العدة لم ترثه وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلثا ورثته وان  
قال لها في مرضه فكن طلقك ثلثا في صحته وانقضت عتري فصدقة  
ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها اقل من ذلك من الميراث عند  
ابي حنيفة وقال لا يجوز وصيته واقراره فان طلقها ثلثا في مرضه بامرها  
ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك من الميراث في قولهم  
جميعا الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى ما اقر ومن كان محصورا او  
في صف القتال فطلق امرأته ثلثا لم ترثه وان كان بارز رجل او قديم ليقفل  
في قصاص رجم ورثته مات في ذلك الوجه او قتل وقول اذا مات في ذلك  
الوجه او قتل دليل على انه لا فرق بين ما اذا مات بذلك السبب وبسبب اخر  
كصاحب الفراش بسبب المرض اذا قتل واصله ان امرأة الفارث ترث استخفافا  
واما ثبتت حكم الفارث بغيرها بماله وانما يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك  
غالب كما اذا كان صاحب فراش ويوان يكون بحال لا يقوم كواجبه  
كما يعتاده الاصحاء وقويت بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك فانما  
يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به حكم الفراق والمقصود والذي في صف القتال  
الغالب منه السلامة لان الحصن يدفع بالعدل وكذا المنعة فلا يثبت به  
حكم الفراق والذي بارز او قدم ليقفل الغالب منه الهلاك فيتحقق به الفراق



انحوث تخرج على هذا الحرف اي لاصل قال صاحب العناية منها البنية  
بمنزلة الصحيح فان تلاطمت الامواج وخيف الفرق صار كالمرضى في هذه الحالة  
ومنها المرأة اكامل فانها كالصحيحة فاذا اخذها الطلق فهي كالمرضى ومنها  
المقعد والمفلوج مادام يزاد ما به فهو كالمرضى فان صار بحيث لا يزاد  
كان بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره لانه مادام يزاد في علقته فالباب  
ان احضر الموت واذا صار بحيث لا يزاد فلا يخاف منه لم يكن كذلك  
انتهى وذكر في الحكاية ان المرض المعبر ان يكون بحال يخشى عليه التلف لانه  
ح يتعلق حقها بالمال قال لانه في هذه الحالة ابطال حقها وقيل ان لا يقوم  
الابنة وقيل ان لا يقوم الا ان يعينه ان وقيل ان لا يقدر ان يصلي  
قائما وقيل ان لا يقدر على المشي الا ان يتهدى بين اثنين وقيل ان لا يقدر  
على صلب او من كونه الى كونه ومن يقوم بجوابه في البيت كالمشي الى اكله  
والتوضي بنفسه كالصحيح عند البلوغ وقال البخاريون اذا عجز عن القيام  
بجوابه خارج البيت فريض انتهى قوله فريض اي مرض الموت واذا قال  
لامرأته وهو صحيح اذا جاء راسل شهر او اذا دخلت الدار واذا أصلى فلان  
الظن واذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزوج  
مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثت لانه قوله اذا دخلت  
الدار وهذا على وجه اما ان يتعلق الطلاق بجميع الوقت او بفعل الاجنبى  
او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان كان التعليق في  
الصحة والشرط في المرض وكلها في المرض اما الوجهان الاولان وهما  
ما اذا كان التعليق بمجي الوقت ان قال اذا جاء راسل شهر فانت طالق او  
بفعل الاجنبى ان قال اذا دخل فلان الدار او حتى فلان الظن فان كان  
التعليق والشرط في المرض فلها الميراث وان كان التعليق في الصحة والشرط  
في المرض لم ترث وقال زفر ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا  
علقه بفعل نفسه فسواء كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كانا  
في المرض والفعل له منه بدا ولا بد له منه يصير فارا واما الوجه الرابع  
وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض والفعل لها  
ان منه بكلام زيد ونحوه لم ترث وان كان الفعل لا بد له ككل الطعام

الطعام وصلاة الظهر وكلام الابوين فلها الميراث واما اذا كان التعليق  
في الصحة ان كان الفعل لها منه بد فلا اشكال انه لا ميراث لها وان كان  
مالا بد لها منه فذلك الجواب عند محمد وهو قول زفر وعنده حنيفة ذلك  
يوسف ترث واذا طلقها ثلثا وهو مريض ثم صح ثم مات لم ترث وقار  
زفر ترث ولو طلقها فارقت والعياذ بالله تعالى ثم سلمت ثم مات  
من مرضه وهي في العدة لم ترث وان لم ترث بل طاعت بن زوجها  
في الجماع ورثت بخلاف اذا طاعت في حال قيام الكاح يعني لا ترث والوقت  
بالا بوسواء كان من الزوج او الزوجة فرقة بطلاق وتوقف على القضاء  
بخلاف الفرقة بارتداد احد الزوجين عن الكلام والعياذ بالله تعالى فانها  
فرقة بغير طلاق عند حنيفة ولب يوسف وقال محمد ان كانت الردة  
من الزوج فهي فرقة بطلاق ولا يتوقف هذه الفرقة على القضاء وذكرنا  
في باب كاح اصل الشك ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض  
ورثت منه وقال محمد لا ترث وان كان القذف في المرض ورثت  
في قولهم جميعا وان الى وهو صحيح ثم بان لا يلزم وهو مريض لم ترث  
وان كان الايلام ايضا في المرض ورثت والطلاق الذي يملك فيه  
ترث به في جميع الوجوه وكلما ذكرنا انها ترث انما ترث اذا مات وهي  
في العدة واذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلثا فريض حتى تطلق  
ومات من ذلك المرض يصير فارا ذكرها في باب جناية المملوك **باب الرجعة**  
واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها عند  
رضيت بذلك ولم ترث والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأته  
وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الامة او بطلاقها او بقبولها او  
بمسماها او بنظرها في رجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي لا تصح الرجعة  
الا بالقول مع القذف عليه ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدان  
وان لم يشهدت الرجعة وقال الشافعي في احد قولي لا تصح وهو  
قول مالك واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتك في العدة فنقضت  
فهى رجعة وان كذبت بالقول قولها ولا يمين عليها عند حنيفة وهي  
مسئلة الاختلاف في الاشياء الستة وقد مر في كتاب النكاح واذا قال



الزوج قد راجعك فقالت بحجة له وانقضت عدته لم ينعرج الرجعة عند  
حينئذ وقال لا يقع الرجعة ولو قال لها طلقك فقال بحجة له وانقضت  
عدته يقع الطلاق وقال صاحب الهداية وهذه المسئلة على خلاف الواقع  
في مسألة الرجعة ثم قال ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره  
بعد الانقضاء والمراجعة لا تثبت به واذا قال زوج الامة بعد انقضاء  
عدته راجعها وصدة المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة  
وقال القول قول المولى ولو كان على العتباتى صدقة الامة وكذب المولى  
فغندهما القول قول المولى وكذلك عنده في الصحيح وان قالت قد انقضت  
عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض القول قولها واذا انقطع الدم  
من الحيضة الثالثة عشرة ايام لم تنقض الرجعة وان لم تغسل وان انقطع  
لاقل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تغسل ويضي عليها وقت صلوة كامل  
بخلاف اذا كانت كتابية تحت مسلم فانها لا تنقطع وتقطع في البرية  
اذا تمت وصلت عند ابي حنيفة وابي يوسف وهذا استحسان وقال محمد اذا  
تمت انقطعت وهذا قياس ثم قيل تنقطع بفعل شروع عندها وقيل الغبراغ  
واذا اغتسلت ونسيت شيئاً من بدنها لم يصب الماء فان كان عضوها فوقه  
لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت قال وهذا استحسان والقياس  
في العضو الكامل ان لا يبقى الرجعة وفيما دون العضو ان يبقى وعن ابي يوسف  
ان ترك المضمضة والاستنشاق كترك عضو كامل وعنه وهو قول محمد  
هو بمنزلة ما دون العضو ومن طلق امراته وهي حامل اولدت منه وقال  
لم اجامعها فلما رجعت وثما ويل مسألة الولاد ان لم قبل الطلاق لانها  
لو ولدت بعد تنقضي العدة بالولاد فلا يصور الرجعة فان خلا بها وغلق  
باباً او ارضى بسترها وقال لم اجامعها ثم طلقها لم يملك الرجعة فان اجتمعا  
معناه بعد ما خلا وقال لم اجامعها ثم جاءت بولد لاقل من سنتين  
يوم صحت تلك الرجعة ولو قال لها اذا ولدت فانت طالق فولدت  
ثم است بولد اخر ففي رجعة معناه من بطن آخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر  
وان كان اكثر من سنتين اذا لم تقر بانقضاء العدة وان قال كلما ولدت  
ولدت طالق فولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة فالولاد الثلاثة رجعة

رجعة وكذلك ان ثلث وتقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث ووجبت  
العدة بالاقراء والطلقة الرجعية تنشوف وتترين ويستحب لزوجهما  
ان يدخل عليهما في بوزنها او يسهما فحق بعد معناه اذا لم يكن من قصد الرجعة  
لانها بما يكون جردة فيقع بصره على موضع بصير به راجعاً ثم يطلقها فيطول  
العدة عليها ويسر له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وقال زفره ذلك  
وقوله حتى يشهد على رجعتها معناه الاستحباب على قدرته يعني في اوائل الب.  
حيث قال ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين هو والطلاق الرجعي لا يحرم  
الوطء وقال الثالث ففي بكارة والرجعة لا يعمل فيها الاكراه فلو اكرهه على الرجعة  
فراجعها صح النكاح ذكرها في كتاب الاكراه **فصل فيما تخل به**  
**الطلقة** واذا كان الطلاق باندا دون الثالث فله ان يزوجها  
في العدة وبعد انقضائها وان كان الطلاق ثلثة لخرة او اثنتين في الامة  
لم تخل له حتى تلحق زوجها صحياً ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها  
ولا خلاف لا أحد في اشتراط الدخول سوى سعيد بن المسيب وقوله غير  
معتبر هو لو قضى به القاضي لا ينفذ والشرط الايلاج دون الانزال والقبول  
المراحم في التحليل كالبائع وما لك في الفنا فيه وفتره اى المراهق في النكاح  
الصغير قال غلام لم يبلغ ومثله يجامع امراته وجعل عليه الغسل والظهار  
للزواج الاول ومعنى هذا الكلام ان تحرر كانه ويستحب وانما وجب الغسل  
عليها لانقاء الختانين وهو سبب لنزول الماء والحاجة الى الايجاب في حقها  
اما لا يغسل على الصبى وان كان يؤمر به تحلقاً ووطئ المولى انه لا يلحقها  
يعني اذا طلق امراته ثنتين وصلى مة الغير فوطئها المولى بعد انقضاء العدة  
لم يخل للزوج الاول في العناية واذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح كره  
فان طلقها اى المتزوج بشرط التحليل بعد ما وطئها حلت للأول وعن ابي يوسف  
انه يفسد النكاح وعن محمد انه يفسد النكاح ولا يخل على الاول واذا طلق لخرة  
تطبيقاً او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر ثم عادت  
الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج ان في الطلقة  
والطليقتين كما يهدم الثلث وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
لا يهدم ما دون الثلث واذا طلقها ثلثة فالت طلقت عدته وتزوجت



ودخل بها الزوج وطلقتني ونقضت عدتي والمدة تحمل ذلك بالزوج  
ان يصدرها اذا كان في غاب طنة انها صادقة واختصوا في ادق هذه  
المدة وسببته في باب العتق **باب الابل** **باب الابل**  
اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك اربعة اشهر  
فهو قول فان وطئها في الاربعة اشهر حنت في يمينه ولزمته الكفارة  
وسقط الابلاد فان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بات منه بتطبيقه  
وقال ان في تبين بتفريق العاصي كما في الحب والعتة والذي قلناه هو  
المأثور عن عثمان وعلي والعبادة الثلثة وزيد بن ثابت وكفي بهم  
قدوة فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف  
على الابد فاليمين باقية الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج فان عاود تزوجها  
عاد الابلاد فان وطئها والادعت بمضي اربعة اشهر اخرى ويعتبر ابتداء  
هذا الابلاد من وقت التزوج فان تزوجها ثلثا عاد الابلاد ووقعت  
بمضي اربعة اشهر اخرى ان لم يقربها فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك  
الابلاد وطلاق وصي فرع مسكة النجس الخلافية وقد مر من قبل قال في العناية  
فانه بطل التعلق عندنا خلافا لزمرو وقد مر من قبل في باب الايمان في الطلاق  
واليمين باقية لاطلاقها وعدم احث فان وطئها كفر عن يمينه فان حلف على اقل  
من اربعة اشهر لم يكن مولى ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين  
بعد شهرين الشهرين يعطوفاً بواحد هو مولى ولو قلت يوماً ثم قال والله  
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الا قلت لم يكن مولى ولو قال والله لا اقربك  
سنة الا يوماً لم يكن مولى خلافاً لزمرو ولو قربها في يوم وابا في اربعة اشهر  
او اكثر صار مولى ولو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأته  
بها لم يكن مولى اذ يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالاخراج من الكوفة  
ولو حلف حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو مولى وصورة  
الحلف العتق ان يعلق بقر بها عتق عبده وفيه خلافاً في يوسف والحلف  
بالطلاق ان يعلق بقر بانحلالها او طلاق صاحبها وكل ذلك بائن  
وان آلى من المطلقة الرجعية كان مولى وان آلى من الباتنة لم يكن مولى  
ولو قال لأجنبيته والله لا اقربك وانت على كظري حتى تم تزوجها لم يكن

المين مولى وكما مضى وأما قريها كفر ولو قال لله والله لا اقربك  
سنة اذا لم يقربها حتى مضت سنة اشهر طلقن جميعاً وان قرب الكل  
قبل مضي المدة يجب عليه كفارة واحدة اشار اليه في باب الظهار ومدة  
اليلاد الامة شهران وان كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع او كانت  
مرضية او رتقا او صغيرة لا تجامع وكانت بينهما مائة لا يقدر ان  
يسئل البها في مدة اليلاد فحينئذ ان يقول بلسانه فت إليها اذا قال  
ذلك سقط اليلاد وقال الشافعي لا في الا بالجماع فيذهب الطحاوي  
ولو قدر على الجماع في المدة بطل ذلك النكاح وضار فيه بالجماع واذا قال  
لامرأته انت علي حرام سئل عن نيته فان قال ادريت الكذب فهو كما  
قال وقيل لا يصدر في القضاء وان قال ادريت الطلاق فهو بتطبيقه  
بأنه الا ان ينوي الثلث وقد ذكرناه في الكفارة وان قال ادريت  
الظهار فهو ظهار وهذا عندنا حنفية وابو يوسف وقال محمد بن علي  
وان قال ادريت التحريم ولم ارد شئاً فهو بمنزلة يصير مولى والنكاح  
من يصر فلفظة التحريم الى الطلاق من غير نية بحكم يعرف ويصح اليلاد  
والنكاح فيه مع الهزك لا يعمل فيها الاكراه ذكرها في الاكراه واذا قال  
لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا اقربك يصير ابتداء اليلاد من وقت  
الدخول ذكرها في باب جنسية المملوك من جنسيات ولا يشترط الاكراه  
في النكاح ذكرها في باب الرجعية **باب الخلع** والخلع في جنس  
الزوجة بمنزلة البيع حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على وراء المجلس  
واما في جانب الزوج فيمين حتى لا يصح رجوعه منه ولا يتوقف على وراء  
المجلس وسيدكره في انشاء هذا الباب في خلال الليل وانما ذكرنا هذا هنا  
لتسهيل الامر فاذ انشأ الزوجان وفاقا ان لا يقيما حدود الله  
فلا بأس بان تقضي نفسها منه بالخلع لها به فاذا فصل ذلك وقع بالخلع  
تطبيقه بأشبه ولزمها المال الا ذكر المال اعني عن النية هنا وهذا من  
قبيل الكتابات والواقع بالكتابيات بائن ولو اخلعت امرأة ثم اقامت  
بينه على انه طلقها ثلثا قبل الخلع فاقطعها شفع وآمن تناقضت ذكرها  
في باب الاستحاف من البيوع وان كان الشئ من قبله بكرة له ان يأخذ



منها عوضا وان كان الشئ من ماله ان يأخذ اكثر مما اعطى  
رواية اجماع الصغيطاب لفصل ايضا ولواخذ الزيادة جائزا  
وكذلك اذا اخذ ونشوز منه وان طلقها على ان يقبلت وقبض الطلاق  
ولزمها المال وكان الطلاق بائنا فان بطل العوض في المخلع مثل ان يخلع  
المسلة على خمر او خنزير او ميتة فلا شئ للزوج والفرقة بائنة وان بطل  
العوض في الطلاق كان رجيا بخلافه اذا خلع على خلع عينة فظهر خمر او قمار  
في العينة فانه يلزم عليها رد المهر الذي اخذته عندها به حنفية وعندها  
رد مثل ذلك من خلع وسط وهذا والصدوق سواء لانها سميت بالاولوية  
بذلك فكانت ضامنة لان التعزير في ضمن العقد بوجوب ضمان النكاح  
ولو خلع على لؤلؤة او يا قوتة لا تصح التسمية وتصح ذلك على عبد ذكرها  
في القصة وما جاز ان يكون مراهجا ان يكون بدلا في المخلع فان قالت  
له خالني على ما يري في حقها فلم يكن في يد حاشي فلا شئ له على  
وان قالت خالني على ما يري من يال في حقها فلم يكن في يد حاشي رد  
عليه مهرها ولو قالت خالني على ما يري من دراهم او من الدرهم ففعل  
فلم يكن في يد حاشي فعليه ثلثه ودرهم فان اختلفت على عبد لها آجيج على انها  
برنية من ضمانه لم تبراء وعليها تسليم عينية ان قدرت وتسليم قيمته ان  
عجزت فيبطل الشرط ولا يبطل المخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة واذا  
قالت طلقني ثلثا بالالف بجر فابا وطلقتها واحدة فعليه ثلث الالف  
والطلاق بائن لوجوب المال وان قالت طلقني ثلثا على الف بكلمة على  
طلقتها واحدة فلا شئ عليها عندها به حنفية ويملك الرجعة وقاله واحدة  
بائنة ثلث الالف والفرق بين الباء وعلى مذكور في الهداية مفضلا لو كان  
لم تعرض له كونه خارجا عن مقصدنا ولو قال الزوج طلقني نفسك الكتاب الف  
او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ ولو قال انت طالق على  
فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقولها انت طالق بالالف ولا بد  
من القبول في الوجهين والطلاق بائن ويعتبر خلع المرضية من الثلث  
واذا خالع المهر امرأة على الف سنة جاز ولو طلق امرأته ثنتين ثم  
طلقتها ثلثا على الف كان جميع الالف بمقابلته الواحدة الباقية ذكرها في كتاب

في كتاب كتاب في فصل واذا ولدت المكاتب من المولى ولو قال  
امرأة انت طالق عليك الف فقبلت وقال العبد انت حر وعليك الف  
فقبلت حق العبد وطلقت المرأة ولا شئ عليها عندها به حنفية وكذا اذا لم يقبل  
وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبل اذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعناق  
ولو قال انت طالق على الف ودرهم على ابي الجاني او على ابني الجاني ثلثة اياك  
فقبلت فالجاني باطل اذا كان للزوج وهو جائز اذا كان للمرأة وان ردت  
انجاء في الثلث بطل وان لم ترد وطلقت ولزمها الالف وهذا عندها به  
حنفية وقاله انجاء باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها الف درهم  
ومن قال طلقك اسع على الف درهم فلم يقبل فحالت قبلت في القول قول  
الزوج ومن قال لغيره بعثت بك هذا العبد بالف درهم لم يقبل  
فقال قبلت قال قول المشتري وانما رآه كالمخلع كلاهما يسقطان  
كل في كل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح عندها به حنفية  
وقال حجة لا يسقط فيهما الا ما سمي به وابو يوسف معه في المخلع ومع ابن حنيفة  
في المباشرة ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما لها تم بخر عليها بخلاف النكاح  
يخفى اذا نكح الاب ابنه الصغير بالالصغير المثل حيث يجوز واذا لم يخر المخلع  
لا يسقط المهر ولا يستحق لها ثمن يقع الطلاق في رواية ولا يقع في رواية الا  
اصح وان خلعها على الف على ان لا يخلعها من المخلع واقع والالف عليه واشترط  
بدل المخلع على الاجنبي صحيح كما اذا قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على ففعل  
حيث يجب على الامر الالف ذكرها في باب العتق على جمل فعله الاب ولا يسقط  
مهرها وان شرط الزوج الالف عليها توقف على قبولها ان كانت من جمل المهر  
يخفى بان كانت تعقل العقد وتغير عن نفسها كوا في الكفاية فان قبلت وقع الطلاق  
ولا يجب المال فان قبلته لا عنها ففيها روايتان وكذا ان خالها على مهرها  
ولم يضمن الاب المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان  
الاب عنها فعلى الرويتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت فيلزمه  
خمسة استحسانا وفي القياس يلزمه الالف واصلة في الكبيرة اذا اختلفت  
قبل الدخول على الف ومهرها الف ففي القياس عليها خمسة زائدة وفي الاستحسان  
لا شئ عليها والفقهاء في المخلع من جانب المرأة اذا ضمن المال وكان متبرعا على



لا يرجع عليه شيء ذكرناه في باب التبرع بالصلح من كتاب الصلح وان حاله امراته  
هذا العبد وعلى هذا العبد فاذا احدهما او كس والآخر ارفع يتعين الا وكس ذكره  
في باب المهر والمخلع من جانب الزوج بمنزلة الطلاق كما مر في اول الباب فلا يعمل  
فيه الا كراه فلو كان مكرها على المخلع ودونها لزمها البذل لرضاها بالانكاح كما  
في كتاب الاكراه **باب الظهار** اذا قال رجل لامرأته انت  
على كظهر اتي فقد حرمت عليه لا يجز له وطؤها ولا مسها ولا تقبلها حتى يكفر  
عظماؤه فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى لاشي عليه غير الكفارة  
الاولى ولا يعاد وحى يكفر وهذا اللفظ لا يكون الا ظهارا وتو نوى به  
الطلاق لا يصح واذا قال انت على كظهر اتي او فخذها او كفر بها فهو مظاهر  
وكذا اذا شتمها بمن لا يجز النظر اليها على الثابتين من محارمة مثل اخته او عمته  
او امة من الرضاة وكذلك ان قال ناسك على كظهر اتي او فخذها او وجهك  
او رقبك او نصفك او ثلثك وتو قال انت على مثل اتي وكا تني يرجع الي الله  
ينكشف حكمه فان قال ردت اكراهه فهو كما قال وان قال اردت  
الظهار فظهار وان قال ردت الطلاق فهو طلاق بائن وان لم يكن له  
نية فليس بشيء عند ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد يكون ظهارا وان عني بالتحريم  
لا غير فعند ابي يوسف هو بلاء وعند محمد ظهار وتو قال انت على حرام كاتي ونكر  
به ظهارا او طلاقا فهو على نوى وان لم يكن له نية فعلى قول ابي يوسف بلاء وعلى  
قول محمد ظهار وتو قال انت على حرام كظهر اتي ونوى طلاقا او بلاء لم يكن  
الا ظهارا عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة نوى غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون  
ظهارا وعند ابي يوسف يكونان جميعا يقع الطلاق بنية ويكون مظهرا  
بالشهر بالظهار ولا يصح في صرف الكلام عن ظاهره قضاء كذا في العمية  
ولا يكون الظهار الا من الزوج حتى لو طاهر من امة لم يكن مظهرا لو كانت  
الامة منكوبة يتحقق الظهار في حقها بانتظام اسم النساء المذكور في اية الظهار  
لها اشار اليها في فصل بيان المحرمات في اول كتاب النكاح فان تزوج امرأة  
بغير اهرامها ثم طاهر منها ثم اجازت النكاح فالظهار باطل ومن قال لانسائ  
انتق على كظهر اتي كان مظهرا منهن جميعا وعليه لكل واحدة كفارة ومن قال  
لا جنبية انت على كظهر اتي ثم تزوجها لم يكن مظهرا ذكرناه في باب البلاء

**فصل في الكفارة** وكفارة الظهار عتق رقبة فان  
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا  
وكل ذلك قبل المسبب ويجز في العتق الرقبة الكافرة والمسبب والذكر  
والانثى والصغير والكبير وان فني خالفنا في الكفارة ولا تجزى العباد ولا  
المقطوعة اليدين والرجلين ويجوز العوراء ومقطوعة احد اليدين و  
واحدى الرجلين خلاف بخلاف اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد  
حيث لا يجوز ويجوز الاصم والقياس ان لا يجوز وهو رواية النواذر  
الا اننا استحسننا اجواز لبقاء اصل النفقة فانه اذا أصبح عليه سبع مائة  
بحال لا يسع اصلا بان ولد اتم وهو الاخرس لا يجز ولا يجوز مقطوع  
ايها من اليدين ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل والذبح حتى يفيق لا يجز  
ولا يجوز عتق المدبر وام الولد وكذا المكاتب الذي رادى بعض المال فجز  
الحنيفة انه يجز فان عتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز خلا قال في  
ولو اشترى اباه وابنه بنوى بالشر الكفارة جاز عندنا وقال الث في لا يجوز  
فان اعتق نصف عبد مشترك وهو مؤسر ومن قيمه باقية لم يجز عند ابي  
ويجوز عند محمد بخلاف اذا كان المعتق معسرا فانه لا يجوز بالاتفاق وان  
اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية عنها جاز فان اعتق نصف  
عن كفارة ثم جامع التي طاهر منها ثم اعتق باقية لم يجز عند ابي حنيفة وعند  
يجوز واذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين في كل  
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جامع  
التي طاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا ونهارا كانا شيئا استأنف الصوم  
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يشأنف وان افطر يوما متعها  
بعذرا وبغيره استأنف وان طاهر العبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم  
وان اعتق الولد او اطعمه لم يجزه واذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم  
سكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من زباد او صاعا من تمر او شعير او قيمة  
ذلك وقوله او قيمة ذلك مذهبنا وقد ذكرناه في الزكاة فان اعطى  
مئتا من بتر او منوبين من تمر او شعير مسكينا واحد جاز للحصول المقصود واذا  
اجنس محمد وان امر غيره ان يطعم عنه من ظهاره ففعل اجراه من غير تفرقة



بين ما اذا كان المطلب بموضا وبغيره ذكر هذا القيد في باب نكاح العبد والملة  
فان غداهم وعشاءهم جاز قليلا اكلوا او كثيرا وقال الشافعي لا يجزئ الا  
التكليف ولو كان فيمن عشاءهم صبي فليجزيه ولا بد من الايام في خبر  
الشعير وفي خبر لخطبة لا يشترط الايام فان اعطى مسكينا واحدا ستين  
يوما اجزاء فان اعطاه في يوم واحد يعني طعام ستين دفعة لم يجزئ الا  
عن يومه واما التكليف من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل  
لا يجزئ وقد قيل يجزئ وان قرب اليه طعام منها في خلال الايام لم يشأنه  
واذا اطعم عن ظهرها من ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجزئ الا عن واحد  
منها عند ابن حنيفة وابو يوسف كما اذا نوى اصل الكفارة فانه يقع عن احدهما  
بالا تقاق وقال محمد بن حنيفة عنهما وان اطعم ذلك عن افطار وظهار راجع عنهما  
ومن وجبت عليه كفارة اظهار فاعتق رقبتين لا ينور عن احدهما بعينه جاز  
عنهما وكذلك اذا صام ربعة اشهر او طعم مائة وعشرين مسكينا جاز وان اعتق  
عنهما رقبة واحدة او صام شهرين كانه ان يجعل ذلك عن ايهما شاء وان اعتق  
عن ظهار وقيل لم يجز عن احدهما وقال زفر لا يجزئ عن احدهما في الفصلين  
وقال الشافعي لانه يجعله عن احدهما في الفصلين والظهار لا يعمل فيه الا كراه  
لعدم احمال الفسخ ذكرها في فصل وان اكره على ان ياكل الميتة من كلب باللال  
**باب اللعان** اذا قذف الرجل امرأة بالزنا وصاح من اصل  
الشهادة والمرأة ممن يجدها قاذفا او نفى نسب له صا وطالبته بموجب القذف  
فعليه اللعان فان امتنع منه جسه احكم حتى يلاعن او يكذب نفسه ولو لاعن وجب  
عليه اللعان ويبدأ بالزوج التذرع هو المدعى فان امتنع جسه احكم حتى  
تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج عبدا او كافرا بان اسلمت امرأة فذنها  
قبل عرض الاسلام عليه ومحدودا في قذف فقد في امرته فعليه الحد وان كان  
هو من اصل الشهادة وهي امه او كافرة او محدودة في قذف او كانت  
من لا يجدها قاذفا بان كانت صبيته او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان  
كما اذا صدقه فانه يسقط الحد ولو كانا محدودين في قذف فعليه الحد وصفة  
اللعان ان يتبدا القاضى بالزوج فيشهد رابع مرات يقول في كل مرة اشهد بان  
الآن من القاذق فينار ميتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه اب

ان كان من الكاذبين فينار ما طابه من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد  
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بان من الكاذبين فينار ما بي به من الزنا  
وتقول في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فينار ما بي به من الزنا  
وروي الحسن عن ابن حنيفة انه يات بلفظ المواجهة يقول فينار ميثك بين  
الزنا واذا التفت لا تقع الفرقة حتى يفرق احكام بينهما وقال زفر تقع بلفظها  
وتكون الفرقة تطليقة بائنة عند ابن حنيفة ومحمد وهو خاطب اذا كذب نفسه  
عندهما وقال ابو يوسف هو تحرير مؤبد ولو كان القذف بولي نفى القاضى  
نسبه والخطبة بائنة فاذا كذب الملاعن نفسه نسب اليه الملاعن ذكرها  
في اول كتاب الولاء وصورة اللعان في ذلك اي نفى الولدان بما احكم  
الرجل فيقول اشهد بان من الكاذبين القاذق فينار ميثك بين نفى الولد وكذا  
في جانب المرأة واللعان لا يستلزم وجود الولد فانه يفتح بدونه بان قذف  
المجسمة بالزنا لان اللعان يجب بالقذف والقذف لا يستلزم وجود الولد  
ذكرها في باب دعوى النيب ولو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان  
الامر من ثم ينفي القاضى نسب الولد ويلحقه بائنة وعن ابو يوسف ان القاضى  
يفرق ويقول قد الزمته امه واخرجته من نسب الاب ولا يثبت نسب له  
الملاعنة من غير الملاعن بناء على انه ان يكذب نفسه ذكرها في باب دعوى  
النسب فان عاد الزوج وكذب نفسه هذه القاضى محل له ان يزوجها وهذا  
عندهما وكذلك ان قذف غيرها فحد وكذا اذا زنى فحرت واذا قذف امرأته  
وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما وقذف لآخرس لا يتعلق به اللعان فلا  
لشافعي واذا قال الزوج بس محكم متى فلا لعان وهذا قول ابن حنيفة وزفر  
وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب بنفي الحمل اذا جاءت به باقل من ستة اشهر  
وان قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا ولم ينفي القاضى حملها قال  
الشافعي بنفيه واذا نفى الرجل لامرأته عقيب الولادة او في حالة التي تقبل  
التهنئة فيها وتباع آله الولادة صح نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك  
لاعن وثبت النسب وهذا عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه  
في مدة النفاس ولو كان غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قرم بقبر المدة التي  
ذكرناها على الاصلين قال صاحب العناية فيجعل كاتها ولدته لان فلا تنفيع



عند ابي حنيفة في مقدار ما تقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة التهنئة للرجل  
 القدوم انتهى واذا ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الأول واعترف بالثاني  
 ثبت نسبهما لانها توأمان خلقا من ماء واحد وحدث الزوج وان اعترف بالاول  
 ونفي الثاني ثبت نسبهما ولا عن كمال لوقال انها عفيفة ثم قال معنى ثانية وفي ذلك  
 التلاعن **باب العتین وغيره** واذا كان الرجل عتينا آتاه  
 الحاكم سنة فان وصل اليها والا فارق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك كما روي عن  
 عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما واذا امتنع نأب العاضى منابه ففارق بينهما  
 ولا يبر من طلبها لان التفرق حقها وتلك الفقرة تطبيقه بائنة وقال ان فني  
 موصح لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا ولها كمال مهرها ان كان فوطلا بها  
 وخلو العتین صححة وجب العدة هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل بها ولو  
 اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليها فان كان ثيبا فاقول قولهم معي  
 ثم ان حلف بطل حقها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر انظر اليها الله  
 فان قلن هي بكر اجل سنة لظهور كذبه وان قلن هي ثيب يحلف الزوج  
 فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجل سنة وان كان مجبوا فارق بينهما في الحال  
 ان طلبت وانخصى يؤجل كما يؤجل العتین فاذا اجل العتین سنة وقال وقتها  
 وانكرت نظرت اليها النساء فان قلن هي بكر خبرت وان قلن هي ثيب حلف  
 الزوج فان نكل خبرت وان حلف لا تخبر وان كانت ثيبا في الاصل فاقول  
 قولهم معي فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار ولو قال العتین  
 لامرأة اختارت ترك الفسخ بالف فاخترت سقط اختيارها ولا يثبت العوض  
 ذكرها في اخر كتاب الشفقة وفي ان اجل تعبر السنة القمرية هو الصحيح ويختب  
 بايام الحيض وشهر رمضان ولا يحتسب برضه ومرضها قوله هو الصحيح  
 وهو ظاهر الرواية وهي ثلثمائة واربعه وخمسون يوما وروي الحسن عن  
 ابي حنيفة انه يعبر السنة الشمسية وهي ثلثمائة وخمسة وستون يوما وجزء  
 من مائة وعشرين جزءا من اليوم كما في العناية واذا كان بالزوجه عيب  
 فلا خيار للزوج وقال الشافعي ترد بالعيب المحنة وهي الجذام والبرص  
 والجذون والرتق والقرن واذا كان بالزوج جنون او برص او جذام  
 او خيار لها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لها خيار والمرأة ملكة

المطالبة بالوطى كما يملك الزوج المطالبة بالنكاح ذكرها في باب الطلاق  
**باب العدة** واذا طلق الزوج امرأته طلاقا بائنا او جيبا  
 او وقت الفقرة بينهما بغير طلاق وهي فترة ممن تحيض فعدت ثلثه اوقات  
 والا فعدت الحيض عندنا وعدت في الاطهار واللفظ حقيقة فيها اذ هو  
 الاضداد كذا قاله ابن السكيت ولا ينظم جملته للاشتر اك واحمل على الحيض  
 او على وجهه مذكور في الهداية على التفصيل وان كانت لا تحيض من صغر  
 او كبر فعدت ثلثة اشهر وكذا التي بلغت بالسن ولم تحيض وان كانت  
 حاملا فعدت ان تضع حملها ولو ولدت ولدتا ذكرها في باب الجميز  
 في الطلاق وكذا سقط استبان بعض طقة كما يبيع مثلا تنقضي العدة  
 ذكرها في فصل النفاس في الطهارات وان كانت امه فعدتها حیضتان  
 وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وعدة الحرة في الوفاة اربعة  
 اشهر وعشرة ايام في شهرين وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها  
 ان تضع حملها المرأة المتطهرها لم يذكر صاحب المعذبة عدتها لكن قال في  
 اول كتاب الطلاق بطريق التنظير فصار كالمتمطهرها من غير بيان عدتها وقد  
 ذكر صاحب حد الشريعة وصاحب الدرر والغرر في باب الحيض عند ما قالوا  
 واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره وقال صاحب الشريعة ولا حد لاكثره  
 الا نسب العادة فان اكثر الطهر مقدرة في حقه واختلفوا في تقدير مده والراجح  
 انه مقدرة بستة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر غير كامل غير طاهر  
 واقل مدة الحمل ستة اشهر فانقضت منه بشئ وطول مدة وصورة  
 مبتدأة رات عشرة دما وستة اشهر طهر ان لم يستمر الدم تنقضي عدتها بغير  
 عشرة اشهر الا ثلث ساعات لانها تحتاج الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام  
 ثلثة اطهار لكل طهر ستة اشهر الا ساعة انتهى وقال صاحب العناية بعد ما  
 ذكر في هذه المسئلة اقوالا كثيرة قبل والفتوى على قول الحاكم الشبهيلاني اسير  
 على المفتي الثاني والذكر في الحاكم حجا ما ذكر في العناية ان طهرها شهران  
 وهو رواية ابن ساعدة عن محمد لان العادة مأخوذة من المعاودة والحيض  
 والطهر مما يتكرر في الشهر من عادة اذا الغالب ان النساء يحضن في كل شهر  
 مرة فاذا طهرت شهرين فقد طهرت في ايام عادتها والعادة تنقل من مرتبة



ذلك الطهر عادة لها فوجب التقدير به انتهى ثم اعذر صاحب العناية  
ايراد صاحب الهداية هذه المسئلة وقال ولما كان في الاقوال فيه كثرة اخرج  
المصنف عنها وقال ويعرف ذلك في كتاب الحيض انتهى واذا ورثت المطلقة في  
المرض فعدتها بعد الاجلين وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
ثلاث حيض ومقتاه اذا كان الطلاق باثنا او ثلثا اما اذا كان رجيا فعليها  
عدة الوفاة بالاجماع ولو قل على ردة حية ورثته امراته فعدتها على هذا  
الاختلاف وقيل عدتها بالحيض بالاجماع قال اعققت الامة في عدتها من طلاق  
رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرائر وان اعققت وهي مبتوتة او مستوفى عنها  
زوجها لم تنقل عدتها وان كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم  
انقض ما منى من عدتها وعليها ان تستأنف عدة بالحيض ومعناه اذا رأت  
على العادة لان عودها يبطل الا يأس هو الصحيح وهذا احتراز عن قول محمد بن  
مقاتل الرازي سقانه يقول هذا اذا لم يحكم بايساسها فاما اذا انقطع عنها الدم زمانا  
حتى بايساسها وكانت ابنة سبع سنين وكو ذلك فأت الدم بعد ذلك لم  
يكن حيضا كذا في النهاية ولو حاضت حيضتين ثم ايست فعدت بالشهور المكونة  
كما فاسدا ولو طوءه بشبهة عدتها الحيض في الفرة والموت واذا مات  
مولى لم تولد عنها او عتقها فعدتها ثلث حيض وقال في حيضة واحدة  
وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثمانية اشهر كما في النكاح واذا مات الصغير عن  
امرأة وبها جل فعدتها ان تضع حملها وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
عدتها اربعة اشهر وعشر وهو قول الث في كما اذا حدثت بحمل بعد الموت  
فان العدة فيه اربعة اشهر وعشر بالاتفاق ولا يثبت نسب الولد ووجه الجا  
بعد واذا طلق رجل امرأته في حاله الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق  
واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدة اخرى وتداخلت العدة وان يكون  
ما تراه من حيض محسبا منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية  
فعليها تمام العدة الثانية وهذا عند ابى حنيفة وقال الث في لاند اخلان والمعدة  
عن وفاة اذا وطئت بشبهة تعد بالشهور وتحسب تراه من حيض فها تحقيقا  
للمدخل بقدر الامكان منقوحة الغير اذا وطئت بشبهة تجب عليها العدة ولا يطل  
انما هذا ولكن للزوج ان لا يطأها حتى تنقضي عدتها ذكرنا في باب نكاح اهل الشرك

اهل الشرك وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة  
فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها  
ومستحبا يقتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت الاقرار نفيا لزمته المودة  
والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق وعزم الواطئ على ترك وطئها وقال  
زفر من اخر الوطئات واذا قالت المعتدة انقضت عدتها وكذبها زوجها  
كان القول قولها مع البين واذا طلق الرجل امرأته طلاقا باثنا ثم تزوجها في  
عدتها وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وهذا عند  
ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يصف المهر وعليها تمام العدة الاولى  
وقال زفر لعدة عليها اصلا واذا استرى منكوصة التي ولدت منه لم يعتقها  
يجب عليها ثلث حيض حيضا من النكاح وتجنب فيها ما تجتنب المكوصة من  
الخروج والبروز والتزين وحيضة من العتق ولا تجنب فيها واذا طلق  
الزنى الزنية فلا عدة عليها وكذا اذا خرجت بحرية اينا مسلمة فان تزوجت  
جازا لا ابن تكون حاملا وهذا كله قول ابى حنيفة وقال عليها وعلى الزنية  
العدة وعن ابى حنيفة انها اذا كانت حاملا يجوز نكاحها ولا يطؤها كما جاز  
من الزنا والاولى عدم جواز نكاح المهاجرة الحامل صح واذا وقعت  
الفرقة والمراة حربية فلا عدة عليها وكذا لعدة على المسبية وهذه  
مذكورة في الهداية في باب نكاح اهل الشرك ونحن كتبنا هاهنا في الوصيف  
**فصل** وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة  
مسلمة احداد وقال الث في احداد على المبتوتة واحداد ويقال الا  
وهما الغتان ان ترك الطيب والزينة والكحل والدهن المطيب وغير  
المطيب الا من عذروا بجماع الصغير الا من وجع وتواعتات العجز  
خافت وجها فان كان ذلك مزا طهر ارباب لها وكذا ليس لغيرها اذا  
احاجت اليه لعذر لا بأس به بان تؤذيها العقل او الحكمة او غيرها المحسنة  
الثوب ولا تختبئ بالحناء ولا تلبس بقميصا مصبوغا بعصفر ولا زعفران ولا املأ  
على كفاة ولا على صغيرة وكما على الامة الاحداد وليس في عدة ام الولد  
ولا في عدة النكاح الفاسد احداد ولا ينبغي ان تحطب المعتدة ولا بأس بالتمتع  
في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة المخرج من بيتها ليلا ولا نهارا



والمتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وقال  
زفر اذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب  
واذا اعترف المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بالولد لا قبل من ستة اشهر  
يثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت وهذا اللفظ باطلا  
يصادق كل معتدة يعني كانت معتدة من طلاق جعيا وباشع بالاشهر لا يحصى  
كذا في الحناية وفيه تفصيل فليرجع اليه واذا ولدت المعتدة ولدت لم  
نسبه عند ابن حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان  
الا ان يكون هناك قبل طهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب  
من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في جميع بشهادة امرأة واحدة  
فان كانت معتدة عن وفاة وصدة فها الورثة في الولادة ولم يشهد  
على الولادة احد فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الارث ظاهر وانما  
في حق النسب هل يثبت في حق غيرهم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة يثبت  
لقيام الحجج ولهذا قيل بشرط لفظ الشهادة وقيل لا بشرط واذا تزوج  
الرجل امرأة فجاءت بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت  
نسبه وان جاءت به ستة اشهر فضا عدت يثبت نسبه منه اعترف بالزوج  
او سكنت فان حجج الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة  
حتى لو نكاه الزوج بلا عن فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت  
منذ اربعة اشهر فقالت هي منذ ستة اشهر فالقول لها ولم يذكر الاختلاف  
فهو على الاختلاف اي على الاختلاف المذكور في الاشياء الستة لانه اختلف  
في النسب وفي النكاح كذا في الحناية وان قال لامرأة اذا ولدت فانت  
طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابن حنيفة وقال لا تطلق  
وان كان الزوج قد اقرب بالجل طلقت من غير شهادة عند ابن حنيفة و  
عند صاحب شرط شهادة القابلة واكثر مدة الحمل ستان واقله ستة اشهر  
وانت في بقية الاكثر اربع سنين ومن تزوج امه فطلقها ثم اشترى  
فان جاءت بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم اشترى امه لزمه اي الولد  
الا لم يلزمه وهذا اذا كان الطلاق واحدا بين او خلع او رجعا  
اما اذا كان ثنتين يثبت النسب لستين من وقت الطلاق ومن

والمتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين في غير منزلها والمختلعة على  
ثقة عدتها قبل ان يخرجها لا وقيل لا يخرج كالمختلعة على ان لا يثبت لها لا يجوز لها  
الخروج ولا تمنع الامة من الخروج وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل لا يضاف  
اليها السكنى حال وقوع الفرقة والموت والبيت المضاف اليها هو الذي سكنه  
حتى لو زادت اهلها كان عليها ان تعود الى منزلها فتعتد فيه وان كان في غيرها  
من دار الميعة لا يغيرها واخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت كما اذا خافت على  
متاعها او خافت سقوط المنزل وكانت فيها باجرا ولا تجر ما يؤديه ثم ان  
وقعت الفرقة بطلاق باشع او ثلث للبدن من سيرة بينهما ثم لا بأس بسكون  
خلف السيرة الا ان يكون فاسقا يخاف عليها فيخرج ولا يخرج عما انتقلت اليه  
والاولى ان يخرج هو ويتركها وان جعل بينهما امرأة ثقة فقد على الحليلة  
حسن وان ضاق عليها المنزل فليخرج والاولى حرجه واذا خرجت المرأة  
مع زوجها الى مكة فطلقها ثلثا او مات عنها فان كان بينهما وبين مصرها  
اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان ثلثة ايام ان شئت رجعت  
وان شئت مصت كان معها ولي او لم يكن الا ان يكون طلقها او مات  
عنها في مصر فانها لا يخرج حتى تعتد ثم يخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابن حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد ان كان لها محرم لا بأس بان يخرج قبل ان تعتد  
**باب ثبوت النسب** ومن قال ان تزوجت فلانة فخطي طالق  
فترزقها فولدت ولد لستة اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه مهر  
ويثبت نسبه له المطلقة الرجعية اذا جاءت به سنتين او اكثر لم تقربا نقضا  
العدة وان جاءت به لا قبل من سنتين بانه من زوجها ويثبت نسبه ولا يغير  
مراجعا وان جاءت به لا قبل من سنتين كانت رجعية والمبتوتة يثبت نسبه  
ولدها منه اذا جاءت به لا قبل من سنتين وان جاءت به لتمام سنتين  
من وقت الفرقة لم يثبت الا ان يدعيه فان كانت المبتوتة صغيرة تجامع معها  
فجاءت بولد لستة اشهر لم يلزم حتى ياتي به لا قبل من ستة اشهر عند ابن حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف يثبت النسب لستين سنين وان كانت الصغيرة مطلقة  
الا قارحيا فكذا لك اجواب عندهما وعند يثبت لستة اشهر وعشرين شهرا  
وان كانت الصغيرة ادعت اجمل في العدة فالجواب فيها وفي الكبيرة سواء



لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة  
فهي ام ولد لان الحاجة اليه يمين الولد ويثبت ذلك بشهادة اربعة  
العائلة بالاجماع والآراء لا يثبت بشهادة العائلة ابتداء للزينة  
بها السب وفي ضمنه ثبت لارث ذكر ما في اول كتاب الصوم ومن قال  
لغلام هو ابني ثم مات فماتت ام الغلام وقالت انا امه فله الميراث  
فهو ابنه يرثانه وفي النوادر جعل ابي محمد هذا جواب الاستحسان والقياس  
ان لا يكون لها الميراث لان السب كما يثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح  
الفاسد وبالوطي عن شبهة وبذلك اليمين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح  
وجه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها ام  
الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك عادة ووضعاً وتولم يعلم انها  
حرّة فعالت الورثة ان لم يولد فللميراث لها ويصح اقرار الحر بنفسه  
من هو فيه منه وكل ما بامية الولد ذكر ما في باب من يمر على العائنة  
من الزكوة **باب الولد من احدى** وآذا وقعت الفرقة  
بين الزوجين فالام احمى بالولد ولا تجبر الام عليه اي على اخذ الولد اذا  
ابتدأ ولم يطلب في العنابة ثم قال لا ان لا يكون للولد ذورحم محرم  
سوى الام فتجبر على حضانه لئلا يفوت حق الولد اذا الاجنبية لاشفقته لها  
عليه انتهى فان لم يكن له ام فام الام اولى وان بعدت فان لم يكن  
قام الاب اولى من الاخوات فان لم يكن له جدة فالاخوات اولى من  
العمت والخالات وفي رواية الحالة اولى من الاخوات لاب وتقدم الام  
لاب واما ثم الاخوات من الام ثم من الاب ثم الخالات اولى من العمت  
وتنزلن كما تنزل الاخوات معناه رتبه ذات قرابتين ثم قرابة الام  
ثم العمت ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هو لا يسقط حقها  
الا بعدة اذا كانت زوجها بعدة وكذلك كل زوج هو ذورحم محرم  
منه ومن سقط حقها بالتزويج يعود اذا ارتفعت الزوجية فان لم يكن  
للصبي امرأة من اهل بيته فاختصم فيه الرجال فاو لا هم اقربهم نسباً غير ان  
الصغيرة لا ترفع الى عصبة غير محرم كولي العاقرة وابن العم تحرراً عن  
العقبة والام واجدة احمى بالغلام في باكل وحده ويشرب وحده و

ويستغنى وحده وفي اجماع الصغير حتى يستغنى قباكل وحده ويشرب  
وحده وليس وحده والمعنى واحد واختلاف قدر الاستغناء وسبع  
سنين اعتباراً للغالب مما اى لام واجدة احمى بالجارية حتى تحيض ومنز  
محدثاتها ترفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة ومن سوى الام واجدة  
احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة في اجماع الصغير حتى تستغنى الام واجدة  
تقدّر ان على استحسانها شرعاً ولهذا لا يجوز ان تواجرها لخدمة ومن  
سواها لا يقدّر ان على استحسانها شرعاً ولهذا لا تواجرها للخدمة والام  
اذا اعتقها مولاه وام الولد اذا اعتقت كالمرة في حق الولد وليس  
لها قبل العتق حق في الولد والذمية احمى بولدها المسلم بالمعقل  
الاويان او يخاف ان يالف الكفر ولاخبار للغلام واجارية وقال ان في  
لها اختيار **فصل** واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها  
من المصليين لها ذلك لان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزويجها  
فيه وان ارادت الخروج الى مصر غير وطنها وقد كان التزويج فيه شار  
في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر  
في اجماع الصغير ان لها ذلك ولأول اصح واحاصل انه لا بد من الامر من  
جميعا الوطن ووجود النكاح وهذا كله اذا كان بين المصيرين تفاوت  
اما اذا اتفقا بما بحيث يمكن للوالدان بطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به  
وكذا الجواب في القرقيين ولو انتقلت من قرية المصير الى المصير لا بأس بنظر  
للصغير حيث يتخلق باخلاق اهل المصير ولا ضرر فيه بالاب وفي عكس ضرر  
بالصغير لتخالقه باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك **باب النفقة**  
النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا املت  
نفسها الى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكاتها ويعبر في ذلك حالها جميعاً  
قال رضي الله عنه وهذا اختيار اخصاف وعليه الفتوى وتفسيره انتهى  
ان كانا مؤسرين تجب نفقة الياروان كانا معسرين فنفقة الاسر  
وان كانت معسرة والزوج مؤسراً فنفقة دون نفقة الموسرات  
وفوق نفقة المعسرات وقال الكوفي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي  
وحنن نقول بموجب النص يعني قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته انتهى



انه يخاطب بقدر وسعه والباقي دين في ذمته اي بالقضاء والتفاح  
 كذا في الكفاية والمراد بالمعروف في النقص الوسيط لا ما قدره ان في  
 انه على الموسر مدان وعلى المعسر مد وعلى المعسر مد ونصف وان  
 استغنى من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان نشرت فلا نفقة  
 لها حتى تعود الى منزلها بخلها فان استغنى من التمكن في بيت الزوج حيث  
 لا تجب النفقة والزوج يقدر على الوطئ كرها وان كانت صغيرة لا تنفع  
 بها فلا نفقة لها وقال الشافعي في النفقة وان كان الزوج صغيرا لا يقدر  
 على الوطئ وهي كبيرة فلها النفقة من ماله فصار كالجبوب والعين وان كانت  
 المرأة في دين فلا نفقة لها سواء كان لجس بمأطرتها او بغيرها وكذا  
 اذا غصبها رجل كرها فذهب بها وعن ابي يوسف ان لها النفقة والنفقة  
 على الاول وكذا اذا جئت مع محرم وعن ابي يوسف ان لها النفقة ولكن  
 تجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولو سافر معها الزوج تجب النفقة  
 بالاتفاق وتجب نفقة الحضر دون السفر ولا تجب الكراه وان مرضت  
 منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان لا نفقة لها اذا كان مرضا  
 يمنع من الجماع وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب  
 النفقة ولو مرضت ثم سلمت نفسها لا تجب قالوا هذا حسن القليل  
 المروي عن ابي يوسف كذا قيل في لفظ الكتاب الى القدر واليسير اليه هو  
 فان مرضت في منزل الزوج فانه يشير الى انها سلمت نفسها الى منزل  
 الزوج ثم مرضت فيه كذا في العناية ولا يجب على الزوج دواؤه بل هو  
 في المأذون كرها في باب صدقة الفطر وفي كتاب المضاربة وتقرض على  
 الزوج النفقة اذا كان موسرا ونفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة  
 ولقد ذكر في بعض النسخ وتقرض على الزوج اذا كان موسرا نفقة خادمها  
 ولا تقرض اكثر من خادم واحد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 تقرض لما دميرو قالوا ان الزوج الموسر يزومه من نفقة الخادم ما  
 يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو ادنى الكفاية وقوله في الكتاب اذا كان  
 موسرا اشارة الى انه لا يجب النفقة عند عارده وهو رواية حسن  
 ابن ابي حنيفة وهو لا يصح خلافا لما قاله محمد ومن عسر بنفقة امرأته لم يفرق

لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه وقال الشافعي يفرق وقائمه  
 الامر بالاستدانة مع الغرض ان يمكنها اعادة الغريم على الزوج قالوا اذا  
 كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج واذا  
 قضى القاضي لها بنفقة الاعسار ثم اليسر فخاصته ثم لها نفقة الموسر  
 وانما منعت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان  
 يكون القاضي ذم لها النفقة او صالحت الزوج على مقدار فيها فيقتضيه  
 لها بنفقة ما مضى وان مات الزوج بعد ما قضى عليه النفقة ومنعت  
 شهر سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة وقال الشافعي في بصير  
 دينا قبل القضاء ولا تسقط بالموت وان اسلفها نفقة السنة  
 ثم مات لم يسترجع منها شيء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
 يحتجب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج وهو قول الشافعي وعلى هذا  
 الكسوة وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر وما دونه لا ترجع  
 منها شيء واما اذا هلكت النفقة من غير استهلاك لا يستر منها شيء بالايجاع  
 واذا تزوج العبد احرة فنفقتها دين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج  
 باذن مولاه وله ان يفسد ولو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل في  
 الصحيح وفي العناية قوله في الصحيح احراز عن قول الكوفي انها تكون في قيمة  
 انتهي ولو تزوج احرة فبواؤها مولاهما معه منزلا فعليه النفقة وان  
 لم يوتها فلا نفقة لها والبتوة ان يخل بينها وبينه في منزله ولا يخلها  
 ولو استخبرها بعد البتوة سقطت النفقة والبتوة غير لازمة على امر في  
 النكاح ولو حذمته بجارية احيانا من غير ان يستخرها لا تسقط النفقة  
 والمدبرة واما الولد في هذا كالا لانه **فصل**  
 وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان تخار  
 ذلك وان كان له ولد من غيرها ليس ان يسكن معها ولو استسكنها في  
 من الدار مفردة وله غلق كافها وله ان يمنع والديها وولدها من غيره  
 واحدا من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في اى وقت  
 اختاروا وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام انما يمنعهم من القرار وقيل  
 لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة



وفي حق غيرها التقدير بسنة وهو الصحيح وهذا احتراز عن قول محمد بن مقاتل  
فانه يقول لا يمنع المحارم من الزيادة في كل شهر كذا في العناية واذا غاب  
الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك  
المال نفقة زوجة الغائب وولد الصغار والديهم وكذا اذا علم القاضي  
ذلك ولم يعترف المودع بالمال فاذا اقربها فقد اقر ان حق لاخذها  
لا للمعا ان تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه ولو انكر احد الامرين لا تبطل  
بينه المرأة فيه وكذا اذا كان المال في يد مضاربة وكذا الجواب في الدين  
وتبطلها كغيرها اي بالنفقة ويحكمها بانتهاء ما اعطاها النفقة نظر للغائب  
وهذا كله اذا كان المال من جنس حقها وراحم او دنانير او طعاما او كسوة اما  
اذا كان من خلاف جنس لا يفرض النفقة فيه لاحتياجه الى البيع ولا يباع  
مال الغائب بالاتفاق ولا يقضي نفقة في مال الغائب لالهو لاء ولو لم يعلم  
القاضي بذلك لم يكن المودع مقرا به فقامت البينة على الزوجية او لم ينف  
مالا فقامت البينة ليفرض القاضي نفقة على الغائب وبما مرها بالاستئذان  
لا يقضي القاضي بذلك كونه قضاء على الغائب وقال زفر يقضي لان فيه  
نظر لها ولا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وصدقها فقد اخذت حقها  
وان حجرت ففان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان  
عجزت يضمن الكفيل والمرأة وعمل القضاة اليوم على هذا انه يقضي النفقة  
على الغائب طاعة الناس وهو في القضاء على الغائب مجتهد فيه وفي هذه  
المسئلة اقاويل مرصوص عنها فلم يذكرها **فصل** واذا طلق  
الرجل امرأته فلها النفقة ولو سكنى في عدتها رجعتا كان او بائنا وقال  
الشافعي لا نفقة للبسوة الا اذا كانت حاملا واما وجوب السكنى فالاجماع  
ولا نفقة للتوفيق عنها زوجها وكل فرق جاءت من قبل المرأة بمعصية مثل  
الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لها وفي العناية وغيرها انما لم يتعرض  
للسكنى لانها واجبة باتى فرقة كانت لان القرار في البيت مستحق عليها  
فلا يسقط بمعصيتها وفي العناية في هذا المحل تفصيل جليل وبسط طويل فليجوز  
اليها واذا كانت الفرقة من قبلها بغير معصية كخيار العتق وخيار البلوغ وغيرها  
بعد الكفاءة فلها النفقة وكذا اذا جبت نفسها لاستيفاء المهر وان طلقها

للقهر فلتأثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها بناء على ان المرتدة  
تجس حتى تنوب ولا نفقة للمجسوة وان مكنت ابن زوجها من نفسها فلها  
النفقة معناه مكنت بعد الطلاق **فصل** ونفقة الاولاد  
الصغار على الاب لا يشترط فيها احد كما لا يشترط في نفقة الزوجة وان كان  
الصغير ضعيفا فليس على الام ان ترضعه وذلك اذا كان توجد من ترضعه  
هذه اما اذا كان لا توجد من ترضعه تجبر على الارضاع ويستاجر الاب  
من ترضعه عندها وقوله عندها معناه اذا ارادت ذلك وليس لاب  
ان يأخذ منها وان استاجرها وصحى زوجته او معتدة لترضع ولها  
لم يخرج وهذا في المعتدة عن طلاق رجعي رواية واحدة وكذا في البسوة  
في رواية وفي رواية اخرى جاز استئجارها ولو استاجرها وصحى زوجته  
او معتدة لا رضاع ابن لم يرضعها جاز وان انقضت عدتها فاستاجرها  
لا رضاع ولها جاز فان قال الاب استاجرها وجار بغيرها فضيت  
الام بمثل اجرة الاجنية او رضيت بغير اجرة كانت على حق به وان التمت زيادة  
لم يخرج الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما يجب  
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه وفي جميع ذلك ما ذكرنا انما  
يجب النفقة على الاب والمكبر للصغير مال اما اذا كان فالاصل ان نفقة  
الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا **فصل**  
وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداد وجدة اذا كانوا فقرا وان خالفه  
في دينه معناه اذا كانوا من اهل الذمة اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا نفقة  
لهم وان كانوا مستانين ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة  
والابوين والاجداد واجداد والولد وولد الولد ولا تجب على التبرئة  
نفقة اخيه المسلم وكذا العكس لا يشترط الولد في نفقة ابويه احد وصحى على  
الزكور والاثاث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح وهذا احتراز عن  
رواية الحسن عن ابي حنيفة ان النفقة بين الزكور والاثاث انما على الذكر  
مثل حظ الانثيين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة ذوي الارحام كما  
في العناية وغيره والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت  
امراة بالغة فقيرة او ذكر فقيرا زمتا او على من يجب لك على مقدار الميراث



ويجوز عليه حتى تكون نفقة الصغير على الامة واجبة اثلاثا ونفقة الاخ المعسر على  
الاخوات المستقرات لموسرات انكحاشا على قدر الميراث غير ان المعسر اهلية  
الارث لا احراره فان المعسر اذا كان له مال وابن علم يكون نفقة على  
وميراثه ميراث ابن عمته وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الا من على ابويه  
اثلاثا على الاب الثمان قال رضي الله عنه هذا الذي ذكره رواية ابن عباس  
وحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب وصار كالمولود الصغير  
ولا تجب نفقة من نفقة الحارم مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير ثم يسار  
مقدرة بالنصاب فيما روى عن ابي يوسف وعن محمد انه قد ربه بما يفضل عن النفقة  
نفسه وعياله شحرا او بما يفضل على ذلك من كسبه الدائم كل يوم والفقير  
على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان ثابن القاب مال  
فرض في نفقة ابويه واذا باع ابوه متاعه في نفقة جازع عذابه حنيفة وهذا  
استحسان وان باع العقار لم يجز وفي قولها لا يجوز ذلك كله وهو قبيح  
ولا يملك بيع في دين له سوى النفقة وكذا لا يملك لأم في النفقة ولا ولاية  
لغير الاب من الاقارب اصلا في التفرغ في حالة الصغر ولا في الحفظ حالة الكبر  
ولو باع الاب عقارا صغيرا ومنقوله جاز كمال ولاية ثم له ان يأخذ منه نفقة  
لانه من جنس حقه واذا كان لابن القاب مال في يد ابويه فالتقاسم بينهما  
وان كان له مال في يده حتى فالتقاسم بينهما بغير اذن العاصي ضمن واذا ضمن  
لا يرجع على العاصي واذا قضى العاصي للولد والوالد يزوج وذوي الارحام  
بالنفقة قضت مدة سقطت بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها العاصي  
الا ان ياذن العاصي في الاستدانة عليه وهذا استثناء ومن قوله قضت  
مدة سقطت كذا في العناية **فصل** وعلى المولى ان  
ينفق على امته وعبده وان امتنع وكان لها كسب الكسب وانفق وان  
لم يكن لها كسب بان كان العبد زنا او جارية لا تخرج منها اجر المولى على  
وفي سائر الجملات لا يجزى على نفقة الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى  
وعن ابي يوسف انه يجزى والاصح ما قلنا ونفقة العبد الموصى تؤخذ من على الموصى  
بها ذكرها في كتاب الوقف ومن باع عبدا واحدا بالمال ونفقة في مدة  
انها رعى من له الملك وقت الوجوب ذكرها في صدقة الفطر وعصر

نفقة المقعد الذي لا مال له ولا قرابة له في بيت المال ذكرها في كتاب  
اللقط ونفقة المملوك المشترك على قدر الانصاء ذكرها في كتاب القسمة  
**كتاب العتاق** العتاق تصرف مندوب له قال  
عليه السلام انما مسلم اعنق مؤمنا اعتنق الله بكل عضو منه عضوا من النار  
ولقد استحبوا ان يعتنق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء  
بالاعضاء والعتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه وهو حق الله تعالى  
عندهما من قبل الشهادة عليه من غير دعوى وعنده حق العبد حتى لا يقبل  
البينة عليه من غير دعوى ذكرها في باب العتق في المرض ولو قال البالغ  
اعتقت وانا صبي فالقول قوله ولو قال المنيق اعتقت وانا مجنون  
وجنونه كان ظاهرا فذلك وكذا لو قال الصبي كل مملوك ملكه فهو حر  
اذا اعلنت لا يصح ولا بد ان يكون العبد في ملكه متى لو اعتنق عبدا غيره لا ينفذ  
ولو اعتنق الراهن عبد الراهن نفقة عتقه وفيه تفصيل في كتاب الراهن وفيه جز  
اقوال الشافعي لا ينفذ اذا كان المعتنق معسرا بخلاف اذا كان موسرا حيث  
ينفذ على بعض اقواله ولو اعتنق عبدا مستاجرا ينفذ وكذا اذا اعتنق العبد  
المشركي قبل القبض ينفذ ولا يبيع العبد للبايع سواء كان المشركي المعتنق  
موسرا او معسرا الا رواية عن ابي يوسف فانه قال اذا كان المشركي  
معسرا يبيع العبد للبايع ويجعله كالرهن وكذا اذا اعتنق العبد الابن والمغصوب  
ينفذ واعتاق الوارث العبد الموصى بربيته لا ينفذ بل يؤخر الى اداء السعاية  
عذابه حنيفة وفي العناية وعند الشافعي لا ينفذ طلق الموصى له ثم قال و  
وصورة المسئلة مريض وصى بربيته عبدا لشخص لا مال له غيره ثم مات  
واعنق الوارث العبد لا ينفذ بل يؤخر الى اداء السعاية عذابه حنيفة  
اقا رخصها فلا اشكال لانه يعتق في الحال انتهى وهذه من قوله ولو  
اعتنق الراهن مذكورة في كتاب الراهن في باب تصرف الراهن ولو  
اشترى عبدا ثم اقر المشرك على البايع انه اعتنق المبيع قبل البيع ينقلب اقرار  
المقر عليه ويجعل كانه اعتنق ذكرها في باب عتق البعض من كذا باعياق  
واذا قال لعهده او امته انت حر او معتق او عتيق او حر او حر او حر  
او اعتنقك فقد عتق نوى العتق او لم ينو وهذه الالفاظ وان



كانت موضوعا للاخبار فقد جعلت انشاء في التعريفات الشرعية للحاجة  
كما في الطلاق والبيع وغيرها ولو قال عتقت به الاخبار بالاطلة وانته  
حر من العمل صدق وبيان لا قضاء ولو قال له يا حر يا عتق لا يعتق الا اذا  
سماه حرا ثم ناداه يا حر ولو ناداه بالفارسية يا آزاد وقد لقبة  
بالحر قالوا يعتق وكذلك لو قال له يا اسك حر او وجهك  
او رقبتك وبذلك او قال لأمته فربك حر وان اضاف له في بيع  
يقع في ذلك اجزء وسيا يتك اخلاف فيه انشاء الله تعالى وان اضاف له  
جزء معين لا يعتبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقع عندنا خلافا لثاني  
ولو قال لا ملكة عليك ونوى به حرية عتق وان لم ينو لم يعتق  
وكذا جميع كتابات العتق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي ولا سبيل  
عليك ولا مرق لي عليك وقد خليت سبيك وكذا قوله لأمته فطلق  
هو المروي عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقك ولو قال لا سلا ان  
عليك ونوى العتق لم يعتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك ومنه  
المسئلة اذا كان يولد مثله فكل لا يولد مثله فذكره بعد هذا  
ثم ان لم يكن للعبد نسب معروف ثبت نسبه منه واذا ثبت عتق وان  
كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه ويعتق ولو قال هذا مولاي واموت  
عتق وكذا اذا قال لأمته هذه مولاي ولو قال عتقت به المولى في الميراث  
او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء وقال  
زفر لا يعتق في ان في اعني قوله يا مولاي ولو قال يا سيدي يا ملكي لا يعتق  
بالاعتاق ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق ويرى عن ابي حنيفة شاذ  
انه يعتق فيهما والاعتماد على الظاهر ولو قال يا ابن من غير اضافة لا يعتق  
وكذا لو قال يا بني او يا بنته ولو قال لخلام لا يولد مثله فذكره  
عند ابي حنيفة وقال لا يعتق وهو قول الثالث فمضى لو قال هذا ابني او  
اخي ومثله لا يولد مثلهما فهو على خلاف ولو قال لصبي صغير هذا جدك  
قبل هو على خلاف وقيل لا يعتق بالاجماع ولو قال هذا اخي لا يعتق  
في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق ولو قال لعبد هذا ابنتي فقد قيل  
على خلاف وقيل هو لا يعتق بالاجماع وان قال لأمته انت طالع او باني

هذا

او باني او تخمرو ونوى بالعتق لم يعتق وقال الثالث فمضى اذا نوى  
وكذا على هذا الخلاف ما اثره لفظ الصريح والكتابة على قاله شاذ  
واذا قال لعبد انت مثل لا يعتق ولو قال انت الا حر عتق ولو  
قال اسك راسك راسك راسك بالاضافة لا يعتق ولو قال راسك راسك راسك  
عتق ولو قال لعبد انت حر كيف شئت عتق عند ابي حنيفة ولا يشي  
له ولا يبيع عندهما ما لم يشاء وحاصل الاختلاف راجع الى ان اصل الطلاق  
الطلاق بغير شيئا ام لا عنده لا يتعلق وعندهما يتعلق بها اصل الطلاق  
باوصافه ذكرها في كتاب الطلاق في فصل في المشيئة **فصل**  
ومن ملك دار حرم محمد حرم منه عتق عليه والمراد القرابة المؤبدة بالحرية  
ولا اذا او غيره لان نظام عموم قوله عليه السلام من ملك دار حرم فهو حر كلها  
ولكن في مخالفا في غير الولاد ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا  
او في دار السلام وهذا بخلاف اذا ملك بنت عمه وهي اخيه من الرضاع حيث  
لا يلق وان كان دار حرم حرم والصبي يهل احلا لهذا العتق وكذا المجنون حتى  
عتق القريب عليهما عند المالك ومن اشترى قريبا دار حرم حرم له على ان له خيار  
ثلاثة ايام فماد ونها يعتق عليه هذه خلافا لما ذكر في باب خيار الشرط وذا  
اشترت امرأة ابن زوجها فمات وترك زوجا وانما عتق بضيق  
ولا يضمن لغيرها شيئا لو لم يصنع منه ذكر كما في او ان كتاب المضاربة ومن  
اعتق عبدا لوجه الله تعالى او ليطمان او ليقسم عتق وعتق الكره والسكران  
واقوع وان اضاف العتق الى ملكا وشرط مخرج كما في الطلاق اما الاضافة  
الى الملك ففيه خلاف الثالث في واذا باع عبدا على ان البايع خيار ثلثة ايام  
فاد ونها فاعتق البايع في مدة الخيار نفذ عتقه ولو كان في يوم المشرق  
ذكر في باب خيار الشرط واذا خرج عبد حر في اينا مسلما عتق ولو اقر  
بحرية عبد غيره ثم اشتراه عتق ذكر في باب المضاربة وان اعقب خلاما  
عتق حكمها ايضا بقاها ولو اعقب لحر على ان صح ولا يجب المال وانما  
يعرف قيام اجل وقت العتق اذا جازت به لاقل من سنة اشهر منه  
وذكر لامة من مولا باحر وكرها من زوجها مملوك كسيدا ووك  
المعروف حر بالقيمة وذكره لامة حر على كل حال واذا ملكت امرأة زوجها



وقد ولدت منه ليعتق الزوج الآخر ملكة بموتها وإذا ملك الزاني  
ابنه يعتق عليه ولو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه ذلك ما لم يملك  
في باب الاستيلاء قال في الغاية أي أقاله لآب وأما الآخر لا يعتق  
عليه إذا ملكه وأن كان من الزنا لأن النسبة بينهما ثابتة انتهى  
**باب العبد الذي يعتق بعضه** وإذا اعتق المولى بعض عبده  
عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته لولاه عنده حنفية وقال لا يعتق كله  
وأصله أن الاعتاق مجتزعه فيقتصر على ما اعتق وعندها لا يخرج من  
قوله أن فتي فاضافة إلى البعض كاضافة الكل فلهذا يعتق كله وإذا عجز  
معتق البعض لا يرده إلى الرق وإذا كان العبد من شركه فاعتق أحدهما نصيبه  
عتق وأن كان موسرا فتركه بالخير أن شاء اعتق وأن شاء ضمن شركه  
قيمة نصيبه وأن شاء استسعى العبد فإن ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق  
وأن اعتق أو استسعى فالولاء بينهما وأن لم يعتق معسر فالشريك بالخير أن شاء  
اعتق وأن شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عنده حنفية  
وقال ليس إلا الضمان مع يسار والسعاية مع العار ولا يرجع للمعتق  
على العبد والولاء للمعتق وهذه المسئلة تنبت على حرفين أحدهما تجزئ الاعتاق  
وعنده والثاني يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وعندهما يمنع ثم اعتبر  
يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغنى  
ولا يرجع المستسعى على المعتق بإجماع بيننا بخلاف العبد الموهوب إذا اعتقه الآخر  
المعسر وتقصيده في كتاب الرهن وقوله أن فتي في الموسر كقولها وقال  
في المعسر بقي نصيب الكت على ملكه يباع ويوهب ولو شهد بكل واحد من  
الشركين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسر  
كانا أو معسر عنده حنفية وكذا إذا كان أحدهما موسرا والآخر  
معسرا والولاء لهما وقال أبو يوسف ومحمد إن كانا موسرين فلا سعاية  
عليه وإن كانا معسرين سعى لهما وإن كان أحدهما موسرا والآخر  
معسرا سعى للموسر منهما والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما أي  
في هذه الصور التي تجلدها كل منها على صاحبه وهو يتبرع عنه فيبقى موقفا  
إلى أن يتفقا على عتاق أحدهما ولو قال أحدهما لا يعتق لم يخل فلان

فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال الآخر إن دخل فهو حر ففنى العبد ولا ريب  
أنه ظلم لا يعتق النصف وسعى لهما في النصف وهذا عنده حنفية وإن يوفى  
وقال محمد يسعى في جميع قيمته ولو حلفا على عتق كل واحد منهما لأحدهما  
لم يعتق واحد منهما وإذا اشترى الرجلان ابن أحدهما عتق نصيب لآب  
ولا ضمان عليه علم الآخر أنه ابن شركه ولم يعلم وكذا إذا ورثاه فأشرك  
بالخيار أن شاء اعتق نصيبه وأن شاء استسعى العبد وهذا عنده حنفية  
وقال في الشراء يضمن لآب نصف قيمته إن كان موسرا وإن كان معسرا  
يسعى لآب في نصف قيمته لشركه به وعلى هذا الخلاف إذا ملكاه بهيمة  
أو صدقة أو وصية وعلى هذا إذا اشترى رجلان واحدهما وحلف  
بعتيقه إن اشترى نصفه وأن بدا لأجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى  
الآب نصف الآخر وهو موسر فالأجنبي بالخيار أن شاء ضمن لآب  
وأن شاء استسعى لآب في نصف قيمته وهذا عنده حنفية وقال لا خيار  
لأجنبي لآب نصف قيمته عندهما ومن اشترى نصف ابنه وهو موسر  
فلا ضمان عليه عنده حنفية وقال لا يضمن إن كان موسرا ومعه إذا  
اشترى نصفه ممن يملك كله فلا يضمن لآب بعدت عنه وأما قيد بقوله  
ممن يملك كله لأنه إذا اشترى نصيبا جلا لشركه يضمن للسكك  
بالإجماع كذا في الغاية وأذا لم يملك بين ثلثة نفر وبتره أحدهم وهو  
موسر ثم اعتقه الآخر وهو موسر فأراد الضمان فللسكك أن  
يضمن المدبر ولآب يضمن المعتق والمدبر إن يضمن المعتق ثلث قيمته  
مدبرا ولا يضمنه الثلث الآخر ضمن السكك وهذا عنده حنفية والولاء  
بين المعتق والمدبر أثلاثا ثلثا للمدبر والثلث للمعتق وقال العبد كله  
للشركاء بقره أول مرة ويضمن ثلثي قيمة لشركه موسرا كان أو معسرا والولاء  
كله للمدبر وإذا كان بين رجلين زعم أحدهما أنها أم وليد لصاحبه  
والآخر فنهى موقوفه أن يرفع عنه كزومة يوما ويوما كخدم المنكر عنده  
حنفية وقال أن شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا يبر  
له عليها وإن كانت أم وليد بينهما فاعتقها أحدهما وهو موسر فلا ضمان  
عليه عنده حنفية وقال لا يضمن نصف قيمتها وقيمتها ثلث قيمتها فته علما



قالوا وهذا اختلاف بيني على ان مائة ام الولد غير متقومة عنده ومتقومة  
عندهما قال صاحب الهداية وعلى هذا الاصل يتبنى عدة من المائيل ورواها  
في كفاية المنتهي **باب عتق احد العبدین** ومن كان له ثلثة عبيد  
دخل عليه ثلثان فقال احدكم حر ثم خرج واحد ودخل اخر فقال احدكم حر ثم مات  
ولم يبين عتق من الذي عتق عليه القول ثلثة اربعة ونصف كل واحد من الاخرين  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد كذلك الا في العبد الاخير فانه يعتق  
ربعه فان كان القول منه في المرقن قسم الثلث على هذا وشرح ذلك في  
ان يجمع بين سهام المعتق وطى سبعة على قولها لانا نجعل كل رقبه على اربعة  
لما جازنا لثلاثة الارباع فيقول يعتق من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخيرين  
من كل واحد منهما سهمان فبلغ سهام العتق سبعة والعق في مرض الموت  
وصيته ومحل ثلثها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل  
كل رقبه على سبعة على سبعة وجميع المال احد وعشرون فيعتق من الثابت  
ثلثة اسهم ويسعى في اربعة ومن الباقيتين من كل واحد سهمان ويسعى في ثلثة  
فاذا اكملت وجمعت استقام الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل رقبه  
على ستة لانه يعتق من الدخول عنده سهم فقطت سهام المعتق بسهم  
وصار جميع المال ثمانية عشر وباقي التخرج مائة ومن قال لعبد واحد كما  
حر فباع احدهما او ماتا وقال له انت حر بعد موت عتق الآخر وكذا اذا اؤتمروا  
احديهما ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع القبض وبدونه والمطلق و  
بشرط ان ياراه المتعاقدين والعرض على البيع ملحق به في المحفوظ عن ابي يوسف  
والحبة والتسليم والعدقة والتسليم بمنزلة البيع قبل التسليم ليس بشرط  
وانما ذكره تأكيداً لانه في العناية واذا اعلى احد عبده لا بعينه او بعينه  
ونسبه ومات قبل التذكر والبيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى في نصفه  
الاخر بالاتفاق ذكرها في باب العبد الذي يعتق بعضه ولو قال لاني  
احدكما حر ثم وطئ احديهما لم يعتق الاخرى عند ابي حنيفة وقال لا تعتق قال  
صاحب الهداية وعلى من ذهب ابي حنيفة يحل وطؤها الا ان لا يفتي به ومن  
قال لامته ان كان اول ولد تلده غلاما كانت حرة فولدت غلاما حرة  
ولا بد من ربيها ولا اولا عتق نصف الام ونصف الجارية وتسعيان في نصف

في النصف والاعلام عبد واذا ولدت الغلام اولا يعتق كل واحد  
من الام والجارية وان ولدت الجارية اولا ترق كل منهما اما الغلام  
يرق في الحالين فلهذا يكون عبدا فان ادعت الام ان الغلام هو المولود  
اولا وانكر المولى الجارية صغيرة فالقول قول المدعيان فان حلف لم يعتق  
واحد منهم وان نكل عتقت الام والجارية ولو كانت الجارية كبيرة لم يزوج  
شئها والمسئلة بما لها عتقت الام بنكول المولى خاصة دون الجارية ولو  
كانت جارية الكبيرة هي المدعية لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبت  
عتق الجارية بنكول المولى دون الام والتحليف على العلم فيما ذكرنا قال صاحب  
الهداية وبهذا القدر يعرف ما ذكرنا من الوجوه في كفاية المنتهي واذا شهد  
رجلان على رجل ان اعلى احد عبديه قال شهادته باطلة عند ابي حنيفة الا  
ان يكون في وصيته استحسانا ذكره في العتاق وان كان في الطلاق جازيا  
ويحرر على ان يطلق احديهن وقد ذكرناه في الطلاق ايضا وقال ابو يوسف  
في شهادته في العتق مثل ذلك اي مثل الطلاق ويحرر على تعيين احدهما  
وهذا الاختلاف متفرع على سئلة اخر فختلف فيها وهي ان الشهادته على  
عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابي حنيفة وعندهما تقبل والشهادة  
على عتق الامه وطلاق المتكوبة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق والمسئلة  
معروفة واذا كان دعوى العبد شرطا عنده لا يتحقق في هذه المسئلة لان  
الدعوى من المجهول لا يتحقق فلا تقبل شهادته وعندهما ليس بشرط تقبل  
الشهادة وان انعدمت الدعوى ولو شهدا انه اعلى احدى امته لا تقبل عند  
ابي حنيفة وان لم تكن الدعوى شرطا فيه بدليل اخر تركا ذكره في وجوه فثبت  
وهذا كله اذا شهدا في صحة انه اعلى احد عبديه اما اذا شهدا انه اعلى  
احد عبديه في مرض موته او شهدا على تربيته في صحة او مرضه واذا شهدا  
في مرض موته او بعد وفاته تقبل استحسانا ولو شهدا بعد موته انه قال في  
صحة احدكما حر فقد قبل لا تقبل وقد قبل تقبل واعلى الوارث عبدا  
من التركة وهي مستغرقة بالديون يصح وينفذ اذا قضى الديون بعد  
ذكره في فصل بيع القسوس من كتاب البيع **باب**  
**الحلف بالعتق** ومن قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر



ليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق وكره الموكان في ملكه يوم حلف  
عنه فبقى على ملكه حتى دخل عتق ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ لم يعتق ومن  
قال كل مملوك ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق سواء  
ولدت لستة أشهر فصاعدا أو ولدت لأقل من ستة أشهر وقطرة التقييد  
بوصف الزكورة انه لو قال كل مملوك تدخل حامل فيدخل الحمل عتقا ولو قال  
كل مملوك ملكه حر بعد عتق أو قال كل مملوك فهو حر بعد عتق وله مملوك فاعتق  
آخر ثم جاء بعد عتق الآخر ملكه يوم حلف ولو قال كل مملوك ملكه أو كل مملوك  
له حر بعد موته وله مملوك فاشترى آخر فالتزك كان عنه مدبر والآخر ليس مدبر  
وإن مات عتقا من الثلث وقال أبو يوسف في النواذر يعتق ما كان في ملكه  
يوم حلف ولا يعتق ما استغاد بعد يمينه وعلى هذا إذا قال كل مملوك له إذا  
مات فهو حر ولو قال إن ملكت عبدا فهو حر فاشترى عبدا على أن لا يجير للعتق  
عنده خلافا لما جاز ما إذا قال إن اشتريت عتق وسقط اختيار ذكره في باب  
خيار الشرط والاعتاق لا يبطل الشرط الفاسد ذكره في كتاب الكاينات  
ولو قال لأجنبي أن يطلقك فبعد حر ثم تزوجها وطلقها فالعبد يعتق بالطلاق  
ذكره في باب اليمين بالعتق والطلاق **باب العتق على جعل**  
ومن اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم  
أو بالف درهم فإذا قبل صار حرا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به والطلاق  
لفظ المال ينظم أنواعه من العتق والعرض والحيوان وأنه كان بغير عتق وكذا المأمور  
والمكحل والموزون إذا كان معلوم الجنس لا يفرجه جهالة الوصف ولو عتق عبدا  
بأداء المال صح وصار حرا فوفا ذلك مثل أن يقول إن أدت إلي ألف درهم  
فأنت حر ومعنى قوله صح انه يعتق عند الأداء من غير أن يصير مكاتباً وإذا شرط  
وإذا حضر المال أجبره الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى الإيجاب فيه وفيه  
الحقوق أنه ينزل قابضاً بالتخلية وقال زفر لا يجزى على القبول وهو القياس  
فالكاصل أن في هذه المسئلة اعتبارين الأول أنه تعليق نظر ألي اللفظ والكا  
أنه معاوضة نظراً إلى المقصود فعملنا بالشبهين وجعلناه تعليقاً ابتداءً  
فلا يتوقف على قبول العبد ولا يحمل الفسخ ولا يجزى على مباشرة الشرط ولا يقع  
على الموجهة ولا يكون العبد الحق بكاسبه ولا يسر إلى الولد المولود قبل

قبل الأداء وجعلناه معاوضة في الانتقاء وجعل المولى على القبول  
عتقاً يرد الفسخ وتخرج المسائل ولو أدى البعض جاز على القبول لا  
لا يعتق بالم يؤد الكل كما إذا أحط البعض وأدى الباقي ثم لو أدى القادر  
الكتبة قبل التعليق رجع المولى عليه أي على العبد بالف درهم وعتق ولو كان  
الكتبة بعده لم يرجع عليه ثم الأداء في قوله إن أدت يقصر على المجلس  
وفي قوله إذا أدت لا يقصر ومن قال العبد أنت حر بعد موته على ألف  
درهم فالقبول بعد الموت كما إذا قال أنت حر بعد ألف درهم فلو لا  
يعتق في مسئلة الكتاب وإن قبل بعد الموت لم يعتق الوارث ومن اعتق  
عبده على خدمة أربع سنين فقبل العبد فعتق ثم مات من سبعة فعليه قيمة  
نفسه في ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين  
ومن قال لأخر اعتق منك على ألف درهم على أن تزوجنيها ففعل فأت  
أن تزوجه فالعتق جائز ولا شيء على الأمر ومن قال لغيره اعتق عبدك  
على ألف درهم على ففعل لا يلزمه شيء ويقع العتق عن المأمور ولو قال  
اعتق منك عني على ألف درهم والمسئلة بما لها قيمت الألف على ما  
ومهر مثلها فما أصابت لقيمة أداء الأمر وما أصاب المهر بطل عنه فلو تزوج  
نفسها منه انتهى المسئلة كذا في النهاية لم يذكره في الجامع الصغير  
وجوابه أن ما أصاب قيمتها سقط في الوجه الأول على المولى في الوجه الثاني  
وما أصاب مهر المثل كان مهر لها في الوجهين وإذا قال لغيره أنت عتق  
على ألف درهم على أن ياتي بأخي أو على أنك بتخيائتمه أيام فقبل العبد  
فانجبر باطل إذا كان في جانب المولى وجاز إذا كان للعبد ولو تزوج العبد  
فانجبر في الثلث بطل ما لم يرد عتق العبد ولزمه الألف إن شأنا إليه في  
البيع لكن المذكور فيه أن اختياراً إذا كان في جانب الزوج فياظر بالاجماع وإذا  
كان في جانب المرأة ففيه خلاف عند أبي حنيفة يجوز الخيار فإن ردت الخيار  
في الثلث بطل ما لم ترد وطلقت ولزمها الألف وعدها الخيار باطل  
في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم ثم قال جانب العبد  
في العتق مثل جانبها في الطلاق والذكر نفهم من كلامه أن اختياراً إذا كان  
من جانب العبد ففيه أيضا خلاف كما في مسئلة الخلع كقول المفهوم من كلام



مما جرت العادة به يجوز مطلقاً من غير اختلاف حيث قال وجانبه بالعبد في العتق  
مثل جانبها في الطلاق يعني يصح تخارص العبد إذا خيره في الاعتاق على مال  
كما يصح تخارصه في الخلع من جانب المرأة انتهي حيث أطلق القول على جواز في  
المستلزم ولم يترخص للخلع في هذا المثل حتى يرتفع الاشكال بخلاف  
إذا اعتق عبده على هذا العبد أو على هذا العبد فإذا أحدهما أو من الآخر  
أرفع بتعين فيه لا وكس في باب المهر وإذا قال العبد أنت حر فليس عليك  
اللف فقبل عتق العبد ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وكذا إذا لم يقبل وقال  
عليه اللف إذا قبل وإذا لم يقبل لا يقع العتق وإذا اعتق عبده على غير  
أدخيره أو مبيته يصح ويجب قيمة العبد ذكرنا في باب الخلع ولو اعتقه  
على مال قبله بغير فاجاز جاز ذكرنا في فصل الوكالة بالكلح مسائل  
مشورة ولو اعتق المشتري المبيع قبل القبض يجوز ذكرنا في الأباقي وإذا  
اعتق المشتري العبد قبل القبض لا يسع للبائع إلا روية عزاب يوسف طر  
ذكرنا في باب التصرف في الرخص ولا يصح ان يعتق الغاصب ثم يودع  
الضمان وكذا لا يصح اعتاق المشتري من الغاصب إذا أدى الضمان عند  
وعند ما يجوز وقد ذكره هلال وهو الأصح ولأن يعتق المشتري واختار  
البائع ثم يجر البائع واعتاق المشتري من الراهن واعتاق الوارث عبداً من  
التركة وهي مستغرقة بالديون يصح وينفذ إذا قضى الديون بعد ذلك وكل  
مذكورة في بيع الفضول **باب التدبير** التدبير يخرج من  
عند أبي حنيفة خلافاً لما لا يعتاق لانه شعبة من شعب الاعتاق فيكون  
معتبراً به ومالية التدبير مقومة ذكرنا في العبد الذي يعتق بعضه والتدبير  
لا يقبل الضمان ذكرنا في كفاية العبد المشترك من المكاتب المملوك إذا مات  
فانت حر أو أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد حصل  
مدبراً ثم لا يجوز بيعه ولا هبته ولا أخراجه عن ملكه إلا إلى الحرية وقال  
وقال إن أنت فتي بجوز والمولى ان يستخرمه ويواجهه وأن كانت أمه وطها  
وله ان تزوجهما وإذا مات المولى عتق المدبر من ثلث المال حتى أنه لو لم يكن  
مال غيره سعى في ثلثه وأن كان على المولى دين سعى في جميع قيمته ولو لم يوف  
مدبره وأن عتق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مات من مرضي

مرضي هذا أو سافر هذا أو من مرضي كذا فليعتق مدبره ويجوز بيعه  
فإن مات المولى على الصفة التي ذكرنا يعتق كما يعتق المدبر مضافاً من  
الثلث ومن المقيدين يقول ان مات السنة أو عشر سنين بخلاف  
إذا قال له مائة سنة وشك لا يعيش اليه في الغاب وإذا قال أنت  
مدبر على الف درهم يكون القبول اليه في الحال لا بعد الموت ذكره في باب  
يعتق على جعل وإذا كانت أمه بين جليز وبراهن ثم وطها أحدهما  
فجاءت بولد منه فادعاه ثبت نسب الولد منه ويقتصر مومته على نصيبه  
بالأجماع حتى لو مات المستول عتق من جميع المال أشار إليه في باب كتابه  
العبد المشترك وإذا كان العبد بين جليز وبراهن أحدهما ثم اعتقه الآخر  
وهو مومس فإن الذي لم يعتق نصف قيمته وإن استغنى العبدون  
شأنا عتق وإن اعتقه أحدهما فبراهن الآخر لم يكن له ان يعتق المعتق ولكن  
يستغنى أو يعتق وهذا عند أبي حنيفة وإذا ضمنه قيمة نصيبه في الصورة  
الأولى يضمنه قيمة نصيبه مدبراً ثم قبل قيمة المدبر عرف بتقوم المقومين  
وقيل يجب ثلثا قيمته وهو قول لأن المنافع أنواع ثلثة البيع والشاهد  
والاستخدام والمثاله والاعتاق وتوابعه والغائب البيع فيسقط  
وإذا ضمنه لا يتملك بالضمان وقال أبو يوسف ومحمد إذا وبراهن أحدهما  
فعتق الآخر بطل ويضمن نصف قيمة مومس كان أو مومساً ويضمن  
قفاً وإن اعتقه أحدهما فبراهن الآخر بطل ويضمن نصف قيمة ان كان مومساً  
ويسعى العبد في ذلك ان كان مومساً وهذا مسئله مذكورة مفصلة في باب  
كفاية العبد المشترك **باب الاستيلاء** إذا ولدت الأمة من  
مولاها وأن كان المولود ميتاً وله وطها واستخراهما وأجارتهما وزوجهما  
ولا يثبت نسب لهما إلا ان يعرف به وقال الث في يثبت نسب منه  
وإن لم يدرع فإن جاءت بعد ذلك بولد يثبت نسب بغير اقراره  
بعد اعتراف منه بالولد الاول لا لانه إذا نفاه ينفي بقوله قال العصابة  
أي من غير اعتراف مالم يقض القاضي به أو لم يتطاول المدة فاما بعد قضاء القاضي  
فقد لزمه به على وجه لا يملك بطلاله وكذلك بعد التطاول انتهى وهذا  
الذي ذكرناه حكم فاما الديانة فإن كان وطها وحضنها ولم يعزل عنها



يلزم ان يعترف به ويرى وان غل عنها او لم يحضرها جازله ان ينفقه هكذا  
روى عن ابن حنيفة وفيه روايتان اخراوان عن ابن يوسف وصح  
ذكرنا في كفاية المستحق فان زوجهما ماتت بولد فموتت حكمته والنسب  
يثبت من الزوج ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه ويعتق الولد ويصير ام ولد  
له وفي العناية وقوله ولو ادعاه معناه اذا زوج المولى امته لا يثبت  
النسب منه لانه ثابت بالنسب من غيره ويعتق الولد ويصير ام ولد له  
لا قراره وانما فسرنا كلامه بذلك لستقيم قوله وتصير ام ولد له لان  
لان امومة ام الولد ثابتة قبل هذه الدعوة فلا يستقيم قوله وتصير  
ام ام ولد له هكذا نقل عن فوايد مولانا حميد الدين العزيم انتهى واذا  
مات المولى عتقت ام الولد من جميع المال ولا سعاية عليها في دين المولى  
للغرماء واذا ادعى المريض ولد جارية ان كان معها ولد لا تسقط قيمتها  
للغرماء وان لم يكن معها ولد تسقط في جميع قيمتها للغرماء وذكرها في كتاب  
البحر واذا سلمت ام ولد النصرانية فليها ان تسقط في قيمتها وهي بمنزلة المكاتب  
لا يعتق حتى تؤد الرقابة وقال زفر تقي في الحال والسعاية ودين عليها  
وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الالام فابى فان اسلم على حالها  
وان ماتت مولاها عتقت بلا سعاية ولو عجزت في حال حيوتها لا ترد قيمة  
ومن استولى امره غيره بنكاح ثم ملكها صار ام ولد له وقال الشافعي  
لا يصير ام ولد له ولو استولى بها بملك يمين ثم استحق ثم ملكها يصير ام ولد  
له عندنا وله فيه قولان وهو ولد المذموم ولو اشترى المورث جارية  
ومات واستولى بها الوارث ثم استحق يكون الولد حرا بالقيمة ويرجع  
الوارث بها وبالتمتع على البائع كالمورث ويصير مفرورا بشراء المورث  
ذكرها في القصة قبل فصل فيما يقيم وما لا يقيم واذا ولدت المستحقة  
في مدة خيار المشتري بنكاح لا يصير ام ولد له عنده خلافا لما ذكرنا في  
باب خيار الشرط واذا عقلت من الزنا ثم ملكها الزاني لا يصير ام ولد له ولا  
يثبت نسب ولده الا انه يعتق بالاتفاق ومن اشترى اخاه من الزنا  
اما فاه لا يبعث واذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه فثبت  
نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولها

ولها واذا وطئ اب لاب مع بقا الا لم يثبت النسب ولو كان الا  
ميتا يثبت من اجد كما يثبت من الاب وكذا الاب وورقه بمنزلة موته  
واذا كانت الجارية بن شريك فجاءت بولد فادعاه احد هما يثبت نسبه  
منه وصارت ام ولد له ولا يستل ولا يجبر عقرها وعذابه حنفية  
بغير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب ماله ويضرب نصيب قيمتها ويضرب  
نصيب عقرها ولا يغرم قيمة ولها وان ادعى عاهة معاينة نسبه  
منها معناه اذا جلت على طمسها وقال الشافعي يرجع الى قول القائل  
وعندنا يثبت نسبه منها كانت ام ولد لها وطئ كل واحد منها نصف العقر  
خاصا بالمعنى الآخر ويرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل وانه  
من ميراث اب واحد واذا كان احد شريك اب لا اخو او كان مسلما  
والآخر ذميا لا يثبت نسبه منها معاينة يثبت من الاب والمسلم اذا وطئ  
المولى جارية مكانه فجاءت بولد فادعاه فان صدقته المكاتب ثبت  
نسبها لولد منه وعليه عقرها وقيمة ولها ولا يصير ام ولد له وعن  
ابن يوسف لا يعتبر تصديقه وان كذبه في النسب لم يثبت ولو ملكه  
يوما يثبت نسبه منه لا يرجع المذموم بعقر لونه عليه الا الذر او قعه في  
هذا الصنع ذكره في باب الجنايات من كتاب الحج ومورثه اذا باع بذر  
جارية وقال هذه الجارية لا تسلم الى المشتري ثم تبين انها كانت  
لاخر يلزمه العقر العقر هو المرأة اذا وطئت غرضه بغيره سمي عقر لانه  
يجب على الواطئ بعقره اياها اي بجردها بازاله بكارها هذا هو  
الاصل ثم صار للثيب ومن استولى جارية بالنكاح ثم ملكها هو وعمره  
ورائه يضمن نصيب شريكه ذكرنا في اول كتاب المضاربة **كتاب**  
**الايمان** الايمان على ثلثة اصرت بغير النكاح يمين منعقدة ويمر لغو  
فالتموس يحلف على امر ما من عهد الكذب فيه فهدى اليمين ثم فيها صاحبها  
ولا كفارة قهرها الا التوبة والاستغفار وقال الشافعي فيها الكفارة  
والمنعقدة ما يحلف على امره المستقبل ان يفعل ولا يفعل فادعاه  
في ذلك لزمته الكفارة وبين اللغو ان يحلف على امر ما من عهد الكذب  
قال والامر بكذا فهدى اليمين رجوان لا يؤخذ الله بها صاحبها ومن



ان يقول والله انه زبير وهو يظنه زبيرا وانما هو عمر والاصل فيه قوله تعالى  
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وانما علقه اي محمد بالرجال لا اختلاف في تفسيره  
والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء حتى تجب الكفارة والاث في  
خالقها في ذلك وسببين في الاكراه ان شاء الله تعالى ومن فعل المحلوف  
عليه ناسيا او مكرها فهو سواء وكذا اذا فعله وهو غفلي عليه ومجذبي  
**باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا** واليمين بالله تعالى او باسم اخر من اسماء الله  
كالرحمن والرحيم وبصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كقوله الله جلالة  
وكبريائه الا قوله وعلم الله وفاته لا يكون يمينا ولو قال غضب الله وخطبه  
لم يكن حالفا وكذا ورحمة الله ومن حلف بغير الله لم يكن حالفا كالبني  
والكعبة وكذا اذا حلف بالقرآن قال رضي الله عنه مضاه ان يقول النبي  
والقرآن اما لو قال انابر مني يكون يمينا والبر مني ما كفر وحلف بغير  
القسم وهو قسم الواو وكقوله والله والباء كقوله بالله والياء  
كقوله بالله وقد يضمن الحرف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا ثم قيل  
ينصب لتزاع حرف ما ضمن قيل يخفض فتكون الكسرة دلالة على المحذوفة  
وكذا اذا قال الله قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال وهو الله فليس حالف  
وهو قول محمد واحمد الرازي عن ابن يوسف عنه رواية اخرى انه  
يكون يمينا قالوا لو قال والحي يكون يمينا ولو قال حقا لا يكون يمينا  
ولو قال اقسم او قسم بالله او اطلق او اطلق بالله او اشهد او اشهد  
بالله فهو حالف او الحلف بالله هو المعهود بشروع وبغيره محذور فيصرف  
اليه ولا يقبل الاحتجاج اليه والنية وقيل لا بد منها ولو قال بالفارسية  
سوكند خورم بخداي يكون يمينا ولو قال سوكند خورم قبل لا يكون يمينا  
ولو قال سوكند خورم بطلاق زخم لا يكون يمينا وكذا قوله نعم الله  
وايم الله وكذا قوله وعهد الله وميثاقه وكذا قوله اذا قال على نذر  
او نذرة وان قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر  
يكون يمينا ولو قال انك لشيء قد فعلته فهو الغفوس ولا يكفر اعتبارا  
بالمستقبل بغير الحلف على امره المستقبل فانه في المستقبل كان يمينا  
بكفر ولا يكفر تخلفا كذا كان في الماضي كذا في الغاية وقد قيل

قيل بكفر والصحيح انه لا يكفر فيها ان كان يعلم انه يحسن وان كان جاهلا وعنده  
انه يكفر بالخلف يكفر فيها فان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله او سخطه  
فليس حالف وكذا اذا قال ان فعلت كذا فانا زان او سارق او شارب  
او كل ربوا **فصل في الكفارة** كفارة اليمين عتق رقبة بخير  
فيها ما يجزئ في النهار وان شارب كساعة مساكين كل واحد فوجبا  
فانود وادناه ما يجوز فيه الصلوة وان اطعم عشرة كالا طعام في كفارة  
الظهار ولو اتقا الطعام اجزاء التغذية والتعشية ولا يكسب الصدق وكذا  
في باب الجنابات من حج فان لم يقدر على هذا الاشياء الثلاثة فام ثلاثة ايام  
متتابعات وقال الشافعي يجزئ السابح ويجوز دفع القيمة في الكفارة والنذر  
ذكره في كتاب الزكاة ثم المذكور في الكتاب في بيان ادنى الكسوة مردى عن  
محمد وعن ابو حنيفة وابو يوسف ان ادناه ما يسر عامة بدنه حتى لا يجوز  
السرويل وهو الصحيح وهذا احراز غمار وي في نوادر ابن سماعه انه  
يجوز وفي رواية اخرى ان اعطى السراويل المرأة لا يجوز وان اعطى الرجل  
يجوز كذا في العناية لكن لا يجزئ عن الكسوة كجزء الطعام باعتبار القيمة  
وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئ وقال الشافعي يجزئ بالمال ثم لا يسر  
من المسكين لو قوعه صدقة ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يحل  
اباه او يقتل فلان ينبغي ان يحنث ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنث  
في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه  
لم يصرح به وعليه استباحه كفارة قريمنه وقال الشافعي لا كفارة عليه ولو  
قال كل حلال علي حرام فهو على الطعام والشراب لا ان ينوي غير ذلك  
والقياس ان يحنث كما فرغ بعبادة فعل ما هو التمسك ونحوه وهذا  
قول زفر ولا يتناول المرأة الا بالنية واذا نواها كان ايلاء ولا تصرف  
اليمين عن الماكول والمشروب وهذا كله جواب طاهر للرواية وشايعنا  
قالوا يقع به الطلاق من غير نية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى وكذا ينبغي  
في قوله حلال برود حرام للعرف وخصفوا في قوله مخرج بدست راست  
كبرم حرام انه هل بشرط النية والاظهر انه بطلان فاما من غير نية للعرف  
ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء وان علق النذر بشرط فوجب الشرط



فعلية الوفاء بنفس الذر وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت  
كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة مال الملكة اخبراه من ذلك كفاية  
يبين وهو قول محمد ويخرج عن العدة بالوفاء بما سمي ايضا وهذا اذا كان  
شرطا لا يريد كونه بخلاف اذا كان شرطا يريد كونه كقولنا ان شقي الله  
مريض وهذا التقصيل هو الصحيح ومن نذر ان يصوم شهره لم يتغير الشهر  
النذر بل في النذر ما لم يغيره ذكرها في باب الاجاعة الفاسدة والنذر لا يعمل  
في الاكراه لانه يحتمل الغش ولا رجوع على المكروه بالرغم لانه لا مطالب اليه  
في الدنيا ذكرها في فصل وان اكره على اكل الميتة من كتاب الاكراه ومن  
حلف على غير ما قال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حنت عليه **باب**  
**اليمين في الدخول والسكنى** ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة والمسجد  
او البيعة او الكنيسة لم يحنت وكذا اذا دخل وصلي او طلع باب الدار  
وقبل اذا كان الدخول بحيث لو غلق الباب بقي داخل وهو سقف يحنت  
وان دخل صفة حنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة  
ومثلها كانت صفا فحنت وقيل اجاب جرح على الاطلاق وهو الصحيح  
ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار  
فدخلها بعد ما تهدمت وصارت صحراء حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار  
فخرت ثم بنيت اخر فدخلها حنت وان جعلت سجدة او بيتا او بيتا فدخل  
لم يحنت وكذا اذا دخل بعد اخذ حمام وشباهه وان حلف لا يدخل هذا  
البيت فدخل بعد ما اخذ حمام وصار صحراء لم يحنت وكذا اذا بنى بيتا آخر  
فدخله ولو بقيت الحيطان وسقط السقف يحنت ومن حلف لا يدخل  
هذه الدار فوقف على سطحها حنت وقيل في عرفنا لا يحنت وكذا اذا  
دخل وصلي بها حنت ويجب ان يكون على التقصيل النذر تقدم وان وقف  
في طاق الباب يحنت اذا غلق الباب كان خارجا لا يحنت ومن حلف  
لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنت بالقعود حتى يخرج ثم يدخل استسناؤا او قفا  
ان يحنت ومن حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنت اذا دخلها راكبا او جالسا  
او خافيا او متعللا ذكرها في باب اليمين في الاكل والشرب ولو حلف لا يلبس  
هذا الثوب وهو لا يسه فترعه في اكل لم يحنت وكذا اذا حلف لا يركب هذه

90  
هذه الدابة وهو راكبها فنزل من ساعة او حلف لا يسكن هذه الدار وهو  
ساكنها فاخذ في النقلة من ساعة لم يحنت وقال زفر بن حنث فان لبث  
على حاله ساعة حنت ولو نوى الركوب او يكون المأبذ اذ اخلص  
لا الدوام يصدق ولو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج هو بنفسه متاعه  
واهلك فيها ولم يرد الرجوع اليها حنت والبيت والمحلة بمنزلة الدار ولو  
كان اليمين على المصير لا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيا روى عن ابي يوسف  
والقريه بمنزلة المصير الصحيح من اجواب ثم قال ابو حنيفة لا بد من كل المتاع  
حتى لو بقي وثمة يحنت وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر وقال محمد يعتبر نقل  
يقوم به كتحديثه قالوا هذا احسن وارق بالناس ويغني ان ينقل الاضغلة  
اخر بلانما خيرة حتى يكون باركا فان انتقل الى السكة والمسجد قالوا لا يتر **باب**  
**اليمين في الخروج والابتناء والركوب في غير ذلك** ومن حلف لا يخرج من المسجد فامر  
انسانا محله فخرج حنت وان اخرج مكرها لم يحنت ولو حلف برضا  
للأهله لم يحنت في الصحيح وهذا احراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا حنت  
كذا في العناية ومن حلف لا يخرج من المسجد فركب دابة فخرج حنت  
ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جارة فخرج اليها ثم اتى حاجته اخرج  
لم يحنت ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريدها ثم رجع حنت ولو حلف  
لا ياتها الى مكة لم يحنت حتى يدخلها ولو حلف لا يذهب اليها قبل هو كالابتناء  
وقيل لا يزوج وهو الاصح ولو حلف لا يتن البصرة فلم يات بها حنت  
في اخر جزء من اجراء حياته ولو حلف لا يتن غدا ان استطاع فهذا  
على استطاعة الصحة دون القدرة فترعه في الجاهل الصغير وقال اذا لم يحضر  
ولم يمنع السلطان ولم يجز امر لا يقدر على اتيانه فلم يات حنت وان عني  
استطاعة القضاء وتين فيما بينه وبين الله تعالى ثم قبل بيمينه قضا وقيل لا  
قال صاحب العناية اعلم ان الاستطاعة تطلق على عشرين اعمها صحة  
الاسباب والآلات قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع  
اليه سبيلا وفسره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة والنا  
القدرة الحقيقية وهي انواع عدة يترتب عليها الفعل عند رادته رادة  
جازمة بخلافه ان الله تعالى عند الفعل لا قبله عندنا قال الله تعالى ما كانوا



السمع اذا عرف هذا فبينما نحن فيه كلامه ينصرف الى الاول لانه هو المقارن  
وان عني الثاني وقرع عنده باستطاعة القضاء صدق فيما بينه وبين  
الله تعالى لانه نوى اي را حقيقة كلامه انتهى صاحب العناية ولو حلف  
لا يخرج امره الا باذن فاذن الحاقرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى  
بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج ولو نوى الاذن مرة  
يصدق ويأثم لا قضاء ولو قال لا ان اذن لك فاذن الحاقرة مرة  
ثم خرجت بعد ما بغير اذنه لم يحث كما اذا قال حتى اذن لك ولو اراد  
المراة الخروج وقال ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث  
وكذلك اذا اراد رجل ضرب عبده فقال له اخر ان ضربته فبعد رخصه فركه  
ثم ضربه وهذه تسمى بمن فور وتفرّد ابو حنيفة في اظهاره قال صاحب  
العناية اي باستنباطه وكان ان قال قبل ان يعلم ان اليمين نوعين موبدة وموقفة  
لفظاً ثم استنبط ابو حنيفة هذا النوع الثالث وهو الموبدة لفظاً والموقفة  
معنى وقراه من حديث جابر وابنه رضي الله عنهما حين دعيا الى امره  
رجل خلفا ان لا ينصراه ولم يحث واعتبر ذلك العرف في اخر ما ذكره  
انتهى ولو قال رجل اجلس فقد عذر فقال ان تعذبت فبعد بر حر  
فخرج الى منزله فقدس لم يحث بخلاف ما اذا قال ان تعذبت اليوم فمحنث  
ويجعل مبتدئاً ومن حلف لا يركب آية فلان فركب آية عبده ما ذون  
له مديون او غير مديون لم يحث عند ابو حنيفة الا انه اذا كان عليه  
دين مستغرق لا يحث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق او لم  
يكن عليه دين لا يحث ما لم ينوّه وقال ابو يوسف في الوجه كله لا يحث  
ما ذنوا به وقال محمد بن حنبل وان لم ينو باء **اليمين في كل**  
**والشرب** ومن حلف لا ياكل من هذه النحلة فهو على عمرها كالمشرك  
ان لا يتغير بصفة جديدة حتى لا يحث بالبنيذ والخل والدرّس المطبوع  
وان حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطباً فاكله لم يحث وكذا اذا  
حلف لا ياكل من هذا الرطب او من هذا اللبن فصار تمر او صار اللبن  
شعيراً او حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشاً حث  
ومن حلف لا ياكل لحم البقر لا يحث باكل لحم الجمل في هذه في فصل كوة

42  
زكوة البقر ومن حلف لا ياكل براً فاكل رطباً لم يحث ومن حلف لا ياكل  
رطباً او براً او حلف لا ياكل رطباً ولا براً فاكل من ثباً وهو لب البقر  
في ذنبه قليل الرطب حث عند ابو حنيفة وقال لا يحث في الرطب يعني البقر  
المذبذبة ولا في البسر الرطب المذبذبة وهو عسل البسر المذبذبة ولو حلف  
لا ياكل رطباً فاكل كباسته بسرفها رطباً حث ولو حلف لا ياكل شعيراً فاكل  
خمساً حث بها حث شعير حث بخلاف الشرع حث في باب اليمين في البيع والشراء  
ولو حلف لا ياكل لحم التمسك لا يحث وهذا استحسنه والقياس  
ان يحث وان اكل لحم خنزير او صال حث وكذا اذا اكل كبشاً او  
كرشاً وقيل في عقال لا يعذر كما فلا يحث ولو حلف لا ياكل ثباً فاكل البقرة  
لم يحث الا في لحم البطن عند ابو حنيفة وقال لا يحث في لحم الظهر ايضا وحث  
بأكمله في اليمين على اكل اللحم وقيل هذا بالعربية فاما اسم به بالفارسية لا يقع  
على لحم الظهر كمال ولو حلف لا ياكل لحم او شحماً فاكل اليه لم يحث ولو حلف  
لا ياكل من هذه النحلة لم يحث حتى يقضمها ولو اكل من خبزها لم يحث وهذا  
عند ابو حنيفة وقال لا ان اكل من خبزها حث ايضا ولو حلف لا ياكل  
من هذا الدقيق فاكل من خبزه حث ولو سقته كما هو لا يحث هو  
الصحيح وهذا اخر از عن قول بعض شيوخنا انه يحث كذا في العناية ولو  
حلف لا ياكل خبزاً فيمنه على بيعه داخل المصرا كله خبزاً وذلك خبز النحلة  
والشعير ولو اكل من خبز الغطاف لم يحث الا اذا نواه ولو اكل خبز الارز  
بالعراق لم يحث به وعلى انه غير معاذ وعذر حتى لو كان بطرستان او في بلدة  
طعامهم ذلك لم يحث ولو حلف لا ياكل طعاماً فهو على ما يطعم وهذا بناء على القياس  
اعتباراً للحقيقة ذكره في فصل الوكالة بالشراء ولو حلف لا ياكل الشواء  
فحلف على اللحم دون الباذنجان والجزر الا ان ينوّر بالشوى من بعض  
وغيره وان حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم وهذا استحسنه اعتباراً  
للعرف الا اذا نوى غير ذلك وان اكل من مرقه لم يحث ومن حلف لا  
لا ياكل الرّوس فيمنه على كيبس في التناير وبيع في المصرو بقال كنس  
وفي جامع الصغير لو حلف لا ياكل رأساً فهو على رأس البقر والغنم عند ابو حنيفة  
وقال على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر زمان كان العرف في زمانه



فيها وفي زمنها في الغنم خاصة وفي زمانا يفتي على حسب العادة كما هو  
المذكور في المختار واذا حلف يا كل فلكم فاكل عينا او رماكا او رطبيا  
او قننا او خيارا لم يحن وان اكل تفاحا او بطيخا او شمشا حن وهذا  
عند ابي حنيفة وقال لا حن في العنب والرطب والرمان ايضا ولو حلف  
لا ياتم فكل شئ اصابه به فهو ادام والنساء ليسن اديم والمخ ادام وهذا  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غاليا فهو ادام وهو  
رواية عن ابي يوسف وفي العناية وحاصل ذلك ثلثة اوجه ما يصطاع  
به فهو ادام بالاتفاق ولو بطيخ والعنب التمر ومثلهما مما يؤكل كله غاليا  
ليس ادام بالاتفاق وفي اللحم والبيض ايجان اختلاف جعلها محمد ادا مطلقا  
لها انتهى وقال صاحب المصنف والغنم والبطيخ ليسن اديم وهو الصحيح وفي الغنم  
كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وقال بعض شيوخنا انه على هذا الاطلاق اذا حلف  
لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر  
الى نصف الليل السحور من نصف الليل الى طلوع الفجر ثم الغداء والعشاء ما يتعدى  
الشيء عادة ويعتبر عادة اهل كل بلد في حقهم ويشترط ان يكون اكثر من  
نصف الشيع ومن قال ان لبنا واكلتا وشربت فغير حن وقال عذت  
شيئا ومن شئ لم يدين في القضاء وغيره روايته ولو قال ان لبنا  
او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يدين في القضاء خاصة ومن  
حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها اياما لم يحن حتى يكرع منها كراعا  
عند ابي حنيفة وقال اذا شرب بايا وحنت وان حلف لا يشرب من دجلة  
فشرب منها بايا وحنت كما اذا شرب من ماء نهر يأخذ من دجلة ومن  
قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته طالع وليس الكوز  
ماء لم يحن فان كان فيه ماء فامرته قبل الليل لم يحن وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف يحن في ذلك كلمة يعني اذا مضى اليوم وعلى هذا  
الاطلاق اذا كان اليمين بانه تعالى ولو كانت اليمين مطلقة ففي الوجه الاول  
لا يحن عندهما وعند ابي يوسف يحن في الحال وفي الوجه الثاني يحن  
في قولهم جميعا كما اذا مات كالحلف قبل البر ومن حلف ليصعدن السماء  
او ليقلبن هذا البحر ذهبنا ان نعذب يمينه وحن عقبيه وقال زفر لا تنقصد

لا تنقصد وفي حايين لصورتين لو مات كالحلف يحن بالاتفاق ولو حلف  
لا يشرب اللبن فشرب لبنا مغلوبا بالماء لا يحن ذكره في اوائل الرضا  
وقال صاحب العناية وصل المسألة في الايمان فيها اذا حلف لا يشرب  
من لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن بقرة اخرى وهو غالب فشرب فهو  
على خلاف عند ابي يوسف لا يحن وعند محمد يحن انتهى **باب**  
**اليمين في الكلام** ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو يحن لسمع الالة  
فان يحن وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه ما يختار يري  
ما روي في رواية فاديه وايضا يحن في يمينه وهذه الرواية تشير الى  
اشتراط الايقاظ لحن وذكره بعض الروايات فاداه وايضا يحن وهذه  
تدل على انه متى داه يحن لو كان يقطان لسمع صوته حن وان لم يوقظه  
وقال شمس الائمة السرخسي لا تظهر انه لا يحن واليه ما روي في رواية  
والوجه ما ذكره في الكتاب كذا في العناية ولو ناداه وهو يحن لسمع  
لم يحن لسمع صوته حن ولو ناداه من بعيد وهو يحن لسمع صوته  
فضلا عن ان يميزه وذا لا يحن وفي ذلك يكون لا غيا لا مكلمانا ويا وصار  
كما لو كان ميتا لا يحن بكلامه كذا في فتح القدير ولو حلف لا يكلمه الا باذنه  
فاذن له ولم يعلم بالاذن حن كونه حن وقال ابو يوسف لا يحن ولو  
حلف لا يكلم الا برضاه فرضي الحلف عليه بالاستثناء ولم يعلم كالحلف فكله لا يحن  
بالاتفاق وان حلف لا يكلمه شحرا فهو من جنس حلف ولا يفوض اليه التعيين  
بخلاف اذا قال والله لا صوم من شهر في بزمه شهر واحد والتعيين يفوض  
اليه وان حلف لا يكلم فقرأ القرآن في صلوة لم يحن وان قراء في غير صلوة  
حن وعلى هذا التسبيع والتهيل الكبير وفي القياس يحن فيها وهو قول  
ابن قتي وقيل في عرفنا لا يحن في غير الصلوة ايضا ولو قال يوم اكلم  
فلانا فامرته طالع فهو على الليل والنهار فان عني النهار خاصة دين في  
وعن ابي يوسف يدين في القضاء ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل  
خاصة ولو قال ان كلت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم فلان  
او الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرته طالع فكله قبل القدر  
والاذن حن فان مات فلان سقطت اليمين خلافا لابي يوسف ومن حلف



لا يكلم عبد فلان ولم يوعده بعينه أو امرأة فلان أو صديق فلان فباع فلان  
عبده أو بابت منه امرأة أو عادي صديقه فكلمهم لم يحث قال رضي الله  
عنه هذا في إضافة الملك بالاتفاق وفي إضافة النسبة عند محمد بن حنث كالمراة  
والصديق قاله في الزيادات وأن كانت بينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان  
هذا أو امرأة بعينها أو صديق بعينه لم يحث في العبد وحث في المرأة والصديق  
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن حنث في العبد أيضا وهو قول  
وأذا حلف بكلمة مولى فلان يتناول الأعلى الأسفل ذكرها في باب الوصية  
للقارب ولو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباعها فلان ثم دخلها فهو على  
خلاف وأن حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حث ومن حلف  
لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخا حث ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان  
فقرأه وفهمه ولم يقرأه لم يمسأه فانه يحث عند محمد خلافا لأبي يوسف ذكرها  
في كتاب الصلوة في باب يفسد الصلوة **فصل** ومن حلف  
للايكلم حيناً أو زماناً أو حيناً والزمان فهو على ستة أشهر وهذا إذا لم يكن  
له نية أما إذا نوى شيئاً فهو على ما نوى وكذلك لدهر عند أبي يوسف ومحمد  
وقال أبو حنيفة الدهر لا أدري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح في  
العناية وهذا احتراز عن رواية بشر عن أبي حنيفة أنه لا فرق على قول  
أبي حنيفة بين قوله دهر وبين قوله الدهر وإذا كان الاختلاف في المنكر  
فالعرف يكون متفقاً عليه انتهى وأما المعرفة لالف واللام فيرد به الأبد  
عرفاً ولو حلف لا يكلم أياً ما فهو على ثلثة أيام ولو حلف لا يكلمه إلا تام فهو على  
عشرة أيام عند أبي حنيفة وقال الأعلى أيام الأسبوع ولو حلف لا يكلمه شهر  
فهو على عشرة أشهر عنده وعندهما على اثني عشر شهراً وكذلك الجواب عنده  
في الجمع والسنين وعندهما ينصرف إلى العزم ومن حلف لا يكلم فلاناً شهراً فهو  
من حنث حلفاً كثيراً في التجارة الفاسدة ومن قال لعبد إن خدمتني أياماً  
كثيرة فانت حر فالأيام الكثيرة عند أبي حنيفة عشر وقال سبعة أيام قبل  
لو كانت اليمين بالفارسية ينصرف إلى سبعة أيام **باب اليمين**  
**في العتق والطلاق** ومن قال لامرأة إذا ولدت ولداً فانت طالق  
قولت ولداً ميتاً طلقت وكذا إذا قال لامرأة إذا ولدت ولداً فانت حرة

حرة ولو قال إذا ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم أضرها عتق  
لحي وحده وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يعتق واحد منها ولو قال أول  
عبدٍ اشتريه فهو حر فاشتري عبداً عتق فإن اشتري عبدتين معا ثم  
اشتري أضر لم يعتق واحد منهما وأن كان قال أول عبدٍ اشتريه هذا  
فهو حر عتق الثلث وأن قال أضر عبدٍ اشتريه فهو حر فاشتري عبداً ومات  
لم يعتق ولو اشتري عبداً ثم عبداً ثم مات المولى عتق الآخر وعتق يوم اشتريه  
عند أبي حنيفة ويعتبر من جميع المال وقال لا يعتق يوم مات حتى يعتق من ثلث  
المال ومن قال كل عبدٍ بشرين بولادة فلانة فهو حر فبشرة ثلثة متفرقة  
عتق الأول أن بشره معا عتقوا جميعاً ولو قال إن اشتريت فلاناً  
فهو حر فاشتريته بنوى بكفارة يمينه لم يجزه وأن اشتريه بنوى به  
عن كفارة يمينه اجزاه عندنا خلافاً لفرقتي وأن اشتريته أم ولده  
ونوى عن كفارة يمينه لم يجزه ومعنى المسألة أن يقول لامرأة قد استولدتها  
بالنكاح إن اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ثم اشتريتها فانت عتق ولا  
عن الكفارة بخلاف إذا قال لعتبة إن اشتريتك فانت حرة فانت حرة عن  
كفارة يميني حيث جازية عنها إذا اشتراها ومن قال إن تسربت جارية  
فهي حرة فتسربت جارية كانت في ملكه عتقت وإن تسربت جارية فتسرتها  
عتقت خلافاً لفرقة ومن قال كل مملوك حر عتق أمهات أولاده وميراثه  
وعبيده ولا يعتق مملوكه إلا أن ينوبهم ومن قال لنسوة له هذه طالق  
أو هذه وهذه طلقت الأخيرة وله اختيار في الأولى وليس كما لو قال أحدها  
طالق وهذه وكذا لو قال لعبيده هذا وهذا عتق الأخير ولا يعتق  
في الأولى ولو عتق الطلاق أو العتاق بالشرط ثم طلق لا يطلق أولادها  
ونبت العتق لا يحث في يمينه ذلك ذكرها في باب جناية المملوك من كتمان  
الديات وإذا عتق عتق الولد وطلاق المرأة بأول ولده أمته  
فالمراد في جواز الطلاق مطلق الولد وفي العتق ولده ذكرها في باب  
الوصية بالثلث من كتمان الوصايا **باب اليمين في البيع والشراء والتزويج**  
**وغیر ذلك** ومن حلف لم يبيع أو لا يشتري أو لا يواجر فوكل من فعل  
ذلك لم يحث لأن بنوى ذلك إلى أن ينوي أن لا يامر غيره أياً ما فعل



أو يكون الخلف فاسطمان لا يتولى العقد بنفسه ومن حلف لا يبيع قاع  
 بالعين أو بالغيب الفاضل في باب الوكالة بالبيع ولو كان العاقد الوكيل  
 هو الخلف يحنث ولو حلف لا يشتري ربها فاشترى بغيرها أو لا يشتري بغيرها  
 فاشترى ربها أو لا يشتري ربها فاشترى بغيرها بغيرها يحنث ذكرنا  
 في باب اليمين في الأكل والشرب ولو حلف لا يشرب شربة فاشترى شربة فاشترى  
 حبات شعير لا يحنث ذكرنا في البناء المزبور ولو حلف لا يشتري شئاً لا يحنث  
 إلا في شئ البطن عند أبي حنيفة وقال لا يحنث في شئ الظاهر أيضاً ولو حلف لا يشتري  
 شئاً أو شئاً فاشترى الرتبة لم يحنث ذكرنا في البناء المزبور ومن حلف لا يزوج  
 أو لا يطلق أو لا يعق فوكل ذلك حنث ولو قال عنت إن لا أكلم به لم  
 يبرأ في القضاء خاصة ولو حلف لا يزوج عبده أو لا يزوج سائمة فامر غيره  
 ففعل يحنث في يمينه ولو قال عنت إن لا آكل ذلك بنفسه حنث في القضاء  
 ومن حلف لا يضرب ولده فامر إنساناً بضربه لم يحنث في يمينه ومن قال لا أفر  
 إن بعث لك هذا النوب فامرته طالق ففرس المحلوف عليه توبة في ثياب الخلف  
 فباعه ولم يعلم لم يحنث بخلاف ما إذا قال فابتعت ثوباً لك حيث يحنث إذا  
 باع ثوباً مملوكاً له سواء كان بغيره أو بغير امره علم بذلك ولم يعلم وتكره أصابع  
 والخياطة وكل ما يجري فيه النيابة بان قال إن صفت حلياً لك وبان قال إن  
 خنت لك هذا الثوب وخنت ثوباً لك في بعض الشروع بخلاف الأكل والشرب  
 وضرب الغلام قال في العناية والمراد بالغلام أما العبد كما ذكره في الجامع الصغير  
 لعمري خان وأما الولد كما ذكره في الفوائد الظهيرية وهذا هو الصواب لأن  
 ضرب العبد يحنث النيابة وهذا الوصف لا يضرب عبده فامر غيره بضربه حنث  
 وقد ذكره المصنف قبل هذا في العناية ومن قال هذا العبد حنث  
 بيمينه فباعه على أنه بالخيار عتق وكذا لو قال المشتري إن اشتريته فهو حرة  
 فاشتراه على أنه بالخيار عتق أيضاً ولو قال إن ملكت عبداً فهو حرة فاشترى  
 بالخيار لا يعق عنه خلافاً لما ذكرناه في خيار الشرط ومن قال إن لم أبيع  
 هذا العبد أو ضحك إلا أنه فامرته طالق فاعتق أو دبر طلق امرته وإذا  
 قالت المرأة لزوجها تزوجت عليّ فقال كل امرأة لي طالق ثلثاً طلقت  
 هذه التي طلقته في القضاء ومن أبى يوسف أنها لا تطلق وتوون غيرهما

يصدق ودية لا قضاء ولو حلف لا يزوج عليهما فزوج في عهرهما من البائن  
 لا يحنث ولو حلف لا يزوج على حرة فزوج عليها لا يحنث بهذا وكذا  
 في أوائل النكاح ولو حلف لا يزوج بغيره في الحائض يحنث لا يبيع ذكرنا في كتاب  
 الرقيق وقال صاحب الهداية هناك أن هذه المسئلة ممنوعة فليبرح إلى  
 الهداية وشروطها **باب اليمين في الحج والصلوة والصوم**  
 ومن قال هو في الكعبة أو في غيرها على المشي إلى بيت الله أو الكعبة ففعل  
 حجة أو عمرة ماشياً أو ركب أو صعد أو دعا وفي القياس لا يبرأ من شئ  
 كما إذا قال عليّ زيارة البيت ماشياً ولو قال عليّ الخروج أو الذهاب إلى بيت  
 الله فلا شئ عليه ولو قال عليّ المشي إلى الحرم أو إلى القفا والمروة فلا شئ  
 عليه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا في قوله عليّ المشي إلى الحرم حجة أو عمرة  
 ولو قال في المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف ومن قال عبدي حر إلا  
 لم أجد العام فقال يحنث فحنث هذا إن أنه صحت العام بالكوفة لم يعق عبده  
 وهذا عند أبي حنيفة وإن يوسف وقال محمد يعق ومن حلف لا يصوم  
 ففوى الصوم وصام عدة ثم أفطر من يومه حنث ولو حلف لا يصوم يوماً  
 أو صوماً فصام عدة ثم أفطر لم يحنث ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع  
 لم يحنث وإن تجدد ذلك ثم قطع حنث وهذا استحسان والقياس  
 أن يحنث بالافتتاح اعتباراً بالشروع في الصوم ولو حلف لا يصلي صلوة  
 يحنث لم يصلي ركعتين ولو نذر أن يصلي أربعاً لم يحنث لا يخرج عنه  
 بتسليمته وعلى القلب يخرج ذكره في باب النوافل ومن حلف لا يركب  
 الجماعه فادرك من الظهر ركعة ولم يدرك ثلث يحنث في يمينه وحلف  
 لا يصلي الظهر لم يحنث في هذه الصورة ذكره في باب أدرك  
 الخفيفة ولو قال والله لأصوم من عمري يقتضي الاستيعاب ولو قال لأصوم  
 في عمرى فقط لا يقتضي الاستيعاب وكذا لو قال هذا الأصغر وفي الدهر ذكرنا  
 في باب ضافة الطلاق إلى الزمان **باب اليمين في لبس**  
**الثياب والحلي وغير ذلك** ومن قال لامرأة إن لبست من غير ذلك  
 فهو صدق فاشترى ثوباً ففعلته ونسجته فلبسه فهو صدق عند أبي حنيفة  
 وقال لا ليس عليه إن يندى حتى تمر له من ثوبين ملكه يوم حلف ومضى الملك



المصدق بملكته ولو غلبت من قطن مملوك له وقت الذبح تحت الاتفاق  
ومن حلف بلبس حلتا فلينس خاتم فضة لم يحث وان كان من ذهب حث  
وليس عقد لو لم يفر صبح لا يحث عند ابي حنيفة وقال لا يحث وقيل هذا  
اختلاف عصر وزمان ويشتق بقولها ومن حلف ليايم على فراش ابي حنيفة  
قام عليه وفوقه قرام حث وان جعل فوقه فراشا اخر قام عليه لا يحث  
ولو حلف بالجلوس الارض فلنسلط بساطا وحصر لم يحث بخلاف اذا  
حال بينه وبين الارض ليايم ولو حلف بالجلوس على سرير ابي حنيفة لم يحث  
فوقه بساطا وحصر حث بخلاف اذا جعل فوقه سرير اخر **باب**  
**اليمين في القتل وغيره** ومن قال ان ضربك فجدى حركات فضرته فهو  
على الحياة وكذلك الكسوة يعني بان قال ان كسوتك فجدى حركات فضرته فهو  
لا يحث كذا في العناية وقيل في الفارسية يفرق في اللبس مثل ان يقول كرتا  
جامه يوشم كذا في بعض الشروح وكذا الكلام والدخول ولو قال ان غسلت  
فجدى حركات لم يحث ومن حلف لا يفر بامرأة فسد شعرها هو  
خفيفها او عصفها يحث وقيل لا يحث في حال الملاعبة ومن قال ان لم اقل فلانا  
فامرأته كذا او فلان ميت وهو عالم بحث وان لم يعلم لم يحث **باب**  
**اليمين في تقاضي الدين** ومن حلف ليقضين دينه الى قريب فهو ماديون الشر  
وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن حلف ليقضين فلانا دينه  
اليوم فقصاه ثم وجد فلان بعضها زيوفا او نهزجه او مستحقه لم يحث  
الحالف وان وجدها رصا او مستوقة حث وان باعه بها عبدا بقتنه  
برقم يمينه وان ذهبها له يعني الدين لم يبر ومن حلف لا يقضين دينه ورجها  
دون درهم فقبضن بعضه لم يحث حتى يقضن جميعه فان قبض دينه في وزن  
ولم يشغل بينهما الا بوزن لم يحث وليس ذلك بفرق في حث  
قال ان كان في المائة درهم فامرأته طالق فلم يملك الا خمسه درهما  
لم يحث وكذلك اذا قال غير مائة او سوى مائة **مسائل متفرقة**  
واقا حلف لا يفعل كذا تركه ايدا وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة مرة  
في يمينه ما نجا حث بوقوع الياس عنه وذلك بموت او بقوت محمل الفعل  
اذا استخلف الوالي رجلا يعلمه بكل داعر دخل البلد والداعر لم يحث الحلف

فهذا على حال ولا يمين ولا يفيد بعد زوال سلطنته والشرع الموت وكذا  
بالقول في طاهر الرواية ومن حلف ان يلبس عبدا فلان فوجهه ولم  
يقبل برقم يمينه خلافا لافرو ومن حلف لا يشرب كائنا فشرم وردا او سحبا  
لا يحث ولو حلف لا يشرب لنفسه ولا يمينه له فهو على يمينه وقيل في عرفنا  
يقع على الورق وان حلف على الورق فاليمين على الورق **كتاب**  
**الحكم** **دعوة** الحق هو المنع ومنه الحق اد للبول وفي الشريعة  
العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص هذا لما اتفق العبد  
والعزير لعدم التقدير والمقصود الاصل من شرع الا ان جازعا يتضرر به  
العباد والظهرة ليست اصلية فيه بل شرع في حق الكافر الزانية لينة  
والاقرار والمراد بثبوت عند الامام والبيته ان يشهدا ربيعة من الشهود  
على رجل وامرأة بالزنا واذا شهدوا بالعلم الامام عن الزنا ما هو  
وكيف هو واين زينة ومتى زينة وبمن زينة فاذا بينوا ذلك قالوا  
بالبينة وطهرنا في فرجها كالميل في المحلة والالتصاف ففقد كونه السر والعلانية  
حكم بشهادتهم ولم كيف بطاهر العدالة احتيا لا للدرء بخلاف ما شره الحقوق  
عند ابي حنيفة وتعديل السر والعلانية بنبينه في الشهادتين انما وانه تعالى  
قال في الاصل بحسب حتى يبال عن الشهود بخلاف الذين حث لا يحس  
فيها قبل ظهور العدالة وشيئا في انشاء الله تعالى والاقرار ان يقر البالغ  
الحاقل على نفسه بالزنا في اربعة مجالس المقر كمالا اقر رده الكفا  
واشترط الا اربع مذنبنا وعندك في كتمان بالاقرار مرة واحدة عتلا  
بشر الحقوق والاختلاف في المجالس بان رده الكفا كمالا اقر فذهب  
حيث ليراه ثم حج فيقر هو المروي عن ابي حنيفة واذا تم اقراره اربع  
ساعات الزنا ما هو وكيف هو واين زينة وبمن زينة فاذا بين ذلك  
لونه الحق ولا يلبس الزنا كحاي لا للشهود وقيل لو سأل حاز  
قان رجح المقر عن اقراره قبل فاته الحق او في وسطه قبل رجوعه وحكي  
سبيلا وقال الشافعي وهو قول ابن ابي ليلى يمين عليه الحق وبس تحت  
للايام ان يلقن المقر الرجوع ويقول له لعلك لست او قبلت قال في  
الاصل وينبغي ان يقول الامام لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا



قريب من الأول في المعنى **فصل في كيفية الحد وواقمته**  
وأما وجوب الحد وكان الزانية محصناً رجم بالجارية حتى يموت ويخرج من  
أرض قضاء يستدعي الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس وقال في بيان  
برايته فإن استنح الشهود من الأبناء سقط الحد وإذا سقط استناع  
أحد من أهل الشهود ولا ذكر في المسوط أنه لا يعم أحد على الشهود  
كره في العناية وكذا إذا ماتوا أو غابوا في ظاهر الرواية قال في العناية تلاً  
عن الأيضاح لو استنح الشهود وبعضهم أو كانوا غائباً أو ماتوا أو مات بعضهم  
أو غيبت أو غرس أو حن أو ارتد أو قذف فحد لم يرحم المشهود عليه قوله  
حقيقة ومحمد وأحدى الروايتين عن أبي يوسف وروى عنه أنه إذا  
استنحوا أو غابوا رجم الإمام ثم الناس وكذا في الذخيرة فعلى هذا ما قيده  
بظاهر الرواية راجع إلى امتناع الشهود بعد حضوره وليس يختص بقوله  
وكذا إذا ماتوا أو غابوا انتهى فظهر أن ما ذكره صاحب الهداية في أول  
كتاب الوكالة من أن الحدود والقصاص يستوفيان عند غيبة الشهود  
على غير ظاهر الرواية وكأنه لم يصرح به اكتفاء بما ذكره في هذا المجلد تدبر  
وأن كان مقرراً يستدعي الإمام ثم الناس فغسل ويكفن ويصلى عليه وأن لم  
يكن محصناً وكان حراً فحد مائة جلدة يأمر الإمام بضرب بسوط لا امرأة له  
ضرباً متوسطاً والمتوسط بين المبرج وغير المولم ويترج عنه ثياباً معناه  
دون الأزار ويغرق الضرب على أعضاء الرأس وجهه وفرجه وقاع  
أبو يوسف يضرب الرأس أيضاً وإنما يضرب سوطاً واحداً ويضرب في الحدود  
كلها قائماً غير محدود ثم قوله غير محدود فقد قيل لهذا أن يبقى على الأرض ويحد  
كما يفعل في زماننا وقيل إن يحد السوط في رفة الضارب فوق رأسه وقيل  
إن يحد بعد الضرب وكل ذلك يفعل وأن عبداً جلدته خمسين وأرجل  
والمرأة في ذلك سواء غير أن المرأة لا يترج من ثيابها إلا الفرو والحرير  
وتضرب جالسة وأن حفر لها في الرجم جاز وأن ترك البضيرة وحفر حسن  
ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل ولا يقسم المولى الحد على عبده إلا بإذن الإمام  
وقال في الحد في حد أبي يعقوب وأحصان الرجم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً  
قد تزوج امرأة حراً فصحاء ودخل بها وحملها على صفة الأحصان والشخص

وأن في بياننا في شرائط الإسلام وكذا أبو يوسف في رواية والآن  
ثبت الشبهة حتى ثبت الدخول الذي هو شرط الأحصان في الحكم  
ثبت النسب كما إذا تزوج امرأة وولدت منه بعد مضي سنة أشهر ونحوه  
دخوله بجائز الأحصان يثبت نسباً ولو لم يثبت النسب في باب الحد  
على الزنا ومن خلق امرأة وهي حامل وولدت منه في حمار قبل الطلاق  
جعل وطناً ويثبت بهذا الوطى الأحصان يعني في قوة الرجم ذكرها  
في باب الرجعة والعبرة في الدخول بالإجماع في القبل على وجه وجوب الفسوخ  
صفة الأحصان فيها عند الدخول حتى لو دخل بالملوك الكافرة أو المملوكات  
أو المجنونة أو الصفة لا يكون محصناً وكذا إذا كان الزوج موصوفاً بأحد  
هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة وأبو يوسف يخالفها في الكافة  
ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي لأن  
يرى الإمام في ذلك بمصلحة فيغتر به على قدر ما يرد وقال في مجموعها  
هذا وإذا زنى المريف حد الرجم رجم وإذا كان حرة الجلد لم يجلد حتى يراه  
وإذا زنت كما لم يحد حتى تضع حملها وإن كان حرة الجلد حتى تعال  
من نكاسها أي ترتفع برجله يخرج منه وعن أبي حنيفة أنه يؤخر إلى أن  
يستغنى ولها عنها إذا لم يكن أحد يقوم بتربيته ثم الجلي تجلس إن ولد  
كان الحد ثباتاً بالبيته بخلاف الأقار وما دون النفس من خلق النفس بالحد  
الآرق إذا زنى وهو محصن فإنه يرحم لا يغري لا يقطع ذكرها في باب طلع  
الطريق ولا يزول ملك المحكوم عليه برجم وتعرف الزانية المقضى عليه بالرجم  
صحيح ذكرها في باب أحكام المرتدين **باب الوطى الذي يوجب الحد**  
**والذي لا يوجب الحد** الوطى الموجب للحد هو الزنا وأنه في عرف الشرع  
الزنا وطود الرجل المرأة في القبل في غير الملك شبهة الملك ثم الشبهة  
نوعان شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة  
حكمية فالأولى تحقق في حق من شبهة عليه بأن يظن غير الدليل وليل  
ولابد من الظن ليتحقق الاشتباه والثانية تحقق بقيام الدليل أن في  
الحمة في ذاته ولا تتوقف على ظن الجاني واعتقاده وأنه يسقط بالتوبة  
والنسب يثبت إذا ادعى الولد ولا يثبت في الأول وأن ادعاه



والشبهة في الفعل في ثمانية مواضع جارية ابية وآمة وزوجه والمطلقة  
ثلاث وهي في العدة وبائنا بالطلاق على ما هو في العدة وآمة ولاعتقها  
المولى وهي في العدة وجارية المولى في حق العبد والجارية الموهوبة في  
المهر في رواية كتابها ودون هو الاصح المستعمل للرهن في هذا بمنزلة  
المهر في هذه المواضع لا تحرم اذا قال طنت انها تحل له ولو قال علت  
انها على حرام وجب كحل والشبهة في الحلل في ستة مواضع جارية ابية  
والمطلقة طلاقا بائنا بالكتابا والجارية المبيعة في حق البائع قبل التسليم  
والمهورة في حق الزوج قبل القبض المشتركة بينه وبين غيره والمهورة  
في حق المهر في رواية كتاب الرهن في هذه المواضع لا يجب كحل وان  
قال علت انها على حرام ثم الشبهة في الحلل عند ابية حنفية ثبت بالعقد وان  
كان متفقاً على تحريمه وهو عالم به وعند ابية لا يثبت اذا علم تحريمه  
ويظهر ذلك في نكاح المحارم على ما يتكاثرون في آية الله تعالى اذا عدا  
نقول ومن طلق امرأته ثلثاً ثم وطئها في العقد وقال علت انها على حرام  
كحل ولا يبرئ منه لرد امرأته ولو قال طنت انها تحل له لا يحل وآمة المولى  
اذا اعتقها مولاهما والمطلقة والمطلقة على ما بمنزلة المطلقة الثلث ولو قال  
لها انت حرة او برية او امرأتك فاختارت نفسها ثم وطئها في  
العدة وقال علت انها على حرام لم يحل وكذا الجواب في سائر الكلمات  
وكذا اذا نوى ثلثاً ولو قال لامرأته اذا جاءتك فانت طالق ثلثاً فامتنها  
فلما التقي اثنان فليث ساعة لا يجب كحل وكذا اذا اخرجته ثم دخله  
واصلها مذكوره في باب لايمان في الطلاق ولا حدة على من وطئ جارية  
ولده وولد ولده وان قال علت انها حرام ويثبت النسب منه وعليه  
قيمة الجارية واذا وطئ جارية ابية وآمة او زوجته وقال طنت انها  
تحل له فلا حدة عليه ولا على قاذفه وان قال علت انها على حرام حدة  
وكذا العبد اذا وطئ جارية مولاه وكذا اذا قال علت انها جارية طنت  
انها تحل له والفعل لم يرد في الظاهر وان وطئ جارية اخيه او عمه وقال طنت  
انها تحل له حدة وكذا سائر المحارم سوى الولاد ومن زفت اليه غير امرأته  
وقالت النساء انها زوجهك وطئها لا حدة عليه وعليه المهر قضى بذلك على

على رضائته عنه وبالعدة ولا يحل قاذف الا في رواية عن ابية يوسف  
ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه كحل وكذا اذا كان اعلى الا  
اذا دغاها فاجابته اجنبية وقالت ناز وجك فواقعها ومن  
تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه كحل عند ابية حنفية ولكن  
يوجب عقوبة اذا علم بذلك وقال ابو يوسف ومحمد لو فتي عليه كحل اذا  
كان عالماً بذلك ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج يغرر ومن ابية  
امرأة في الموضع المكروه وعمل على قوم لو طئ فلا حدة عليه عند ابية حنفية  
وزاد في الجماع الصغير يودع في السجدة وقال هو كالحرة في حدة وهو  
احد قوله الثاني في قول يقول بقلان بقل حال ومن وطئ بجمية  
فلا حدة عليه الا انه يغرر والذي يروى انه تزوج البهيمة وخرق فذلك  
لقطع التحريم به وليس بواجب ومن زنى في دار الحرب وفي دار  
الغنى ثم خرج اليها لا يقيم عليه كحل وعند ابية حنفية ولو غار من له ولاية  
الاقامة بنفسه كالحليقة وامير مصر يقيم كحل على من زنى في معسكره بخلاف  
امير العسكر والسرية واذا دخل حرمة دارنا بامان فزنى بزمية او زنى  
فمضى بجمية كحل الذمي والذمية عند ابية حنفية ولا يحل كحل في الحربية  
هو قول محمد في الذمي يعني اذا زنى بجمية فاما اذا زنى بجمية لا يحل  
عند محمد وهو قول ابية يوسف ولا وقال ابو يوسف كحل من كلهم وهذا  
قوله الآخر واذا زنى الصبي والمجنون بامرأة طاعة فلا حدة عليه ولا  
عليها وقال فروش فمضى بجمية عليها وهو رواية عن ابية يوسف  
وان زنى صبي مجنون او صغيرة بجامع منها حدة رجل خاصة وهذا  
بالاجماع ومن اكرهه سلطان حدة زنى فلا حدة عليه كان ابو حنيفة يقول  
ولا يحل وهو قول زفر وان اكرهه غير السلطان فعليه كحل عند ابية حنفية  
وقال لا يحل قاذف الا هذا اختلاف عمر وزمان لانه لم يكن في زمن ابية حنفية  
لغير السلطان من القوة الا لا يمكن دفعها بالسلطان وفي زمنها ظهرت  
القوة لكل متقلب وزمانا كذلك قال في الكفاية فيفتي بقوله لا يحل  
واذا زنى المكروه بالمطوعة حدة المطوعة عنده وعند محمد لا حدة وكذا  
اقر بربع مرات في محارم مختلفة انه زنى بقلان وقالت هي تزوجني



أوقرت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا عد عليه وعليه المهر في ذلك ومن  
زني بجارية فقتلها فانه يحد وعليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا وعن  
يوسف انه لا يحد وان اشتركتا بعد ما زني بها فهو على هذا الخلاف يعني عند  
ابن حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان زني بها فاذهب عنها يجب  
عليه قيمتها ويسقط الحد وكل شيء صنعته الامام الذي ليس فوقه امام فلا عد عليه  
الا القصاص فانه يؤخذ به وبالا موال **باب الشهادة**  
**على الزنا والرجوع عنها** واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن إقامة  
بعضهم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة وفي اجماع الصغير  
واذا شهد على الشهود بسرقة او يشرب خمر او يزنا بعد حين لم يؤخذ به وفيمن  
السرقة والاصل ان الحد والحالصة لا تبطل بالتقادم خلافا للشافعية  
فحد الزنا وشرب الخمر والسرقة فالصحيح ان الله تعالى يحبس الرجوع عنها بعد  
فيكون التقادم فيه مانعا وهذا القذف فيه حق العبد لانه من دفع العائنة  
ولذلك لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير مانع في حقوق العباد والاعوان  
فيه شرط فحملوا خبرهم على انقضاء الدعوى بخلاف حد السرقة لانه الدعوى ليس  
بشرط الحد وانما شرط للمال ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابدان  
يمنع الاقامة بعد القضاء عندنا خلافا لفرقة لوهي يضرب بعض الحد ثم اخذ  
بعد تقادم الزمان لا يقام عليه وخلفوا في هذا التقادم واثار في اجماع  
الصغير لاسيما اشهر وهكذا اثار الطحاوي وابو حنيفة لم يقدروا في ذلك وقضيه  
الذي رأى القاضي في كل عمر وعمر حد انه قد زني بشهر وهو رواية عن ابن حنيفة  
وابن يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين الشاهد وبينهم مسرة شعبة اما اذا كان  
يقبل شهادتهم ولا تتحقق التهمة والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندهما  
يقدر بزوال الريبة على ما ياتي في باب اثناء الله تعالى واذا شهدوا على رجل  
انه زني بفلانة وفلانته غائبة فانه يحد وان شهدوا انه سرق من فلان وهو  
غائب لم يقطع وان شهدوا انه زني بامراة لا يعرفونها لم يحد وان اقر  
بذلك حد وان شهدا ثانيا ان زني بفلانته فاستكمرها واخران الخطاطبة  
دري عن احمد عنهما جميعا عند ابن حنيفة وهو قول زفر وقال لا يحد الرجل خاصة  
وان شهدا ثانيا انه زني بامراة بالكوفة واخران انه زني بها بالبصرة **در**

دري عن احمد عنهما جميعا ولا يحد الشهود خلافا لفرقة وان خافوا في بيت  
واحد حد الرجل وامراة معا فان شهد كل اثنين على الزنا في زاوية وهذا  
استحسان والقياس ان لا يحد ان شهدا ربيعة انه زني بامراة بالخيلة عند طلوع  
الشمس ربيعة انه زني بها عند طلوع الشمس يحد ودر احمد عنهما جميعا بالخيلة  
تصغير الخيلة التي هي واحدة النخل موضع قريب من الكوفة والباء المفتوحة وجم  
تصغير لانها اسم حي من اليمز ودر محمد لا يحد عليه لانه ايضا موضع قريب  
من الكوفة كذا في العناية وان شهدا ربيعة على امراة بالزنا وهي كبري دري  
احد عنهما وعنهم ومعنى لم يحد ان لا يحد نظرنا ايضا فكل من اتها بكبري وشا  
حجة في اسقاط الحد لانه ايجابه وان شهدا ربيعة على رجل بالزنا وهو عريان  
او محجودون في قرف واحد هو عدا محمد ودفع في قذف فانه يحد دون ولا  
يحد الشهود عليه وان شهدوا وحكم قاقا وظهر الخوف ان لم يحد ويأتي  
فيه خلاف الشافعية على اصله ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد  
عنده وان تقص عد الشهود عن اربعة حدوا وان شهدا ربيعة على رجل  
بالزنا فضرب بشهادتهم ثم وجد احدهم عدا او محجودا في قرف فانه يحد دون  
وليس عليهم وعليه بيت المال ارسل الضرب وان رجم فدينه على بيت المال  
وهذا عند ابن حنيفة وقال لا ارسل الضرب ايضا على بيت المال قال رضي الله  
عنه معناه اذا كان جرحه وعلى هذا الخلاف اذا مات من الضرب على هذا  
اذا رجع الشهود ولا يضمنون عنده وعندهما يضمنون وان شهدوا  
اربعة على اربعة على رجل بالزنا لم يحد فاذا جاء الاولون فشهدوا  
على المعينة في ذلك المكان لم يحد ايضا معناه شهدوا على ذلك الزنا  
بعينه ولا يحد الشهود واذا شهدا ربيعة على رجل بالزنا فزجر فكلما رجع  
واحد حد الرابع وجده وعزم ربيع الدية وقال ان فجع بجب القتل ومن  
المال بناء على اصله في شهود القصاص سنية في الديات ان شاء الله تعالى  
واما احمد فذهب الثلثة وقال زفر لا يحد فان لم يحد الشهود عليه جمع  
واحد منهم حد واجمعوا وقال محمد رحمه الله تعالى حد الرابع خاصة ولو  
رجع واحد منهم قبل القضاء حد واجمعوا وقال زفر رجع الرابع خاصة فان  
كانوا خمسة فجمع اهلهم لاشي عليه فان رجع اخرها وعزم ربيع الدية وان



شهادة أربعة على رجل بالزنا فزكوا فرجم فاذا اشتهر ومجوس وعبيد فالدية  
على المكنين عند ابيه حنفية معناه اذ ارجوا عن التزكية وقالوا هو على بيت المال  
وقيل هذا اذا قالوا نعمنا التزكية مع علمنا بالجهل ولا فرق بين ما اذا شهدوا  
اي المكون بلفظة الشهادة او خبروا وهذا اذا خبروا بالحرية والسلام  
اما اذا قالوا هم عدول وطهر واعبد فلا يضمنون فلا ضمان على الشهود و  
لا يجرون حد القذف واذا شهد أربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بجمه  
فضرب رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيدا فعلى القاضي الدية استحسانا وفي القضا  
يجب التعاصر بخلافه اذا قبل القضا حيث يجب التعاصر مطلقا وان  
يرجم ثم وجد واعبدا فالدية على بيت المال كما لو باشر الامام بالجم بجم  
ثم وجد الشهود عبيدا ولو شهدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمنا النظر قبلت  
شهادتهم واذا شهد أربعة على رجل بالزنا فانكر الاحصان وله امرأة قد  
ولدت منه فانه يرمم معناه ان ينكر النكاح بعد وجود سائر الشرائط  
فان لم تنزل ولدت منه وشهد عليه بالاحصان رجل وامرأتان يرمم خلافا  
لرؤس في واذا شهد ذميان على ذمي زينة عبدة المسلم انه اعتقه قبل  
الزنا لا تقبل يعني ان الزاني لو كان مملوكا لزم حتى وذلك المملوك الزاني لم  
فشهد على الزاني ذميان ان مولاه الذمي اعتقه قبل الزنا لم يرمم مع ان  
شهادة اهل الذمة على الذمي بالعنف مقبولة فان رجع شهود الاحصان  
لا يضمنون عندنا خلافا لرؤس **باب حد الشرب**  
ومن شرب خمر فاخذ وريحها موجودا وجاؤا به سكران فشهد الشهود  
عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا قرء وريحها موجودا وان اقر بعد ذهاب  
راحتها لم يجز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن كمال اذا شهدوا  
عليه بعد ما ذهب ريحها والسكر لم يحد عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
يحد فان اخذه الشهود وريحها توجد منه او سكران فذهبوا به من مصر الى  
مصر فيه الامام فانقطع ذلك قبل ان ينتهوا به حد في قولهم جميعا ومن سكر  
من النبيذ حد ولا حد على من وجد منه راحة الخمر او تعياها ولا يحد السكران  
حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا وشرب الكره لا يوجب الحد وكذا  
السكر من المباح كالبنج والبربر ما لا يوجب الحد ولا يحد حتى يزول عنه السكر

السكر ومن شرب الخمر سكر في حرم ثمانون سوطا ويقرب الضرب على بدنه كما في  
حد الزنا على امرئ ثم جرد في المشهور من الرواية وعن محمد انه لا يحد و  
ان كان عبدا فحد الربون ومن اقر بشرب الخمر وسكر ثم رجع لا يحد وثبت  
الشرب بشهادة شاهدين وبالاقرار مرة واحدة وعن ابي يوسف انه يشترط  
الاقرار مرتين ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال السكران الذي يحد  
هو الذي لا يعقل منطقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل المرأة وهذا عند ابي  
حنيفة وقالوا هو الذي يحد ويختلط كلامه واليه الاكثر المشايخ والمعتبر في  
الحدج المسكر حتى لا يراه بالاجماع ذلك فمعي يعتبر هو دائره في شئته  
وحركته واطرافه ولا يحد السكران باقراره على نفسه **باب حد القذف**  
واذا قذف الرجل رجلا محصنا بصرح الزنا وطاب  
المقذوف بالحد حده كما حكم ثمانين سوطا ان كان حرا ويقرب على اعضائه  
ولا يجزى من ثيابه غير انه ينزع عنه الفرو والحشو وان كان القاذف  
عبدا جلد اربعين سوطا والاحصان ان يكون المقذوف حرا عاقلا او  
امراة محصنة بالغامسك اعني عن قبل الزنا ومن نفى نسب غيره وقال  
لست لايك فانه يحد وهذا اذا كانت امه حرة مسلمة ومن قال لغيره في  
غضب لست ببن فلان لايه الذي يتبع له يحد وتو قال في غضب لا يحد ولو  
قال لست ببن فلان يعني حده لم يحد ولو نسب اليه حده لا يحد ايضا وتو قال  
يا ابن الزانية وانه ميتة محصنة فطالب الابن بحد حده القاذف ولا يطالب  
بحد القذف لئلا من يقع القذف في نسب بقذفه وهو الولد والوالد  
وعند اكثر افعى ثبت حق المطالبة لكل وارث وعندنا ولاية المطالبة ليست  
بطريق الارث فثبت للمير ومير الميراث بالقتل ثبت لولد البنت كما ثبت  
لولد الابن خلافا لمحمد وثبت لولد الولد حال قيام الولد ولو كان المقذوف  
محصنا وهو ميت جاز لابنه الكافر والعبدان يطالبان بالحد خلافا لرؤس  
للعبدان يطالب مولاه بقذف امه الحرة ولا لابن ان يطالب بانه بقذف  
امه الحرة المسلمة ولو كان لها ابن من غيره له ان يطالب ومن قذف  
غيره فانه المقذوف بطل الحد وقال في لا يبطل وتومات بعد ما اقيم  
بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له واعلم ان هذه المسألة تفرع على قاعدة



مختلف فيها بيننا وبين الشافعي وهو ان القذف حق العبد من جهة وحق الشرف  
 من جهة اخرى وان في غلب حق العبد على حق الشرف ولهذا ذهب الى جواز  
 الارث فيه ونحن غلبنا حق الشرف فلم يجوز الارث فيه ويفرع عليه ان  
 منها الارث كما مر فعندنا القذف ليس من حقوق العباد فلا يورث وعنده  
 يورث ومنها العفو فانه لا يصح العفو من المقتذوف عندنا ولا يصح عنده  
 ومنها انه لا يجوز الاعتياض عنه عندنا وبه قال مالك وعنده يجوز وهو  
 قول احمد كذا في فتح القدير ومنها انه يجز فيه التداخل عندنا قال ابن القيم  
 وبه قال مالك حتى لو قذف شخصاً مرات أو قذف جماعة كان فيه حد واحد  
 اذا لم يتخلل حد بين القذفين ولو ادعى بعضهم حد في اثنا واحد ادعى آخر  
 كل حد وعنده الشافعي لا يجوز فيه التداخل انتهى ومقر الى يوسف في العفو مثل  
 قول الشافعي ومن اصحابنا من قال ان الغالب حق العبد وخرج هذه الاحكام  
 والآول اظهر ومن اقرب القذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال لغيره بان يخطي  
 لم تحده وكذا اذا قال لست بعزبة ومن قال لرجل باين ماء السماء فليس بها قذف  
 وان نسب له عمه او خاله او له زوجاته فليس بها قذف ومن قال لغيره زانية  
 في الجبل وقال عنت صعدوا الجبل حد وهذا عندنا في حنفية وابي يوسف حكمه  
 وقال محمد لا حد ولو قال زنايت على اهل قبل لا حد وقيل حد ومن قال لاخر  
 يا زانية فقال للبلات فانتحى الجدران ومن قال لامرأة يا زانية فعاتت  
 للبلات حدت ولا لعان ولو قال زنييت بك فلا حد ولا لعان معناه  
 قالت بعد ما قال لها يا زانية ومن اقرب بولد ثم نفاه فانه يلاعز وان  
 نفاه ثم اقرب به حد والولد ولده في الوجهين وان قال ليس بابني ولا بابنك  
 فلا حد ولا لعان ايمان قال الزوج الذر جادت زوجته بولي ليس  
 بابني ولا بابنك كذا في نسخة العلامة ابن القيم وقد اصاب فيه ومن قذف  
 امرأة معها اولاد لا يعرف لهم اباً وقذف الملاءنة بولد والولد حي  
 او قرفها بعد موت لولده فلا حد عليه ولو قذف امرأة لا عنت بغير ولد  
 فعليه الحد ومن وطئ وطأها ما في غير ملكه لم يحد فاذنه والاصل فيه ان  
 من وطئ وطأها ما لعينه لا يجب الحد بقذفه لان الزنا هو الوطء المحرم  
 لعينه وان كان محرماً لغيره يحد لانه ليس بنافق لو طئ في غير الملك من وجه

من وجه ادم من كل وجه حرام لعينه وكذا الوطء في الملك احرمه مؤبد  
 فان كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره وابو حنيفة بشرط ان يكون احرمة  
 المؤبد ثابتة بالاجماع وبالحديث المشهور ليكون ثابتة من غير تردد  
 بيانه اذا قذف رجلاً وطئ جارية بيته وبين آخر فلا حد عليه وكذا اذا قذف  
 امرأة زنت في نكاحها ولو قذف رجلاً امة وهي محبوسة او امرأة  
 وهي حائض او مكاتبه له فعلية الحد وعن ابى يوسف ان وطئ المكاتبه يقطع  
 الاحسان وهو قول اخر ولو قذف رجلاً وطئ امة وهي اخته من الرقة  
 لا حد وهذا هو الصحيح وهو اخر عن قول الكرجي انه يوطئها لا يقطع الا ان  
 كذا في العناية ولو قذف مكاتباً مات وترك فاء لا حد عليه ولو قذف  
 مجوسياً تزوج بانه ثم اسلم تحده عندنا في حنفية وقال لا حد عليه اذا دخل في  
 دارنا يا مان فحد في مسأله واذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته  
 وان تاب وقال الشافعي تقبل اذا تاب اذا حد الكافر في قذف لم يجز  
 شهادته على اهل الذمة فان اسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين  
 بخلاف العبد اذا حد حد القذف ثم اعتق حيث لا تقبل بشهادته وان ضرب  
 سوطاً في حد قذف ثم اسلم ثم ضرب باق جازت شهادته وعن ابى  
 يوسف انه زدت شهادته والآول اصح ومن قذف وزني او شرب  
 غير مرة فحد فهو ذلك كله وهذا بخلاف اذا زني وقذف شرب يعني تح  
 لكل واحد منها وقال الشافعي ان اختلف المقتذوف والمقتذوف به فهو  
 الزنا لا يتداخل واذا قذف الحدود في القذف المقتذوف الاول  
 معناه بعينه ذلك الزنا فلا يحد ذكر ما في آخر باب لا يقطع فيه وقال لا يقطع  
 وقذف لاخوس لا يوجب الحد خلا قال الشافعي رحمه الله ذكر ما في باب  
 اللعان **فصل في التعزير** قال صاحب العناية نقل  
 عن الفتاوى الظهيرية اعلم ان التعزير قد يكون بالجس وقد يكون بالصفع وقد  
 يكون بالاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بغير  
 العاضى اليه بوجه عبوس ثم يذكر محمد التعزير باخذ المال وقد قيل روى  
 عن ابى يوسف ان التعزير من السلطان باخذ المال جائز وذكر الامام  
 الترمذي ان التعزير الذي يجب عقابه تعارض على اقامة كل احد بجلته البناء من



انتفى ومن قرف عبدا او امة او ام ولد او كافرا بالزنا عترة وكذا اذا  
قرف سلكا بغير الزنا فقال باساق او باكا فرا او باجيث وباسارق  
وتو قال اياهما راو باخز لم يعز وقيل في عرفنا يعز وقيل ان كان  
المسبوب من الاشراف كالنقباء والعلوية يعز وان كان من العامة  
لا يعز وهذا احسن والتعز اكره تسعة وثلثون سوطا وقله ثلاث  
جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعز خمسة وسبعين سوطا وفي رواية  
عنه تسعة وسبعين وهو قول زفر وهو القياس والاولى ان يعز  
على من اساءة فعله وذكر مشايخنا ان ادناه على ما يراه الامام  
يقدره بقدر ما يعلم انه ينزجر وعن ابي يوسف انه على قدر عظم الجرم وصغره  
وعنه انه يقرب كل نوع من باب فيقرب للنس والقبيلة مخرج الزنا والقذف  
بغير الزنا من هذا القذف فان راى الامام ان يضم الى الضرب في التعز  
اجس فعل ويصلح الجس ان يكون تعزرا بانفرادة حتى لو راى ان لا يضرب  
وبجسه ايا ما عقوبة فعل ذكر كما في القتاوى وعنه ان كان في فتح القدر  
ولم يداى ويكون الجس بغيره تعزرا بشرع الجس في التعزير بالتهمة قبل  
ثبوتها كما شرع في هذه اشد الضرب التعزير ولا يفرق على الاعضاء ثم هذه  
الزنا ثم هذا الشرب ثم هذا القذف ومن هذه الامام او عزع فان  
قدم هدر وقال الشافعي يجب الدية في بيت المال بخلاف الزوج اذا عزر  
زوجته فانت حيث يضمن عندنا ايضا والمولى يعز عبده بلا اذن الامام  
والصبي يعز مع ان حق الشرع موضوع عنه ذكره هاتين المسكتين  
في باب كيفية الحد واقامة **كتاب السرقه**  
السرقة في اللغة اخذ الشيء من الغير على الخفية والاستتار ومنه استرق  
السمع قال الله تعالى من استرق السمع وقد زيدت عليه واصناف  
في الشريعة على ما ياتيك بيانه ان الله تعالى المعنى اللغوي مراد بها  
ابتداء ونهاية والابتداء لا غير كما اذا انقب الجوار على الاستتار واخذ  
المال من المالك مكابرة على جهار حيث يقطع به وفي السرقة الكسر  
اعنى قطع الطريق مسارقة عين الامام وفي الصغرى مسارقة عين المالك  
او من يقوم مقامه واذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم او ما

ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مضروبة من حرز لا شبهة فيه وجب القطع  
والتعزير عشرة دراهم فذهبا وعند الشافعي التعزير ربع دينار وعند  
مالك ثلثة دراهم والتعزير بالمضروبة ظاهر الرواية وهو الاصح حتى  
لو سرق عشرة بترقيتها انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع والتعزير  
وزن سبعة مثاقيل وقوله او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم اشارة  
الى ان غير الدرهم يعتبر قيمة بها وان كان ذهبا والعبء والحرز في القطع  
سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقرار مرتين ويروى عنه انه في مجلس  
مختلفين وبجس شهادة شاهدين وينبغي ان سلخا الامام عن كيفية السرقة  
وما حيتها وزمانها ومكانها وبجس ان يسأل عن الشهود واذا اشترك  
جماعة في سرقة فاحاب كل واحد منهم عشرة دراهم وان اصابه اقل لا يقطع  
**باب ما يقطع فيه وما لا يقطع** لا يقطع فيما يوجد نافع  
بها كانه دار الاسلام كالخشب والقصب والخيش والسكك والطير والصيد والزرع  
والنورة والنورة ويحل في السمك والمخ والطير وفي الطير الاحياء والبط والكلاب  
وعنه ابو يوسف انه يجب القطع في كل شئ الا التراب والطين والسرقة وهو قول  
الشافعي ولو احرز ما كان فاسدا في موضع بغير وجوده وهو باى  
نصابا لم يقطع وذكره في احوال الموت في فصل المياه ولا يقطع فيما يتسارع اليه  
الفان كاللبن والخبز والفواكه الرطبة والمراد من الطعام في قوله عليه السلام  
لا قطع في الطعام والله اعلم ما يتسارع اليه الفان كالمنهيا للاكل منه وما  
في معناه كاللحم والتمر ويقطع في الحنطة والسكر اجماعا وقال الشافعي يقطع  
اي فيما ذكرنا من الخبز والخبز والفواكه الرطبة والطعام قال العلامة ابن القيم  
لا يقطع في الحنطة وغيرها اجماعا انما هو في غير سنة النخلة اما فيها فلا سواء كان  
ما يتسارع اليه الفان او لا لانه عن ضرورة ظاهرة وهي تبيح التساؤل  
وعنه عليه السلام لا قطع في جماعة مضطروا وعن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام  
سنة انتفى وقال في الخلفه انه يخصصه بالقيمة عند المنفعة انتفى ولا  
قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة  
المطربة وكذا اذا سرق آنية فيها خمر وقيمة الآنية تربو على النصاب ولا



في الطينور ولا في سرقة المصحف ان كان عليه حلية وقال الشافعي يقطع  
وعن ابي يوسف مثله وعنه ايضا انه يقطع اذا بلغت الحلية نصبا فاستعبر  
بانفادها ولا يقطع في ابواب المسجد ولا الصليب من الذهب ولا الشطرنج  
ولا الزبد بخلاف الدرهم الذي عليه التمثال وعن ابي يوسف ان كان الصليب  
في المصلى لا يقطع وان كان في بيت آخر يقطع ولا قطع على سارق الصبي الحر  
وان كان عليه حلي وقال ابو يوسف يقطع ان كان عليه حلي قال  
ابو يوسف يقطع ان كان عليه حلي هو نصا وعلى هذا اذا سرق انا أو فتية  
في بيبي او نريد واحدا في صبي لا يمشي لا يملك ولا قطع في سرقة العبد  
الكبير ولا يقطع في سرقة العبد الصغير الا اذا كان يعبر عن نفسه وقال ابو يوسف  
لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يملك استحسانا ولا قطع في الدخائر  
كلها الا في دفاير احس ولا في سرقة كلب لا في دفي ولا في دفاير ولا في  
ولا مزمار ولا يقطع في الساج والفتاة والآنوس والمسدل ولا يقطع في الفصوص  
الخضر والياقوت والزبرجد واذا اخذ من خشب او ان او ابواب قطع فيها  
بخلاف الخشب وفي الخضر البغدادية قالوا يجب القطع بسرقها وانما يجب القطع في  
غير المركب من الابواب والمراد تركيب الابواب بالجار وتعليقها به وانما  
اذا لم يكن الابواب محرزة في البيت بل كانت مركبة ومعلقة بالجار لا  
القطع وانما يجب اذا كان خفيفا لا ينقل على الواحد حمله ولا قطع على خائن  
ولا خائنة وانما يجب ان يكون الموضع ما في يده من الشيء المأمون كذا في  
العناية ولا قطع على منتهى ولا تحكيس الا نصا ان ياخذ على وجه العناية  
قهر من ظاهر بلدة او قرية والاختلاس ان ياخذ من اليد بسرعة جهرا  
كذا في العناية ولا قطع على التباين هذه عند ابن خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
وان شفعى عليه القطع وان كان القبر في بيت مقفل فهو على خلاف في السرقة  
وكذا اذا سرق من تابوت في القافلة وفيه الميت ولا يقطع السارق  
من بيت المال لا من مال السارق فيه سرقة ومن له على خذو درهم فسرق  
مثله لم يقطع وكذا اذا سرق زيادة على حقه وان سرق منه عرضا قطع  
وعن ابي يوسف انه لا يقطع ومن كان حقه وراهم فسرق منه وناير  
قبل يقطع وقبل لا يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها فادها ثم عاد فسرقها

فسرقها وهي كالحال لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابن يوسف  
وهو قول الشافعي واذا باعد المالك من السارق ثم اشراه منه ثم كانت  
السرقة يقطع اتفاقا فان تغيرت عزها لم يقطع ان يكون غلاما فسرقة قطع  
فروقه ثم نبيح فعاد فسرقة قطع **فصل في الحرز والاحذ منه**  
ومن سرق من ابويه وولده او ذى رحم محرم منه لم يقطع وفيه ان في  
خلاف الشافعي ولو سرق احد الصديقين من الآخر ولو سرق من بيت  
ذي الرحم المحرم متاع غيره ينبغي ان لا يقطع ولو سرق له من بيت غيره  
يقطع وان سرق من امة من الرضاع قطع وعن ابي يوسف انه لا يقطع بخلاف  
الاختصاص الرضاة واذا سرق احد الزوجين من الآخر او العبد من سيده  
او من امرأة سيده او من زوج سيده لم يقطع وان سرق احد الزوجين  
من حرز الآخر خاصة لا يكتفى فيه فكذا كذا خلافا للشافعي ولو سرق  
المولى من مكاتبه لم يقطع وكذلك السارق من المغنم واخرى على نوعين حرز  
لمعنى فيه كالدور والبيوت والصندوق والمحانوت وحرز بالمحافظة كمن  
جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاع فهو محرز وفي الحرز المكان لا يحرز  
الا حرز بالمحافظة هو الصحيح وهذا حرز عما ذكر في العيون على قول ابن خنيفة  
يقطع السارق من محام في وقت الاذن اي في وقت دخولها اذا كان  
تحت حافته وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطع وبه اخذ ابو الليث والمصد  
الشريد وفي الكافي وعليه الفتوى وهو ظاهر المذهب كذا في فتح القدير  
لم يكن له باب وكان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه الا انه لا يقطع  
الا بالافراج بخلاف الحرز بالمحافظة حيث يجب القطع كما اخذ ولا فرق بين ان يكون  
الحافظة مستقيمة او انما والمتاع تحت او عنده هو الصحيح وهذا حرز اخر  
قوس بن شاذان ان صاحب المتاع انما يكون محرز المتاع في حال نومه واجعل  
المتاع تحت راسه وتحت جنبه اما اذا كان موصوعا بين يديه فلا يكون محرز  
له في حال نومه كذا في العناية ومن سرق شيئا من حرز او من غير حرز وجب  
عنده بحفظه قطع ولا قطع على من سرق من محام او من بيت اذن الناس  
في دخوله ويدخل في ذلك حوانيت التجار وانما مات الا اذا سرق منها بالمال  
ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الصنف اذا سرق



ممن اضاف ومن سرق سرقة ولم يخرجها من الدار لم يقطع فان كانت  
 دارا فيها مقاصير فخرجها من مقصورة الى مقصورة او من دار الى دار  
 من اهل المقاصير على مقصورة فخرجها من دارها فقطع وان اقتبص البيت  
 فدخل واخذ المال وناوله اخر خارج البيت فلا قطع عليها وعن ابي يوسف  
 ان اخرج الداخل يده وناولها الخارج فاقطع على الداخل وان ادخل  
 الخارج يده فقتلها من يد الداخل فليها القطع فان التقاه في الطريق فخرج  
 فاخذه قطع وقال زفر لا يقطع ولو التقاه ولم يأخذه يصير مضيقا لا يقطع  
 فلا يقطع بالاتفاق وكذا لو التقاه في الطريق فاخذه غيره لا يقطع ولو حمله  
 على حماره فاقطع واخرجه قطع واذا دخل حجر جماعة قتل بعضهم الاخذ  
 قطعوا جميعا قال رضي الله عنه هذا استحسان والقياس ان يقطع حامل  
 هذه وهو قول زفر ومن اقتبص البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع  
 وعن ابي يوسف في الاملاء انه يقطع كما اذا دخل يده في صندوق الصيرفي  
 واخرج البعير في حيث يقطع بالاتفاق وان طرقة حارسه من الكرم يقطع  
 وان ادخل يده في الكرم يقطع ولو كان مكان الطريق الرابطة ثم الاخذ في الحجر  
 ينعكس الجواب وعن ابي يوسف انه يقطع على كل حال وان سرق من القطار  
 بغير اوعلاه لم يقطع ولو كان مع الاحمال من يتبعها الحفظ قالوا يقطع وان  
 شق الحبل فاخذ منه قطع وان سرق جوالقا فيه شق او صاحبه فحفظه او نائم  
 عليه قطع معناه اذا كان الجوالق في موضع ليس سرق كالطريق ونحوه حتى يكون  
 محزا بصاحبه وكذا اليوم بقر يده على احتراجه من قبله وذكر في بعض النسخ  
 وصاحبه نائم عليه وحيث يكون حافظا له **فصل في كيفية**  
**القطع واثباته** وتقطع بمنزلة راق من الزند وتحمس وتحمس من حمى العرق  
 بحديدة حادة لئلا يسيل به كثرة العناية ولا يعم القطع عند شدة الحرارة  
 ذكرها في باب كيفية الحد واقامته فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى  
 فان سرق ثانيا لم يقطع وخلفه في السجن حتى يتوب وهذا استحسان ويؤثر  
 ايضا ذكر المشايخ وقال الشافعي في الثالثة يقطع يده اليسرى وفي الرابعة  
 تقطع جلده اليمنى وان كان الشارق اشل اليه اليسرى او قطع او مقطوع بالظن  
 اليمنى لم يقطع وكذلك اذا كانت جلده اليمنى مثله وكذا اذا كانت بجهاية اليسرى

اليسرى مقطوعة او مثله او الاصلان منها سوى الايهام فان كانت سبع  
 واحدة سوى الايهام مقطوعة او مثله قطع واذا قال الحاكم الحد اقطع  
 يمين هذا في سرقة سرقها فقطع يداها عمدا فلا شيء عليه عند ابي حنيفة وقال  
 لا شيء عليه في الخطاء ويضمن في العمد وقال زفر يضمن في الخطاء ايضا وهو  
 القياس والمراد بالخطاء هو الخطاء في الاجتهاد واما الخطاء في معرفة  
 اليمين وليس رافلا يجعل غصنا وقيل يجعل غصنا ايضا وعلى كونه قطع غير الحد  
 لا يضمن ايضا هو الصحيح وهذا احتراز عما ذكره في شرح الطحاوي فقال فيه  
 ولو قطع غيره يده اليسرى فان في العهد القصاص في الخطاء الدية وسقط  
 القطع عنه في اليمين كذا في العناية ولو اخرج السارق يداها وقال هذا  
 يميني لا يضمن بالاتفاق ثم في العهد عندنا عليه ضمان المال في الخطاء كذلك على  
 هذه الطريق وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن ولا يقطع السارق الا ان يحضر  
 المبرور من فطالب بالسرقه ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا  
 خلافا لثاني في الاقرار وكذا اذا غاب عند القطع عندنا ولو استودع  
 والقاص صاحب الربوا ان يقطعوا السارق منهم ولرب الوديعة ان يقطع  
 ايضا وكذا للمقصود منه وقال زفر لو شق في يده يقطع بخصومة القاص  
 والمستودع وعلى هذا اختلاف المستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والفقير  
 على سواهم شرعى المرحوم وكل من له يد حافظة سوى المالك يقطع بخصومة  
 المالك في السرقة من هؤلاء الا ان الراهن انما يقطع بخصومة حال قيام  
 الرهن بعد قضاء الدين واذا حضر المالك وغاب المودع فانه يقطع بخصومة  
 في ظاهر الرواية وان قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا رب  
 السرقة ان يقطع السارق الثاني والثالث ولا يقطع بخصومة في الاستدوا  
 في اية ولو سرق ثانيا قبل ان يقطع الاول وبعد ما ورى لقطع شبهة  
 يقطع بخصومة الاول ومن سرق سرقة فزحها على المالك قبل اللصاع  
 الى الحاكم لم يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع واذا قضى على رجل يقطع في سرقة  
 فوصيت له لم يقطع معناه اذا سلمت وكذلك اذا باعها المالك اياه وقال  
 زفر لو شق في يده يقطع وهو رواية عن ابي يوسف ولو ملكها منه قبل القضاء  
 لا يقطع اتفاقا وكذلك اذا نقصت قيمتها من الثياب بعينه قبل الاستيفاء



بعد القضاء وعن محمد بن يعقوب بن زفر قال في إذا هلك بعض  
المال بعد القضاء قبل الاستيفاء لم يبق نصيبا فانه يقطع اتفاقا وإذا  
إذا انتقص السر وإذا ادعى السارق أن العير المسروقة ملكه سقط  
القطع عنه وإن لم يقيم بينة معناه بعد ما كان مستهدفا هذا بالسرقه  
وقال الشافعي لا يقطع بمجرد الدعوى وإذا أقر حبلان بسرقة ثم قال  
أحدنا هو الذي لم يقطعها فإن سرقة غاب أحدنا وشهدا هذا على  
سرقة فما قطع الآخر في قوله في حيفه الآخر وهو قولهما وكان يقول ولا  
لا يقطع وإذا أقر العبد المحجور عليه سرقة عشر دراهم بيمينها فانه يقطع  
بسرقة السرقة إلى المشرق من هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى ومعناه إذا كثر  
المولى وقال أنه مالى ولو أقر بسرقة مال مستهلك قطعت يده بالاجماع  
ولو كان العبد مازنا لم يقطع في الوجهين وقال زفر لا يقطع في الوجه  
كلها ولو صدقة المولى يقطع في الفصول كلها وإذا قال المسروق من يده  
المال فقط يسمع ولا يقطع القطع وكذا يثبت المال في دعوى السرقة بيمينها  
فيما لو ادعاهما وقام حبلان أحدهما يشهد وأنها فانه يقضى بالمال دون  
القطع وكذا إذا أقر بالسرقة ثم رجع يلزمه المال ولا قطع وفي ذلك يسمع  
حتى لو قال المسروق منه أريد القطع دون المال لا يسمع خصوصه وإذا قال  
أقر هذا الثوب الذي في يدي سرقة من عمره وزيد يقول هو ثوبي  
وإذا قطع السارق والعير قائمة في يده ردت على صاحبها فكانت  
مستهلكة لم يضمن وهذا الإطلاق يشمل المهلك والمستهلك وهو ردة  
أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وروى الحسن أنه يجب  
في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيهما ومن سرق سرقا فقطع يده  
فجميعها ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كلها إلا التي قطع نصيبا  
ومعنى المسئلة إذا حضر أحدهم وان حضر واجبها وقطعت يده بخصوصه ثم يضمن  
شيئا بالاتفاق في الرقبة كلها وعلى هذا الخلاف إذا كان النصب كلها  
لواحد خاص في البعض **باب ما يحدث السارق في السرقة**  
ومن سرق ثوبا فشقته في الدار بيمينه ثم أخرجه وهو يساوي عشرة دراهم

دراهم قطع وعن أبي يوسف أنه لا يقطع كالمشتر إذا سرق مبيعا في خيار  
البائع بخلاف إذا سرق البائع مبيعا بآخرة ولم يعلم المشتري بالبيع يقطع  
وهذا الخلاف فيما إذا اختار يضمن للنقصان وأخذ الثوب قال اختار  
بقيمة القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق وهذا كله إذا كان النقصان  
فاحتمل أن كان يسيرا يقطع بالاتفاق وإن سرق ثوبا فزجها ثم أخرجهما  
لم يقطع ومن سرق ذهباً أو فضة يقطع ففضة الذهب أو دينار  
قطع فيه وتردد الأمر في الذهب والفضة في القطع فضة الذهب أو دينار  
وقال لا يسبيل للمسروق منه عليه ويحب عند أبي حنيفة وقيل على قولها  
لا يجب وقيل يجب فإن سرق ثوبا بفضة أخر فقطع فيه لم يؤخذ منه الثوب  
ولم يضمن وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤخذ منه الثوب  
ويعطى زاد الصبغ فيه وإن صبغ أسود فقطع لغيره الثوب في الذهبين  
عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف هذا الأول سواء **باب**

**قطع الطريق** وإذا خرج جماعة محتفين أو واحد فقدر على الاتساع  
فقصده وأقطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا ويقتلوا فحبسهم المأمور  
حتى يجد ثوبا ثوبه وأن أخذوا مال سلم أو ذمى والمأخوذ إذا قسم على جماعة  
أقارب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمة ذلك قطع الأمام  
أي يهرم وأجلهم من خلاف والمأخوذ قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى وأن قتلوا ولم  
يأخذوا مالا قتلهم حداً حتى لو غفلوا ولا يباين عن المثلقت إلى عقوبتهم ولو قطع  
الطريق على المستأمن لم يقطع ولا راجعة إذا قتلوا وأخذوا المال فإنما يأخذ  
أن شاء قطع أي يهرم وأرجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وأن شاء قتلهم  
وأن شاء وصلبهم وقال محمد يقتل ويصلب لا يقطع ثم ذكر في الكتاب النخبة  
من الصلب تركه وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يترك ويصلب  
حيّاً ويبيع بطنه بريح إلى أن يموت ومثله عن الكوفي وعن الطحاوي أنه يقتل  
ثم يصلب لو قبا عن المثلثة والأول هو الأصح ولا يصلب أكثر من ثلثة أيام وعن  
أبي يوسف أنه يترك على خشبة حتى يقطع فيسقط ليعبر به غيره وأما قتل القاطع  
فلا ضمان عليه مال أخذه وإن باشر القتل أحدهم أجرى محبة عليهم بالجمعهم  
أن كان بعضاً أو مجزأ يوسف فهو سواء وإن لم يقتل القاطع ولم يأخذ



مالا وقهرج اقص منه قافية القصاص في هذا الارش منه قافية الارش  
وذلك الى الاولياء وان اخذ مالاً ثم جرح قطعت يده وجبله من خلاف  
وبطلت اجزاعات وان اخذ بعد ما تاب فقتل عدواً قاتلاً الاولياء  
قتلوه وان شؤوا عفوا عنه وجب البضان اذا حلت في يده او استهلكه وان  
كان من القطاع صبي ومجنون او ذور محرم من المقتول عليه سقط الجحد  
عن الباقي فالملذور في الصبي المجنون قول به حنيفة وزفر وعمر بن الخطاب  
انه لو باشر العقلاء بغير الباقون وعلى هذا السنة الصغر والما ذور محرم  
فقد قيل وليه اذا كان المال مشتركاً بين المقتول عليهم والامتناع مطلق  
بملاكه اذا كان فهم مستامن واذا سقط احد صار القتل الى الاولياء  
فان شؤوا قتلوا وان شؤوا عفوا واذا قطع بعض المأفلة هرق على البصر  
لم يجب الجحد ومن قطع الطريق ليلاً او نهاراً في المصر او بين الكوفة والحيرة  
فليس يقطع الطريق استحساناً وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول  
الشافعي عن ابي يوسف انه يجب اذا كان خارج للمصر وان كان بقرية  
وعنه ان قاتلوا نهاراً بالسلح او ليلاً به وبالخنث فهو قطع وقال العلامة  
ابن الحام وفي شرح الطحاوي الفتور على قول ابي يوسف النخعي ومن خف  
وبلحاحه فكله فالرية على العاقلة عذاب حنيفة وفي سنة القتل بالقتل  
وسنين في الريات ان شاء الله تعالى وان خفي في المصر غير مرة قتل به  
**كتاب السير** السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور  
وفي الشرع تحقيق سير النبي عليه الصلوة والسلام في مغازيه واجتهاد فرض  
على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين وان لم يقيم به احد  
انهم جميع ان سب تركه الا ان يكون التفرع عما في يكون من فروض الاعيان  
وفي اجماع الصغير اجتهاد واجب الا ان لم يسعه حتى يجازي اليه  
فاقول هذا الكلام إشارة الى الوجوب الكفاية واخره الى تفرع العام  
وقال الكفار وجوب ان لم يدوا ولا يجب اجتهاد على صبي لا عبد ولا امرأة  
ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع فان جهل العبد وعلى بلدي يجب على الناس الدفع حتى  
تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن مولاه ويكره الاجتهاد دام  
المسلم في داره لا يجعل بغير الامام للفرقة على الناس بما يتصور

به الذين يخرجون الى اجهاد وكذا في العناية فان لم يكن فلا بأس بان يقول  
بعضهم بعضاً **باب كيمية القتال** واذا دخل  
المسلمون دار الحرب فخاصوا مدنية او حصناً ودعواهم الى الاسلام فان اجابوا  
لقوا عن قتالهم وان منعوا ودعواهم الى اداء الجزية وهذا في حق من يقبل منه  
الجزية ومن لا يقبل منه الجزية كالمزنيين وعبد الاوثان من العرب  
لا قاعدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام فان نزلوا  
فلمهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين والمراد باليدل القبول وكذا المراد  
بالاعطاء المذكور في القرآن ولا يجوز ان يقال من لم يبلغ الدعوة الى الاسلام  
الا ان يدعوهم ولو قاتلهم قبل الدعوة انهم ولا غرامة ويستحب ان يدعو  
من بلغته الدعوة ولا يجب ذلك ان ابوا ذلك استعانوا بانه عليهم ربهم  
ونصوا عليهم المناجيق واخرجهم ورسوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم واخذوا  
زروعهم ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم اسير او باهر وان تترتب اجليات  
المسلمين او بالاراء لم ينفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما اصابوا  
منهم لادنية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف المسلمين  
اذا كان عسكراً عظيماً يؤمن عليهم ويكره اخراجه ذلك في سرية لا يؤمن بها  
ولو دخل مسلم اليهم باسان لا بأس بان يحل معه المصحف اذا كانوا قوماً يوقون  
بالعهد والعجائز يخرجن في العسكر العظيم لا قامه على طبق بطن كالمطبخ  
والسقي والمداواة واما الشواب فمما حصن في البيوت ادفع للمفتنة  
ولا يباشر القتال ولا يجب اخراجهن للمباينة والخدمة فان كانوا  
لا بد من خرجن في الاما دون احوار ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها  
ولا العبد الا باذن سيده الا ان يجهل العبد ويستغنى للمسلمين ان لا يغدوا  
ولا يفعلوا ولا يملؤوا والقلول السرقة من الغنم والغدر احياناً وتقتض  
العهد والمثلة ان يسود وجه الرجل ويقطع انفه وما اشبه ذلك  
ولا يقتلوا المرأة ولا صبياً ولا شيخاً قانياً ولا مقعداً ولا اعمى ولا بأس  
الشق والمقتول البنتي المقتول يده ورجله من خلاف الا ان يكون احد  
هؤلاء ممن له راي في الحرب وتكون المرأة ملكة وكذا يقتل من قاتل  
من هؤلاء وان شفع في الفناء في الشيخ الثنا والمقعد والاعمى لا يقتلوا



مجنونا الا ان يقاتل فيقتل غير ان الصبي والمجنون يقتلان بايديهما قتلا  
وعبرهما لا باس بقتله بعد الاسر وان كان مجنونا ويفيق فهو في حال افاقة  
كالصحيح وكذا ان يبتدئ الرجل بايه من المشركين فيقتله فان ادركه  
استغ عليه حتى يقتله غرة وان قصد الاب قتله بحيث لا يمكنه وقعه الا بقتله  
لا باس به **باب المواعدة ومن يجوز امانه** واذا اراد ان لا يام ان  
يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس به وان  
صالحهم مدة ثم راي نقص الصلح انقضت اليهم وقالتهم ولا بد من اعتبار  
مدة يبلغ كغير النذر اليهم ويقتضى في ذلك بعض مدة يمكن ملكهم بعد علمه  
بالنذر من اتفا ذبح الى اطراف مملكته فان يدوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ  
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم بطلاء اذا دخل جماعة منهم فقتلوا الطريق  
ولا منع لهم حيث لا يكون ذلك نقض للعهد ولو كانت لهم منعة فقاتلوا لم يلزم  
علايته يكون نقضا للعهد في حقهم دون غيرهم وهذا اذا كان بغير اذن  
ملكهم ولو كان باذن ملكهم صار امانا فحينئذ للعهد واذا اراد ان لا يام بوجه  
اهل الحرب وان ياخذ على ذلك فلا باس به وهذا اذا كان بالمسلم حاجة  
اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يصرف بمصارف الجندية اذا لم ينزلوا  
باصحابهم بل اسلوا رسولا اما اذا احاط بجيشهم ثم اخذوا المال فهو غنمة  
يختصها ويقسم الكفا بينهم واما المردون يوادعهم الامام حتى ينظروا  
في امرهم ولا ياخذ عليه مالا ولو اخذه لم يردده ولو حاصر العدو والمسلمين  
وطلبوا المواعدة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف  
المصالح ان لا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجبر اليهم وكذا الكراع  
وكذا الحديد وكذا بعد المواعدة وهذا هو القياس في الطعام والنوب  
لكنهما استثنيا بالنقض **فصل** واذا آمن الرجل حرا او ملقا  
حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من  
المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفعة فينبذ اليهم ولو حاصر الامام  
حصنا وامن واحد من الجيش وفيه مفعة فينبذ الامام ويؤذيه بخلاف  
اذا كان فيه نظر ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم ولا  
اسلم في دار الحرب ولم يحاج اليها لا يصح امانه ولا يجوز امان العبد

عند اية حنيفة الا ان ياذن له مولاه في القتال وقال محمد يصح وهو  
قول الشافعي وابو يوسف معه في رواية ومع اية حنيفة في رواية والامان  
المؤبد وهو عقد الزمة يجوز من العبد بالاتفاق وقال في الكفاية يعني  
اذا عقد حربي عقد الزمة مع العبد وقبل الجزية وقبل العبد منه هذا العقد  
يصح العقد والقبول من العبد ويصير ذميا بالاتفاق انتهى ولو اسر الصبي وهو  
هو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجروح القتال على قتلا  
وان كان ذميا في القتال فلا يصح امانه يصح بالاتفاق **باب**  
**الغنائم وقسمتها** واذا فتح الامام بلدة غنوة اي فصراف فهو  
بالجانب ان شاء فسيم بين الغانمين وان شاء اقر اهل عليه ووضع عليهم الجزية  
وعلى ارضهم مخرج وقيل الاولى هو الاول عند حاجة الغانمين وان  
عند عدم الحاجة يكون عدة في الزمان انما وهذا في العقار امانا في المنقول  
المجرد فلا يجوز المن بالرد عليهم وفي العقار خلاف الشافعي وان من عليهم  
بالرقاب والارضين يرفع اليهم من المنقولات بقدر ما يتحيا لهم العلو وهو  
اي الامام في الارض بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء  
تركهم احراز ذمة للمسلمين الا مشركي الحرب المرتدين ولا يجوز ان يردوهم  
الى دار الحرب فان اسلموا اي بعد الاسر لا يقتلهم ولا ان يسترقهم ولا يبيعوا  
بالا في حنيفة وقال لا يباي يبايهم ساري للمسلمين وهو قول الشافعي  
اما المفاداة بما لا يؤخذ منهم فلا يجوز في المشركين من المذنبين في السير  
الكبير ان لا باس به اذا كان بالمسلمين حاجة ولو كان اسلم الا في اية  
لا يباي يبايهم ساري في اية ايات يفتقه وهو ما يفتقون على الام  
ولا يجوز المن عليهم اي على الاسارى خلافا لشافعي واذا اراد الام العود  
معه مواش فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقها وصارت حريم  
البنين والتجريق قبل النزع مني عنه ولا يعقرها ولا يتركها وقال ان  
يتركها اي بلا غير وذبح وحرق الاطية ايضا ولا يحرق منها يدفن في موضع  
لا يقف عليه الكفار ولا يقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام  
وقال الشافعي لا باس به كقول صاحب الجلبية رحمة الله عليه واصطدان الملك للغانمين  
لا يثبت قبل الاحراز دار الاسلام عندنا وعند غنيت ثم قبل موضع احراز غنم



اي احكام الملك على القسمة اذا قسم الامام لعن اجتهاد او مجازفة فورا  
حتى لو راي الامام المصلحة في القسمة يجوز بالاتفاق وقيل الكراهة اي حكم  
قسمة الغنائم في دار الحرب على مذهبنا الكراهة لعدم الجواز في الكفاية  
وقيل كراهة تنزيهية عند محمد فانه قال على قولين حنفية وابي يوسف لا يجوز  
القسمة في دار الحرب وعند محمد الا فضل ان يقسم في دار الاسلام والردود  
والمقاتل في العكس سواء وكذلك في المقاتل لم يخل او غيره واذا لم يخل  
المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوه فيها  
خلافا لثاقي بعد انقضاء القتال وانما ينقطع حق النازكة عند ما لا حارز  
او بقسمة الامام في دار الحرب وبيع الغنائم فيها ولا حق للاهل سوق  
في الغنيمة الا ان يقاتلوا وقال ثاقي في احد قوله يستهمهم وهم وان  
لم يكن للامام حصة يخل عليها الغنائم قسم بين الغنائم قسمة ايداع يخلوها  
الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها قال رضي الله عنه هكذا ذكر في  
المختصر ولم يشترط رضاع وهو رواية السير الكبير والجملة في هذا ان الامام  
اذا وجد في المغنم حصة يخل عليها المغنم وكذا اذا كان في بيت المال فضل حصة  
ولو كان للغنائم اول بعضهم لا يرجعهم في رواية السير الصغير ويكره في رواية  
السير الكبير ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب وفيه خلافا لثاقي  
وقريتا الاصل ومن مات من الغنائم في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة ومن  
مات منهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فغنيمة لورثته وقال ثاقي من  
مات بعد استقرار المغنمة يورث نصيبه ولا بأس ان يعلف العسكر في دار  
الحرب ما ياكلوا ما وجدوه من الطعام والطعام كالجوز واللحم وما يستعمل فيه كالثوب  
والسفن قال عطاء رضي الله عنه ارسل ولم يبقه بالاجابة وقد شرطها في رواية  
ولم يشترط في الاخرى يعني ان تحقق الحاجة بشرط في الرواية الاولى كما في  
النياب والدوب حيث لا يجوز اخذها من غير حاجة بالاتفاق وفي  
الاخرى يدار الحكم على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب والمعاد فيه  
ان لا يستصحب الغناك قوت نفسه وعلف ظهره مدة مقامه فيها واليرة  
منقطعة بخلاف السلاح فانه يستصحب واذا امت الى حقيقة الحاجة يستعمله  
ثم يردده الى المغنم اذا استغنى عنه والدابة مثل السلاح وتعملوا احطب

يختص  
بالمغنيمة

المعاد

احطب في بعض نسخ الحديث يرضون بالدهن ولو قوا به الدابة وتقاتلوا  
بما يجدونه من السلاح كل ذلك بالقسمة وما يملكه اذا احتاج اليه بان لم يكن  
له سلاح ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتولونه وهذا اشارة  
الى انهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والبرونز فان باعه احدهم رد الثمن  
الى الغنيمة واما النياب والسابع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة بخلاف  
الاثمنة يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى النياب والدواب  
والمساع ولم يذكر القسمة في السلاح ولا فرق في الحقيقة فانه اذا احتاج  
واضرباح له الانتفاع في الفضل وان احتاج الكل يقسم الفضل بخلاف  
اذا احتاجوا الى الشئ حيث لا يقسم ومن سلم منهم معناه في دار الحرب  
احرز باسكته من اولاده الصغار التي بعينه في الاسلام وكل ما يكون في يده  
او وديعة في يده او ذمى فان ظهر ما على الدار فقاره في وقال ثاقي  
هو له وقيل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وفي قول محمد وهو قول  
ابي يوسف الاول هو كغيره من الاموال وزوجته في وكذا علمنا في خلافا  
لثاقي واولاده الكبار في ومن قاتل من عبيده في وما كان من ماله في  
حوزة فهو في غنيمة كان او وديعة وما كان غنيمة في يده او ذمى فهو  
في غنيمة وفي حنيفة وقال محمد لا يكون فينا قال على رضي الله عنه كذا ذكر الاختلاف  
في السير الكبير وذكر في جامع الصغير قول ابي يوسف مع قول محمد اقول وقع في  
هذا المثل اختلاف في نسخ الهداية وقد تعرضت لشرح التفصيل ونحن لن تعرض  
له واقتصرنا على النسخة المشهورة رد ما للاختصار ومن اراد التفصيل فليرجع  
الى الشروح واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا  
منها ومن فضل به طعام وعلف هذه الغنيمة ومعه اذا لم يقسم ومن  
الثاقي مثل قوت وعنته انه لا يرد كالمقتصص الى الغاري اذا سرق من  
اهل الحرب لا يرد الى الغنيمة بالاتفاق ويكون له وبعد القسمة تصد قوا به  
ان كانوا اغنياء وتصدقوا به ان كانوا محتاجين وان كانوا اتفقوا به بعد  
الاحراز يرد قيمته الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت الغنيمة فالغنيمة  
تصدق بقيمتها والفقير لا شئ عليه **فصل في كيفية القسمة** ويقسم الامام الغنيمة  
فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس بين الغنائم ثم للفارس سهمان ولكل اجل



سهم عند ابن حنيفة وقال الفارس ثلثة اسهم وهو قول الشافعي ولا يسهم الا بال  
لغز واحد وقال ابو يوسف يسهم للفارس ثلثة افراس بالاتفاق والاربع  
والعناق والمجيز والمعرف والعرب سواء ومن دخل دار الحرب فارسا فتقت  
فرسه اسحق سهم الفرسان ومن دخل راجلا فاشترى فرسا اسحق سهم راجل  
وجواب الشافعي على ذلك وهكذا روى ابن المبارك عن ابن حنيفة في الفصل  
الثاني ان اسحق سهم الفرسان واحاصل ان المعبر عننا حالة المجاوزة وعنده  
حالة انقطاع الحرب ولو دخل فارسا وقاتل راجلا لفتق المكان اسحق سهم الفرسان  
بالاتفاق ولو دخل فارسا ثم باع فرسه او وهب او اقر او رهن ففي رواية  
احسن عن ابن حنيفة اسحق سهم الفرسان وفي ظاهر الرواية يستحق سهم الرجال  
ولو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرسان وكذا اذا باع في حالة القتال عند  
البعض والاصح انه يسقط ولا يسهم للملك ولا امرأة ولا ممتطي ولا ذمي ولا كافر  
يرضخ لهم على حساب ربر الامام والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرضخ له  
اذا قاتل للفرقة يرضخ لها اذا كانت تدوى ابحرجه وتقوم على المصنعي الذي  
انما يرضخ له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقابل الا انه يزداد على السهم  
في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل وانما الحسن  
فيقسم على ثلثة اسهم سهم النجاشي وسهم المساكين وسهم لادن السبل يرضخ لفرسه  
ذوي القربى فيهم ويقدرون ولا يرفع الا غنياتهم وقال الشافعي فيهم خمس  
يستوي في فقرهم وغنيهم ويقسم بينهم الذكر مثل حظ الانثيين ويكون ابن  
مهاشم وبني المطلب دون غيرهم قالوا ذكر الله تعالى فيهم فانه لاقتل الكفار  
تبركا باسمه وسهم النبي عليه الصلوة والسلام سقط بموته كما سقط الصنفي  
والصنفي شئ كان النبي عليه الصلوة والسلام يسطع فيه من الغنيمة مثل  
ذرع او سيف او جارية وقال الشافعي يصرف سهم الرسول صلى الله عليه وسلم  
الى الخليفة وسهم ذوي القربى كانوا يستحقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالنصرة وبعده بالفقر قال رضي الله عنه هذا الذي ذكره وهو قول الكوفي  
وقال الطحاوي سهم الفقير منهم سقط ايضا فيكون الاول هو الاصح واذا  
دخل الواحد والاثنان دار الحرب مغيرين مغير اذن الامام فاخذوا شيئا  
لم يخس ولو دخل الواحد والاثنان باذن الامام فيه روايتان والاشهر هو

انه يخرى من دخلت جماعة لها منعة فاخذوا شيئا فخرى من لم ياذن لهم  
الامام **فصل في التقييل** ولا يمس من ينقل الامام في حال  
القتال ويجوز من على القتال فيقول من قبل قلما فله سلبه ويقول للسرية وجعلت  
لكم الربيع بعد الخمس معناه بعد ما دفع الخمس قد يكون التقييل ما ذكرنا وقد يكون  
بغيره الا انه لا ينبغي للامام ان ينقل بكل الماخوذ فان فعله مع السرية جازو  
لا ينقل بعد ازالة الغنيمة بدار الاسلام الا من لم يرض ان لا يجعل السلب للقاتل  
فهو من جملة الغنيمة والقاتل غير في ذلك سواء وقال الشافعي في السلب  
للقاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قبله مقبلا والسلب على القتل  
من شايه وسلاحه ومركبه وكذا ما على مركبه من السرج والآلة وكذا ما معه على  
الدابة من سبله في حقيقته او على وسطه وما عد ذلك فليس له ان يمس  
على دابة اخرى فليس له ولو قال الامام من اصاب جارية فحق لها  
مسلم فاستبرها لم يملك وطؤها وكذا لا يسبها وهذا عند ابن حنيفة وابن  
وقال محمد له ان يطأها ويسبها وجوب الضمان بالاتفاق قيل على هذا الا ان  
قال صاحب العناية وانما ذكره دفعا لشبهة ترد على قول ابن حنيفة في سلب  
وبيان ذلك ان محمد ذكر في الزيات ان المتلف سلب لقتله الامام رجلا من  
لان الحق متاكده ولم يذكر فيه اختلاف فورد الضمان بشبهة عليها لان الضمان  
دليل تمام الملك فنفى ان يملك الوطئ على وجهها ايضا بعد الاستبراء فقال في  
دفع ذلك انه ايضا على الاختلاف عند محمد يضمن وعنده لا يضمن ان نفى  
**باب استيلاء الكفار** واذا غلب الترك على الروم  
فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها والمراد به كفار الترك ونصارى الروم  
كزاد العناية وغيره فان غلبت على الترك حمل لنا ما يجده من ذلك واذا  
غلبوا على اموالنا واحزوها بدارهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها  
فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها المالكين قبل القسمة فهي لهم بغير شئ وان  
وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجبوا وان دخل دار الحرب  
تاجر فاشترى ذلك اخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول الجيا را شيئا  
اخذه بالثمن الذي اشتراه واشياء ترك ولو اشتراه بغير ثمن اخذه بقيمة  
العرض ولو وهبه لمسلم اخذه بقيمة ولو كان مفقودا وهو مثلي اخذه



قبل القسمة ولا يأخذه بعدها وكذا إذا كان موهوبا لا يأخذه وكذا  
إذا كان مشريا بشئ قد رآه ووهبا فإن أسرا عبدا فاشتره رجل وأخرج  
إليه دار الإسلام ففقدت عينه وأخذ أسرها فإن المولى يأخذه بالثمن  
الذي أخذه به من العدو وإن أسرا عبدا فاشتره رجل بالف درهم فأسره  
ثانيا وأدخله دار الحرب فاشتره رجل بأربعمائة درهم فليس للمولى الأول  
أن يأخذه من الثمن والمشتري الأول أن يأخذه من الثمن ثم يأخذه المالك  
القديم بالغير إن شاء وكذا إذا كان الماسور منه الثمن غائبا ليس للمؤثر  
أن يأخذه ولا يملك عيشا أهل الحرب بأقلية من كثرنا وأهبات أولادنا و  
مكاتبنا وأحرارنا إلا العبد ولا يملك عليهم جميع ذلك وإذا ابن عبد  
فدخل اليهم فأخذه لم يملكوه عندي حنيفة وقال لا يملكونه بجنس الأبوي  
المترد في دارنا إذا أخذه وأحرر نفسه بدارهم يملكوه وإذا لم يثبت  
الملك لهم عندي حنيفة يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوبا كان أو  
مشتريا ومنه ما قبل القسمة وبعد القسمة يؤخذ من بيت المال  
ويسوله على المالك بفعل الأبوي وإن تربيع اليهم فأخذه ملكوه وإن اشتراه  
رجل وأدخله دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالثمن إن شاء وإن أبوي عبد  
اليهم وذهب معه بغير من متاع فأخذ المشتريون ذلك كله واشترى  
رجل ذلك كله وأخرجته فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء والمتاع والفرس  
بالثمن وهذا عندي حنيفة وقال لا يأخذ العبد وما معه بالثمن إن شاء  
وإن اختلف المالك القديم والمشتري من العدو في مقدار الثمن فالبيتة  
للمشتري من العدو وذكر محمد في السير الكبير أن البيعة بين المالك القديم  
ذكره في الشفعة وقال صاحب العناية هناك وربحنا بيعة المولى  
القديم كونه ملزمة على بيعة المشتري من العدو لا تخاف غير ملزمة انتهى  
وإذا دخل الحرته دارنا بأمان واشترى عبدا مسلما وأدخله دار الحرب  
عقبي عندي حنيفة وقال لا يعتق وإذا أسلم عبدا لم يخرجه من دارنا أو ظهر  
على الدار فهو حر وكذا إذا أخرج عبد من عسكر المسلمين فهم أحرار  
**باب المستأمن** وإذا دخل المسلم دار الحرب بأجر فلا يملك  
له أن يعرض بشئ من أموالهم ولا من دماءهم إلا إذا أخذ بهم يملكهم فما

فأخذ أموالهم وجسمهم أو فعل غيره بعلم المالك لم ينع بحلف الأسير حيث  
يبيع له التعرض وإن أطلقوه طوعا فإن غدر بهم أجنحة التاجر فأخذنا  
وأخرج به ملكا مخطورا فيومر بالصدق به وإذا دخل المسلم دار الحرب  
بأمان فأدانه حرته أو أدان وهو حربيا أو غصب مدعا صاحبه ثم  
خرج اليها واستأن من حرته لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ وكذلك  
لو كانا حربيين فعلا ذلك ثم خرجا متساويين ولو خرجا مسلمين فغنى  
بالثمن بينهما ولم يقض بالغصب وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فغصب  
حربيا ثم خرجا مسلمين أمر برد الغصب ولم يقض عليه يعني يومر بالرد أو أقر  
لا قسطه وإذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل مدعا صاحبه عدا  
أو خطأ فعلى العاقل الدية في ماله وعليه الكفارة في خطاؤه فإن كانا  
أسيرين فقتل مدعا صاحبه أو قتل مسلم تاجرا أسيرا فلا شيء على العاقل  
إلا الكفارة في الخطأ عندي حنيفة وقال في الأسير من الدية في الخطأ  
والعدو رجل دخل دار الحرب بأمان وأخذ مال حرته ثم أسلم الحرته ثم  
خرجت اليها فقال له المسلم أخذت منك مالا وأنت حرته وقال أخذت مني  
وأنا مسلم قال قول قول الحرته عندي حنيفة وأبي يوسف قال لا يقض  
ذكره في باب أحكام المرتدين أجمالا ويقض بالحرته إذا أخذه وهو متأسر  
ذكره في باب جناية المملوك من كتمان الربا **فصل** وإذا دخل  
الحرته اليها متأسرا لم يكن أن يقيم في دارنا سنة ويقول له الإمام إن  
أقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية ثم يرجع بعد مقالة الإمام فكل  
تمام السنة إلى وطنه فلا سبيل عليه وإذا مكثت سنة فهو ذمي ولأمان  
أن يوقت في ذلك دون السنة كالشهرين والشهر وإذا أقامها  
بعد مقالة الإمام يصير ذميا ثم لا يترك أن يرجع دار الحرب وأن دخل  
الحرته دارنا بأمان فاشترى أرغضا فخرج فادأ وضع عليه الخراج فهو  
ذمي وإذا دخلت حرته بأمان فزوجت في ميا صارت ذمية  
وإذا دخل حرته بأمان فزوجت ذمية لم يزوج ميا وإذا دخل الحرته  
دارنا بأمان لا تثبت الفرقة بينه وبين زوجته ذكر في نكاح أهل  
الشرك ولو أن حرته دخل دارنا بأمان ثم عاد إلى دار الحرب وترك



ودبيعة عند مسلم او ذمى او ديناً في ذمتهم فقد صار دمه مباحاً بالعدو  
وما في دار الاسلام منزله على حطرقان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت  
ويون و صارت الودبيعة فيا وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرص  
والودبيعة لو رثته وكذلك ذامات وما اوجب المسلمون عليه من اموال  
اهل الحرب بغير قتال بغير في مصالح المسلمين كما يعرف اخرج قالوا هو  
مثل الاراضي التي اجهلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك قال  
ان في فيها المحرم اذا دخل الحرب وارتابا ما من وله امرأة في دار الحرب  
واولاد وصغار وكبار ومال او دية بقتله ذمياً وبعضه حربياً وبعضه  
مسلياً فاسلم منها ثم ظهر على الارض فذلك في ذلك في بطن امه لو  
كانت حاملة وان اسلم في دار الحرب ثم جاء اليها وظهر على الدار قوله  
الصغار احرار مسلمون واذا سبي مع الصغير احدا بوجه يعتبر كافر او ذمياً  
في باب القبط وما كان من مال ودعة مسلماً او ذمياً فهو له وما سوى  
ذلك في موا اذا اسلم الحرب في دار الحرب فقتله مسلماً عدواً او خطأ وله  
ورثته مسلمون هناك فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وقال الشافعي يجب  
الدية في الخطأ والقصاص في العمد والمرد والمشتا من في دارنا من اهل  
دارهم حكماً فلا تجب الدية بقتلها واذا قتل رجلاً عدواً على ظن انه حربي  
وعليه علامتهم تجب الدية لا القصاص ذكرها في باب الشهادة على الزنا  
ومن قتل مسلماً خطأ لا وله له او قتل حربياً دخل دارنا با ما من فاسلم  
فالدية على عاقلة للامام وعليه الكفارة ومعه قوله للامام ان حق الاخذ  
له وان كان عدداً فان شاء الامام قتله وان شاء اخذ الدية قوله وان شاء  
اخذ الدية معناه بطريق الصلح وليس له ان يعفو واذا دخل الحرب وارتابا  
بغير ما ان يتوقف حاله بين الاسترقاق والقتل والموت فيتوقف بقرانه  
ذكرها في باب احكام المرتد بين واذا اسلم الحرب في دار الحرب فاجره  
انسان بما عليه من الفرائض ان كان المجرى عدلاً واخبره اثنان رثته  
حتى لو ترك شيئاً منها يجب قضاءه اجماعاً وان كان فاسقاً صدقه  
فذلك لك وكتبه فعلى خلاف يعني لا يجب القضاء عند ابن حنيفة وعندنا  
يجب وقال العلامة ابن الحام نقلاً عن شمس الاثمة الرضائي قال

قال لا يصح عندنا ان يلزم القضاء عنها اتفاقاً لان المجرى له رسول الله عليه  
السلام ثم قال وفيه نظر ذكرناه في كتابنا المستمعي تحرير الاصول انتهى  
وهذه مذكورة في باب القضاء بالمواريث اجمالاً **باب**  
**العشر والخارج** ارض العرب كلها ارض عشر وهي باين الغنم الى  
اقصى حجر باليمن ثمرة الى حد الشام والسواد ارض خارج وهي باين الغنم  
الى عقبة خلون ومن اشعلية ويقال من العلت الى عبادان ومن شرط  
موضع اخرج ان يقر اهلها على الكفر كما في سواد العراق وشركوا العرب  
لا يقبل منهم الا الاسلام او التسليم وعمر رضي الله عنه حين فتح السواد  
وموضع اخرج عليها بجزيرة من الصحابة ووضع على مصر حين افتتحها عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وكذا اجمعت الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين على وضع الحج  
على الشام وارض السواد ملكة لا اهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها  
وكل ارض اسلم اهلها او فخت غنوة وقسمت بين الغانم في ارض مصر  
وكل ارض فخت غنوة فاقرا اهلها عليها في ارض خارج وكذا اذا صالحهم  
وكلمة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها غنوة وتركها  
لاهلها ولم يوظف اخرج وكما لا يرق على العرب كذا لا اخرج في ارضهم  
كذا في العناية وفي اجماع الصغير كل ارض فخت غنوة فوصل اليها ماء  
الاخضر في ارض خارج وما لم يصل اليها ماء الا انها رؤس يخرج منها غير  
في ارض عشر ومن احيى اموالاً في عذابه يوسف معبرة بجزءها فان  
كانت من جزر ارض اخرج معناه بقره في خارجة وان كانت من جزر  
العشر فهي شربة باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكان القياس على البعير  
ان تكون حرجية من جهة كونها من جزر ارض اخرج الا ان الصحابة وظفوا  
عليها العشر فنك القياس لاجماعهم قال محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه  
استخرجها او ماء ورجلة والفرات والاخضر العظام التي لا يملكها احد  
في عشرة وكذا ان احيىها بآاء السماء وان احيىها بآاء الاخضر التي  
احقرها الاعاجم مثل خر الملك ونحوه وجرده في خارجة وخر الملك  
على طريق الكوفة من بغداد وكذا في العناية وقيل المراد بالملك نوسر وان  
لانه حفرة ويزجر ملك من ملك العجم والخراج الذي ومنعه عمر رضي الله عنه



على اهل السواد من كل حرب ببلغه الماء قفيزا شتى ومولوا صاع ودرهم ودر  
جرب الرطبة خمسة وراهم ومن حرب الكرم المتصل والتخل المتصل عشرة دراهم  
هذا هو المنقول عن عمر رضي الله عنه فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسبح سوا  
العراق وجعل حذيفة عليه شرفا فبلغ شتا وثلث الف الف حرب  
ووضع على كسافك وكان ذلك محضر الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم جميع من غير تكبر فكان اجماعا منهم وما سوى ذلك من الاصل كالاغفران  
والبستان وغيره يوضع عليها بحسب الطاقة قالوا ونهاية الطاقة ان يبلغ الزاب  
نصف الخيل لايزداد عليه والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها جبل منقورة  
واشجار وبنو دياريا ويطفوا من الداهم في الاراضى كلها وترك كذلك  
فان لم تطق ما وضع عليها انقصهم الامام فانقصا عند قلة المخرج جائز  
بالاجماع واما الزيادة عند زيادة الربيع فبجور عند محمد وعند ابي يوسف  
لا تجوز وان غلبت ارض المخرج الماء او انقطع عنها او اصطلم الزرع اقل فلا  
خراج عليه واعطى صاحبها فعليه المخرج قالوا من انتقل الى اخر الامرين  
من غير عند فعله خراج الاعلى وهذا يعرف لا يفتى كليا تجوز الظلمة على اخذ اموال  
الناس قال صاحب العناية بان كان الارض صالحة لزراعة الزعفران مثلا فزرع  
الشعر وجب الزعفران لانه هو الذي يوضع الزيادة انتهى ومن اسلم من اهل  
المخرج اخذ منه المخرج على حاله ويجوز ان يشتر المسلم ارض المخرج من الزنى  
فيؤخذ منه المخرج ولا عشرة في المخرج من ارض المخرج وقال الشافعي يجمع بينهما  
ولا يكثر المخرج بكثر المخرج في سنة واذا مضت سنون ولم يعط المخرج لم  
يؤخذ منه خراج عند ابي حنيفة وعندهما يؤخذ منه ما مضى قيل لانه انظر فيؤخذ  
ما مضى بالاتفاق اشار اليه في باب الجزية والعبارة لابن المهام ويوضع  
المخرج على مولى القرشي ولا يوضع عليه ذكرها في فصل ونصارى بنى قليب  
وقال في باب من يجوز دفع الصدقة اليه من الزكاة واذا اعتق القرشي عبدا  
نصرانيا يؤخذ منه الجزية ويعتبر حال المعتق بالفتح اسم مفعول انتهى وتداخل  
خراج الارض على اهلها لا يسند كره في تداخل الجزية وقيل لا تداخل فيه بالاتفاق  
ذكرها في باب الجزية **باب الجزية** وهي على من يميز جزية تؤمن بالزينة  
والصلح فتقد بحسب ما يقع عليه لاتفاق كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم بنى بخان على الف دمان حله وجزية يتدبر الامام وضعها اذا غلب  
على الكفار واقرهم على ملاكهم فيضع على الف الف الف الف في كل سنة ثمانية  
واربعين درهما يؤخذ منه في كل شهر اربعة وراهم وعلى هذا وسط الحال اربعة  
وعشرين درهما في كل شهر وراهم وعلى الفقير المعتق ان يشر في درهما في كل شهر  
درهما وهذا عندنا وقال الشافعي يوضع على كل عالم دينار او ما يعادل  
الدينار والعنى والفقير في ذلك سواء وتوضع على مولى القرشي ولا توضع عليه  
ذكرها في فصل ونصارى بنى قليب وتوضع على اهل الكفا والجوس وعبد  
الاوثان من العجم كما يجوز استرقاقهم وفي وضع الجزية عليهم خلافات فتنى  
قال العلامة ابن المهام اهل الكفا اليهود ويحل فيهم التامة فانهم يميزون  
بشرية موسى عليه السلام الا انهم يخالفونهم في دفعه وانتصار ويدخل  
فيهم الفرج والارمن فاما القاسيون فليس الخلاف من قال حرم من النصارى  
او قال حرم من اليهود فهم من اهل الكفا ومن قال يعبدون الكواكب فليسوا  
من الكفا يميز الكعبة الاوثان وفي فتاوى قاضى خان وتؤخذ الجزية من  
الضائية عند ابي حنيفة خلافا لهما والطلاق في اهل الكفا في شمل الكفا من  
العرب والعجم واما الجوس عبدة النار ففي بخارى لم يميز عمر رضي الله عنه اخذ  
الجزية من الجوس حتى شجع عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اخذها من جوس حتى انتهى ويجوز دفع القيمة في الجزية بالاتفاق  
ذكرها في كتاب الزكاة في فصل ليس من الفصلا ولا توضع على الاوثان  
من العرب ولا المرتدين وعند الشافعي يسرق مشركوا العرب واذا ظهر عليهم  
فبفساخهم وصبياتهم في وقتلهم من جالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا جنة  
ولا زمن ولا اعجم كذلك المغلوج والشيخ الكبير وعن ابي يوسف نرجس اذا كان  
له مال ولا على فقير غير معتق خلافا للشافعي ولا توضع على المملوك والمكاتب  
والمدبر وام الولد ولا يؤدى عنهم مولى بهم ويوضع على مولى المسلم اذا كان  
نصرانيا ذكره في فصل ونصارى بنى قليب ولا توضع على الرعيان الذين  
لا يخالطون الناس كذا ذكرها وذكر محمد بن ابي حنيفة انه توضع عليهم  
اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف ولا قتل ايضا على  
الذين لا يخالطون الناس لا بد ان يكون المعتق صحيحا ويقتضى بصحة في اكثر النسخ



خرج راسه حتى مضت السنة وحيث  
سنة اخرى لم يؤخذ منه شيء

ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه وكذا اذا مات كافرا خلا قال  
فان اجتمعت عليه احوال تداخلت وفي اجماع الصغير ومن لم يؤخذ  
منه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يؤخذ منه وان مات عند تمام السنة  
لم يؤخذ منه في قولهم جميعا فكذا ان مات في بعض السنة واذا مات الذي  
ولا وارث له يكون للجماعة المسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه وذكرها  
في احكام المرتدين وتوابع الجزية على يوتائيه لا تقبل في اصح الروايات  
بل يكلف ان يات برشفه فيعطى قانما والقابض منه قاعدا وفي رواية يأخذ  
بتبليبه وبهذه هذا ويقول اعط الجزية يا ذمي والتبليب الفتح ما على اللب  
من ثيابه واللب موضع القلادة من الصدر كذا في النهاية نقلها المغرب  
ثم قول محمد في الجزية في اجماع الصغير وجاءت سنة اخرى حمله بجهل المشايخ  
على المضي مجازا وقال الوجوب باخر السنة فلا بد من المضي ليحقق الاجتماع  
فتدخل عند البعض هو حجر على حقيقة والوجوب عند ابي حنيفة باول  
الحوال فيتحقق الاجتماع بمجرد المجيء والاصح ان الوجوب عندنا في ابتداء  
الحوال وعند الشافعي في اخره **فصل** ولا يجوز احداث  
والكنيسة في دار الاسلام وان اخذت البيعة الكتابين القديمة اعادوها  
الا انهم لا يمكنون من نقلها لانه احداث في الحقيقة والصومعة للكنيسة فيها  
بمنزلة البيعة اي لا يمكنون من احداثها بخلاف موضع الصلوة في البيت وهذا  
في الامصار دون القرى وقيل في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى ايضا  
والمراد بمنع صاحب المذهب عن ابي حنيفة في قرى الكوفة وفي ارض  
العرب يمنعون من ذلك في امصارها وقراها وقد ذكر العلامة ابن  
الحمام في هذا المحل تفصيلا حقيقا بان يكتب بمد من الذهب فاجبت  
ايراده لتأييد المذهب حيث قال وفي عبارة الهداية ولما اقره  
الامام اشارة الى ان ذلك اذا كان باقرار الامام اياهم على ذلك  
وذلك اذا ضاظمهم على اقرارهم على ارضهم سواء كان اما كافرا من  
الصحابة والتابعين او بعدهم ثم قيل امصار المسلمين ثلثة احوال مصرها  
المسلمون كاللوفة والبصرة وبغداد واسط فلا يجوز فيها احداث  
بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا مجمع المصلوات باجماع العلماء ولا يمكنون

ولا يمكنون فتح شرب الخمر واتخاذ الخنزير وحزب الناقوس وتاييدها  
ما في المسلمين عنوة فلا يجوز فيها احداث شي منها بالاجماع وما كان منها  
محل كبحه فقال لا لك الشافعي في قول واحد في رواية اخرى عندنا  
ان جعلهم ذمة امرهم ان يجعلوا كتابهم ساكن ومنع من صلواتهم فيها  
وكن لا يخدم وهو قول الشافعي ورواية عن احمد وثالثها ما في كفاي  
فان ضاظمهم على ارضهم ولنا الخراج جازا احداثهم وان ضاظمهم  
ان اراد ان يؤدوا الجزية فالحكم في الكتاب على ما يقع عليه الصلح فان  
ضاظمهم على شرط تمكن الاحداث لا يمنعهم الا ان الاول ان لا يضاظمهم  
الا على وقع عليه صلح عمر رضي الله عنه من عدم احداث شي منها وان وقع  
الصلح مطلقا لا يجوز الاحداث ولا يتعزم من القديمة ومنعون من ضرب  
الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنزير بالاجماع انتهى كلامه وانما اورنا  
هذا التفصيل والاكثار مع خو وجنا عما التزمناه من الاختصار روي  
مكترة الفوائد ومثل هذا لا يعد الزوائد ويؤخذ اصل الذمة بالتقييد  
عن المسلمين في ذمتهم وما كبرهم وسروجهم وظلانسهم فلا يكون اخلا  
ولا يعملون بالسلام اي لا يملكون وفي اجماع الصغار يؤخذ اهل الذمة باظهار  
الكنسجات والركوب على السروج التي كهيئة الاكف والكشيخ خيط غليظ  
بقدر الاصبع يشده الذمي فوق ثيابه ودون ما يتزينون به من الزناير  
المتخذة من الابريص كذا في العناية وصرح في الهداية ان الخط الغليظ يكون  
من الصوف يشده على وسطه ولا يتبدل الذمي بالسلام ويتحقق على الطريق  
ويحسب ان تميز نسائهم عن نسائنا في الطرقات والجماعات ويجعل على دوشم  
علما كيلا يفتعلها سائل برعوطهم بالفقرة قالوا الا حق ان لا يتركوا  
يركبوا الا للضرورة قلنا لو ان اجماع المسلمين كان رخصت الصلوة  
اتخذوها سروجا بالصفة التي تقدمت ويمنعون عن لباس مختص به اهل  
العلم والزهد وكشف من منع من الجزية او قتل ملكا او سب النبي  
صلى الله عليه وسلم او زنى بمسلمة لم ينقض عهده وقال الشافعي تبني  
صلى الله عليه وسلم لم يكون نقضا ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدركوب  
او يغلبوا على موضع فيجاء ربونا واذا نقض الذمي العهد فهو بمنزلة المرتد



معتاه في الحكم بوجه بالحق وكذا في حكم ما يملكه من ماله الا انه لو استر  
يُسرق **فصل** في ثمار بني تغلب يؤخذ من اموالهم  
منعفاً يؤخذ من المسلمين من الزكوة فيؤخذ من ثمارهم ولا يؤخذ من  
حبسهم وقال زفر لا يؤخذ من ثمارهم ايضاً وهو قول الشافعي قال  
العلامة ابن القمام وخلف الفقهاء فيه فقليل انه جزية من كل وجه فلا  
يؤخذ من المرأة والصبي وهو قول الشافعي قال أصحابنا واحمد هو وان  
كان جزية في المعنى فهو واجب بشرائط الزكوة واسبابها فلا يراد بها  
شرائط الجزية من وصف الصغار فيقبل من الثابت ويعطى جالساً ان  
شأه ولا يؤخذ بتبليبه والمصرف مصلح المسلمين لانه مال بيت مال وذلك  
لا يخص الجزية والمرأة من اهلها فيؤخذ منها بخلاف الصبي والمجنون انتهى وذكر  
لخصاً ويوضح على مولا التغلبي اخراج اى جزية وخراج الارض بمنزلة مولا تغلبي  
وقال زفر يضاعف وما جباه الامام من اخراج ومن اموال بني تغلب  
وما اعداه اهل الحرب الى الامام والجزية يصرف مصلح المسلمين كالتقوية  
وبناء القطار وجسور ويعطى قضاة المسلمين وعلماءهم وعلماءهم من ما يفيهم  
ويرفع منه اوراق المقاتلة وذرايرهم ومن مات في نصف السنة فلا شيء له  
من العطاء ولما كان عطاء فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل  
العطاء في زمان مثل القاضي والمدرس والمفتي وكذا نفقة اللقيط والمعتد  
الذي لا مال ولا قرابة له وذكرها في اللقيط قال صاحب العناية والعطاء  
ما يكتب للمرأة في الديوان وكل من قام بامر من امور الدين كالعاصي  
والمفتي والمدرس في الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب جزية في الاسلام  
كازواج النبي صلى الله عليه وسلم واولاد المهاجرين والانصار رضي الله  
عنهم وكذا لومات في آخر السنة لا بورت العطاء وانما وضع المسألة  
في نصف السنة لانه لومات في آخر السنة يستصرف ذلك في قريبه انتهى  
كلامه وفي المحيط البرهاني قال محمد في آخر كتاب الزكوة من الاصل بيوت الاولاد  
اربعة اهدى بيت مال الزكوة والعشور والكفارات اذا وصلت الى ايام  
والثاني بيت مال اخراج والجزية وصدقات بني تغلب والثالث بيت مال الخمر  
يعني من الغنائم والركاز والكنوز والرابع بيت مال اللقطات والشركات قال

قال الزكوة وشور الاراضي معروفه لا المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات  
للفقراء الآية لا يجوز صرفها الى المعاملة ولا الى فقر او بني حاشم وقال  
والجزية يصرف الى المعاملة والى سد ثغور المسلمين وبناء الحصون في الثغور  
والى مراد الطريق في دار الاسلام والى كسر الاغصان العظام الذر  
فيه صلاح المسلمين وكذا في فرع نفسه لعل المسلمين والفقير والمؤذي  
والمعاليق والى عادة المساجد والقطار والى معالجة المرضى اذا كانوا فقراء  
وتكفي المونة التي لا مال لهم والى نفقة اللقيط وعبيد جاد منه وما اشبه ذلك  
واحد اصل ان هذا النوع يعرف الى ما فيه صلاح الدين وصلاح دار الاسلام  
والمسلمين ويخص مصرفه الى فقر المسلمين المعاشي وغيره سواء واللقطات  
والشركات تصرف الى ما فيه صلاح المسلمين كمال اخراج والجزية الا انه يجعل لها  
بيت على حدة لانه ربما يظهر له سخرى بغيرها ولو كان في بعض بيوت هذه الامور  
مال ولم يكن في البعض مال فلا مانع ان يعرف الى ذلك البيت الى هذا البيت عند  
الحاجة حتى اذا لم يكن في بيت مال اخراج في بيت مال الصدقة ما لا مانع ان يأخذ  
من بيت مال الصدقة ويعبره الى المعاملة ثم اذا وصل اليه مال اخراج يرد على  
بيت مال الصدقة من كل اخذ لانه لا حق للمعاملة في مال الصدقة وانما صرف  
الى وجه القرص فيرد مثله عند القدرة الا انما صرف الى فقر والمعاملة  
فهي لا ترد لانه صرف الى مصرفه ولو لم يكن في بيت مال الصدقة مال وصرف الى  
اخراج الى الفقراء ثم هو يصل اليه مال الصدقة لا يرد مثله الى بيت مال اخراج  
لان اخراج له حكم الغنيمة والفقراء حط من الغنيمة فلا يقصر قرصاً انتهى لخصاً  
**باب احكام المرتدين** واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعيادة  
بانه تعاوض عليه الاسلام فان كانت له شعبة كشفت عنه والعرض غير واجب  
في قاتلوا ويحس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل وفي اجماع الصغیر المرتد  
يعرض عليه الاسلام فان ابي قتل وتأويل الا قول انه يستعمل في ثلثة ايام  
وعرض حقيقه وابي يوسف انه يجب ان يؤجله ثلثة ايام طلب الكمال والطلب  
دع الشافعي ان على الامام ان يؤجله ثلثة ايام ولا يجزله ان يقتله قبل ذلك  
ولا فرق بين الجاهل والعبد وان كان عبداً الذي ذكره في الغصب كيفية توبته ان  
يتراجع عن الايمان كلها سور الاسلام وتوثر اعانتها الى حياه فان قتلها لم



قبل عرض الاسلام عليه كره ولا شئ على العالم ومنه الكراهة من ههنا ترك  
الاستحباب وانتفاء الضمان والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب واما الردة  
فلا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم وقال الشافعي تقتل وفي اجماع الصغير وغيره  
المرأة على الاسلام حرة كانت وانما والآية يجبرها مولاه ويؤدى قريب  
في كل ايام ويؤدى تلك المرتبة عن امواله بدوثة زوال امرأته فان اسلم على  
اله حالها وان مات وقتل وطعن بدار الحرب وحكم لمجاورة استيركفرة  
وزال ملكه قالوا هذا عند ابن حنيفة وعندهما لا يزول ملكه فان مات او  
قتل على ردة انتقل ما اكتسبه في حال سلامه الى ورثته المسلم وكان  
ما اكتسبه في حال ردة فينا وهذا عند ابن حنيفة وقالوا كلاما لا يورثه  
وقال الشافعي كلاما فيه ثم انما يرثه من كان وارثا له حالة الردة  
وبقي وارثا الى وقت موته في رواية عن ابن حنيفة وعنه انه يرثه من كان  
وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل خلفه وارثه وعنه انه يعثر  
وجود الوارث عند الموت ورثته امرأة المسلم اذا مات وقتل وهي في  
العفة وهو فار وان كان محبب وقت الردة والمرثية كسبها الوارث  
بخلاف المرتدة عند ابن حنيفة كما مر آنفا ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت  
وهي حريصة وان كانت محببة لا يرثها والمرثية وان طعن بدار الحرب مرتدة  
وحكم الحاكم لمجاورة عنق مدبروه وانما توارثه ولادته وحلت الديون التي  
عليه وتقبل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلم وقال الشافعي  
يبقى له موقوفه ثم يعثر كونه وارثا عند طاعة في قول محمد وقال ابو يوسف  
وقت القضاء والمرثية اذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا وقال الحلبي  
ابن الحارث اذا لحقت الحربية فلز وجها ان يزوج باجتها قبل ان تقضى عدتها  
انتهى وتقتضي الديون التي لم تكن في حال الاسلام مما اكتسبه في حال  
دائمه في حال ردة من الديون ما اكتسبه في حال ردة قال رضي الله  
عنه وهذا رواية عن ابن حنيفة وعنه انه يرد بدار الحرب السلام فان لم يف  
بذلك يقتضي كسب الردة قبل وهذا رواية الحسن عنه وعنه على كسبه  
وقال ابو يوسف محمد يقتضي دينه من الكسب وما باعه واشتراه او رهنه  
او وهبه او تصرف فيه من امواله في حال ردة فهو موقوف فان اسلم

اسلم صحت عقوده وان مات او قتل ولم يلق بطلت وهذا عند ابن حنيفة  
وقال ابو حنيفة ما منع في الوصية بناء على قيام الاهلية والملك لهذا الوارث  
وله بعد الردة لستة اشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولده بعد  
الردة قبل الموت لا يرثه فتصح تصرفاته الا عند ابو يوسف تصح كما تصح  
من الصحيح وعند محمد تصح كما تصح من المريض واما المرتدة فهي بخلافه تصح  
تصرفاته بالاتفاق اعلم ان تصرفات المرتدة على فاسم نافذ بالاتفاق  
كما لا يستلاد والطلاق اي طلاق امرأته المرتدة بان ارتدا معا كذا في  
بعض الشروح وبأطلاق الاتفاق كالنكاح والذبيحة وموقوف بالاتفاق  
كالمنفعة ومختلف في توقفه وهو ما عدناه بعينه قوله وما باعه واشتراه  
او وهبه في حال ردة من ماله بعينه اخذه بخلافه اذا ازاله الوارث عن ملكه  
وبخلاف قهات اولاده ومدبريه واذا وطئ المرتدة جارية نصرانية كان  
لها في دار الاسلام قنات بولي لاكثر من ستة اشهر منذ ارتدت فاذا عاد في  
اتم ولده والولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت الجارية مسلمة  
ورثته الابن ان مات على الردة او طعن بدار الحرب واذا طعن المرتدة  
بدار الحرب ثم طهر على ذلك المال فهو في الآلة لو اسير لا يسترقي بل يفسد ان  
امر على ارتداده وكره في فصل ولا يجوز احداث بيعته فان طعن ثم رجع  
واخذ مالا والمحق بدار الحرب فطهر على ذلك المال فوجدته الورثة قبل  
القسم ردة عليهم واذا طعن المرتدة بدار الحرب وله بعد فقضي بدلائنه  
مكاتبته ثم جاء المرتدة مسلما قال الكتابة جارية والكتابة بيد الكاتب والولاء  
للمرتدة ان اسلم واذا قتل المرتدة رجلا خطا ثم طعن بدار الحرب وقتل  
ورثته فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام خاصة عند ابن حنيفة  
وقال الدية فيها التمسك في حال الاسلام والردة واذا قطعت يدي المسلم  
عدا فارتدت ثم مات على ردة من ذلك وطعن ثم جاء مسلما فمات من ذلك  
فصل العاطع نصف الدية في ماله للورثة بخلافه اذا قطعت يدي المرتدة ثم اسلم  
فمات من ذلك فانه لا ينفق العاطع شيئا فان لم يلحق واسلم ثم مات  
فغلبه وية كاملة وهذا عند ابن حنيفة وابو يوسف وقال محمد وزفر



في جميع ذلك نصف الدية واذا مات المرتد وقولف نفقا، وما لا يجوز  
 التوقي بدار الحرب يصير كالباقي في الحكم واختلف في معنى لا يجب الضمان عندنا  
 الشافعي في القديم انه يجب واذا قبل التوقي فوجب الضمان عندنا ايضا كذا  
 في الشرح وهي مذكرة في باب البغاة واذا ارتد المكلب لمحق بدار الحرب  
 واكتب لا فاخذ بماله وابنه ان لم يقبل فانه يوفى مولاه مكانته وبات  
 فلو رتبته واذا ارتد الرجل امراته والعياذ بالله ولحقا بدار الحرب حملت  
 المرأة في دار الحرب ودولت ولدًا وولدًا لولدها ولد فظهر عليهم  
 جميعًا فالولدان في ويجز الولد الاول على الاسلام ولا يجز ولد الولد  
 وروى الحسن بن عمار بن حنيفة انه يجز بنو الجاهلية واليهما البغية في الاسلام  
 وهي رابعة اربع مسائل كلها على الترتيب في رواية الحسن بن عمار بن حنيفة جعلت  
 احدى بمحنة الاب في تلك المسائل وفي رواية الحسن بن عمار بن حنيفة جعلت  
 فيها بمحنة الاب كذا في العناية والثانية صدقة الفطر والثالثة جرة اللؤلؤ  
 والآخر الوصية للقرابة وارتداد البغية الذي يعقل ارتداد عندي حنيفة  
 ومحمد ويجز على الاسلام ولا يقتل في اسلامه اسلام لا يرث ابويه ان كانا  
 كافرين وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واصله اسلام  
 وقال زفر بن شافعي اسلامه ليس بسلام وارتداد ليس بارتداد ومقتضى  
 في البغية الذي يعقل من لا يعقل من الصبيان لا يفتح ارتدادهم وكذا المجنون  
 والسكران الذي لا يعقل اصلاً قال العلامة ابن الخطاب وكذا المجنون لا يفتح  
 ارتدادهم بالاجماع ولا اسلامه والسكران الذي لا يعقل كالمجنون وهو قور  
 مالك احدى روايته والثاني في قول وقال في قول اخر يفتح ارتدادهم كطائفة  
 ولا تبين امرأة السكران الذي ارتد ذكرها في باب هو الشرب **فروغ**  
 كل من بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم يقبله كان مرتداً قال سيب  
 بطريق اولي ثم قتل جده عندنا فلا تقبل توبته في اسقاط العقول قالوا هذا  
 مذهب اهل الكوفة ومالك ونقل عن بكر الصديق ولا فرق بين ان  
 يجي تأنيباً من نفسه او شهد عليه بذلك بخلاف غيره من المكفرات قال لا تكفر  
 فيها توبة فلا تقبل الشهادة معه حتى قالوا يقبل وان سكران ولا يعفى  
 عنه ولا بد من تقيده بما اذا كان سكره بسبب مظهر يشره مختاراً بلا اكرام

بلا اكرام ولا تفصوا كالمجنون وقال الخطابي لا اعلم احداً خالف في وجوب  
 قتله واما مشقة في حقه تعالى فتعمل توبته في اسقاط قتله ومن خالف في  
 كفايته وان لم يعتقد الاستخفاف فهو كغير العناد والافاظ التي  
 يكفر بها تعرف في الفتاوى واذا تهود نصراني او عكسه لانا منه بالبر  
 الى ما كان عليه لانه لا يؤمر بالكفر والردة محبطة ثواب جميع الاعمال واذا  
 عاد الى الاسلام ان عاد في وقت صلوة صلاتها فعليه اداؤها ثانياً  
 وكذا يجب عليه ثانياً ان كان في وقت صلاة فليصلها باردة من غير  
 ولا يعلم تخالف الا الحسن قال لا يقبل في القتل الا اربعة قياسات على الزنا  
 واذا شهد واعطى مسلم بالردة وهو ينكر لا ينقض له لا للشرع هو  
 العدول بل لان الكاره توبته وقل المرتد مطلقاً الى الامام عند عاتقه  
 العلم الا عند الشافعي في وجهه في العبد الى السدة ومن اسباب حد اثم ارتد  
 ثم اسلم ان لم يلجى بدار الحرب اقيم عليه الحد وان لم يلق عاد ولا يقيم عليه  
 وعند الشافعي واحداً يقيم مطلقاً ولا يقبل توبته السحر والزنا يوفى  
 في ظاهر المذهب وهو من لا يدين بدين واما من يطين الكفر ويظهر الاسلام  
 فهو المنافق ويجب ان يكون حكمه في عدم قبول توبته كالزنديق لان ذلك  
 في الزنديق لعدم الاطمينان اليه ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره ويطعن  
 مثله في الاضواء وعلى هذا فطريق العلم بانه اما بان يعترف بعض ان عليه  
 اوسيره الى من آمن به واثبت ان لا يقبل توبته هو المنافق فالزنديق  
 ان كان حكمه كذلك فيجب ان يكون مبطناً لكفره ويظهر تدينه بالاسلام وغيره  
 الى ان يظهر نية وهو عتق والافلو فرضناه مظهر لذلك حتى تاب يجب  
 ان لا يقبل وتقبل توبته كذا في الكفار المظهرين للكفر هم اذا اظهروا التوبة  
 ثم اعلم انه ينكر في الباطن بعض الضرر بالكونه الكفر ويظهر اعترافه منه  
 وقال اصحابنا للشيء حقيقة وثانيتها في ايلام الاجسام خلافاً لمن منع ذلك  
 وقال انما هو قتل وتعلم السحر وتعلم حرام طوائف واعتقاد ابا حنيفة كغيره  
 عن اصحابنا ومالك واحمد يكفر السحر بتعلمه وقوله سواء اعتقد حرمه ولا  
 ويقبل عند الشافعي لا يقبل ولا يكفر الا اعتقداً باحتماله واما الكافر من  
 يقبل حرمه وقيل هو لو عرف الزنديق من يخرجه من قبل هو الزنديق من اجب من

ان الذي هو عدم اعتقاده ديناً



يأتيه بالأخبار قال أصحابنا ان اعتقد ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر  
وان اعتقد انه يجيب لم يكفر وعند الشافعي ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل  
التقرب الى الكواكب والتعلق باليمن كفر وعنده احمد حكم ان كفره  
رواية يقتل وفي رواية ان تاب لم يقتل ويحكي ان لا يعزل عن ذهاب  
الثافي في كفرات حر والعراق وعدة واما قتله فيجب ولا يستتاب اذا  
عرفت مزاولة لعمل السحر سعيه الفار في الارض للمجردة غلة اذا لم يكن في  
اعتقاده ما يوجب كفره واذا طلب المرتدون الموادعة لا يجيبهم الا ذلك  
كذا في فتح القدير **باب البغاة** واذا تقاتل قوم من المسلمين  
على بلد وخرجوا عن طاعة الامام وعاصوا الى العود الى الجماعة وكشفوا عن  
شبهتهم ولا يبدأ بقتال حتى يدوه فان كفره قاتلهم حتى يفرق عنهم قال  
هكذا ذكر القدر في مختصره وذكر الامام المعروف بخواجه زاده ان غلنا  
يجوز ان يبدأ بقتالهم اذا اتفكروا وجمعوا وقال الشافعي لا يجوز حتى  
يدؤا بالقتال حقيقة واما بلغه انهم يشتركون السلاح ويتحصنون لقتل  
يشتري ان ياخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك فله ان يوتيه دفعا للشر  
بقدر الاحكام والكره في غزاه خيفة من لزوم البيت وعدم المباشرة  
للقال محمول على عدم الامام اما اعانة الامام الحق فمن الواجب عند الفناء  
والقدرة فان كانت له قوة اخبر على جرحهم واتبع مواليهم وان لم يكن قوته  
لم يجز على جرحهم ولم يتبع مواليهم وقال الشافعي لا يجوز ذلك في الحالين  
ولا يسبي لهم ذرية ولا يقسم لهم مال ولا يقتل سير قال علي كرم الله  
وجهه يوم الجمل ولا يقتل اسير ولا يكشف سر ولا يؤخذ مال وهو القدر  
في هذا الباب وهو له رضي الله عنه في الاسير تأويله اذا لم يكن له قوة فان  
كانت يقتل الامام الاسير وان شاء حبسه ولا بأس بان يقتلوا  
ان احتاج المسلمون اليه وللامام ان يفعل ذلك في مال العادل المستعير  
بكره العادل سلاحه عند حاجة المسلمين اليه ففي مال البغاة ولا يجوز  
لا يجوز والكراع على هذا الخلاف ويجوز لامام اموالهم فلا يردوها  
عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا ويردها عليهم وان كان الامام لا يحتاج  
اليها الا ان يبيع الكراع ولا ينفق عليه من بيت المال بحسب الشرع وما جابه

وما جابه اهل البغى في البلاد التي غلبوا عليها من اموالهم والعشر لم ياخذها  
ثانيا فان كانوا صرّفوه في حقهم من اخذته وان لم يكونوا صرّفوه  
في حق فعلي اهلها فيما بينهم وبين الله ان يعيدوا ذلك قال الشافعي عنه  
قالوا لا اعاده عليهم في الخارج بل يبق في ذمتهم من حصة كونه من المعاملة  
فكانوا مصارف وان كانوا اغنياء وفي العسكر ان كانوا فقرا فذلك  
قال العلامة ابن اللحام وان كانوا اغنياء افتوا بالاعادة وكذا في زكوة  
الاموال كلها لو اخذوها انتهى في المستقبل ياخذ الامام ومن قتل  
رجلا ومما من عسكر اهل البغى ثم ظهر عليهم على شيء وان غلبوا على غيره فقتل  
من اهل المصر رجلا من اهل المصر فقتل على المصر فانه يقتضيه وما يولد  
لم يجز على اهلها حكمهم وان عجزوا قبل ذلك واذا قتل رجل من اهل العدل باغيا  
فانه يرثه وان قتل الباغى وقال كنت على حق وانا الان على حق ورثته  
وان قال قتلته وانا اعلم اني على الباطل لم يرثه وهذا عذاب حنفية ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يرث الباغى في الوجع ويقتل الشافعي واصله ان  
العادل اذا المقتل نفس الباغى او ماله لا يضمن ولا يائمه والباغي اذا قتل العادل  
يضمن بغير قيام منتههم وشروطهم كذا في فتح القدير لا يجب الضمان عندنا ويائمه  
وقال الشافعي في القديم انه يجب قال العلامة ابن اللحام والحاصل ان يضمن  
الضمان منوط بالمنفعة مع التأويل فلو جرح بالمنفعة عن التأويل يقوم غلبوا على  
اهل بلدة فقتلوا واستهلكوا الاموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم اخذوا جميع  
وتوافروا بالتأويل عن المنفعة بان انفردوا واحد وان قتلوا واخذوا  
عن تأويل ضمنوا اذا تابوا او قدر عليهم انتهى ويكره بيع السلاح من اهل  
القتل ومن عسكرهم وليس بيعه الكوفة من اهل الكوفة ممن لم يعرف من اهل  
القتل **كتاب القبط** القبط سمي به باعتبار ما  
لما انه يقطع والالتقاط مندوب وان غلب على ظنه ضياعه فواجب  
واللقط حرقه ونقصه في بيت مال وميراثه وجبايته فيه والملتقط منبرج في  
الانفاق عليه الا ان يامره القاضي ليكون ديناً عليه فان التقطه حكم  
لم يكن غيره ان ياخذ منه فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله بخلافه  
اذ لم يدع الملتقط نسبة وهذا الحسن والقياس ان لا يقبل قوله ثم



قبل يسمع في حقه دون ابطال بر الملتقط وقيل يمتن عليه بطلان يده وتوابعه  
الملتقط فيلزم قياسا وسهلا والاصح انه على القياس والاختصاص وقرع  
في الاصل وان اذاعه اثنان ووصفها علامة في جسده فهو اوله  
وان لم يصفها احد علامته فهو ابنها وتوسقت دعوة احد ما هو ابنه  
الا اذا قام الاخر ببينة واذا وجد في مخرج امصار المسلمين او في قرية  
من قراهم فادعى ذمتي انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما وهذا اختصاص  
وان وجد في قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا  
وهذا الجواب فيما اذا كان الواحد ذميا رواية واحدة وان الواحد  
مسلم في هذا المكان او ذميا في مكان المسلمين اختلفت الرواية فيه ففي  
كتاب القبط اعتبر المكان وفي كتاب الدعوى في بعض النسخ اعتبر الواحد  
وهو رواية ابن سماعة عن محمد وفي بعض النسخ اعتبر الاسلام نظر للصغير  
ومن ادعى ان القبط عبده لم يقبل منه الا ان يقيم البيعة اذ عبده فان  
ادعى عبدا انه ابنه ثبت نسبه منه وكان حرا واخرج في دعوى القبط اوله  
من العبد ولمسلم من الذمة وان وجد مع القبط مال مشدود عليه فهو له  
وكذا اذا كان مشدودا على دابة هو عليها ثم يصرفه الواحد اليه بامر  
القاضي وقيل يصرفه بغير امر القاضي وله ولاية الانفاق وشرا لا بد منه  
كالطعام والكسوة ولا يجوز تزويج الملتقط الا تزويجه القبط لاخر  
ولا يجوز تصرفه في مال القبط ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في  
صناعة ويواجه قال علي رضي الله عنه وهذا رواية القدوري  
في مختصره وفي جامع الصغير لا يجوز ان يواجه ذكره في الكراهية وهو  
الاصح **كتاب اللقطة** اللقطة امانة اذا اشهد الملتقط  
انه ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها واخذها افضل من تركه  
عند عامة العلماء وليس عليه ان يات بها الى السلطان ذكره في مكان  
الايام واجب اذا خاف الضياع على ما قالوا فلا يكون مضمونة وكذلك  
اذا انقاد قائم اخذها للمالك ولو اقرانه اخذها لنفسه يعمن  
بالاجماع وان لم يشهد الشهود عليه قال لاخذ اخذته للمالك وكذا به  
المالك يضمن عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن والقول

والقول قولهم مع البيعة ويكفي في الاشهاد ان يقول من سمعوه ينشد  
لقطة قد لوه على واحدة كانت اللقطة او اكثر فان كان اقل من عشرة  
وراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا عرفها مولا وهذه رواية  
عن ابن حنيفة وقوله اياها معناه على حسب بر وقدره محمد في الاصل  
بالسب من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك في وقيل لا يخرج  
ان يشهد بهذه المقادير يس بلازم ويقوئل ان رأى الملتقط بعرفها الا ان  
يفت على ثلثة ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يصدق بها وان كانت اللقطة  
شيئا لا يتبع عرفه حتى اذا خاف ان يفقد تصدق به وينبغي ان يعرفها في الموضع  
الذي حصلها وفي الجامع يعني في الاسواق والابواب المساجد ومن ضاع  
شيء فليطلبه عند كذا في فتح القدير وان كان اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها  
لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون القاذرة باهية حتى جاز الانتفاع به  
من غير تعريف ولكنه يبقى على ملكه فان جاء صاحبها ولا تصدق بها  
فان جاء صاحبها بغير بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء امضى القدر وله  
ثوابها وان شاء رخص الملتقط وان شاء ضمن المكين اذا هلك في يده وان  
كان قائما اخذه ويجوز الانتفاع بالثمة والبيع والبيع وقال مالك ان في  
اذا وجد البعير والبقرة في الصحراء فالترك افضل وعلى هذا الخلاف الغرس فان انفق  
الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع وان انفق بامرهم كان دينيا على صاحبها  
واذا رجع ذلك الحاكم نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق عليها  
من اجرتها وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة فيتم باعها  
واي حفظ ثمنها وان كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة  
دينيا على صاحبها قالوا انما يامر بالانفاق يومئذ او ثمة على قارب ربحا  
من يظهره للمالك فان لم يظهره لم يبرئها قال وفي الاصل شرط اقامة البيعة  
وهو صحيح يعني شرط محمد في الاذن بالانفاق ان يقيم الملتقط البيعة على ان  
هذه الآية لقطة عند مالك في الكفاية وان قال لا يثبت له بقول القاضي النقي  
عليها ان كنت صادقا فيما قلت حتى يرجع على المالك ان كان صادقا  
ولا يرجع ان كان غاصبا وقوله في الكفاية وجعل النفقة دينيا على  
صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد ما حضر ولم تنبع اللقطة



اذا شرط القاضى الرجوع على المالك وهذه رواية وهو انما فتح واذا  
حضر بين المالك والمشتري ان ينهيا منه حتى يحضر النفقة ثم لا يسقط دين النفقة  
بجلا كره في المشتري قبل الجلس يسقط اذا ملك بعد الجلس ولقطة لكل ولحم  
سواء وقال الشافعي فيجب التعريف بدينه لقطعة الحرام الى ان يحضر صاحبها  
واذا حضر رجل فادعى اللقطة لم تدفع اليه حتى يقيم البيعة فان اعطى علامتها  
على المشتري ان يدفعها اليه ولا يحكم على ذلك القضاء وقال مالك ان  
يجزى العلامة مثل ان يسمى زن الذراعهم وعددها ووعاءها ووعدها  
وتأخذ منه كفيلا او كان يدفعها اليه ستيقانا وهذا بخلاف قال صاحب  
العناية هذا اذا دفع اللقطة بذكر العلامة اما اذا دفعها باقائه في  
البيعة على ان يحل في اخذ الكفيل عنه روايتان والصحيح ان لا يأخذ كفيلا في  
الظهار اليه في باب القضاء بالمواثيق واذا صدق مع العلامة اطاعها  
فلا شك في جواز دفعه اليه لكن حل بغير قبيل بغير كمال اقام بيعة وقيل لا  
ولا يصدق باللقطة على غنى وان كان المشتري غنيا لم يجز له ان يتنفع  
بها وقال الشافعي في يجوز وان كان المشتري فقيرا فلا بأس بان يتنفع بها  
وكذا اذا كان الفقير اباه او ابنة او زوجة وان كان هو غنيا **كتاب**  
**الاباق** الابن اخذه افضل في حق من يتصور عليه واما انصار  
فقد قيل كذلك وقد قيل تركه افضل ثم اخذ الابن ياتي به الى السلطان  
وهذا اختيار شمس المائتين في حق العلاء ابن الهمام انما لو فرض قدرته على  
ذلك لم يحتاج الى السلطان وبهذا الاعتبار غيره اكلوا بين ان ياتي به الى  
السلطان لو حفظ بنفسه انتهى ثم اذا دفع الابن اليه بحسبه ولو دفع الفضل  
لا يحبس ومن رد الابن على مولاه من مائة مائة فضاة فله عليه  
جعل الرجوع درهما وان رده لاقل من ذلك فحسابه وهذا استحسن  
والقياس ان لا يكون له شيء الا بشرط وهو قول الشافعي ولا ان يحبس  
الابن حتى يستوفى ليجل وان كان العبد الابن منفعة آجره وانفق عليه من  
آجره والا باعه وامر بحفظ ثمنه واذا اخذ الابن وانفق عليه بغير ادن  
حاكم فهو متبرع وان انفق بآجره كان ذلك نيا على صاحبه واذا رفق ذلك  
الى الحاكم نظرية فان كان له منفعة آجره وانفق عليه من آجره حاكم نظرية

في كتاب النفقة ويقدر الرضخ في الرد عاوه وان السفر باطلاهما او يفتقر  
الى رضى المالك وقيل يسمون على الايام الثلثة وان كانت قيمة اقل من  
اربع درهما يقضى له بقيمة الادوية وهو قول محمد وقال ابو يوسف الرجوع  
درهما ولا يجوز الصلح على الزيادة على اربعين بخلاف الصلح على الاقل وهذا  
بالاتفاق واتم الولد والمدير في هذا بمنزلة العتق اذ كان الرد في حيوة  
المولى ولو رد بعد مائة لا جعل فيها ولو كان الراد اب المولى او ابنة  
وهو في عياله او احد الزوجين على الاقل فلا جعل وان ابق من الدرهم ردة  
فلا شيء عليه وهذا اذا شهد قال رضي الله عنه وذكر في بعض النسخ انه لا شيء  
وهو صحيح ايضا وكذا اذا مات في يده لا شيء عليه ولو اعتق المولى كالعينة  
صار قابضا بالاتفاق قال في العناية فيجب جعل عليه وشار بقوله بالاتفاق  
الى انه لو رد مكان العتاق لم يصرف قابضا انتهى وكذا اذا باع من الراد وقيل  
اذا اخذه ان يشهد انه ياخذ ليرده والاشهاد حتم فيه عليه على قول ابي حنيفة  
ومحمد حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له عندها ولو اشتراه من  
الاخذ او اتخذه او ورثه فرده على مولاه لا جعل له الا اذا شهد انه  
اشتراه ليرده فيكون له الجعل وهو متبرع في اداء الثمن وان كان  
الابن رضنا فالجعل على المرفق والرد في حيوة الراحم وبه سواد  
وهذا اذا كانت قيمة مثل الرقيم او قل منه وان كانت اكثر فبغير الرقيم  
عليه والباقي على الراحم وان كان مديونا فعلى المولى ان اخذ قضاء  
الرقيم وان رجع بغير الجعل والباقي للمراة وان كان جانيا فعلى المولى  
ان اخذ الرقعة وعلى الاولياء ان اخذوا الرقعة وان كان موهوبا  
فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في حقه بعد الرد وان كان لصتي  
فالجعل في ماله وان رده وصية فلا جعل له واذا دفع القاضى الابن الى  
الذي اشتهر عنده انه صاحب فانه يدفعه اليه كمن في اخذ الكفيل من روايتان  
عنه والاصح انه على الخلاف وقيل ان دفع باقر العبد بجعل بالاجماع ذكرها  
في كتاب القضاء ونقل صاحب العناية خلافا فيما اذا دفعه باقائه كالحرف  
البيعة على انه له وقد كتبنا قبل هذا في آخر كتاب اللقطة **كتاب**  
**المفقود** اذا غاب الرجل لم يوف له موضع ولا يعلم اتي هو او ميت



نصب القاضى من حفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه وقوله ويستوفى  
 حقه لا خفاء انه يعقب غلظة والدين الذى اقرب به غريم من غرامة ونحوها  
 في دين وجب بعقده اى بعقد الزم القاضى ولا يخفى ان القاضى لا يملك  
 المفقود ولا في نصيبه عقارا وعرضه في يد رجل ثم ما كان يخاف  
 عليه الفساد يبيع القاضى ولا يبيع مالا يخاف على الفاسد نفقة ولا  
 غيرها ويتفق على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصورا  
 على الاولاد بل يعم جميع قرابة الاولاد والاصل ان كل من يستحق النفقة  
 في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضى يتفق عليه من ماله عند غيبته وكل لا يتفقها  
 في حضرته الا بالقضاء ولا يتفق عليه من ماله في غيبته من الاولاد ولا العفا  
 والاثاث من البكار والزمنى من الذكور البكار ومن اثاث الاخ والاخت  
 والنحال والحالة والعقود وقوله من ماله مراده الدراهم والذنانير  
 لان حقهم في المطعوم والملبوس فان لم يكن في ماله عندهما يحتاج الى القضاء  
 بالقيمة وهي النقدان والذنانير لئلا يفتقر هذا الحكم اذا كان الدراهم  
 والذنانير والبر في القاضى فان كانت ودية او دين يتفق عليهم منها  
 اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والكفاح والنسب  
 وهذا اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضى فان كانا ظاهرين لا حاجة الى  
 الاقرار وان كان احدهما ظاهرا والوديعة والدين والكفاح والنسب بشرط  
 الاقرار بالظاهر هذا هو الصحيح وهو احرز من جعل لقياس وهو قول  
 زفراته لا يتفق عليهم بالاقرار كذا في الغاية وان وقع المودع بنفسه او  
 عليه الدين بغير القاضى يضمن المودع ولا يبرأ المديون وان كان  
 المودع والمديون جاحدين اصلا او كانا جاحدين الزوجية والنسب  
 لم ينتصبا احد من مستحق النفقة خصما في ذلك ولا يفرق بينه وبين امته  
 وقال مالك رحمه الله اذا مضى اربع سنين يتفق القاضى بينه وبين امرأته  
 وتعتد عدة الوفاة ثم تنزع من شأته واذا تم له مائة وعشرون  
 سنة من يوم ولد حلتا بموته قال رضى الله عنه هذا رواية الحسن بن  
 ابي حنيفة وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الاقران وفي المروى عن ابي  
 يوسف باثني سنة وقد بعضهم تسعين والاقبال لا يقدر بشئ والاقبال

ولا رضى الا بقدر تسعين واذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من  
 ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات  
 قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقده ولا يورث  
 لو اوصى للمفقود ومات الموصى ثم الماصل انه لو كان مع المفقود ورث  
 لا يجرى به ولكن ينتقض حقه به يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي وان كان  
 معه وارث يجزى لا يعطى اصلا ببيان رجل مات عن ابنتين وابن مفقود  
 وابن ابن وابنت ابن والمال في يد جنتي وقضا وقوا على فقد الابن وطلبت  
 الابنتان الميراث تعطيان النصف المتفق به ويوقف النصف الاخر  
 ولا يعطى لدا الابن ويجوزون بالمفقود لو كان حيا فلا يستحقون الميراث  
 بالشك ولا يزوج من غير الاغتصاب الا اذا ظهرت منه خيانة **كتاب**  
**الشركة** الشركة جارية وهي ضربان شركة اطلاق وشركة  
 عقود وشركة اطلاق العيون برضا رجلان او شريكتها فلا يجوز لهما  
 ان يتصرف في نصيب الاخر الا بايمره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاثنين  
 وهذه الشركة تتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا اتخذا رجلان  
 عينا او ملكا بالاشتراك واختلط مالاهما من غير صنع احدهما او غلظها  
 خلطا يمنع التمييز راشا او لا يجرى ويجوز بيع احدهما نفسه من شركته في جميع الصور  
 ومن غير شركته بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه يجوز الا باذنه  
 والقرب الثاني شركة العقود وركبتها الايجاب والقبول وهو ان يقول  
 احدهما لك كذا وكذا او يقول الاخر قبلت بشرط ان يكون التبرع  
 المفقود عليه عقد لشركة قابلا للوكالة ثم هي على اربعة اوجه مقصورة  
 وشركة الصناعات وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهو ان يشترك  
 رجلان فيشاوريان في مالهما وتقرضهما ودينهما ولا يبرع من تحقيق المداواة  
 ابتداء وانتهاء وذلك في المال المراد به ما يصح الشركة فيه من الدراهم والذنانير  
 والفلوس على قولهما دون العروض لو كان لاحدهما ودية نقد لم تقسم المفاوضة  
 ولو كان له دين صحت له ان يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت كالحائز  
 كذا في فتح القدير ولا يعتبر التفاضل فيما لا تقسم الشركة فيه وكذا بيعه الشاوي  
 في التصرف وكذا في الدين وهذه الشركة جارية عندنا استحسانا وفي القياس



لا يجوز وهو قول الشافعي وقال لك اعرف المفاوضة ولا تنفذ  
الا بلفظة المفاوضة بعد شرائها من علم العوام حتى لو بينا جميع ما يقتضيه  
يجوز ويجوز بين الكبيرين اثنين مسلمين او ذميّين وان كان احدهما كاتبا  
والآخر محوسبا يجوز ايضا ولا يجوز بين احمق والمملوك ولا بين العبيتي والبالغ  
ولا بين المسلم والكافر وهذا قول به حنفية وحجة وقال ابو يوسف يجوز  
ولا معتبر بزيادة تعرف بملكه احدهما بعدت ايها في اصل الشرف يجوز  
المفاوضة بين الشافعي والحنفية مع تفاوتها في العقد على موقوف السحبة  
الا انه يكره وهذا استثناء من قوله وقال ابو يوسف يجوز بناء على استئجار  
الجواز في اعم من الاباحة بمعنى استواء الطرفين وهو مما لا يعاقب عليه كذا في  
القدير ورواه عليه اعتراضا فليرجع اليه ولا يجوز بين العبد وبين ولا بين  
العبيتين ولا بين المكاتبين في كل موضع لم تقع المفاوضة لفقد شرطها ولا  
يشترط ذلك في العنان كان عتاقا وتنقذ على الوكالة والوكالة وما يشترط  
كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وكذا كسوة وكذا  
الاوام وهو استحسان وتقياس ان يكون على الشركة والبايع ان يأخذ بالثمن  
ايها شأنا المشتري بالاضافة وصاحبه بالوكالة ويرجع الكفيل على المشتري  
بخصته مما ادبر وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك  
فالآخر ضامن له فاصح الاشتراك في الشراء والبيع والاستيجار ومن القسم  
الاخر اجانية والنكاح والخلع والصلح عزوم العهد وعرض النفقة واذا ابرم احد  
المتفاوضين في الاقرار بحل على ما يكون سببا للتجارة وذكر ما في كتاب الاوار  
قبيل باب الاستثناء ولو كفل احدهما بالاجنبي لزم صاحبه عند اية حنفية  
وقالا لا يلزمه وتصح من الثالث من الميراث ولو كفل اجنبي بالنفس ليلزم  
صاحبه بالاتفاق واما الاقراض فعرض اية حنفية انه يلزم صاحبه ولا يلزم  
سلم فطوعا او فيكون لمنهيا حكم عنها لاحكام البذل حتى لا تصح فيه الاجل  
فلا يتحقق المفاوضة ولو كانت الوكالة بغير امواله لم يلزم صاحبه في الصحيح  
ومطلق الجواب في الكتاب محمول على المقيّد وقوله في الصحيح اشارة الى نفاد وجه  
اليه عانة المشايخ في شروح اجماع الصغير من عدم التفرقة بين ايا كانت بامره  
او بغير امره لا طلاق جواب اجماع الصغير والمصنوع ما ذهب اليه الفقيه

120  
النفقة بالولي في شرح اجماع الصغير من التفرقة بينهما واجاب عن الخلاف  
جواب الكتاب اي اجماع الصغير بانه محمول على المقيّد وهو الوكالة بالامر في العانة  
وصحان القصب الاستهلاك بمنزلة الوكالة عند اية حنفية وان ورث  
احدهما ما لا يصح فيه الشركة او وجبت ودخل اليده بطلت المفاوضة  
وصارت عتاقا وان ورث احدهما عرضا فهو له ولا تنفذ المفاوضة  
وكذا العقار **فصل** اشترى نصف هبة بانية واشترى آخر نصفه الآخر بما تميز  
ثم باعهما سائمة بثلثانية او بما تميز فالثمن بينهما نصفين ولو باعدهما راجحة  
بربح مائة او بال عشرة احد عشر كان الثمن بينهما اثلثا لان الثمن في بيع السائمة  
يقابل الملك فيعتبر الملك المثل ومن الثمن في الاول واما بيع المراجعة والتولية  
والوضعية فباعتبار الثمن الاول لا يبرأ منه لا تستقيم هذه البيوع **فصل**  
لعدم التميز وتستقيم بيع المساومة فيه وكذا لو كان مشترعا بعض المثل له  
والثمن الاول كان اثلثا بينهما فكذا انما يوضح انما لو اعتبرنا في بيع المراجعة الملك  
في قسمه الثمن الاول كان البيع مراجعة في حق احدهما ووضعية في حق الآخر  
وقد نصنا على بيع المراجعة في نصيبهما فلا يبرأ من اعتبار الثمن الاول على المساومة  
كل من الميسر انتهى **فصل** ولا تنفذ الشركة الا بالدرهم  
والدنانير والفلوس النافقة وقال لك يجوز بالعروض الجدل الموزون  
ايضا اذا كان اجسدا واحدا وقالوا في جواز الشركة بالفلوس النافقة انه قول  
محمد اما عند اية حنفية اية يوسف فلا يجوز الشركة والمضاربة بها وبرك  
عن اية يوسف مثل قول محمد الاول فيس اظهر وعرض اية حنفية صحة  
المضاربة بها ولا يجوز باسوة ذلك لان يتعامل الناس بها كالتبرؤنة  
فتصح الشركة بها هكذا ذكر في الكتاب وذكر في اجماع الصغير ولا يكون المفاوضة  
تخيّل في مضاربة وضعية ومراوده البر فعمل هذه الرواية البر سلعة تعقّب  
بالبيع فلا تصلح رأس المال في المضاربة والشركات وذكر في كتاب الصرف  
ان النفقة لا تعقّب بالتخيّر حتى لا ينفذ العقد بملكه قبل التسليم فعلى ملك  
الرواية تصلح رأس المال فيها بحسب مقتضاها فحينئذ في الاصل لا ان الاول  
ارخص صاحب المفاوضة بالدرهم والدنانير المضروبة على ما ذكر في اجماع الصغير  
اصح الا ان جبر التعامل في البر والنفقة باستعمالها ثم قوله ولا يجوز باسوة



ذلك يتناول المكيل والموزون والعد والمقارب ولا خلاف في هذا  
قبل الخلط ولكل واحد منهما متاعه وعليه وصيغته وان خلطاً ثم اشتراكاً  
عند ابي يوسف والشركة شركة ملك للعقد وعند محمد تصح شركة العقد وثمره  
اختلفا فظهر عند الشافعي والمالكية اشتراط التفاضل في الربح وطاهر الرواية  
ما قاله ابو يوسف ولو اختلفا جنتاً كالخطة والشعر والزيت والتمر  
فخلط لا تنفذ الشركة بحسب الاتفاق واذا اراد الشركة بالعموم من باع كل  
واحد منهما نصفه لم ينصف بل الآخر ثم عقد الشركة قال رضي الله عنه وهذه  
شركة ملك وتاويله اذا كانت قيمة متاعها على التسوية ولو كان بينهما تفاوت  
بيع صاحب الأقل بقدر ما يثبت بالشركة وتساويهما ماله على ان يكون  
الآخر شريكاً في ثمنه لا يجوز وتشرهما شيئاً بالمال على ان يكون المبيع بينهما  
غيره جائز وذكرهما قبل هذا في اول الفصل وانما شركة العنان فتعقد على  
الوكالة دون الكفالة وهي ان يشرك اثنان في نوع بر او طعام او شئ  
في عموم التجارات ولا يكره ان الكفالة وتصح التفاضل في المال ويصح ان  
يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وقال زفر والشافعي لا يجوز بخلاف  
اشترط جميع الربح لاهدهما ويجوز ان يعقد طاهراً واحداً منهما بعض ماله  
دون البعض ولا تصح الا بما يتبين ان المفاوضة تصح به ويجوز ان يشركا  
ومن جهة احدهما وتاويله من الآخر درهم وكذا من احدهما درهمين  
ومن الآخر سود وقال زفر والشافعي لا يجوز وهذا بناء على اشتراط الخلط  
وعده فان عدهما شرط ولا يتحقق ذلك في تخلفي الجنب في ما اشتراه كل واحد  
منهما للشركة طوبى ثمنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحسبه من معناه  
اذا اقر من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك لا بقوله فعليه الجدة يعني  
بان قال اشترى عبداً ونقدت من ماله ومات العبد فهذا مما لا يبيح  
الا بقوله فعليه الجدة اما اذا جاء بالغلط وقال له اشترى هذا من ماله  
فلا حاجة الى الجدة فهنا لا يعرف بقوله كذا في الكفاية واذا حكيك  
الشركة او احد المالين قبل ان يشترى شيئاً بطلت الشركة وايتها هلك  
مال صاحبه وان اشترى من احدهما بماله وهلك لاهد قبل ان يشترى  
بينهما على ما شرط ثم الشركة شركة عقد عند محمد خلافاً للحسن بن زياد

زياد عنه ان ايتها باعد جاز بعه ويرجع على شريكه بحسبه من ثمنه هذا  
اذا اشترى من احدهما باعد المالين او لا ثم حلك المال الآخر اما اذا حلك  
احدهما ثم اشترى الآخر بالمال الآخر ان مرهما بالوكالة في عقد الشركة  
فالمشترى من شركة بينهما على ما شرط وتكون شركة ملك ويرجع على شريكه  
بحسبه من الثمن وان ذكر ايجز الشركة ولم ينص على الوكالة فيها كان  
المشترى للمشتري اشتراه خاصة ونحو الشركة وان لم يخلط المال وقال  
زفر والشافعي لا يجوز واصلهما ان الربح فرع المال لا يقع الفرع على الشركة  
الا بعد الشركة في الاصل وان بالخلط وهذا اصل كبير لهما حتى يعتبر اتحاد  
الجنب بشرط الخلط ولا يجوز التفاضل في الربح مع الثلث ورنه المال لا يجوز  
شركة التقبيل والاعمال وعندنا الشركة في الربح مستندة الى العقد دون  
المال والعقد هو المستمى بالشركة فلا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فلم يكن الخلط  
شرطاً واذا تحققت الشركة بالتصرف بدون الخلط تحققت في الاستفاد  
فيه وهو الربح بدون وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد الجنبين التساو  
في الربح وتصح شركة التقبيل ولا يجوز الشركة اذا شرط لاهدهم درهم  
مسماة من الربح ولكل واحد من المفاوضين وشركي العنان ان يبيع  
المال وله ان يشترى اجيراً على العمل وله ان يودعه وله ان يرفع مضاربة  
وعن ابي حنيفة انه ليس له ذلك اي له رفع مضاربة والاول اصح وهو  
رواية الاصل ويؤكد من يتصرف فيه ويده في المال يد مائة ولا يملك  
احد شريك العنان ان يزوجه عبداً من مال الشركة بلا اذن صاحبه ولا اتفاقية  
ولو مال لا يبيع عبد من نفسه ولا هبة شئ من مالها ولو بعوض ولا اقرانه  
ولا تصدقه الا بغيره عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوجه  
منه اشار البهجة في كتاب المكاتب وهذا التفصيل من الوقاية وفي  
الغاية ذكر في بعض الشروح ان المفاوضين يجوز ان يكتب عبد الشركة  
بلا خلاف واستدل بقول الكوفي وغيره وليس فيه ذكر اختلاف وقال  
ترك الخلاف دليل على الاتفاق وفيه ما فيه انتهى واما شركة الصنایع  
وتسمى شركة التقبيل فالحياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الا  
ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وهذا عندنا وقال زفر والشافعي



لا يجوز ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لما لك وزاد فيها ولو شرط  
العمل بغير المال اثنا جاز وفي القياس لا يجوز وما يتقبله كل واحد منها  
من العمل يلزم ويلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطلب الآخر  
ويرا الاخر بالرفع بالرفع اليه وهذا ظاهر في المعاوضة وفي غيرها استحسان  
والقياس خلاف ذلك واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان في المال  
لما على ان يشتربا بوجوهها ويبيعا فتصح الشركة على هذا سميت به لانه لا يشتر  
بالنسبة الامن له وجاهة عند الناس وانما تقع معاوضة من جهة  
المكان تحقيق الكفالة والوكالة في الابدال واذا اطلقت تكون عنانا  
لان مطلقه ينصرف اليه وهي جائزة عندنا خلافا لثاني وكل واحد منهما وكل  
الاخر فيما يشتر به فان شرط ان المشترعين بينهما نصفان فالزوج كذلك لا يجوز  
ان يتغا ضلافته وان شرط ان يكون المشترعين بينهما اثنا فالزوج كذلك  
وهذا مبني على اصل هو ان الزوج لا يسخى الا بالمال وبالعمل وبالضمان  
فرب المال يستحق المال والمضارب بالعمل الاستاذ الذي يلقى العمل على  
التكليف بالنصف الضمان ولا يستحق بما سواها الا لغيره من قال غيره  
تصرف في ذلك على ان له ربحه لم يجز لعدم هذه المعاني واستحقاق الزوج  
في شركة الوجوه بالضمان والضمان على قدر الملك في المشترعين فالزوج  
الرايد عليه ربح ما لم يغير فلا يصح اشتراطه الا في المضاربة والوجوه ليست  
في معناها بخلاف الضمان لانه في معناها من حيث ان كل واحد يعمل  
في مال صاحبه فيلحق بها **فصل في الشركة الفاسدة**  
ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد  
منهما او احتطبه فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في اخذ كل شئ  
سباح فان اخذه معا فهو بينهما نصفان وان اخذه احدهما ولم يعمل  
الاخر شئ فهو للعامل وان عمل احدهما وعانه الآخر في عمله بان قلعه احدهما  
وجمعه الآخر او قلعه وحمله الآخر فلم يغير احدهما بالتمام ما بلغ عند حجره وعند  
ابن يوسف لا يجوز به نصف ثم ذلك ولا يجوز دفع الغنم والدجاج  
ودود القرى معاملة بنصف الزوايد ذكرها في باب السلم واذا اشتركا  
ولا حدما بغل والاخر راوية يستحق عليها الماء والكسب بينهما لم تصح

لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه جرح مثل الراوية ان كان العمل  
صاحب الغنم وان كان صاحب الراوية فعليه جرح مثل الغنم وكل شركة  
فاسدة فالزوج فيها على قدر رأس المال ويطلب شرطه القاصد اذا مات  
احد الشركاء او ارتد ولحق بالرجل في معنى بطلت الشركة ولا فرق بين ما  
اذا علم الشرك بكونه ميتا او لم يعلم بطلت الشركة اذا فسخ الشريك الشركة  
حيث يتوقف على علم الآخر **فصل في الشركة** وبطلت الشركة  
ان يؤد زكوة مال الاخر الا باذنه فان ذن كل واحد منهما صاحبه  
ان يؤد زكوة فادرك كل واحد منهما فالثاني فاسد من علم بالاول  
اولم يعمل وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا لم يعلم وهذا اذا ادعى  
على التعاقب اما اذا اقر بما ضمن كل واحد منهما نصيبا صاحبه واذا  
اذن احد المتضامنين لصاحبه ان يشتر جارية فبطاها ففعل فحق له  
بغير شئ عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليه نصف النضر ولا يبيع ان يأخذ  
بالثمن الجحاشات بالاتفاق واذا اشترى احدهما الطعام والكسوة  
باذن صاحبه يرجع صاحبه نصيبه بالاتفاق لكن تعليل ابي حنيفة غير تعليل  
الامامية والتفصيل في الهداية **كتاب الوقف** قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان يحكم به  
الحاكم ويعاقبه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت وارر على كذا وقال ابو  
يوسف يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف ثوبا  
وبسطة اليه قال رضي الله عنه الوقف لغة هو حبس تقول وقف الدابة واوقف  
بمعنى وهو في الشرع عند ابي حنيفة رضي الله عنه حبس العيز على ملك الوقف  
والتصدق بالمنفعة ثم قبل بالمنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح  
ما يجوز الوقف اصلا عنده وهو الموقوف في الاصل والاصح انه جائز عند  
الامامية غير لازم بمنزلة العارية وعند صاحب الجمل على حكم ملك الله فيزول ملك  
الوقف عنه الى الله تعالى وصيه يعود منفعة الى العباد ويلزم ولا يبيع  
ولا يورث ولا يوهب واللفظ ينطبقها والترجيح بالذي قل قال رضي الله عنه  
لا يزول ملك الوقف الا ان يحكم به الحاكم ويعاقبه بموته وهذا في حكم الحاكم  
مصحح فيكون قضاء في المجتهد فيه اما في تعليله بالموت فالصحيح انه لا يزول



ملكه الا انه تصدق بمنا فوه مؤبدا فيصير منزلة الوصية بالنافع مؤبدا  
والمراد بالحاكم الموت واما الحكم ففيه اختلاف المشايخ ولو وقف في مرض  
موت قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند  
ابن حنيفة وعندهما يلزم الا انه يعبر عن الثلث والوقف في الصورة من جميع  
المال واذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند ابن يوسف وهو  
قول الشافعي بمنزلة الاعاق وعنده محمد لا بد من التسليم الى المتولي واذا  
صح الوقف على اختلافهم وفي بعض النسخ واذا استحق مكان قوله صح خرج  
عن ملك الوقف لم يدخل في ملك الموقوف عليه وقوله خرج من ملك  
الواقف يجب ان يكون قولهما على الوجه الذي سبق تقريره ووقف المشايخ  
جائز عند ابن يوسف وقال محمد لا يجوز وهذا فيما يحتمل القصة واما فيما  
لا يحتمل القصة فيجوز مع الشيوع عنده محمد ايضا الا في المسجد والمقبرة  
فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل القصة ايضا عند ابن يوسف ولو وقف  
الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباقي عنده محمد بخلاف اذا رجع الواجب  
في البعض او رجع الوارث في الكثير بعد موت المريض وقد ذهب ابو وقف  
في مرضه وفي المال صنف ولو استحق جزء وميز بعينه لم يبطل في الكل ولا يتم الوقف  
عند ابن حنيفة ومحمد حتى يجعل اخره لجهة لا تقطع ابدا قال ابو يوسف والشافعي  
فيه جهة تقطع جائز وصار بعد ما مال الفقهاء وان لم يستهم وقيل ان  
التأيد شرط بالاجماع الا ان عند ابن يوسف لا يشترط ذكر التأيد وعنده  
محمد ذكر التأيد شرط والتوقيت يبطل الوقف كما يبطل البيع ويجوز وقف  
العقار ولا يجوز وقف البنيان ويقول قال رضي الله عنه وهذا على الاصل  
قول ابن حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف اذا وقف صيغة بقرها و  
اكثرها وهم عبده جائز وكذا سائر آلات الحراثة تنبع للصيغة كقول  
البناء في الوقف تنبع للعصبة ومحمد معه فيه اي في تجوز وقف المنقول بتمعية  
الصيغة وقال محمد يجوز جسد الكراع والسلاح معناه وقفه في سبيل الله  
وابن يوسف معه فيه على ما قالوا وهو استحسان والقياس ان لا يجوز  
عن محمد ان يجوز وقفا في تعامل من النقولات كالقانس والمرو القودا  
والمنشار وبجنازة وثيابها والقدر والمراحل والمصاحف وعنده ابن

وعنده ابن يوسف لا يجوز وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه اقالها بالمعنى  
وهذا صحيح واكثر فقهاء الامصار على قول محمد وما تعامل فيه لا يجوز وقفه  
وقال الشافعي في كل ما يمكن الانتفاع به بقاء اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه  
عنه ان المنقول الذي ليس فيه تصرف لا تعامل الا في فلا يجوز وقفه كالأرض  
والخشب **ومن فرق** وقف المنقول وقف دار فيها حمامات يخرج من بعض  
يرخل في وقفه اجماعا الا اهلية قال الفقيه هو كوقف الصنعة مع الثيران و  
سئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة ما يستفيع باوراقها وثمرها  
قال لو وقف جائز ويستفيع ثمرها ولا يقطع اصلها الا ان وقف غصانها  
فان لم يستفيع باوراقها وثمرها فانها تقطع ويصرف ثمنها الى سبيل فان  
بنت ثانيا والا غرس مكانها وسئل ابو القاسم الصغار عن شجرة وقف  
ببعضها وبقي بعضها فقال لا يسبى منها فببيل غلتها وما بقي متروك  
على حالها وهذه الفروع من فتح القدير واذا صح الوقف لم يجز بيعه  
ولا عليك الا ان يكون مائة عند ابن يوسف فيطلب الشريك القصة  
فيصح مقاسمة ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه  
لان الولاية الى الواقف وبعد الموت الى وصيته وان وقف نصف  
عقار خالص فانه يقاسم الثمان ويبع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسمه  
المشتر ثم يشترى الواقف ذلك منه من المشتر ولو كان في القصة  
فضل وراحم ان اعطى الواقف لا يجوز وان اعطى الى الواقف من خاصته جائز  
ويكون بقدر الاداء ثم شراء الواجب ان يتدأ من ارتفاع الوقف لجماعة  
شرط ذلك الواقف ولم يشترط ثم ان كان الوقف على الفقراء لا يطبقهم  
واقرب مالهم هذه الفلكة ويجب فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه  
لا يخرجه للفقراء فهي في مال ائنه في حال حيوة ولا يؤخذ من الفلكة  
وانما يستحق العمارة عليه بقدر ما يقع الموقوف على الصفة التي وقفه وان  
حرب يبنى على ذلك الوصف فاما الزيادة على ذلك فلا يستحق بغيره بل وقف  
عليه الفلكة مستحقة له فلا يجوز صرفه الا في آخر الارضه ولو كان الوقف  
على الفقراء فلكة عند البعض وعنده الآخر يجوز ذلك والاول اصح وان  
وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من لا سكنى فان شفع منزلك او كان



فقرا آخرها احكام وعمرها باجرها واذا عرفت هذا وجب ان لا يتكسر  
ولا يجر المنع على العارية ولا يكون امتناع رصا منه بطلان حقه ولا  
يسمح اجارة من التكني وما اخذ من من بناء الوقف والتمتع من حكمه  
في عارية الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عارية  
فيصرف فيها فان مست الحاجة اليه في حال صرفه فيها والا امسكه حتى لا يتغير  
عليه فلكا وان الحاجة فيبطل المقصود وان تغير عادة عينة الى  
موضع بيع وصرف منه الى المنة صرفا للبدل الى مصرف المبدل لا يجوز ان  
يقسم بينه النقص بين مستحق الوقف والمتولي بفعل في المسجد من مال  
الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقص بالقبض والتنازع  
وماء الذهب حتى لو فعل بفرضه ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه الجملة  
في فضل ويكره استقبال القبلة بالفرج من كتاب الصلوة واذا جعل  
الواقف غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف قال  
رضي الله عنه ذكر فصل في شرط الغلة لنفسه وجعل الولاية اليه ما لا بد  
فهو جاز عند ابي يوسف ولا يجوز على قياس محمد وهو قول هلال  
الرازي وبنه قال في وقيل ان الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف  
في اشتراط القبض والافراز وقيل في مسألة مبتدأة وتختلف فيها  
اذا شرط البعض لنفسه في حيوية وبعد موته للفقراء وفيما اذا شرط  
الكل لنفسه في حيوية وبعد موته للفقراء سواء ولو وقف وشرط  
البعض والكل لاقرباء اولاده ومدربريه ما دأبوا احياء واذا ماتوا  
فهو للفقراء والمالكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل هو على الخلاف  
ايضا وهو الصحيح ولو بنى فانما او سقاية او جعل ارضه مقبرة وشرط  
ان ينزل او يشرب منه او يورث فيه يجوز بالاتفاق قال لعلي  
ابن الحجاج بعد التفصيل في ترجيح قول ابي يوسف في جواز جعل الواقف  
الغلة لنفسه قال المصدر الشهيد والفتور على قول ابي يوسف  
وتحتمل ايضا فينبغي بقوله ترغيب للناس في الوقف واختاره مشايخ  
الشيخ وكذا طاهر الهداية حيث اخرج وجهه من دليله ولم يوجب انتهي ولو  
شرط الواقف ان يستبدل به ارضا اخر اذا شاء ذلك فهو جاز

فهو جاز عند ابي يوسف وعند محمد الوقف جائز بشرط باطل ولو  
شرط اختيار لنفسه في الوقف ثلثة ايام جاز الوقف بشرط عند ابي يوسف  
وعند محمد الوقف باطل واما الولاية فقد نص اي القدور في قوله  
ابي يوسف وهو قول هلال ايضا وهو لما مع المذهب ذكر هلال في  
وقفه قال قوام ان شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له ولو لم يشرط  
لم تكن له ولاية قال شيخنا الاشبه ان يكون هذا قول محمد بناء على انه  
من ان التسليم الى القيم شرط لصحة الوقف فاذا سلم لم يبق له ولاية فيه  
قال العلامة ابن الهمام نقلنا عن قاضي قاضيان وهو نقله عما ذكره  
محمد في السير الكبير هذه المسئلة وحاصلها نقله ان هذا قول محمد بن علي  
واما على قول ابي يوسف التسليم ليس شرط فكانت الولاية له وان لم يشرطها  
انتهي ومن اتخذ مسجدا يكون اولى بهارة ونصب المؤذن فيه ولو  
ان الواقف شرط ولاية لنفسه وكان الواقف غير تامون على الوقف  
خلقا ان ينزعها من يده نظرا للفقراء وكذا اذا شرط ان يسلم لطان  
ولا لقاص ولاية ان يخرجها من يده ويوليها غيره **فصل**  
واذا بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرضه عن ملكه بطريقه ويأذن الناس  
بالصلوة فيه فاذا اصبحت فيه واحد زال عذابه حنيفة عن ملكه في رواية عنه  
وكذا عن محمد وعنه محمد انه يشترط الصلوة بالجماعة وقال ابو يوسف يزو  
ملكه بقوله جعلته مسجدا ومن سجد تحته سر داب او فوق بيت وجعل باب  
المسجد الى الطريق وعزله فله ان يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان  
السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس وروى الحسن  
عنه اربعين في حنيفة انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى ظهره سكن  
فهو مسجد وعنه محمد على عكس هذا وعن ابي يوسف انه جوز في الوجهين جميعا  
قديم بغداد وروى ضيق المنازل وعن محمد انه جوز دخول الرائي جاز ذلك  
وكذلك ان اتخذ وسط دارة مسجدا واذن الناس ان يدخل فيه بقية له ان يبيعه  
ويورث عنه واذا ملكه محيطا بجوانبه كان له حق المنع فلم يبر مسجدا وعنه محمد انه  
لا يبيع ولا يورث ولا يورث عبرة مسجدا وهكذا عن ابي يوسف انه يعبر مسجدا  
ومن اتخذ ارضه مسجدا لم يكن له ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه ولو قرب



ما حول المسجد ويستغني عن بقي مسجد أعز به يوسف وعند محمد ينفذ الملك  
اليان اوله وارثه بعد موته وصار كصير المسجد وحشيشه اذا استغني عنه  
الا ان ابا يوسف يقول في كصير حشيش ان ينقل الى مسجد آخر ولو بني مسجد  
وشرط بعض بقعة لنفسه لا يجوز ذكر ما قيل هذا الفصل من بني سقاية للمسلمين  
او فائدا يسكنه بنو السبيل او رباطا او جعل رصنه مقبرة لم يزل الملك عز  
ذلك حتى حكم به احكام عذابه حنيفة وتوسله الى متولي كذا في فتح القدير  
او يضيفه الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد فانه لا يحتاج  
اليه اذ ليس له حق الانتفاع فخلص له تعامن غير حكم احكامه وعند ابي يوسف  
يزول الملك بالقول وعند محمد اذا استغني الناس من السقاية وسكنوا الحاجة  
والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفي بالواحد وعلى هذا البيرو  
الحوض وتوسله الى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه واما في المسجد فقد  
قيل لا يكون تسليما وقيل يكون تسليما والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل  
وقيل هو بمنزلة السقاية وانما ان يعطى التسليم الى المتولي كما لو نصب المتولي  
يصح وان كان بخلاف العادة ولو جعل دارا له بلكة سكنى خارج بيتاته  
تعال والمعتبر بغيره او جعل داره في غير مكة سكنى للكنيسة او جعلها في غير من  
الشعور سكنى للفرقة والمرابطين او جعل غلة ارضه للفرقة في سبيل الله وفيه  
ذلك الى وال يقوم عليه فهو جائز ولا رجوع فيها الا ان في الغلة  
يجل للفقراء دون الاغنياء وفيما سواه من سكنى الحان والاستقاء من البيرو  
والسقاية وغير ذلك يستور فيه الفقير والغني والفارق هو العرف بين  
الفصلين **فروعة** منقولة من شرح الهداية للعلامة ابن الهمام وفيه بيان  
**الفصل الاول** في المتولي قالوا لا يولد من طلبه لاية على الاوقات  
مكن طلب القضاء لا يملك والمتولي ان يشتر ما فضل من غلة الوقف اذا  
لم يحج الى العمارة مستغلا ولا يكون وقفه في الصبي حتى جاز بعبه ومن سكن  
دار الوقف غصبا او باذن المتولي بلا اجرة كان عليه اجرة مثله سواء كان  
ذلك معذرا للاستغلال او غير معذرا حتى لو باع المتولي دارا للوقف فكسرها  
المشتر من رفع الى قاضي هذا الامر فابطل البيع واظهر الاستحقاق للوقف كان  
على المشتر اجرة مثله والمتولي ان يستاجر من يخدم المسجد بكسبه ونحو ذلك

ذلك اجرة مثله او زيادة يتعاقب فيها فان كان اكثر فلا جارة له ولا  
المتولي الذي رفع مال الغني ويضرب لو دفع من مال الوقف ان علم الاجران  
ما اخذه من مال الوقف لا يجل له ولا ان ينفق من ماله على حاجة الوقف ولو  
جدعا من ماله في المسجد كان له الرجوع وله ان يشتر من غلة المسجد دينا  
وحصيرا واجرا وجنا لغرض المسجد ان كان الواقف وسع فقال يفعل براه  
مصلحة وان وقف ببناء المسجد ولم يزد فليس له ان يشتر ذلك ان لم يعرف  
شرط العمل عمل من قبله ويستدين على الوقف الا اذا استقبله امر لاية  
فيستدين بامر القاضي ويرجع في غلة الوقف وذكر ان طئي وكذا انه ان استدين  
لزراعة الوقف وبذره بامر القاضي لانه القاضي يملك الاستدانة على الوقف  
فصح بامره بخلاف المتولي لا يملكه والاستدانة ان لا يكون في يده شيء  
فيستدين ويرجع اما اذا كان في يده مال الوقف فاشترى ونقد من ماله  
قانه يرجع بالاجماع ويسأل ان يرجع دارا للوقف ففعل سكنها المرحوم  
ضمن اجرة المثل ولو انفق دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله  
مثله في الوقف جاز ويرثه الغنيان ولو خلط دراهم الوقف بملكها  
من ماله كان ضامنا لا يجل ولو اجمع مال للوقف ثم نابت ثابته من الكفرة  
فاحتجج الى مال دفع شترهم قال الشيخ الامام ما كان من غلة المسجد الجامع  
يجوز للحاكم ان يهرقه الى ذلك على وجه القرص اذا لم يكن حاجة للمسيح اليه وله  
ان يبني على باب المسجد حطة لرفع اذى المطر عن الباب من مال الوقف ان كان  
على مصالح المسجد وان كان على عمارته او ترميمه فلا والاصح ما قاله البيروني  
ان الوقف على عمارة المسجد ومصلح المسجد سواء واذا كان على عمارة المسجد  
لا يشتر منه الزيت والحصير ولا يعرف منه للزينة ولشرفات ويضمن ان  
فصل ومن وقف وقفاً ولم يجعل له متولياً حتى حضرته الوفاة فاصحى  
الى رجل قالوا يكون وصياً وقبلاً هذا في قول ابي يوسف لان التسليم  
ليس بشرط وضع الوقف حياة بل ان التسليم خلافه لو جعل له قايماً حتى حضرته الوفاة  
فاوصى بالكون هذا الوصي قايماً في الوقف قيم مسجد مات فاجتمع اهل المسجد  
على جعل رجل قايماً بغير امر القاضي فقام ونفق من غلات وقف المسجد في عمارته  
اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح لا تصح بل نصب القيم الى القاضي



لا يمكن ان يترجع لانفسنا لا يمكنهم لان الوقف في الوقف فهو اقل  
ولا يخرج عنه الا ان يكون غير ما مودن ذكر هذه المسئلة بغيرها في قار  
قاضي خان وغيره ويعمل ان نظرا لكون المطلق اذا دام سنة تقبل عليه الخصاف  
لان ادم اقل من ذلك لو عاد اليه عقله وبرا من عقله عاد اليه النظر  
ان يوكل من يقوم بما كان اليه من اموال الوقف ويجعل له من جملتها ما  
يعزله ويستبدل اوله لا يستبدل ولو حق ان عزل كيد ويرجع اليه القاضي  
في النص ولو خرج حاكم قضاة وعزل فقدم المخرج اليه القاضي اثنان  
ذلك القاضي اخرجه بلا جرح لا يدخل لان امر الاول محمول على البدل  
يكتفه ان يثبت عند اهل اهل وموضع للنظر في هذا الوقف فان فعلوا  
وكذا لو اخرجه لفسق وبنية بعد مدة اناب اليه الله تعالى وقام بنية انه  
صار اهلا لذلك فانه بعيد وليس على الناظر ان يفعل الا ما يفعله مثله  
الامر والنهي المباح وتعرف الاجر من مال الوقف للعلية بايديهم **الفصل**  
**الثالث** في الموقوف عليه لو وقف له ولد ثم لم يولد له ولد له ولد له ولد  
فيه الذكر والامثلى لان يخص صنف ما دام واحد منهم فالحل له فان لم  
يكن له ولد وقت الوقف بل ولد ابن كان له لا يثا ركه مودنه من البطون  
فان كان له ابن بنت لا يدخل في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وعزج  
يدخل في صفة ظاهر الرواية ثم اذا ولد للوقف ولد الصليبي وجع من ابن الابن  
الله ولو ضم اليه الولد له الولد فقال علي له ولد له ولد له ولد له ولد  
اشترك الصليبيون واولاد بنيهم واولاد بناته كذا اختاره هلال وعزج  
ومحمد في قار قاضي خان وانكر الخصاف رواية حرمان اولاد البنات  
وقال لم اجد من يقوم برواية ذلك عن اصحابنا وانما روي عن علي حيفة  
فمن اوصى بشئ لولد زيد بن عبد الله فان وجد له ولد ذكور وبنات  
لصليبه يوم يموت الموصي بن منهم فان لم يكن له اولاد لصليبه بل له ولد  
من اولاد الذكور والبنات كان لولد الذكر دون البنات فكانهم  
قاسوا على ذلك وهذه هي وزان المسئلة الاولى وقرق تشمل الائمة  
بينها وبين هذه بان ولد الولد اسم لمن ولده وبنته ولده  
بخلاف قوله ولد سرقان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم ولده

لكن لا يضمن ما انفق العاق من غلته اذا كان اجر الوقف واخذ الغلة  
فانفق بخلاف اذا كان وقف على ارباب معلومين فان لم يضمن  
من اهل الصلاح لكن قيل الاولى ان يرضوا امرهم الي القاضي بخصم  
وقيل بل الاولى في هذا الزمان ان لا يفعلوا وينصبوا وليا للشرف ان يرضوا  
في مال الوقف بل وظيفته الحفظ لا غير وهذا يختلف بحسب العرف في معنى  
المشرف والتولي ان يفوض الي غيره عند موته الا انه لو كان الوقف جعل  
لذلك المتولي بالاسم لم يكن ذلك لمن اوصى اليه بل يرجع الامر الي القاضي  
اذا تبرع بعمله ليفوض له اجره الا ان يكون الوقف جعله للذكر كان اذله  
واذا اخذ المتولي من مال الوقف ومات بلا بيان لا يضمن فالامانة تطالب  
بضمونه بالموت عن جرحه بل لا في ثمة مسلك هذه الرواية الثانية اذا اؤتم  
السلطان الغنية عند بعض الغايز ومات ولم يبين عند من اودع والائمة  
القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع  
اما لو كان القاضي اخذ مال اليتيم عنده ولم يبين حاله حتى مات فقد ذكر هشام  
انه يضمن ولو قال قبل موته ضاع مال اليتيم عند تراو نفقة عليه ومات لا يكون  
ضامنا اما لو مات قبل ان يقول ضمير وكذا لو باع المتولي دار الوقف ومات  
ولم يبين بين التمس فانه يكون دينا في تركته وللتناس ان ياخذ والمتولي يسوية  
حائط الوقف واما مال المالك فان لم يكن له غلة يرفع الي القاضي لئلا  
بالاستدانة لاصلاحها وله ان يبني قرية في ارض الوقف للاكرة وحفاظها  
ويجمع فيها الغلة وان يبني بيوتا يستغلها اذا كانت لاهل من متصلة بيوت  
المطهرت للزراعة فان كان زراعتا اصلح من الاستغلال لا يبني النوازل  
في اراض ما فضل من مال الوقف قال ان كان اجر الغلة ارجوا ان يكون  
واسعا ولا يؤجر الوقف جارة لطولية واكثر ما تجوز ثلث سنين وليس له  
الاقالة الا اذا كانت اصلح للوقف وتوزع الوقف والاموال المتولدة ارض  
الوقف وقال زرعها لنفسه قال المستحقون بل للوقف قال قول له علي  
الوقف والمتولي في هذا نقصان الارض ليس عليه اجر مثل الارض يقول  
القاضي لا زرعها للوقف فان قال ليس للوقف قال زرعها به ثامره بالائمة  
لذلك فان قال لا يمكنني قبول لاهل الوقف استدبوها فان قالوا لا يمكننا



يتناول ولده لعله وانما وجع في ولدانه لانه ينسب اليه عرفا قال وذكر  
محمد ان ولدا ولد يتناول ولدا بنت عند صاحبنا ثم اذا انقض ولدا ولد  
لا يعطى لمزيجهم للفقر ولو قال ولد ولد ولد ولد ولد ولد  
صرفت الى اولادها ابرامنا سلوا ولا يصرف الى الفقر كما كان من قبل  
واحد ويستور الاقرب لا بعد الا ان يترتب الوقف ولو قال ولدا ولد ولد  
يدخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ ولد ولو قال ولد ولد ولد  
ولد اولاد اولاد مات باؤهم قبل الوقف لا يدخلون مع اولاد الاولاد  
الموجودين لانه لما قال بعد موت اولئك على اولادهم فاما اراد الموجودين  
وضمير اولادهم يرجع اليهم خاصة بخلاف ولادي واولاد اولادي لا يوجب  
لقصره على اولاد الموجودين فيدخل ولدا الذين ماتوا من قبل معهم وقال  
اولادي وصم فلان وفلان وفلان وبعدهم للفقر فمات احد الثلاثة  
اعطى نصيبه للفقر لا للباقيين من اخوته بخلاف لو لم يعل فلان وفلان  
وفلان بل ولدا ذكر في الفقر يصرف لكل الواحد اذا مات من سواه  
ولو قال على بناتي وله ذكر ان صرف اليهما وان كان واحدا فله النصف  
والنصف الآخر للفقر وعليه فرغ ابن الفضل قوله على الحما جيز من  
ولدي ويسم في ولده محتاج الا واحدا ان النصف له والنصف الآخر للفقر  
غير انه يشك في اولادي فانه يصرف للواحد الكل الا ان يكون عرف في ولد  
بخلاف كل جمع لما دة غيره كبناتي والحما جيز ونحوه مما هو جمع غير لفظ الذكر  
وتقل اختلاف بين ابني يوسف ومحمد رهما الله فيما اعطى القيم نصيبا  
لواحد اجازة ابو يوسف لان الفقر لا يحصون فكان المقصود ان يجمع  
ومتع محمد لجمعيته فوجب اعطاء اثنين وتدخل البنات في قوله بناتي وان  
هلال وعز في حنفية اختصاص الزكوة به قال بعض المشايخ في المسئلة  
روايتان انتهى الوجه الدخول ما عرف في اصول الفقه وعليه بنوا قول  
المسلمين آمنون على بناتي تدخل ابنتا قال في الخلاصة وهذا انما يستقيم في  
ابن يحصون اما فيما لا يحصون فيصح ان يقال هذه المرأة من بناتي فلان انتهى  
فدخل المرأة بلا تردد ولو لم يكن البنات صرفت الفتاة للفقر اما على  
بناتي لا يدخل الذكر وليس الوقف عليهم لارسكانها بل الاستقلال

الاستقلال كما ليس الوقف عليهم كني الاستقلال اعلم انه اذا ذكر  
اولاده واقاربهم للغنى والفقير منهم الا ان يخص الفقراء واما غيرهم  
قال شمس الائمة اذا ذكرهم فانه ينصب على الحاجة فهو كذا كان لا يحصون  
اولا لان المطلوب جهاته تعالى ومتى ذكرهم فاستوفى الاغنياء  
والفقراء فان كانوا يحصون فذلك صحيح لم يعبأ باعتبارهم وان كانوا  
لا يحصون فهو باطل لان كان في لفظه ما يدل على الحاجة استعلا بين  
الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتباعد فلو وقف عليهم صحيح ويصرف للفقر  
منهم دون اغنيائهم فانه على هذه ما لو وقف على الرجال والنساء واد  
القيان او على مائة اربعة او على تيم او بنى هاشم لا يجوز شي من ذلك  
لان نظام الاغنياء والفقراء مع عدم الاحصاء ونقص الحضاف على ان  
الوقف على الزماني والعميان والعور ان باطل من ان ينظم الغنى والفقرة  
وهو لا يحصون وكذا على قراءة القرآن وعلى الفقراء او على المحتاجين او  
الشعراء وكل ذلك باطل لما ذكره والذكر يقتضي الضابط الذي ذكره شمس  
الائمة انه يصح على الزماني والعميان وقراءة القرآن والفقراء واهل البيت  
ويصرف للفقر منهم كالتباعد بالاسماء بالحاجة استعلا لان على  
والاستقلال بالعلم يقطع عن الكسب فيجب فيه الفقر وقرص في الوقف  
على الفقراء باستحقاق الفقر منهم وهو فرع الصحة والمثالة المذكورة  
في آخر فصل المسجدة الهدية يفيد ذلك هي اذا جعل غلة ارضه وقفها  
على المرأة انه يصح ويصرف الى فقراء المرأة مع ان اسم المرأة ينظم الفقة  
والفقر وهم لا يحصون غير انه يشتر بالحاجة ونقص في وقف هلال على جواره  
على الزماني ويرفع لفقرهم وصرح في وقف الحضاف بصحة الوقف على اهل  
بناتي فلان وانه لكل اربعة كانت يوم الوقف وحدث سواء كان يحصون  
اولادهم للفقر او منهم اذا كانت بالغة فمن اعطى منهم اجرا والارث  
المستحققة كل الغلة كان لها زوج وطلقها او مات وحالفوا في الالبان  
واذا وقف على ابني بناتي فلان وبعد ذلك كبر او ابني بناتي ان كن  
يحصون فالوقف جائز وغلته للفقة وان كن لا يحصون فالوقف يجوز  
لكم كبر والايام المستحققة كل انشئ جمعت ولو بنحو ولا زوج لها



بالغة اولا ولو قال على كل شئ من بني فلان ومن قرأني فان كان محض  
جاز لمحض وكل من حدث منهن ومن كان لا يحضر قسمته من القسم فهو باطل  
والغلة للمالكين والنيب كل من جمعت ولو فوجور ولها زوج اولاد  
لم يبلغ ولا بكار قرأني وبني فلان فان كان يحضر فهو حق ومن حدث  
ابرا وان كان لا يحضر فالوقف عليهم باطل وهو لك كبر واليك  
من لم تجامع وان كانت العذرة زائلة في كل من لا يحضر ممن ورثا  
لا يصح موقوفه لوقفه فقال الفقهاء منهم جاز ومن اعطى اجرا كالوقف  
على الاقارب وقف على بيته ثم المالكين دخل الغني والفقير فترتب  
الى الاب الاثر ورك الاسلام سلم ذلك الاب ولا ممن كان موجودا  
حال الوقف وحدث بعد ذلك من الرجال النساء والصبيان لفلان  
من سنة اشهر من محي الغلة ولو كانا موقوفين لقوم او كفار او مبشرين  
ولا يدخل ذلك الاب ويدخل اب الواقف واجراؤه وولده لصلبه ولا  
الذكور منهم وان سفلوا ولا يدخل ابناء البنات من ولده الا اذا كان  
اباؤهم من قوم اخرين وقوله على اليمين واليمين لا يحضر الفقهاء  
الا ان ختمهم وقوله على الفقهاء منهم وعلى من افقر منهم سواء حيث  
يكون لمن يكون فقرا وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يقيد  
بمن كان غنيا فافقر على الصحيح ولو وقف على قرابة فهو بمنزلة  
الى اقصى الاب الاسلام من قبل ابية والى اقصى ابية في الاسلام من  
قبل امه لكن لا يدخل اب الواقف ولا اولاده لصلبه وفي دخول الحق  
روايتان وظاهر الرواية لا يدخل ويدخل اولاد البنات واولاد العتات  
والعتات واهلها والاعلون والجهات ورجل دار حامى وكل ذرئ من  
كالقرابة وعلى عباله يدخل كل من كان في عالمه من الزوج والولد وكل  
كان يعوله من ذوى الرحم وغير ذوى الرحم واذا عرف هذا فلو قال على  
اهل بيتي فاذا انقرضوا فعلى قرابتي فهو صحيح ويصرف بعده لمن يناسبه  
من قبل ابية ولو عكس فقال على قرابتي فاذا انقرضوا فعلى اهل بيتي فهو صحيح  
وشك لو قال على خوتي فاذا انقرضوا فعلى اخوتي لانه وله اخوة متفرقة  
ان بعد انقراض الكل لا يبيع له اخ فيكون بعد انقراضهم للمالكين وعلى

وعلى جيرة يجوز ثم غدا به حنفية الماصقون فهو صحيح من كان في دار  
ملاصقة من الاحرار ولو كانوا اهل ذمة والعبد بالسوية قرب الابواب  
او بعدت وعن ابى يوسف هم الذين معهم حكمة واحدة او مسجد واحد  
فان جمعهم حكمة واحدة وتفرقوا في مسجدين ففي حكمة واحدة ان كان  
المسجدان صغيرين متقاربين فان تابعا وكان مسجد عظيم جامع فكل اهل  
مسجد حيران دون الاخرين وقال محمد هو الملازقون للكان سواء  
كانوا مالكيين للدار ولا وسيقا في بقية هذا في الوصايا ان شاء الله تعالى  
ولا يدخل الارقا ومن انتقل من اجوار على احملا في اجار بطل حقه من الوقف  
انتهى ما يخرج من فروع فتح القدير للعلامة ابن المصنف اسكنه الله تعالى  
من الجدة في اعلى المعام **كتاب البيوع**  
ينعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي مثل ان يقول احدهما  
بعت والاخر اشتريت ولا ينعقد بلفظ المضارع كما لو قال ابيعك  
رضيت او عطينك كذا او خذ كذا في معنى قوله بعت واشتريت وينعقد  
بالتعاظم في النفس والمجلس هو الصحيح وفي العناية قوله هو الصحيح اخر اعم  
قال الكرخي البيع ينعقد بالتعاظم في النفس كالبطل وخاله انتهى والتسليم  
على وجه البيع كفي للتعاظم وان لم يوجد نقد الثمن لاستتمام الرضا وهو  
المعتبر في الباب ذكرنا في باب الوكالة بالشر واذ اوجبنا للتعاظم  
البيع فالآخر بالخيار ان شاء الله قبل في المجلس وان شاء الله خيار القبول  
ويتم الى آخر المجلس فعبارة ساعة واحدة تحقيقا للبيوع وفيها  
والكتاب كالحكم وكذا الاسكال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرضا  
وليس له ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن الا اذا بين  
تمن كل واحد وانما قام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب ويبطل  
ايضا بموت المشتري قبل قبوله بوجوب ايجاب البيع ذكرها في اول الوصايا  
واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من  
عيب او عدم روية وقال الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس  
والواحد لا يتولى طرف البيع ذكرها في باب يجوز ان يها من كتاب الرهن  
وفي تسليم البيع والتمن بخبر البيع ثم يسلم الثمن او لا ذكرها في اول كتاب الرهن



واذا خلى البائع بين البيع والمشتري ولم يقبل المشتري ما ذكره كل الشئ ذكرها  
 في باب المهر وتواعتق المشتري البائع قبل القبض يجوز ويصير قابضاً  
 يتأكد الثمن ذكرها في باب لا باق ولو قتل البائع قبل القبض بقي العقد  
 ذكرها في باب جنابة المملوك وتومات البائع قبل القبض يتفسخ البيع  
 ولو باق قبل القبض يتفسخ ذكرها في باب فسخ الاجارة ولو كان العين  
 ودعيه في يد رجل فباعها صاحبها منه يحتاج الى تجديد القبض ولا ينوب  
 قبض الامانة عن القبض للمضون ذكرها في كتاب الهبة وفي العناية ومعنى  
 تجديد القبض ان ينتهي الى موضع فيه العيز ومضى وقت يمكن فيه قبضها  
 انتهى والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حوال البيع  
 والاثمان المطلقة عن الاشارة لا تقع الا ان تكون معروفة القدر  
 والصفة وكل جملة تقضي الى المنازعة تمنع الجواز واذا جعل الكيل  
 او الموزون ثمن البيع وشيئاً لهما جاز وان لم يعرف مقدارها بالاتفاق  
 ذكرها في باب السلم ويجوز البيع بثمن حال وموجل اذا كان الاجل معلوماً  
 ولو اشترى شيئاً بكيل او موزون موصوف في الزمة يشترط بيان مكان  
 الايقاع عنده وعندهما لا يشترط وقيل لا يشترط ذلك الثمن بالاجماع  
 والصحيح انه يشترط اذا كان الثمن مؤجلاً وهو اختيار اللئيم السرخسي ذكرها  
 في باب السلم ولو تباعا عينا بدين ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل البيع  
 وينعقد صحيحاً ذكرها ايضا في باب السلم ومن اطلق الثمن في البيع كان  
 على غالب نقد البلد فانما النقود مختلفة في المالية فالبيع فاسد الا ان  
 يبين احدها وهذا اذا كان الكل في الزواجر سواء الا ان ترتفع اجماله  
 بالبيان او يكون احدهما اروج في يعرف اليه تحريماً للجواز وهذا اذا  
 كانت مختلفة في المالية فان كانت سواء فيها كالشاي والشاي والنصر  
 اليوم بسمقته والاختلاف بين العدالي بفغانة جاز البيع اذا اطلق  
 اسم الدرهم كذا قالوا وينصرف الى ما قدر به من اتي نوع كان ويجوز بيع  
 الطعام ويجوز مكالمة ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنس خلاف  
 اذا باعه بنحوه ويجوز بائناً بعينه لا يعرف مقداره وتوزن حجر بعينه  
 لا يعرف مقداره وعن ابي حنيفة انه لا يجوز والا قول اصح واظهر

واظهر ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند  
 ابي حنيفة الا ان يسمى جميع قفزاتها وقال لا يجوز في الوجهين ثم اذا جاز في  
 قفيز واحد عند ابي حنيفة للمشتري الخيار وكذا اذا كيل في المجلس وسمي  
 جميع قفزاتها ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في جميعها عند ابي  
 حنيفة وكذا من باع ثوباً بذارعة كل ذراع بدرهم ولم يستعمل حيلة الذراع  
 وكذا كل معدود متفاوت وعندهما يجوز في الكل وعنده ينصرف الى الواجب  
 غير ان بيع شاة من قطع وذراع من ثوب لا يجوز وبيع قفيز من صبرة يجوز  
 ومن ابتاع صبرة على انها مائة قفيز بمائة فوجدها اقل كان المشتري بالخيار  
 ان يأخذ الموجود وكفته وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر فالزيادة  
 للبائع ومن اشترى ثوباً على انة عشرة اذرع بعشرة او ارضاً على انها  
 مائة ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان يأخذها بحمل الثمن  
 وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي ساء فهو للمشتري  
 ولا خيار للبائع وكذا اذا باعه معيماً فاذا هو سليم وتوفان بعثتها على انها  
 مائة ذراع بمائة كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار ان  
 شاء اخذها بحصتها من الثمن وان شاء ترك فان وجدها زائدة فهو  
 بالخيار ان شاء اخذها بجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع ومن اشترى  
 عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمام فالبيع فاسد عند ابي حنيفة  
 وقال هو جائز ومن اشترى عشرة اسهم من مائة سهم حاز في قول جميعها  
 ولا فرق عند ابي حنيفة بين ما اذا علم جملة الزرع ان اول تعلم هو الصحيح  
 لما يقوله الخفاف من ان الفانما هو عند جملة الزرع ان واما  
 اذا عرفت مساحتها فانه يجوز جعل حدة المسئلة نظير ما لو باع كل شاة  
 من القطيع بدرهم اذا كان عدد جملة الشياه معلوماً فانه يجوز عنده كذا  
 في العناية ولو اشترى عدلاً على انة عشرة اذواب فاذا هو تسعة او احدى  
 فسد البيع ولو بين لكل ثوب ثوباً جاز في فصل النقصان بقدره وله  
 الخيار ولم يحرز في الزيادة وقيل عند ابي حنيفة لا يجوز في فصل النقصان  
 ايضاً وليس يصح بخلاف اذا اشترى ثوبين على انها صر ويا ان فاذا احدى  
 صر وت حيث لا يجوز فيها وان بين ثمن كل واحد منها ولو اشترى ثوباً واحداً

او كمال الصبرة في المجلس  
 وسلم جميع البيع  
 سند الحديث  
 دراهم



على عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا حوسب عشرة ونصف اربعة  
ونصف قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار  
الوجه الثاني ياخذ بعشرة اشياء وقال ابو يوسف في الوجه الاول  
ياخذ باحدى عشرة اشياء وفي الثاني ياخذ بعشرة اشياء وقال محمد في  
الاول ياخذ بعشرة ونصف اشياء وفي الثاني بعشرة ونصف وخمسة  
وقيل في الكرياس لدر لا يتفاوت جوابه لا يطيب للمشتري ان يزداد على  
وعلى هذا لا يجوز بيع ذراع منه بغيره اذا باع ذراعا منه ولم يغير  
موصفه جاز كما في العناية ولو لم يذكر احد المتعاقدين حالا ولا موقعا  
فهو حال ذكرها قبيل فصل الحنين واذا باع المبيع داره بثلاثة آلاف  
الى سنة وقيمتها الف ثم مات ولم يجر الورثة فعندها يقال للمشتري  
ان يثمن جميع الثمن حالا والثالث الى اجله والا فانقض البيع وعنده  
يعتبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد عليه هذه في المكاتب فصل واذا  
ولدت المكاتبه **فصل** ومن باع دارا دخل بناؤها وهما في البيع  
وان لم يسمعه ومن باع ارضا دخل فيها من النخل والشجر وان لم يسمعه  
ولا يدخل الزرع في البيع الا بالتمتية كالمساع الذرفيه ويدخل  
النخل في البيع الوارد على الام ذكرها في الذبايح ومن باع نخلا او شجرا  
فيه ثم فتمت للبائع الا بشرط المتاع ويقال للبائع اقطعها وسلم  
المبيع وكذا اذا كان فيها زرع يجب تفريق ملك البائع عن ملك المشتري  
كما اذا كان فيه متاع وقال الشافعي يترك حتى يظهر صلاح النخل ويصعد  
الزرع ولا فرق بينا اذا كان النخل حاله له قيمته او لم تكن في الصحيح ويكون  
في الحالين للبائع وقوله في الصحيح احرازها قبل اذا لم يكن له قيمة يدخل  
في البيع ويكون للمشتري كذا في العناية واما اذا بيعت الارض وقدرت  
فيها صاحبها ولم يثبت بعد لم يدخل فيه الا انه مودع فيها كالمساع وتثبت  
ولم يصرف قيمة قديلا لا يدخل فيه وقيل يدخل كذا في هذا بناء على الاختلاف  
في جواز بيعه قبل ان تاله المشاف والمناجل ويدخل الزرع والنخل  
بذكر الحقوق والمراقى ولو قال بكل قليل وكثير حوله فيها او منها من حقوقها  
او قال من مرفقها لم يدخل فيه وان لم يقل من حقوقها او من مرفقها

130  
مرفقها وظلها في اما النخل المجزؤ والزرع المحسود بمنزلة المساع لا يدخل  
الا بالتصريح به ومن باع ثمرة لم يند صلاحها او قدرها جازا لبيع وقد  
قبل لا يجوز قبل ان يند صلاحها والاول صحيح وعلى المشتري قطعها في  
الحال وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع وان شرط تركها  
على النخل فليس البيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك وكذا اذا اشاعى غطتها  
عند ابو حنيفة وابو يوسف واحسنه محمد للعادة بخلاف اذا لم يسمها  
عظمها ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل  
وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد ما تناهى  
لم يتصدق بشيء وان اشتراها مطلقا وتركها على النخل وقد استاجر  
النخل له وقت لا يراك طاب له الفضل بخلاف اذا اشتري الزرع و  
استاجر الارض الى ان يدرك وتركه حيث لا يطيب له الفضل ولو اشتراها  
مطلقا فامرت ثم اخر قبل القبض فسد البيع ولو اخر بعد القبض لشركان فيه  
لاختلاط والقول قول المشتري بمقداره وكذا في الباذنجان والبطيخ  
والمخلص ان يشترى الاصول يحصل الزيادة على ملكه ولا يجوز ان يبيع ثمرة  
يستثنى منها ارضا لا معلومة خلافا لما كنت خلافا اذا استثنى خلافا معينا  
قال رضي الله عنه قالوا عذار واية احسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر  
الرواية فينبغي ان يجوز والاصل فيه ان ما يجوز ايراد العقد عليه بانواعه  
يجوز استثنائه من العقد وبيع بغيره من صيرة جائز وكذا استثنائه  
بخلاف استثناء الحمل واطراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثنائه وبيع  
بيع الخطه في سبيلها والباقي في فشره وكذا الاذن في التسميم وقال الشافعي  
لا يجوز بيع الباقي الا خضر وكذا يجوز واللوز والغسق في فشره الاول  
عنده وله في بيع السنبلة قولان وعنده لا يجوز ذلك كله لكن هذا اذا بيع  
بخلاف جنس اما لو بيع بجنسه لا يجوز ولا يجوز بيع تراب الصاغة اذا بيع بجنسه  
اما اذا بيع بخلاف جنسه جاز ومن باع دارا دخل في البيع مغايجه اغلاقتها  
من غير تسمية واجرة الكيال وناقدا الثمن على البائع ومعنى هذا اذا بيع مكابله  
وكذا اجرة الوزان والذراع والعداد واما النقد فالمدكور رواية ابن سيم  
عن محمد وفي رواية ابن عتبة عنه على المشتري واجرة وزان الثمن على المشتري



ومن باع سلعة بثمن قبل الشراء دفع الثمن أولا ومن باع سلعة بسلعة لو  
 تمكنا ثمن قبيلها سلمنا معا وللبايع حق حبس المبيع حتى يستوفي الثمن ولهذا  
 كان اخفق به من الغرماء حين مات المشتري قبل القبض ولو سلم البايع  
 المبيع أولا لم يبق له حق حبس ولو كان الثمن مؤقلا بسبب حق الحبس فزاعها  
 في باب المهر وحق الحبس لا يزول باستيفاء بعض الثمن وذكرها في باب خيار  
 العيب لا يسقط حق الحبس اذا قبض المشتري بغير رضا البايع وذكرها في باب  
 الاجرة يستحق من الاجارات واذا اشترى رجلان من رجل واحد فادرك  
 احدهما حقته لم يكن له ان يقبض شيئا وكان للبايع ان يحبس حتى يستوفي  
 ما على الآخر ذكرها في فضل ومن رهن عبدين **باب**  
**خيار الشرط** خيار الشرط جائز في البيع والمشتري وله الخيار  
 ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند ابي حنيفة وهو قول زفر والشافعي  
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا سمي مدة معلومة الا انه اذا جاز في الثلثة  
 جاز عند ابي حنيفة خلافا لغيره وقيل ان العقد يفسد بمعنى جزء من اليوم  
 الرابع وقيل يعقد فاسدا ثم يرتفع الفاسد بخلاف الشرط ولو اشترى  
 على انه ان لم ينقد الثمن في ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز والى اربعة ايام  
 لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز الى اربعة ايام او اكثر  
 فان نقد في الثلثة جاز في قولهم جميعا وقول ابي يوسف في هذه المسئلة  
 موافق للقياس وفيها قياس اخر واليهما لا زفر ومقتضاه ان لا يجوز هذا  
 البيع اصلا ووجهه المذكور في الهداية وشروحا وتو شرط الخيار اربعة  
 ايام ثم اسقط اليوم الرابع قبل ان يحجى وقته انقلب الى الجواز ذكره  
 في الاجارة الفاسدة وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه ولهذا  
 ينفذ عتقه وقد اوردناه في كتاب العتاق فلا يملك المشتري التصرف فيه  
 وان قبضه باذن البايع ولو اعقده المشتري في مدة خيار البايع ثم جاز  
 البايع لا يصح عتقه ذكرنا في فصل بيع الفضول فلو قبضه المشتري وملكه  
 في مدة الخيار ضمنه بالقيمة ولو ملكه باي بايع انفسخ البيع ولا شيء على  
 المشتري وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع الا ان المشتري  
 لا يملكه عند ابي حنيفة وقال لا يملكه فان ملكه في يده هلك بالثمن وكذا

وكذا اذا دعه عيب بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع ومن اشترى امرأته على انه  
 بالخيار ثلثة ايام لم يفسد الكاح وان وطئها له ان يردّها الا اذا كانت  
 بكر وهذا عند ابي حنيفة وقال ابي الفتح الكاح فان وطئها لم يردّها وان  
 كانت ثيبا وهذه المسئلة اخوات كلها تبني على وقوع الملك للمشتري بشرط  
 الخيار وعدم ردّها ورواها عن ابي الفتح عن غرضنا الامسلة واحدة  
 فمناسبة لهذا المقام وهي اذا اشترى في غير ايام على انه اي المشتري بالخيار  
 ثم اسلم بطل الخيار عندها وعنده يسقط البيع ومنها ثلث مسائل اوردتها  
 العلامة ابن المهام حيث قال ومنها اذا اشترى دارا على انه بالخيار وهو ساكنها  
 باجارة او اعاره فاستدام سكاها قال لا مال له من السكنى لكونه اختيارا  
 وانما الاختيار يستد السكنى وقال هو امر زاده رحمه الله استدانة السكنى  
 اختيار عندها وعند ابي حنيفة خيار ومنها حلال اشتري طيبا بالخيار فقبضه  
 ثم اخوم والظني يده ينتقض البيع عنده ويرد الى البايع ولا يلزم المشتري  
 ولو كان الخيار للبايع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فاحرم البايع المشتري  
 ان يردّه ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري فصح العقد فالزواج يرد  
 على البايع عنده وعندهما للمشتري ان يردّه ابن المهام ومن شرط  
 الخيار قلده ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحيزه فان اجاز بغير حصة صاحب  
 جاز وان فسخ لم يحز الا ان يكون الآخر حاضرا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو  
 يوسف يجوز وهو قول الشافعي والشرط هو العلم وانما كني بالحضرة عند  
 واذا لم يصرح بالفسخ بل فعل شيئا يدل على الفسخ فانه يبطل الخيار ايضا  
 ولا يحتاج الى التصريح وذكرها في اوائل كتاب الوصايا ولو كان فسخ  
 في حال غيبة صاحبه وبلغ في المدة ثم الفسخ ولو بلغ بعد مضي المدة ثم العقد  
 بمعنى المدة قبل الفسخ واذا كان للاحق فادرك اولها خيار الشرط فاسقط  
 او شرطاه بعد العقد جاز ذكره قبيل باب الرتبوا واذا مات من الخيار  
 يبطل خياره ولم ينتقل الى ورثته وقال الشافعي يورث عنه ومن  
 اشترى شيئا بشرط الخيار لغيره فاتيها اجاز جاز وانما نقض انتقض وهذا  
 اي شرط الخيار لغيره جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ولو  
 اجاز احداهما فسخ الآخر يعتبر ابن ولخرج الكلامان منها معا يعتبر

صاحب الهداية في المحل وحق  
 اوردنا كلامها في هذا الكتاب  
 كما ولم نورد كما



تصرف العاقبة في رواية وتصرف الفسخ في آخر وقيل الأول قول محمد والآخر  
قول أبي يوسف ومن باع عبدين بالف درهم على أنه بالخيار في أحدهما ثلثة  
أيام فالبيع فاسد وإن باع كل واحد خمسة مائة على أنه بالخيار في أحدهما  
بعينه جاز البيع والثلثة على أربعة أوجه أحدها أن لا يفضل الثمن ولا يفسد  
الترفيه بالخيار وهو الوجه الأول في الكفا. وهذا فاسد كما في الوجه الثاني  
أن يفضل الثمن ويعين الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانياً في الكتاب هذا جائز  
كما مر أيضاً وإن كان يفضل لا يعين والرابع أن يعين ولا يفضل والعقد  
فاسد في الوجهين ومن اشترى ثوبين على أن يأخذ أحدهما ثمانية عشر وهو  
بالخيار ثلثة أيام فهو جائز وكذلك ثلثة فإن كانت أربعة أثواباً لبيع  
فاسد وهذا استحسان والقياس أن يفسد البيع في الكل لتمام البيع وقصور  
زفروث في ثم قليل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين  
وهو المذكور في إجماع الصغير وقيل لا بشرط وهو المذكور في إجماع الكبير  
فيكون ذكره على هذا الاعتبار ووفقاً لا شرطاً وأما لم يذكر خيار الشرط  
لا بد من توقيت خيار التعيين بالثمن عند مبدية معلومة التي كانت عندهما  
ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى ثوبين وهو الصحيح  
لأن المبيع في حقيقة أحدهما والآخر أمانة والأول يجوز استعاره  
ولو هلك أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه بمنه وتعين الآخر للأمانة ولو هلك  
جميعاً معاً يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما ولو كان فيه خيار الشرط لكان  
يردعهما جميعاً ولو مات من له الخيار فلو ارثه ان يرد أحدهما لكن لا لأن  
الخيار يورث بل لاختلاط ملكه بملك الغير لأن الباقي خيار التعيين للاختلاط  
ولهذا لا يتوقف في حق الوارث فاما خيار الشرط فلا يورث وقد ذكرناه  
من قبل ومن اشترى داراً على أنه بالخيار فبعت دار غيرها فاختصها بالشفعة  
فهو حنا وإذا اشترى الرجلان على أنهما بالخيار فرضني أحدهما فليس للآخر أن يرد  
عنده بغير حنفة وقال لا أن يردّه وعلى هذا الاختلاف خيار العيب وخيار الرطوبة  
ومن باع عبداً على أنه خيار أو كاتب وكان بخلافه فالشتر بالخيار أن  
شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك ومن اشترى دابة بخيار الشرط فركبها  
في حاجة لا يكون الركوب سقطاً للخيار ذكره في باب خيار العيب بشرط

25  
والشروط الجارية إذا ادعى الرطوبة بعد مضي المدة وادعى صاحبها سكوت  
فإنه لا يعتبر قوله بل القول قول من يدعي الرطوبة العقد بالسكوت بالإجماع  
لأن السكوت أصل الرطوبة فكان القول قول من يدعي السكوت كقول  
قوله الأولياء ومن باع جارية على أنه بالخيار ثلثة أيام ثم وطئها سقط  
الخيار كما إذا سقط القول بل عنها أو لم يذكرها في باب الرجعة وإذا وكل  
بقبضه اشتراه بشرط الخيار فقبضه الوكيل لا يسقط خيار الشرط إن رآه  
في باب خيار الرطوبة وخيار الشرط يبطل بالتعيب والتصرف كما سيجي في أول باب  
خيار الرطوبة **باب خيار الرطوبة** ومن اشترى شيئاً لم يره  
فالباع جائز ولا خيار إذا رآه اشتراه أخذه وأشهد رده وقال لا شيء  
لا يبيع العقد أصلاً وكذا إذا قال صنت ثم رآه لا أن يردّه ومن باع ما  
لم يره فلا خيار له وكان أبو حنيفة يقول قولاً لا خيار ثم خيار الرطوبة  
غير موقت بل يبقى إلى الأبد ما يبطله وما يبطل خيار الشرط من تعيب أو  
تلف يبطل خيار الرطوبة ثم إن كان تصرفاً لا يمكن دفعه كالاعتاق والتبديل  
أو تصرفاً يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق والرحمة لا جارة يبطله قبل الرطوبة  
وبعد ما كان تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة  
والهبة من غير تسليم يبطله قبل الرطوبة ويبطله بعد الرطوبة ومن نظر إلى وجه  
الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطوياً أو إلى وجهه الجارية أو إلى وجه الدابة  
وكتفها فلا خيار له والأصل في هذا أن رؤية جميع المبيع غير شرط لتقديره  
فيكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود ولو دخل في البيع شيئاً كان  
لا يتفاوت أحده كالمكيل والموزون وعلامة أن يعرف من الموزون  
يكتفي برؤية واحد منها إلا إذا كان الباقي ردي مما رأى فيكون للخيار  
والكان يتفاوت أحده كالثياب والدواب لا بد من رؤية كل واحد  
وأجوز للبعض من هذا القيل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي أن يكون  
مثل الخطه والشعر كونهما متقاربة إذا ثبت هذا فنقول النظر إلى وجه الصبرة  
كاف وكذا النظر إلى ظاهر الثوب ما يعلم البقية إلا إذا كان في طية ما يكون  
مقصوداً والموضع العلم والوجه هو المقصود في الادعى وهو الكحل في الدابة  
فيغير رؤية المقصود ولا يعتبر رؤية غيره بشرط بعضهم رؤية القوائم



والأول هو المروى عن أبي يوسف وفيه شاة التمس لآبته من الجبس وفي شاة  
الفيسة أي التي تتخذ للنسل للتجارة لآبته من روية الصرع وفيها يطعم لآبته  
من الخوق ومن رأى صحن الدار فلا خيار له وإن لم يشاهد يوتها  
وكذا إذا رأى خارج الدار ورأى شجار البستان من خارج وعند زفر  
لآبته من دخول داخل البيوت والأصح أن جواب الكتاب على وفاق ما ذكر  
في الأبنية فان دورهم لم تكن متفادته يومئذ فاما اليوم فلا بد من  
في داخل البيوت والنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل ونظر الوكيل كنظر  
المشتري حتى لا يردده الآمن عيبا لا يكون نظر الرسول كنظره وهذا عند  
أبي حنيفة وقال لا بأسوا وله أن يردده أي حكم الوكيل بمنزلة حكم الرسول حتى  
بقي خيار بعد رؤيتهما كذا في النهاية قال رضي الله عنه معناه الوكيل بالقبض  
أما الوكيل بالشراء فزوية تسقط الخيار بالاجماع وأذا وكل قبض المبيع فبعضه  
مسئور ثم رآه الوكيل فاسقط الخيار قصد لا يسقط خيار الموكل وببيع الأعمى  
وشركؤه جائز وله الخيار إذا اشترى ثم يسقط خياره بحسب المسألة إذا  
كان يعرف الجبس وبشدة إذا كان يعرف بالشتم وبذوقه إذا كان يعرف  
بالذوق كما في البصير ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له وعن  
أبي يوسف أنه إذا وقف في مكان لو كان بصيرا لآه فقال قد رخصت  
سقط خياره وقال الحسن يוכל ويكمل بقبضه وهو يراه وهذا أشبه  
بقول أبي حنيفة ومن رأى أحد الثوبين فاشترى ما فهم رأى الآخر جازله أن  
يردهما ثم لا يردده وحده بل يرددهما ولا يفرق الصفقة قبل التمام وهي  
لا تتم بخيار الروية قبل القبض بعده ولهذا يمكن من الرد بغير قضاء ولا  
رضاء ويكون فسخا من الأصل ومن مات وله خيار الروية بطل خياره  
ومن رأى شيئا ثم اشتراه بعد مدة فإن كان على الصفقة التي رآه له خيار  
لأنه إذا كان لا يعلم شيئا أي لا يعلم أنه هو الذي رآه كذا في الكفاية  
وإن وجدته متغيرا فله الخيار وإن اختلفا في التغير فالقول للبائع إلا إذا  
بعدت المدة على ما قالوا بخلافه إذا اختلفا في الروية ومن اشترى  
عدل زطحي ولم يره فباع منه ثوبا أو وجهه وسلم له يردده شيئا منها إلا  
من عيب وكذا خيار الشرط فلو عاد إليه بسبب فسخه بأن رده المشتري

٢٢  
رأى المشتري الثاني بالقبض إذا فو على خيار الروية كذا ذكره في المسألة  
الشريفة عن أبي يوسف أنه لا يردده بعد سقوط خيار الشرط وعليه عند  
القندوري **باب خيار العيب** وإذا أطلع المشتري على عيب في  
المبيع فهو بالخيار أن يشاء أخذه بجميع الثمن وإن رده ويسل أن  
يمسكه ويخذ النقضان والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره  
المشتري عند البيع ولا عند القبض ولو باع جارية وفات عنها قبل التملك  
لا يسقط شيء من الثمن في مقابلتها وإنما يأخذها بالثمن الأول ويردها  
إلى البائع وتردها في باب المراجعة وكل ما أوجب نقض الثمن في عادة التجار  
فهو عيب لا باق والبول في الفرائض والسرقة في الصغير عيب لم يبلغ قاذ  
بلغ قلبه في كسب عيبه يباع وده بعد البلوغ ومعناه إذا ظهرت عند البائع  
في صغره ثم حدثت عند المشتري في صغره فله أن يردده وإن حدثت  
بعد بلوغه لم يردده والمراد من الصغير من يقبل قاذ لا يقبل فوضا  
بشيء ويخون في الصغير عيبا بذا ومعناه إذا جاز في الصغير في يد البائع  
ثم عاوده في يد المشتري فيه أو في الكبر ليس معناه أن لا يشترط المعاودة  
في يد المشتري لآلة الله قادر على إزالة وإن كان قبل نزول فلا بد  
من المعاودة للرد والخبر والذوق عيب جارية ليس عيب في الغلام  
الآن يكون من ذكائه والزمنا وولدت الزنا عيب جارية دون الغلام  
الآن يكون الزنا عادة له على ما قالوا والكفر عيب فلو اشتراه على أنه  
كافر فوجده مسلما لا يردده فلو كانت جارية بالغة لا تحيض وهي مستحيضة  
فهي عيب وارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتجاع  
غاية البلوغ وهي سبع عشرة سنة فيها عيب حنيفة ويعرف ذلك بقول  
الآلة فترد إذا انضم إليه نكول البائع قبل القبض بعده هو الصحيح قال القائل  
ابن المهام احترز بقوله هو الصحيح عار وروى عن أبي يوسف أنها ترد قبل  
القبض بقوله مع شهادة القابلة وعن محمد إذا كانت مخصوصة قبل القبض  
يفسخ بقول النساء انتهى ومن اشترى شيئا فوجده معيبا يرجع بنقضان  
العيب وإن لم يشترط ذلك لفظا لما ان وصف السلامة مستحق للمشتري  
البينة أول كتاب الحوالة وإذا حدث عند المشتري عيب لم يطلع على عيب كان



عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يراد البيع الا ان يرضى البائع ان  
ياخذه بعينه ومن اشترى ثوبا فمقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب فان  
قال البائع انما اقبله كذلك كان له ذلك فان باع المشتري لم يرجع  
بشيء فان قطع الثوب وخطاه او صبغه او حره او دلت السويق بسمن ثم اطلع  
على عيب يرجع بنقصانه فيسلب البائع ان ياخذه فان باع المشتري اى الثوب  
المخطط والثوب المصبوغ بالمره او السويق الملتوت بالسمن بعد ما راي العيب  
رجع بالنقصان ومن اشترى ثوبا فمقطعه لثابسا لولده الصغير وخطاه ثم اطلع  
على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبير يرجع ومن اشترى عبدا  
فاعتقه او مات عنه ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاستيلاء  
بمنزلة الاعاق وان اعتقه على مال لم يرجع بشيء وعن ابي حنيفة ان يرجع  
ومن اشترى جارية قد جلت عند البائع فولدت عند المشتري وماتت في  
نفاسها لا يرجع على البائع بالمرض وذكرها في الغصب واذا ولدت اجارية  
البيعة ولدا قبل قبض المشتري يسرى حكم البيع الى الولد حكم التبع حتى يكون  
الولد ملكا لمشتري كالام ذكرها في كتاب الشفعة قيل مات بائنا في  
الشفعة وان قتل المشتري العبد او كان طعاما فاكله لم يرجع بشيء عند  
ابي حنيفة اما القتل فالمدكور فاحص الرواية وعن ابي يوسف ان يرجع  
واما الاكل فعلى خلاف مندها يرجع وعنده لا يرجع وعلى هذا اذا لبس الثوب  
حتى تحرق وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب كك الجواب عند ابي حنيفة  
وعندها ان يرجع بنقصان العيب في الكل وعندها ان يرد ما بقي ومن اشترى  
بيضا او بيطيا او قنأ او خيالا او جوزا ففسده فوجد به فاسدا او وجوه  
الكل فاسدا بان كان منتجا او مزا او خاويا بحيث يصلح لاكل الناس  
ولا لعلف الدواب ولم يشأ ولم يشأ بعد ما ذاقه كذا في العنقاة فان لم  
ينقص به رجح باليمن كله ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره على اقل وان كان  
ينقص به مع فساد له لم يرد ولكن يرجع بنقصان العيب وقال الشافعي  
يرده ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز ابيع استهانا والتفصيل  
ما لا يخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثنتين في المائة وان كان الفاسد  
كثيرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن قال صاحب العناية في الكثرة ما فوق الاثنتين

الاثنين قال العلامة ابن المحام وقال المصنف القليل ان كالا واحد والاثنتين  
وفي النهاية اراد بالكثير ما وراة الثلثة لا اراد على النصف وجعل القليل هو  
الخمس والستة في المائة من الجوز معفو ثم قال ولو اشترى شحوبا  
فوجد فيه خاوية اختلفوا فيه قيل يجوز العقد في خمسة التي فيها ثلث بنصف الثمن  
بالاجماع وقيل بنصف في الكل بالاجماع وقيل العقد فاسد في الكل عند الشافعي  
وعندهما يصح في خمسة التي فيها ثلث بنصف الثمن وهو الاصح انتهى ما ذكره  
العلامة لمخفا اشترى عرضا ورتد بعيب ولم يسلم الى البائع حتى يحكم في  
يده يبطل الرد ويعود البيع ذكرها في باب التحالف من الدعوى ومن باع  
عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بيبا قبل قبضه القفا باقرا وبينة ادبائه  
يعين له ان يردّه على ابيه ومعنى القضاء بالاقراة انكر الاقرار فثبت  
بالبينة وان قبل بغير قضاء القفا ليس له ان يردّه وفي اجماع الصغير وان رده  
عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله لم يكن ان يخامم الزمراة وبهذا يتبين ان  
الحجاب فيما يحدث مثله وفيما لا يحدث سواد وفي بعض روايات البيوع ان  
فيما لا يحدث مثله يرجع ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يحرم على دفع الثمن  
حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيبته فان قال المشتري شهودي بالثام تحلف  
البائع ودفع الثمن يعني اذا حلف ما اذا حلف الزم العيب من اشترى عبدا  
فاذعن باقا لم يحلف البائع حتى يقيم المشتري بيبته ان ابق عنه والمرد التحلف  
على انه لم يبق عنه فاذا اقامها حلفا بانه قد باعه وسلمه اليه وما ابق  
كذا قال في الكتاب وان شاء حلفه بانه ما له حق الرد عليك من الوجه  
الذي يدعى اوبائه ما ابق عندك قطا اما لا يحلفه بانه قد باعه وما به هذا  
العيب بانه قد باعه وسلمه وما به هذا العيب لو لم يجد المشتري بيبته على علم  
البيعه واراد تحليف البائع ما لم يعلم انه ابق عنه يحلف على قولهما و  
اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال في العناية وهو المذكور في النوادر  
ذكره الطحاوي وهو مختار المصنف في خلاف في هذه المسئلة انتهى وان  
نكل عن البيعة عندها يحلف بانه ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال الا ان الباقي في الصغير  
لا يوجب ردّه بعد الكبر العبد المبيع اذا ابق قبل القبض توقف الفسخ على القضاء  
لترده واحتمل عوده ذكرها في باب عجز المكاتب ولو باع ثم ابق قبل

لرد على الوجه الذي قد ساق  
قال رضي الله عنه اذا كان  
الدعوى في ابا القليل يحلف



فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء انتظر عوده ذكر ما في السلم من  
اشترى جارية وتقابضا فوجد بها عيبا فقال البائع بعك هذه وقوى  
معها وقال المشتري بعينها ووجد بها قال قول قول المشتري وكذا اذا  
اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في المقبوض قال في العناية اي في مقداره بان  
كان المبيع جاريين ثم اختلفا فقال البائع قبضت لم وقال المشتري ما قبضت  
الا احدهما فالقول قول المشتري انتهى ومن اشترى عبيدين صفقة واحدة  
فقبض احدهما ووجد بالآخر عيبا فانه يأخذها او يدعها ولو وجد  
بالمقبوض عيبا اختلفوا فيه ويرى عن ابن يوسف انه يردده خاصة  
والاصح انه يرددها او يأخذها ولو قبضها ثم وجد بها عيبا يردده  
خاصة خلافا لرفقاؤه عنده ليس له الا ان يرددها ان شاء ولو استحق  
احدهما بعد قبضها ليس له ان يرد الاخر ومن اشترى شيئا قايلا او  
يوزن فوجد بعضه عيبا يردده كله ومردده بعد القبض وقيل هذا اذا  
كان في وعاء واحد وان كان في وعائين فهو بمنزلة عبيدين حتى يرد  
الوعاء الآخر وجد فيه العيب دون الآخر ولو استحق بصفته فلا خيار له  
في رد ما بقى وهذا اذا كان بعد القبض اما لو كان قبل القبض له ان يرد  
الساوي وان كان المبيع ثوبا فلا خيار في رد ما بقى ومن اشترى جارية  
فوجد بها قرحا فداها واها او كانت دابة فركبها في حاجة فهو رضاء  
قال ابن الحام اي حاجة نفسه وفي بعض النسخ حاجة انتهى وان ركبها  
ليرددها على ايها اولى فيها واشترى لها علفا فليس يرضى انما الركوب  
للرد فلا فرق فيه بين ان يكون له منه بد او لا واما للسقي والعلف فهو  
على اذ لم يجد منه بد اذ لو كان شموسا او نجدة عن المشي بضعفا وكبر او  
لكون العلف في عدلين وركب كل من الركوب رضا كذا في العناية وفي فتح  
القدير ولو اختلفا فقال البائع ركبها لحاجة نفسك وقال المشتري  
لا رددها عليك فالقول قول المشتري فانما لو قال البائع ركبها للسقي  
بلا حاجة لانها تنفذ وهي ذلول ينبغي ان يسمع قول المشتري لان الظاهر  
ان المستوع للركوب بلا ابطال من الرد خوفا للمشتري من شيء مما ذكرنا

28  
ذكرنا لا حقيقة لجموح والصحة وانما من يكتفون في تحيل اسباب الخوف  
فرب رجل لا يخطر بخله شئ من تلك الاسباب واخر يخلط في نعم لو وكل  
عليها علفا لغيرها كان رضا ركبها او لم يركبها ولو وجد بالبدن عيبا  
بالشعر وهو يخاف على حمله عليه ويرد بعد انقضاء سفره وهو معذور  
انتهى في فتح القدير ومن اشترى جارية قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري  
فلان يردده ويأخذ الثمن عنده في حنفية وقال ابراهيم بن محمد بن ساركا  
غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قل سبب جده في يد البائع من القتل العمد  
والردة فانه كما يصير كما اذا اشترى جارية حاملًا فانت في يده بالولادة  
فانه يرجع بفضل ابن بنتها حاملًا الى غير حامل قال صاحب المجاورة في هذه المسئلة  
من جانب ابن حنفية ان هذه المسئلة متنوعة وبين صاحب العناية وغيره  
من الشراح ومحمد بن هف المسئلة ايضا على احوال فان ذلك قولها واطاع  
قولا في حنفية فالمشتري يرجع على البائع بكل الثمن اذا ماتت من الولادة  
كما هو مذهبهم فيما اقتضت من العبد المشتري ولكن سلمنا فقد ذكر في المبسوط  
واما احوال فمما كسب البائع عند البائع يوجب انفصال الولد لاموته  
اللام بل الغالب عند الولادة السلامة وهو نظير الزاني عند البائع اذا  
جكده عند المشتري فانت منه لا يرجع على البائع بالثمن انتهى ما ذكره الشراح  
ولو سرق في يد البائع ثم في المشتري فقطع بجماعها يرجع بالنقصان كما  
ذكرنا وعنده لا يردده بل وان رضا البائع للعيب جازت ويرجع بربع الثمن  
وان قبله البائع فبثلثة الارباع ولو تداولته الا يدرك قطع في يد الاخير يرجع  
الباعة بعضهم على بعض عنده وعندهما يرجع الآخر على بائعه ولا يرجع بائعه  
على بائعه وقوله في الكتاب لم يعلم المشتري بغيره على منعهما لان العلم  
بالعيب ضابط ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاحتياق لا يمنع الرجوع  
بائع عبدا وشروط البراءة من كل عيب ليس له ان يردده بعيب وان لم يسم عيوبه  
بعددها وقال الشافعي لا يصح البراءة ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود  
اي حادث قبل القبض في قول ابن يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو  
قول زفر ومن اشترى جارية ثم اطلع على انها محرمة لا يرددها بعيب الا حرام  
وقال زفر يمكن مرددها لانه ممنوع عن غشيا عنها ذكرها في اخر كتاب الحج



وإذا اشترى معيها لم ير عيبه ثم وكل يقبضه فقبضه الوكيل وهو يرعيه  
 لا يسقط خيار العيب للموكل إذا رآه في باب خيار الروية الوارث خليفة  
 عن الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه ويصير مغروراً بشر المورث ذكرها  
 في باب الوصي وفي بعض الشروح الأب إذا اشترى شيئاً واستحقه آخر من يد الابن  
 يرجع الابن على البايع لأنه مغرور ومن جملة ما يرجع الاب وكذا في ولد المغرور  
 أما الملك الثابت بالشر فلكل من ادعى له بالبيع بايعه ولا  
 اشترى عيباً فتم قبل القبض بقي العقد إلا أنه يتجزأ في البيع لتغير وصف البيع  
 بمنزلة ما إذا تعيب وإذا انقضى سعر المبيع قبل القبض لا يثبت خيار للمشتري  
 ذكرها في باب التعرف في الرهن من كتاب الرهن وإذا قال بعتك معيها  
 وقال المشتري بل بعته سليماً فالقول للمشتري ذكرها في باب الاستثناء  
 من الاقار إذا اشترى جارية منكوبة لا يكون للمشتري أن يفسخ كما لا  
 يكون للبايع ذلك إذا باشرت بأذنه ذكرها في باب آخر الكتاب **باب**  
**البيع الفاسد** وإذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً  
 فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم والخنزير والحمر وكذا إذا كان غير مملوك  
 كالحرة قال رضي الله عنه هذه فصول جمعها إلى القدر ويرد فيها تفصيل  
 بينها أن شاء الله تعالى فنقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالحر والبيع  
 بالخمر والخنزير فاسد والباطل لا يفيد ملك التصرف ولو هلك المبيع في يد  
 المشتري فيد في البيع الباطل يكون أمانة عند بعض المشايخ وعند البعض  
 يكون مضموناً وقيل الأول قول أبي حنيفة وأما قولها كما في بيع أم الولد  
 والمذبر على بنته أن شاء الله تعالى فالفاسد يفيد الملك عند اتصال القبض  
 به ويكون المبيع مضموناً في يد المشتري وفيه خلاف ثالث فقي وكذا بيع الميتة  
 والدم والحمر باطل وأما بيع الحمر والخنزير أن كان قبل بدلين كالدرهم  
 والدنانير فالبيع باطل وإن كان قبل بعدين كما إذا اشترى الثوب بالخمر  
 فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وإن كان لا يملك غير الحمر والخنزير وكذا إذا  
 باع الحمر بالثوب وبيع أم الولد والمذبر والمكاتب فاسد معناه باطل  
 ولو رضي المكاتب بالبيع فغيره روايان ولا يظهر الجواز والمراد بالمذبر المذبر  
 المطلق دون المقيد وفيه خلاف ثالث فقي وقد ذكر في العتاق وأن كان

١٢٧  
 وإن ماتت أم الولد والمذبر في المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال  
 عليه قيتها وهو رواية عنه ولا يجوز بيع السكك قبل أن يصطاد وللخبرة  
 إذا كان لا يؤخذ إلا بصيده ومعناه إذا أخذه ثم العاه فيها وإن كان  
 يؤخذ من غير صيده جاز إلا إذا جعت فيها بأنفسها ولم يسد عليها المدخل  
 سائل مهم في هذا المثل نقلت من شرح العلامة ابن الطحان بحذف لاء  
 بيع السكك في البحر والنهر لا يجوز فإن كانت لها حظيرة ودخلها السكك فقامت  
 أن يكون عدها لذلك ولا فإن كان عدها لذلك فدخلها ملكه وليس له  
 أن يأخذها ثم أن كان يؤخذ من غير حيلة اصطفاً وجاز بيعه مثل السكك في  
 جيت وإن لم يؤخذ إلا بحيلة لا يجوز بيعه فإن لم يكن عدها لذلك لم يملك  
 ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه إلا أن يسد الحظيرة إذا دخل في ملكه ثم ينظر أن  
 كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه ولا لا يجوز ولو لم يعد لها ذلك ولكنه  
 أخذه ثم أرسله في الحظيرة ملكه فإن كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه وأما حيلة  
 لم يجرى قال أبو يوسف في كتاب الخراج يخص بيع السكك في الأجام أرقام  
 وكان انصبوب عندنا في قول من كرهه انتهى ولا بيع الطيرة الهوى ولو كان  
 أرسله من يده ولا بيع الحقل ولا النسيج قال في العناية ولا بيع الحقل أي الجنين  
 ولا نسيج الحقل وهو جبل الحقل انتهى ولا بيع البسن في الضرع ولا الصوف على  
 ظهر الغنم وعزائ يوسف أنه يجوز بيع هذا الصوف بخلاف القوائم حيث يجوز  
 بيعها والقوائم هي الأشجار الصغيرة والأغصان التي تنبت حول الشجرة من  
 أصلها تنقلع للغرز أو تطعم للحرق وغيرها كذا في بعض الشروح وقال العلامة  
 ابن الطحان قال لا مأم الفضيل الصحيح عندنا أن بيع قوائم الحقل لا يجوز وأنه  
 وإن كان يتم من إعلانه موضع القطع مجهول فهو كمن اشترى شجرة على أن  
 يقطعها المشتري لا يجوز له أن يقطع موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجرة  
 ليس متفقاً عليه بل هي خلافية منهم من منعها إذا لم يقطع من أصلها  
 ومنهم من جازها للتقاليد بخلاف الفضيل لأنه يقطع في زبيعه قائماً في  
 الأرض انتهى وجذع في سقف ذراع في ثوب ذكر القطع أولم يذكره  
 بخلاف الم يكثر في التبعيض مضرة كبيع عشرة ذراهم من نقرة فضة وذراع  
 من كرباس ولو لم يكن معيها لا يجوز ولو قطع البايع الذراع أو قطع



البذر قبل ان يفتح للشتر بعد صحيحا بخلاف اذا باع الطوى في التمر  
 والبذر في البطيخ حيث لا يكون صحيحا وان شقها واخرج المبيع وصيرته  
 القانص وهو ما يخرج من القيد بغير الشبكة مرة وبيع المارئة وصيرته  
 على الخيل بتمجده وذا مثل كيد خرصا وكذا العنب بالزبيب على قفاك  
 الش في صح فبادون خمسة اوسق ولا يجوز البيع بالقادح والملاسة  
 والمناذرة وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهو ان يتر او من الرحلان  
 اى تاوما على سلعته فادامسها المشتراون بذهابها اليه لبيع او وضع  
 المشتري عليها لزم البيع فالاول بيع المسامحة والثاني المناذرة والثالث  
 القاء الحجر ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ولو قال على انه بالخيار ان ياتي  
 ايجهاش ولا يجوز ثانيا وقد ذكرناه في باب خيار الشرط ولا يجوز بيع  
 المراعى ولا اجار كفا والمراد الكلاء ولا بيع النخل وهذا عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف قال محمد يجوز اذا كان محزنا وهو قول الشافعي ولو باع  
 كورة فيها عمل ما فيها من النخل يجوز بيعها كذا ذكره الكرخي ولا يجوز  
 بيع دو القرة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجوز اذا ظهر فيه  
 القرة تبعا له وعند محمد يجوز كيف كان ولا يجوز بيع بيضه عند ابي  
 حنيفة وعند محمد يجوز قال ابن المحام وفي الخلاصة في بيعها قال  
 القنبر على قول محمد صحيح وقيل ابو يوسف مع ابي حنيفة كما في دوده  
 وانما اذا علم عددها وامكنت تسليمها جاز بيعها ولا يجوز بيع  
 الباقي الا ان يبيع من رجل زعم انه عنده ثم لا يصير قابضا بحد العقد  
 اذا كان في يده وكان اشهد انه ياخذ للرد على المولى ولو كان لم يشهد  
 يجب ان يصير قابضا ولو قال هو عند فلان فبعد منى فباعه ولا يجوز  
 ولو باع الايق ثم عاد من الباقي لا يتم ذلك العقد وعن ابي حنيفة  
 يتم العقد اذا لم يفسخ وهكذا برور عن محمد ولا بيع لبن امرأة في قدح  
 وقال الشافعي يجوز بيعه ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن امرأته ولبن  
 وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الأمه ولا بيع شعر الخنزير ويجوز البيع  
 به للخنزير للمزورة اذا وجد مباحا من غير بيع ولا يجوز بيع شعور الانسا  
 ولا الانتفاع بها ولا بيع جلود الميتة قبل ان يذبح ولا باس بيعها

وبيع الحماطة من بيع الحنطة  
 بسبيلها بحنطة مثل  
 كينها خرصا

في الخلاصة وفي بيع دو القرة الفتوى  
 على قول محمد انه يجوز ان يبيع  
 القرة في نزعها عما عليه الفتوى  
 انتهى ما نقلت في المتن

بيعها والانتفاع بها بعد الرباغ ولا باس بيع عظام الميتة وعصتها وفضوها  
 وقنصها وشعرها وبرها والانتفاع بذلك كله والقيل كالحنزير نجس العنز  
 عند محمد وعندهما بمنزلة السباع حتى باع عظمه وينتفع به ويجوز بيع نجس الارض  
 السخنة ذكره في باب يجوز من الاجارة واذا كان السفلى لرجل وعلوه لآخر  
 فسقطا او سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يجر بخلاف شرب  
 حيث يجوز بيعه تبعا للارض بانفاق الرويات ومفردا في رواية وهو خيار  
 مشايخ بلخ وبيع رقة الطريق وهبته جائز وبيع رقة مسيل الماء وهبته  
 باطل وبيع حق المور فيه روايتان وبيع حق التيسيل لا يجوز بالاتفاق  
 قال صاحب العناية ببيع رقة الطريق وهبته جائزا ان كان معلوما ببيان  
 طوله وعرضه والا قدر بعرض باب الارض العظمى وهو شامس و  
 بيع رقة المسيل من حيث هو مسيل وهبته او لم يمتد الطول العرض لا يجوز  
 سواء كان على السطح او على الارض والعقد الاول لا يخرج بيع رقبته من حيث  
 انه نهر فانه يجوز بيعها ذكره ثمس اللامه السخسي والثاني لا يخرج بيعه  
 حيث ان مسيل اذا بين حدوده وموضعه فانه جائز ايضا ذكره قاضي  
 وبيع حق المور وهو حق الطريق دون رقة الارض جائز في رواية ابن  
 سامة وجعل في كتاب القسم الحق الموقوف على المور وهو يد على جواز  
 البيع وفي رواية الزيادات لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث وبيع التيسيل  
 وهو حق المسيل لا يجوز انتهى ما ذكره ملحقا ومن باع جارية فاذا عظام  
 فلا بيع بينهما بخلاف اذا باع كبتا فاذا هو نجس حيث يقع البيع ويجوز نقل  
 والديس كالغلام واجارية يعني انها ايضا جنسان مختلفان فاذا باع  
 على انه غل فاذا هو ديس وبالعكس فلا بيع بينهما وكذا الوذاري والزندي  
 حتى ما قالوا جنسان ومن شتر فصقا على انه باقوت فاذا هو زجاج  
 لا ينعقد العقد ولو اشترى على انه باقوت اشترى فاذا هو خضر ينعقد العقد  
 ويخبر ذكرهما في باب المهر ومن اشترى طرية بالف درهم حالة او نسيئة  
 فقبضها ثم باعها من البايغ تخمسائة قبل ان ينقذ الثمن الاول لا يجوز البيع  
 الثاني وقال الشافعي يجوز بخلاف اذا باع بالعرض قيمة اقل من الالف  
 حيث يجوز قال في العناية بخلاف اذا قيب المبيع عند الشتر ثم اشتراه



ابايع باقل من الثمن الاول وبخلاف اذا اشترى بدينار فبها اقل  
 من الثمن الاول قبالة وهو قول زفر وفي الاحتفال لا يجوز انتهى  
 ومن اشترى جارية بخمسة ثم باعها واخرى معها من البايع قبل ان  
 ينقضي الثمن بخمسة فالبايع جائز في البيع لانه لم يشترها من البايع وبطلان الآخر  
 ولو اشترى عبداً بالف ثم باعه قبل ان ينقضي الثمن من البايع مع عبداً آخر بالف  
 لا يجوز في المشتري بالف وان لم يكن يصح بيعه بالف لانه اذا اشترى عبداً  
 وبعده غيره وقال بعتك احدهما لا يجوز وان لم يكن يصح بيعه بالف لانه اذا اشترى  
 المسلم في كتاب المصروف ومن اشترى زينة على ان يزنها بغيره فيطرح عند مكان  
 كل طرف خمسين رطلاً فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عند بوزن في  
 جاز ومن اشترى شيئاً في زق فرد الطرف وهو شدة ابطال فقال البايع  
 الزق غير هذا وهو حجة ابطال فالقول قول المشتري الذي اذا باع اخبر  
 او اخبره واشترى ثم اسلم قبل القبض فانه لا يجوز القبض بل ينقض العقد  
 لان البيع يستفاد من التصرف فيه بعد القبض قبله والاسلام مانع منه  
 فذكرها في باب المهر واذا ابتاع الذميان خمر اثم اسلم احداهما فبطل  
 على ما قاله البعض واذا امر المسلم بغيره ببيع خمر او شراً ففعل جاز  
 ايه حنيفة وكذا اذا ورثها وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا اخبرني  
 ثم ان كان خمر اكلها وان كان خمر يربى فيه وفي العناية لكثرة لوا هذه  
 الوكالة مكرهة اشدة الكراهة انتهى وقال العلامة ابن الحام اذا امر  
 المسلم بغيره ببيع خمر او خمر او شراً ففعله جاز عند ايه حنيفة حتى يطر  
 اخر واخبرني في ملك المسلم الموكل فجب ان يكلل الخمر او يربى بها او يبيعه  
 وهذا في الشراء وفيما اذا كان التوكيل بالبيع بان كان في ملك المسلم خمر  
 وصورة ان يكون كافراً لم عليها ويموت قبل ان يزليها وله ذوات  
 مسلم فربما فيؤكل كافراً ببيعها فله ان يتصدق بثلثها لملكه بحيث فيه  
 قال مسلم عليه وسلم ان الذم حرم اكلها حرم بيعها واكل ثمنها وقال ابو  
 يوسف ومحمد وماكث في واحد رجمهم الله لا يصح هذا التوكيل الى آخر  
 ما ذكره وعلى هذا توكيل المحرم بغيره ببيع عبده ومن باع عبداً على ان يعقده  
 المشتري او يربيه او يكاتبه او ائمة على ان يستولوا بها فالبايع فاسد وجملته

وجملته المذهب فيه ان يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري  
 العقد وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للعقد  
 وهو من اهل الاحتفال فيه كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع ولو كان  
 لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفده وهو الظاهر من المذهب  
 كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة اذا ثبت هذا فنقول هذه الشروط  
 لا يقتضيه العقد بل مقتضاها الاطلاق في التعريف والتجيز لا الازام متناً  
 الذي هو مقتضى الشرط وفيه منفعة للمعقود عليه ان في مخالفة مقتضى  
 ويقيد عليه ببيع العبد ستمه وتفسير البيع ستمه ان باع ممن يعلم انه يعقده لا  
 ان يشترط فيه فلو اعتقه المشتري بعد اشتراؤه بشرط العتق صح البيع حتى  
 يجب عليه الثمن عند ايه حنيفة وقال لا يبيح فاسداً حتى يجب عليه القيمة ولا يملك  
 جائزاً كما اذا تلف بوجه آخر قال صاحب العناية كالقتل والموت والبيع وكما  
 اذا باع بشرط التدبير والاستيلاء والكتابة وقد وفي المشتري بشرط او  
 لم ينف فانه مضمون بالقيمة اعتباراً بالحقيقة المحرقة بحق احرية انتهى وكذلك  
 اذا باع عبداً على ان يستخرجه البايع شهراً او داراً على ان يسكنها او على ان يقرضه  
 المشتري ورثاً او على ان يهدى له هدية ومن باع عبداً على ان لا يسلمه الى  
 الشتر فالبايع فاسد ومن اشترى جارية الاحكام فالبايع **فروع**  
 ولو قال بعتك الدار خارجة على ان تجعل طريقاً الى دار هذه الدار  
 فالبايع ولو قال لا طريقاً الى دار الدار فالبايع جاز وطريقه عرض باب الدار  
 الخارجة ولو باع بيتاً على ان لا طريق للمشتري في الدار وعلى ان يابره في  
 الدار فالبايع جاز ولو زعم له طريقاً فظهر ان لا طريق له يرد ولو باع داراً  
 على ان لا يبناء فيها فاذا فليحيا بناء البايع فاسد ولو باعها على ان يبنيا  
 من آخر فاذا اوصول فهو فاسد كما لو باع ثوباً على ان يصره فظهر بطلان  
 باع الارض على ان يفيحها بناء فاذا لا يبناء فيها وكذا اذا اشترى شجرة  
 وبس فيها شجر جاز ولا خيار وكذا لو باعها بعلوها وسفلها فظهر ان لا علو  
 لها ومثله لو اشترى جارية كذا في فتح القدير ومن اشترى ثوباً على ان  
 يقطع البايع ويخطه قبضاً او قبلاً فالبايع فاسد ومن اشترى غلاماً على ان يخرجه  
 البايع او يشتره فالبايع فاسد قال رضي الله عنه ما ذكره جواباً لقياس



وفي الاحتسان يجوز بالتعامل كبضع الثوب والبيع الى الغير وزواله من جان  
وصوم التماسر وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد ولو كانا  
يعرفانه لكونه معلوما عندهما يجوز او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد  
شرعوا في صومهم ومدة صومهم معلومة ولا يجوز البيع الى قديم الحاج كذا  
الاحصاد والدياس والقطاف والجزاز والتوقيت يبطل كما يبطل الوقت  
ذكرها في اول كتاب الوقف بخلافها اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه  
الاوليات حيث جاز ولو باع الى هذه الاجال ثم تراصيا باسقاط الاجل  
قبل ان ياخذ التأجيل في الحصاد والدياس وقبل قروم الحاج جاز البيع  
ايضا وقال زفر لا يجوز وقوله في الكسائم تراصيا خرج وقا قال لان ثمن  
له الاجل يستبد باسقاطه ومن جمع بين حرمه واثارة ذكيتة وميتة يبطل  
البيع فيها وهذا عند ابي حنيفة وقال لان سمى لكل واحد منهما جاز في العبد والذمية  
ومن جمع بين عبد ومدير او بين عبده وعبد غيره صح البيع بحصة من الثمن عند  
الثلة وقال زفر فيهما ومن باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره بيمين  
ونصف الى حصته تصحيا لنصفه ذكرها في كتاب الصرف ولو اشترى من غيره عبدا  
نفسه وعبد البايع صفقة واحدة فان عبده يدخل في شرائه لبنت الملك في حق الاخر  
اشترى رايها في اول هذا الباب ومتروك التسمية عامه كالميتة والمكاتب وام الولد  
كالمدبر وينفذ في عبده الغير باجازه وفي المكاتب برضاه في الاصح وفي المدبر  
بقضاء القاضي وكذا في ام الولد عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو اشترى عبيدا  
وهلك احدهما قبل القبض ينسخ البيع فيه وهذه وجب حصته الاخر من الثمن  
**فروغ** في الكافي جمع بين وقف ملك واطلق صح في الملك في الاصح و  
قال الحلواني يفسد فيها ثم رجع وقال جاز في الملك كما في العبد والمدبر ولو  
باع كراما في مسجد قديم ان كان عامرا فبطل البيع والا لا وكذا في المقبرة  
اشترى دارا في طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب ولو اشترى دارا  
بطريقها ثم استحق الطريق ان اشكها بخصتها وانما ردها ان كان الطريق  
مختطابا وان كان متغير الزمة الدار بخصتها ومعنى اختلاطه لكونه لم يذكر  
له احد وفي المتن ان اذا لم يكن الطريق محمدا فسد البيع والمسجد الخاص  
كالطريق المعلوم ولو كان مسجد جماعة فسد البيع في الكل وفي بعض النسخ ولو كان

كان مسجد الجماعة فسد في الكل وكذا لو كان محمدا او ارضاً ساحة لا بنا  
فيها بعد ان يكون اصله مسجد جامع كذا في المجتبى والظاهر ان هذا مستفوع  
على قول ابي يوسف في المسجد لا ان كان من ربه معلوم ليعاد به ولو باع  
قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد جاز كذا في فتح القدير واذا باع بالرقم  
ان يعلم البايع على الثوب بعلانية كالكفاية يعلم بها الدلال او غيره ثمن الثوب  
ولا يعلم المشتري ذلك فاذا قال بعثك هذا الثوب برقمه وقبل المشتري  
من غير ان يعلم المقدار انعقد البيع فاسدا فان علم المشتري بالرقم في المجلس  
وقبله انعقد جازا بالاتفاق ذكرها في باب خيار الشرط ولو باع شيئا على  
ان يكون الثمن لغيره لا يجوز ان يراه في باب الوكالة بالبيع وشروط **فصل**  
**في احكامه** واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البايع وفي هذه  
عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمت قيمته واذا تلف المبيع في البيع الفاسد  
يجب رد قيمته بالغا ما بلغت لا ينقص عن المسمى ويؤدى عليه ذكرها في فصل  
المكاتب الثمانين كتاب المكاتب وقال ابن القتيبي لا يملكه وان قبضه وقوله لزمت  
قيمتها في ذوات القيم فاما في ذوات الامثال بلزمة المثل والكل واحد من المتعاقدين  
ففيه وهذا قبل القبض ظاهر وكذا بعد القبض فان كان الفاء في صل العبد  
وان كان الفاء في شرط زائد فلم يله الشرط ذلك بالبيع دون من عليه  
فان باع المشتري عبدا بغيره وسقط حق الاسترداد ومن اشترى عبدا بغيره او خنزير  
فقبضه واعتقه او باعه او وهبه وسلم فهو جائز وعليه القيمة والا وصاف خنزير  
في البيع الفاسد ذكرها في باب الاستيلاء الكفاية في البيع في البيع  
الفاسد ان ياخذ المبيع حتى يرد الثمن وان مات البايع فالشترى راجع حتى  
يستوفي الثمن ولو اشترى عبدا بغيره فاسدا وادى ثمنه له ان يجلسه  
الثمن ذكرها في باب يجوز اتقانها ثم ان كانت راحم الثمن قائمة ياخذها  
بعينها وهو الاصح وان كانت ستملكة اخذ مثلها قوله وهو الاصح احراز عن  
رواية ابي حفص قال الامام الترمذي في ذكر كبر فان كان المنقود قائما هل  
يتغير على رواية ابي حفص لا وعلى رواية ابي سليمان يتغير كذا في الكفاية  
وقال ابن الهمام لكن شيئا ما يقوى رواية ابي حفص انتهى ومن باع دارا  
بيعا فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمتها عند ابي حنيفة رواه يعقوب عنه



في اجماع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا ينقض البناء ويرد الار  
والفرس على هذا الخلاف وشك يعقوب في حفظ الرواية عن ابي حنيفة  
قد نص محمد على الخلاف في كتاب الشفعة ومن اشترى حاريجاً فاستفتا  
فباعها وبيع فيما تصدق بالبيع وبطيب للبايع ما ربح في الثمن وكذا اذا او  
على اخر ما لا يقضاه اياه ثم تقاضاه لم يكن عليه شيء وقد ربح المذبح الررم  
يليه البيع **فصل** في ما يكره وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن النجاشي وهو ان يزيد في الثمن ولا يرد المشتري لغيره وعن النجوم  
على سؤم غيره وهذا اي النجاشي اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في السؤم  
فاذا لم يترك احدهما الاخر فهو بيع من يزيده ولا باس به وعن تلقى الجلب  
وهذا اذا كان يضر باهل البلد فان كان لا يضر لا باس به الا اذا بلس السؤم  
على الواردين في بكرة وعن بيع الحاضر للبايع في هذا اذا كان اهل البلد  
في قحط وعون وهو بيع من اهل البلد وطعاً في الثمن الغالي فيضرون اما  
اذا لم يترك ذلك فلا باس به والبيع عند اذن الجمعة وقد ذكرنا الا اذا كان المبيع  
فيه في كتاب الصلوة وكل ذلك بكرة ولا يفد به البيع ولا باس به من يزيده  
وتفسيره ما بيننا **فصل** من ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورحم  
محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احدهما كبيراً ثم المنع معلول القرابة  
المحرمية للتحريم لا يدخل فيه محرم غير قريب الاب ولا قريب غير محرم  
كابن العم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما  
في ملكه حتى لو كان احدهما صغيرين والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو  
كان التفريق حتى مستحق لا باس به كدفع احدهما بالجنابة ودفعه بالدين ورد  
بالبيع وان فرق كره له ذلك وجاز العقد وعشرا في يوسف لا يجوز  
في فزاة الولاد ويجوز في غيرها وعنه انه لا يجوز في جميع ذلك وان كانا  
كبيرين لا باس بالتفريق بينهما **فصل** في البيع الجائر الذي  
يسمى بيع الوفا اعلم ان هذا البيع غير مذكور في الهداية الا انه ذكره بنو من في  
كتاب الاكراه فاجبت ان يجعل له فصلاً مستقلاً وكتبنا ذكره في الاكراه في  
عنوان الفصل ثم ضيف اليه بعض المسائل المتعلقة اليه المذكورة في جامع الصغير  
وان كان خارجاً عن مقصودنا نعيمنا للنفعة وكثير الفائدة قال صاحب الهداية

الهداية رخصته عنه في كتاب الاكراه ومن جعل البيع الجائر المعنا بيعاً فاسد  
يجعل كبيع الكره في ينقض بيع المشتري من غيره لان الف والفتوات الرضا  
ومنهم من جعله هنا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتباراً بالها  
ومشايخ سيرة قد جعلوه بيعاً جائزاً مفيداً لبعض الاحكام على هو المعنا  
لحاجة اليه قال العنابة يريد بالبيع الجائر المعنا بيع الوفا وصورة  
ان يقول البايع للمشتري بعث منك هذا العينة لك على ما لك من الدين على  
ان متى قضيت الدين فصولك او يقول بعث منك هذا العينة على ان اذا  
وفيت اليك ثمنك ترفع العينة انتهي وقال صاحب جامع الفصول في البيع  
الذي تعارفوا اهل زماننا احتيالاً للدين بوفاء سؤم بيع الوفا فهو مفسد  
في الحقيقة ولا ينفع به الا باذن مالكة وهو ضامن لما اكل من ماله  
المنفعة من شجرة ويسقط الدين بحملها ولو بقي ولا يضمن الزيادة والزيادة  
استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاكراه  
الا ان المتعلقين وان سواه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيقاق  
بالدين اذا عاقد يقول لكل احد بعد هذا العقد هنت ملكي فلاناً والمشتري  
يقول هنت ملك فلان والعبرة في التفريق للمقاصد والمعاينة لا للاتفاق  
والمباينة قال السيد الامام قلت لامام الحسن لما تكرر قد فاش هذا البيع  
بين الناس وفيه فساد عظيمة فتواكل نه هنت وانا ايضا على ذلك  
قال الصواب ان يجمع الائمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعبر  
اليوم فتوانا فقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليكن رزقهم وليلهم  
وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع بيعاً وفاءً وقاضاً فاستاجر من المشتري  
عمل يلزمه الاجرة قال لا لانه رهن والراهن لو استاجر من مرتبه لم يلزمه  
الاخر قال الشافعي اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعاً على ما كان عليه بعض السلف  
لانها تلفظاً بلفظ البيع بلا فرك شرط فيه والعبرة للمفوض ايضا ودون المقصود  
فان من تزوج امرأة ومن نيته ان يطلقها بعد ما جامعها بالعقد قال  
للشافعي مستفت بعث ما نوتاً باربعائة ثم طلق المشتري اقاله البيع  
الثمن وهو يقول بعثني بيع الوفا وانا اقول بعثك ما نوتاً فاجاب ان القول  
هو كقول التامل لو طلقني على ذلك هل سعني ان اطفئ كان نيتي ان



أخذ الحائز منه وارثة الثمن اليه بعد زمان فكان قصد المشتري ذلك  
ايضا كما هو عرفنا لانه لا اقر اليوم على ان انقد الثمن اجاب ان ما ذكر كان  
قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لاجرة لذلك لو لم يذكر عند العقد  
سوى الاجاب والقبول ولكن خلفك بعتة بيعا باتا فدل هذا ان  
الجرة للمفوض وقد تلفظا بلفظ البيع لا الرهن فاعتباره بيعا ولا  
انه يشك بان البيع اذا احتاج الى العارة فالبايع بيعه ويؤدى خراجا ايضا  
واجاب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجر فذلك لا يجر على  
ترك الوفاء بذلك يجعل البيع بائناً ولا يشترح طلب الثمن لا غير فان انقضى  
البيع بان كان وارداً فهو لا يجر البايع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان  
البيع قائماً ودابة فهلك عند المشتري فلا شيء لو احدثه الاخر **ف** البيع  
ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم لو ذكر شرط الفسخ  
في البيع فسد البيع ولو لم يذكره فيه وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء  
او تلفظا بالبيع اجاز وعندهما هذا البيع غير لازم فذلك يعني يف  
ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء  
بالوعد اذا المواعيد قد يكون لازمة فيجعل لازم الحاجة التاس **مخ** لو  
شرط التلجئة في البيع فسد البيع ولو تواضعا قبل البيع ثم تابعا بلا ذكر شرط  
جاز البيع عند اية حنفية الاثنا دقا انها تابعا على تلك المواضعة فكذا لو  
تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة  
للمواضعة الت بقة **غ** قال ابو حنيفة لا يكون البيع تلجئة حتى يقول في البيع بفساد  
هذا المجنة بكذا **ص** فتوراة زمانا ان حكم بيع الوفاء حكم الرهن فيسقط  
حصته النقضان من مال الوفاء بان يقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والمالك  
فيقط حصته المالك البا كما في الرهن وكذا لو ائلف المشتري بناءه او  
شجره بضمن قيمة كمره **ع** ولو جمع في البيع اجاز بين العقار والمنقول الموز  
لا يجوز البيع اجاز فيه بان لم يكن تبعا للعقار حتى فسد البيع فيه هل يفسد  
في العقار اجاب لا يفسد في العقار ويبقى بيعا جائزا وهذا اشارة الى ان  
البيع اجاز لم يجر في المنقول وقيل لو وصى بملك بيع عقار الصبي بيعا جائزا  
وقيل لا يملك **ف** شين شراره جائزا قبضه فاجره من بايعه مدة معلومة

معلومة وسلم اليه فرفع البايع مال الوفاء الى المشتري قبل مضى مدة  
الاجارة تنسخ الاجارة **فك** الشفعة في بيع الوفاء للبايع لا للمشتري  
لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمها حكم الرهن والمراهن حق الشفعة وان  
كان في المشتري ادعى البايع وفاء والمشتري بائنا او عكسا قالوا  
لمع الباب قال شيخ الاسلام برهان الدين وكنت افق في الابدان ان  
القول لمع الوفاء وله وجه حسن الا ان ائمة هكذا اجابوا فاقضاهم  
انتمعي ملخصا من جامع الفصولين **باب** **الاقالة**  
الاقالة جائزة في البيع مثل الثمن الاول فان شرط اكثر منه او اقل قالوا  
باطل ويرد مثل الثمن الاول الا ان يحدث في البيع عيب في جازت الاقالة  
بالاقل بالاتفاق والاصل ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين مع جديد  
في حق غيرها الا ان لا يمكن جعله فسخا فيبطل هذا عند ابي حنيفة ولو كان  
فسخا في حقها يبطل ما نطقا به من الزيادة على الثمن الاول والنقصان منه  
كما مر اتفاقا والفسخ قريب بطريق الاقتضاء كما اذا باع بائنا ثم بال في ثمنها  
ذكرها في كتاب الصرف ولو باع البايع المبيع من المشتري قبل ان يسترده منه  
جاز ولو كان بيعا لما جاز لكونه قبل القبض وكونه بيعا جديدا في حق غيرها  
يجب الشفعة للمشتري فيها اذا باع واذا لم الشفعة ثم تعايل او عاد المبيع الى  
ملك البايع فطلب المشتري الشفعة في الاقالة كان له ذلك ولو لم يكن بيعا لم يكن  
له ذلك فان تعذر جعلها فسخا في حقها بطلت كما اذا ولدت المبيعة بعد القبض  
ولما كان الزيادة المنفصلة تمنع فسخ العقد حقا للشرع وعند ابي يوسف  
صوبع في حقها الا ان لا يمكن جعله بيعا كما اذا تعايل في المنقول قبل القبض  
فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها فسخا فيبطل كما اذا تعايل في العروض المبيعة  
بالدراهم بعد حملها وعند محمد فسخ الا اذا تعذر ذلك كما اذا تعايل  
باكثر من الثمن الاول فيجعل بيعا الا اذا تعذر ذلك فيبطل كما في صورة  
بيع العروض بالدراهم واذا ثبت هذا فنقول في شرط الاكثر والاقول  
قال شرط باطل ويرد مثل الثمن الاول عند ابي حنيفة كما مر في اول الباب  
وعندها اذا شرط الزيادة يجوز مطلقا واذا شرط الاقل يفسخ به عند ابي يوسف  
وعند محمد هو فسخ بالثمن الاول وهذا التفصيل التقطه من الهداية والشرح



وأوردته على وجه الموضوع لكونه مهما في هذا المقام خصوصا في كل كلام العبدية  
على وقت المرام ومن التوفيق والاعلام باع صابوناً رطباً ثم تعابلا بعدا  
جفت فنقص وزنه لا يجب على المشتري شي لان كل المبيع باق كذا في فتح القدير  
ولو قال يخرج من الثمن الأول فهو نسخ بالثمن الأول عندا به حنيفة ويجعل  
التسمية لغوا وعند هاهنا ولو دللت للبيعة ولدا ثم تعابلا فلا قاله باطله  
عنده وعند هاهنا يكون بيعا والاقالة قبل القبض في المنقول وغيره نسخ  
عند ابي حنيفة ومحمد وكذا عند ابي يوسف في المنقول وفي العقار يكون  
بيعا عنده فحلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وحلاك المبيع يمنع صحته فان  
المبيع بعض جازت الاقالة في الباقي وان تعابلا تجوز الاقالة بعد هلاك  
احدهما ولا تبطل بحلاك احدهما واذا اشتريا عبدا قال احدهما في نصيبه  
يجوز برون رضا الآخر وكرها في فصل الدين المشترك من الصلح ولو اشترا  
جارية بالف ثم تعابلا فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تعابلا بعده  
موتها فلا قاله باطله وهذا بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الاقالة  
وتبقى بعد هلاك احد العوضين من حيث ان كلا البدين بيع فيه وكرها في با  
السلم ويجوز احدى المتعاقدين البيع نسخ للعقد وكرها في الودعية

**باب المراجعة والتولية** المراجعة نقل ملكة بالعقد الأول للمقر  
الأول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكة بالعقد الأول بالثمن  
الأول من غير زيادة ربح ويتعقد بقوله ولتلك بالثمن الأول او  
بعتك مراجعة على الثمن الأول اذا كان ذلك معلوما فلا بد من البناء  
على الأول والبيعان جازان ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون العو  
مما له مثل ولو كان المشتري مراجعة ممن يملك ذلك لبدل وقد  
باعه بربح درهم او شي من المكيل موصوف جاز وان باعه بربح  
يا زوه لا يجوز **فروع** اشترى عبدا بعشرة خلاف نقد البلد وباعه  
بربح درهم فاعشرة مثلا نقدا والربح من نقد البلد اذا اطلقه  
فان نسب الربح الى رأس المال فقال بعتك بربح العشرة احد عشر  
او بربح ده يا زوه فالربح من جنس الثمن وفي المحيط اشترى بقبول  
وقال ببيع قام على كذا وباعه بربح مائة او بربح ده يا زوه فالربح ور

ورأس المال على نقد بلح الا ان يصدق المشتري انه نقد بياور وتقوم  
بينه واذا كان نقد بياور دون نقد بلح في الوزن والجودة ولم يكن  
رأس المال الربح على نقد بياور وان كان على ملكه واشترى ببيع  
بنقد بياور ولم يعلم انه اوزن وجود فهو بالخيار ان شاء اخذ دون  
شأن تركه علم ان المعبر في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه دون  
ما وقع عوضا عنه لو اشترى بعشرة فوقع غدا ويناكرا او ثوبا بقيمة عشرة  
او اقل واكثر فان رأس المال هو العشرة لا الدينار والثوب لان وجود  
مضيق العقد آخر وهو لا يستبدل به كذا في فتح القدير ويجوز ان يضيف  
الى رأس المال اجرة القصار والبصغ والطراز والقتل واجرة حمل  
ويقول قام على كذا ولا يقول اشترى بكذا وسوق الغنم بمنزلة الحمل  
بخلاف اجرة الراعي وكذا بيت الحفظ وبخلاف اجرة التعليم فان اطلع المشتري  
على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء اخذ به جميع الثمن  
وان شاء تركه لو ان اطلع على خيانة في التولية اسقطها من الثمن وقال  
ابي يوسف يحاط فيها وقال محمد يحظر فيها فلو هلك بغيره في المراجعة قبل  
ان يردده او حدث فيه ما يمنع النسخ بلز جميع الثمن في الرد والظاهر  
ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشترى فان باعه مراجعة طرح عنه كل ربح  
كان قبل ذلك فان كان استغرق الثمن لم يبعه مراجعة وهذا عند ابي  
حنيفة رحمه الله بناء على ان شبهة حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لانه  
يتأكد به بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب والشبهة كالتجربة  
في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لم يجر المراجعة فيما اخذ بالصلح شبهة الخطأ  
وصار كانه اشترى خمسة وتوبا بعشرة فبطل ربحه بخلاف اذا كان  
ملكه لان التأكيد حصل بغيره وقال لا يبيعه مراجعة على الثمن الاخير كما اذا  
تخلل ثالث بان باعه المشتري الثاني من رجل غير البائع الأول ثم اشترى  
منه البائع الأول فانه يبيعه مراجعة بالثمن الآخر كذا في الكافي وصورة  
اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مراجعة  
بخمسة ويقول قام على خمسة ولو اشترى بعشرة وباعه بعشرين  
مراجعة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة اصلاً وعند هاهنا مراجعة على عشر



في الفصيلين واذا اشترى العبد المأذون له في التجارة ثوباً بعشرة وعشرين  
 يحيط برقبته فباعه من المولى ثمانية عشر فانه يبيعه مائة على عشرة وذلك  
 ان كان المولى اشتراه فباعه من العبد واذا كان مع المضارب عشرة درهم  
 بالنصف فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال ثمانية عشر فانه يبيعه  
 مائة باثني عشر ونصف طلاً فالزفر فانه عنده لا يجوز بيع رب المال  
 من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال والمالك للمال يبيع ولو اشترى  
 ثوباً اي سواراً بعشرة وثوباً بعشرة فباعها مائة لا يجوز وان امكن  
 صرف الزرع الى الثوب ذكرها في كتاب الصرف ومن اشترى حارثية فاعوت  
 او وطنها وهي ثياب يبيعها مائة ولا يبين انها كانت سليمة فاعوت  
 في يد السائل اي مسئلة الوطى فيما اذا لم ينقصها الوطى وعن ابو يوسف  
 في الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا اشترى ثوباً بعشرة وهو قول الثوري  
 واما اذا فاقها بغير بيان فافضلها اجنبي فافضلها لم يبيعها مائة حتى يبين  
 وكذا اذا وطنها وهي كبر واذا اشترى ثوباً بثلثين فاقها بثلثين ولا غيره لاشت  
 الاجل الا بالذكر ذكرها في الشفعة ومن اشترى ثوباً فافضلها بقرض فاراد حرق  
 نار يبيعه مائة من غير بيان وكذا اذا احرق لبناء وبقيت العربة يبيعه بمائة  
 مائة من غير بيان ذكرها في الشفعة ايضا ولو كانت بنشرة وطية لا يبيعه بمائة  
 يبين ومن اشترى غلاماً بالف درهم ثمانية فباعه بربع مائة ولم يبين ففصل  
 المشتري ان شاء رده وان شاء قبل كما لو اشترى ثوبين وباع احدهما  
 مائة بثلثين وان استهلكه ثم علم ان ثوبه بالف ومائة وان كان ولاه اياه  
 ولم يبين رده ان شاء وان كان استهلكه ثم علم ان ثوبه بالف حالة وعن ابو  
 يوسف انه يرد القيمة ويستر كل الثمن وهو نظير ما لو استوفى الزينون  
 مكان الجياو وبعلم بعد الاتفاق وسيتايتك من بعد في مسائل منثور في بيل  
 كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وقيل تقوم ثمن حال وبموجب فروع بفضل ما  
 بينهما ولو لم يكن الاجل مشروطاً في العقد ولكنه منجّم معناه وقيل لا بد من  
 بيان وقيل يبيعه ولا يبينه ومن ثوبه رجلان ثوباً فاقم عليه ولم يعلم المشتري  
 بكم قام عليه فالبيع فاسد فان علمه البايع بعينه في المجلس فهو باختيار ان شاء  
 اخذه وان شاء تركه ونظيره ببيع ثوبين بربعه اذا علم في المجلس

فصل في

في مسائل متفرقة وفي مسائل المتعاقبة بالقرض ومن  
 اشترى ثوباً فاقم عليه فاقم عليه فاقم عليه فاقم عليه فاقم عليه فاقم عليه  
 القرض عند البايع خيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز ومن اشترى ثوباً  
 مكايلاً او موز وما موزة فاكالة او اوزة ثم باعه مكايلاً او موزة  
 لم يجر للمشتري منه ان يبيعه ولا ان ياكله حتى يعيد الكيل والوزن فيه كذا  
 اذا باعه بمائة وبخلاف اذا باع الثوب مائة ولا معتبة بكل البايع  
 قبل البيع وان كان خضرة المشتري ولا يجله بعد البيع بغيره المشتري ولو كاله  
 البايع بعد البيع بخضرة المشتري فقد قبل لا يكتفي به ولا يصح ان يكتفي به ولو اشترى  
 المعدود عدداً فهو كالمزود في باير ورغبتها وكالموزون في باير ورغبتها  
 خيفة رضي الله عنه ولو ماتت الشاة البيعة قبل القبض فبيع بجله لا يوزن  
 البيع ومن شاتى من يمنع مسلة البيع ويقول يعود السبع ذكرها في كتاب  
 الرهن فصل ومن رهن عصفوراً والتصرف في الثمن قبل القبض جائز سواء  
 كان مما لا يتغير كالنقود او مما يتغير كالملك والموزون كذا في الغاية  
 بخلاف التصرف في جميع ويجوز للمشتري ان يزيد البايع في الثمن ويجوز  
 للبايع ان يزيد في البيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق  
 بجميع ذلك فالزيادة والحط يلتحق باصل العقد عندنا وعند فروغني  
 لا يصحان على اعتبار الاتفاق بل على اعتبار ابتداء الصلة بخلاف حط  
 الكل فانه لا يصح بطريق الاتفاق باصل العقد بل يكون صفة ومطاطل  
 صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق كذا افاده بعض الفضلاء ويظهر  
 حكم الاتفاق في المراجعة والتولية حتى يجوز على الكل في الزيادة ويأشتر  
 على الباقي في الحط وفي الشفعة حتى ياخذ بما بقي في الحط ثم الزيادة لا تصح  
 بعد هلاك المبيع على ظاهر الرواية بخلاف الحط ومن باع ثمن حال ثم اقبله  
 اجلاً معلوماً صار مؤجلاً ولو اقبله الى اجل مجهول ان كانت لهالة  
 متفاحشة كحبوب الرز لا يجوز وان كانت متعارفة كالحصاة والديار  
 يجوز الاجل المضروب للدينين يكون لكل منهما كماله قال في الاخر اجل هذا  
 الدين وهذا الدين فقال اجلت هذين الدينين سنة يصرف تاجيل سنة  
 الى كل واحد منهما كذا ذكرها في كتاب الرضاع وتورة صاحب الغاية بوجوب



آخر حيث قال مثل ان يقول اطلاق علي الف درهم وخمسة اقفة حطة الشجر  
 يكون الشهران اجلا والتأجيل في الاعيان باطل ذكرها في بابية المملوك  
 والبيع يوجب التسليم في مكانه اي مكان العقد ذكرها في باب الولد من اخط  
 من كتاب الطلاق وفي الكفاية وذكر في الفاء ومنع شعر الشعر بالقرية  
 والمشرع يعلم ذلك حتى ما تسليمه في مكانه لا في مكان العقد وان لم يعلم  
 بذلك فهو بالخيار ان شاء سلمه مكانه وان شاء منعه وكل من حال اذا  
 اجله صا حبه صار موقفا الا المقرض فان تأجيله لا يصح ولا يملكه المقرض  
 من لا يملك البتة كالوصي والصبي ولا يحتاج اليه في مكان التسليم بل مكان  
 العقد هو مكان التسليم بعينه ذكرها في باب السلم ويجوز الشروع في المقرض  
 بان دفع الف درهم اليه رجل على ان يكون نصفه وضاعف عليه ويعمل في النصف  
 الآخر بشرطه ذكرها في كتاب الهبة ونص في المسئلة المذكورة في العناية و  
 المقرض يبرع من وجهه وعقد ضمان من وجهه بشرطنا القبض الطاهر دون القسمة  
 علما بالشهرين على ان القبض غير منصوص عليه في ذكرها في اول كتاب الهبة  
 ويجوز استقراض التهم وزنا عندهما وقال ابو حنيفة ان الجواز الاستقراض  
 ممنوع بناء على انه من ذوات الاشال على رواية اجماع ذكرها في باب السلم  
 مع التفصيل ولو تبرع اجنبي بقضاء دين احد حاملي المال خرق الماشركه ذكرها  
 في آخر كتاب الوصايا اذا استقرض كرا ثم اشترى المقرض كرا من الغريم  
 امر المقرض بقبض ذلك الكرا جاز ويجوز في كل واحد ولا يلزمه كرا من كرا  
 السلم ذكرها في باب السلم ولو كان عليه درهم دين دفع اليه كرا  
 بيزها المديون فيه لم يصر قابضا ذكرها في باب السلم ولو استقرض حطة  
 وامر المقرض ان يزرعها في ارضه يكون المقرض يرقابضا لو صول اليه  
 برضاة وهذا مما ثبت به القبض كما لو دفع اليه صابغ خاتما فامر ان يزرع  
 عنده نصفه دينار يميز قابضا ذكرها في باب السلم واذا سلم المديون  
 الدين بالدين ولا مانع من القبض برزوان لم يقبضه والدين المشترك  
 اذا حضر احد الدائنين فطلب نصيبه يدفع المديون اليه نصيبه من غير ان يحضر  
 الآخر بالاتفاق فاذا حضر الغائب ليس له ان يشارك في المقبوض **فصل**  
 ذكرنا فيه بعضا من المسائل المتعلقة بالمقرض لعموم البلوس وشيوع ذلك الامر

منه خطا  
 سمع في حله

الامر من ان سبعة ان من لا يعرف تلك المسائل يقع في الربوا الذي حرم  
 الله تعالى بالنقل الصريح واوعد لم يكتبه بالعقاب الفضيحة اعادنا الله تعالى  
 منه ذكر في فاء وقاصه خان رجل له على رجل عشرة دراهم فاراد ان  
 يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشتر من المديون شيئا بثلث العشرة  
 فيقبض المبيع ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الى سنة فيقع التوزع ثم لم  
 ومثل هذا امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل كل  
 من رجل درهم بقرضه بذه ووازه فوضع المقرض من متاعا بين يدي  
 المقرض فيقول المقرض بعث منك هذا المتاع بمائة درهم فمشتري  
 المقرض ويرفع الدرهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المقرض بغير هذا  
 المتاع بمائة وعشرين فيبيع المقرض المقرض من مائة ويعود اليه متاعه و  
 المقرض عليه مائة وعشرون درهما والا وثق والا حوطا ان يقول المقرض  
 للمقرض بعد ما قرر المعاملة كل مقالة وشرط كان بينها فقد تركت ثم  
 يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفا واذا لم يكن الوفا  
 شرطا في البيع هذا اذا كان المتاع المستقرض فان المتاع المقرض ليس  
 للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة ثلثة عشرة الى اجل فان  
 المقرض يبيع من المقرض سلعة بثلثة عشر ويسلم السلعة الى المقرض  
 ثم ان المقرض يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويرفع السلعة من الاجنبي  
 ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويرفعها  
 الى المقرض فيبيع الاجنبي من الثمن الذي كان عليه المقرض فيحصل السلعة  
 الى المقرض بعشرة والمقرض على المقرض ثلثة عشر الى اجله وحده  
 ان يبيع المقرض من المقرض سلعة ثلثة عشر الى اجل معلوم فيرفع السلعة  
 الى المقرض ثم يبيعها المقرض من اجنبي ثم ان المقرض يقبل البيع  
 مع الاجنبي قبل القبض وبعده ثم يبيعها المقرض من المقرض بعشرة  
 ويأخذ العشرة فيحصل المقرض عشرة وعلى المقرض ثلثة عشر ويحصل  
 السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان صار مشتريا ببيع باقل مما باع  
 قبل فقد الثمن الا ان ذلك جائز لخلل البيع الثاني وهو البيع الذي حرم  
 بين المقرض والاجنبي وصيانة اخر ان يبيع المقرض من المقرض



سلعة بثمن مؤجل ويرفع السلعة المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من  
غيره باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض باكثر ليصل السلعة  
اليه بغيرها وياخذ الثمن ويرفعه الى المستقرض فيصل المستقرض الى المقرض  
ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد بن وداق في شايخ  
بلخ ببيع العينة في زماننا خير من البيع الذي يجرى في اسواقا وعن ابي يوسف روى انه  
قال العينة جائزة بأجرة وقال اجيزه لكان الفار من احرام رجل مستقرض  
عشرة وراحم ثم اوفاه وزاد قالوا ان الزيادة قليلة تجزى  
بين الوزنين كذا في المائة لا بأس به وان كانت كثيرة كدعهم في مائة  
لا يجوز وعليه زيادة وختلوا في نصف الدرعهم في مائة قال بعضهم  
كثير لا يجوز وقال بعضهم قليل يجوز ولو ان المستقرض ذهب الزيادة  
من المقرض لا يصح لانها حصة الشاي فيما يحتمل التسمية انتهى **باب الربا**  
الربا في كل مكيل او موزون يبيع بجنس وهو معتبر في المعاوضة وكون التبرع  
ذكرها في الحجة في فصل من ذهب عارية فالعكة الكيل هو الجعل والوزن  
مع الجنس قال رضي الله عنه ويقال القدر مع الجنس وهو مثل واذ يبيع المكيل او  
الموزون بجنس مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضل المكيل والموزون بجنس لا يرد  
ما فيه الربا الا مثلا بمثل ويجوز بيع الحقة بالحقتين والتفاح بالتفاحتين وما  
دون نصف صاع فهو في حكم الحقة ولو باع بيا مكيلا او موزنا غير مطعوم  
بجنسه متفاضلا كالخضرا والحب لا يجوز عندنا وعند غيره يجوز واذا اعدم الوصفان  
الجنس والمعنى المضمون اليه الكيل والوزن قل التفاضل والنساء واذا ادم  
حرم التفاضل والنساء واذا وجد احدهما وعدم الآخر قل التفاضل وحرم النساء  
مثل ان يسم ثوبا في صر وفي او خبطة في شعير وقال في الجنس بافراده لا يحرّم  
النساء وكل شيء نقص رسول الله صلى الله عليه وسلم على حريم التفاضل فيه كذا في المكيل  
ابرا وان ترك الناس الكيل في مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما نقص على حريم  
التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابرا مثل الذهب والفضة وما لم ينقص عليه  
فهو محمول على عادات الناس وعن ابي يوسف انه يعتبر العرف على خلاف النصوص  
ايضا ويقول ان ورد النقص في الوقت كان لكان العادة فكانت هي المنظور  
اليها وقد بدلت فعلى هذا لو باع بنظير جنس ما تساوى وزنا والذهب بجنسه

متما كميلا لا يجوز عندنا وان تعارفوا ذلك الا انه يجوز الا للام ونحوها  
وزنا وكل ما ينسب الى الرطل فهو وزنه معناه ما يباع بالاراة والاراة  
قد رت بطريق الوزن حتى يحتسب ببيعها بخلاف وزنا بخلاف سائر  
المكاييل واذا كان موزونا فلو بيع بمكيل لا يعرف وزنه بمكيل مثلا لا يجوز  
توصف الغنم في الوزن بمنزلة المجازفة وعقد العرف وقع على جنس التان  
يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس واسواه ما فيه الربا يعتبر فيه التغير ولا يعتبر  
فيه التقاض خلا قال الشافعي في بيع الطعام بالطعام ولو باع ثوبا بثوب  
او ثوبين او قرا لا عن قبض يجوز بالاتفاق ويجوز بيع البيضة بالبيضتين  
والتمرة بالتمرتين ويجوز بالجوز ثوبان في مخالفة ما ذكره في مجموع ما ذكر  
ويجوز بيع الفلن بالفلسين باعياهما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
الزهري لا يجوز واذا باع كرسعير وكر خبطة بكر كرسعير وكر خبطة جاز  
جعل كل جنس بخلافه وقال زوائد في لا يجوز ذكرها في كتاب العرف  
وهي مذكرة هناك ايضا ولا يجوز بيع الحنطة بالذيق ولا بالتوبق وان  
كان كيلا بمكيل ويجوز بيع الذيق بالذيق متساويا كذا في بيع الذيق بالتوبق  
لا يجوز عند ابي حنيفة متفاضلا ولا متساويا كذا لا يجوز بيع الذيق بالذيق  
ولا بيع التوبق بالحنطة فكذا يبيع بغيرهما عندنا ويجوز ولا يجوز بيع الحنطة  
مع غير الحنطة والعكس بالمسوسة بالاتفاق وفي العناية المقلية هي  
المشوية من قلى يعطى اذا شوى ويجوز مقلوة من قلى يقلو والعكس  
هي الحيدة التي تكون كالعكس من صلابتها تمتد من غير انقطاع السوسة  
هي العنة وهي دودة تنفع في الصوف والنياب والطعام ومنه خبطة  
مسوسة تكسر الواو والمشددة ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد اذا باع بكم من جنسه لا يجوز الا اذا كان اللحم  
المفتر اكثر ليكون اللحم بمقابل ما فيه اربعة ايجون من اللحم والتبا بمقابل  
السقطا تحترق عن الدبوا وفي الكفاية وسقط المتاع رذالة واراد به  
ههنا ما لا يطلق عليه اسم اللحم من الشاة كالجلد والكروش والامعاء والطحال الخ  
وهذا كالحل بالسمسم يبيع كبيع دهن السمسم بالسمسم فانه لا يصح الا بطريق  
الا اعتبار كذا في الكفاية ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا عند ابي حنيفة وقال



لا يجوز وكذلك العنب بالزبيب يعني على هذا الخلاف وقيل لا يجوز بالاتفاق  
اعتباراً للخطئة العقلية بغير المقابلة والربط بالربط يجوز متأنلاً كجلاء عنبنا  
وكذا بيع الخطئة الرطبة او المبلولة بمنزلها او باليابسة او التمر او الزبيب المنقطع  
بالمنقطع او غير المنقطع منها عند حيفه وايه يوسف وقال محمد لا يجوز في جميع  
ذلك ولو باع البسر بالتمر متفاضلاً لا يجوز بخلاف الكفر حيث يجوز بيعه بما  
شأن من التمر شأنه الواحد وهو يسر تمر وهذا الاسم له من اول ما يعقد صوته  
لا قبله والكفر تمر عذو متفاضل حتى لو باع التمر بنسبة لا يجوز ولا يجوز  
بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الدهن والشيرج اكثرهما  
في الزيتون والسمسم فيكون الرصن مثله والزيادة بالتجدي والتجدي الثقلة بقسم  
النار وسكون الفاء كما في الغاية ويجوز بيعه واللبن بسمه والعنب  
ببصيره والتمر بربسه على هذا الاعتبار واختلفوا في القطر بغيره والكرامة  
بالقطر يجوز كيف كان بالاجماع ويجوز بيع التمان المختلفة بعضها بغير  
متفاضلاً ومراوده لحم الابل البقر والغنم فاما البقر والجماميس فحسب وكذا  
المعز مع الضأن وكذا العراب مع النجاة وكذا البان البقر والغنم وعن ابن  
الحسن ان التمان والالان جنس واحد وكذا اقل الدقل وهو التمر الرومي  
بجمل العنب وكذا اعصرها وفي الغاية وكذا حكم الثور والاربعاء ولا كانوا  
احل من الدقل غالباً اخراج الكلام على مجر العادة المحكي وشعر المعز وهو  
الغنم جنسان وكذا اشحم البطن بالاية او بالتمم ويجوز بيع الخبز بالخطئة والبرق  
متفاضلاً وعن ابن حنيفة انه لا خير فيدا لا يجوز والتركيب للمباقة في النهر  
لان ذكره في سياق النقي فتم نفي جميعها لا يجوز في الغاية والفتور على الاد  
وهذا اذا كانا قد يترقان كانت الخطئة سنة جازاً ايضا وان كان الخبز  
سنة يجوز عند ابن يوسف وعليه الفتور ولا خير في استقرامه عدواً او ذوقاً  
عند ابن حنيفة وعند محمد يجوز بهما وعند ابن يوسف يجوز وزناً ولا يجوز  
عدواً ولا ربوا بين الموتى وعنده وهذا اذا كان ماذوناً لم يكن عليه دين  
في لا يتحقق البيع لا يتصور الربوا وان كان عليه دين لا يجوز اي البيع بطريق الربوا  
بطريق الاتفاق لكن قول ابن حنيفة مبني على دليلين فاما دليلهما فليجمع الى الغاية  
وشروطهما ولا يبين الحكم والجرم في دار الحرب خلافاً لانه يوسف اثنان في

ويحقق الربوا في عقود اصل الزمة ذكرها في القصب **باب**  
**الحقوق** ومن اشترى منزلاً فوقعه منزل فليس له الا على الا ان  
يشترى به بكل حق هو له او بمرافعة او بكل قليل وكثير هو له او منه ومن  
اشترى بيتاً فوقعه بيت بكل حق لم يكن له الا على ما لم ينص ومن اشترى  
داراً جرداً وبعها فله العلو والكسيف وفتاء الدار يعطى له حكم الدار حتى  
يجوز لصاحبها الانتفاع به وان كان ذلك الفتاء غير مملوك له وذكرها  
في باب العشر واخراج من السير جميع اى محمد في الجامع الصغير بين المنزل والبيت  
والدار فاسم الدار ينظم العلو لانه اسم لما ادير عليه الخدود والعلو  
من توابع الماصل واجزائه فيدخل فيه والبيت اسم لما يبيت فيه والعلو مثله  
والشيء لا يكون تبعاً لملكه فلا يدخل فيه الا بالتفصيل عليه والمنزل بين الدار  
والبيت يتاخر فيه مرفق السكنى مع ضرب قصور فلا يكون فيه منزل  
الدواب فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع وشبهه  
بالبيت لا يدخل بدونه وقيل في عرفا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل  
ذلك بيت يبنى خاتمة ولا يخرج عن علوه وكما يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكسيف  
لانه من توابعه ولا تدخل الطلعة الا بذكرها وذكرنا وهو قوله بكل حق  
هو له عند ابن حنيفة وعندهما ان كان مفتوحاً في الدار يدخل من غير ذكر  
شيء مما ذكرنا ولما كان في هذا التفصيل نفع عظيم وفوائد جمعة اخرنا ان  
نورد في هذا المجلد ليدفع به كثير من الاشكال ويحل ومن اشترى بيتاً في  
دار ومنزلاً او مكاماً لم يكن له الطريق الا ان يشترى به بكل حق هو له او منه  
او بكل قليل وكثير وكذا الشرب للمسيل واذا قال لبايع بيت منك  
من هذا الحائط الى هذا الحائط لا تدخل الغائبان في البيع ذكرها في باب  
ايقاع الطلاق واذا باع داراً وارضاً ولا يتمكن المشتري من الاستطراق  
ولا من التسيل ولم يذكر بالحقوق فالبيع لا يفسد واذا ذكر الحقوقي في البيع  
يدخل فيه ما كان له من الطريق التسيل ذكرها في القسمة **باب**  
**الاستحقاق** ومن اشترى حارية فولدت عنه فاستحقها رجل ببيتة  
اي باستيلاؤه كذا في الغاية فانه ياخذها وولدها وان اقربها رجل  
لم يتبعها وولدها تم قبل يدخل الولد في البقاء بالام تبعاً وقبل بشرط





القضاء بالولد على حدة واليه شئ السائل ومن اشترى عبدا فاداه وهو حرة  
قال العبد لشرائه فانه عبد فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة  
معرفة لم يكن على العبد شئ قال العلامة ابن المحام والتقييد بالقيدين لانه  
لو قال انا عبد وقت البيع ولم يامر به بشرائه او قال اشترى ولم يقل  
فانه عبده لا يرجع عليه شئ انتهى وان كان العبد لا يدرك من صوب  
المشتري على العبد ورجع هو على البائع وان ارخص عبدا مقرا بالعبودية  
فوجده حرا لم يرجع عليه على كل حال وهذه مذكرة في الرهن ومن  
ابى يوسف انه لا يرجع فيها ونظير مثلنا قول المولى بابي عبيد  
هذا فانه قد اذنت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمة ثم وضع المسئلة  
حزب اشكال على قولنا لان الدعوى شرط في حرة العبد عنده والقضاء  
يفسد الدعوى وقيل ان كان الوضع في حرة الاصل فالدعوى فيها اليهم  
بشرط عنده لتقيدته تحريم فرج الام وقيل هو شرط لكن التناقص شرط  
لنقص العلق وان كان الوضع في الاعاق فالناقص لا يمنع الاستداد  
المولى به نصا كالمصلحة تقيم البيعة على الطلاق الثلاث قبل اكله والكتاب  
يقربها على الاعاق قبل الكتابة فحاشا وارضاءه مقابله ولا فسادا للرهن  
في يده على ما ذهبهم فاستحقاق الاداء اذ اعادها لم يرجع شئ وان  
ادعاهها كلها فسادا على ما ذهبهم فاستحقاق منها شئ يرجع بحسبه ومن  
نفس العبد منه بجزية معينة ثم استحققت اجزائية او هككت رجع المولى على  
العبد بقيمة نفسه عندها وبقيمة اجزائية عنده فذكره في العتق على حدة  
من شرح العلامة ابن المحام اقام المشتري بيعة على انه ملك فلان لا يقبل  
تناقصه فان اقامه على الشراء او اقر منه بملك البائع فاذا ادعاه غيره  
تناقص فلا فلو برهن على اقرار البائع انه ملك فلان يقبل لعدم تناقصه  
وبجلا فلو برهن على انها حرة الاصل وهي تدعى بذلك وانها ملك  
فلان وهو اعتقها او برها او استدلهما قبل شرائها حيث يقبل  
ويرجع بالثمن على البائع لان التناقص في دعوى اجزائية وفرد عتقا  
لا يمنع صحة الدعوى باع عتقا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان  
مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعاق ولو برهن انه وقف محكوم

ومن ادعى

محكوم بلزومه قبل ولو برهن اتمه في المشتري الاخر انها معتقة فلا  
او مدبرته او اتم ولده يرجع الكل لامن كان قبل فلان اشترى  
ولم يقبضه حتى ادعى اخر انه لا تسع دعواه حتى يحضر المشتري والبائع  
لان الملك للمشتري واليد للبائع والمدعى برعها فشرط القضاء عليها  
مضبوها ولو استحققت جارية من يد المشتري فبرهن الرقبة على البيع حتى  
من بايع باعه قبل لانه خصم ولو برهن البائع الاول ان المشتري لم يره  
بيعها وهلك الثمن في يده يقبل ولو استهلكه او رده لا يقبل  
ولو اقر عند الاحتقاق بالاستحقاق ومع ذلك قام المشتري البيعة و  
اثبت عليه الاحتقاق بالبيعة له ان يرجع على باعه هكذا ذكر شيخنا  
في باب دعوى الدين بسبب غير سبب من فتواه وذكر في باب يكون  
قرار من المدعى عليه من فتواه المدعى لو اقام بيعة على دعواه ثم اقر  
المدعى عليه بالملك له فالقاضي يقضي بالاقرار لا بالبيعة لان البيعة انما  
تقبل على المنكر لا المتيقن وذكر في آخر كتاب الدعوى عينا في يد رجل  
واكثر المدعى عليه فقام بيعة على ما ادعاه فقبل ان يقضي القاضي للمدعى  
بيعة اقر المدعى عليه بالبيع للمدعى يقضي البيعة او بالاقرار خلف في الشايع  
بعضهم قالوا بالاقرار وبعضهم قالوا بالبيعة قال والاول اظهر اوجب  
الى الصواب وهو نيا قضى ذكره في باب دعوى الدين الا ان خص  
لك بعرض الحاجة الى الرجوع وقصد القاضي الى القضاء باحد الطرفين  
بعينه فيحصل له اذا ثبت الحق بالبيعة والاقرار ينبغي على جعله الا  
يقضي بالاقرار وان سبقت اقامة البيعة غير ان القاضي يتمكن من اعتبار  
قضاء بالبيعة فعند تحقق حاجة الخصم الى ذلك ينبغي ان يعتبر قضاء بها لينتج  
الضرعة بالرجوع ولو قضى الاحتقاق فطلب المشتري الثمن من البائع  
فروه اليه ثم ظهر فساد القضاء فليس للمشتري ان يسترد المشتري من البائع  
لثبوت التقابل ولو لم يردوا ولكن القاضي استحق وشيخ البيع ثم ظهر  
فساد القضاء يظهر فساد الفسخ ولو اقر البائع ان يامن غائلة الرضا  
فاذا المشتري من ضمان الاحتقاق فلا لالا ارجع بالثمن ان ظهر الاحتقاق  
فظهر فانه الرجوع ولا يعمل ما قاله لا لالا لال ابراء لا يمنع تعليقه بشرط قالوا



وحيلة فيه ان يقر المشتري ان يبيع قبل ان يبيعه مني شتره مني فاذا اقر  
 على هذا الوجه لا يرجع بعد الاتفاق لانه لو رجع على بايعه فهو بايعه يرجع عليه  
 باقراره انه بايعه منه والله اعلم انتهى **فصل** في بيع الفضول  
 ومن باع ملك غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء الباع وان شاء  
 فسخ وقال الشافعي لا ينعقد وله الاجازة اذا كان المعصوم عليه  
 باقيا والمتعاقبان باقيا لها واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له امانة  
 في يده بمنزلة الوكيل والفضول ان يفسخ قبل الاجازة وهذا اذا كان الثمن  
 دينارا فان كان عرضا مقينا انما تصح الاجازة اذا كان العرض باقيا ايضا  
 ثم الاجازة اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض الثمن مملوكا  
 للفضول وعليه مثل المبيع ان كان منليا او قيمته ان كان من ذوات القيمة  
 ولو ملك المالك لا ينفذ باجازه الوارث في الفضولين ولو اجاز المالك  
 في حياته ولا يعلم حال البيع يعني من حيث الوجود والعدم كذا في الغاية جاز  
 البيع في قول به يوسف ولا وهو قول محمد ثم رجح ابو يوسف وقال لا يصح  
 حتى يعلم قيامه عند الاجازة ومن غصب عبدا فباعه واعتقه المشتري ثم اجاز  
 المولى البيع فالعقد جائز استحسانا ويصير موقفا على اجازة المولى وهذا  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز فان قطعت يد العبد في المشتري  
 من الغاصب واخذ المشتري شرا ثم اجاز المالك البيع فالارث للمشتري وتنفذ  
 بما زاد على نصف الثمن فان باع المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول  
 لم يجر البيع الثاني فان لم يبيعه المشتري فقات في يده او قتل ثم اجاز البيع لم يجر  
 ومن باع عبدا بغير امره واقام المشتري البيعة على قرار الباع اورث  
 العبد ان لم يامر بالبائع وارادوا البيع لم تقبل بيئته وان اقر الباع بذلك  
 عند القاضي بطل البيع ان طلب المشتري ذلك قال رضي الله عنه وذكر في الزنا  
 ان المشتري اذا صدق مدعيه ثم اقام البيعة على قرار الباع انه للمشتري  
 تقبل وقرروا ان العبد في هذه المسئلة في يد المشتري وفي نيك في يد غيره  
 وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العبد المالك للمشتري ومن  
 باع وارثا رجل او غلاما المشتري في ثبائه لم يضمن عند ابي حنيفة وهو قول ابي  
 يوسف اخره وكان يقول ولا يضمن الباع وهو قول محمد وفي مسئلة غصب العقار

**باب** السلم **السلم** عقد مشروط بالكاتب  
 وهو آية المدائنه فقد قال ابن عباس مني الله عنهما اشهد ان الله تعالى  
 احل لسلف المصنوع وانزل فيه الطول آية في كتابه وتلا قوله تعالى يا ايها  
 الذين امنوا اذا تدانستم بالآية وبالسنه وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم وهو جائز في المكاتب والحر  
 والامراء بالموزونات غير الدراهم والدرنايم ثم قيل يكون باطلا وقيل ينعقد بها  
 بثمن مؤجل والا قول اصح وكذا في الكذب وكذا في المعدودات التي لا تقاد  
 كالجوز والبيض والصغير والكبير سواء بخلاف البطيخ والرمان من جهة تناوب  
 احادها وتناوبها وتفاوتها وتفاوت لا حاد وفيه المالة يعرف العدد والتفاوت  
 وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في بيض النعامة ثم كما يجوز السلم فيها عددا ويجوز كذا  
 وعنه انه يجوز عددا ايضا وكذا في الفلوس عددا وقيل عند ابي حنيفة لا  
 يوسف وعند محمد لا يجوز ويجوز السلم في الخبز في الصحيح يعني قول ابي يوسف  
 في كتابه باب الزنا وفي الكفاية وهذا امران عارضان عن ابي حنيفة انه  
 لا يجوز وفي البسوط واما السلم في الجوز فلا يجوز عند ابي حنيفة ومن اصحابنا  
 من يقول يجوز عند ما علم على قاي السلم بالكم ومهم من يقول لا يجوز انتهى وكذا  
 السلم في الجوز وقال الشافعي يجوز ولا في اطرافه كالرؤوس والاكارع  
 ولا في الجلود وعدا ولا في الحطب خزا ولا في الرطبة جوزا الا اذا عرف  
 ذلك بان بين طول يشبه احمرته انه شبر او ذراع في يجوز اذا كان  
 على وجه لا يتفاوت ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين  
 العقد الى حين الحبل حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحبل  
 او على العكس ومنقطعا فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز  
 اذا كان موجودا وقت الحبل ولو انقطع بعد الحبل فرب السلم بالخيار ان  
 شاء فسخ السلم وان شاء انتظر وجوده ويجوز السلم في السمك المالح  
 وزنا معلوما وضربا معلوما ولا يجوز السلم فيه عددا ولا في السمك السلم  
 في السمك الطرأ الا في حينه وزنا معلوما وضربا معلوما ولو كان في بلد  
 ينقطع في زمان الشتاء ايضا يجوز وعنه ابي حنيفة انه لا يجوز في السمك الكبار  
 منها وحى الى تقطع ولا في السمك في السلم في السلم ابي حنيفة وقال لا اذا وصف

اعني وكذا السلم في المكاتب  
 والموزونات جواز  
 في المذروعات



من التمس موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز فيكون موزوناً مضبوطاً  
بجلاف علم الطيور لعدم إمكان وصف موضع منه وقوله مبتنى على أصل  
وصف موضع في محالة مفضية إلى المنازعة من وجهين أحدهما من جهة  
قلة العلم وكثرة وتباينها من جهة سمته وهذا له على اختلاف فصول  
السنة وفي التمس الخلو عظمه لا يجوز السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على  
الوجه الثاني وهو الأصح ولا يجوز السلم إلا مؤجلاً وقال الشافعي يجوز ولا يجوز  
الأجل معلوم والأجل أو ناه شهر وقيل ثلثة أيام وقيل أكثر من نصف  
يوم والأول أصح ولا يجوز السلم بمكالم رجل بعينه ولا بدراع رجل بعينه  
معه لا يعرف مقداره ولا بد أن يكون المكالم ماله لا ينقبض ولا ينسط  
كالقصاع مثلاً فإن كان ماله لا ينكس بالكس كالزنبيل والجراب لا يجوز إلا في  
قرب الماء كذا عثر أبو يوسف ولا في طعام قرية بعينها أو مرة نخلة بعينها  
ولو كانت النخلة في قرية لبيان الصفة لا بأس به على ما قالوا كالحشم في نخار  
أو البساتين بغير غانة ولا يصح السلم عند أبي حنيفة إلا بسبع شروط جميعها  
كقولنا خنطة أو شعير ونوع معلوم كقولنا سقية أو نخلة أو نخلة  
كقولنا جيد أو ردي ومقدار معلوم كقولنا كذا كيلاً بمكالم معروف أو كذا  
وزناً وأجل معلوم ومعرفة رأس المال ومقدار إذا كان يتعلق العقد  
على مقداره كالسجل والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه  
فيه إذا كان له محل ومؤنة وقال لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معي  
ولا إلى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد فعهدها تكون الشروط  
خمس قال العلامة ابن المقام ويقولها قال مالك وأحمد والشافعي  
انتهى وإذا كان رأس المال ثوباً لا يشترط تعيين مقدار ذراعاً بالانفاق  
مع اختلاف الطرفين في الدليل ومن فروع الاختلاف في معرفة مقدار  
رأس المال إذا سلم في جنس ولم يبين رأس المال كل واحد منهما أو  
أو سلم جنس ولم يبين مقدار أحدهما لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما  
يجوز فالأول كما إذا سلم بآية درهم في كرخ خنطة وكرخ شعير ولم يبين رأس  
مال كل واحد منهما فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز والثاني كما إذا  
سلم درهم ودنانير في كرخ خنطة وقد علم وزن أحدهما دون الآخر

الآخر فإنه لا يجوز عنده وعندهما يجوز كذا في العناية ومن سلم صديقاً  
في صديق أو خنطة في شعير حل التفاضل وحرم النساء ذكرها في باب  
الربوا ولم يذكر له حل ومؤنة كالمسك ولما فور لا يحتاج فيه إلى بيان مكان  
الايضاء بالاجماع وبوفيه في المكان الذي سلم فيه قال رضي الله عنه وهذا  
رواية إمام الصغرى والبيع من المبسوط وذكر في الأجار يوفيه في أي مكان  
شاء وهذا أصح ولو عيّن مكاناً قيل لا يعيّن وقيل يتعين ولو عيّن المصير  
فيما له حل ومؤنة يكتفي به ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن ينفق  
فيه سواء كان رأس المال من النقود أو من الأعيان ولا يصح السلم إذا كان  
فيه خيار الشرط لهما أو لأحدهما وكذا لا يثبت فيه خيار الرؤية بخلاف  
خيار العيب ولو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم  
بأنه خلا فالزفر وجملة الشرط جمعها في قولهم أعلام رأس المال قوله  
وأعلام المسلم فيه وتأجيله وبيان مكان الايضاء والقدرة على تحصيله  
فإن سلم مائة درهم في كرخ خنطة مائة منها ومن على السلم إليه ومائة نقد  
فإن سلم في حصّة الدين بابل ويجوز في حصّة النقد ولا يصح السلم  
بناء على أن عقد السلم وقع صحيحاً فلم ينفذ رأس المال قبل الافتراق صح  
الآن يسطر بالافتراق ولا يجوز التفريق في رأس المال السلم والمسلم فيه  
قبل القبض ويصح البيع والعبد المحرر عليه السلم والصرف ذكرها  
في باب الوكالة بالشراء ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه فإن  
تعايلا المسلم بكثرة أن يشتر من المسلم إليه رأس المال شيئاً يفتنه  
كأنه لا يفتنه رأس المال في مجلس أو قاله السلم كالحاجب قبضه في  
مجلس بيع السلم وفيه خلاف زفر ومن سلم في كرخ فلما حل للأجل اشترى  
المسلم إليه من رجل كذا وأمرت السلم قبضه قضاء فحق لم يكن قبضه  
أن أمره أن يقبضه ثم يقبضه لنفسه فأكاله ثم أكاله لنفسه زفر ومن سلم  
في كرخ فأمرت السلم أن يملكه المسلم إليه في غرضه لم يقبضه وهو غائب  
لم يقبضه ولو كانت الخنطة مشتراة والمسلمة تخالها صار قابضاً  
كما لو اشترى خنطة بعينها ودفع غرضه إلى البائع وقال اجعلها في  
غرضي بر ففعل والمشتري حاضر أو غائب يصير قابضاً كذا في النهاية

١٥٠



فلو امره بالخروج كان الخبز في السلم المسلم اليه وفي الشراء للمشتري ولذا اذا امر  
 ان يبيعه في البحر في السلم يحكم من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري  
 ويقر النقص عليه ولقد اختلف في ذلك الجدل في الشراء في الصحيح وهذا احرار  
 عما قيل لا يكتفى بكل واحد كما بظاهر ما روي عنه صلى الله عليه وسلم  
 انه انما عن بيع الطعام حتى يخرج فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري  
 كراهة العناية ولو امره في الشراء ان يبيعه في غائر البايع ففعل لم يصير  
 المشتري قابضا كما لو امره ان يبيعه ويغزله في ناحية من بيت البايع  
 ولو اجتمع العيز والدين والغائر للمشتري ان يراء بالعين صار قابضا  
 وان يراء بالدين لم يصير قابضا وينتقض البيع عند حنيفة وعندهما بالحياء  
 ان شاء انتقض البيع وان شاء شاركه في المخلوط قال صاحب العناية صورة  
 رجل اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى من المسلم اليه كرا اخر بعينه وفي  
 غائره اليه ليحبل الدين اي السلم فيه والعيز وهو المشتري فيها فلا يخفى البايع  
 من ان يجعل فيها اولا الدين والعيز قال كان الثاني صار للمشتري  
 قابضا لهما جميعا وان كان الاول لم قابضا انتهى ومن سلم جارية في كرخطة  
 حنيفة وقبضها المسلم اليه ثم تعايلا فماتت في المشتري فبقيتها يوم قبضها  
 ولو تعايلا بعد هلاك الجارية جاز ولو اشترى جارية بالف ثم تعايلا فماتت  
 في المشتري بطلت الاقالة ولو تعايلا بعد موتها فالاقالة باطلة بخلاف  
 بيع المقايضة حيث تفتح الاقالة وتبقى بعد هلاك احد العوضين وقد ذكرنا هذه  
 المسئلة في موضعها في باب الاقالة ومن اسلم الى رجل درهم في كرخطة  
 فقال للمسلم اليه شرطت لك رديا وقال رب السلم لم يشتر شيئا فان  
 قول المسلم اليه وفي عكسه فالواجب ان يكون القول لرب السلم عند حنيفة  
 وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه وان انكر الصحة ولو قال  
 المسلم اليه لم يكن له اي السلم اجل وقال رب السلم بل كان له اجل فالقول  
 قول رب السلم بالاتفاق وفي عكسه القول لرب السلم عندهما وعند حنيفة  
 القول للمسلم اليه والاصل فيه ان من خرج كلامه نقشا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقيد واحد فالقول  
 لمعنى الصحة عنده وعندهما للمكانه وان انكر الصحة ويجوز السلم في الثياب والابواب

اذا بين طول او عرضا ورقعة وان كان ثوب حريرا لم يرد من بيان وزنه  
 ايضا ولو كان راسا لم يرد من بيان وزنه بالعين وهلك قبل  
 التسليم اليه رب السلم لا يعود السلم ولو كان ذلك في بيع العيز يسوي  
 ذكره في باب التحالف من كتاب الدعوى ولا يجوز السلم في الجواهر ولا  
 في الخمر وفي صفار اللؤلؤ والذهب تنباع وزنا يجوز السلم ولا باس السلم  
 في اللبن والاحرا اذا سمي ملثما معلوما وكل ما امكن ضبط صفة ومعرفة  
 مقداره جاز السلم فيه وما لا تضبط صفة ولا يعرف مقداره لا يجوز  
 السلم فيه ولا باس السلم في طست وقنينة او خفيش او نحو ذلك اذا  
 كان يعرف وان كان لا يعرف فلا فيه وان استنع شيا من ذلك  
 بغير اجل جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز والصحيح انه يجوز بغير اعادة  
 ال صاحب العناية وهو مذهب عامة مشايخنا وكان احكام الشهود  
 يقول هو مواعدة وانما ينعقد العقد بالتعا اذا جابه مغرغا ولقد ثبت  
 التحار لكل واحد منهما انتهي والمعقود عليه في الاستصناع العيز دون العقل  
 حتى جاء به مغرغا فلا من صنعة او من صنعة قبل العقد فاخذه جاز  
 ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز  
 وهذا كله هو الصحيح قال في الحناية قوله وهذا كله الى راجع الى قوله انه  
 يجوز بيعا لا عدة وقوله والمعقود عليه العيز دون العقل وقوله ولا يتعين  
 الا بالاختيار لما ارجع في كل منهما قوله اخر انتهى وهو بالحياء ان شاء اخذه  
 وان شاء تركه ولا للقانع كذا ذكره في المبسوط وهو الاصح وعن ابي  
 حنيفة ان له اختيار ايضا وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما ولا يجوز فيها  
 لا تعامل فيه كالثياب وفيما فيه تعامل انما يجوز اذا امكن اعلا به بالصوف  
 يمكن التسليم وانما قال بغير اجل لانه لو ضرب الاجل فيما فيه تعامل يصير  
 سلما عند حنيفة خلافا لهما ولو ضرب فيما لا تعامل فيه يصير سلما بالاتفاق  
 واذا قبض راس السلم فوجد بعضا من يوفاه وبه رجة ويجوز به المسلم  
 اليه صار مستوفيا دينه ولو وجدها رصا صا او ستورا لا يصير مستوفيا  
 ولو تجوز بيعها انما اليه في باب تعاضل الراس من كتاب الايمان واذا  
 اسلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز من جميعها الوزن ذكره في باب

150



الربوا **مسائل مشهورة** ويجوز بيع المصحف لأنه مال منقوم ذكرنا  
 في السرقه ويجوز بيع الفهد والكلب والتباع والمعلم وغير المعلم في ذلك  
 سواء وعنه ابن يوسف أنه لا يجوز بيع الكلب العقور وقال الشافعي لا يجوز  
 بيع الكلب لا يجوز بيع الكلب ولا يجوز بيع الحمير والخنازير وقد ذكرناه في أول  
 باب البيع القاسد وأهل الأئمة في البياعات كالمسلمين والأشعر والخنيزر  
 خاصة فإن عقدهم على الحمير كعقد المسلم على العبيد وعقدهم على الخنازير كعقد  
 المسلم على الشاة ومن قال بعير بيع عبدك من طعان بالف درهم على أن يفتي  
 لك خمسين من الثمن سوى لالف فهو جائز وبأخذ الالف من المشتري وخمسين  
 من الضامن وإن كان لم يقبل من الثمن جاز البيع بالف ولا شيء على المشتري  
 ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى تزوجها فوطئها الزوج فالكاح جائز  
 وهذا قبض وإن لم يوطئها فليس قبض والقياس إن يصير قابضاً ولو كان  
 عبداً من رجل ثم نسيه عند الاختلاط بأمثاله فماله جعالة طارئة توجب  
 حلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن فيسقط ذكرها في باب الاستثناء  
 من كتاب الأقرار ومن اشترى عبداً فغاب ولم يقبض الثمن فقام البائع  
 البينة أنه باعه آياه ولم يقبض الثمن فإن كانت عينة معروفة لم يبع  
 في دين البائع وإن لم يدر أين هو بيع العبد وأدفع الثمن كالمراهن إذا  
 مات واشترى أمانات قبل قبض المبيع مقلداً فإن المبيع يباع بثمنه كالأمانات  
 ما بعد القبض ثم إن فضل شيء يمسك للمشتري وإن يقبض يبيع هو أيضاً فإن  
 كان المشتري اثنين فغاب أحدهما فلهما من يرفع الثمن كله ويقبضه فإذا  
 حضر الآخر لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شركه الثمن وهذا قول أبي حنيفة ومحمد  
 وقال أبو يوسف إذا دفع أحدهما الثمن كله لم يقبض الآخر نصيبه وكان متطوعاً  
 بما أدى عن صاحبه ومن اشترى جارية بالف مثقال ذهب وفضة فيها  
 نصفان وبمثلها لو اشترى جارية بالف من الذهب والفضة يجب من الذهب  
 مثاقيل من الفضة الدرهم وزن سبعة قال في النهاية وهذا اللفظ يعني  
 قوله وبمثلها استعمال القطر فيها إذا كانت السلطان تشابهان  
 صورة وتختلفان حكماً وهذا كذا انتهى الكسوة لا يوجد الفضا  
 حكماً إذا اشترى برطب شيئاً فنقطع في أوامه بان لا يوجد في الأسواق

١٥٢  
 الأسواق لا يبطل اتفاقاً ويجب القيمة أو ينظر زمان الرطب بان لا يوجد في  
 السنة الآتية ذكرها في كتاب الصرف ومن كره على أخ عشرة دراهم  
 جياً وقضاه زيوفاً وهو لا يعلم فانفقها أو هلك فهو قضاء عند أبي  
 حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يرد مثل زيوفاً ويرجع برأيه رجل  
 على آخر جياً وفاسطوف زيوفاً فظنها جياً وانهم علموا بالزيادة وطالت الجيا  
 وأخذها فإن الجيا دأمة في يده مالم يرد الزيوفاً ويجوز القبض لأمرها  
 في آخر كتاب الرهن وإذا أفرغ طير في أرض رجل فصول من أخذه وكذا إذا  
 باض فيها وكذا إذا تكسرت فيها طير ويحترق به عما لو كسره رجل فيها فانه كذا  
 الرجل لا يأخذ ولا يختص بصاحبه وهذا إذا لم يقبض صاحب الأرض منه  
 لذلك بان حفرها بئر ليسقط فيها أو أعدم مكان للفراخ لئلا يأخذها فإن  
 كان أعداها لذلك لا يمكنها إلا أخذ بل رتب لأرض يصير ذلك قبضاً كذا  
 قال ابن الهمام بخلافه إذا غسل النخل في أرضه فاعمل يده من أنزاله أو  
 من زيادات الأرض فيملكه تبعاً لأرضه كاشجار التاب فيه والتراب  
 المجمع في أرضه بحرمان الماء ولو اصطاد دجاجة فباعها فوجد المشتري  
 في بطنها دجاجة لا يملكها المشتري فيكون للبائع ذكرها في الزكوة في باب  
 المعادن والركاز قال العلامة ابن الهمام وما ذكر في التسمية من  
 الإطلاق ظاهر الرواية وقيل إذا كانت الدرة غير منقوبة تدخل  
 في البيع بخلاف المنقوبة كما لو كان في بطنها عينين مملكتين لغيره ثاقله  
 وكل ما تأكله يدخل في بيعها وكذا لو كانت الدرة في صدفة ملكها المشتري  
 قلنا هذا الكلام لا يفيد إلا مع دعوى أنها تأكل الدرة غير المنقوبة كما  
 العنبر وهو ممنوع نعم فترفق أنها تبلى مرة بخلاف العنبر فإنه حشيش  
 والصدف دسم من شأنها الكحل ذلك انتهى وقال العلامة أيضاً ومن جنى  
 هذه المسائل صوف وضع على سطح بيت فانتبل بالمطر فغصه رجل فإن كان  
 وصنعه الماء فهو لصاحبه والافالم لا تأخذ ولو باض صيد في أرض رجل  
 أو تكسرت فيها فجاء رجل ليأخذ منه صاحب الأرض فإن كان في موضع يقدر  
 صاحب الأرض على أخذه قريباً منه بان كان بحضرة كان الصيد له وإن  
 كانه أخذه عنده وإن لم يكن بحضرة لا يملك وكذا إذا وقع في ثياب النصار



من السكر والدرهم فهو لمن اخذه ما لم يلف ثوبه على التل في اية او كان  
مستقلا له اي التل ربا بسط ثوبه لذلك فالقصة او كان مستقلا  
فصوله وكذا من حيا مكانا للسرير فله ما صرح فيه عند البعض وفي فوارق  
الفضل خلاف هذا قال اهل مكة يرمون في ساحة رجل الراد والبر  
والسرير هو لمن سبق سواء حيا المكان له ولا انتهى **كتاب**  
**الصرف** الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثنان  
سعى بالحاجة الى النقل في بدلية من يد الي يد والصرف هو النقل والردغة  
اولا لا يطلب منه الا الزيادة اذ لا يتفجع بعينه والصرف هو الزيادة  
لغة كذا قال الخليل ومنه سميت العبادة الناقلة صرفا فان باع فضة بفضة  
او ذهبا بذهب لا يجوز الا مثلا بثل وان اختلفت في اجوده والزيادة  
واذا وجد في احد العوضين بفضة زبوا فادخرجه ويجوز اعد العاقبة  
وقبضه صار مستوفيا ولو وجد رصا صا او سودة لا يجوز التجوز بها  
وكذا في التل كما ذكرها في باب التميز في تقاضي الدرهم ولا بد من قبض  
العوضين قبل الافتراق سواء كانا يتبعان كالمصوغ او لا يتبعان كالمقود  
او يتبعان احدهما ولا يتبعان الاخر والمراد من الافتراق الافتراق بالابان  
حتى لو ذهب ايشيان معا في جهة واحدة او نامة المجلس واعني عليهما  
لا يبطل الصرف وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التفاضل  
فان افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدثا بطل العقد ولهذا لا يخرج  
شرط اختياره ولا الاجل الا اذا اسقط اختياره في المجلس فعود الى الجواز  
والاعتياض عن الاجل حرام ذكرها في باب الصلح عن الذين من كتاب  
الصلح ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دينار بعشرة  
درهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا فالبيع في الثوب باطل  
وقال زكريا في الثوب ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة كغيره بشرط  
في المجلس خلاف بيعه بكنهه مجازة ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة  
وفي غيرها طوق فضة قيمتها الف مثقال بالفي مثقال فضة ونقد من الثمن  
الف مثقال ثم افتراقا فالتدبير نقد من الفضة وكذا لو اشترى بها بالفي مثقال  
الفانية والفا نقد فالتدبير نقد من الطوق وكذا لو باع سيفا على ثمانية

بمائة درهم حلية فسون ودرهما ودفع من الثمن خمسين جازا لبيع كذا  
المقبوض قصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذا ان قال قد عذر  
خمسين منها فان لم يتقابض حتى افتراقا بطل العقد في حلية وكذا السيف  
ان كان لا يتخلف الا بغير ولهذا اي ولعدم امكان تسليمه بدون العذر  
لا يجوز افراده الى السيف البيع وان كان يخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف  
وبطل الحلية وهذا اذا كان الفضة المفردة ازيد مما فيه وان كانت مثلك  
اقل منه او لا يدري لا يجوز البيع ومن باع انا فضة ثم افتراقا وقبض  
بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاثنا مشتركا بينهما ولو  
استحق بعض الاثنا فالشتر بالخير را شدا اخذ ابا في حخته والاشارة  
وان باع قطعة نقرة ثم استحق بعضها اخذ ما بقي حخته والاشارة ومن باع  
وجهين ودينارا بدرهم ودينارا جازا لبيع وجعل كل جنس بخلافه وقال في  
والاشارة لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا باع كثر شعير وكثر حطة بكثرة شعير  
وكثر حطة ولو باع ودرهما وثوبا بدرهم وثوب وافتراقا من غير قبض  
فالتدبير في الدرهمين والتدبير في الدرهم الى الثوب ومن باع احدى عشر  
درهما بعشرة ودرهما ودينارا جازا لبيع ويكون العشرة بثلها والدينار  
بدرهم ولو تبايعا فضة بفضة او ذهبا بذهب ومع اقلهما شئ اخر يبلغ  
قيمتها في الفضة جاز البيع من غير كراهة وان لم يبلغ فتح الكراهة وان لم  
يكن له قيمة كالترا لا يجوز البيع ومن كان له على اخر عشرة دراهم فباعه  
الآخر عليه عشرة دنانير بعشرة دراهم ودفع الدينار وتقاها العشرة  
بالعشرة فهو جائز ووقعت المقاصة استحقاقا والقياس بغيره ومعنى البتلة  
اذا باع بعشرة مطلقة وزفرها لفا فيه علما بالقياس وهذا اذا كان  
الدينار سائقا اي على عقد الصرف فان كان لاحقا فذلك في اصح الروايات  
قال صاحب العناية بان اشترى دنانير بعشرة دراهم وقبض الدينار ثم  
ان اشترى الدينار رباع ثوبا من باع الدينار بعشرة دراهم ثم اراد ان يبيعه  
فيه روايتان في رواية ابي سليمان وهو ان اخا رصا فخر الاسلام وقيل  
المعنى في الصحيح الرواية تقع المقاصة وفي رواية ابي حنيفة واخا رصا  
وقاضي خان لا تقع المقاصة انتهى ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غير علة



برهمين مائة درهم غلة والعلقة ما يرد به بيت المال ويأخذها التجار  
 في العنابة الغلة من الدراهم هي المقطعة التي في القطعة منها قيراط وتسويج  
 اوجبة فيروها بيت المال لا يزياقتها بل لكونها قطعاً ويأخذها التجار  
 انتهي فاذا كان الغالب على الدراهم الغلة فهي دراهم وان كان الغالب  
 على الدراهم الذهب فهي ذهب وتعتبر فيهما من حرم التفاضل ما يعتبر فيهما  
 حتى لا يجوز بيع كالحلة بها ولا بيع بعضها ببعضها الا متساوية في الوزن  
 وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزناً والنقود لا تخلو عن قليل غش  
 عادة لانها لا تنطبع الا بالغش وقد يكون خلقاً كما في الرومي منه  
 فيلحق القليل الرواة والجميد والرومي سواء فان كان الغالب عليها  
 الغش فليسا حكم الدراهم والدراهم اعتباراً للغالب فان اشترى بها  
 ففئة خالصة فهو على الوجه التي ذكرناها في حلية السيف وان بيعت  
 اي الدراهم التي غشها غلبت بحسبها متفاضلاً جازماً لجلس خلاف  
 المجلس في حكم شئيين ففئة وضيق ولكنه صرف حتى يشترط القبض في  
 المجلس قال صاحب الهداية قال العبد الضعيف شياً ما يبيع به ماله ما واد  
 النهر لم يفتوا بجواز ذلك في العدا والخطار فلهذا لا تحا اعر الاموال في  
 ديارنا فلو ابيع التفاضل فيه يفتى باب الربوا ثم ان كانت تروج بالوزن  
 فالبيع والاستقراض بها بالوزن وان كانت تروج بالعدو وان كانت  
 تروج بها فكل واحد منها لان المعبر هو المعتاد فيها اذا لم يكن نقداً  
 ما وامت تروج تكون اثماً لا تعين بالتعيين واذا كانت لا تروج فهي  
 سلعة تعين بالتعيين وان كان يقبلها البعض دون البعض فهي كالزوف  
 لا يتعلق العقبة بعينها بل بحسبها زيوفا ان كان البايع يعلم بها وبحسبها  
 من ابيها وان كان لا يعلم واذا اشترى بها سلعة فكسدت فترك البايع العمل  
 بها بطل البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد  
 عليه قيمتها اخرها كما تعامل الناس بها ويجوز البيع بالفلوس فان كانت نافقة  
 جاز البيع وان لم يعتبر وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعتبرها  
 باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة خلافاً لهما وهو  
 نظير الاختلاف الذي بينا لو استقرض فلوساً فكسدت عند ابي حنيفة

مينة عليه مثلاً وعند ما يجب قيمتها كما اذا استقرض مثلاً فانقطع كسرت  
 عند ابي يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكسار وعلى امرؤ اصل الاختلاف  
 فيمن غصب مثلاً فانقطع وقول محمد انظر وقول ابي يوسف ايسر ومن  
 اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس جاز وعليه باع بنصف درهم من الفلوس  
 وكذا اذا قلل به اثنى فلوس او بغيره فلوس وقال زفر لا يجوز بيع  
 ذلك ولو قال بدرهم فلوس وبدرهمين فلوس فذلك عند ابي يوسف  
 وعن محمد انه لا يجوز ولا يجوز فيما دون الدرهم قالوا وقول ابي يوسف  
 اصح سيما في ديارنا ومن اعطى ميراً في درهمها وقال اعطى بنصفه فلوساً  
 وبنصفه نصفاً الاجبة جاز ابيع في الفلوس وبطل فيما بقي عند طحاوي  
 العناية قوله بنصفه نصفاً اي درهمها صغيراً وزنه نصف درهم كبير  
 اجبة انتهى وعلى قياس قول ابي حنيفة بطل في الكل ولو كرر لفظ لا يحط  
 كان جوابه كجوابها هو الصحيح وفي العناية هو الصحيح احرازاً على غير الفقيه  
 ابي جعفر الهندواني والفقيه المظفر ابن البمان والشيخ الامام شيخ الاسلام  
 ان العقد لا يصح مهننا ايضاً وان كرر لفظ الاعطاء لا تحاد والصفة قيل  
 والاول هو الصحيح وهو اختيار المصنف انتهى ولو اعطى نصف درهم فلوس نصفاً  
 الاجبة جاز قال رضي الله عنه وفي اكثر نسخ المختصر والمسللة الثانية ولم  
 يذكر الا في كتاب **الكفالة** الكفالة هي العم الغلة قال  
 الله تعالى وكفلاً ما ذكرنا ثم قل هو من الائمة الى الائمة في المطالبة وقيل  
 في الوين والاول اصح الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال  
 فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احضار المكفول به وقال في  
 لا يجوز وتنفذ اذا قال تكلفت بنفس فلان او برقبته او بروحه او  
 بجذبه او بغيره وكذا بيده وبوجهه وكذا بنصفه او ثلثه او جزء  
 منه بخلاف اذا قال تكلفت بيد فلان او برجله وكذا اذا قال ضمنته  
 او على والى وكذا اذا قال انا زعيم به وقيل بخلاف اذا قال انا مامن  
 لمعرفه فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لم يحضر  
 اذا طال به في ذلك الوقت وقاد بما الرزمة فان احضره والاجبه الحاكم ولكن  
 لا يجزى اقل مرة لعله ما ورى بماذا يدعى الكفالة المكفول بنفسه الكفالة



مدة ذهابه ومجيئه فان مضى لم يحضره بمكة واذا حضره لم يكن  
يقدر المكفول ان يجامه برئ الكفيل من الكفالة فاذا كفل على ان يسلم  
في مجلس الكفالة في السوق برئ وقيل في زمان لا يبرأ وان كلف في برية  
لم يبرأ وكذا اذا سلم في سواد ليس فيه قاض بفصل الحكم ولو سلم في مصر آخر  
غير المصر لم يبرأ كفل فيه برئ عن ابيه حنيفة وعبد صالح لا يبرأ ولو سلم في السجن  
وقرجه غير الطالب لبرأ واذا مات المكفول برئ الكفيل بالتفصيل الكفالة  
وكذا اذا مات الكفيل بخلاف الكفيل بالمال ولو مات المكفول له فلو مسمى ان طالب  
الكفيل وان لم يكن فلو ارثه ومن كفل بنفسه لم يبرأ اذا دفع اليك  
فانما برئ ففعله اليه فهو برئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم ولو سلم الله  
المكفول بنفسه من كفالة صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل او رسوله فان  
تكفل بنفسه على انه ان لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو  
فلم يحضره الى الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس هذا  
تعلق بشرط متعارف فيصح ليس تعليقا بمطلق الشرط كجوب الرجوع ونحوه  
وقال ان فني لا تصح هذه الكفالة ومن كفل بنفسه رجل وقال ان لم يوف  
عند افعلي مال فان مات المكفول عنه ضمن المال ومن ادعى على آخر مائة دينار  
وبينها او لم يبينها حتى تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به عند افعلي مائة  
عند ابيه حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان لم يبينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك  
لم يلتفت الى دعواه ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند  
ابن حنيفة رحمه الله معناه لا يجبر عليها عنده اي لا يجبر على اعطاء الكفيل كذا قال  
العلامة ابن الهمام وقال لا يجبر في حد القذف وحد القصاص بخلاف الحدود  
لما لصية الله تعالى ولو سمحت بنفسه بفتح بالاجماع وكذا يجبر في التغرير بالاتفاق  
ولا يجبر فيها حتى يشهد احد او شاهد عدل يعرفه القاضي وذكر في بعض النسخ  
ان على قولهما لا يجبر في الحدود والقصاص بشهادة الواحد والرجوع في الكفالة  
جايزان في اخراج ومن اخذ من رجل كفيلًا بنفسه ثم ذهب واخذ منه  
آخر فمما كفيلان ولو صالح من كفالة بالنفس على عوض تبطل الكفالة ولا  
المال في رواية وفي اخر لا تبطل الكفالة ولا يجب المال ذكرها في  
اواخر الشفعة واما الكفالة بالمال فمأثرة معلوما كان المال المكفول به

المكفول به او مجهولا اذا كان دينًا صحيحًا مثل ان يقول تكفلت عنه بثلث  
او بثلث عليه او بما يدركك في هذا البيع ومثل هذه الجهالة تحل في الكفالة  
اتية بنا على التوسع مع ان الكفالة بالدرك تصح بالاجماع ولا تقتضي  
الجهالة وصار هذا كما اذا كفل بشجرة تحت الكفالة وان احتمل السراية  
والاقتضار ونحوه ان يكون دينًا صحيحًا ومأثرة ان لا يكون برئ الكفالة  
والمكفول له الجمار ان شاء طالب الذي عليه الاصل ان شاء طالب الكفيل الا  
اذا شرط المكفول له البرائة اي براءة الذي عليه الاصل في تنقذ حواله كما  
ان احواله بشرط ان لا يبرأ بها المحل تكون كفالة ولو طار احد هماله  
ان يطالب الآخر وله ان يطالبها ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل  
ان يقول يا بعت فلانًا فعلى واما ذاب لك علي فلي واما غصبك فعلى  
الاصل انه يصح تعليقه بشرط لا ثم لمثل ان يكون شرطًا لوجوب الحق  
فكفالة اذا اشترى المبيع ولا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد  
وهو مكفول عنه او لتقدر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن المدينة واما ذكر  
من شروط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بحد الشرط كقوله ان  
معت الرجوع او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها اجلًا الا انه تصح الكفالة  
ويجب المال حالًا والكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط والفاقة  
كالطلاق والعتاق ويجوز الكفالة الى فردوم الحاج والاحصاء و  
الديس والقطان واما ذكرها في باب البيع الفاسد وان قال  
تكلفت بما لك عليه فقامت البيعة بالف عليه منته الكفيل وان لم يتم البيعة  
فالقول قول الكفيل مع ميمنه في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول  
بكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه في جواز الكفالة  
بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر رجوع بما ادى عليه وان كفل  
بغير امره لم يرجع بما يؤقير وقوله رجوع بما ادى معناه اذا ادى مضمنا  
اذا ادى خلافا رجوع بما ضمن وذلك بان كفل عن رجل برأعه حيا وادعى  
الطالب زيوفًا رجوع بمثل مضمنه على الاصيل كذا في الكفاية في ملك الدين  
بالا وادعى الكفيل منزلة الطالب اذا ملكه بالبيعة بان يكفل المكفول له الدين  
الرجوع في ذمة المكفول عنه الكفيل او بالبرئ وهو ان يموت المكفول له أو



الكفيل بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بما أدى وبخلاف اذا سئل الكفيل  
الطالب عن الالف على خمسمائة فقارحاً اذا ابرأ الطالب الكفيل قال  
العلامة ابن الحام بعينه عن خمسمائة واخذ منه خمسمائة لا يرجع الكفيل على  
المكفول عنه الا بمائة او المائة اذا ابرأ الكفيل عن كل الدين لا يرجع بشئ فكذلك  
عن بعض لا يرجع في حق ذلك البعض اعتباراً للبعض بالكل التخييل ولو كفل غيره  
بغير امره قبله فاجازه لا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع عليه ذكره في باب من  
كاتب عبده وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه فان  
لزم بالمال كان له ان يلزم المكفول عنه حتى يخلصه وكذا اذا جسد كان  
له ان يجسده واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او استوفى منه برئ الكفيل  
وان ابرأ الكفيل لم يبرأ الاصيل وكذا اذا ابرأ الطالب عن الاصيل فهو خير  
عن كفيه ولو ابرأ عن الكفيل لم يكن تأخير عن الذي عليه الاصيل بخلاف ان  
كفل بالمال حال موجلاً الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل فان صالح الكفيل  
رتب المال عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصيل  
ويرجع على الاصيل خمسمائة ان كانت بامره بخلاف اذا احتاج على جنس آخر فيرجع  
بجميع الالف ولو كان صالحاً عما استوجب بالكمالة وهو المطالبة لا يبرأ الاصل  
قال في الكفاية صورته ما ذكر في المبسوط انه لو صاحبه على مائة ورسم على ان  
ابرأ الكفيل فاقعة من الباقى يرجع الكفيل على الاصيل مائة ويرجع الطالب  
على الاصيل تسعمائة لان ابرأ الكفيل يكون تسعاً للكمالة ولا يكون سقلاً  
لاصل الدين انتهى ومن قال لكفيل ضمن له مالا قد برئت التي من المال  
رجع الكفيل على المكفول عنه معناه ضمن له بامره وان قال ابرأتك لم يرجع  
الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت قال محمد بن عوف مثل السك وقال ابو يوسف  
هو مثل الاول وقيل في جميع ما ذكرناه اذا كان الطالب حاضراً يرجع  
في البيان لا يرد ولا يجوز تعليق البراءة من الكفاية بالشرط قال العلامة ابن  
الحمام اي بالشرط المتعارف مثل ان عجلت الى البعض او دفعت البعض  
فقد ابرأتك من الكفاية اما غير المتعارف فلا يجوز تعليق الكفاية به انتهى  
ويروي انه يصح وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يصح الكفاية به كما  
كالحدود والقصاص معناه بنفسه لا بنفس من عليه الحد اذا كفل المشتري

عن المشتري بالثمن جاز والثلث من كسائر الديون وان كفل عن البائع  
بالمبيع لم يصح والمبيع غير مضمون بغيره وهو الثلث والكمالة بالاعيان المضمونة  
وان كانت تصح عندنا خلافاً لثالث فيمكن بالاعيان المضمونة بنفسها  
كالمبيع بغيره فاسد والمقبوض على سؤم الشراء والمقبوض لا يملك  
مضموناً بغيره كالمضون والمبيع ولا يملك امانة كالوديعة والمستعار  
والمستاجر ومال المضاربة والمشاركة ولو كفل تسليم المبيع قبل القبض و  
بتسليم الرهن بعد القبض الى الراهن او تسليم المستأجر الى المستأجر جاز  
بالتزامه فصلاً واجباً ومن استأجر دابة فله عليها فان كانت بعينها لم  
صح الكفاية بالهل وان كانت بغيرها جازت الكفاية وكذا من استأجر  
عبداً للخدمة فكفل له رجل بخدمته فهو باطل ولا تصح الكفاية الا بقبول الله  
المكفول له في مجلس العقد وهذا عند حنيفة ومحمد بن قيس ابو يوسف يجوز  
اذا بلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفاية  
بالنفس والمال جميعاً الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول المريض لو ابرأتك كفل  
عني بما على من الدين فنكحل به مع غيبة الغرماء حيث يصح وان لم يسم المكفول لهم  
قالوا انما يصح اذا كان له مال فان لم يكن له مال لا تؤخذ الورثة بديونه  
ولو قال المريض في كل ما جئني وخلف المشايخ فيه يعني منهم من لم يصح  
ذلك ومنهم من صحه واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فكفل  
رجل عنه للغرماء لم يصح عند حنيفة وقال لا يصح كما اذا تبرع به انسان ولا تصح  
الكفاية اذا كان المكفول لغيره كما اذا كفل لاهل الغرماء ذكره في فصل الغفلة  
بالمواريث من كتاب القضاء ومن كفل عن رجل بالف عليه بامره فقضاه  
الالف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس له ان يرجع فيها بخلاف ما اذا كان الرجوع  
اي دفعه الى الكفيل على وجه الرسالة فيكون امانة فله ان يرجع وان رجع  
الكفيل فيه فهو له ولا يصدق به اذا كان قبضه على وجه الاقتضاء بناءً  
على انه ملكه حتى انه لو ابرأ الكفيل المطلوب قبل اوائه يصح كذا اذا قبضه  
بملكه لكن فيه نوع خبط على مذهب حنيفة فلا يصدق به واما اذا  
كان قبضه على وجه الرسالة وكان امانة فلا يطالب الرجوع في قول حنيفة  
ومحمد بن قيس في قول ابو يوسف يطالب بما في الغاية ولو كانت الكفاية بغير



فباعها وزج فيها فالزوج له في الحكم اي قضاء قال ابو حنيفة واجب ان  
يرده على ان يرضى بالكثر ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند ابو حنيفة ورواية  
اجماع الصغير وقال ابو يوسف ومحمد حوله ولا يردده على ان يرضى  
وهو رواية عن ابن حنيفة وعنه انه يصدق به وهذا اي الردي على المولا  
اصح لكنه استحباب الجبر ومن كفل عن رجل بالقبالة فامر الاصيل ان  
يتخير عليه حريرا ففعل فالشراء للكفيل والزوج الذي الباع فيه هو عليه  
ومعناه الامر ببيع العينة مثل ان يستقرض من باع عشرة فينتد عليه  
منه ثوبا يساوي عشرة فحسب عشرة مثلاً رغبة في نيل الزيادة لبيعه مستقرض  
بعشرة ويحل خمسة سمي به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العيز وهو  
مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لمذموم البخل  
ثم قيل هذا ضمان لما يخسر المشتري نظراً الى قوله على وهو الكفيل والزوج  
الزيادة عليه وهو العاقبة ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه اي تقرر عليه  
او بما قضى له عليه فخاب المكفول عنه فاقام المدعي البيعة على الكفيل ان له  
على المكفول عنه الف درهم لم يقبل ومن اقام البيعة ان له على فلان كذا  
وان هذا الكفيل عنه بأمرة فانه يقضي به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان  
كانت الكفالة بغير امره يقضي على الكفيل خاصة وفي الكفالة بما ادى على الامر  
وقال زفر لا يرجع ومن باع داراً وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم  
اي تصديق من الكفيل بان الدار ملك الباع كذا في النهاية ولو شهد فتم  
ولم يكفل لم يكن تسليمها وهو على دعواه ومعنى قوله ختم ان يكتب اسمه في الصك  
وجعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ومنع عليه نقش خاتمة حتى لا يجر فيه التزوير  
والتبديل كذا في العناية نقل عن شمس المائمه اكلوا في قالوا اذا كتب في الصك  
باع وهو ملكه او بيعاً باتاناً فذا وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب  
الشهادة على اقرار المتعاقدين **فصل** في الضمان  
ومن باع لرجل ثوباً ومن له الثمن او مضارب ممن ثمن متاع فالضمان  
باطل وكذلك رجلان باعا عبداً صفقة واحدة ومن احدهما لصاحبه  
حصته من الثمن بخلاف اذا باعا صفقتين في لا يكون فيه شركة الا بالشر  
ان للمشتري ان يقبل نصيب احدهما ويرد نصيب الاخر وان يتبعض

157  
بعض نصيب احدهما اذا تقدم من حصته وان قبل الكل من ضمن غرض  
خرجه ونوابه وقسمه فهو جائز اما ان يخرج هذا ذكرناه واما التائب فان  
بعضها يكون بحق كمر النهر المشترك او جرحا من المولف بالتجديس فذا لا يملك  
وغيرها جازت الكفالة بها على الاتفاق وان اراد بها ما ليس بحق كالجاني  
في زمانه فبها في المشايخ ومن يميل الى الصلح الشيخ الامام علي بن ابي طالب  
واما القسمة فقد قيل في النوازل بعينها او حصته منها والرواية باو وقيل  
على ان ثمة المولف الراتب والمراد بالنوازل ما يوجب راتب والحكم باتباعه  
قال لا حرك على مائة الشهم وقال المقر له في حالة قال قول قول المقر وان  
قال خمنت لك عن فلان مائة الشهم وقال المقر له في حالة قال قول قول  
القامن وث في الحق ان في اي الضمان بالاقول الى الاقرار واو يوسف  
فيما روى عنه الحق الاول الثاني ومن اشترى حارية كفل له رجل بالدرك فاحت  
لم ياخذ الكفيل حتى يقضي له على الباع وهذا في جرد الاحتياق بناء على ان البيع  
لا ينقضي في ظاهر الرواية لم يقض له بالثمن على الباع فلم يجب على الاصيل  
رد الثمن فلا يجب على الكفيل خلاف القضاة بالحجة بناء على ان البيع بطل بخراسان  
فيرجع على الباع والكفيل موضع دائل الزيادة في ترتيب الاصل ومن اشترى  
عبداً ضمن له رجل بالعبدة فالضمان باطل بخلاف الدرك فانه يصح ويستعمل  
في ضمان الاحتياق عرفاً ولو ضمن اخلاص لا يفتع عند ابو حنيفة وعندهما فمؤنة  
الدرك فيصح ولا يجوز بحالة المملوك والصبي الا بالاذن ولا يفتع كحالة الكفيل  
ولو صدر الكفالة من المريض صح من الثلث وهذه كلمة في اول الشرة ومثله  
كفالة المريض مذكورة في باب عتق المريض من كفا الوضايا ومن باع عبداً  
على ان يعطيه كفيلاً معتقاً حاضراً من المجلس فقبل جاز استحساناً واذا لم  
يكن الكفيل معتقاً او غائباً حتى افرق لم يرض الباع ولو كان غائباً فخص في المجلس  
وقبل صح ذكرها في الرهن ومن اثبت الدبر على العبد حتى يبع في دينه لا يخل  
لمن اثبت لشره ممن في يده ذكرنا قبل فصل ومن رهن عبيد في باب القضاء  
بالموارث وقد اوردناها في كتاب الدعوى **باب**  
**كفالة الصبيان** واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
كما اذا اشترى عبداً بالف درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فادتر



احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤد به على النصف فخرج بالزيادة  
 واذا كفل رجلان عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كينل عن صاحبه فكل  
 اداء احدهما يرجع على شريكه بنصفه فليسا كان او كثيرا ثم يرجعان على الاصل  
 وان شاء يرجع بالجميع على المكفول عنه واذا برأ رب المال احدهما اخذ الاخر  
 بالجميع واذا افرق المتفان فلاما صحت الديون ان ياتوا بها او لا  
 بجميع الدين ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يؤد من اكثر من النصف واذا كوفت  
 البطان كتابا واحدة وكل واحد منهما كينل عن صاحبه فكل شيء اداء احدهما  
 يرجع على صاحبه بنصفه ولو لم يؤد شيئا حتى اعتق المولى احدهما جازا  
 وبرئ من النصف ويبقى النصف على الآخر والمولى ان يخذ بحصة الدين لم يعتق  
 ايتما شاء المعتق بالكفالة وصاحبه بالاصالة فان اخذ الآخر اعتق رجعا  
 على صاحبه بما يؤدى وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ **باب**  
**كفالة العبد وعنه** ومن ضمن عن عبده مالا لا يجب عليه حتى يعتق  
 ولم يستم حاله ولا غيره فهو حال قوله لا يجب عليه صفة مالا اى لا صفة انه  
 لا يجب عليه حتى يعتق بان اقربا يستهلك ماله وكذا به المولى واقرضه ان  
 او باعه وهو محجور او وطى امرأة بشبهة بغير اذن المولى فانه لا يؤخذ به  
 في الحال كذا في الكفالة بخلاف الرز الموكف فانه لا يؤخذ الكفيل ايضا الا بعد  
 الاجل ثم اذا اودع رجعا على العبد بعد المعتق كما لا يرجع الطالب عليه الا بعد  
 المعتق ومن اودع على العبد مالا وكفل له رجل نفسه فمات العبد برسر  
 الكفيل لبراءة الاصل كما اذا كان المكفول بنفسه اذ كان اذ عتق العبد  
 فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعى البيعة انه كان له ضمن الكفيل قيمة واذا  
 كفل العبد عن مولاه بامر فعتق فاداه او كان المولى كفل عنه فاداه بعد  
 المعتق لم يرجع واحد منهما على صاحبه وقال زفر يرجع ومعه الوجه الاول  
 ان لا يكون على العبد دين حتى يعتق ككفالة بالمال عن المولى اذا كان بامر  
 انما كفالة عن العبد تخرج على كل حال ولا يجوز الكفالة بمال الكفالة فمات  
 به او عتق وبدل لسعاية كمال الكفالة في قول به حنفية وعلى قولها تخرج وتخرج  
 الكفالة بمال اعتق عبده عليه ذكرها في باب المعتق على كمال **كتاب**  
 ومعى جائزة بالدينون قال عليه السلام من اجل على من فليسب وتصح رضاه

برضاه المجلد والمحال المحال عليه واذا تمت الحوالة برئ المجلد من الدين بقول  
 وقال زفر لا يراد جبر على القبول اذ نقد المجلد لم يرجع المحال على المجلد الا ان  
 يتور حقة وقال الشافعي لا يرجع وان توى والتوى عند ابيه حنفية احمد  
 الامر من اما ان يحد الحوالة ويكلف ولا يئنه له عليه ويموت مفلتا وقال  
 حذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم باطلاسه حال حياته واذا شرط  
 في الحوالة ان لا يراد المجلد يكون كفالة وقد مر في الكفالة ايضا واذا طالب  
 المحال عليه المجلد بمثل الحوالة فقال المجلد اخلت بيني وبينك لم يقبل  
 قوله وكان عليه مثل الدين والحوالة لا تكون اقرا منه بالدين عليه لانها  
 فمكون بدونه واذا طالب المجلد المحال باحالة به فقال انما اطلبك  
 لتقبضه له وقال المحال بل اطلبني بيني وبينك فالتقول قول المجلد بمينه  
 ومن اودع رجلا الف درهم واحال بها عليه امر فهو جائز فان ملكك  
 برئ لتقبضها بها بخلاف اذا كانت مقيدة بالمغصوب يعني بان كان الف  
 مغصوبا عند المحال عليه كذا في الغناية في لا تبطل الحوالة بهلاك ذلك المغصوب  
 المعين بل تبقى الحوالة متعلقة بمثلها وقيمة كذا في الغناية وقد تكون الحوالة  
 مقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة بهذه الجملة ان لا يملك المجلد المحال عليه  
 وقوله في هذه الجملة المراد به الحوالة المقيدة بالدين ودبعت كانت او غصبنا  
 وبالدين كذا في الغناية وهذا مثال الرهن وان كان سوة للمغرم بعد الموت  
 يعني انه لا يكون احق بملك الدين والدين الذي قيدت به الحوالة عند موت  
 المجلد من الرغاء بل هو سوة لهم خلافا لفر وهو القياس كذا في الغناية  
 والمرحون يكون خصم من الرغاء عند موت الراهن كذا في الكفالة بخلاف  
 الحوالة المطلقة في تبطل الحوالة باخذها عليه وعنده واذا ملك المحال عليه الرز  
 بالا واداه الى المحال بان حال المديون رجلا على رجل ليس عليه دين فقبل الحوالة  
 واوى فانه يملك الدين الذي على المجلد فيرجع به لا بما اوى حتى لو اوى عروضا  
 او درهم من الدين لم يرجع الا بالدين كما لكفيل وكذا لو وصب المحال الرز  
 للمحال عليه او تصدق به عليه او ورثه المحال عليه من المحال شار اليها كتابا  
 الكفالة والعبارة عن بشرح العلامة ابن الهمام وبكرة السفاج وهو قرض  
 استفاد به المقرض سقوط الخطر العريق وهذا نوع نفع استفيد به وقوى



النبي عليه السلام عن فرض من رفعه كتاب **ادب القاض**  
 ولا يصح ولاية القاضي حتى يتحقق في المولى شرط الشهادة ويكون من أهل  
 الفاسق أصل للقضاء حتى لو قلده يصح إلا أنه لا ينبغي أن يقبل حكمه حكمه الشهادة  
 ولو كان عدلاً ففسق بأخذ الرشوة وغيره لا ينبغي أن يستحق العمل وهذا  
 هو ظاهر المذهب عليه سابقاً وقال الشافعي لا يجوز قضاءه كما لا يقبل شهادته  
 عنه وعن علاننا الشبهة في النوادر أنه لا يجوز تقاضاه وقال بعض المشايخ  
 إذا قلده الفاسق ابتداءً يصح ولو قلده وهو عدل غير الفاسق وقبل يصح مطلقاً قبل  
 لا وقبل يصح والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية للقضاء وأما تليده  
 الجاهل فصحيح عندنا ويمكن أن يقضى بفتوى غيره خلافاً للشافعي ويتبع للقلد  
 أن يجاز من هو الأقدم والأول وفي هذا الاجتهاد كلام عرص في أصول الفقه  
 وحاصله أن يكون صاحب حديث لمعرفة الفقه ليعرف معاني الآثار وأما  
 صاحب فقه لمعرفة الحديث كجلا يشغل القياس في المنصوص عليه وقيل لا  
 صاحب فقه يعرف بها عادات الناس كغيره لأحكام يبتني عليها ولا يباين في العمل  
 في القضاء لمن يتقن نفسه أنه يؤدي فرضه وقد تفكده الصحابة رضوان الله عليهم  
 أجمعين وكفى بقررة وهو فرض كفاية ويكره الدخول فيه لمن يخاف الجوعنة  
 ولا يباين على نفسه كيف في ذكره بعضهم الدخول فيه مخافة والتقيح أن الدخول  
 فيه رخصة والترك عزيمة فلعله يخطئ فلا يوفق له ولا يعينه عليه غيره ولا بد  
 من الاعانة إلا إذا كان هو الأصل للقضاء دون غيره في يفرض عليه التفقة  
 صيانة لحقوق العباد وإخلاء للعالم عن الفساد وينبغي أن لا يطلب الولاية  
 ولا يسأل لها ثم يجوز التفقة من السلطان الجائر كما يجوز من العادل إلا إذا كان  
 لا يمكنه من القضاء بحق ومن قبله القضاء من آل ديوان القاضي الذي قبله  
 وهو الخراج التي فيها السجلات وغيرها لا تخاف وضعت فيها لتكون حجة عند الحاجة  
 فيجعل في يد من له ولاية القضاء ثم أن كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا  
 إذا كان من مال الخصوم في الصحيح وكذا إذا كان من مال القاضي المعروف هو الصحيح  
 وفي العناية وقوله في الصحيح في الصور تترجح أحراراً عما له بعض المشايخ أن البياض  
 إذا كان من مال الخصوم أو مال القضا لا يجوز المعزول على دفعه لأنه ملكه أو وجب  
 ولكن الصحيح فيها ما ذكرنا انتهى ويبعث أمينه من يقبضها بخبرة المعزول وأمينه

١٥٩  
 أمينه وبنا لأنه شافعي وبجملان كل نوع منها في خريطة كجلا يشبه  
 المولى وهذا السؤال يكشف حال اللائزام وينظر في حال الجوسين من اعرف  
 بحق الزماداة ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه لا يبيته فان لم تقبل لم يقبل  
 بتخليته حتى ينادى عليه وينظر في أمره وينظر في الودائع وارتقاء الوقوف  
 فيعلم على ما تقوم به البيعة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المعزول  
 إلا ان يعترف الذي هو في يده أن المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها إلا إذا  
 بد بالقرار غيره فيسلم إلى المقر له الأول لا يقبل أخبار المعزول قاله  
 آخر في غير علته وفي غير علته كذا رها في كتاب القاضي إلى القاضي ويجلس  
 للمسلم طوبى ظاهراً في المسجد كجلا يشبه مكانه على الغرباء وبعض المعتنق  
 والمسجد لجامع أوله وقال الشافعي في كبره الجوسين في المسجد للقضاء ولا يمنع  
 المشرك من دخوله في المسجد والحائض يخرجها لها فيخرج القاضي إليها وإلى  
 باب المسجد ويبعث من يفصل بينها وبين خصمها كما إذا كانت المحصورة في الآلة  
 ولو جلس في داره لا لباس به وثا من الناس في الدخول بها ويجلس بعد من  
 كان يجلس قبله في كل ولا يقبل هدية الآمن ذي رحم محرم ومن حرم  
 عاداته قبل القضاء وبها داته وفيما رآه ذلك يصير كلاماً بقضائه حتى لو  
 كانت للقرية خصومة لا يقبل هديته وكذا إذا زاد المهد على المعتاد أو كما  
 له خصومة ولا يخفى عوداً أن تكون عامة ويدخل في هذا الجواب قريب وهو  
 وعن محمد أنه يجيب إلى القريب وأن كانت خاصة كالهديته وأما خاصة بالوعلم  
 المضيف أن القاضي لا يخفى بالاجتهاد هدية كجلا يشبه الجارة ويعود للمرضى كما  
 أحد الخصمين دون خصمه وإذا حضر أسوي بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسنار  
 أحدهما ولا يشير إليه ولا يلتفتة حجة ولا يفتك في وجه أحدهما ولا يمازحهم  
 ولا واحد منهم ويكره تلقيب الشاهد ومعه أن يقول له تشهد بكذا  
 كذا وأحسنه أبو يوسف في غير موضع الهمه وقال الشافعي قد يحضر لها به الجليل  
 فقي التلقيب أحياناً وللحق بمنزلة الاشخاص والتكليف والاشخاص هو ان يبعث  
 القاضي شخصاً ليحضر الخصم إلى مجلس القضاء **فصل** في الجسود أو اثبت  
 الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق جسوداً لم يقبل بحجبه أمره يدفع ما عليه  
 وهذا إذا ثبت الحق بأقراره فإذا امتنع بعد ذلك يظهر عليه فيجسده أياً أفاضت



بالبينة يظهر مظهره بانكاره فيجب كتابته واذا ثبت الرين بالبينة لا يقبل  
 ظهور عدالة الشهود بخلاف اكدود وقد مر في اكدود وان استغ  
 جب كل من لزمه بر لا عن مال حصل فيه كتمن المبيع او التزمه بعقد  
 كالمهر والكنالة والمراد بالمرحكة دون موجب له ولا يجب فيها سبور ذلك اذا  
 ان يقترن يكون القول قول من عليه لا ان يثبت عزمه ان له بالافيد  
 ان القول لمن عليه في جميع ذلك ويرد ان القول له الا فيما يرد له مال وفي  
 النفقة القول قول الزوج انه معسر وادعاء قاي العدا لشرك القول للمعتق  
 والسكان تؤذي ان القولين الاخرين ثم فيما كان القول قول المالك  
 ان له مالا او ثبت ذلك بالبينه فيما كان القول قول من عليه يجب شهود  
 او ثلثة ثم ثبت عنه وهذا التقدير لمجد ويرد في غير ذلك من التقدير  
 او اربعة المستهة الصحيح ان التقدير مفوض الى الراي القائل لم يظهر  
 مال على سبيله بعد مقتضى المدة واذا ادعى المدعيون الافلاس وعليه من متاع  
 فيجس الى ان يعلم ما يرد في كتاب الغصب لوقا مت البينة على اقل  
 قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية وعلى الثانية عامة المشايخ قال في الكتاب  
 على سبيله ولا يجوز بينه وبين غمائه وهذا كلام في الملازمة وسنذكره في  
 كتاب الحجر ان شاء الله تعالى الافلاس لا يتحقق حكم القاعده فلا قال لا قال  
 انه في غايه وراجع ذكرها في كتاب الحوالة وفي الجامع الصغير رجل اقر عبد القاي  
 برين فاني جبهه ثم قال عنه فان كان موسرا او جبهه وان كان موسرا  
 على سبيله ومارده اذا اقر عبد القاي او عنه وظهرت حماطه في  
 اول او مودة قربناه فلا نفيه ويجس الرجل في نفقة زوجته يحس كل منهما  
 بالدين بينهما ذكرها في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ولا في الدين  
 وله الا اذا امتنع من الانفاق عليه **كتاب**  
**القاضي القاي** ويقبل كتاب القاي في الحق واذا شهد بر عنه فان  
 شهد واعلى خصم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعى سجلا وان شهدوا  
 بغير خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب الحكمي  
 وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويختص بشرائط ذكرها ان شاء الله تعالى وقوله  
 في الحق يندرج تحته الدين والنكاح والحب والمغصوب والامانة المحجودة و

والمضاربة المحجودة ويقبل في العقار ايضا ولا يقبل في الايمان المنقولة وعلى ايه  
 يوسف انه يقبل في العبد دون الالة وعنه انه يقبل فيها بشرط ان يعرف  
 في موضع يوجب كنية البسوط كالمبسوط وشروط ادب الكتاب في العناية  
 مع تفصيل في هذا المثل وعنه انه يقبل في جميع ما ينقل عليه المثار دون  
 لا يقبل الكتاب لا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وهو ملزم فلا يكون  
 الا بالجملة بخلاف كتاب الاستيلاء من اهل الحرب لانه ليس ملزم بخلاف سول  
 القاي الى المزك ورسوله الى القاي ويجب ان يقرأ الكتاب على من يقرأه فاما فيه  
 او يعلمهم به ثم يحتمل بخبرهم ويسلم اليهم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وهذا  
 علم ما في الكتاب والختم بخبرهم شرط وكذا حفظ ما في الكتاب عندها وهذا  
 يرفع اليهم كتاب اخر غير ختم لكونهم معاونة على حفظهم وقال ابو يوسف  
 اخر اشع من ذلك ليس بشرط والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه وفاتمه  
 وعن ابي يوسف ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك لما ابتلى القضاء  
 وليس الجبر كالمعاينة واذا شمس الائمة السخسي قول ابي يوسف واذا وصل  
 الى القاي لم يقبله الا بخبرة الخضم بخلاف سماع القاضي الكتاب فانه يسمع شهادته  
 شهود المدعي مع ان الخضم وهو المدعى عليه ليس بما ذكرنا في النهاية واذا لم  
 الشهود واليه نظر الختم فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاي سلمه اليه في مجلس  
 وقاه علينا وختمه فتحه القاي وقراه على الخضم والزما فيه وهذا عند ابي  
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف واذا شهدوا انه كتابه وفاتمه قبله على امر  
 ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح والصحيح انه يفتن الكتاب بعد ثبوت  
 العدالة كما ذكره الخضم وانما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكتاب على القاي  
 حتى لو مات وعزل ولم يبق هذا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله  
 وكذا لو مات المكتوب اليه بطل كتابه الا اذا كتب له فلان فلان فاني  
 بله كذا وكل من يصل اليه من قضاة المسلمين بخلاف ما اذا كتب ابتداء لكل  
 من يصل اليه على ما عليه باطنا ولو كان مات الخضم بنفذ الكتاب على وارثه  
 ولا يقبل كتاب القاي الى القاي في اكدود والقصاص **فصل آخر**  
 ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في اكدود والقصاص وليس للمعاينة  
 ان يختلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف ما مورباً بامانة



حيث يستخلفه ان لم يفتقر الى ولو قضى انما يحضر من الاول وقضى الثاني  
 فاجاز الاول جاز كما في الوكالة واذا رجع الى القاضي حكم حاكم امناه  
 الا ان يخالف الكتاب السنة او الاجماع بان يكون قول لا دليل عليه في اجاز  
 الصغير وما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك  
 امناه والاصل ان القضاء متى لاقى محلا مجتهدا فيه ينفذ ولا يرد به غيره ولو  
 قضى في المجتهد فيه مخالفا لارايه ناسيا لمذهب معتد به حنفية وان كان عامدا  
 ففيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين وعليه الفتوى ثم المجتهد فيه  
 ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجمع  
 عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض ذلك خلاف وليس باجتهاد والمعتبر  
 الاختلاف في الصدر الاول ويعتبر بتدريجها والقاضي قبل القضاء  
 ذكرنا في كتاب الصيد وكل شئ قضى به القاضي في الظاهر يحرم فهو في  
 الباطن كذلك عندنا حنفية وكذلك في قضى بالحل وهذا اذا كان  
 الدعوى بسبب معتبر وهي سلة قضا والقاضي في المقود والفسوخ بشئها  
 الزور بخلاف لا ملاك لمسلة اي المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى  
 ملكا مطلقا في اجارية او الطعام من غير تعيين شررا وارث حيث لا ينفذ  
 القضاء الا ظاهرا بالاتفاق حتى لا يحل للمقضي وطوعا كذا في العناية  
 ذكرها في آخر باب الطرقات من النكاح وقد قيدت هذه المسئلة بمخاك  
 ايضا ولا يقضي القاضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه وقال الشافعي  
 يجوز ولو انكر ثم غاب فذلك لا يقضي عليه وفيه خلاف ابى يوسف  
 فانه يقول الشرط الاصرار على الاكثار الى وقت القضاء وهو ثابت بعد  
 غيبته بالاستصحاب كذا في العناية ومن يقوم مقامه قد يكون بانابه او  
 بانابه الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكما بان كان ما يدعى  
 على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب اي في  
 صور كثيرة اما اذا كان شرط الحقة فلا معتبر به في جعله خصما على الغائب  
 وقوف تمامه في اجماع وذكر العلامة ابن الحام في هذا المحل تفصيلا  
 احبنا ان نورد به كثير الفائدة وان كان خارجا عن وظيفتنا فقال  
 واذا علمت انه لا بد من حضوره ومن يقوم مقامه فمن يقوم مقامه

160  
 مقامه احد ثلثة نائب بانابه كوكيله او بانابه الشرع كالوصي من جهة الحاكم  
 وقد يكون حكما يعني شخصا يقوم مقامه حكما اي يكون قيامه عند الحاكم  
 لازما له واقصر المصطلح بانفيا للمستخرج من جهة القاضي فان فيه خلافا لرواية  
 وهو انه ينبغي للقاضي ليسمع عليه الدعوى وكذا الواحصر المدعى رجلا غير  
 خصمه القاضى الخصومة والقاضي يعلم انه ليس خصم لا يسمع الخصومة  
 عليه ولا على مستخرج من جهة وانما يجوز نصب القاضي الوكيل عن خصم  
 اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم ولكن بعد ان يبعث مناه الى باب  
 داره فينادي على باب داره ويقول حضر مجلس الحكم والآن يحاكم عليك  
 اما في غير ذلك الموضع فلا وذكر محمد في اجماع رجل غاب وجاء رجل  
 فادعى على رجل ذكر انه غريم الغائب والغائب وكله بطلب كل حق له  
 على غريمه بالكدوة والمدعى عليه ينكر وكالته فاقام بينة على كانه قضى  
 عليه بالوكالة يعني على الغائب قال شيخ الاسلام فيه دليل على جواز الحكم  
 على المستخف فانه قال ذكر انه غريم الغائب ولم يقل هو غريم الغائب  
 قال الصمد الشهيد هذا محمول على اذا لم يعلم القاضي انه مستخف والوجه  
 ان يحل على احد الروايتين ثم ظهر الدين في فتاواه ان في نفاذ قضاء  
 القاضي على الغائب روايتين ذكر شمس لائمة الشرحي شيخ الاسلام  
 انه ينفذ وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ وفي مبسوط خواصر لا ينبغي  
 للقاضي ان يقضي للغائب من غير خصم كما لا ينبغي ان يقضي على الغائب الا  
 ان مع هذا لو وكل وكلا وانفذ الخصومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى  
 انتهى والذكر يقتضيه النظر ان نفاذ القضاء على الغائب موقوف على  
 امضاء قاض لا ان نفس القضاء هو المجتهد فيه فهو قضاء المحرور في قوف  
 ونحوه وحيث قضى على غائب فلا يكون عن اقرار عليه ومن فزعه  
 مسئلة عجبة في الفصل الاول من الفتاوى الصغير عيين في يد رجل ادعى  
 آخر انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدة قبله يد القاضي لا يامر  
 في اليد ان يسلمها الى المدعى حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء باقراره  
 وهو يجب لانه اعترف بالملك للمدعى ولا يقضي عليه التسليم قال وحال الصمد  
 الشهيد هذه المسئلة في باب اليمين من ادب القاضي ولم اجد حاشية انتهى



ما ذكره العلامة ابن العماد القائل بملك نصب الوكيل عن الغائب ذكرنا في باب  
من تقبل شهادته ومن لا تقبل وقا راية العلامة ابن العماد فيما نقلنا عنه  
اننا بقوله اما في غير ذلك الموضع فلا ويقر من القاضي اموال اليتامى ويكتب  
ذكر الحق في كتاب الصك لاجل ذكره الحق وهو مستحق في عرفنا حجة كذا في الشروع  
وان اقرض الوصي من الاب بمنزلة الوصي في احوال الروايتين **باب**  
**التحكيم** واذا حكم رجلان رجلان وحكم بينهما ورضيا بحكمهما  
وينفذ حكمه عليهما وهذا اذا كان الحكم بصفة احكام في شرط اهلية القضاء  
ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمخدر وفي القذف والفاسق والبيته  
والفاسق اذا حكم بحسب ان يجوز عندنا ونظرا واحدا من الحكمين ان يرجع ما حكم  
عليهما واذا حكم لزمهما واذا فرغ حكمه الى القاضي فوافق منه جهة امضاه و  
ان خالفه بطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والعقاص قال صاحب الغاية  
لا يجوز في الحدود والواجبة حقا لله تعالى باتفاق الروايات واما في القذف  
والعقاص فقد اختلف فيه قال شمس الائمة من اصحابنا من قال التحكيم في هذه  
القذف والعقاص جائز وذكر في الذخيرة عشر صلح الاصل ان التحكيم في العقاص  
جائز وذكر اخصاف ان التحكيم لا يجوز في الحدود والعقاص مطلقا واختاره  
المصنفين على مطلقا قالوا وتخصيص الحدود والعقاص يدل على جواز التحكيم  
في سائر المجتهدين وهو صحيح الا انه لا ينبغي به ويقال يحتاج الى حكم الموت  
دفعاً لتجسس العوام وان حكما في ديم خطأ ففقد في البدنية على العاقلة لم يفت  
حكمه ولو حكم على العاقل بالبدنية في ماله رده القاضي ويقضي بالبدنية على  
العاقلة الا اذا ثبت القتل بقراره ويجوز ان يسمع البيعة ويقضي بالقول  
وكذا بالاقرار ولو اخبر بقرار احد الخصمين او بعدالة الشهود ومما على حكمها  
تقبل قوله وان اخبر بالحكم لا يقبل وحكم احكام لابويه وولده وزوجه  
باطل والموتى والمحكم فيه سواء بخلاف اذا حكم عليهم ولو حكما جليلا لاي  
من اجتماعها **مسائل شتى** من كتاب القضاء واذا كان غلو  
رجل وسفل اخر فليس لصاحب السفل ان يتد فيه ويتد ولا ينبغي كونه عند  
حينئذ معناه بغير رضا صاحب السفل ولا يصنع ما لا يضر بالعلو وعلى  
هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلم ان يبنى على علوه قيل ما حكمي عنهما تفسير

تفسير لقولنا بيمينه فلا خلاف وقيل الاصل عندهما الا بانه والاصل  
الحظر واذا كان زائفة مستطيلة تشعب عنها زائفة مستطيلة ومضى غير  
نافذة فليس لاصل الزائفة الاولى ان يفتحو بابا في الزائفة القصوى لا  
حق لهم في المرور والمرور لاصلها خصوصا حتى لا يكون لاصل الاولى فيها  
بيع فيها هو الشفعة بخلاف الزائفة فان المرور فيها حق العانة قبل  
المنع من المرور ولا من فتح الباب الاصح ان المنع من الفتح وان كانت بيعة  
قد ترقى طرفاها فلم ينفتحوا ولكل منهما حق المرور ومنها وهي مسطرة  
مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت وارضا منها ومن ادعى  
في دار دعوى وانكرها الذي هي في يده ثم صالط منها فهو جائز وفي  
مسئلة الصلح على الانكار وسند ذكرها في الصلح ان شاء الله تعالى والله  
ان كان مجهولا فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا ومن ادعى  
دارا في يد رجل انه وجهه له في وقت كذا البيعة فقال محمد في الهبة  
فاشترتها واقام البيعة على الشر قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة  
لا تقبل بيعة ولو شهدوا به بعد ما يقبل ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البيعة  
على الشر قبلها ولم يقبل محمد في الهبة واشترتها لم تقبل ايضا وذكرها في بعض  
النسخ ومن قال بالآخر اشترت متى هذه الجارية فافكر ان يرجع على ترك  
الخصومة وسبعة ان يطأها ومن اقرانه قص من فلان عشرة دراهم  
ثم ادعى انها زبوف صدق وفي بعض النسخ اقتضى وهو عبارة عن القبض  
ايضا بخلاف اذا اقرانه قبض الجارية او حقه او الثمن او سوفي لا قراره  
بقبض الجارية او دلاله فلا يصدق والبنهجة كالزبوف وفي  
الشوق لا يصدق والزييف ما زيفه بيت المال والبنهجة ما يردوه  
التجار والتشوق ما يغلب عليه الغش ومن قال بالآخر كذا على الف درهم  
فقال ليس عليك شئ ثم قال في مكانه اي مبلغ بل عليك الف درهم  
فليس عليه شئ والقول الاول اقرار وقدر تبرؤ المقله والتم دعوى فلا بد  
من الحجة او تصديق حصة بخلاف اذا قال اشترت هذا العبد متى وانكره  
ان يصدق ومن ادعى على آخر ما لا فقال لا كان لك على شئ قطا فاقام المدعي  
البيعة على الف درهم اقام على البيعة على القضاء فثبت بيعة وكذلك على الابراء



وقال زفر لا تقبل وكذا اذا قال ليس لك على شيء قط ولو قال كان  
لك على شيء قط ولا اعرفك لم تقبل بيته على القضاء وكذلك على الاراء  
وذكر القدوري انه تقبل ايضا وتحتج بالحزبة قد يوذى الشفع على بائع  
بعض كلاله بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق ومن ادعى  
على اخوانه باعه جاريته فقال لم يباع منك قط فاقام البيعة على الشراء فظهر  
اصحها زائدة فاقام البائع البيعة انه برى اليه من كل عيب لم تقبل بيته اليه  
وعن ابي يوسف انه يقبل اعتبارا بما ذكرنا ذكر من كتب في اسفله ومن قام  
بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى او كتب في شرفه فلان  
خلاص ذلك تسليم ان شاء الله بطل الذكر كله والحل كشيء واحد حكم العظمى  
عند ابي حنيفة وقال ان شاء الله هو على خلاص وعلى من قام بذكر الحق والاشارة  
يصرف الى ما يليه وقولها احسان ذكره في الاقرار **فصل**  
**في القضاء بالمواريث** واذا مات نضرتي فجاءت امرأة مسلمة  
فقال اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته قال القول قول  
الورثة وقال زفر القول قولها ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية  
فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعدده  
فالقول للمسلم ايضا ولا يحكم احوال ومن مات وله في رجل اربعة آلاف  
درهم وديعة فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه  
يرفع اليه المال كما اذا اقرته حق المورث وهو حي اصاله فلو قال المودع  
لا هذا ابني ايضا وقال الاول ليس له ابن غيري قضى بالمال الاول كما  
اذا كان الاول ابنا معروفا واذا قسم الميراث بين الغراء فانه لا يؤخذ منهم  
كقيل ولا من وارث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة ومذاكلم وهذا عند  
ابي حنيفة وقال لا يأخذ الكفيل والمسلمة فيما اذا ثبت لثنين والارث بالشرارة  
ولم يقبل الشهود ولا يعلم له وارثا سواه وقوله ظلم اي ميل عن سبيل العدل  
يكشف عن مذهبه ان الميراث محلي ويصيب كطائفة البعض واذا كانت الار  
في يد رجل قام آخر البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان  
قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي هو فيه يده ولا يستثنى منه  
بكفيل وهذا عند ابي حنيفة وقال ان كان الذي هو فيه يده جاحدا اخذ منه

سنة وجعل في يد امير وان لم يحد ترك في يده ولو كانت الدعوى  
في منقول فقد قبل يؤخذ منه بالاتفاق وقيل المنقول على اختلافين وقيل  
ابي حنيفة فيه اظهر واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة ويسلم  
النصف اليه بذلك القضاء وينتصب هو الورثة صحفا عن الباقيين فيما  
يستحقه وعليه من اهل البيت او عينا والمقتضى وعليه انما هو المثل الحقيقة  
واحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء  
لانه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عنه غيره ولا يستوفى الا نصيبه صار  
كما اذا قامت البيعة بين الميت والا انه انما ثبت استحقاق الحل على  
احد الورثة اذا كان الكل في يده ذكرها في الجامع الكبير لانه لا يكون  
خصما بكون اليد فيقتصر القضاء على يده ويجري الميراث فيما في البطن كما  
في الاوصى جازم لرجل يستثنى حلها تكون بحارته وصية واحمل ميراثا وقد ذكر  
هذا في الوصايا ايضا وهذه مذكورة في البيع المقاسد ومن قال له في  
المساكين صدقة فهو على فيه الزكوة وان اوصى ثلثا له فهو على كل شيء  
والقياس ان يلزمه الصدقة بالكل وبه قال زفر وتدخل فيه الارض العشرة  
عند ابي يوسف وعند محمد لا تدخل لانه دخل ارض اخرج بالاجماع ولو قال  
ما املك صدقة في الماكين فقد قبل يتناول كل مال ولفظ الملك يعبر للمال  
وغيره ولا يخصص لفظ الملك فيبقى على العموم والصحيح انها اي لفظ الملك  
ولفظ المال سواء ثم اذا لم يكن له سوى ما دخل تحت الايجاب يمكس من ذلك  
قوته ثم اذا اصاب شيئا تصدق بثلث ما امسك ولم يقدر الاختلاف في احوال  
الناس اي لم يبين محمد في المبسوط مقدرا يمكس قوت يومه وصاحب  
الفلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم  
الى الام على هذا صاحب التجارة يمكس بقدر ما يرجع اليه ماله ومن اوصى  
اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من الزكوة فهو وصي وبيع جائز ولا يجوز  
بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابي يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضا ولا يكون  
النهي عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهدان او رجل عدل وهذا عند ابي حنيفة  
وقال وهو الاول سواء وهو من المعاملات وبالواحد فيها كتابه بخلاف  
رسول الموكل فان الواحد يكفي في ذلك من غير اشتراط العدالة بالاتفاق



هذا خلافاً لما ذهب إليه الجناية عبده والشيخ والكبير المذموم الجاهل  
قال صاحب العناية نقلاً عن النجاشي أنها ست مسائل ثبت منها ذكرها محمد  
في البسوط وانتقاه في النوازل السادسة قاسماً المشايخ عليها  
والصحة في خمس مسائل وترك مسألة وهي العبد المأذون إذا أخبره وحده  
من تلقاء نفسه وهو عدل أو ثقات ثبتت بحجة من العبد لا كذب وإن كان  
فاسقاً ومصدقاً بحج وإن كذبه ثبتت عندنا خلافاً له وقيد تلقاء نفسه لأن حكم  
الرسول حكم من سلكه يعني كما لا يشترط العدالة في المرسل لا يشترط في الرسول  
أيضاً انتهى لمخصراً وإذا باع العاصي وأمينه عبداً للغرماء وأخذ المال ففضاع  
وسحق العبد لم يضمن يرجع المشتري على الغرماء كما إذا كان العاقدة مبيئاً بخراً  
عليه وجب الجوراء عليه فيرجع المشتري على الغرماء وإن أضر العاصي الوصي يبيع  
العبد للغرماء ثم استحق أو مات قبل القبض فباع الثمن يرجع المشتري على الوصي  
ثم يرجع الوصي على الغرماء وإن ظهر للبيت مال يرجع الغرماء منه بدونه فالواري  
أن يقال بالمائة التي غرمها أيضاً والوارث إذا بيع له بمنزلة الغرماء

**فصل آخر** وإذا قال العاصي قد قضيته على هذا الأمر

فأرجعه أو بالقطع فاقطعه أو بالضرب فاضربه وسعك أن تفعل وعن محمد بن رج  
عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعين بحجة وعلى هذه الرواية لا يقبل كذا وكذا  
المشايخ هذه الرواية في زماننا الذي فسد فيه حال أكثر القضاة إلا في كتاب  
العاصي للحاجة إليه وقال لا مأم أبو منصور إن كان عاصي عدلاً عاقلًا قبل  
قوله وإن كان عدلاً جاهلاً يستفسر فإن أحسن وجب تصديقه وإلا  
فلا وإن كان جاهلاً فاسقاً أو عالماً فاسقاً لا يقبل إلا أن يعين سبب الحكم  
وإذا عزل العاصي فقال لرجل خذ منك الفاء وضعها في فلان فقبضت منها  
عليك فقال لرجل اخذها ظلماً قال قول قولك الفاء وكذا إذا قال قضيت  
بقطع يدك في حق إذا كان الذي قطعت يده والذي أخذ منه الالف مقرأ  
أنه فعل في لك وهو قاض ولا يمين عليه ولو أقر العاصي أو أقره بما أقر  
العاصي لا يضمن شيئاً ولو زعم المقتول يده أو المأذون ماله أنه فعل قبل التكيد  
أو بعد العزل فالقول للعاصي أيضاً هو الصحيح وفي العناية وهو احتراز عما قال  
شمس الأئمة السرخسي أن القول قول المدعى بهذه الصورة انتهى ولو أقر العاصي

العاصي والآخذ في هذا الفصل بما أقره العاصي بيمينان بأقرارهما بسبب الضمان  
وقول العاصي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في إبطال سبب الضمان على  
غيره ولو كان المال في يد الآخذ قائماً وقد أقر بما أقر به العاصي المأذون  
منه المال صدق العاصي أنه فعله في قضاءه أو أقر أنه فعله في غير قضاءه  
يؤخذ منه ولو أقر العاصي منه دفع المال لا آخر يقبل قول لا يمين في دفع الضمان  
عن نفسه ولا يقبل في الزام الآخر إذا كان منكراً وذكرها في آخر فصل

**كتاب القسمة** **الشهادات**

الشهادة ضرورة فرض تكتم الشهادة ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي شيئاً  
في كتمانها ومخير فيها الشاهد في السر والظاهر ولا تستر الفضل إلا أن يتردد  
يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول خذ ولا يقول سرق والشهادة  
على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال  
لا تقبل فيها شهادتان أو النساء ومنها الشهادة ببيعة الكفر  
والقصاص يقبل فيها شهادتان رجلين ولا تقبل فيها شهادتان النساء  
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادتان رجلين أو رجل واحد  
سواء كان كحق مالاً أو غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة  
والوصية ونحو ذلك ولا تقبل شهادتان الأربع منهن وهو القياس  
كما لا يكثر خبر وجعته وقال الشافعي لا تقبل شهادتان النساء مع الرجال  
إلا في الأموال وقوابعها وتقبل في الولادة والبيارة والعيوب  
بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادتان امرأة واحدة قال العلامة  
ابن المعام مسلمة حرة عدلة والفتن أحوط وبه قال أحمد وشرط  
الث في أربعاً وما لك شهادتين انتهى ثم حكمها في الولادة شرخاً في الطلاق  
في باب شهادات النسب ما حكم البيارة فإن شهدن أنها بكر يؤخذ في  
العين سنة ويفرق بعده وكذا في رد المبيع إذا اشتراها بشرط  
البيارة فلو كان أنها ثبتت بخلاف البايع وأما شهادتها وتحتن على أهلها  
الصبي لا تقبل عند أبي حنيفة في حق الارث إلا في حق الصلوة وغيرها  
تقبل في حق الارث أيضاً ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة  
وفي العناية إلى لا بد في المال غيره مع ما ذكرناه من شروط الشهادة



العدالة فان لم يذكر الشاهد لفظة الشهادة وقال اعلم وانقش قبل  
شهادته وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهه كائنا  
مروة قبل شهادته والاولى عدم القبول الا ان القاضي لو  
قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا والمسئلة معروفة وقوله في ذلك  
كله اشارة الى جميع ما تقدم من يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة  
النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح قوله هو الصحيح احتراز عن قول القريض  
فانهم لا يشترطون فيها لفظة الشهادة كذا في العناية قال ابو حنيفة  
يقصر الحكم على ظاهر العدالة في المسلم واذا قال الشاهد في مجلس الحكم  
اشهد كذا يكون اداء للشهادة في الحال ولا يحمل على الوعد في الاستقبال  
وكذا في كلمة الشهادة اذا قال الرجل اشهد ان لا اله الا الله ذكرها  
في تفويض الطلاق ولا يثب حتى يطعن الخصم الا في الحدود والقصاص  
فانه يثب عن الشهود وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وقال ابو يوسف  
ومحمد لا بد من ان يثب عنهم في السر والعلانية في سائر الحقوق  
قبل هذا اختلف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان ثم التزكية  
في السر ان يعث القاضي احكام المستورة وهي الرقعة التي يكتبها القاضي في  
سر ابيد امينه الى المذكرة سميت بها لانها تستر عن نظر العوام كذا في العناية  
اي يعثها الى المعدل مكتوبا فيها النسب والجل في المصطفى ويرد المعدل  
كل ذلك في السر كذا يظهر فخرج او يقصد في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل  
والشاهد يستغنى شهادته بتدليل غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصدر  
الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا حترزا عن الفتنة ويرى من  
محمد تزكية العلانية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جائز  
الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكتب بقوله هو عدل واحتمل ثبوت براء  
الاسلام وهذا الصريح وفي قول من راي ان يثب على الشهود ولم يقبل قول  
الخصم ان عدل معناه قول المدعى عليه وعن ابي يوسف ومحمد انه يجوز تزكية  
لكن عند محمد يصح تزكية آخر الى تزكية بناء على ان العبد وعنده شرط موضوع  
المسئلة اذا قال هو عدل لا اتهم اخطا او نسوا انا اذا قال صدقوا  
او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق واذا كان رسول القاضي اذ

الذي يثب عن الشهود واحدا جاز والاشان افضل وهذا عند ابو حنيفة و  
يوسف وقال محمد لا يجوز الا اشان والمراد المذكرة قال صاحب العناية  
ذكر في شروح الجامع الصغير ان المراد بالرسول ههنا هو المذكرة ولا شك  
في ذلك اذا كان قوله يثب بنبأ للفعول انتهى وعلى هذا اختلف سواد  
القاضي الى المذكرة والمذكرة من الشاهد والعدالة شرط للمذكرة عند الكل  
ويشترط الذكورة فيه في الحدود والاربعة في تزكية شهود الزنا عند  
محمد ولا يشترط في لفظة الشهادة ومجلس القضاء ولا يشترط اهلية  
الشهادة في المذكرة في تزكية البتة حتى صالح العبد مكرها وهذا اختلف في تزكية  
الستر فاما في تزكية العلانية فهو شرط وكذا العبد والاجماع على ما  
اختلف وفي العناية قال في اخطائه شرط اخصاف ان يكون المذكي في  
العلانية غير المذكرة في السر اما عندنا قال في تزكية البتة في العلانية  
**فصل** وما يتجمل الشاهد على من سئل احد ما يثبت  
بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب لقتل وحكم احكام فاسع ذلك  
الشاهد وراه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول اشهد  
انه باع ولا يقول اشهدني ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد  
ولو لم يكن لا يقبله الا اذا كان دخل البيت وعلم انه ليس فيه احد سواه  
ثم جلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقوال الداخل ولا يراه  
فيحصل العلم في هذه الصورة ومنه ما لا يثبت حكمه مثل الشهادة على  
الشهادة فانه اذا سمع شاهد يشهد بشيء لم يجوز ان يشهد على شهادته الا ان  
يشهده وكذا لو سمع شاهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد ولا  
لشاهد اذا راي خطه ان يشهد الا ان يذکر الشاهد في قول هذا قول ابو  
حنيفة وعندهما يحل ان يشهد وقيل هذا اي عدم حل الشهادة بالاتفاق  
وانما اختلف فيما اذا وجد الشاهد في ديوانه او قضيته وعلى هذا اذا  
ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يثق بان شاهدنا  
نحن وانت ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعاينه الا بالنسب الموت  
والكناح والدخول والولاية الكفاية فانه يشهد بهذه الاشياء اذا  
اخرجه بها من يثق به والقياس ان لا يجوز وانما يجوز للشاهد ان يشهد



بالاشهاد و ذلك بالتوازي اذ اخبار من شق به كما قال في الكتاب ويشترط  
ان يجزى رجلان عدلان او رجلان امرأتان ليحصل به نوع علم وقيل في الموت  
يكتفي بخبار واحد او واحدة ويتبع في ان يطلق او بالشهادة اما اذا شتر  
للقاضي ان يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما ان معانية اليد في الاملاك  
يطلق الشهادة ثم اذا فسر لا تقبل كذا هذا ولو ارى انسانا جالس مجلس القضاء  
يرخل عليه الخصوم حل له ان يشهد على كونه حيا وكذا اذا ارى رجلا وامراة  
يسكنان بيتا ويتسبط كل واحد منهما الى الآخر انبساط الازواج كما اذا  
راى عينا في يد غيره ومن شهادته شهد وفن فلان دخل على جبانته فهو معانية  
حتى لو فسر للقاضي قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء ينبغي  
اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعز في يوسف انه يجوز في الولاء وعز  
مجهز انه يجوز في الوقف والصحيح ان يقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون  
شرائطه ومن كان في يده شئ سوى العبد والامة وسعك ان تشهد انه له  
وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه له قالوا ويحكم ان  
يكون هذا تفسير الاطلاق قول محمد في الرواية وقال الشافعي ليل اليد مع  
التعرف وبه قال بعض شائخنا ثم ان عابن المالك والمالك حل له ان يشهد  
وكذا اذا عابن المالك بحدوده دون المالك استحضانا وان لم يعاينها او  
عابن المالك ون المالك حل له واذا شهد في الدعوى العقار حده ووجه التحريم  
شرط في الشهادة كما يشترط في الدعوى ذكرها في قول كتاب الدعوى  
واما العبد والامة ان كان يعرفان فحقان فذلك وان كان  
لا يعرفان فحقان الا انها صغيرة لا يعبران عن انفسهما فذلك  
وان كانا كبيرين فذلك معترف الاستثناء وعن ابي حنيفة انه يحل له ان يشهد  
فيها ايضا والتعريف في الشهادة يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت  
كما اذا شهد ان فلان على الميت دين لا يحتاج الى الاشارة ويحصل  
بالنسبة ذكرها في باب من يقبل شهادته **باب من يقبل**  
**شهادته ولا يقبل** ولا يقبل شهادته الاعمي وقال زفر وهو  
رواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يجزى فيه التسامع وقال ابو يوسف في  
يجوز اذا كان بصيرا وقت التحمل ولا تقبل شهادته في الحدود والقصاص

والقصاص لا اتفاق ولو عني بعد الا واد بمتنع القضاء عند ابي حنيفة  
ومحمد كما اذا حرس او حن او شق مثل ان يرتد والعياذ بالله تعالى  
فان القاضي لا يقبل بشهادته بخلاف اذا ما نوا او غابوا قبل القضاء  
في لا يمتنع القضاء ولا تقبل شهادته المملوك قال العلامة ابن القيم  
اذا تحمل شهادته لمولاه فلم يؤد بها حتى عتق فادها قبلت كالصبي  
اذا تحمل فادى بعد البلوغ ونذا الدعي اذا سمع او ار المسلم ثم اسلم فادى  
جاز انتحى ولا تقبل شهادته المحدث في قذف وان تاب وقال  
الشافعي تقبل اذا تاب ولو حده الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته  
بخلاف العبد اذا حده ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته ولا شهادته الوالد  
لولده وولد لولده ولا شهادته الولد لابويه واجداده ولا صلح  
قوله عليه السلام لا تقبل شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة  
لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته ولا المولى لعبده ولا الاب  
لمن استأجره قال رضي الله عنه والمراد بالاجر على ما قالوا التلميذ الخاص هو الذي  
يعتد حرا ستاد من زوجه فقد نفع نفسه وفي الغاية التلميذ الخاص هو الذي  
يأكل معه وفي غايته وليس له اجر معلوم انتحى معنى قوله عليه السلام  
لا شهادة للقانع باصل البيت القانع من القنوع لانه بمنزلة الشاغل للطلب  
معاشه منهم يعني لامل القناعة والقنوع هو التذلل الى الله والرضى بالقناعة  
كناية في بعض النواحي وقيل المراد بالاجر منحة او مشورة فيستوجب الاجر  
بمنحة عند اداء الشهادة فيصير كالمستأجر عليها ولا تقبل شهادته احد  
الزوجين الاخر وقال الشافعي في تقبل كمال الغريم اي رب الدين اذا شهد بدينه  
المفلس فانه يجوز بالاتفاق وان كان له فيه نفع بناء على انه ضيق لا فائدة  
اذا قال الرجل لزوجيه في مرضه قد كنت طلقتك ثلثا وانقصت عدتك  
فصدقة ثم شهد لها تقبل شهادته بالاجماع وكذا ان طلقها ثلثا في مرضه  
بامرها ثم شهد لها تقبل بالاجماع ذكرها في باب طلاق المريض ولا شهادته  
المولى لعبده سواء كان على العبد دين او لم يكن ولا مكاتبه ولا شهادته  
الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولو شهد باليس من شركتهما تقبل وتقبل  
شهادته الاخ لأخيه وعمة ولا تقبل شهادته محنت ومراده المحنت في



الردى من الافعال الى افعال النساء من الترتين بزيتهن والتشبه بجهن  
في القول والفعل كذا في الشهادة فاما الذي في كلامه ليس وفي اعشاشه تكسر  
فهو مقبول الشهادة ولا تامة ولا مغيرة ولا مد من الشرب على اليهود  
ولا من لعب بالطيور وفي بعض النسخ ولا من لعب بالطيور وهو المعنى  
ولا من يغني الناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحق ولا من  
يدخل الحمام من غير حذر او ياكل الزبوا او الغنم بالزور والشرط في ذلك  
من تقوية الصلوة للاستغفار كما في قوله في اللعب بالشرط في ليس يتقوى في  
من الشهادة وشرطه الاصل ان يكون كل الزبوا مشهورا وبالانسان  
قل ما يمتنع من مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك يوافق ولا من يفعل الافعال  
المستحقة كالمبول على الطريق والاكل على الطريق ولا يقبل شهادة من ظهر  
سبب السلف بخلاف من يكتفه وتقبل مثل اليهود الا الخطائية وقال الشافعي  
لا تقبل الخطائية من غلاة الروافض معتقدين الشهادة لكل من حلف  
عندهم وقبل برون الشهادة لشيعتهم واجبة فتكسر الائمة في شهادتهم  
واما غيرهم فهم فسقة من حيث الاعتقاد وما وقعوا فيه الا تدينوا كحقني  
يشرب المثلث وشافعي ياكل مائة التسمية عام ما مستحجا لذلك وتقبل  
شهادة اهل الائمة بعضهم على بعض وان اختلف ملهم وقال مالك  
وان في تقبل ولا تقبل شهادة المرتد في خلاف نفسه وعليها لا  
تقبل شهادة الكافر على الذي اراد به وانه اعلم المشرك وتقبل  
شهادة المشركين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة فان  
كانوا من دارين كالروم والترك لا تقبل اذا شهد ذميان على ذمي في  
عبدة المسلم انه اعتقه قبل الزنا لا تقبل كرها في آخر باب الشهادة  
على الزنا وان كانت محسنات اغلب من التيات والرجل ممن يكتفه  
البيكار قبلت شهادته وان لم بمعصية هذا هو الصحيح في هذا العدالة له  
المعيرة اذا لا بد من توثيق الكبار كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا  
فاما الامام بمعصية لا تتقدح به العدالة المشروطة ولا تزد الشهادة  
المشروعة قال العلامة ابن المحام لا طعن عليه في دين ولا حال وان  
كان متاولا في تركها كان يكون معتقدا فضيلة اول الوقت والاما

ولا يامى ولا يامى ولا يامى  
ولا يامى ولا يامى ولا يامى  
ولا يامى ولا يامى ولا يامى

والامام يؤخر الصلوة او غير ذلك تسقط عدالة بالترك وكذا  
بترك الجمعة من غير عذر فتم من سقطها بمرة واحدة كالملاوي ومنهم  
من شرط ثلث مرات كالشراعي الاول وجه وذكر الاجمالي من  
اكل فوق الشبع سقطت عدالة الاكل ولا بد من كونه غير ارادة التقوى  
على صوم الغنى وموانسة الضيف وكذا من خرج لرؤية السلطان  
والامر عند قومه ورتودا وشهادة شيخ صالح لم سببانه  
في النفقة في طريق مكة كانه راى منه نصيبا وشهادة شاهد بالجل  
وذكر الاختلاف ان ركوب البحر تجارة او لتفج يسقط العدالة وكذا  
التجارة الى ارض الكفار وقرى فارس نحو حاله فحاط به منه  
ليتل المال فلا يؤمن ان يكذب جل المال وترو شهادته من لم يخج  
اذا كان موسرا على قول من يراه على الفور وكذا من لم من لم يؤ  
زكوته وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكل من يشهد على قارب باطل  
وكذا على رجل باطل مثل من يأخذ سوق النجا سيرة مقاطعة واشهاد  
وشيعتها شعورا قال الشافعي ان شهد رجل لرجل لانه شهادته  
على باطل فكيف يجوز للذين يشهدون عند مباشر السلطان على ضمان  
بجتها والاجارة المضارة وعلى المجوسين عندهم والذين في شيعتهم  
انتهى كلام العلامة وقد انا ايراده نصيبا للنفق وتقبل شهادته الا ان  
الا اذا تركه استخفافا بالدين والحضي وكذا الزنا وقال مالك لا تقبل  
في الزنا وشهادة الكفني جائزة وشهادة العمال جائزة والمراد  
المسلمان عند عامة المشايخ وقبل العامل اذا كان وصيها في الناس  
وامرؤ لا يجازي في كلامه تقبل شهادته كما مر عن ابى يوسف في الفاسق  
واذا شهد الرجلان ان اباهما اوصى الى فلان والوصي يرعى فهو جائز  
استحسانا وان انكر الوصي لم يخز في القياس لا يجوز وان ادعى وعلى  
هذا اذا شهد الوصي لهما بذلك وغيرهما لهما على الميت او وليت عليها  
دين او شهد الوصيان انه اوصى لهما الرجل معهما وان اشهدا ان اباهما  
الغائب وكله يقض بونه بالكوفة فادعى لوكيل وانكر لم تقبل شهادتهما  
ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج ولا يحكم بذلك الا اذا شهدوا على اقر



بذلك أي يفسق شهوده والمأقار ما يدخل تحت الحكم ولو أقام رجل إلى المدعى  
 عليه البيعة أن المدعى استأجر شهوده ولم تقبل ولو أقام المدعى عليه البيعة أن  
 المدعى استأجر شهوده وبشره وادعى له وادعى له الشهادة وأعطاه العشرة  
 من مالي لغيره كان في يده تقبل وكذا لو أقامها على أنه صالح الشهود على  
 كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل وقد شهدوا  
 وطالبهم برده ذلك المال لو أقام المدعى عليه البيعة أن لا يشهدوا أو محدود  
 في قذف أو شارب خمر أو قاذف أو شريك بالمدعى تقبل ومن شهد ولم يبرح  
 حتى قال وصحت بعض شهادته فإن كان عدلاً جازت شهادته ومعنى قوله  
 وصحت أي خطا بيني وبينه كان يحق على ذكره وزيادة باطله بخلاف إذا  
 أقام عن المجلس عاد وقال وصحت وعلى هذا إذا وقع أو وقع الغلط في بعض  
 أحد وادعى بعض النسب هذا إذا كان موضع شخصية فاما إذا لم يكن فلا يبرح  
 بأعادة الكلام أصلاً مثل أن يدعي لفظة الشهادة وما يجزى محرم ذلك  
 وأن أقام عن المجلس أن يكون عدلاً وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يقبل  
 قوله في غير المجلس إذا كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه ولو علق عتق عبده  
 بفعل غيره فشهد ذلك الغير على فعله لا تقبل ذكرناه في كتاب القسمة في فصل  
 في كيفية القسمة وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض يشهد به بطل شهادته  
 وذكرناه في آخر باب الشهادة على القتل من إيجابات والوكيل بالخصومة إذا  
 عزل قبل أن يجازم ثم شهد في تلك المحاكمة تقبل شهادته بخلاف الوصي إذا  
 خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد حيث تقبل شهادته وذكرناه في آخر باب  
 القسمة **باب الاختلاف في الشهادة** الشهادة إذا  
 واقعت الدعوى قبلت وإن خالفها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهد من في القسمة  
 والمعنى عند أبي حنيفة وأن شهد أحدهما بالف وآخر بالفين لم تقبل الشهادة  
 عنده كما إذا اختلف جنس المال وعندهما تقبل على الالف إذا كان المدعى بغير  
 الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والثلثة والثلثان والثلثة والثلثان  
 وأن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الفاً  
 وخمسائة قبلت الشهادة على الالف ونظيره الطلقة والطلقة والنصف  
 والمائة والمائة وخمسون بخلاف العشرة والخمسة عشر يعني ليس بينهما

حرف العطف فهو نظير الالف والالفين وأن قال المدعى لم تكن الالف  
 فشهادة الالفين صد بالالف وخمسائة باطلة وكذا إذا سكنت الالفين وعرف  
 الالف ولو قال أصل حقى كان الفاً وخمسائة ولكنني استوفيت خمسائة  
 أو إثباته عنها قبلت وأذا شهد بالف وقال أحدهما قضاة خمسائة  
 قبلت شهادتهما بالف ولم يسمع قوله قضاة إلا أن يشهد معه آخر ومن  
 أبي يوسف أنه يقضي خمسائة ويبيع للثالث إذا علم بذلك أن لا يشهد  
 حتى يقر المدعى أنه قبض خمسائة وفي إجماع الصغير رجلان شهدا على رجل  
 بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها فالشهادة جازية على الآخر  
 وذكر الطحاوي عن الصحابة أنه لا تقبل وهو قول زفر وأذا شهد أحدهما  
 أنه قتل زيداً يوم النحر بكلمة وشهد آخر أن أنه قتل يوم النحر بالكوفة فشهدوا  
 عند الحاكم لم تقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما وقضى بها ثم حضرت  
 الآخر لم تقبل وأذا شهد على رجل أنه سرق بقرعة واختلفا في لو أنها  
 قطع وأن قال أحدهما بقرعة وقال الآخر ثور لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة  
 وقال لا يقطع في الوجهين جميعاً وقبل الاختلاف في لو بين يشاهدان السود  
 والحمرة لآل السود والبياض وقبل الاختلاف في جميع الألوان ولو شهدا  
 على غصبة بقرعة فقال أحدهما سوداً والآخر بيضاً ولم تقبل بالآلة  
 ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بالف وعيد آخر أنه اشترى بالف  
 وخمسائة فالشهادة باطلة وكذلك إذا كان المدعى هو البائع فلا فرق  
 بين أن يدعي المدعى أقل المائتين أو أكثرها وكذلك الكتابة إن كان المدعى هو  
 فظاهر وكذلك إن كان هو المولى وكذلك الخلع والاعاق على الالف والصلح  
 عن دم العبد إن كان المدعى هو المرأة والعبد والعاتل وإن كان المدعى  
 من الجانب الآخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه وفي الرهن  
 إن كان المدعى هو الرهن لا تقبل وإن كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى  
 الدين وفي الاجارة إن كان ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وإن كان  
 بعد مضي المدة والمدعى هو الآخر فهو دعوى الدين وأما النكاح فإنه يجوز  
 بالف استحساناً وقال أبو يوسف ومحمد هذا باطل في النكاح أيضاً وذكر  
 محمد في الامانة قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة ثم إذا وقع الاختلاف في البيع



يقضي قبل ويستوى عوى قبل المالبس والكزها في الصحيح ثم قبل الاختلاف  
 فيما اذا كانت المرأة على المدعى وفيما اذا كان المدعى مع الزوج واجامع انها  
 لا تقبل قبل الاختلاف في الفصلين وهذا اصح **فصل في الشهادة**  
**على المات** ومن اقام بيته على دارها كانت لابيها عارها او دعها الا  
 حتى في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة انه مات وتركها ميراثا لا يصل  
 متى ثبت ملك المورث لا يقضي للمورث حتى يشهد الشهود انه مات وتركها  
 ميراثا له عند ابيه حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان شهدوا انها كانت  
 في يد فلان مات وهو في يده جازت الشك والايدي عند الموت تقبل  
 يد ملك بواسطة القمان والامانة نصير مضمونة بالتجسس فيصير بمنزلة الشك  
 على قيام ملكه وقت الموت وان قالوا لرجل حج نشهد انها كانت في يد  
 المدعى منذ اشهر لم تقبل وعزاي يوسف انها تقبل وان اقرب ذلك المدعى  
 عليه دفعت اليه المدعى وان شهد هذا ان انه اقرب انها كانت في يد المدعى  
 دفعت اليه ولو شهدوا انها كانت ملكه تقبل بالاتفاق وكذا اذا شهدوا  
 بان المدعى عليه اخذها من المدعى **باب الشهادة على الشراء**  
 الشهادة على الشراء جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا احسان  
 فلا تقبل فيما نذر بالشبهات كالحردود والقصاص وتجاوز شهادته  
 على شهادته شاهدين وقال الشافعي لا تجوز الا الاربع على كل اصل اثنان  
 ولا تقبل شهادته واحد على شهادته واحد خلافا لما لك وصحة الا شاهد  
 ان يقول شاهد لاصل الشاهد الفرع اشهد على شهادته اني اشهد ان  
 فلانا بن فلان اقرب عندي وكذا اشهد على نفسه فلا بد من التحيل والتوكيل  
 ولا بد ان يشهد كما يشهد عند الكفا لينقله الى مجلس القضاء وان لم يقبل  
 اشهد على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا  
 اشهد على شهادته ان فلانا اقرب عنده بكذا وقال له اشهد على شهادته  
 بذلك ولها لفظ المول من هذا واقرضته وخير الامور واساطرها قال  
 في الغاية والاول من هذا ان يقول الفرع عند الكفا اشهد ان فلانا اشهد  
 عند ان فلان على فلان كذا من المال واشهد على شهادته فامر  
 ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك لان ذلك

فذلك شأن شهادات والمذكور اول خمس شهادات واقصر منه ان يقول  
 الفرع عند الكفا اشهد على شهادته فلان بكذا وفيه شهادات ولا يحتاج  
 الى زيادة شيء وهو اخبار الفقيه بالليث واستاذ به جعفر وهكذا ذكر  
 محمد في التبر الكبير اتفق ومن قال اشهد فلان على نفسه لم يشهد السامع  
 على شهادته حتى يقول اشهد على شهادته ولا تقبل شهادته شخص الفرع الا  
 ان يموت شخص الاصل او يموت اثنان ايام فصاعدا او يموتوا مضافا لاسمه  
 لا يستطيعون حضور مجلس الحكم وعن ابي يوسف انه كان في مكان  
 لوغدا لا والله الشهادة لا يستطيع ان يبيت اهل صبح الاشهاد احياء  
 لحقوق الناس قالوا الا قول احسن وانما اوفق وبأخذ الفقيه بالليث  
 فان عدل شخص الاصل شخص الفرع جاز وكذا اذا شهد هذا شخص  
 الاخر صح وان سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عند ابي  
 يوسف وقال محمد لا تقبل وان اشهد الاصل الشهادة لم تقبل شهادة  
 شهود الفرع واذا شهد رجلان على رجلين على فلان بنت فلان الغلامية  
 بالف وقالوا اخبرنا انها يعرفها فاجاب امرأة وقال لا ندر راسي  
 هذه ام لا فانه يقال للمدعى هات بشاهدين انها فلانة ونظر هذا اذا  
 تحملوا الشهادة ببيع محمد ودينكر حدودها وشهدوا على المشتري لا بد  
 من اخرين يشهدان على ان المحدث وبها في يد المدعى عليه وكذا اذا انكر  
 المدعى عليه ان اشهد والمذكورة في الشهادة حدود ما في يده وكذلك  
 كتاب القاضي الى القاضي ولو قالوا في هذين البابين التيممة لم يجر حتى ينسبوا  
 الى فخذها وهي القبيلة الخاصة والتيممة نسبة عامة الى بنو تميم لا يجر حتى لا يجر  
 وقبل الفرع عانة نسبة عامة والاوز جندية خاصة وقبل السيرة في النجارية  
 عامة وقبل الى السكة الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة والمصرع عامة ثم  
 التعريف وان كان يتم بذكر الجدة عند ابيه حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف  
 على خاصه الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجدة لانه اسم الجدة الاعلى  
 فكل منزلة الجدة الا في **فصل** قال ابو حنيفة شهادته  
 اشهره في السوق ولا اعزج وقالوا نوجه ضربا ونجس موقولا الشك  
 ثم تفسير التبر ينقول عن شيخ فانه كان يبعث الى سوقه ان كان سوفا



اوال قوم ان كان غير سوقي بعد العصر اجمع ما كانوا ويقولون ان غير سوقي  
 السلام ويقولون ان وجدنا هذا شهودا ورافا حذروه وحذروه الله  
 وذكرتم الائمة السرخسي انه يشهد عندهما ايضا والتعزير والجس على قدر باره  
 القاضي عندهما وكيفية التعزير ذكرناه في احد دو وفي اجماع الصغرى ان  
 اقرأنا شهودا بزور لم يضربا وقال ابو عزان وفائدة ان شهود الزور  
 في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك فاما لا طريق الى اثبات  
 ذلك بالبينة لانه نفى الشهادة بالبينات لا اثبات **كتاب**  
**الرجوع عن الشهادتين** اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت  
 ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وعليهم ضمان ما اتفقوا  
 بشهادتهم ولا يراجع الرجوع الا بحضرة الحاكم التي حاكم كان يعني سواء كان هو  
 القاضي المشهود عنده او غيره كذا في فتح القدير واذا لم يصب الرجوع في غير  
 مجلس القضاء قلوا دعي المشهود عليه رجوعهما واراد بينهما لا يختلفان وكذا  
 لا تقبل بينة عليهما والبينة ترتب ان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع  
 في غير مجلس الحكم باطله حتى لو اقام البينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال اقبل  
 اذا السبب صحيح واذا شهدا هذان بمال وحكم الحاكم به ثم رجعا ضما المال  
 للمشهود عليه وقال الشافعي لا يضمنان وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال  
 دينارا كان او عينيا فان رجع احدهما ضمن النصف فان شهدا بمال ثلثة فرجع  
 احدهم فلا ضمان عليه فان رجع اخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد  
 رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربيع الحق وان رجعا ضمتا نصف الحق  
 وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن وان رجعت  
 اخر كان عليهن ربيع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق  
 وعلى النسوة خمسة اسداس عند ابي حنيفة كما اذا شهد بذلك ستة رجال  
 ثم رجعوا وقال لا على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجع  
 النسوة العشرة دون الرجل عليهن نصف الحق على القولين ولو شهد رجلان  
 وامرأة بمال ثم رجعوا فلا ضمان عليهما دون المرأة وان شهدا هذان  
 على امرأة بالشحاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا اذا شهدا  
 باقل من مهر مثلها وكذا اذا شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها

مثلها وان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمتا الزيادة وان شهدا  
 ببيع شئ ببذل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة  
 ضمتا النقصان ولا فرق بين ان يكون البيع بائنا او فيه خيار البائع وان  
 شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمتا نصف  
 المهر وان شهدا انه اعقب عبده ثم رجعا ضمتا قيمة واذا شهدا به  
 بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمتا الدية ولا يقتصر منهما وقال الشافعي  
 يقتصر منهما واذا رجع شهود الفرع ضمتوا ولو رجع شهود الاصل وقالوا  
 لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدنا  
 هم وغلطنا ضمتوا وهذا عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا ضمان عليهم  
 ولو رجع الاصول والفروع جميعا بحب الضمان عندهما على الفروع لا على الاصول  
 وعند محمد المشهود عليه بالخير ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع  
 ولو قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يلتفت  
 الى ذلك ولا يجب الضمان عليهم وان رجع المذكون عن التزكية ضمتوا وعند  
 عند ابي حنيفة وقال لا يضمنون واذا رجع شهود الاحصان بعد الرجم لا ضمان  
 الدية بالاتفاق واذا شهدا هذان باليمين وشاهدان بوجود الشرط  
 ثم رجعا فلا ضمان على شهود اليمين فافضة بناء على انه هو السبب واللفظ يضاف  
 الى مبتدئ السبب وان شرط المحض لا يبرر ان القاضي يقضي بشهادة اليمين  
 دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه  
 ومعنى المسئلة بين العتاق والطلاق قبل الدخول **كتاب الوكالة**  
 كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه وان يوكل بغيره ويجوز الوكالة  
 بالخصومة في سائر الحقوق وكذا بايقاضها واستيفائها الا في الحدود  
 والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس  
 وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة  
 باثبات الحدود والقصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد مع ابي حنيفة  
 وقيل مع ابي يوسف وقيل هذا لا خلاف في غيبته دون حضرته وعلى هذا  
 الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحق وكلام ابي حنيفة في ظاهر  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة



الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً او غائباً مسيرة ثلثة ايام فصاعداً  
 وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم كالتوكيل بتقاضي الديون وهو قول  
 ابن نفي ولا خلاف في الجواز انما الاختلاف في لزوم حكم الموكل  
 عنده من المأفوزين اذا اراد السفر ولو كانت المرأة مخدرة لم تجزها  
 بالبروز وصنو مجلس الحكم قال الرازي يلزم التوكيل قال رضي الله عنه  
 وهذا شيء استحسنه المتأخرون وقد ذكر العلامة ابن الهمام حقيقةً جديداً  
 بان يكتب المسك لا ذفر على صحائف الخمر ولا لجل تكثر النفع كنبته وادخلته  
 في البين فقال له اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابن حنيفة لا فرق  
 بين البكر والشيبة المحذرة والمبرزة والقوى على اختاره من ذلك ح  
 فتخصيص الرازي ثم تعميم المتأخرين ليس لافائدة انه المبدع بتفريع ذلك  
 وبعده ثم ذكر في النهاية في تفسير المحذرة عن البروز والمخاض لا يراها  
 غير المحارم من الرجال ما اتى جعلت على المنصة فراهها الرجال لا تكون  
 مخدرة وليس هذا بحق بل ذكره المصنف قوله وهي التي لم تجزها  
 بالبروز فاما حديث المنصة فقد يكون عادة لحوام يفعلها بها والرضا  
 ثم لم يقد لها بروز ومخالطة في قضاء حاجتها بل يفعلها لغيرها لزم توكيلها  
 لان في التزامها بالجواب تضييع حقها ومقدار شي استحسنه المتأخرون وعليه فتقرر  
 ثم اذا كان ذلك فلم يزل يبين بعث الحاكم اليها ثلثة من العدول  
 يستخلفها اجمعهم ويشهد الاخران على بينها او توكيلها وفي ادب القاضي  
 للصدر الشهيد اذا كان المدعى عليه مريضاً او مخدرة وهي التي لم يقد لها  
 خروج الا للضرورة فان كان القاضي نادوا بالاختلاف بعث ثلثاً  
 يفصل الخصومة وان لم يكثر بعث اميناً وشاهدين يرفعان المرأة والمرضى  
 فان بعثها يشهدان على اقرار كل منهما وانكاره مع الامير لينقلاه الى  
 القاضي ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهد عليها قال لا مبن  
 وكل من يحضر خصمك مجلس الحكم فيحضر وكيفية يشهدان عند القاضي  
 باقراره او تكوله لقام البينة على ذلك الوكيل ولو توجه بغيره على  
 احد حماره الامير عليه فان ادى الحلف عنه ثلثاً فاذا دخل امره ان  
 يتوكل من يحضر المجلس يشهد على تكوله مخدرة فاذا شهد بتكوله حكم الحاكم

القاضي عليه بالدعوى بتكوله قال السرخسي هذا اختيار صاحب الكتب  
 فانه لا يشترط القضاء بالتكول ان يكون على اثر التكون كما غيره من الشايخ  
 فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك التكون فقال بعضهم الامير يحكم عليها  
 بالتكول ثم ينقله الى هذا ان القاضي مع وكيلها فيفضله القاضي  
 وقال بعضهم يقول القاضي للمدعي تريد حكماً بينكما بذلك ثم فاذا اراد  
 بعث اميناً بالتكليم الى الخصم مخدرة بذلك فاذا رضى حكمه وحكم فان كان  
 مما لا اختلاف فيه فقد وان كان مما فيه خلاف توقف على امضاء القاضي  
 والقضاء بالتكول مختلف فيه فاذا امضاه فقد علم الكل وفي الذخيرة  
 من الاعداد التي توجب لزوم التوكيل بغير رضا الخصم عند ابن حنيفة  
 حيض المرأة اذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه على وجهين ان  
 كانت طالبة قبل منحها التوكيل بغير رضا او مطلوبة ان اخرها القاضي  
 الا ان يخرج القاضي من المسجد لا يقبل توكيلها بل ارضا الطالب ولو  
 كان الموكل مجبوراً فعلي وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل  
 بل ارضا لان القاضي يخرج من السجن ليخاصم ثم يبيده وان كان في  
 حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج الى الخصومة يقبل منه التوكيل  
 انتهى ذكره العلامة ابن الهمام ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من  
 يملك التصرف ويلزمه الاحكام ويشترط ان يكون الوكيل من يعقل  
 العقيد ويقصد صحته لو كان صبيلاً لا يعقل ومجنوناً كان التوكيل اطلاً  
 واذا وكل الحر البالغ او المأذون مثلها جاز وان كان كافراً جازاً يعقل  
 ابيع والشراء وعبداً مجوراً جاز ولا يتعلق بها حقوق ويتعلق بموكلها  
 وعن ابن يوسف ان المشتري اذا لم يعلم حال البائع ثم علم انه صبي او مجنون  
 له خيار الفسخ والعقد الذي يعقده لو كان على من يبيع كل عقد يفسخه التوكيل  
 الى نفسه كالبيع والاجارة فحقه يتعلق بالتوكيل دون الموكل لم  
 المبيع ويقض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشتروا ويقض المبيع ويجازى ضم  
 في العيب بخلافه وفي مسألة العيب تفصيل تذكره ان شاء الله تعالى  
 يبيع في باب الوكالة بالبيع والشراء وقال الشافعي حقوق تلك العقود  
 المذكورة تتعلق بالموكل وكل عقد يفسخه الى موكله كالنكاح والخلع



والصلح عن دم المحذ فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يملك  
وكيل الزوج بالهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها والفرض ان كان من  
انواته العتق على ما في الكتابة والصلح على الاشكال فانما الصلح الذي  
هو جارية مبررة فهو من الفرض الاول والوكيل بالمعينة والتصدق  
والاعارة والايديع والرهن والاقرض سفارحاً وكذا اذا كان  
الوكيل من جانب الملقس وكذا الشركة والمضاربة الا ان التوكيل لا يفر  
باطل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه واذا طالب الموكل الم  
المشتر بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للموكل  
ان يطالبه به ثانياً يعني بعد ما وصل الى الموكل حقه وهو نفس الثمن المقبول  
ولا فائدة في الاخذ منه ثم في الدفع اليه ولهذا لو كان المشتري على الموكل  
دين تقع المقاصة ولو كان له عليها دين تقع المقاصة بدين الموكل  
ايضاً ودون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده ان كان  
تقع المقاصة عند اية حيفه ومحمد لما انكسر لابرادهما ولكنه يضمنه  
للموكل في الفصلين في فصل المقاصة والايديع والوكالة لا يبطل  
بالشروط القاسية ذكرها في الاكراه في فصل وان اكره على اكل  
الميت **باب الوكالة بالبيع والشراء فصل في الشراء**  
ومن وكل رجلاً بشيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ  
ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر لي ما رايت والاصل ان  
الوكالة البسيطة تتحمل في الوكالة كمالها الوصف استحضاراً ولا ان ينسب اليه  
التوكيل على التوسعة وفي اعتبار هذا الشرط اعني عدم اجماله البسيطة  
بعض يخرج وهو موضوع ثم ان كان التفويض اجناساً او ما هو في معنى  
الاجناس لا يصح التوكيل وان بين الثمن وان كان جنساً يجمع انواعها  
لا يصح الا ببيان الثمن او النوع مثلاً اذا وكلت بشيء او جارية كذا  
لاشتماله انواعاً فان بين النوع كالنكتة والحبشية والسندى والمولدة  
جاز اذا بين الثمن ولو بين النوع والتميز ولم يميز الصفقة بجودة و  
الرداة والبسطة جاز ومراوده من الصفقة المذكورة في الكتاب  
النوع وفي اجماع الصغير ومن قال لا خراش في ثوبا او دابة او داراً

او داراً فلو كانت باطلة لغش المحالة وان سمي ثمن الدار ووصف جنس  
الدار والثوب جاز معناه نوعه وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال  
حمار ولو وكله في نوع لا يكون وكيله الا في ذلك النوع اشترى اليها في  
اول كتابها لاذون ولو اختلف الوكيل مع الموكل في مقدار الثمن وقاما  
البيعة كانت البيعة بينة الوكيل وقال محمد بن الوكيل في كتاب  
الشفقة في فصل الاختلاف ومن دفع الى اخو درهم وقال اشتر لي بها  
طعاماً فهو على الخطأ ودفقها استحضاراً بناءً على العرف والقياس ان  
يكون على كل مطعوم اعتباراً للحقيقة ولعرف على ذكرناه اذا ذكر مقروناً  
بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل يعني اذا حلف لا يأكل طعاماً فهو  
على ما يطعم فيعتبر بالحقيقة وقيل في الشرع ان كثرت الدرهم فعمل الخطأ  
وان قلت فعلى التجزؤ ان كان فيما بين ذلك فعلى الوفيق واذا اشترى  
الوكيل ثم اطلع على عيب فله ان يردّه بالعيب وام المبيع في يده فان  
سلمها الى الموكل لم يردّه الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف وتسليم  
ومراوده التوكيل بالاسلام ولو وكله بان يقبل السلم لا يجوز فان الوكيل  
يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان فارق  
الوكيل صاحبه في الصرف وفي السلم قبل قبض المسلم اليه راس المال بطل  
العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل وهو ليس بعاقبة والمستحق قبض الثمن  
وهو الوكيل فيصح فحقه وان كان لا يتعلق به احد ودكا لصبي والعبد يجوز  
عليه بخلاف الرسول في الصرف وتسليم لان الرسالة حصلت في العقد  
لان القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض العاقد  
فان يصح والرسول لا يملك القبض وتسليم اذا كان في البيع والشراء ذكرها  
في باب خيار الروية واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض  
المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكيمية  
ولهذا اذا اختلفا في الثمن بنجافان ويرد الموكل بالعيب على  
الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه فان هلك  
المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وقال  
في ريب له ذلك فان جسده هلك كان مضموناً صان الرهن



عند أبي يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان الغصب  
عند زفر ولو وجد الموكل عبداً بالمشتري ففرقه ورصني به الوكيل فإنه  
يلزم الوكيل بنفسه العقد بينه وبين الموكل وإذا وكله عشرة أشهر وأعطاه  
لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلاً بدرهم من لحم يباع منه عشرة أطلال بدرهم  
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة  
وذكر في بعض النسخ قول محمد في حنيفة ومحمد لم يذكر اختلاف في الأصل لو اشترى  
ما يباع في عشرة رطل بدرهم بغير اشتراكية بالاجماع ولو وكله  
بشئ بشئ بعينه فليس أن يشتريه بنفسه فلو كان الثمن مسمى فاشترى  
بخلاف جنسه ولم يكن مسمى فاشترى بغير النقود أو وكله وكله بشرائه فاشترى  
الثاني وهو غائب ثبت الملك للوكيل الأول في هذه الوجوه ولو اشترى  
الثاني بحضرة الوكيل الأول فقد على الموكل الأول وأن وكله بشئ بغير  
عينه فاشترى عبداً فهو للوكيل الأول أن يقول نويت الشراء للوكيل الأول واشترى  
بمال الموكل قال رضي الله عنه هذه المسئلة على وجوه أن أضاف العقد  
إلى وراثة الأمر كان للأمر وهو المراد عندى بقوله واشترى به مال الموكل  
وأن النقد من ماله لأن فيه تفصيلاً وظلماً وهذا بالاجماع وهو مطلق  
أي لا تفصيل فيه فكان محل كلام القدرى واشترى به مال الموكل على الأمانة  
أولاً ولهذا قال المصنف وهو المراد عندى كذا في العناية وأن أضافه إلى  
وراثته لنفسه كان لنفسه وأن أضافه إلى وراثته مطعقة فإن نواها  
للأمر هو للأمر وأن نواها لنفسه فلنفسه وأن تكاد بآية النية بحكم النقد  
بالاجماع وأن توافقاً على أنه لم يحضره النية قال محمد هو للعاقبة وعند أبي  
يوسف بحكم النقد والتوكيل بالسلامة في الطعام على هذه الوجوه  
ومن أمر رجلاً بشئ عبداً بالف فقال قد فعلت ومات عندى ولأن  
الأمر اشتريته لنفسك فالقول قول الأمر فإن كان دفع إليه المالك فالقول  
قول المأمور ولو كان العبد حياً حين اختلافه أن كان الثمن منقوداً  
فالقول للمأمور وإن لم يكن منقوداً فكذلك عند أبي يوسف ومحمد  
وعند أبي حنيفة القول للأمر وإن كان أمر بشئ بغيره ثم اختلفا  
والعبد حتى فالقول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً أو غير منقود وهذا

وهذا بالاجماع ومن قال لا خير يعني هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر أن  
يكون فلان أمره فأتى فلاناً يأخذه قال فلان فلان أنا لم أمره لم يكن  
له إلا أن يسلم المشتري له فيكون بيعاً وعليه العدة بغير ورثة مشترياً  
بالتعاطي كمن اشترى بغيره بغير أمره حتى لم يسمه ثم سلك المشتري له ومن  
أمر رجلاً بأن يشتري له عبداً ببيعاً بغير أمره ولم يسم له ثمناً فاشترى عبداً  
جاء ولو أمره أن يشتريه بالالف وقيمتها سواء فعند أبي حنيفة أن  
اشترى عبداً بخمسة أوقل جاز وأن اشترى بكثر لم يلزم الأمر  
إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قبل أن يتجاسم استهماً قال  
أبو يوسف ومحمد أن اشترى عبداً بكثر من نصف الألف بما يتعاقبان  
المالك فيه وقبض من الألف ما يشتريه مثله الباقي جاز ومن لم يعل  
آخر ألف فأمره أن يشتري بعبداً فاشترى جاز وأن أمره  
أن يشتري بعبداً بغير عينة فاشترى فمات في يده من قبل أن يقبض  
الأمر مات مثلاً فالمشتري وأن قبضه الأمر فهو له وهذا عند أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد هو لا يزم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا  
الاختلاف إذا أمره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه قال في النهاية  
أي يعقد عقد السلم أو عقد الصرف من غير تعيين المسلم إليه ومن يعقده  
عقد الصرف بأن قال أسلم ما عليك في كذا كان على الاختلاف  
أما لو قال أسلم ما لي عليك إلى فلان في كذا صح بالاجماع وأما خضتها  
نفياً لوهم من يهم بأنه لا يجوز التوكيل فيها لاشتراط القبض في المجلس  
المتحقق ثم أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في أن الدراهم والنوايا  
أصل يتعقبان في العقود فقال أبو يوسف ومحمد إنما لا يتعقبان في  
المعانيضات وإنما كانا أو عيناً لا يرسلو بتأجير عينا بدين ثم  
نقداً قال لا دين لا يبطل العقد فصار الإطلاق والتعبد فيه سواء  
وقال أبو حنيفة يتعقبان في الوكالات لا يرسلو لوقيد الوكالات  
بالعين منهما أو بالدين منهما ثم استهلك العبد أو اسقط الدين بطلت  
الوكالة قال في النهاية هذا أي التعيين على قول بعض المشايخ بالتسليم  
إلى الوكيل وأما قبل التسليم إليه فلا يتعقبان في الوكالات أيضاً بالاجماع



ونقل من الذخيرة مسألة من الزيادات ثم قال في الذخيرة والاصل  
 ان الدرهم والدينار لا يتبعان في الوكالات قبل التسليم بالخلع  
 واما التسليم الى الوكيل هل يتعين اخلاف الشارع فيه قال بعضهم يتعين  
 لما ذكرنا وما متهم على انها لا تتعين وهذا البحث من معارك الادوية  
 تفصيل في النهاية وفي سائر الشروح ولهذا تعرضنا له وذكرنا بنحو تمام  
 ذكرنا ومن اراد الوقوف على التفصيل فليرجع الى الشروح والله اعلم  
 وقد تضمن دليل هذه المسئلة مسائل اخرى وهي اذا اشترى رجل من علي غير المشتري  
 بان كان الزيد على غيره ودين مثلاً فاشترى من يمين آخر شيئاً بذلك اكره  
 انه يرد على غيره وفانه لا يجوز واذا قال اعطاني عليك من شئت فانه  
 باطل بخلاف امره بالتصدق وجعله لله تعالى فانه جائز وذكر في كتاب  
 الشركة ان الوكالة المفردة ايا لا يكون في ضمن الشركة لا يتعين المال  
 فيها بالتعيين وانما يتعين بالقبض حتى لو اشترى الوكيل بثمن في المال  
 في ذمته كان مشترياً لموكله حتى لو هلك المال بعد الشراء يرجع عليه بمثله  
 اما لو هلك قبل الشراء فانه يملكه العقد انتهى ومن دفع الى آخر القاء  
 وامره ان يشترى بها جارية فاشترى بها فقال لا امر اشترى بها بخسائيه  
 وقال المأمور بشرتها بالف فالقول قول المأمور ومأواه او مراده  
 اذا كانت تساوي القاء فان كانت تساوي خمسمائة فالقول للآخر وان  
 لم يكن دفع اليه الالف واختلفا فالقول قول المأمور اما اذا كانت قيمتها  
 خمسمائة فليخالفه الى غير وان كانت قيمتها القاء فمعناه انها بخلافه  
 ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما فليزعم الجارية المأمور ولو امره ان يشترى  
 له هذا العبد ولم يستلمه ثمناً فاشتراه فقال لا امر اشترى به بخسائيه وقال  
 المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور والله بينه  
 قيل لا تخالف هنا وهو قولنا بجمع المصداق كذا في النهاية وقيل  
 يتخالفان كما ذكرنا وقد ذكر محمد بن عيسى بن القنفذ وهو يمين البائع وهذا  
 قول الامام ابن منصور الماسعودي وهو اظهر والوكيل بالشراء اذا كان  
 الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء لا يرجع على الموكل الا  
 مرة واحدة لانه يمكن جعله مستوفياً لان الوكالة تجتمع الصانع كالمالك

١٧٤  
 كالمالك اذا توكّل ببيع المصنوع ثم في الوكالة في هذه الصورة ترجع  
 مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فله ان يرجع لانه ثبت  
 له حق الرجوع بنفسه الشراء فجعل مستوفياً بالقبض بعده اما المدفوع اليه  
 قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفياً  
 فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع كوقوع الاستيفاء على امره ذكرنا  
 في آخر كتاب المضاربة التوكيل بالبيع اذا امتنع من التقاضي لا يجبر على  
 التقاضي ذكرنا في فصل في الغزل والفتنة من كتاب المضاربة  
**فصل في التوكيل بشر نفسه العبد واذا قال العبد**  
**لرجل اشترى نفسي من المولى بالف ودفعها اليه فان قال الرجل**  
**للمولى اشترى نفسي فباعه على هذا فهو حر والولد للمولى وان لم يعثر**  
**فهو عبد للمولى والالف للمولى وعلى المشتري الف مثله مثلاً للعبد**  
**الاعبد يشترى نفسه من مولاك فقال المولى يعني نفسي لفلان بكذا ففعل**  
**فهو للمأمور ولو اراد البائع جعل العبد لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك وان**  
**عقد لنفسه فهو حر ولذا لو قال يعني نفسي لم يفلان فهو حر**  
**في البيع** والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع ابيه وحده  
 ومن لا يقبل شهادته له عند ابيه حنفية وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة  
 الا من عبيده او مكاتبه والاجارة والصرف على الخلاف يعني ان الوكيل  
 بها اذا عقد مع هؤلاء فهو على الخلاف المذكور ايضا وقد ذكر وجه تخصيصها  
 بالذكر في الشروح فليرجع اليها والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبض والكثير  
 والعرض عند ابيه حنفية وقال لا يجوز بيعه بتخصيص لا يتغابن الناس  
 فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة  
 ولا يجوز يتغابن الناس في مثله ولا يجوز بما لا يتغابن الناس في مثله  
 ولو كان وكلاً بشر شيئاً بعينه قالوا ينفذ على الامر والوكيل بالكساح  
 اذا زوجه امرأة باكثر من مهر مثلاً جاز عند ابيه حنفية والذكر لا يتغابن  
 فيه ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين وقيل في العروص وهن في الحيوان  
 وهن يزوجهن وفي العقار دونه وازوجه ولو وكله بشر الثمن والجرم  
 والا فتجوز بتقييد بزمان الحاجة حتى لو مضى زمان الاصلية وخرج القيد



والشأن بتطل الوكالة بشرط الاضحية والجهر والفهم والمائل ممنوعة على قول  
حنيفة على ما هو المردى عنه وفي الغاية والمائل المذكورة مروية عن  
ابن يوسف على ذلك الوجه وانما عندنا حنفية في على اطلاقها انتهى  
واذا وكله ببيع عبده فباع لنفسه جاز عندنا حنفية كما يجوز عنده ان يبيع  
الكل ثمن النصف بل هذا اوله وقال لا يجوز الا ان يبيع النصف الاخر  
قبل ان يختصا وهذا استحسان عندنا وان وكله بشراء عبده فاشترى لنفسه  
فالشراء موقوف فان اشترى بابقه لزم الموكل وهذا بالاتفاق ومن  
امر رجلا ببيع عبده فباعه وخص الثمن او لم يقض فرده المشتري عليه  
لا يحدث ملكه بقضاء القاضى بيته او بباؤه يمين او باقراره فانه يرد  
على الامر وتأويل اشتراطها في الكتاب مع تيقن القاضى بحديث  
العيب في البائع ان القاضى يعلم انه لا يحدث في مدة شهر لكنه اشتبه  
على تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الجملة لظهور التامع او كان عيبا لا يعرف  
الا النساء والاطباء وقولهم وقول الطبيب حجة في تزوجه المحصنة  
لا في الرد فيفتقر اليها الرد حتى لو كان القاضى عاين البائع والعيب  
ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث مثله بنية  
او باؤه يمين وان كان ذلك باقرار لزم المأمور الا انه له ان يخاصم  
الموكل فيلزمه بيته او ينكوله بخلاف اذا كان الرد بغير قضاء والعيب يحدث  
مثله حيث لا يكون له ان يخاصم ببيعة ولو كان العيب يحدث مثله والرد  
بغير قضاء باقرار لزم الموكل من غير محصنة في رواية وفي عامة الروايات  
ليس له ان يخاصم والحق في وصف التامة ثم ينتقل الى الرد ثم الى الرجوع  
بالنقصان فلم يغير الرد ومن قال لا يخاصم ببيعة ببيع عبده بغيره  
بنسبة وقال المأمور امرته ببيعة ولم تعلم شيئا فالقول قول المأمور  
اختلف في ذلك المضارب وبالمال فالقول قول المضارب ثم مطلقا  
بالبائع ينتظمه نقد ونسبة الى ابي اهل كان عندنا حنفية وعندنا بنية  
باجل متعارف والوكيل بالبيع لو باع نقدا ثم اخر الثمن جاز بالاجماع الا ان  
يضمن ولا يملك الا قالة والبيع بالنسيئة بعدها ذكره في كتاب المضاربة  
في فصل في فصل المضارب ومن امر رجلا ببيع عبده فباعه واخذ بالثمن

٧٧  
بالثمن حنفا ففعل في يد ما واخذ به كخيلا فتوسر المال عليه فلا ضمان عليه  
بخلاف لو وكل بقبض الدين اذا اخذ بالدين يمين او كخيلا فانه لا يجوز  
لانه يفعل بنية وقد انما به قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن  
والوكيل بالبيع يقبض ماله ولحقه الا يملك الموكل حقه عن قبض الثمن  
وله ولاية الارتهان واخذ الكفيل ذاباع الوكيل ووقع الثمن  
الى من امره الموكل ثم لحقة بمحكمة لا يرجع به على المقضى ذكرنا في باب  
الرهن بوضع عند عدل لو وكل بالبيع واقتبل له بعه ان شئت فانه يوفى  
بالبيع عند زفر ولا اعتبار بالمشية ولنا انه التملك لانه علق المشية  
والمالك هو الذي يتصرف عن مشية والبيع لا يتكلم بالتعلق بالشرط  
كالمشية وغيره في فصل المشية من الطلاق واذا وكل رجلا بالبيع  
وكان للمشتري على الوكيل دين تقع المقاصة عندهما ويضمن الوكيل  
الثمن للموكل عندهما وعندنا بن يوسف لا تقع المقاصة وذكرنا في باب  
ما يجوز ارتكابه والوكيل بالبيع اذا باع من رجل والموكل من غيره  
فمجهول يعتبر فيه تصرف الموكل ابو يوسف يعتبرهما ذكرنا في باب  
حيار الشرط **فصل** واذا وكل وكيلين فليكن احدهما  
ان يتصرف فيما وكل به دون الآخر وهذا في تصرف يحتاج فيه الى  
الراي كالبائع والخلع وغير ذلك هذا فيما اذا وكلهما بكلام واحد وان  
وكلهما بكلامين جاز تفردا واحدا ذكرنا في الوصايا في باب الوصي  
وما يملكه الا ان يوكلهما بالمحسنة او بطلاق زوجته بغير عوض او  
يعتق عبده بغير عوض او برق ودبعة او قضاء دين عليه بخلاف  
اذا قال طلقاها ان شئت او قال امها بديكما فذلك ليس بتوكيل  
بل بتكليف مقتصر على المجلس واذا وكل وكيلين بالشراء فان كان مما  
يقسم لم يجز ان يرفعه احدهما الى الآخر وكلتهما يقسمانه فيحفظ كل  
واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما دون  
الآخر وهذا عندنا حنفية وقال لا احدهما ان يحفظ باذن الآخر  
في الوجهين اشار اليه في كتاب الوديعة وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل  
به الا ان ياذن له الموكل ويقول له اعمل برأيك واذا جاز في هذا الوجه



يكون الثاني ويكفل عن الموكل حتى لا يملك الأول غزله ولا ينزل بموته وتغزله  
بموت الأول وقد مر نظيره في ادب القاضي وان وكل بغير اذن موكله  
فقد وكل بحضرة جاز وتكلموا في حقوقه قال في الكفاية وفي فتاوى القابلة  
ان الحقوق ترجع الى الاول وفي وكالة العيون ترجع الى العاقد والمحقق  
انه ترجع الى الثاني وذكر الامام المحمود في مناهجهم من قال العهدة على الاول لان  
الموكل انما رضى بزم العهدة على الاول دون الثاني ومنهم من قال العهدة على  
الثاني اذا السبب هو العقد وجب من الثاني دون الاول انتهى وان عقد في  
حال عينته لم يجز الا ان يبلغه فجزه وكذا لو باع غير الوكيل فبلغه فجاز ولو  
قررا الاول لثمنه لثمنه فقبضه بغيره وهذا بخلاف اذا وكل وكيله وقدر  
الثمن فانه لا يجوز بيع احد ما بذلك المقدار اذا وكل ببيع عبده بالف فباعه  
بالقبض يكون الزيادة للموكل لو وكل المشتري بالبيع بان يبيع لعمه من نفسه  
لا تصح هذه الوكالة ولا هذا البيع وذكر صاحب الوكالة بالكمال داود في  
المكاتب والعبد والزمي ابنه وصي صغيرة حرة مسلمة او باع او اشترى لها  
لم يجز معناه التصرف في مالها قال ابو يوسف ومحمد ولم ترد اذا قتل على ردة  
ولم يرد في ذلك اي تصرفها على المسلم لا يجوز وللمرد ان كان تفرقه في ماله  
ناقد عند ما كنهه موقوف على ولده فمال ولده بالاجماع واذا قتل على الردة  
يبطل وبالا سلام يجعل كانه لم يزل كان مسلما فيصح **باب**  
**الوكالة بالخصومة والقبض** الوكيل بالخصومة ويكل بالقبض خلافا لفرق  
اليوم على قول زفر ونظيره الوكيل بالتقاضى يكل بالقبض على اصل الرواية  
والقوى على ان لا يملك ان كانا وكيلين بالخصومة لا يقبضان الا معا ولو  
يقبض الدين يكون وكيل بالخصومة عند ابن حنيفة حتى لو اقيمت عليه البيعة على  
استيفاء الموكل واذا تعلق عنه وقال لا يكون خصما وهو رواية  
احسن عن ابن حنيفة والوكيل يقبض العبد لا يكون وكيل بالخصومة حتى ان  
من وكل وكيل بقبض عبده فاقام الذي هو في يده البيعة ان الموكل  
باعه اياه وقفا لا مخرجه يحضر الغائب وهذا استحسان والقياس ان  
يدفع الى الوكيل وكذلك العاقد والطلاق وغير ذلك ومعناه اذا قامت  
المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامه على العتاق على الوكيل نقلهم

تقبل بقصده حتى يحضر الغائب استمنا دون العتق والطلاق والوكيل  
باخذ الشفعة اذا قامت عليه البيعة بتسليم الموكل الشفعة فانها تقبل  
والشفعة تبطل والوكيل بالرجوع في المصبة اذا اقام الموصوب للبيعة  
على اخذ الواهب العوض فانها تقبل والرجوع يبطل والوكيل بالشراء  
خصم يملك حقوق العقد ولو وكل احد الشريكين وكلما بان يقاسم  
مع شريكه واقام الشريك البيعة عليه بان الموكل قبض نصيبه فانها تقبل  
والوكيل بالرد بالعيب على البائع اذا قامت البيعة عليه بان الموكل رضى  
بالعيب تقبل والوكيل بالقبض من جهة القاضي لا يملك الخصومة بلاطلا  
ذكر في المغنود ولو وكل بالخصومة بطلب المدعي ثم غاب الموكل فابى  
ان يجاسم اجبر على الخصومة بخلاف الوكيل بالبيع ذكرها في الرهن في باب  
الرهن توضع على يد العدل واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند  
القاضي جاز اقراره عليه لا يجوز عند غير القاضي الى حنيفة ومحمد  
استحسانا الا انه يخرج من الوكالة يعني اذا اقيمت البيعة على قراره  
في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال اليه وقار  
ابو يوسف يجوز اقراره عليه وان اقر في غير مجلس القضاء وقال  
زفر والثاني ففي لا يجوز في الوجهين وهو قول ابو يوسف ولا وهو  
القياس بناء على انه كما مور بالخصومة والاقرار مسلمة وهو ضد  
الخصومة فلا يتناول هذه ولعمري لا يملك الوكيل بالخصومة الصلح  
والابراء ولو وكل بالخصومة واستثنى الاقرار فعن ابو يوسف  
انه لا يصح وعن محمد انه يصح وعنه انه فصل بين الطالب المطلوب ولم  
يصح في الثاني اي المطلوب وكذا لو وكله بالجواب مطلقا بقبضه بجواب  
بخصومة ولعمري انما فيها الاهدر فالأهدر ومن كفل بالان عن  
رجل فوكله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يكن وكيل في ذلك ابرا  
وهو نظيره مديون اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته للغرماء وبطلان العبد  
بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلا ومن  
ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين  
اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع الغريم الرضا ليا ورجع برأيه



الوكيل ان كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه لان  
يكون حذره عند الرفع وان كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه على اذنه  
فان رجح صاحب المال على الغريم رجح الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه  
على كذبه اياه في الوكالة وهذا الظاهر في الوجه كونه ليس ان يسترد  
المدفع حتى يحضر الغائب اذا دفعه الى المديون المال لا فصولي على رجاء  
الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ومن قال ان وكيل يقبض  
الوديعة فصدقه المودع لم يوجب التسليم اليه ولو ادعى انه مات ابو له  
الوديعة ميراثا له لا وارت له غيره وصدقه المودع امر بالرفع اليه ولو اد  
انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يوجب الرفع اليه فان  
وكل وكيل يقبض الا فادعى الغريم ان صاحب المال استوفاه فانه يدفع المال  
ويبيع ب المالك فيختلف ولا يستخلف الوكيل وان وكله بعين جارية فاد  
اباع رضى المشتري لم يرد عليه فيختلف المشتري على مسئلة الذين لان الدار  
فيه فكل من استردوا قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند توكيل بالمال وفي مسئلة الرد  
يجب غير ممكن لان القضاء بالفسخ بائض على الصحة وان ظهر الخطا عند حصة  
كما هو مذهبه ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك اما عند ما قالوا يجب  
ان يتجر اجواب على هذا في الفصلين ولا يؤخذ لان التدارك ممكن عند حاله  
بطلان القضاء وقيل لا يصح عند ابي يوسف ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر  
النظر في يستخلف المشتري لو كان حاضرا من غير دعوى انما يفتقر للنظر  
ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله فانفق عليها عشرة  
من عنده فالعشرة بال عشرة وقيل هذا احتسان وفي القياس ليس كذلك  
ويصير متيقنا وقيل القياس الاحتسان في قضاء الدين يتضمن الشراء فلا بد لانه  
والمراد بقضاء الدين ان يدفع المديون الى رجل الفاء ويؤكله بقبضه  
وينه بها فرفع الوكيل غير ذلك من مال نفسه قضاء عنه كذا في الغاية  
**باب عزل الوكيل** والوكيل ان يعزل الوكيل عن الوكالة الا اذا  
تعلق به حق الغير ان كان وكيل بالخصومة بطلب من جهة الطالب  
فان لم يبلغه العزل فهو على وكالة وتصرف جائز حتى يعلم وبسوى الوكيل  
بالكاح وغيره وقد ذكرنا اشتراط العهد او العدة في الجبر فلا يغيده

نفيه والوكيل ان يعزل نفسه بحضرة الموكل ذكره في كتاب الوديعة  
فالوكيل بشرع عبد بغير عينة او بيع ماله يصح رد الوكيل في غيبة الموكل  
لانه لا ضرر فيه ذكره في باب الوصي وبما يملكه من الوصايا والوكيل اذا لم  
يعلم التوكيل فباع لا ينفذ ولا يصح من غير علم كاثبات ملكه بالبيع والشر  
وقرين طريق العلم وشرط الاخبار فيه فيما تقدم من الكتب ذكره  
في الباب المرفور ايضا وبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا  
ولحاقة بدار الحرب مرتدا وشرط ان يكون الجنون مطبقا لان قلبه  
بمنزلة الاعاقد وهذا المطبق شهر عند ابي يوسف وعنه اكثر من يوم وليلة  
وقال محمد حول كالم قالوا الحكم المذكور في الحاق قول به حصة فقير  
وكالة المرتد موقوفه لتصرفاته فان سلم نفسه وان قتل ولحق بدار  
الحرب بطلت الوكالة فاما عندنا تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالة  
ان يموت او يقبل على ردة او لمحاقة وقد مر في السير فان كان الموكل  
امراة فارادت فالوكيل على وكالة حتى تموت او تلحق بدار الحرب واذا  
وكل المكاتب ثم عجز او المأذون له ثم جهر عليه والشركان فافترقا فافترقا  
الوجه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم وهذا عزل حتى كالموكيل بالبيع اذا  
باعه الى المبيع الموكل يعزل الوكيل حكما وان اقامت الوكيل وجن جنونا مطبقا  
بطلت الوكالة وان لم يلحق بدار الحرب مرتدا لم يجز له التصرف الا ان يعود  
مسما قال رضى الله عنه وهذا عند محمد فاما عند ابي يوسف لا تعود الوكالة  
ولو عاد الموكل مسلما وفرلحق بدار الحرب مرتدا لا تعود الوكالة في الحال  
اي ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في التوكيل ومن وكل اخيه شي  
ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة وهذا اللفظ ينظم وجوهها  
ان يوكله باعاق عبده او بكتابه فاعتقه وكاتبه الموكل بنفسه او يوكله  
بتزويج امراة او بشر شيء ففعله بنفسه او يوكله بطلاق امراة فطلقها  
الزوج ثلثا او واحدة وانفقت عدتها او بالخلع فخلعها بنفسه ففي  
هذه لما تصرف بنفسه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوا  
بنفسه وبانحاله ان تزوج الموكل لبقاء الحاجة وكذا لو وكله ببيع عبده  
فباعه بنفسه فلورده عليه يعيب بقضاء قاض فغرض ابي يوسف انه ليس



ان يسعد وقال محمد ان يبيع مرة اخرى خلاف اذا وكله بالهبة ذهب  
 بنفسه ثم رجح لم يكن للوكيل ان يبيع واذا وكله الوكالة تنفذ الوكالة  
 وذكرها في كتاب الوديعة والتوكيل في اخذ المباح باطل كالا حطلا والاصطلاح  
 لان امر الموكل بغير صحيح والوكيل ملكه بدون امره فلا يصح ان يبيع عنه وانما ثبت  
 الملك بالخذ واحراز المباح وذكر خلاف اخر فصل من كتاب الشركة **كتاب**  
**الدعوى** المدعى من لا يجزى على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجزى على  
 الخصومة ومعرفة الفرق بينهما من اهم ما يستنبط عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت  
 عبارات المشايخ فيه فاما قال في الكتاب وهو مدعى عام صحيح وقيل المدعى من لا يجزى  
 الا بجهة كالمخرج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذى اليد وقيل  
 المدعى من يملك غير الظاهر والمدعى عليه من يتسك بالظاهر وقال محمد في الامل  
 المدعى عليه هو المتكسر وهذا صحيح لكن الشان في معرفة والترجيح بالفتوة عند الخوافا  
 من اصحابنا لان الاعتبار بالظاهر دون الصور فان المودع اذا قال قد دوت  
 الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى بالرد صورة لانه ينكر الضمان  
 ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقرره فان كان عناء في  
 يد المدعى عليه كلف حضارها ليشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والامانة  
 ويتعلق بالدعوى وجوب الخصومة اي حضور المدعى عليه وعلى هذا القضاة  
 من اخرهم في كل عصر وجوب اجواب اذ حضر وزوم احضار الغير المدعى  
 واليمين اذ انكره وسند ذكره انشاء الله تعالى وان لم تكن حاضرة ذكرتها  
 وقال الفقيه ابو الليث بشرط مع بيان القيمة وذكر الاثنية والذكورة فان  
 ادعى عقارا حذره وذكر انه يد المدعى عليه وانه يطالب به ويذكر احواله  
 الاربعة ويذكر اسماء اصحاب الحدود وانسابهم ولا بد من ذكر الحدود  
 التعريف به عند اية حنيفة على اعرف هو الصحيح ولو كان الرجل شهيرا  
 يكتفى بذكره فان ذكر ثلثة من اهل البيت ويكتفى بها عندنا خلافا لغيره  
 بخلاف اذا غلط في الاربعة وكما يشترط التحديد في الدعوى بشرط  
 في الشهادة وقد ذكرناه وقوله في الكتاب وذكر انه يد المدعى  
 عليه لا بد منه لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده وفي العقار لا يكتفى  
 بذكر المدعى وتصديق المدعى عليه انه في يده بل لا يثبت اليد في الا بالبيعة

ان يسعد وقال محمد ان يبيع مرة اخرى خلاف اذا وكله بالهبة ذهب

بالبيعة او علم القاضى هو الصحيح ثانيا لثمة الموصلة بل كمثل ان يكون  
 العقار في يد غيره بخلاف المنقول فان اليد فيه مثا صدق واليد حقيقة  
 لا تثبت على العقار عند اية حنيفة واية يوسف وعند محمد تثبت ذكرها  
 باب الغنايم وقسمتها وقوله وانه يطالب به بناء على ان المطالبة حقة  
 ويحتمل ان يكون موهوبا في يده ومجوسا بالتمسك في يده وبالمطالبة يزوم  
 هذا الاحتمال غير هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حجة  
 وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالب به لكن لا بد من تعريفه بالملوك  
 واذا صححت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه بها وان  
 انكر سأل المدعى البيعة وان احضرها قضى بها وان عجز عن ذلك طلب  
 يمين خصمه ستحلف عليها ولا بد من طلبه بناء على ان اليمين حقة **باب**  
**اليمين** واذا قال المدعى البيعة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف عند  
 اية حنيفة معناه حاضرة في المهر وقال ابو يوسف يستحلف ويحضر مع  
 يوسف فيما ذكره الحنفية ومع اية حنيفة فيما ذكره الطحاوي والبردة واليمين  
 على المدعى وفيه خلاف الشافعي ولا تقبل بيعة صاحب اليد في الملك المطلق  
 وبيعة الخارج اولى وقال الشافعي يقضى بيعة ذى اليد واذا انكحل المدعى عليه  
 عن اليمين قضى عليه بالنكول والزمه ما ادعى عليه وقال الشافعي لا يقضى  
 به بل يرد اليمين على المدعى فاذا حلف يقضى به وينبغي للشافعي ان يقول له  
 انه اعرض عليك اليمين ثلثة فان حلفت والا قضيت عليك اذعاه  
 وهذا الاذار لا علامه بالحكم اذ هو موضع الحنفاء واذا كرر العرض ثلث  
 مرات قضى عليه بالنكول وهذا الكثرة ذكره الحنفية لزيادة الاحتياط  
 والمبالغة في اليل والعذر فاما المذهب لوقضى بالنكول بعد العرض مرة  
 واحدة فهو الصحيح وهذا اخر اراء عن قول بعضهم فانهم قالوا لو قضى القاضى  
 بالنكول في المرة الاولى لا ينفذ كذا في النجاشية والاولى في القضاء بعد  
 العرض ثلث مرات اول ثم النكول قد يكون حقيقيا لقوله لا حلف به  
 وقد يكون حكما بان يكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طين  
 او خرس هو الصحيح وان كانت الدعوى نكاحا لم يستحلف المنكر عند اية حنيفة  
 ولا يستحلف عنده في النكاح والرجعة والنفق في الاليل والرق والابلاء



والنسب الولاء واحد ودولعان وقال أبو يوسف محمد مستخلف في ذلك  
كله لأنه أحد ودولعان وصورة الاستيلاء وان يقول تجارة إمام  
ولم يولد له وهذا ابنه من المكر المولى قال صاحب العناية في صورة قلم  
أدعى رجل على امرأة أنه تزوجها وكثرت وبالعكس ودعى بالطلاق  
ونقصا العدة وأنه راجعها في العدة وكثرت وبالعكس ودعى بغير نقض عدة  
الابلاء أنه فاء إليها في المدة وكثرت وبالعكس ودعى بغير القضاء على  
المجهول أنه عده ودعى المجهول لك أو خصما على هذا الوجه في ولادة العتاقة  
أو الموالاة أو ادعى على رجل أنه ولده أو ولده أو دعت على مولاها أنها  
ولدت منه أو ادعت المرأة على زوجها أنه قد فسخ بها بموجب اللعان وكثر الزور  
أو ادعى على رجل بموجب إحداهما وأنه لا يتخلف في هذه كلها عند أبي حنيفة  
وقال لا يتخلف في ذلك كله وإذا دخل بقضي النكول لأنه أحد ودولعان انتهى  
والنكول بكلمة المكاتب والعبد المأذون ولو كان بذلا عند أبي حنيفة كما احتما  
يمكن أن لا يبرأ من التجارة بمنزلة الفياضة اليسيرة وكذا يصح النكول في الدين  
عنده لا يتخلف التارق فان نكح ضمن لم يقطع وإذا أدعت المرأة طلاقا قبل أن  
استخلف الزوج فان نكح ضمن نصف المهر في قولهم جميعا وكذا في النكاح إذا أدعت  
على الصداق ثم ثبت المان نكوله ولا يثبت النكاح وكذا في النسب إذا ادعى  
حقا كالأخت والحجر في اللقيط والنفقة وامتناع الرجوع في الطهارة وذكر صاحب العناية  
صورة هذه المسائل وقال وكذا في النسب بان ادعى رجل على رجل أنه أخو لأبي  
عليه مات أبوها وترك لأبيه يدعى عليه وطلب من القاضي فرض النفقة على  
المدعى عليه بسبب الأخوة فأي تخلف على النسب فان حلف برئ وان نكح  
بالمال والنفقة دون النسب وكذا إذا ادعى الحجر في اللقيط بأن جنته لا يعبر عنه  
نفسه في يده لقط فادعت امرأة حرة تريد قصر المهر لقط حتى حضنتها ولا يثبت  
استحلافه فكل ثبت لها حجر دون النسب وكذا إذا ادعت لثان عينا  
ثم أراد الرجوع فيها فقال الموهوب له أنت أخي يريد بذلك إبطال حق  
الرجوع يتخلف الواجب فان نكح ثبت امتناع الرجوع ولا يثبت الأخوة لثان  
وإنما يتخلف في النسب الحجر عندهما إذا كان ثبت بأبواه كالأب والأب  
في حق الرجل والأب في حق المرأة والمولى في الزوج في حترها ومن ادعى

أدعى قصاصا على غيره في حد استخلف بالإجماع ثم ان نكح من البنين فيادون النفس  
يزيد القصاص ان نكح في النفس حتى يفر أو يكلف وهذا عند أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف محمد لازم لا رثن فيها وإذا قال المدعى بيعة حاضرة قبل  
لخصه أعطى كفيلا بنفسك ثلاثة أيام وهذا الكفيل بحجر الدعوى استهان  
عندنا والمقصود حتى يفيدي عليه ويحال بينه وبين شفعاله والتقدير ثلاثا  
مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح وهو آخر إخبار روى عن أبي يوسف أنه  
يقدر بحجر القاصي كذا في الكفاية ولا فرق في الظاهر من الرواية بين  
الوجوب والحجر من المال هذا آخر إخبار روى عن محمد أنه قال كان  
معه وفاء وظاهر أنه لا يخفى بخصه بذلك القدر لا يحجر على أعطى الكفيل كذا  
إذا أعطى محاربا يؤخذ وكذا لو كان المدعى حقيقا لا يخفى المرأة بنفسه  
لا يحجر على أعطى الكفيل كذا في النكاح والكفاية ثم لابد من قوله لي بيعة  
حاضرة للتكفيل ومعناه في المصنف لو قال المدعى لبينة لا أو شهود  
غيب لا يتخلف فان فعل أي أعطى الكفيل والآخر ملازمة إلا ان يكون  
غيرا فلا لازم مقدار مجلس القاضي وكذا لا يتخلف إلا آخر المجلس لا  
منصرف إليها وكيفية الملازمة تذكرها في كتاب الجحان شاء الله تعالى  
**فصل** في كيفية اليمين والاختلاف واليمين بالله تعالى  
دون غيره ويؤكد بذكر أو صافقعا وهو تعليل ذلك مثل قوله  
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم  
من السر ما يعلم من العلانية ما لقان هذا عليك ولا فلك هذا المال  
الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا أي لكما ان يزيد في التعليل  
على هذا وكذا ان يقتض منه الا انه يحتاج كيدا يتكبر عليه اليمين في شأن القاضي  
لا يتلظ فيقول بالله أو والله وقيل لا يتلظ على المعروف في الصلح ولا يتلظ  
على غيره وقيل يتلظ في الخط من المال دون الحجر ولا يتخلف الطلاق ولا  
وقيل في زماننا إذا ادعى الخصم لكما ان يتخلف لك ويتخلف اليهود  
بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصارى بالله الذي  
أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام ويتخلف المجوس بالله الذي خلق النار  
وهكذا ذكر محمد في الأصل ويرى عن أبي حنيفة أنه لا يتخلف أحد الا



قالوا وذكر انما لا يستخلف في اليهودي النفر في الاباسه وهو  
اختيار بعض شايخنا والوشى لا يخلف الاباسه ولا يخلصون في بيوت  
عبادهم ولا يحيط اليهم على سلم زمان ولا مكان ومن ادعى  
انه ابتاع لمن هذا بعده بالف في استخفاف الله ما يتكلم به قائم فيه  
ولا يستخلف الله ما بيعت باحتمال لا قاله ولا تخلف في الغصب لا يفتي  
عليك دونه ولا يخلف الله ما غصبت باحتمال انه قد يغصب فيفسخ الحقة  
والبيع في الكاح باسسه ما يتكلم به قائم في الاحمال باحتمال انه قد يطرأ عليه  
الخلع وفي دعوى الطلاق ما يفتي بانه منك الساعه بما ذكرت ولا تخلف  
باسسه ما خلقت باحتمال ان الكاح قد يجد وبه الاباسه فيخلف على الاحمال  
في هذه الوجوه لا على السبب هذا قول في حقيقه ومحمد اما على قول في  
يوسف يخلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض بما ذكرنا من يخلف  
على الاحمال وقيل نظر لا انكار المدعى عليه ان انكر السبب يخلف عليه ان  
انكر الحكم يخلف على الاحمال والاحمال هو الاصل عندهما اذا كان سببا  
يرتفع برفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعى في يخلف على  
السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعى بمسئومه نفقة والزوج ممن لا رايها  
او ادعى نفقة بالجوار والمشتري لا يراها فلو خلف على احاصل صدق  
في يمينه في معتقده فيستحق النظر في حق المدعى وان كان سببا لا يرتفع  
برافع فالخلف على السبب بالاجماع كما لعبد المسلم اذا ادعى العتق على يواه  
يخلف الله ما اعتقه ولا يخلف الله معتق في احمال بخلاف الامة والعبد الكافر  
ومن ورعنا فادعاه اخر استخفاف على علمه وان وهله او اشتراه يخلف  
على البتة ومن ادعى على اخر مالا فاقدر يمينه او صالته منها على عشرة فهو  
جائز وهو ما ثور عن عثمان رضي الله عنه وليس ان يستخلف على ملك البعير  
ابرا **باب التحالف** واذا اختلف المتبايعان في البيع  
فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع اكثر منه او اعترف بالبيع بقدر من البيع  
وادعى المشتري اكثر منه فقام احدهما البيعة قضى بها وان اقام كل  
واحد منهما بيعة كانت البيعة المبنية للزيادة اولى ولو كان الاخر  
في الثمن والمبيع جميعا فبيعت البايع اولى في الثمن وبيعت المشتري اولى في المبيع

في المبيع صورته قال البايع بعبك هذه الحمارية بمائة دينار وقا  
المشتري بعته معنا هذا الوصف بخمسين دينار واما ما بينت فها  
جميعا للمشتري بمائة دينار وتقبل البيعتان جميعا ويقضى بالعقدين  
كذا في النهاية وان لم يكن لكل واحد منهما بيعة قيل للمشتري اما ان  
ترضى بالثمن الذي اقر به البايع ولا تسخا البيع فان لم يرضه ايضا تخلف  
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر اما قبل القبض فعلى فاق القبار  
وبعد القبض على خلاف القياس النص ويبدأ بيمين المشتري وهذا قول  
محمد وابي يوسف اخره ورواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح ورواية  
يوسف ولا انه يبدأ بيمين البايع وان كان بيع عيين بعين او ثمن  
بثمن بدأ الكا بايمها شاء وصحة اليمين ان يخلف البايع باسسه ما باعه  
بالف ويخلف المشتري باسسه ما اشتراه بالعين وقال في الزبايات  
يخلف باسسه ما باعه بالف ولقد باعه بالف ويخلف المشتري باسسه ما اشتراه  
بالعين ولقد اشتراه بالف يضمن الانيات بالنفي تأكيد والاصح الاقضاء  
على النفي فان خلفا فسخ القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انه لا يفسخ بغش  
التحالف وان نخل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في  
الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخلف بينهما كما في  
الاختلاف في الخط والابرأ والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع  
ومن قال بخبره هجت منك هذا العبد بالف درهم اسلم فلم تقبل فها  
قبلت بالقول قول المشتري ذكرها في باب الخلع وقد ذكرت هناك  
ايضا واذا مال البايع العاقل بعته اراد انما صحتي وقال الاخر بعته  
وانت عاقل بالغ كان القول قوله ذكرها في باب جنابة المملوك  
فان حلك المبيع بعته في يد المشتري ثم اختلفا لم تخلفا عند ابي حنيفة وابي  
يوسف والقول قول المشتري وقال محمد تخلفان ويفسخ البيع على  
قيمة المالك هو قول الشافعي على هذا اذا خرج البيع عن ملكه او  
صار كمال لا يقدر على ردّه بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينارا فان  
كان عينا تخلفان ثم يرد مثل المالك ان كان له مثل او قيمة ان لم  
يكن مثل ان حلك احد العبدين ثم اختلفا في الثمن لم تخلفا عند ابي حنيفة



الا ان يرضى البايع ان يترك حصته المالك في اجماع الصغير القول قول المشتري  
 مع يمينه عند اب حنيفة الا ان يشاء البايع ان يأخذ الحثي ولا شيء له وقال  
 ابو يوسف بخالفان في الحثي ونسخ العقد في الحثي والقول قول المشتري  
 في قيمة المالك وقال محمد بخالفان عليها ويرد الحثي وقيمة المالك  
 هذا يخرج بعض المشايخ ويصرف الاستثناء عن المالك وخالف وقالوا  
 ان المراد من قوله وفي اجماع الصغير يأخذ الحثي ولا شيء له معناه لا يأخذ  
 من ثمن المالك شيئا أصلا وقال بعض المشايخ يأخذ من ثمن المالك بقدر  
 اقرب المشتري وانما لا يأخذ الزيادة وعلى قول هؤلاء ينصرف الاستثناء  
 الى يمين المشتري لا الى الخالف ثم تفسر الخالف على قول محمد بيمينته في القام  
 واذا اختلفا ولم يتفقا على شيء فادعى أحدهما الفسخ او كلاهما ينسخ العقد  
 بينهما وباهر القاضي المشتري يرد الباقي وقيمة المالك واختلفوا في تقيده  
 على قول ابو يوسف والصحيح ان يخلف المشتري بيمينته ما اشتريتهما بايديه البايع  
 فان نكل لزم دعوى البايع وان خلف خالف البايع بيمينته ما بيعتهما بالثمن  
 الذي يدعيه المشتري فان نكل لزم دعوى المشتري وان خلف ينسخان  
 العقد في القائم وتسقط حصته في الثمن وتلزم المشتري حصته المالك  
 ويعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة المالك يوم القبض  
 قال قول للبايع وايضا اقاما البيئتين قبل البيئته وان اقاما بيئته البايع  
 اولى وهو قاض في ذلك محمد في يبيع الاصل اشتريه يمين وقبضهما ثم رده  
 احدهما بالقبض الاخر عنده يجب عليه ثمن ما اشترى عنده ويسقط عنه ثمن ما  
 رده ويقسم الثمن على قيمتهما فان اختلفا في قيمة المالك قال قول قول  
 البايع وان اقاما البيئتين قبل البيئته البايع اولى ومن اشترى جارية وقبضها  
 ثم تعادلا ثم اختلفا في الثمن فاختار خالفان ويعود البيع الاول وانما  
 الخالف فيسبب بالنقص والنقص وروى البيهقي المطلق والافالة فسخ في  
 حق المتعاقدين بل بالقياس لان المسئلة مفروضة قبل القبض والقياس  
 يوافق وهذا القيس لا جارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقبة  
 والقيمة على العينة انما استهلكه غير المشتري يعني اذا اختلف لاجر  
 والمستاجر قبل استيفاء المعقود عليه في الاجرة يتاس قبل القبض والوارث

والوارث على العاقبة اذا اختلفا في الثمن قبل القبض والقيمة على العينة  
 فيما استهلكه في يد البايع غير المشتري يعني اذا استهلكه غير المشتري  
 العين البيعة في يد البايع ومنه القيمة قامت القيمة مقام المعقود المستهلك  
 هذا حصل كلام صاحب العناية ولو قبض البايع المبيع بعد الافالة فلا  
 تخالف عند اب حنيفة وابي يوسف فلا فالحمد ومن سلم عشرة درهم  
 في كره خطه ثم تعادلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا  
 يعود السلم واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها  
 بالف وقالت تزوجتني بالغير فليهما اقاما البيئتين قبل البيئته وان اقاما  
 البيئتين فالبينة بينة المرأة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعت وان  
 لم يكن لها بينة تخالف عند اب حنيفة ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل  
 فان كان مثل اعترف بالزوج او اقل قضى بما قال الزوج وان كان  
 مثل ما اعترف المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل  
 اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل قال  
 رضي الله عنه ذكر الخالف ولا ثم الحكم وهذا قول الكرخي وبيد اب  
 يعين الزوج عند اب حنيفة ومحمد ويخرج الرازي بخلافه وقد استفتينا  
 في النكاح وذكرنا خلاف اب يوسف فلا تحيده ولو ادعى الزوج حرج  
 على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسئلة المتقدمة  
 الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها  
 وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود وعليه خالفان وراوا  
 معناه اختلفا في البدل وفي المبدل وان وقع الاختلاف في الاجرة  
 بدعي بين المشاجر وان وقع في المنفعة بدعي بين المواجه وايتما نكل  
 لزم دعوى صاحبه وايتما اقام البيئتين قبلت ولو اقاما بيئته المواجه  
 اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنفعة قبلت المشاجر  
 وان كان فيهما قبلت بيئته كل واحد منهما فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي  
 هذا شهرا بعشرة والمشاخر شهرين خمسة يقضي شهرين بعشرة وان  
 اختلفا بعد الاستيفاء لم يخالفان وكان القول قول المشاجر مع يمينه  
 بالاتفاق وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود وعليه خالفان ونسخ العقد



فيما بقي وكان القول في الماضي قول المشايخ واذا اختلف المولى  
 والمكاتب في مال الكتابة لم يخالفوا عندا حنفية وقالوا بخالفان  
 ونفس الكتابة وهو قول الشافعي واذا اختلف الزوجان في متاع  
 البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل مع بيته كالعمامة وما يصلح للنساء  
 فهو للمرأة مع بيته كالنقاية اى الحمار وما يصلح لهما كالانية فهو للرجل  
 ولا فرق فيما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد ما دفت  
 النقرة فان مات احداهما وخطفت الورثة مع الاخر فما يصلح للرجل  
 والنساء فهو للباقي منها وهذا الزوركرناه قول به حنفية وقال ابو يوسف  
 يرفع الى المرأة ما يجزى به مثلها والباقي للزوج مع بيته والطلاق والموت  
 والموت سواء وتقوم الورثة مقام مورثهم وقال محمد ما كان للرجل  
 فهو للرجل ما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لهما فهو للرجل ولورثته والطلاق  
 والموت سواء وان كان احدهما مملوكا فالمتاع للحر في حالة الحياة والى الورثة  
 الملمات وهذا عندا حنفية وقالوا العبد المأذون له في التجارة والمكاتب منزلة  
 الحر **فصل** فمن لا يكون ضمنا وان قال المدعى عليه هذا الشيء او عينه  
 فلان الغائب ورضه عن ذم او غضبت منه واقام بيته على ذلك فلا خصومة  
 بينه وبين المدعى وكذا اذا قال لا جرمه واقام البيته كما اذا ادعى قول الدين  
 من ذمة الى من غيره بالمحوالة فانه لا يصدق الا بالجملة وقال ابن شبرمة لا يصدق  
 وان اقام البيته وقال ابن ابي شيبة لا يصدق بدون اقامة البيته وقال ابو  
 يوسف ان كان الرجل صالحا فالجواب كما قلناه وان كان معروفا بالرجل  
 عنه الخصومة ولو قال الشهود او وعد رجل لا نفرد لا تنزع الخصومة ولو  
 قالوا نفرد بوجهه ولا نفرد باسمه ونسبه فكذا الجواب عند محمد وعندا حنفية  
 تنزع وهذه المسئلة خمسة كتاب الدعوى وذكرنا الاقوال الخمسة ان  
 قال بعت من الغائب فهو خصم وان قال المدعى خصيصة متى او سرقة متى  
 لا تنزع الخصومة وان اقام ذوال اليد البيته على الودعية بخلاف دعوى الملك  
 المطلق فان ذال اليد فيه خصم عتبا ربه حتى لا يصح دعواه على غيره ذال اليد  
 ويصح دعوى الغصب وان قال المدعى سرق مني وقال صاحب اليد وعينه فلان  
 واقام البيته لم تنزع الخصومة وهذا قول به حنفية وابو يوسف وهو اخسان

٨٤  
 استحسن وقال محمد تنزع ولو قال غصب مني على لم يستم فاعلم تنزع  
 وان قال المدعى بعت من فلان وقال صاحب اليد او وعينه فلان ذلك  
 اسقط الخصومة بغير بيته الا ان يقيم البيته ان فلانا وكله يقضه **باب**  
**ما يدعيه التجلان** واذا ادعى اثنان عينا في يد اخر لكل واحد منهما  
 يزعم انها له واقاما البيته قضى بغيرها وقال الشافعي في قولهما  
 وفي قول يرفع بينهما فان ادعى كل واحد منهما كاح امرأة واقاما البيته  
 لم يقض بواحدة من البيتين ويرجع الى تصديق المرأة لاحدهما وهذا  
 اذا لم توقت البيتان لما اذا وقتت فصاح به وقت الاول وله وان وقت  
 لاحدهما قبل فاقامة البيته قضى امراته وان قام الاخر البيته قضى بها ولو توفد  
 احدهما بالدعوى والمرأة تجحد فاقام البيته وقضى بها القاضى ثم ادعى  
 اخر واقام البيته على مثل ذلك يحكم بها الا ان يوقت شخص وان في  
 سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج وكاحه طاهر لا تقبل بيته للحج  
 الا على وجه التيسر اذا ادعى الرجلان نكاح امرأة ولم يعلم التاريخ ولم  
 يوجد التصديق من قبل المرأة لاحدهما او ادعت اخا نكاح على رجل  
 واقاموا البيته تتخارت في حال الحيوة ويقضى للميراث بينهم لو اقاموا  
 البيته بعد المات لانه يقبل لانقام ذكرها قبل باب من يوضع ثقل  
 امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح  
 بعد ذلك واقام البيته قبلت بيته بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل  
 بنكوه ذكرها قبل باب الوصية بالثلث ولو ادعى اثنان كل واحد منهما  
 انه اشترى منه هذا العبد معناه من صاحب اليد واقاما بيته فكل واحد  
 منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك فمروءة  
 وفي كل الثمن وان قضى القاضى بينهما فقال احدهما لا اخار لم يكن  
 لاحدهما ان يأخذ جميعه بخلاف لو قال ذلك قبل خيبر القاضى حيث يكون  
 له ان يأخذ الجميع ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو لاول منهما ولو  
 وقت احدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت وان لم يذكر  
 تاريخا ومع احدهما قبض فهو لولى ومعناه انه في يده وكذا لو ذكر  
 الاخر وقتا الا ان يشهدوا ان شراده كان قبل شراد صاحب اليد



ادعى احداهما شرا والآخر مئة وقضا معا واقاما البيعة ولا تخرج منهما  
 فالشر اول وكذا الشر والصدقة مع القبض والهبه والقبض والصدقة مع  
 القبض سواء حتى يقضى بينهما وهذا اي الحكم بالتصنيف بينهما فيما لا يحل القسمة صحيح  
 وكذا فيما يحل عند البعض وعند البعض لا يصح وان ادعى احد الشري وادعت  
 المرأة انه تزوجها عليه فمها سواء وهذا عند اب يوسف وقال محمد الشر  
 اول ولها على الزوج القيمة وان ادعى احداهما رهنا وقضا والآخر هبة  
 وقضا واقاما بيعة فالرهن اول وهذا استحسان وفي القياس الهبة اول  
 وان اقام الخارجان البيعة على الملك التارخ فصاحب التارخ الاقدم  
 اول ولو ادعى الشر من واحد معا من غير صاحب اليد واقاما البيعة  
 على تارخين فالاول اول وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشر من آخر  
 وذكر تارخين فمها سواء ولو وقت احد البيعتين وقتا ولم يوقت الاخر  
 قضى بينهما نصفين ولو ادعى احد من الشري من جمل الاخر الهبة والقبض  
 من غيره والثالث الميراث من ابيه والرابع الصدقة والقبض من آخر قضى  
 بينهما ارباعا وان اقام الخارج البيعة على ملك مخرج وصاحب اليد بيعة  
 على ملك قدم تارخا كان اولي وهذا عند اب حنيفة واب يوسف وهو  
 رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بيعة ذي اليد رج اليه وعلى هذا الخلاف  
 لو كانت الدار في ايديهما قال في الكفاية فعندهما الدار لصاحب الوقت الا ان  
 وعند محمد سطل التقدم ويكون الدارين بينهما انتهى ولو اقام الخارج وادعى  
 البيعة على ملك مطلق ووقت احدهما دون الاخرى فعلى قول اب حنيفة  
 ومحمد الخارج اولي وقال ابو يوسف وهو رواية عن اب حنيفة صاحب الوقت  
 اول كما في دعوى الشري واذا رخت احداهما كان صاحب التارخ اولي وعلى  
 هذا الخلاف اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في ثلث والقسمة  
 بحالها فمها سواء عند اب حنيفة وقال ابو يوسف للزوج وقتا ولي وقال  
 محمد انطلق اولي وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة باج  
 فصاحب اليد اولي وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول عيسى بن ابيان انه تختار  
 البيعتان وتترك يد لا على طريق القضاء ولو تلقى كل واحد منهما الملك من  
 رجل اقام البيعة على التارخ عنده فهو منزلة اقامتها على التارخ في يد نفسه ولو

ولو اقام احداهما البيعة على الملك الاخر على التارخ فصاحب التارخ اولي  
 كان وكذا اذا كان الدعوى بينهما حين قبضة التارخ اولي ولو قضى  
 بالتارخ لصاحب اليد ثم اقام ثالث البيعة على التارخ يقضى له الا ان يعيد بها  
 ذواليد وكذا المقضى عليه بالملك المطلق اذا اقام البيعة على التارخ يقبل  
 وينقض القضاء وكذا النسخ في الثياب التي لا تنسخ الا مرة كقول القطن  
 وكذلك كل سبغ الملك يتكرر كلب اللبن وانما لا يجبن واللبد والمغفر  
 وجه الصوف وان كان يتكرر قضى للمخرج بمنزلة الملك المطلق وهو  
 احول والبناء والغرس وزراعة الحنطة والمحجوب فان سلك الى اصل  
 الحجرة قال سلك عليهم قضى للمخرج وان اقام الخارج البيعة على الملك  
 وصاحب اليد البيعة على الشر من كان صاحب اليد اولي كما اذا اقر بيعة  
 صاحب اليد بالملك ثم ادعى الشري منه وان اقام كل واحد منهما البيعة  
 على الشري من الآخر ولا تخرج معهما تختار البيعتان وتترك الدار في يد  
 ذي اليد وهذا عند اب حنيفة واب يوسف وعلى قول محمد يقضى البيعتين  
 وتكون للمخرج فيجعل كانه اشترى من اليد من الآخر وقبض ثم باع ثم لو  
 شحنت البيعتان على نقد الثمن فالالف بالالف قصاص عندها اذا استويا  
 وان لم يشهدا على نقد الثمن فالقصاص من ذهب محمد ولو شهدا الفرقان بالبيع  
 والقبض تختار ما بالا جماع وان وقت البيعتان في العقار ولم يتنا قضا  
 ووقت الخارج سبق يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كان الخارج اشترى  
 اولاً ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقد عندهما وعند محمد  
 يقضى للمخرج وان يتنا قضا يقضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد  
 اسبق يقضى للمخرج في الوجهين فيجعل كانه اشترى من ذي اليد وقبض ثم باع  
 ولم يسلم وسلم ثم وصل اليه بسبب آخر وان اقام احد المدعيين هبة  
 والآخر اربعة فمها سواء وان كانت الدار في يد رجل او عاها انسان احداهما  
 جميعها والاخر نصفها واقاما البيعة فلصاحب جميع ثلثة ارباعها ولصاحب  
 النصف ربعها عند اب حنيفة وقال لا هي بينهما اثلاثا فابو حنيفة اعتبر طريق  
 المنازعة وهما اعتبر طريق العول المضاربة قال صاحب الهداية ولو كانت  
 في ايديهما سلم لصاحب جميع نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء



واذا تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما البيته انما نحت عنده وذكرنا في  
 وسن الرابة يوافق ان يخين فهو اولى وان تفكك فلك كانت بينهما وان  
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيتان كذا ذكره الحاكم الشهيد واذا كان  
 العبد في يد رجل اقام جلان عليه البيته احدهما بغصب والاخر بولد ففوق بينهما  
 واذا كان ثوب في يد رجل يقول كل واحد منهما صوبيتي وسين رجل اخر غير  
 صاحبي يكون الثوب بينهما الا انه يدخل المقر له في نصيب المقر ذكره صاحب  
 باب دعوى النسب **فصل** في التنازع بالابدر  
 واذا تنازعا في دابة احدهما راكبها والاخر متعلق بلجامها فالراكب اولى  
 وكذا اذا كان احدهما راكبا في السرج والاخر رديف فالراكب اولى بخلافه  
 اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما وكذا اذا تنازعا في بعير وعليه حمل واحد  
 فصاحب الحمل اولى وكذا اذا تنازعا في قميص احدهما لابس والاخر متعلق  
 بكمه فاللابس اولى ولو تنازعا في بياض احدهما جالس عليه والاخر متعلق به  
 فهو بينهما معناه لا على طريق القضاء واذا كان ثوب في يد رجل طرف منه في  
 يد اخر فهو بينهما نصفان واذا كان البصني في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فقال انا  
 حر فاقول قوله ولو قال انا عبد لفلان فهو عبد لذي في يده وان كان لا عبر  
 عن نفسه فهو عبد لذي في يده فلو كبر واقوى حرية لا يكون القول قوله ويحرك  
 الام حرية الصغير معتبرة دون الكبيرة ذكره في كتاب عتق احمد العبد سن واذا  
 تنازعا في مصراع باب ليس فيه وهو الذي المصراع الاخر متعلق بغيره فاحدهما يقضي  
 في يده ما هو مشبه بالتنازع فيه وهو الذي المصراع الاخر متعلق على يده ذكره  
 في اجراء الموات واذا كان الحائط لرجل عليه جذوع او متصل ببناء ولا اثر  
 عليه حر ادى فهو لصاحب الجذوع والاتصال المهر ادى ليس بشئ نصار  
 كدابة تنازعا فيها ولا حد صاعا عليه حمل للاخر كونه متعلق والمراد بالاتصال  
 مداخله لبن جداره فيه ولبن هذا في جداره وقدر يسمي اتصال تربيع  
 وهذا اذا هو لها صاحبه وقوله المهر ادى ليس بشئ يدل على انه لا اعتبار  
 للمهر ادى اصلا وكذا البوارى لان الحائط لا يبنى لها اصلا حتى لو تنازعا  
 في حائط ولا حد صاعا حر ادى ليس للاخر عليه شئ فهو بينهما ولو كان لكل واحد  
 منها عليه جذوع ثلاثة فهو بينهما ولا معتبر بالاكثرة منها بعد الشكالة ولو كان

ولو كان جذوع احدهما اقل من ثلثة فهو لصاحب الثلاثة والآخر موضع جذوعه  
 في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت خشبة ثم قيل بابين كخشبة بينهما  
 وقبل في قريشتهما والقياس ان يكون بينهما نصفين ولو كان للاحدهما  
 جذوع وللآخر اتصال فالاول اولى وروي الثاني اولى وهذه اى  
 كون صاحب الاتصال اولى رواية الطحاوي ومجها ابو جاني واذا  
 كانت دار بينهما في يد رجل عشرة ابيات وفي يد الاخر بيت فالتامة  
 بينهما نصفان واذا ادعى الرجل ان رضا يعني يدعى كل واحد منهما انما  
 في يده لم يقض انما في يد واحد منهما حتى يقيم البيته انما في يد يدها وان  
 اقام احدهما البيته جعلت في يده وان اقاما البيته جعلت في ايديهما  
 وان كان احدهما قد لبس في الارض وبنا او حفر فحسب يده **باب**  
**دعوى النسب** واذا باع جارية فجاءت بولد فادعى  
 البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن البائع  
 وانه ام ولد له وفي القياس وهو قول زفر وقت فني دعوته باطله  
 فيصح البيع وبرؤ الثمن وان ادعى المشتري مع دعوة البائع او بعده دعوة  
 البائع اولى وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم تفتح دعوة البائع الا اذا اهدى المشتري فثبت النسب  
 ويحل على الاستيلاء وبالكساح ولا يبطل البيع وهذه دعوة تحرير وغير المالك  
 ليس من اهله وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا اقل من  
 سنتين لم يقبل دعوة البائع فيه الا ان يهدى المشتري واذا اهدى فثبت  
 النسب يبطل البيع والولد حر والام ام ولد كما في المسئلة الاولى وان  
 مات الولد فادعى البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء  
 في التيم ولم يثبت نسب بعد الموت وان ماتت الام فادعى البائع وعجز  
 به لاقل من ستة اشهر يثبت النسب الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله  
 في قول به حنيقة وقال لا يرده حقة الولد ولا يرده حقة الام وفي اي  
 الصغير واذا جلت ايجارية في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري  
 فادعى البائع الولد وقد اعققت المشتري الام فهو ابنه يرده عليه حقة من الثمن  
 ولو كان المشتري انما اعققت الولد فدعواه باطله وكذا اذا دبرها او دبر



الولد كان لا عتاق في المسئلة على ما لها وقوله في الفصل الاول يرتد عليه  
بعتته من الثمن قولها وعنده بكل الثمن وهو الصحيح قوله وهو الصحيح حترار عتاق  
ذكره شمس الائمة في المبسوط وقاضى خان والمجيب انه يرتد بما يخص الولد من  
الثمن بخلاف الموت كذا في العناية ومن باع عبدا ولده عنه يعني ان يكون  
اصل العلوق في ملكه وباعه المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول فهو  
ابنه وبطل البيع وكذلك اذا كاتب الولد او رصده او اجره او كاتب لام  
او رصدها او زوجها ثم كانت الدعوى فينقض ذلك كله وتصح الدعوى بخلاف  
الاعتاق والتبذير بخلاف ما اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه البائع حيث  
لا يثبت النسب من البائع ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه  
وفي الجملة الصغير اذا كان في يده غلاما ان توأما له ولد عنه فباع احدهما و  
اعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فيها ابناه وبطل عتق المشتري بخلاف  
ما اذا كان الولد واحدا يعني بطل فيه ايضا عتق المشتري لكن بخلاف مسئلة التوأمين  
في الدليل وتفصيل الدليلين المذكور في الهداية ولو لم يكن اصل العلوق في ملكه  
ثبت نسب الولد الذي ولا يمتنع الباع فيما باع واذا كان لصبي في يد رجل  
قال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابدا وان محله العبد  
ان يكون ابنه وهذا عند اب حنيفة وقالوا اذا وجد العبد فهو ابن المولى وعلى هذا  
الخلافا اذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم اتى به لنفسه وهذا اى اقرار  
النسب للغير يصلح حرجا اى حيلة على اصل اب حنيفة فمن شيع الولد ويحاف  
عليه الدعوى بعد ذلك فيقطع دعواه اقراره بالنسب لغيره قال في النهاية  
صورته حيل في يده صبي ولده في ملكه وهو يبيعه ولا يما من المشتري ان يريعه  
البائع يوما فينقض البيع بغير البائع يكون الصبي ابن عبد الغائب حتى يما من  
المشتري انتقاض البيع بالردعى عند حنيفة فان هذا يكون حيلة في البيع  
واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني قال المسلم هو عبدي  
فهو ابن النصراني وهو حر ولو كانت دعوتها دعوى البتة فالمسلم اولى واذا  
دعت امرأة صبيها انه ابنها لم تجز دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وتكون  
المسئلة ان يكون المرأة ذات زوج بخلاف الرجل يعني صيد الرجل في دعوى  
الولد بدون شهادة القابلة ثم شهادة القابلة كافي فيها اى في الولادة

الولادة اما النسب يثبت بالفراسل العائيم ولو كانت معدة فلا بد من حجة آمنة  
عند اب حنيفة وان لم تكن منكوبة ولا معدة قالوا يثبت النسب منها بقولها  
وان كان لها زوج وزعمت انه ابنها منه وصدها فلو انها وان تشهد له  
وان كان الصبي في ايديها فزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من  
غيره فهو ابنها الا انه لا يدخل المقر في نصيب المقر اذا نسب لا يحمل الشك ومن  
اشترى جارية فولدت ولدا عنه فاستحقها رجل غنم الاب قيمة الولد  
يوم خاصم وهذا هو ولد المعزور فان المعزور من بطانة امرأة معتد على ملك  
يمين او نخل فله منه ثم تستحق وولد المعزور حر باجماع الصنف فيجعل الولد  
حر الاصل في حق ابية فيحق له حق يدعيه نظر الها وهو حر الاصل في حق المدعى ايضا  
حتى لا يكون ولاؤه له وانما جعل فيقاضي ضرورة القضاء بالقيمة كذا في اشرو  
ولو مات الولد قبل الخصومة لاشي على الاب اى لا يضمن قيمة وكذا لو ترك مالا  
لا يضمن ايضا ويرثه ولو قتل الاب بغير قيمته ويرجع بقيمة الولد على بائعه كما يرجع  
بقيمة بخلاف العقر يعني لا يرجع به البائع وكذا لو قتل غيره واخذ دية ولو ظهر  
بالمسئلة جعل لا تصح دعوى الحر في ذكرها في فصل الاستبراء من الكراهية وب  
اعلم المسائل المشقة **فكتاب الدعوى** من كتاب الدعوى الشك في الطريق فقام  
يستون في ملك قبة الارض لا يبيع في ذلك سعة الدار وصيقها بل  
يكون فيها على نيط واحد ذكرها في حيل المملوكات في فصل الدعوى الاحكام  
وانصرف فيه ولو اذ واحد الشك في الطريق المشتري ان يفتح فيه بابا الى  
اخرى ساكنها غير كمن هذه الدار التي فتحها في هذا الطريق ليس له ذلك قوله ساكنها  
غير ساكن هذه الدار قيد به لانه لو كان ساكن الدارين واحدا كان له ان يفتح  
بابا الى الدار الاخرى لانه متى كان ساكن الدارين واحدا لا يزاد المار كذا  
في الكفاية ذكرها في فصل المزبور الكفاية اذا القاص في دار غيره فانه يؤخذ  
برفعها واذا اهدم جدار غيره يضمنه النقصان ومنى الجدار بنفسه ذكرها في اجا  
الموات ايضا ومن ثبت الشراء من ذي اليد وانبت الدين على العبد حتى يبيع  
فيه فانه يرفع المبيع الى المشتري والدين الى المدعى من غير قبيل وان كان محصورا  
اخر قبله وغريم آخر في حق العبد متوجها فلا يؤخر حتى يحضر لحق موصوم الى  
زمان التحليل هذه المسئلة في فصل القضاء بالموات **كتاب الاقرار**



واذا اقرع العاقل البالغ بحق زمة اقراره مجهولا كان ما اقره او معلوما  
اعلم ان الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانما ملزم لوقوعه دلالة اي دليل  
على وجود الخبر وهو حجة قاصرة فيقتصر على المقر بشرط الحقية في صحة الاقرار  
مطلقا فان العبد المأذون له وان كان ملحقا بالحر في حق الاقرار كز  
المحرر عليه لا يصح اقراره بالمال يصح بالحدود ولحقنا من فاز بمقتضى على اصل  
الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على عبده فيه ولا بد من البلوغ والعقل  
لان اقرار الصبي المجهول غير لازم الا اذا كان الصبي مأذونا وجعله المقر  
لا تمنع صحة الاقرار بل الحق قد يلزم مجهولا بان ألف لا يلدس قيمته او  
يخرج جراحه لا يعلم ارشاد يفتي عليه باقية كتاب لا يحيط به علمه بخلاف  
الجارية في المقر حيث تمنع صحة الاقرار لان المجهول لا يصلح مستحكما وبقا  
له اي في صوته جهالة المقر بغير مجهول فان لم يبين جيرة القاضي على بيان  
ولو اقر لان في صحتها اقراره ويجب الوضوح جهالة الوصف وذكرها  
في باب المهر من النكاح فان قال لفلان على شيء لزمان يبين مال القيمة فاذا  
بين غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر اكثر من  
ذلك وكذا اذا قال لفلان على حق وكذا لو قال غصبت منه شيئا ويجب  
ان يبين ما هو مال يبر فيه التامع تعويلا على العادة ولو قال بغيره لك  
على احدتا الف درهم لا يصح اقراره للجارية ولا يقتضي شي ذكرها في باب  
العبد الذي يمتنع بصفته ولو قال لفلان على مال فالمرجع اليه في بيانه وقيل  
قوله في القليل والكثير الا انه لا يصدق في قتل من درهم ولو قال لا أعلم  
لم يصدق في قتل من مائة درهم وهو نصاب الزكوة وعن ابى حنيفة انه  
لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة وعنه مثل جواب  
الكتاب وهذا اذا قال من الدراهم اما اذا قال من الدراية فالتعدي  
فيها بالعشرين وفي الاصل خمس عشرة وهو في نصاب يجب فيه من  
جنسه وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب ولو قال موال عظام فالتعدي  
بثلاثة تعقب من فتح اي نوع سماه باعتبار ادنى الجمع ولو قال دراهم  
كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وهذا عند ابى حنيفة وعندهما يصدق  
في اقل من مائة ولو قال دراهم في ثلثة الايتين اكثر منها ولو قال

قال كذا وكذا درهما بحرف العطف لم يصدق في اقل من احد عشرين ولو قال  
كذا درهما ففرد درهم وثلاث كذا بغير واو فاحد عشر وان ثلث بالواو  
فائة واحد وعشرون وان ربيع يرا وعلها الف وان قال له على و  
قبلي فقد اقر بالدين ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق قاله صني  
انه عنه وفي نسخ المختصر في قوله قبلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينظمها  
حتى صار قوله لاحق له قبل فلان ابرأ عن الدين والامانة جميعا والامانة  
اقلها والا دلل اصح ولو قال عند امرأتي وديتي كسبي في صدوقه  
فهو اقرار بالامانة في يده ولو قال له جل لي عليك الف فقال انزها او  
انتقد صا او جلني بها او قد قضيتكها فهذا اقرار ولو لم يذكر حرف الكسبية  
في الاول والثاني لا يكون اقرارا ودعوى لبراءة كالفقضاء يعني بان  
قال ابرأتني كذا في النخابة وكذا دعوى الصدقة والحبة يعني بان قال تصدقت  
به على او وصبت له كذا في الكفاية وكذا لو قال حلتك بها على فلان  
ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر في الدين وكذا في النكاح لزم  
الدين حاله كما اذا اقر بعبد في يده واقوى الاجارة لا يصدق في دعوى  
الاجارة بخلاف الاقرار بالدرهم السوف فانه يصدق ويستخلف المقر على  
اللاجل وان قال له على مائة درهم لزمه كلها وراهم ولو قال مائة  
وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه وهو القياس  
في الاول وبه قال الشافعي وكذا المواقف لانه وثوبان يعني ببيع في بيان  
المائة الى المقر بخلاف اذا قال مائة وثلاثة اثواب حيث يكون الكل ثيابا  
بالاتفاق ومن اقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وشهه بقوله في  
الاصل غصبت تمر في قوصرة وغصبت الشئ وهو مظهر ولا يتحقق بدونه  
الزوف وكذا الطعام في التسقيفة ومخطة في الجوالي بخلاف اذا قال غصبت  
من قوصرة فيكون اقرارا بغصبت المنزوع ومن اقر بدابة في اصطبل لزمه  
الدابة خاصة والاصطبل غير مضمون بالغصبة عند ابى حنيفة وابى يوسف  
وعلى قياس قول محمد يضمنها ومشكلة الطعام في البيت ومن اقر بغيره بخاتم لزمه  
الحلقة والنقص من اقر له بسيف فله النصف وبعضه والكامل ومن اقر بحلقة  
فله العبدان والكسوة وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا وكذا



لو قال علي ثوب في ثوب لانه طرف بخلاف قوله ودرهم حيث يلزمه  
واحد لانه ضرب لا طرف وان قال ثوب عشرة انواب لم يلزمه  
الا ثوب واحد عند يوسف وقال محمد يلزمه عشرة ثوبا ولو قال لفلان  
علي خمسة في خمسة يريه الضرب والحساب لزمه خمسة وقال الحسن يلزمه خمسة  
وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه  
عشرة ولو قال له علي من درهم عشرة او قال ما بين درهم عشرة  
لزمه عشرة عند ابي حنيفة يلزمه الابداء وما بعده وتسقط الغاية وقال  
يلزمه عشرة كرها فقد خل الغايتان وقال في يلزمه ثمانية ولا تدخل الغايتان  
ولو قال له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له  
من الحائطين شي ومن اقر بملك الغير لغيره ثم ملكه يومئذ لم يلزمه التسليم الى اللقمة  
وذكرنا في باب الوصية بثلث المال من الوصايا **فصل** في ما اذا  
قال رجل فلانة علي الف ودرهم فان قال له فلان ادوات ابوه فورا  
قالا قرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار  
لزمه فان جاءت به ميتا قالما للوصي في المورث حتى يتم بين ورثته  
ولو جاءت بولد من حين قالما بينهما ولو قال المقر باعني او اقترضتني لم  
يلزمه شي وان اجمع الاقرار لم يصح عند ابي يوسف بناء على ان الاقرار  
المطلوب ينصرف الى التجارة ولهذا عمل اقرار العبد المأذون واحد المتعاوضين  
عليه فيصير كما اذا صرح به وقال محمد يصح بناء على ان الاقرار من الحج فيجب  
اعماله وقد امكن بالحمل على السبب الصالح اي الورثة والوصية ومن اقر بشرط الجار  
بحمل جارية او حلة لرجل صح اقراره ولزمه ومن اقر بشرط الجار  
بطل الشرط ولزمه المال **باب الاستثناء وفي معناه**  
ومن استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي وسواء استثنى قبل  
او الاكثر فان استثنى اجمع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء ولو قال له علي  
مائة درهم الا دينار او الا قفيز حنطة لزمه مائة ودرهم الا قيمة الدينار  
والقفيز وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال له علي مائة درهم  
الا ثوبا لم يصح الاستثناء وقال محمد لا يصح فيها وقال الشافعي يصح  
فيها ومن اقر بكون وقال استثناء متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار

الاقرار قال في الكفاية وغيره متصلا عن شرح الجامع لصغيره لافان  
قال ابو يوسف التعليق لم يثبت استثناء ابطال وقال محمد تعليق  
بشرط لا يتوقف عليه ومرة الحكم في تطهيرها اذا قدم المشية فقال ان  
شاء الله انت طالق عند ابي يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد  
يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يكره الجواز لم يعلق وبني الطلاق  
من غير شرط انتهى بخلاف اذا قال لفلان علي مائة درهم اذا مت  
او اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس فهذا في معنى بيان المدية  
فيكون تاما جليلا لا تعليقاً حتى لو كذب المقر في الاجل يكون المال حالا  
ومن اقر بدار واستثنى ما فيها لم يعلق عليه المقر الدار والبناء والخص في اقام  
والفحمة في البستان نظير البنية في الدار بخلاف اذا قال لا ثمنها والا  
بيتا منها حيث لا يستثناء ويكون المقر له ما عدل ثلث الدار وما عدل البيت  
ولو قال بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال وكذا اذا  
قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان بخلاف اذا قال مكلان  
العروة ارضا حيث يكون البناء للمقر له ولو قال له علي الف ودرهم من  
ثمن عبد اشتريته منه ولم يقضه فان ذكر عبدا بعينه قبل المقر له ان  
شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شي لك قال رضي الله عنه  
عنه على وجوه احدها هذا وهو ان يصدق به وسلم العبد وجوابه ما ذكر  
وان في ان يقول المقر له العبد عبدك باعته وانما بعته عبد غير هذا  
وسلمته اليك في مال لازم على المقر والثالث ان يقول العبد عبد  
ما بعته وحكمه ان لا يلزم المقر شي ولو قال مع ذلك انما بعته غيره  
يتجافان واذا تخالفا بطل المال من المقر والعبد لم يمس في يده هذا  
ان ذكر عبدا بعينه وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف  
ولا يصدق في قوله ما قبضت عند ابي حنيفة وصل لم فصل وقال ابو  
يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شي وان فصل لم يصدق  
اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقرانه باعه متافا  
فالقول قول المقر ولو قال ابتعت منه بعبدا الا ان لم يقضه فالقول  
قوله بالاجماع وكذا لو قال من ثمن غمرا وخنزير ومعنى المسئلة اذا قال



لفلان على الف من ثمن خمر او خنزير لزيد الالف ولم يقبل تفسيره عند  
 حنيفة وصل لم فصل وقال اذا وصل لا يلزم شي ولو قال له على الف  
 من ثمن متاع او قال قرضني الف درهم ثم قال هي يوف وبخرجة وقال  
 المقر كجاء ولا يلزم الجاء في قول حنيفة وقال لان قال موصولا يصدق  
 وان قال مفصلا لا يصدق وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوقد او  
 وعلى هذا اذا قال لا اتخا ز يوف وعلى هذا اذا قال لفلان على الف درهم  
 ز يوف من ثمن متاع ولو قال لا اتخا وزن في بيعه استثناء فيصدق  
 اذا كان موصولا وان مفصلا لا يصدق وهذا بالاتفاق بخلاف الجوده فاما  
 وصف استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الاراء بخلاف اذا  
 قال على كرسنة من ثمن عبد الا اتخا روية اذا ردا في كرسنة نوع لا يبيع  
 فيصح استثناءه وفي الدرهم عيب عن حنيفة في غير رواية الاصول في القرض  
 انه يصدق في الز يوف اذا وصل ولو قال لفلان على الف درهم ز يوف  
 ولم يذكر البيع والقرض قبل يصدق بالاجماع يعني اذا وصل وقيل لا يصدق  
 ولو قال اغتصب منه الف او قال ودعني ثم قال هي ز يوف او بخرجة  
 صدق وصل لم فصل بناء على ان الغصب الوديعة لا يقتضيان الجوده  
 ولقد الجار راء المقتضوب والوديعة بالمعيب كان القول له وعن  
 ابو يوسف انه لا يصدق فيه مفصلا اعتبارا بالقرض ولو قال هي ستوقد  
 او رصاصا بعد ما اقرب الغصب الوديعة وصل صدق وان فصل  
 لم يصدق وان قال في هذا كله الفاعل قال الا انه نقص كذا لم يصدق ان  
 فصل وان وصل صدق ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام فهو وصل  
 وفي العناية لان الانسان قد يحتاج الى الكلام كلاما كثيرا ولا يستأنف  
 آخره ولا يمكن ان يكلم جميع ذلك نفس واحد فكان عفو لعدم الاصرار  
 انتهى ومن اقرب غصب ثوب ثم جاء ثوب معيب قال لفلان قوله ومن قال  
 لاخر اخذت منك الف درهم ووديعة فملك فقال لاخر لا بل اخذتها  
 غصباً فهو ضامن وان قال اعطينيها ووديعة فقال غصبتيها لم يضمن  
 والغصب في هذا كالاخذ والدفع كالاغطاء يعني لو قال قبضت منك الف درهم  
 ووديعة فهو مثل قوله اخذت في الحكم ولو قال دفعت فهو مثل قوله اعطينيها

اعطينيها كذا في بعض الشروح وهذا خلاف اذا قال اخذتها منك ودية  
 وقال لاخر لا بل قرضا حيث يكون القول للمقر وان اقرب لا اخذ فان  
 قال هذا الالف كانت ووديعة له عند فلان فاخذتها فقال فلان هي  
 قامة ياخذها وان قال اجرت وابتى هذه فلان فربها وروها او  
 قال اجرت ثوب في هذا فلان فلبسه وروها فالتقول قوله وهذا عند  
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المقر اخذ منه الدابة والثوب  
 وهو القياس على هذا الخلاف الا عارة والاسكان ولو قال خاط  
 فلان ثوب في هذا بنصف درهم ثم قبضه وقال فلان الثوب ثوب فهو  
 على الخلاف في الصحيح وقوله في الصحيح اخر عن قول بعضهم ان القول  
 مهنا قول المقر بالاجماع فيكون ذلك دليلا لا حنيفة كذا في العناية ولو  
 قال في مسئلة الوديعة او دعيتها مكان قوله كانت ووديعة كان  
 على هذا الخلاف وهذا اي الذي ذكر في الاجارة واختيارها اعني الاجارة  
 والاسكان بخلاف اذا قال اقتضيت يعني قبضت من فلان الف درهم  
 كانت له عليه او اقضته الف ثم اخذتها منه وانكر المقر له حيث يكون القول  
 قوله ولو اقرب ان فلان زرع هذه الارض وبني هذه الدار او غرس  
 هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعاه فلان وقال المقر في ذلك  
 كله لا استعنت بك ففعلت وفعلته باجر قال القول للمقر كما اذا قال  
 خاط لي انحيا طيبي هذا بنصف درهم ولم يقبل قبضته منه لم يكن اقرا  
 باليد والقول للمقر اذا اقرب رجل الف درهم فقال المقر هذه الالف  
 ليست ولكنها لفلان جاز وصار الالف لفلان ذكرها في باب الشفعة  
 في القتل وتكذيب المقر المقر في بعض اقرب لا يبطل قراره في ابانة  
 في بعضا في باب الشهادة في القتل من باب مجنات باب  
**اقرار المريض** واذا اقر الرجل في مرض موته بديون عليه ديون في صحة  
 وديون لازمة في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروفة  
 الاسباب مقدم وقال ابن قتيبة في دين المرض ودين الصحة يستويان  
 والديون المعروفة الاسباب مثل بدل اللمكة او استهلكه وعلم وجوب  
 بغير اقراره او تزوج امرأة بغير شهادتها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يقيم



احدهما على الآخر ولو اقر بعينه في يده الآخر لم ينع في حق غماد الصحة ولا يكون  
للريض ان يقضي بين بعض الغماد دون البعض الا اذا قضى استقر  
في مرضه او نقد ثمن ما اشترى في مرضه وقوله بالبيته واذا قضيت يعني  
الديون المقدمة وفضل شيء بصرفه الى ما اقر به في حالة المرض ان  
لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره وكان المفكره اولى من الورثة  
ولو اقر المريض لوارثه لا يصح الا ان يصدر فيه بقية الورثة وقال في  
في احد قوليه ينع ولو اقر بعينه او دين لوارثه وللأجنبي لا يصح في حق  
الأجنبي كما لا يصح في حق الوارث ذكرها في ذل الوصية بالثلث من  
كتاب الوصايا ولو اقر بوجه مستهلكه للوارث ينع بالاجماع قال في  
الغاية كما اذا ادع اياه ورسم بمعاينة الشهود فلما حضره لوفاة الآ  
قال استهلكها ومات وانكر بقية الورثة فان اقراره صحيح والالف من  
تركة للابن المفكره خاصة انتهى وان اقر لأجنبي ثم قال هو ابي ثبت نسبه منه  
وبطل اقراره وان اقر لأجنبية ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن طلق  
زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين فلها الاقل من الدين ومن مراها  
منه وذكر في الغاية اذا اقر لزوجه ثم ابانها ثم تزوجها بعد مضي العدة  
ومات بطل الاقرار عند ابي يوسف وجاز عند محمد **فصل**  
ومن اقر بطلاق يولد مثله لئلا يسلب نسب معروفه به وصدة العلماء  
ثبت نسبه منه وان كان مريضا ويشترك الورثة في الميراث ويجوز  
اقرار الرجل بالوالدين والولاء والزوجه والمولى ويقبل اقرار المرأة  
بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولاء الا ان يصدر فيها الزوج  
او تشهد بولادة قابله ولا بد من تصديق هؤلاء ويقصح التصديق في  
النسب بعد موت المقر وكذا تصديق الزوجه وكذا يصح تصديق الزوج  
بعد موتها وعند ابي حنيفة لا يصح ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولاء  
نحو الاخ والعلم لا يقبل قراره في النسب فان كان له وارث معروف  
قريب وبعد فهو اولى بالميراث من المقره وان لم يكن له وارث  
استحق المقره ميراثه ونسب هذه وصية حقيقة حتى ان من اقر باخ  
ثم اوصى لآخر بجميع ماله كان الموصي لثالث المال خاصة ولو كان الآخر

الاول وصية لا يشترط كالتصديق لكنه بمنزلة التها حتى لو اقر في مرضه  
باخ وصدة المقر له ثم انكر المقر ورأته ثم اوصى بآله كلمة لان كان  
ماله للموصي له ولو لم يوص له كان له بيت المال ومن مات ابوه فاقتر  
باخ لم يثبت نسب اخيه ويشترط في الارث والاقرار بالنسب  
يعمل فيه الأكره والمفكر حتى لو اكره على الاقرار بنسبه بعد فاقتر  
لا يجوز وكذا المفكر ذكرها في باب دعوى النسب المستمرة واقر  
على البائع بالعقود لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ولكنه  
يقبل في حق العتق ومن مات وترك ابنين وله على اخر مائة درهم  
فاقر احدهما ان اياه قبض منها خمسين لاشي للمقر والاخر خمسون لغيره  
اقر احد ابنين بدين لغيره دفع جميع ما في يده اذا كان مستغفرا  
في باب الوصية بالثلث من الوصايا وانما قضى لا يمنع صحة الاقرار وذكر  
في اقول كتاب الرجوع عن الشهادة **كتاب الصلح**  
الصلح على ثلثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر  
المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع الكفار وكل ذلك جائز وقال الشافعي  
لا يجوز مع الكفار وسكوت فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما اعتبر  
في البياعات ان وقع عن مال بال تجوز فيه الشفعة اذا كان عقارا  
وبرق بالعيب يثبت فيه خيار الرجوع والشرط وتفسد جهالة البذر  
ودون جهالة المصالح عنه وان وقع عن مال منافع يعتبر بالاجازات  
في شرط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة والصلح  
عن السكوت والاقرار في حق المدعى عليه لا فائدة له يمين وقطع الخصومة  
وفي حق المدعى بعين المعاد منه ويجوز ان يختلف حكم العقد في حقها كما  
يختلف حكم الاقالة في حق المتعاقدين واذا صلح على وار لم يجب لها  
الشفعة معناه اذا كان عن الكفار وسكوت بخلاف اذا صلح على وار  
حيث يجب فيها الشفعة واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنه  
رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض وان وقع الصلح عن سكوت او  
انكار فاستحق المنازع فيه رجع المدعى بالخصومة فيه وان استحق المصالح عليه  
اقرارا وسكوت رجح بكل المصالح عنه وان استحق بعضه رجح محصنه وان



كان الصلح عن النكاح رجح الى الدعوى في كله او بقدر السحق اذا استحق  
بعضه وهذا بخلاف اذا باع منه على النكاح شيئا حيث يرجح المدعي قال  
في النكاحية اي باع المدعي عليه من النكاح شيئا معينا اي اجري لفظ  
البيع في مقام الصلح صورته اذا ادعى رجل على آخر دارا مثلاً وانكر المالك  
عليه ثم صالح عن هذه الدعوى على عبد وقال لعبت منك هذا العبد فخذ  
الدار مع الصلح وهذا اقرار منه بالدار ثم لو استحق العبد يرجح المدعي على  
المدعي عليه بالدار لا بالدعوى انتهى ولو هلك بدل الصلح قبل التسليم  
وبجواب فيه كالجواب في الاحتياقي في الفصلين اي في فصل الاقرار بالايجاب  
وان ادعى حائنه وار لم يثبت فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يثبت شيئا  
من العوض بخلاف اذا استحق كله فيرجع كله على قدامه في البيوع اي  
في اقرار بالاحتياقي منه ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح  
وهو على دعواه في الباقي والوجه في تصحيح هذا الصلح احده من اما ان  
يزيد وصحا في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او لم يثبت به  
ذكر البراءة عن دعوى كناية **فصل** في الصلح جائز  
عن دعوى الاموال والمنافع والاصل ان الصلح يملك على اقرب العقود وله  
وسببها احتياالا لتفريق العاقد ما لم يكن الصلح عن المجهول على معلوم  
جائز ذكرها في اقرار بالاحتياقي من البيع ويصح عن جناتية العهد والخطأ  
اما الاول اي العرف الصلح عنه بمنزلة النكاح حتى ان ما صالح مسمى في صلح  
وعذف التسمية تسقط القود ويصار الى الدية كنوان يصالح على ثوب  
غير معين فيجب الدية كما يجب مهر المثل في النكاح وكذا ما يقر قال من وجهه ولو  
تزوجها على غير مسمى المثل فصالح على مهر لا يجب شيئا ويصلح في اطلاق  
جواب الكتاب الجناتية في النفس ما دونه والصلح عن دم العبد لا يبطل  
الفاسدة ولا يبطل بابتداء الحمل بل يبطل بالاستثناء وذكرنا في باب البيع  
الفاسد وبذل الصلح عن دم العبد لا يسقط بالموت والالام وذكرنا  
في باب ايجزية من السير وهذا بخلاف الصلح عن حق الشفعة على مال  
حيث لا يصح واذا لم يصح الصلح تبطل الشفعة والنكاح لا يفسد  
بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب لمال الصلح عنه غير ان في اطلاق الكفاية

الطلاق الكفاية روايتين على ما عرف في موضعه يعني في رواية كفا الشفعة  
واحواله والكفاية تبطل بغيره وهو رواية ابن حنبل في الصلح في رواية  
ابن سليمان لا تبطل كذا في الكفاية واما النكاح وهو جناتية الخطأ فهو جها المال  
فيصير بمنزلة البيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية بخلاف الصلح عن  
العقاص حيث يجوز بالزيادة على قدر الدية وهذا اذا صالح على احد  
مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك بان صالح على مكمل وموزون  
جاز الا ان بشرط القبض في المجلس ولو قبض العاقد باحد مقاديرها فصالح  
على جنس اخر منها بالزيادة جاز بخلاف الصلح ابتداء اي لا يجوز اذا كان  
الصلح ابتداء على احد مقادير الدية زاد على قدر الدية كذا في النهاية ولا يجوز  
من دعوى حقه قال في العناية والاصل في هذا ان الاعتياض عن حق الغير  
لا يجوز فاذا اخذ رجل زائنا او سارقا او شاربا فخره واراد ان يرفعه  
الى الحاكم فصالحه المأخوذ على مال يترك ذلك الصلح باطل لانه يرجع عليه  
بما دفع اليه من المال لان الحق انة والاعتياض عن حق الغير لا يجوز  
انتهى وهكذا لا يجوز الاعتياض اذا ادعت المرأة نسب ولدها وكذا  
لا يجوز القتل عما اشترعه الاطريق العامة ويدخل في اطلاق الاحواب هذه القدي  
واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وصحى بحد فصالحه على مال بذله حتى يترك  
الدعوى جائز وكان في معنى الخلع قالوا ولا يحل له ان يأخذ فيها بينه وبين الله  
اذا كان مطلقا في دعواه وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال  
بذله لها جاز قال رضي الله عنه هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر وفي بعضها  
قال لم يجز وجه الاول اي يجوز ان يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني  
انه بذل لها المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فزوجة فانزوجه  
لا يحل العوض في الفقرة وان لم يجعل فالجاءل على ما كان عليه قبل الدعوى  
فلا شيء يقابل العوض فلم يصح وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه  
جاز وكان في حق المدعي بمنزلة الاعتياض على مال لهذا يصح على حيوان في الدية  
الا اجله وفي حق المدعي عليه يكون له دفع الخصومة بناء على زعمه انه حر الاصل  
الا انه لا ولاد له لا نكاح العبد الا ان يتيم البينة فتقبل لولاء واذا  
قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل عبده



الى المأذون رجلا عدا فصالحه جاز ومن غصب ثوبا هو ديا قيمة دون  
 المائة فاستهلكه فصالحه منها على ثمة درهم جاز عند أبي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد تبطل الفضل على ثمة بالابتعاين الناس فيه واذا كان  
 العبد من جليل اعتقه احداهما وهو موسر فصالحه الاخر على اكثر من نصف  
 قيمة قال الفضل باطل وهذا بالاتفاق وان صالحه على عرض جاز **باب**  
 التبرع بالصالح والتوكيل به ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح لم يلزم الوكل  
 ما صالح عليه الا ان يضمنه والمال لازم الموكل وتاويل هذه المسئلة اذا كان  
 الصالح عن دم العبد او كان الصالح على بعض ما يرضيه من الدين اما اذا كان  
 الصالح عن مال بال فهو بمنزلة البيع فيرجع الحقوق الى الوكيل فيكون المطالب  
 بالمال هو الوكيل ومن الموكل وان صالح رجل عنه بغير امره فهو على العتة  
 او جرحه ان صالح بال وضمنه ثم الصالح بخلاف اذا كان بامر ولا يكون  
 لهذا الصالح شيء من المدعي وانما ذلك الذي في يده ولا فرق في هذا فيما  
 اذا كان موقرا ومكبرا وكذا اذا قال صالحك على الفخذة وعلى عذر  
 هذا صرح الصالح ولزمه تسليمها وكذا لو قال على الف وسلمها ولو قال صالحك  
 على الف العقد موقوف فان اجازة المدعي عليه جاز ولزمه الالف وان  
 لم يجزه بطل قال رضي الله عنه ووجه آخر ان يقول صالحك على هذه  
 الالف وعلى هذا العبد ولم ينسب الى نفسه لو استحق العبد او وجهه عينا  
 فزده فلا سبيل له على المصالح بخلاف اذا صالح على درهم مائة وثمنا  
 ودفعها ثم استحق او وجهها زيوفا حيث يرجع عليه **باب**  
 الصالح في الدين وكل شيء وقع عليه الصالح وهو متحق بعقد المدانية لم يخل  
 على المعوضة وانما يخل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه لم يكن له  
 على آخر الف درهم فصالحه على خمائة ولكن له على آخر الف جيا **باب**  
 على خمائة زيوفا جاز وكانه ابراه عن بعض حقه ولو صالح على الف  
 مؤجلة جاز وكانه اجل نفس الحق ولو صالحه على نائز الى شهر لم يجر ولو  
 كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمائة لا يجر وان كان له الف  
 سوو فصالحه على خمائة بيض لم يجر بخلاف اذا صالح على قدر الدين  
 وهو جود فانه يجوز الا انه يشترط القبض الجالس ولو كان عليه

عليه الف درهم ومائة دينار فصالحه على ثمة درهم حادثة او الى شهر صحيح  
 الصالح ومن كان له على آخر الف درهم فقال والى غدا منها خمائة  
 على انك برئ من الفضل ففعل فهو برئ فان لم يدفع اليه خمائة غدا  
 عاد عليه الالف وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود  
 عليه قال رضي الله عنه وهذه المسئلة على وجه احداهما ذكرنا  
 والثاني اذا قال صالحك من الالف على خمائة تدفعها الى غدا  
 وانت برئ من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك  
 على حاله وجوابه ان الامر على ما قال والثالث اذا قال برئتك من خمائة  
 من الالف على ان تعطيني خمائة غدا فالالف ابراه فيه واقع اعلى خمائة  
 او لم يعط والرابع اذا قال والى خمائة على انك برئ من الفضل  
 ولم يوقت للاداء وقتا وجوابه انه يصح الابرار ولا يعود الدين  
 والخامس اذا قال من ادبت الى خمائة او قال اذا ادبت ومئة  
 ادبت وجواب فيه انه لا يصح الابرار ومن قال لاخر لا اقولك  
 مالك حتى تؤخره عنى او تحط عنى بعضه ففعل جاز عليه ومعنى المسئلة  
 اذا قال ذلك ستراما اذا قال على ثمة يؤخذ به ومن ابراه عن الدين  
 وهو لا يعلم ان عليه دينا يصح ذكرها في اواخر الشفعة **فصل**  
 في الدين المشترك واذا كان الدين بين الشريكين فصالح احداهما من نصيبه  
 على ثوب فشره لهما ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء  
 اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين اصل هذا ان الدين  
 المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما شيئا من فلهما جبه ان يشاركه في  
 المقبوض بناء على ازدياد الدين بالقبض يعني ان الدين ازاد فخير ابيب  
 كونه مقبوضا فلهما جبه ان يشاركه في المقبوض حتى ياتي الى كس  
 المقبوض يعني ان نصيب كل كس دين ونصيب القابض غير العين  
 افضل من الدين ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض او العيز  
 غير الدين وقد قبضه بولا عن حقه فملكه وينفذ فيه تصرفه ويضمن لشريكه  
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب محض كمن البسيع اذا كان  
 صفقة واحدة ومن المال المشترك والمورد ث بينهما وقيمة ملك ملك

191  
 190



للشرك ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كان شركه ان يشرك فيما  
قبض ثم يرجع على الغريم بالباقي ولو اشتراهما بنصيبين من الدين  
سلعه كان شركه ان يضمنه ربع الدين ولا سبيل للشرك على التوب  
في البيع كس الشريك محضاً بين دفع ربع الدين ونصف التوب كما  
كان في صورة القلم كذا في العناية وللشريك ان يبيع الغريم في جميع  
ذكرنا بغير من الصلح عن نصيبه على ثوب واستيفاء نصيبه بالتقو وبيع  
السلعه بنصيبه كذا في العناية لكن له حق المشاركة فله ان يشركه فلو  
سلم له ما قبض ثم تورع على الغريم له ان يشركه القابض ولو وقعت  
المقاصة بدين كان عليه من قبل ارجع عليه الشريك لو ابراه عن نصيبه  
فكذلك ولو ابراه عن البعض كانت حصة الباقي على ما بقي من سهام ولو ابراه  
احد عن نصيبه صح عند ابى يوسف ولا يصح عندهما ولو غصب احدهما عينا  
او اشتراه شراً فاسد او هلك يده فهو قبض الاستحباب بنصيب قبض وكذا  
الاحراق عند محمد فلا يابى يوسف في التزويج به الخلاف في ظاهر الرواية و  
كذا الصلح عليه عن حصة العمد واذا كان السلم بين شركتين فصالح احداهما من  
نصيبه على رأس المال لم يجر عند ابى حنيفة ومحمد فان في العناية الا باجازه الا  
فان اجاز جاز وكان مقبوض من رأس المال مشتركة بينهما وما بقي من السلم  
مشتركة بينهما وان لم يجره فالصلح باطل انتهى وقال ابو يوسف يجوز الصلح  
قالوا اي المشاؤون من اصحابنا هذا الاختلاف بين علمائنا اذا خلط اثار  
المال وعقد عقد السلم واذا لم يخلط فقال بعضهم هو على هذا الاختلاف  
ايضا وقال آخرون هو على الاتفاق في اجواز **فصل**  
في الخارج واذا كانت الشركة بين ورثة فخرجوا احد من مال اعطوه  
اياهم والشركة عقار وعروض جاز فليسا كان ما اعطوه اياه او كذا وان  
كانت الشركة فضة فاعطوه ذهباً او كان ذهباً فاعطوه فضة فهو ذلك  
وبعبارة القابض في المجلس لانه صرف غير الدين في يده ببقية الشركة ان كان  
جائداً يكتفي بذلك القبض وان كان مقراً لا بد من تجديد القبض ان كان  
الشركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون  
ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك ليجزى يكون نصيبه مثله والزيادة حقه

بحقه من بقية الشركة ولا بد من القابض لو كان بدل الصلح عرضاً جاز  
مطلقاً ولو كان في الشركة درهم ودنانير وبديل الصلح درهم و  
دنانير ايضا جاز كيف كان صرفاً للمجلس خلافاً لمحمد في البيع لكن  
يشترط القابض للصرف اذا كان في الشركة دين على الناس فاعطوه في  
الصلح على ان يخرجوا المصلح عنه ليكون الدين لهم فالصلح باطل وان  
شرطوا ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصلح فالصلح جائز  
وهذه حيلة اجواز واخر ان يخلوا قضاء نصيبه متعين في الوجهين مقرر  
ببقية الورثة والا وجه ان يقرضوا المصلح مقدار نصيبه ويضاهوا  
عما وراء الدين ويحله لهم على استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في الشركة  
دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قبل الاجواز لا  
الربوا وقبل الجوز لانه شبهة للشبهة ولو كانت الشركة غير المكيل والموزون  
لكنها اعيان غير معلومة قبل الاجواز والاصح ان يجوز وان كان على الميت  
دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة وان لم يكن مستغرقاً لا ينبغي ان  
يضاهوا ما لم يقضوا دونه فيقدم حاجة الميت ولو فعلوا فالواجب جواز وذكر  
الكوفي في القسمة انها لا يجوز استحساناً وتجوز قياساً **كتاب المضاربة**  
المضاربة مشتقة من الحزب في الارض سمي بذلك المضاربة سمي  
الربح بسبعه وعلمه وهي شروعة لحاجة اليها فان الناس من غنى بالمال  
غنى عن التفرغ فيه وبين محضه في التفرغ صف اليد عنه فست احاجة  
المشروع هذا النوع من التفرغ لينتظم مصلحه الغنى والذكة والفقر والغنى  
ويثبت البتة صلى الله عليه وسلم والناس كياشرونه فقرهم عليه وتعاملت  
به الصلابة رضوان الله تعالى عليهم جميعاً والقياس باباها بناء على انها  
بيع مالم يضمن لان مال المضاربة غير مضمون على المضارب حتى لو هلك  
لا يضمن المضارب وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع مالم يضمن والمضاربة  
نصيب من الربح فانصرف على مورد الشرع وهو عقد المضاربة وهذا  
التفصيل من الحكاية ثم المصلحة الى المضارب مائة في يده وهو وكيل  
فيه واذا ربح فهو شريك فيه واذا خسر ظهرت الاجارة حتى استوجب  
العامل اجر مثله واذا خالف كان غاصباً والمضاربة عقد على الشركة بمال



من احد الجانبين واما في الشركة في الزرع وهو حتى بالمال من احد الجانبين والقول  
من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونها الا يرى ان الزرع لو شرط كل رتب  
المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا ولا تقع الا بالمال الذي  
تفتح به الشركة وقد تقدم بيانه من قبل في كتاب الشركة وقال ايضا هناك  
المضاربة لا يتعين المال فيها باليقين وانما يتعين بالتبضع حتى لو حلت للمال  
المضاربة قبل القبض لا تبطل المضاربة انتهى قال الكفاية وهو ان يكون راس  
المال وراهم او دنائره عند اية حنيقة واية يوسف وفلوس رايحه عند محمد حتى  
ان المضاربة بالمسوي هذه الاشياء لا تجوز اجماعا وحاصله ان العوض  
لا يتصل لراس المال المضاربة عندنا خلافا لما لك وكذا الكفاية والوزن خلافا  
لابن ابي ليلى وقال لك المضاربة بالعروض تصح انتهى وفي جواز المضاربة  
بالبر خلاف وتفصيله مذكور في كتاب الشركة فليرجع اليه ولودفع اليه عرضا  
وقال به وعمل مضاربة في ثمنه جاز بسبب قبولها الاضافة الى المستعمل  
فيرجع الى التوكيل والاجارة فلا مانع من الصحة وكذا اذا قال له اقبض الي  
على فلان وعمل به مضاربة جاز بخلاف اذا قال اعمل لفلان او في ثمنك  
حيث لا تصح المضاربة اتفاقا لكن عند اية حنيقة لعدم صحة هذا التوكيل  
على امره في البيع يعني في باب الوكالة بالشر من كتاب الوكالات لا  
في كتاب البيوع كما يفهم من ظاهر كلامه وهو قوله ومن له على آخر الظاهر  
ان يشترط فيها هذا العبد الا في الكفاية وعند ما يصح نكاح المالك في  
المشترط لا في مضاربة بالعروض فلا يصح ومن شرطها ان يكون الزرع  
بينهما شاعرا لا يستحق احدهما وراهم ستمائة فان شرط زيادة عشرة فله  
اجر مثله والزرع لرب المال وهذا هو الحكم في كل موضع لم تصح المضاربة ولا يجاوز  
بالاجر القدر المشروط عند اية يوسف خلافا لما محمد وعند مجاوزه يملك بالحق  
ما بلغ كما يتناه في الشركة ويجب الاجر وان لم يزرع في رواية الاصل يعني اذا  
فسدت المضاربة وعن اية يوسف انه لا يجب اعتبارا بالمضاربة الصحيحة وكل  
شرط يوجب محالة في الزرع بفسده وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا  
لائق بها وبطل الشرط كاشترط الوضعية على المضارب ولا بد ان يكون له مال  
مستكما الى المضارب ولا بد لرب المال فيه بل هو امانة في يده فلا بد من تسليم

التسليم اليه وهذا بخلاف الشركة فانه لا يشترط فيها التسليم لاحدهما  
وشرط العمل على رب المال مفد للعقد سواء كان المالك عامدا كالمالك  
او غير عاقد كالصغير وكذا احد المتقادمين واحد شريك العنان او دفع  
المال مضاربة وشرط عمل صاحب فست واشترط العمل على العاقد الغير المالك  
مع المضارب على وجهين اما ان يكون العاقد من اهل المضاربة في ذلك المالك  
اولا فان لم يكن من اهل المضاربة فيه كالمادون دفع المال مضاربة  
وشرط عمله مع المضارب فسدت وان كان من اهل المضاربة كالمالك  
والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط العمل مع المضارب جاز و  
لا تبطل المضاربة بجهل المالك كالوكالة المفوضة ذكرها في كتاب الشركة  
في فصل ولا تنقض الشركة الى واذا صححت المضاربة مطلقة جاز للمضارب  
ان يبيع ويشترى ويوكل ويصرف ويبيع ويودع وعن اية يوسف  
انه ليس له ان يرافقه وعن اية حنيقة انه ان دفع في بلد ليس له ان  
يرافقه وان دفع في غير بلده لا ان يرافقه في بلده والظاهر ان ظاهر الرواية  
ما ذكر في الكتاب ولا يضارب الا ان ياذن له رب المال ويقول له اعمل  
بذايك فكان كالتوكيل بخلاف الاقرض حيث لا يملكه وان قيل له اعمل  
بذايك وكذا لا يملك الهبة والصدقة والشركة والمخلصة بمال نفسه بخلاف  
تحت هذا القول يعني قول اعمل بذايك فملكها المضارب عند هذا القول كذا  
في النهاية ووجهه انه محتمل في المضاربة تبعا لبيع الوكالة لمجهول بخلاف  
في المضاربة وهي جائزة هناك تبعا فيما اذا لم يبين نوعا ذكرها في اول  
كتاب الشركة وان خص له رب المال التصرف في بلده بعينه او في سلعة  
بعينها لم يجز له ان يتجاوزها وكذا ليس له ان يدفع بضاعة الى من يجرها  
من تلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى من المضارب وكان  
ذلك المشتري له اي ملكا فافقا للمضارب وله زحمه وان لم يشتره رده  
الا الكوفة وصح في غيرها برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله  
وكذا اذا رده بعضه واشترى بعضه في المصر كان المردود والمشتري في المصر  
على المضاربة ثم شرط المشتري بها ههنا وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب  
المضاربة منتهى بنفس الاخراج والصحيح ان المشتري يقر الضمان وهذا بخلاف



اذا قال علي ان تشتري في سوق الكوفة حيث لا يبيع التقييد بنا وعلى المحصر  
 مع تبين اطراف كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالتقييد بان قال  
 اعلم في السوق ولا تعمل في غير السوق حيث صرح بالمجر والولاية اليه وتخصيص  
 ان يقول علي ان تعلم كذا او في مكان كذا او كذا اذا قال خذ هذا المال فقل  
 في الكوفة لانه تفسير له او قال فاعمل به في الكوفة لان العاد للوصل او قال خذ  
 بالنصف في الكوفة لان الباء للاتصاف اما اذا قال خذ هذا المال فاعمل به في الكوفة  
 فلان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بمنزلة المشورة ولو قال  
 علي ان تشتري من فلان فبيع منه مع التقييد لانه مفيد لزيادة الثقة به في  
 المعاملة فخلا ما اذا قال علي ان تشتري بها اي الكوفة من اجل الكوفة لو دفعه  
 في الصرف على ان تشتري به من الصيارفة وبيع منهم فباع بالكوفة من  
 غير اهلها او من غير الصيارفة جاز لان فائدة الاول التقييد بالبيع  
 هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك ولو وقت للمضاربة وقامه  
 بعينه يبطل العقد بمضاربة ليس للمضارب ان يشتري من يبيع على رب المال  
 لقراءة او غيرها قال في الكفاية قوله او غير يبغي كالحلوف بعتقه بان قال  
 ان ملك هذا العبد او اشتريته فهو من قاشتر يبيع ان يفتي وكذلك  
 لا يدخل في المضاربة شرعا لا يملك بالقبض كشرى كحمر والشرب بالميتة  
 بخلاف البيع الفاسد وفي الكفاية يبغي يدخل البيع الفاسد في المضاربة  
 كما اذا اشترى عبدا او ثوبا بجزا او خنزيرا لانه يملكه بغيره بعد قبضه فيحقق  
 المقصود ويصح ولو فعل اي لو اشترى من يبيع على رب المال صار  
 مشترى لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يجر له ان يشتري  
 من يبيع عليه وان اشترى من ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح  
 جاز ان يشتري به فان زاد قيمته بعد الشرع عتق نصيبه منه لم يفتي  
 رب المال شيئا ويسعى العبد في قيمة نصيبه منه فان كان مع المضارب  
 الف بالنصف فاشترى بها جارية قيمتها الف فوطئها فجاءت بولد تساو  
 الف فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسائة والمدعى هو سرقان  
 شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين واشتد عتق وجوبه  
 ان الدعوى صحيحة طال كبرها لم تنفذ لفقد الشرط وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد

التقييد بالمكان وقامه الثاني

كل واحد منها اعني الام والولد يستحق رأس المال كالمضاربة اذا صار  
 كل واحد منهما يساوي رأس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا ارادت قيمة الغلام  
 الا ان ظهر الربح فقدت الدعوة التامة بخلاف اذا اعتق الولد ثم اراد  
 البتة فانه ان شاء العتق فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعد ذلك الا  
 هذا اخبار فجاز ان ينفذ عند حدوث الملك كما اذا اقر بجرية بعد غيره  
 ثم اشتراه فانه يعتق عليه واذا صحت الدعوة وثبت النسب عتق الولد  
 ولا يضمن لرب المال شيئا من قيمة الولد ولان يستسعى الغلام في الف  
 ومائتين وخمسين وان يعتق ثم ادبض برب المال لالف لانه يعتق  
 المدعى نصف قيمة الام **باب المضارب يضارب**  
 واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم ياذن لرب المال ان يبيع  
 بالدفع ولا يصرف المضارب كما حتى يبيع فاذا ربح ضمن الاول لرب  
 المال كما لو خلطه بغيره وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا عمل به ضمن ربح او لم يربح وهو ظاهر الرواية وقال زفر بن  
 البرقع على ادم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف وهذا اي وجوب الضمان  
 على الاول وعليه ما لا يربح او العمل على ذكرنا من الاضطرار اذا كانت المضاربة صحيحة  
 وان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الكا ثم ذكر في الكفاية ضمن  
 الاول ولم يذكر انما وقيل ينبغي ان لا يضمن الكا عند ابر حنيفة وعندهما يضمن  
 بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال الجار ان يضمن الاول  
 وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور وهذا عندهما ظاهر وكذا عنده  
 والفرق بين هذه وبين مودع المودع ان المودع الكا يضمن لثمنه الاول  
 فلا يكون صانعا اما المضارب كما يعمل في نفع نفسه فجاز ان يكون صانعا  
 ثم ابر ضمن الاول صحت المضاربة بحيث يملك بالضمان من حين خالف الاول  
 بدفعه المال الى الساع على خلاف رضاه فصار كما اذا دفع مال نفسه وان  
 ضمن الكا رجع على الاول بالعقد وتصح المضاربة والربح بينهما على شرط  
 ويطلب الربح للثاني ولا يطلب للماعلى فان دفع اليه رب المال مضاربة  
 بالنصف واذن له ان يدفعه لغيره فدفعه بالثلث وقد تصرف الثاني  
 وبيع فان كان رب المال قد اذن له على ان يوزق الله تعالى فهو يتناصف



فكرب المال النصف للمضارب الثلث للمضارب الأول والسادس وان كان  
قال له على ان ما تركك الله فويستألفان نصفان فلهما بالثلث والثلث  
بين المضارب الاول وبين المال نصفان ولو قال له فازحت من ثمن  
فبينك نصفان وقد فرغ الا غيره بالنصف فلهما النصف الباقي  
بين الاول ورب المال نصفان ولو كان قال له على ان ما ترك الله  
فلهما نصف او قال فما كان من فضل فبينك نصفان وقد فرغ الا غيره  
مضاربة بالنصف فلهما المال النصف والمضارب الثلث النصف لاشي المضاربة  
الاول وان شرط المضارب الثلث ثلثي الربح فلهما المال النصف والمضارب  
الثلث النصف ويضمن المضارب الاول للسادس الربح في ماله **فصل**  
واذا شرط المضارب لرب المال ثلث الربح ولعبد لرب المال ثلث الربح على  
العمل ونفقه ثلث الربح فهو جائز واذا صحت المضاربة يكون الثلث للمضاربة  
بالشرط والثلث للمولى فكسب العبد للمولى اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه  
دين فهو للمضارب هذا اذا كان العاقده هو المولى ولو عقد العبد المأذون له عقد  
المضاربة مع جنتي شرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين وان كان  
على العبد دين صح عندنا حنيفة والمولى عنده بمنزلة الاجنبي على عرف  
**فصل** في الغزل القسمة واذا مات رب المال والمضارب  
بطلت المضاربة وان اراد رب المال عن الكلام والعيادة ما تعلق وطرح  
بدار احب بطلت المضاربة وفي الغاية يعني اذا لم يجد المأذون اذا عاد  
قبل القضاء وبعد فمات المضاربة كما كانت اتحمى وقبل طوقه يتوقف  
تعمق مضاربة عنده عند له حنيفة ولو كان المضارب هو المأذون فهو  
على حاله في قولهم جميعا فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بالغزل  
حتى اشترى وبيع فطره جائز وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها  
ولا يمنع الغزل من ذلك ثم لا يجوز ان يشترى منها شيئا اخر وان عزله  
ورأس المال وراهم او ذناير قد نصت الى تيسر وتخصت لم تجز  
ان يتصرف فيها قال **علي** رضي الله عنه في هذا الذي ذكره اذا كان  
من رأس المال فان لم يكن بان كان وراهم ورأس المال وذناير او  
على القلب ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا لعل في هذا موت رب المال عيانا

يملك وصلى المضاربة ببيعها ذكرها في باب الرهن بوضع عند العدل واذا  
اخرقا وفي المال ديون وقد ربح المضارب فيه اجرة الحاكم على اقتضاء الرهن  
وان لم يكن ربح لم يلزمه الا قضاء ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء  
وقال في الجامع الصغير يقال اجل رب المال مكان قوله وكل والمأذون له  
وعلى هذا الوكالات والبيع والتساريجان على التقاضيه وما هلك  
من مال المضاربة فهو من الربح وروى رأس المال فان زاد الهالك على  
الربح فلا ضمان على المضاربة وان كانا يقسمان الربح والمضاربة به بالحصص  
ثم هلك المال بعينه او كله راد الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال  
فان فضل شي كان بينهما وان نقص الضمان على المضارب ولو اقسما  
وفسخا المضاربة ثم عقداها هلك المال لم يتراد الربح الاول **فصل**  
فيما يفعله المضارب ويجوز للمضاربة ان يبيع بالنقد ونسيئة الا اذا باع الى  
اجل للبيع التجاري لانه لا امر العام المعروف بين الناس بهذا كان له ان  
يشترى رواتبه للركوب ويس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يشترى بها  
اعتبارا لعادة التجار وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية  
المشهوره لانه من صنيع التجار ولو باع نقدا ثم اخر الثمن جاز بالاجماع و  
ولا يضمن بخلاف الوكيل بالبيع حيث يجوز له ذلك الا انه يضمن ولو ابي المضارب  
ان يقابل ثم يبيع نسيئة بخلاف الوكيل بالبيع فانه ليس له ذلك وقد كتبنا  
في باب الوكالة بالبيع ولو احال البيع في اي قبل المضارب له ان يذم  
كان ايسر من المشترا وعسر منه والاصل ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع  
نوع بلكه بطلت المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها وهو ما  
ذكرنا يعني قوله ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد ونسيئة الى قوله والاصل ان  
ما يفعله المضارب ثلثة كذا في النهاية ومن جملة التوكيل بالبيع وشراء الرهن  
والارتحان والاجارة والاستيجار ولا يضاعف والمساورة على ما ذكرنا من  
في اوائل كتاب المضاربة وهو قوله واذا صحت المضاربة مطلقة جازت للمضارب  
ان يتصرف في ملكه بطلت العقد ويملكه واذا قبل له العمل بربايك وهو ما تجمل ان  
يلحق به فليح عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى  
غيره وخط مال المضاربة بانه او بالغيره ونوع لا يملكه الا ان ينص عليه



رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالبراعه والدين بعد ما اشتري  
 براس المال السلعة وما اشبه ذلك ولو اذن له رب المال في الاستدانة  
 ما اشتري بينهما نصين بمنزلة شركة الوجه واخذ السراج وهو نوع من  
 الاستدانة وكذا اعطاؤها والعق ببال والكتابة والافراض والخصه  
 والصدقة ولا يزج عيدا ولا ائنه من مال المضاربة وعن ابي يوسف  
 انه يزج الائمة وان دفع شيئا من مال المضاربة الى رب المال بضاعة  
 فاشترى رب المال وباع فهو على المضاربة وقال زفر بن عبد الله  
 واذا دفع المال الى رب المال مضاربة لا يصح ولا يبطل المضاربة الا اذا  
 واذا عمل المضارب في المضاربة نفقة في المال وان سافر فله  
 وشرايه وكسوته وركوبه في المال ومعه ركوبه في الاشياء او كراهه خلا  
 المضاربة الفاسدة فانه لا يستحق النفقة وان سافر بمنزلة الاجير فلا  
 يستحقها كالاجير بخلاف البضاعة فانه لا يستحقها مطلقا فلو بقي شيء في يده  
 من النفقة بعد ما قدم مصره رده في المضاربة وكان هو وجوه دور  
 السفر ان كان حيث بعده ثم يروح فيبني باهله فهو بمنزلة السوف  
 في المصر وان كان حيث يبيت باهله فنفقة في مال المضاربة والنفقة  
 على تصرف الحاجة الاربعة وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب وكسوة  
 وركوبه شراؤه وكراهه والحق بذلك ان من مميزات تملك المال افضل  
 الثياب واجرة اجير يخدمه وحكام واطلاق وعلق لاراة التي يركبها  
 والدرع في موضع يحتاج اليه عادة كالجواز وانما يطلق في جميع ذلك المعروف  
 حتى يضمن الفضل ان جاوزه اعتبارا للتعاقب فيما بين التجار واما الدوا  
 ففيه ما له في ظاهر الرواية وعن ابي ج انه يدخل في النفقة واذا ربح اخذ  
 رب المال النفقة من راس المال فان باع المتاع مائة حبة حب انتحى  
 على المتاع من الحلال وكوزه كاجرة التيسار والقباع والقصار ولا يجب  
 ما انتق على نفسه فان كان معه الف فاشترى بها ثيابا فقصرها او غيرها  
 بمائة درهم من عنده وقد قيل له اعمل ثيابك فهو مقطوع وان صغرها او فو  
 شريك بازاد الصنع فيه **فصل** في ان كان مع الف نصف  
 فاشترى بها ثيابا فباعها لعين واشترى بالالف عيدا فلم ينفقها حتى ضاعا

ضاعا يفرم رب المال الف وخمسة والمضارب خمسة ويكون ربع  
 العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة ويكون راس المال الفين فمكة  
 ولا يبيع مائة الا على الفين وان كان مع الف فاشترى رب المال عيدا  
 بخمسة وباعه اياه بالف يبيع مائة على خمسة ولو اشترى المضارب  
 عيدا بالف وباعه من رب المال الف ومائتين باع مائة بالف ومائة  
 فان كان مع الف بالنصف فاشترى بها عيدا فقيمة الفان فقبل العبد حلا  
 خطأ فله ارباع الف على رب المال وربعه على المضارب فيكون العبد  
 بينهما ارباعا لا على المضاربة يخدم المضارب يوما ورب المال ثلثة ايام  
 بخلاف تقدم قال في الفاية يريد به ما تقدم في المسئلة المتقدمة وهي  
 ما اذا ضاع الاثان فان العبد قيمتها على المضاربة انتهى وان كان  
 معه الف فاشترى بها عيدا فلم ينفقها حتى هلكت برفع رب المال ذلك  
 الثمن وراس المال جميع ما يدفعه فيرجع الى المضارب على رب المال مرة بعد  
 الى ان يستطعن العهدة بوصول الثمن الى الباب بخلاف الوكيل اذا كان  
 الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء يرجع الآخرة و  
 وقد كتبنا هذه المسئلة مفصلة في افر باب الوكا له بالبيع والشراء **فصل**  
 في الاختلاف فان كان مع المضارب الفان فقال رب المال دفعت  
 الى الف ورجعت الف وقال رب المال لا بل دفعت اليك الفين قال قول  
 قول المضارب وكان ابو حنيفة يقول قول ولا القول قول رب المال وهو  
 قول ففرم رجح الى ما ذكر في الكتاب ولو اختلفا مع ذلك مقدار الزرع  
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الزرع وقال المضارب شرطت لي  
 نصف الزرع قال قول قول رب المال واتجها اقام البيعة على ادعى  
 من فضل قبلت بيئته واذا قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف  
 الزرع وزيادة عشرة وقال المضارب بل شرطت نصف الزرع قال  
 رب المال ذكرها في باب السلم ومن كان مع الف درهم فقال هو صا  
 لفلان بالنصف وقد ربح الف وقال فلان هو بضاعة فاقول قول رب  
 المال ولو قال المضارب قد ضعتي قال رب المال هو بضاعة او ودعوه  
 او مضاربة فاقول رب المال والبيعة بينة المضارب ولو ادعى رب



المضاربة في نوع وقال لاخر ما سميت في تجارة بعينها فالقول قول المضارب  
 ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فالقول لرب المال والبيئته بينة المضارب  
 ولو دقت البيئتان وقفا مضارب الوقت لا خيرا ولي واذا ادعى رب المال  
 المضاربة في نوع والمضارب في نوع آخر يكون القول لرب المال ذكرها  
 في فصل الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة **كتاب الوديعة**  
 الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها وفي العارية ما حاصله  
 ان الوديعة في الاصطلاح هو التسلط على الحفظ وذلك فيكون بالعقد  
 بان قال او عنك هذا المال والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون  
 بغير عقد كما اذا ذهب الزئج في ثوب فالقنة في بغيره واذا كان كذلك  
 جاز حمل الامر على الانقضاء ولا قال الوديعة امانة اعم انتهى ومثله  
 الثوب المذكورة في الهديعة بعيد هذا وفي باب ما يحدث الرجل في الطريق  
 من كتاب المعاقلة حيث قال واذا وقع ثوب انسان في حجره يصير متعديا  
 بالاشناع عن التسليم اذا طوبى بالانتهى وشرط المودع الضمان على المودع  
 لا يمتنع ذكرها في الكفالة والمودع ان يحفظها بنفسه وبمن في عياله فان  
 حفظها بغيرهم او او دعها بغيرهم ضمن الا ان يقع في دار حريق فيسلبها الى  
 جاره او تكون في سفينة تحرق فيلقها الى سفينة اخرى ولا يضمن  
 على ذلك البيئته ولو اقام المودع والمضارب مئة او عتده لا يضمن بخلاف ما  
 اختاره في الفأوى في قنوى في التيث فانه اوجب فيه الضمان ذكرها  
 في فصل الحرز من كتاب السرقة والوضع في حرز غيره ابراع فيه فيضمن  
 واذا كانت الوديعة باجر فحلت يضمن ذكرها في باب ضمان الاجير الا  
 اذا استأجر الحرز فكون حافطاً بحرز نفسه فان ظلمها صاحبها فجنسها  
 وهو يقدر على تسليمها ضمنها فان ظلمها المودع بالرحمى لا يضمن ضمنها  
 ثم لا يسبيل للمودع عليها عند حنيفة وقال لا اذا ظلمها بجنسها شره ان  
 شاء مثل ان يخلط الدرهم البيض بالسود او بالاسود والحنطة بالحنطة  
 والشعير بالشعير ولو ابرأ المخلط لا يسبيل له على المخلوط عند حنيفة وعند  
 الأبراء يسقط خيرة الضمان فتعين الشك في المخلوط وخطا لكل الملاء  
 المهمة اى الشرح بالزيت وكل ما يبع بغير جنسه يوجب انقطاع حق المالك

حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع ومن هذا القبيل خلط الحنطة  
 بالشعير الصحيح وفي العارية قوله في الصحيح فزار عن قول بعضهم ان  
 الجواب في ذلك كالجواب في خلط الحنطة بالحنطة فكان على الاختلاف  
 المذكور لان احدهما لا يخرج عن جنات الاخر فيتنذر التميز صورة ومعنى  
 انتهى ولو خلط المائع بجنسه فعند حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان  
 وعند ابى يوسف يجعل الاقل باقيا للكثر وعند محمد هو شريك بكل حال  
 ونظيره خلط الداهم بنسبها اذابة واذا اخلطت بالدم من غير فعل فهو  
 شريك لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاخلط لانه لا يضمنها لعدم الصنع  
 منه فيشتركان وهذا بالاتفاق وان انفق المودع بعضها ثم رد مثله  
 فخلطه بالباقي ضمن الجميع واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة  
 فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او او دعها عند غيره ثم زال  
 التعدى فرددتها اليه يده زال الضمان وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان  
 فان ظلمها صاحبها فمحمدها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان  
 ولو محمد ما عند غيره صاحبها لا يضمنها عند ابى يوسف خلافا لغيره واذا كان  
 العقار وديعة في يده فحرقه كان ضامنا بالاتفاق وذكر هذه المسئلة  
 في كتاب الغصب عند ذكر قول الشافعي ثم قال صاحب الهديعة ومثله  
 الجود ممنوعة ولو سلم فالضمان هناك بترك الحفظ الملتزم وبالحجود  
 تارك لذلك وفي النهاية انما قال ممنوعة لانه ذكر في المختلفات ان الوديعة  
 لو كانت عقارا لا يضمن وان محمداً وان كانت منقولة يضمن انتهى  
 والمودع ان يبرأ بالوديعة وان كان لها محل ومونة عند حنيفة وقال  
 ليس له ذلك اذا كان لها محل ومونة وقال الشافعي ليس له ذلك في الجعير  
 واذا انقضا المودع ان يخرج بالوديعة من المصفر فخرج بها ضمن وليس له ان  
 يبرأ بها في البحر كذا في المختار والمودع اذا دل سارقا على مال الوديعة فخره  
 فالأدال يضمنه ذكرها في فصل اذا قتل المحرم صيدا واذا اودع رجلا عن  
 رجل وديعة فخره احداهما فطلب نصيبه لم يدفع اليه حتى يحضر الآخر عند  
 حنيفة وليس للمودع ولا للابدية القسمة والملاح لا يقع دفعه قسمة بالاجماع  
 وفي الكفاية فانها قال لا لو اخذ نصيبه ثم هلك الباقي في المودع ثم حضر

لا يضمنها



الغائب له ان يشاركه في المقبوض فثبت ان القسم يثبت بنفقة انتهي  
وقال لا يدفع اليه نصيبه في يوم الدفع وتخذ كان له ان يأخذها او اظفر به وان  
كان في يد المودع كما اذا كانت له الف درهم ودية عند ان وعليه  
الف لغيره فليغيره اي لغير المودع بالكسر ان يأخذها او اظفر به ليس للمودع  
ان يدفع اليه وفي اجماع الصغرة استودعوا رجلا الف فغاب انسان  
فليس للمأمر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك بخلاف في المكيل للمودع  
وهو المراد بالمذكرة في المختصر ليس للمولى ولاية اخذها او دفعه العبد وان  
كان محجورا عليه فذكرها في المضاربة وان اودع رجل عند طبرستان ما  
يتقسم لم يجر ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنها يتقسمان فيحفظ كل واحد نصفه  
وان ما لا يتقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن الآخر وهذا عندنا في حنفية وكذا  
اجاب في المرتفين والمكيلين بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر وقال  
لا احدهما ان يحفظه باذن الآخر في الوجيبين واذا قال صاحب الوديعة  
للمودع لا تسلمها الى زوجك فسلمها اليها لا يضمن وفي اجماع الصغرة اذا اخذ  
ان يدفعها الى احد من رجلين فدفعتها الى من لا بد له منه لم يضمن كما اذا كانت  
الوديعة دابة ففنها عن الدفع الى غلام وكما اذا كانت شيئا يحفظ على  
يد النساء ففنها عن الدفع الى امراته وهو محل الال قول لانه لا يمكن اقامة العمل  
مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقيدا بلفظ وان كان له منه بد يضمن  
وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن وان  
حفظها في دار اخرى ضمن ولو كان التفات بين البيتين كما هو بان كان  
الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي اخذ من حفظه في عورة ظاهرة  
صح الشرط ولو رد الوديعة الى دار المالك ولم يسلمها اليه منه فذكرها  
في العارية ومن اودع رجلا ودية فادعها الى آخر ففعلت فلان  
بضمن الاول وليس له ان يأخذ الاخر وهذا عندنا في حنفية وقال له ان يضمن  
ايضا شاء فان ضمن الاول لم يرجع به على الآخر وان ضمن الآخر رجع على  
الاول ولو اودع الغاصب ضمن المالك لياش من الغاصب المودع  
قال صاحب الدرر نقل عن النخابة في اي مودع الغاصب ان  
لم يعلم انه غاصب رجع المالك على الغاصب قول واحد وان علم فذلك في

في الظاهر وحكي اليسيرة لا يرجع اليه ولياشارش لانه انتهي ومن كان  
في يده الف فادعها رجلا كل واحد منهما له او دفعه اياه واية ان  
يخلف لها فالالف لها وعليه الف اخرى منها وشرح ذلك ان دفع  
كل واحد منهما لاصحابها العبد فثبت ان الخلف على المتكبر بالحريث ويخلف  
لكل واحد على الآخر لتغاير الحقيين وابتها بداه القاضي جاز لتغري الجمع  
بينهما وعدم الاولوية ولو نشأ افرع بينهما تطيبا لقبهما ونفيا لهما  
الميل ثم ان خلف لاصحابها بخلاف الثاني فان خلف لاشي لهما وان كل اعني  
للمتاني يقضي وان كل للمأول يخلف لكلا ولا يقضي لكلا بخلاف اذا  
اولا احدهما ولو نكل للمتاني ايضا يقضي بينهما نصفين على ما ذكر في الكتاب  
كما اذا اقاما البيعة ويقوم القاي اخرى بينهما فلو قضى للأول حين نكل  
ذكر الشيخ الامام علي بن زوي في شرح اجماع الصغرة ان يخلف لكلا اذا  
نكل يقضي بينهما وذكر ان خصاصا انه نفذ قضاؤه للأول ووضع المسئلة  
في العبد وانما نفذ لمصادقة فحل الاجتهاد لان من العلماء من قال  
يقضي للمأول ولا ينظر كونه اقرارا دلالة ثم لا يخلف للمتاني ما هذا  
لانه لا نكل له لا يفيد بعد ما صار للمأول وحل يخلف بانه ما لم يخذ عليك  
هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قال ينبغي ان يخلفه  
عند حقه خلافا لابي يوسف بناء على ان المودع اذا اقر بالوديعة  
ودفع بالقضاء الى غيره يضمنه عند حقه خلافا له وهذه قريبة لك  
المسئلة وقد وقع فيه بعض الاطباء اذا اشترى على ان يخلاله فقبر  
المبيع باذن البايع ثم اودعه عند البايع ففعلك في يده في مدة الخيار  
فكانت من مال البايع عنده وعندهما من مال المشتري فذكرها في باب  
خيار الشرط المودع اذا احتاج الى الانفاق على الوديعة ورفع الامر  
الى الحاكم فانه يأمره بالانفاق اشار اليها في كتاب اللقطة ولو قال المودع  
رددت الوديعة فالفعل له مع يمينه وان كان مدعي اللقطة صورة  
ذكرها في اول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل انه مات ابوه وترك  
الوديعة ميراثا له لا وادعت له غيره وصدقة المودع امر بالدفع اليه  
ولو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها فصدقة المودع لم يورثه



اليه ذكرها في باب الوكالة بالخصوص والامانة يعني الوديعة تصير مضمونة  
 بالتجديد ذكرها في الشهادة على الارث واذا ادعى صبي طعنا فافعله  
 لم يضمن عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والثاني يضمن وعلى هذا اذا  
 ادعى العبد المجبور عليه مالا فاستهلكه لا يواخذ بال ضمان في الحال عند ابن  
 حنيفة ومحمد ويواخذ به بعد العتق وعند ابن يوسف والثاني في يواخذ به  
 في الحال وكذا اذا التفتع غير الصبي في الصبي المودع لا يلزمه الضمان هذه  
 المسائل قبل باب القسامة العبد الوديعة اذا جنى على المودع فانه  
 يرجع على المودع بالاجماع ذكرها في باب النصف في الرهن ومن له  
 على آخرها وفاسد في زيوفا فله حيا واثم علم بالزيادة فله الجاه  
 واخذها فالجاء امانة في يده مالم يرد الزئوف ويجوز القبض ذكرها  
 في آخر كتاب الرهن واذا باع المودع الوديعة من المودع لا يملكها مالم  
 يجد القبض خلاف الهبة ذكرها في كتاب الهبة **كتاب العارية**  
 العارية جائزة وهي تلك المنافع بغير عوض وكان الكرخي يقول هي امانة  
 الانتفاع بتلك الغير وتقع بلفظة الاباحة والتملك ولا يشترط فيه ضرب  
 المدة ويعمل فيه الشئ وتصح بقوله اعزتك واظمتك هذه الارض  
 ومنتحك هذا الثوب وملكك على هذه الآية اذا لم يرد به الهبة واخذ  
 هذا العبد وداري لك شكني وداري لك عني شكني وللبيعان يرجع  
 في العارية متى شاء والعارية امانة ان هلكت من غير تقصير لم يضمن وقال  
 ابن قتيبة يضمن ولو شرط المغير الضمان على المستعير لا يصح ذكرها في كتاب  
 الكفالة وثقة المستعار على المستعير ليس له ان يوجرها استعار  
 فان اجره فخطب ضمن وضمنه حينئذ وان شاء المغير ضمن المفسد فم  
 ان ضمن المستعير لا يرجع على الساجر وان ضمن الساجر يرجع على الموجه اذا  
 لم يعلم انه كان عارية في يده دفعا لضرر الغزو بخلاف اذا علم واذا  
 اجر المستعير المستأجر ففقدته الاجارة فعلى النقصان ويصدق كالفعل  
 قال رضي الله عنه وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف لا يصدق  
 ذكرها في كتاب الغصب وذكره ابو بكر او كان لا يختلف باختلاف  
 المستغل كالمطل والاستخدام والسكنى والزراعة كذا في العارية وهذا كما

كما لو صلى بالخدمة من جاز ان يعبره وقال ان في ليس له ان يعبره قال رضي  
 عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقة وهو على اربعة اوجه احدها  
 ان يكون مطلقة في الوقت والانتفاع ويستعير ان ينتفع به في نوع  
 في اتي وقت شاء علما باطلاق اللفظ وان كان يكون مقيدة فيها وبسبب  
 ان يجاوز فيه مائة عملا بالقياس لا اذا كان خلافا لاشل في كل واحد  
 منه والمخطئة مثل الخطئة والثالث ان يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة  
 في حق الانتفاع والرابع على كسبه ويسر له ان يتعدى مائة فلو استعار  
 دابة ولم يمسسها له ان يحمله ويعبر غيره للحل لان الحمل لا يتفاوت وله  
 ان يركب ويتركب غيره وان كان الركوب مختلفا لانه لما اطلق فله  
 ان يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره ولو اركب غيره ليس له  
 ان يركبه بنفسه حتى لو فعل ذلك فممنه لانه يعين الاركاب وعارية الدارهم  
 والدنانير والحبل والمودون والمعدود قرصن قالوا هذا اذا اطلق  
 الاعارة اما اذا عتق اجمعة بان استعار دابة لم يعبر بها غير انا ويزن  
 بها وكانا لم يكن قرصا ولا يكون له الا المنفعة المستأجرة وصار كما اذا  
 استعار امانة يتحمل او سيفا محلي يتقلده واذا استعار ثوبا لا يتقلده  
 في شئ معين فزاد عليه ثم عاد الى ما شرط يضمن عند هلاك العارية ذكرها  
 في باب النصف في الرهن واذا استعار دابة يضمن فيها او لغيره  
 جاز وللبيعان يرجع فيها ويكلفه فلع البناء والغرس ثم ان لم يكن وقت  
 العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت  
 صح رجوعه ولكنه يكره لانه من خلف الوعد وضمن المغير ما نقص البناء  
 في الغرس بالقلع قال في العارية ووجه قوله ما نقص البناء والغرس ان  
 ينظر كم يكون قيمة البناء والغرس فابني الى المدة المضروبة فيضمن ما نقص  
 من قيمته يعني اذا كانت قيمة البناء الى المدة المضروبة عشرة دنانير  
 مثلا واذا قلع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يرجع بها اتفق قال  
 صاحب الهداية كذا ذكره الورى وذكرها كالمشهد ان يضمن رب  
 الارض للمستعير قيمة غرسه وبناءه فيكونان الا ان يشأ المستعير ان يضمنها  
 ولا يضمن قيمتها فيكون له ذلك لا يملكه قالوا اذا كان في القلع ضرر



بالارض فالحق ان رتب الارض لو استعارها لغيرها لم تؤخذ منه حتى  
يحصد لزرع وقتا ولم يوقت واجرة رد العارية على المستعير واجرة  
رد العين المستأجرة على الموجد واجرة رد العين لمقصوبة على العاص  
واذا استعار دابة فردوها الا اصطبل الكلب فهلك لم يضمن وهذا الحكم  
وفي القياس يضمن وان استعار عبدا فردوه الى المالك لم يملكه لم يضمن ولو رد  
المقصوب والوديعه الى دار المالك لم يملكه لم يملك اليه ضمن ولو كان له عارية  
عقد جوه لم ردوها الا الى المير ومن استعار دابة فردوها مع عبده  
او اجيره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مستأجرا من اجرة او منفعة  
بخلاف الاجير من اجرة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردوها مع عبده  
الدابة او اجيره وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدابة قبل فيه  
وفي غيره وهو الاصح فان ردوها مع اجنبي ضمن وذلك المسئلة على ان  
المستعير لا يملك الا بداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم ملكه لانه  
دون الاعارة واو لو اهدى المسئلة بانتماء الاعارة لان قضاء المدة  
ولو استعار دابة الى اجرة فجاز بها الى العاديه ثم ردوها الى اجرة  
ثم نفقت مثل ذكرها في باب يجوز من الاجارة من الاجارات ومن  
اعاد ارضا بعضا للزراعة يكتب اليك طمئنتي عند ابي حنيفة وقال لا يكتب  
اليك اعترتي واذا اعادها واقرض شيئا مالا فاستهلكه لا يضمن عند ابي حنيفة  
ومحمد وعنده ابي يوسف وث في ردها اذا اعادها واقرض عبدان فحجرا  
عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في حال عند ابي حنيفة ومحمد ويؤخذ  
ببعده العتق وقال ابو يوسف وث في يضمن في حال وقال محمد وفي حال  
الصغير حتى قد يعقل في اجماع الكبير وضع المسئلة في ابن ثمان عشرة سنة  
وهذا يدل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق وفي الغاية بسا عدة  
فيه في الاسلام حيث ذكره في اجماع هكذا وانما في غيره من غير وجه لاجماع  
الصغير لحد الاسلام وقاضى خان والتمس شي فالحكم على هذا خلاف حيث  
قالوا في هذا الخلاف فيما اذا كان الصبي قلا وان لم يكن عاقل فلا  
يضمن في قولهم جميعا انتهى ذكرها في قبيل القسامة ولو نام المستعير والمضاعف  
تحت او عنده لا يضمن خلاف ما اختاره في قاضي الليث فانه اوجب

واجب الضمان فيه ذكرها في فصل حرز من كمال السرقة ولو اوصى بعاره  
ارضه لا يضمن جوازها بالثالث ذكرها في اجنابات في فصل وطرح  
يد رجل خطأ **كتاب الهبة** للهبة عقد مشروع ونصح  
بالاجاب والقبول والقبض وقال لا كسنت الملك في قبض قبل القبض اعتبار  
بالبيع وتختلف الخلاف المدة فان قبضها الموصوب له في الحال بغض  
الواهب جاز استحبابا وان قبض بعد الاقرار لم يجز الا ان ياذن  
له الواهب في القبض وتنفذ الهبة بقوله وهبت وقلت وعطيت  
وكذا تنفذ بقوله اطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك  
ولعمرك هذا الشيء وملكك على هذه الدابة اذا نوى بالملكان الهبة  
ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون هبة ولو قال منحك هذه الدابة  
كانت عارية لما مر من قبل لا يجوز اضافة المالك الى الزمان المستقبل  
ذكرها في الرهن ولو قال واري لك هبة سكنى او سكنى هبة فحق عارية  
وكذا اذا قال عمر سكنى او ملكى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية  
هبة لما مر ولو قال هبة سكنى فحق هبة ولا يجوز الهبة فيما لا يتسم بالاجرة  
مقسومة وفيه المشاع فيما لا يتسم جازة وقال ث في يجوز في التبرع  
ولو وهب من لا يجوز ومن وهب شقصا مائتا فالحقة فاسدة  
فان قسمه وتم جاز ولو وهب قبة في حنطة او دهنا في سمن فالحقة  
فاسدة فاطحن وتلم لم يجز وكذا التمن في اللبن وهبة اللبن في دار  
الصنع والصوف على ظهر الغنم والزرع والنخل في الارض والتمر في النخل  
بمنزلة المشاع ولو وهبت او تصدقتم استحق جزء منه بطل الهبة  
والصدقة في الكسب بخلاف ما اذا رجع الواهب في البعض او رجع الوارث  
في اثنين بعد موت الموصوف قد وهب في مرضه وفي المال منق  
ولو استحق جزء مميز بعينه لم يبطل في الكسب ذكرها في الوقت واذا كانت  
العين في يد الموصوب له ملكها بالهبة وان لم يجد وفيها قبضا بخلاف ما اذا  
باعه والقبض المضمون ينوب عن قبض الامانة واذا وهب الاب لابنه الصغير  
هبة ملكها الابن بالعقد لا فرق بينا اذا كان في يده او يد مودعه  
لان يده كيد بخلاف اذا كان موصونا او مقصوبا او مبيعا



قاسدا لانه في غيره والصدق في هذا اي حكم نية القبض عن قبض  
الصدق مثل الحب وكذا اذا وصيت لامة وصوفي عيالها والامت  
ولا وصي له وكذلك كل من يعوله وان وصي اجنبي حبته تمت القبض  
الاب واذا وصي لليتيم حبته يقبض له وليه وهو وصي الاب وجده  
او وصية وان كان في حجرة فقبض له جائز وكذا اذا كان في حجرة اجنبي  
يربى لانه عليه يرأى معتبرة وظن لا يتكلم اجنبي اخر ان يرفع من يده فملك  
ما يخصه نكاحا في حقه فان قبض الصبي حبته بنفسه جاز ومغناه اذا كان  
عاقلا وفيما وصي للصغير يجوز قبض زوجها لها بعد الزفاف بجلال  
قبل الزفاف ويملك مع حفرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غيرها  
حيث لا يملكونه الا بعد موت الاب وغيبته غيبته منقطعة في الصحيح وفي  
الغاية قوله في الصحيح متعلق بقوله يملكه مع حفرة الاب قال صاحب النهاية  
وانما قلت هذا لان قوله بخلاف الام وكل من يعولها غيرها ليست  
رواية اخرى حتى يقع قوله في الصحيح اخر ازاعها انتهى واذا وصي ثمانية  
من واحد وارزاجا وان وصيها واحد من اثنين لا يجوز عند ابي حنيفة  
وقا لا يبيع ولو كانت فيما لا يقسم فقبل احد صاحبه وفي اجماع الصغير اذا  
تصدق على ثمانية عشر دراهم او وجبها لها جاز ولو تصدق بها  
على غيبته او وجبها لها لا يجوز وقال ابو الغنيتين ايضا جعل اي بوجيئة  
كل واحد منهما اي من الحببة والصدق مجازا عن الاخر من حيث ان كل واحد  
منهما يملك غير ذلك قال في الغاية اي جعل الحببة في فضل الفقير مجازا عن الصدقة  
حيث يجوز الحببة لها مع شيوخ وجعل الصدقة على الغنيين مجازا عن الحببة  
حيث لم يجوز الصدقة على الغنيين كما لا يجوز الحببة لها انتهى وقرئ في رواية  
اجماع الصغير من الصدقة والمهبة في الحكم حيث يجوز الصدقة على الفقير  
ولم يجوز المهبة على الغنيين كرا في الغاية وفي الاصل سوى فقال وكذلك الصدقة  
لان التبرع مانع في الفصلين لوقوعهما على القبض حتى جعل حكم الصدقة بمنزلة  
حكم الحببة حيث لم يجوز الصدقة على شخص مطلقا كما لا يجوز الحببة لرجلين  
عنده كرا في الغاية ووجه الفرق مذكورة في الغاية وتو وصي لرجلين  
وارزاجا ثلثين والآخر ثلثين لم يجر عند ابي حنيفة وان يوسف وقال

ثم يجوز ولو قال لاحدهما نصفها والآخر نصفها عن ابي يوسف فيه روايتان  
وابو حنيفة مطلقا لم يجوز مطلقا وكذا المحبة ولو قال اخذ من مالي من  
من درهم الامة ياخذ الامة ذكرها في باب ايقاع الطلاق واذا قال  
لغيره قل هذا الطعام وهو محمول للامر ولا يعلم الاخر ملكه يكون حبة ذكرها  
في باب العبد الذي يبيع بعضه وكثيرا فاسا اذا اباح لغيره فلا يبيع  
له ولو ملكه يبيع ذكرها في باب عجز المكاتب العبد يهب اي يعبد الحببة  
ويثبت الملك للمولى ابتداء ذكرها في اول كتاب الوكالة ولو قال كل من  
طعامي واشتت له ان اكل الكل ذكرها في فصل المشبة من كتاب الطلاق  
والاباحة يصح تعليقها بالشروط والمحظوظ اذا قال ان ولدت اثة لم تحو  
فلبسها كحظا ذكرها في الرهن في ومن رهن عصير والمباح له الطعام  
لا يجوز له القول به ذكرها في باب الغنائم قسمتها من السيرة **باب**  
**الرجوع في المهبة** واذا وصي حبته لاجنبي فله الرجوع فيها وقال الشافعي  
لا رجوع فيها وقوله في الكتاب فله الرجوع لبيان الحكم اما الكراهة فلا ريب  
ثم للرجوع موانع ذكر بعضها فقال لان يوصيه عن نفسه او يزيد زيادة متصلة  
او يموت احد المتعاقبين او يخرج المحببة عن ملك الموصوب له فان وصي  
لاخر رضا ايضا فانبت في ناحية منها غللا او بني بناء او دكانا او آريا  
وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شئ منها وقوله وكان ذلك  
زيادة فيها لان الدكان قد يكون صغيرا حقيرا لا بعد زيادة اصلا  
قد تكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع  
في غيرها الموصوب له اذا بنى لبس الواهب ان يكلف القلع ويرجع في الاخر  
وقال بعض الشراح يعني اذا بنى الموصوب له في العقار الموصوب بناء يمكن  
من الرجوع الواهب في الواهب يكلف الموصوب له قلع ذكرها في كتاب  
الشفقة فان باع نصفها غير مقسوم رجوع في الباقي وان لم يبيع شيئا منها  
لان يرجع في نصفها وان وصي حبته لذي رحم محرم منه فلا رجوع فيها  
وكذلك وصي اهل زوجين للآخر وانما ينظر الى القرابة وقت العقد  
حيث لو تزوج بها بعد ما وصي لها فله الرجوع ولو اباها بعد ما وصي  
فلا رجوع واذا قال للموصوب الواهب فخذ هذا عوضا عن هبتك او بئلا

200



عنها وفي مقابلتها فقبض الواهب سقط الرجوع وان عودته اجتنبت  
عن الموصوب لم يبرح فقبض الواهب الموصوب بطل الرجوع واذا استحق  
نصف المحبة رجع بنصف العوض ان استحق نصف العوض لم يرجع في  
المحبة الا ان يرد ما بقي ثم يرجع وقال في الرجوع بالنصف اعتبارا  
بالعوض الاخر الا انه اي الواهب يتجرع بين ان يرد الباقي في العوض  
ويرجع في المحبة وبين ان يسكت في الرجوع بشئ كذا في النهاية وان  
وهب دارا فوضعت من نصفها رجع في النصف الذي لم يعوض ولا يصح  
الرجوع الا بترخيصها او بحكم الحاكم ولو كانت المحبة عبدا فاعتقه قبل القضاء  
نقذ ولو منع ففصل لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا عكس يده بعد  
القضاء الا ان يمنع بعد طلبه واذا رجع بالقضاء او بالترخيص يكون  
من الاصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح اي الرجوع في التابع كما  
وهب الدار ثم رجع في نصفها واذا تلف العوض الموصوب استحق  
وضمن الموصوب لم يرجع على الواهب بشئ واذا وهب بشرط العوض  
اجترع القابض في العوضين ويبطل بالشروع لانه هبة ابتداء واذا نقا  
من العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرؤية ويستحق  
فيه الشفعة لانه بيع انتهاء وقال زفر والشافعي هو بيع ابتداء وانها  
وفي الكفاية ذكر الامام المجتهد في اجماع الصغير هذا التردد ذكره فيما اذا  
ذكره بكلمة على وانما اذا ذكره بحرف الباء بان قال وهبت منك هذا  
العبد بنوبك هذا او بالفتح هم وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء وانها  
بالاجماع انتهى **فصل** ومن وهب جارية الاصلها صحت المحبة  
ويبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والمحبة  
لا تعمل في محل لكونه وصفا فانقلب شرطا فاسد والمحبة لا تبطل بان  
الفاسد ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت ولو دبر ما في بطنها  
ثم وهبها لم يجز فان وهبها له على ان يرد ما عليه وعلى ان يعقها او نحو  
اتم ولد او وهب دارا تصدق عليه يرد على ان يرد عيشة ثيابها  
او يوقضه شيئا منها فالمحبة جائزة بشرط ما يرد على اخر الف  
وسم فقال اذا جاء عند فحلك ادانت برئ او قال اذا ادبت الى

200  
في النصف فلك نصفه ادانت برئ من النصف كما هو باطل  
والعمر جائزة للمع حال حيوة ولو ورثته من بعده ومفاه ان  
يجعل وارده له عمره واذا مات برده عليه فيصح التملك ويبطل الشرط  
والرقي باطله عند ابره حنفية ومحمد وقال ابو يوسف جائزة واذا  
لم تقع تكون عارية عندها ولو سلم قدرا من مال الفقير على وجه الصدقة  
بشرط ان يكون بعضه في ملكه فان الصدقة بهذا الشرط لا تجوز  
ذكرها في كتاب الوقف ولا تصح المحبة لحمل ذكرها في اوائل كتاب البيع  
**فصل** في الصدقة والصدقة كالمحبة لا تصح الا بالقبض  
ولا تجوز في مشاع يحمل القسمة ولا تبطل بشرط الفاسد ولا  
تبطل باستثناء الحمل بل بطل الاستثناء ذكرها قبيل هذا في المحبة والجمع  
في الصدقة وكذا اذا تصدق غني استحسانا وكذا اذا وهب لفقير  
ومن نذر ان يتصدق بماله يتصدق في مجلس لا يجب فيه الزكاة ومن  
نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجميع ويروى انه والاول  
سواء ويقال له امسك ما ينفعه على نفسك وعيالك لا ان تكتب  
فاذا اكتسبت تصدق في مثل انفق **كتاب الاجارات**  
الاجارة عقد على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة عبارة عن  
بيع المنافع والقياس بان جواز لان العتق وعليه المنفعة وهي مصدقة  
واضافة التملك الى ما سيوجد لا تصح الا اذا جوزناه طاعة الناس  
وقد شهدت بصحتها الآثار وتنفق بلفظ الاجارة وهي تملك لان الاجارة  
مجاز عن التملك كرها في اول كتاب العارية وتنفق ساعة فباعت  
على حسب حدود المنفعة والدار اقيمت مقام المنفعة في حق اضافة  
العقد بها ليرتبط الايجاب بالقول ثم عمله يظهر في حق المنفعة ملكا  
واستحقاقا حال وجود المنفعة ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة والله  
معلومة وما جاز ان يكون ثمنا جاز ان يكون اجرة وما لا يصح ثمنا  
يصح اجرة كالاعيان ولا يكون اجرة وكذا الخنزير ذكرها في  
احكام البيع الفاسد والمنافع تارة تبصر معلومة بالمدى كاستيثار الدار  
كسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى مدة



كانت وقوله اتي مدة كانت اشارة الى ان يجوز طالت المدة او  
قصرت الا ان في الاوقاف يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر  
ملكها وصح زاده على ثلث سنين وهو المختار وتارة يصير معلومة بعد  
بنفسه كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او خياطة او استاجر دابة ليجل  
عليها مقدار معلوما او يركبها مسافة سماها وربما يقال لا باء  
قد تكون عقدا على العمل كما سيجي القصار والخياط ولا بد ان يكون  
العمل معلوما وذلك في الاجر المشترك وقد يكون عقدا على المنفعة كما  
في اجرة الوجه ولا بد من بيان الوقت وتارة يصير معلومة بالتعيين  
والاشارة كمن استاجر رجلا بالان ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم  
واذا جعل الاجرة ميكلا او موزونا واسير اليها جاز وان لم يعرف  
مقدارها ذكرها في باب السلم **باب الاجرة متى يستحق**  
الاجرة لا يجب للعقد استحقاقا بامر معان ثلثة اما بشرط التجهيل او التجهيل  
من غير شرط او باستيفاء المقصود عليه وقال الشافعي تلك بنفس  
العقد واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يكن لها فان  
غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة ومن استاجر دارا فخلها  
ان يطالبه باجر كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد  
اجارة الاراضي ومن استاجر بغير المدة فلهما ان يطالبه بالاجرة  
كل مرحلة وكان ابو حنيفة يقول ولا يجب لاجر الا بعد انقضاء  
المدة وانتهاؤ السفر وهو قول زفر ولو استاجر دارا او دابة  
بماله حمل ومؤنة دنياه في المدة عند ابو حنيفة يشترط بيان مكان الاقامة  
وعندهما يتعين موضع الدار لا يفتقر وموضع تسليم الدابة لا موضع العقد  
ذكرها في باب السلم وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجر من قبل  
يفرغ من العمل وكذا اذا عمل في بيت المستاجر لا يستوجب قبل الفراغ الا ان  
يشترط التجهيل ومن استاجر ختارا ليجزله في بيته فغيره من دقيق بدرهم  
لم يستحق لاجر حتى يخرج الخنزير من الثور فلو احرق او سقط من يده قبل  
الاخراج لاجر له فان اخرجه ثم اخره وتبين غير فعله لاجر ولا ضمان  
عليه قال علي رضي الله عنه وهذا عند ابو حنيفة وعند حنيفة من قبل

202  
ثبته ولا اجر له وان شاء ضمنه اجرة واعطاه الاجر ومن استاجر  
جناحا ليطبخ له طعام الويلة فالغرف عليه ومن استاجر اناسا  
ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا قام عند ابو حنيفة وقال لا استحق  
حتى يسترحبه وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار والصباغ فله ان  
يجلس العين حتى يستوفي الاجر ولو جبه فضاء لا ضمان عليه عند ابو  
حنيفة ولا اجر له وعند حنيفة العين كانت مضمونة قبل الجبس فلذا  
بعده لكنه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة غير معمول ولا اجر له وان شاء  
ضمنه معمول ولا اجر له ولا اجر لكل صانع ليس له اثر في العين فليس له ان  
يجلس العين للاستاجر كالملاح والملاح يغسل الثوب نظير العمل بخلاف لا يوج  
حيث يكون للراش حق جسه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله وهذا الذي  
ذكرناه مذهب علمائنا الثلاثة وقال زفر ليس له حق الجبس الوجهين  
واذا شرط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق  
له العمل فله ان يستاجر من يعمل ومن استاجر على خياطة ثوب بدرهم  
فاستاجر غيره عليه بنصف درهم يجوز ويطييب لها ذلك ولو استاجر  
لخياطة بدرهم فاستاجر غيره لخيطة بنسبة يجوز ولا شيء لاول ولو استاجر  
لخياطة بدرهم فدفعه الى من يخطه بدرهم ونصف يضمن الاول للثاني  
نصف درهم وذكر هذه المسائل في باب المضارب يضارب من كتاب  
المضاربة **فصل** ومن استاجر رجلا ليزهق البقرة  
فيحييها له فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله الاجر  
بحسبه ومراده اذا كانوا معلومين وان استاجر ليزهق كتابا  
الى فلان بالبصرة ويحيي بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فردوه فلا  
اجر له عند ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد له الاجر في النجا  
وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالاجماع وان  
استاجر ليزهق بطعام الى فلان فذهبت فوجد فلانا ميتا فردوه  
فلا اجر له في قولهم جميعا **باب** ما يجوز من الاجارة  
ما يكون خلافا فيما ويجوز في استجار الدور والكويت السكنى وان  
يبين ما يعمل فيها ولان يعمل كل شيء الا ان لا يسكن هذا واولها



ولا طماناً ويجوز استيجار الأرض للزراعة ولتجارة الشرب والطبا  
وأن لم يذكر حقوق ولا يصح العقد حتى يتم لزعه فيها أو يقول على  
أن يزرع ما شاء ويجوز أن يستأجر له لينسج فيها أو يغرس فيها  
كلها أو شجرا ثم إذا انقضت مدة الأجرة لم يرد له أن يطلع البناء ويغرس  
وبسببها فارغة بجلها فإذا انقضت الزرع بقل حيث يترك باجر المنزل  
الزمان لا دراك إلا أن يجتأ رضا صاحب الأرض أن يزرع له قيمة ذلك  
مقلوعاً ويملكه وهذا رضا صاحب البناء والشجر إلا أن تنقص الأرض  
بقلعها فتح يملكها بغير رضاه أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والأرض  
لهذا وفي الجماع الصغير أو انقضت الأجرة وفي الأرض طلبة فاحصا  
فانقلع ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فإن طلق الركوب جاز له  
أن يركب من شاء ولكن إذا ركب بنفسه وأركب واحداً ليس له أن يركب  
غيره وكذلك إذا استأجر ثوباً للبس أو قال على أن يركبها فلان  
أو يلبس الثوب فلا يجوز أن يركبها غيره أو يلبسه غيره فخطأ من ضامننا وكذلك  
كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العمار وما لا يختلف باختلاف المستعمل  
إذا شرط سكنه واحد فلا يجوز أن يسكن غيره وأن سمي نوعاً وقد راجل على الدابة  
مثل أن يقول خمسة أفرقة خطية فلا يجوز أن يحمل ما هو مثل الخطية في الضرر أو اقل  
كالشعر والسم ليس له أن يحمل ما هو خشن من الخطية كاللحم وأن استأجرها  
ليحمل عليها قطعاً سماه فليس له أن يحمل عليها مثلاً وزنه خديراً وأن استأجرها  
ليركبها فأراد في معه رجلاً فخطأ من خطف فيمتارها ولا معتبر بالتعلق أو الآداء  
غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعتبر عدد الركاب في الكفاية و  
وهذا القول حذر من غش الأدي مثل الخطية وغيرها فإن الاعتبار  
هناك بالتعلق حتى يتوزع الفضل بحسب التعلق على ما يحج في التعلق  
تلى هذه انتهى وأن استأجرها ليحمل عليها مقداراً من الخطية فحمل عليها أكثر  
منه فخطأ من مالها والتعلق لا إذا كان حملها لا تطيقه مثل تلك الدابة  
في يضمن كل قتيها وإن كسج الدابة ليحملها أو ضرب بها فخطأ من عند  
حينئذ وقال لا يضمن إذا فعلت معاً فادان استأجرها إلى الجوز  
فجاء وزبحها إلى النادسية ثم ردها إلى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن

ان اعنته احد ما قد بيرا لاخر باطل وبضمن نصف فتمت ان كان موردا  
او سعى العبد في ذلك ان كان معرا وهذه المسئلة تحلها باب التبريد وقد  
كتبنا صانها لك ايضا واذا غصب مديرا وابق فانه يضمن ولا يملكه  
فاذا وجد الغاصب له ان يستعيه **باب** موت المكاتب  
وعجزه وموت المولى واذا عجز المكاتب عن نجم نظر احكام في حاله فان كان  
له دين يقبضه ومال يقدم لم يجز بيعه ونظر عليه اليومين والثلاثة نظرا  
لجائنين والثلاث هي المدة التي ضربت لابلاد الاعذار كما مال الخصم للرفع  
والمديون للقضاء فلا يزداد عليه فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجزئه اجرة  
وفسخ الكتابة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تجزئه حتى يتوالى  
عليه بخان فان اخل نجم عند غير السلطان الى القاضي فجزه مولا له  
برضاه فهو جائز والكتابة تنسخ بالتراض من غير عذر فبالعذر اولى ولو  
لم يرض به العبد لا بد من القضاء بالفسخ واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق  
وما كان فيه من الاكساب لمواه فان مات المكاتب ولمال لم تنسخ  
الكتابة وقضى عليه من له وحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته وما بقي  
فهو ميراث لورثته ويعتق اولاده وهذا قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما  
وبه اخذ علماؤنا وقال الشافعي تبطل الكتابة ويموت عبدا وما ترك لمواه  
وامامه في ذلك زيد بن ثابت رضي الله عنهما وان لم يترك وفاء وترك ولدا  
مولودا في الكتابة سعى في كتابة ابیه على جوفه فاذا ادى حكمنا بعقبيه قبل موته  
وعتق الولد وان ترك ولدا مشترقا قبل ان امان تؤدى لكتابة حاله او  
تدور رقيقا قال طر رضي الله عنه وهذا عند ابي حنيفة واما عند حماد يورده الى  
اجله فان اشترى منه ثم مات وترك فاد ورثه ابیه وكذلك اذا كان هو  
ابن يمين كتابة واحدة وان مات المكاتب وله ولد من حرة وترك  
نينا وفاء بكتابة فجنى الولد فقصي على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء  
بالمكاتب وان اخضم مولى لام وموالى لاب في ولاية فقضى مولا  
م فهو قضاء بالبحر لان هذا اختلاف في الولا ومقصودا وذلك بتبني  
لبقاء الكتابة وانقاصها فانها اذا فسخت مات عبدا واستقر الولد  
لموال الام واذا بقيت انفصل بها الاواء مات حراً وانتقل الولد الى مولى



الاب وهما فعل مجتهد فيه فينفذ ما يلاقيه من القطار فلفظا كان تعجرا  
ادى المكاتب من الصدقات الى مولاه ثم عجز فطوبى للمولى لو عجز قبل الالف  
الى المولى فكذا كلك الجواب هذا عند محمد ظاهر لان بالجزء عنده يتبدل الملك  
وكذا عند ابى يوسف وان كان بالجزء يفرز ملك المولى عنده لانه لا يثبت في  
فصل الصدقة وانما انجبت في فصل الاخذ لكونه اذ لا ياب ولا يجوز ذلك للنفقة  
من غير حاجة ولا كفاية لزيادة حرمة واذا جنى العبد فكاتبه مولاه ولم يعلم  
بالجناية ثم عجز فانه يرفع او يفرز وكذلك اذا جنى المكاتب ولم يقض به  
حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهو قول ابى حنيفة  
ومحمد وقرج ابو يوسف اليه وكان يقول اولا يباع فيه وان عجز قبل اقسا  
وهو قول زفر واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل اولا المال  
ورثة المولى على تجزئه وان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتقه  
جميعا عتق ويسقط عنه مال الكتابة **كتاب الولاء**  
نوعان وللاء عتاقه وتسمى لاء نفقة وسبيل العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق  
قريبه عليه بالورثة كان الولاء له وللاء مولاه وسبيل العتق ولهذا يقال  
ولاء العتاقه وللاء الموالاة والحكم فيها الى سببها والمعنى فيها التامر وكذا  
العرب تسمى الرقيق بولاءهم وقر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء بنوعيه فقال  
ان مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالهليف مولى الموالاة لانهم كانوا  
يؤكروا من الموالاة بالحلف واذا عتق المولى مملوكه فولاه له وكذا المرأة  
عتق وتسمى فيه الاعناق بمال وبغيره فان شرط انه سائبة يعني انه عتقه  
على ان لا يولاه له فالشرط باطل والولاء لمن عتق واذا ادعى المكاتب  
عتق وللاؤه للمولى وان عتق بعد موت المولى وكذا العبد المومني عتقه او  
بشرائه وعتقه بعد موته وان مات المولى عتق مدبره وامتهان من لاد  
ولا اؤهم له ومن ملك فاحرم محرم منه عتق عليه ولاؤه له واذا تزوج  
عبد رجلا من الاخر فاعتق بمولى الامة الامة وهي حامل من العبد عتق في  
حملها ولا يملك لمولى الامة لا ينتقل عنه ابدا وكذا اذا ولدت لاقول من  
اشهر وكذا اذا ولدت ولدين احد حلالا فممن سته اشهر لا تختار ان كان  
يتعلقان معا وهذا بخلافه اذا ولدت رجلا وهي حليل الزوج والى غير

يجوز استجاره بالاجماع كذا في الكفاية وبعض شايخنا احسنوا الاستجار على علم  
القران اليوم وعليه الفتوى ولا يجوز الاستجار على الفتا والنوح وكذا في  
الملاح ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى حنيفة الا من الشريك سواء  
كان شيوع فيما يملك القسمة كالارض ولا يملك القسمة كالعبد كذا في النهاية  
وقالا اجارة المشاع جائزة وفيه منفعة عظيمة ولهذا يجب اجره للكل  
عند ابى حنيفة وصورته ان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار  
مشتركة من غير الشريك وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة انه لا يصح  
اجاره من شريكه واذا كان الشيوع طاريا قاله الكفاية بان اجره من  
من جليته ثم مات احد الشاجرين واجر رجلان من جليته ثم مات احد المجرمين  
فانه يبقى الاجارة في نصيب الآخر شايعا وهذا هو ظاهر الرواية فان  
مات احد الشاجرين حتى بطل العقد في نصيبه فعن ابى حنيفة انه ينفذ العقد  
في حق الآخر وفي ظاهر الرواية ينفذ العقد في حق الآخر انتهى ويجوز استجار  
الظربا بجرعة معلومة ثم قيل ان العقد يقع المانع وهو خدمتها للصبي والقيام  
به والتبني يستحق على طريق التبني الصبي في الثوب وقيل ان العقد  
يقع على اللبن واخذته تابعة ولهذا لو ارصعته ببيع شاة لاستحق الاجر  
والاول قرب الى الفقه لان عقد اجارة لا ينعقد على اطلاق العيان مقصودا  
كما اذا استاجر بقرعة ليسر لبنها واذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا كانت  
الاجرة معلومة اعتبارا بالاستجار على الخدمة ويجوز بطعامها وكسوتها  
استحسانا عند ابى حنيفة وقالا لا يجوز كما اذا استاجر حال الخبز والطين  
وفي لجامع الصغير فان سمي الطعام دراهم ووصف حبس الكسوة وجرها  
ووزعها فهو جائز يعني بالاجماع ومعنى تسمية الطعام دراهم ان يحفل  
بدراهم دراهم ثم يدفع الطعام مكانه وهذا لا يجهالة فيه والوسعة  
الطعام وسبق قدره جاز ايضا ولا يشترط آجيله ويشترط بيا  
كان الا يغاد عند ابى حنيفة خلافا لهما وفي الكسوة يشترط بيا  
لاجل ايضا مع بيان القدر ويجوز ليل الشاجران يمنع زوجهما من  
وطئهما كما ان لان يفسخ الاجارة الا ان المستاجر يمنع من غفيا  
منزله اي منزله المستاجر فانه حقه فان حصلت كان له ان ينسجها



الأجارة أو أضافوا على الصبي من لبنها كما أن لم يفسخ أو لم يمت أيضا وعاد  
أن يفسخ طعام الصبي فالحاصل أنه يعتبر فيما لا يفسخ عليه العرف في مثل هذا الباب  
فما جرى به العرف من غسل ثياب الصبي وأصلاح الطعام وغير ذلك على الظاهر  
أما الطعام فطعم والد الولد وما ذكره محمد أن الدخول الريحان على الظاهر  
من عادة أهل الكوفة وإن رصفت في المدة ببيتة فلا أجر لها وما  
وقع له حايك غزالا يشبه بالنصف فلا أجر مثله وكذا إذا استاجر حمارا يحمل  
بقضيه منه فالأجارة فاسدة ويكون في معنى تغير الطحان وقد نفي النبي  
عليه السلام وهو أن يستاجر ثوبا يطبخ له حنطة بقضيه من وقية وهذا  
أصل كبير يعرف برف وكثير من الأجازات سيما في ديارنا والمعنى في أن  
المشاجر عاجز عن تسليم الأجر وهو بعض المنسوج والمجول حصوله بفعل الأجر  
فلا يعد هوقا ولا بقدره غيره وهذا بخلاف إذا استاجر له حمل طعامه  
بالنصف لأجر حيث لا يجب الأجر ومن استاجر حمارا يحمل طعامه مشرك بينهما  
لا يجب الأجر ولا يجاوز بالأجر فيغير وهذا بخلاف إذا اشتركا في الاحتيا  
حيث يجب الأجر بالغاما بلغ عند محمد ومن استاجر حمارا ليحمله هذه الحفرة  
الحاتيم اليوم برهم فهو فاسد وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد في الأجازات هو جائز وعن أبي حنيفة أنه يقع الأجارة إذا قام  
في اليوم وقد تسمى علما بخلاف قوله اليوم ومن استاجر أرضا على أن  
يكريها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها فهو جائز فإن اشترط أن يشترط  
أو يكري أرضها أو يسقيها فهو فاسد ثم قيل المراد بالتبستان يزرعها  
مكروية ولا يشبهه في فسادها وقيل لا يكريها مرتين في موضع يخرج الأرض  
الربع بالكتاب مرة والمدة سنة واحدة وإن كانت ثلث سنين  
لا تبقى لتثنية منفعة وليس المراد بكري الأضراس الجداول بل المرافق  
الأضراس العظام هو الصحيح وإن استاجر حمارا يزرعها بزرعة أرضه أو يزرع  
فلا جرم فيه أي لا يجوز أصلا كذا في الكفاية وقال في موضع آخر  
هذا أجارة السكنى بالسكنى والبس بالركوب البركوب في هذا  
العدم أجارة السكنى بالسكنى أو محمد قال في الكفاية وهو ما رو  
أن ابن سماعه كتب إلى محمد بن الحسن في هذه المسئلة فكتب جوابه

قلت العكرة فاماتك بحيرة وجالست لجان في وكانت منك لئلا ما علمت  
أن مبادلة السكنى بالسكنى بيع القوي القوي ساء واجبا في اسم محمد بن بكر  
لحوض علي ابن سماعه في سماعه في هذه المسئلة يقول البرهان لكم عليها فقال  
محمد بن سماعه كانت بجالسك أياه زلة انتهى وإذا كان الطعام بين  
رجلين فاستاجر أحدهما صاحبه وحار صاحبه على أن يحمل نصيبه فحمل الطعام  
كله فلا أجر له وقال في المسئلة إذا استاجر دارا مشتركة بينه  
وبين غيره ليصنع فيه الطعام أو بعدا مشتركا ليجعل فيه الثياب فلا أجر له  
بالإجماع وأجارة ما يقع الدار بالحنوت لا تجوز أي ما يقع الحانوت مالو  
جعل عين الحانوت أجرة لما يقع الدار فيجوز كذا في النهاية وذكرها في القصة  
ومن استاجر أرضا ولم يزرعها أو أتاها شي يزرعها فلا أجارة  
فاسدة فإن زرعها ومضى الأجل فلا أجر له انتهى وهذا استحسان وفي القصة  
لا يجوز وهو قول زفر ولو استاجر له أجل مجهول إن كان له الحصاد  
أو الدباس ثم سقط الأجل قبل أن يأخذ الناس في المحصا وانقلب له  
الجواز ومن استاجر حمارا إلى بغداد برهم ولم يستم ما يحمل عليه فحمل ما حمل  
فتفق في نصف الطريق فلا ضمان عليه فإن بلغ بغداد فلا أجر له انتهى  
ما ذكرنا في المسئلة الأولى وإن اضمحلت قبل أن يحمل عليه وفي المسئلة  
الأولى قبل أن يذرع نقصت الأجارة وأعين المستأجرة المانة في يد  
المستأجر وإن كانت الأجارة فاسدة ولا يجوز للشتر أن يواجر  
الدار المستأجرة قبل القبض وعليه الفتوى وقيل يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
خلافا لمحمد وذكرها في فضل فيما ينقل من كتاب البيوع ومن سوى الام  
والحق لا يواجر الصغير للخدمة وذكرها في المحصاة ولا يجوز أجارة الممر  
والمرور والكلاء قال صاحب العناية وإنما فسر بذلك لأن لفظ المرعى يقع  
على موضع الرعي وهو الأرض وعلى الكلاء وعلى مصدر رعى فلو لم يفسر  
بذلك لتوهم أن بيع الأرض وأجارته لا يجوز وهو غير صحيح لأن بيع الأرض  
الأرضي وأجارته صحيح سواء كان فيه الكلاء أو لم يكن انتهى وذكرها  
في باب البيع الفاسد **باب ضمان الأجير** الأجير إذا أجرة على ضربين أجير  
شرك وأجير خاص فالشرك من لا يستحق الأجر منه يعني كالقصار والضياع



والقاع امانة في يده ان حلك لم يقض شيئا عند اية خيفة وهو قول ز  
ويضمنه عند الامن شي غلب كالحرق والغالب والعدو والمكابر فاذا  
حلك بسبب يمين الاضرار عنه كالغيب السرقه كان التقصير من  
جمهته فيضمنه كالوديعه اذا كانت باجر بخلافه لا يمكن الاضرار عنه كالمو  
عتف انقه وحق الغالب وغيره وما تلف به له كحرق الثوب من وق  
وزلق الحمال وانقطاع الحمل الذي يشبه به المكاري الحمل وغرق السفينة  
من مده مضمون عليه قال زفرولشافعي لا ضمان عليه لانه يضمن به بني  
آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة وان كان سوقه وقود  
لكنه يجب على العاقله واذا استاجر من يحمل له وثامن الفرات فوقع  
في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي رحله ولا اجر له  
وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وعطاه اجره بحاله واذا  
فصد لقصادا وبرزع الزراع ولم يجاوز الموضع المعنا فلا ضمان عليه فيما  
عطيت من ذلك وفي اجماع السغير بيطار برزغ اي حجم دابة يدانق  
فنفقت وحمام حجم عبدك بامر مولاه فمات فلا ضمان عليه ولا اجر له  
الذي يستحق الاجر بتكليفه في المدة وان لم يعمل لم يجر شحرا  
لخدمته او لرحى الغنم قال في النهاية هذا اذا تمكن من العمل واما اذا لم  
يعمل بسبب عذر منعه عن العمل لم يعمل له اجر استحق وفي الكفاية  
واعلم انه اذا استاجر ليرعى غنمه بدرهم شحرا فهو شرك لا ان يترك  
ولا ترعى غنم غيره في بصير جيرة وان ذكر المدة او لا بان استاجره  
ليرعى غنمه شحرا بدرهم فهو اجير وهذا لا ان يقول وترعى غنم غيره  
انتهى ولا ضمان على الاجير انما خص بما تلف في يده بان سرق من الغنم  
ولا ما تلف من غنمه بان انكسر القدر في عمله او حرق الثوب من وقود  
هذا اذا لم يتعد الف وكذا في الكفاية واذا استاجر انسانا لحفظ شئ  
فترك الحفظ في بعضه ثم عاد الى الحفظ في الباقي لم يخرج بذلك عن كونه  
امينا ولو استاجر رجلا لحفظ شئ عده شحرا بدرهم فلو سرقه لم يجر  
ذكرهما في اول كتاب الوديعه والاجير لا يستحق النقصه على المستاجر  
ذكرهما في باب يفعل المضارب من المضاربة باب **الاجا**

**الاجا** على الشرطين واذا قال الخياط ان خطت هذا الثوب  
فان شئت فبرههم وان خطته روتيا فبرههمين جاز واتي عمل من ههنا  
العلين استحق اجرا وكذا اذا قال الصباغ ان صبغت بعصفر فبرههم  
وان صبغت برغفران فبرههمين وكذا اذا خيره بين شيئين بان قال  
اجرتك هذه الدار شحرا بخمسة او هذه الدار الاخر بعشرة وكذا  
اذا خيره بين مسافتين مختلفتين بان قال اجرتك هذه الدابة الى  
الكوفة بكذا او الى واسط بكذا وكذا اذا خيره بين ثلثة اشياء وان  
خيره بين اربعة لم يجز والمعتبر في جميع ذلك البيع والجماع دفع الحاجة غير  
انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك ان  
خيار التعيين ولو قال ان خطت اليوم فبرههم وان خطته غدا فبرههم  
فان خاطه اليوم فبرههم وان خاطه غدا فله اجر مثله عند اية خيفة  
لا يجاوز به نصف درهم وفي اجماع الصغير لا ينقص من نصف درهم  
ولا يزداد على درهم وقال ابو يوسف ومحمد الشيطان جاز ان وقال  
زفر الشيطان فاسدان وان خاطه في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف  
درهم عند اية خيفة هو الصحيح وفي العناية واما عند ما فاصبح ان ينقص  
من نصف درهم ولا يزداد عليه انتهى ولو قال ان اسكنت في هذا المكان  
عطرا فبرههم وان اسكنته غدا فبرههمين جاز واتي الامر من فعل  
استحق السمت في عند اية خيفة وقال لا يجوز ومن استاجر دابة الى الحجرة  
فبرههم وان جاوز بها الى القادسية فبرههمين فهو جاز ويحل  
الاخلاف وان استاجرها الى الحجرة على انه ان حمل عليها كتر شعير  
فبنصف درهم وان حمل عليها كتر حنطة فبرههم فهو جاز وفي قول اية خيفة  
ولا لا يجوز **باب اجارة العبد** ومن استاجر عبدا  
ليخدمه فليس له ان يباقره الا ان يشترط ذلك ومن استاجر عبدا محجورا  
عليه شحرا بغير اذن مولاه واعطاه الاجر فليس له ان يباقره الا ان  
يؤمرك العبد في ذلك العمل بحسب المستاجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل  
الاتفاق ومن غصب عبدا فاجره العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر  
أكله فلا ضمان عليه عند اية خيفة وقال لا هو من وان وجد المولى الاجر



فانما بعينه اخذه وهو قبض العبد الاجرة في قولهم جيبا ومن استاجر عبدا  
 بهذا الشهرين شهرين بربعة وشهر اربعة فهو جائز والاول منها باين  
 ومن استاجر عبدا بربعة فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو  
 ابي وحريض فقال ابي او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك  
 الا قبل ان ياتي بي ساعة فالقول قول المستاجر وان جازبه وهو صحيح فالقول  
 قول الموجه لا تخلفا خلافا في امر محتمل فخرج حكم الحال اذ هو دليل على قيامه من  
 قبل وهو يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة في نفسه وحصل هذه المسئلة الاختلاف  
 في جريان ما اذا طأ حوته وانقطع عنها قال في النكاح فان استاجر الرجل اذا  
 اختلف مع صاحب الرمي في جريان الماء في المدة فان القول قول من شهد  
 له الحال وان اختلفا في قدر الانقطاع فقال المستاجر عشرة ايام وقال  
 الآخر خمسة فالقول للمستاجر ولبيته للآجر وهو يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة  
 في نفسه التزجيج حجة وقد عرف في اصول الفقه انتهى **وذا اعتق العبد المستاجر**  
 نفذ العتق ذكره في باب التصرف في الرقعة **باب الاختلاف**  
 واذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعله  
 بناء وقال الخياط قيسا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه احر  
 فصبغه اصفر وقال الصباغ لابل مرتني اصفر فالقول لصاحب الثوب كما لو  
 انكر اصل الاجارة كان القول قول رب الثوب فلما اذا انكر صبغته واذا اختلف  
 فالخياط ضامن معناه ما حرم من قبله بالخيار ان شاء صبغته وان شاء اخذه  
 واعطاه اجر مثله وكذا يخير في مسئلة الصبغ اذا اختلف في صبغته قيمة الثوب  
 ابيض او اشتهر اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المستمي وذكر في بعض  
 النسخ يضمنه ما زاد الصبغ فيه وان قال صاحب الثوب علمته لغيره احر وقال  
 الصباغ باجر فالقول قول صاحب الثوب وقال ابو يوسف ان كان كان المراد  
 حرقا لاي خيطا له فله الاجر والافلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا  
 بهذه الصنعة بالاجر فالقول قوله والقياس ما قاله ابو حنيفة ولو اختلف الصباغ  
 مع رب الثوب في مقدار الاجر حكم فيه قيمة الصبغ ذكره في باب المهر  
**باب فسخ الاجارة** ومن استاجر اكر فوجد بها عيبا يضر بالسكنى  
 فله الفسخ ثم المستاجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب بلزومه جميع البديل

٢٠٨  
 البديل كما في البيع وان فعل الموجه ما ازال به العيب فلا خيار للمستاجر واذا  
 خربت الدار وانقطع شرب الضيعة وانقطع الماء عن الرمي انقضت  
 الاجارة ومن استأجر بيتا من قال بان العقد لا يفسخ وعن محمد ان الآجر  
 لو بناها الى الدار ليس للمستاجر ان يمتنع ولا الآجر وهذا تنقيص منه على انه  
 لا يفسخ لكنه يفسخ ولو انقطع ماء الرمي والبيت مما ينتفع به لغيره لم يفسخ عليه  
 الاجارة واذا مات احد المتعاقدين وقدر عقد الاجارة لنفسه انقضت  
 الاجارة ولا ينتقل الى الورث وان عقد لغيره لم يفسخ مثل لو وكل الرجل  
 والمتولى في الوقف والاجرة لا تسقط بالموت والاسلام ذكرها في باب  
 الجزية من المسير بعة من استاجر دارا وجبت عليه الاجرة ثم مات لا تسقط  
 الاجرة ويصح شرط الخيار في الاجارة وفي النكاح ويغير اول المدة من  
 وقت سقوط الخيار انتهى وقال الشافعي لا يصح ويترفع على هذه المسئلة  
 ان المستاجر يخرج على القبض اذا سلم الموجه بعد معنى بعض المدة ووجهه مذکور  
 في الهداية وصورة المسئلة اوردها صاحب الفاية نقلا عن المبسوط اذا  
 استاجر دارا سنة فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقد طلب التسليم او لم يطلب  
 ثم تخا كالمستاجر ان يمنع في القبض في بقية السنة عند ما ولا للموجه ان يمنع  
 ذلك وقال الشافعي فليست تاجر ان يفسخ العقد فيما بقي بناء على الاصل المذكور  
 في المسئلة السابقة انتهى ونفسخ الاجارة بالاعذار عند ما وقال الشافعي  
 لا يفسخ الا بالعيب وهو مجموع عليه با اذا استاجر هذا والبيع فخره  
 لو جع به نكس الوجع او استاجر طبخا ليطبخ له طعاما لوليه فاختلعت  
 المرأة من الزوج تنفسخ الاجارة وكذا من استاجر وكان في السوق  
 يستوفى فذهب له وكذا من اجر وكانا او دارا ثم اقلس ولزمه ديون  
 لا يدر على قضائها الا بئنه ما اجر ففسخ القاضي العقد وابعدها في الدين ثم  
 قوله اي قول الله في المفسخ في القاضى العقد اشارة الى انه يفسخ  
 في قضاء القاضى في النقص وهكذا ذكر في الزبادات في عذر الدين وفي  
 الجماع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنقضي وهذا يدل  
 على انه لا يحتاج فيه الى قضاء آتيا ووجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل القبض  
 في البيع فيفسخه القاضى بالفسخ وجه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا بد من الزام



القاضي ومنهم من وفق فقال اذا كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء  
وان كان غير ظاهرا كان يحتاج الى القضاء لظهور العذر ومن استاجر  
واثابا فاعطاه ثم بركه من السنه فهو عذر باحتمال حصول ضرر زائد اذا مضى  
على موجب العقد اذ بركه بذهب للشيخ فذهب فتمه او لطلب غريمه فحضر التجارة  
فاقتروا ان بركه الكار في قلبه في ذلك العذر لانه يمكنه ان يقدر ويبعث الرواب  
على بركته او ايمره ولو مرض الموجر ففقد كذلك الجواب على رواية الامام والرواية  
الاشهر في العذر لانه يبرر عن ضرر ومن اجر عبدا ثم باعه فليس بعذر والذ  
ينتهي امر زائد وهو الاستباح واذا استاجر ايجاط غلاما فافلس وترك  
العمل فهو عذر وتاويل المسئلة خياط لنفسه ما الذي يخط باجره واس  
ماله الخيط والخيوط والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه وان اراد ترك ايجاطه  
وان يعمل في الصنف فليس بعذر لا مكان ان يقيد القلام للخياط في ناحية  
وهو يعمل في الصنف ناحية وهذا بخلاف اذا استاجر وكانا للخياط فارد  
ان يتركها ويستقل بعمل اخر حيث جعله عذرا ذكره في الاصل اذا استاجر خياط  
ليخط بابر ايجاط جاز ذكرها في المزارعة وكذا اذا استاجر ليخط ثوبه  
بابرته اي برة صاحب الثوب وطبائنا لطبنة برة وهذه ايضا في المزارعة  
واذا استاجر اجر المخدم وادبه ثم امتنع المتاجر من المصطفى على عقد عليه فانه  
لا يجر على المصطفى على موجب العقد وهذه ايضا في المزارعة ولا يجوز استجار  
النجر ولو استاجر لايجب اجر المثل ايضا بخلاف استجار الارض فانه لو استاجر  
الارض الى مدة معلومة يجب المسمى ولو استاجرها الى وقت الادراك يجب  
اجر المثل انما ايجاط المساقاة والتفصيل من النجاية ومن استاجر غلاما فغيره  
في المصطفى سا فهو عذر وكذا اذا اطلق بان قال استاجر منك هذا الع  
لخدمته ولم يقل في المصطفى او في السفر كذا في الكفاية بخلاف اذا اجر عقارا  
سا في الموجر فلا جرم فيه بان المتاجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد عينته  
حتى لو اراد المتاجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الاج  
برون الكسبي وذلك ضرر **مسائل مشهورة** ومن استاجر رضاه  
استجارها فاحرقها فاحرق شيئا اخر فلا ضمان عليه وقيل  
خلافه اذا كانت الرياح عادية ثم تغيرت اما اذا كانت مصنطرة فيمنع واذا

لـ٥٩  
تعد الخياط او الصباغ في حائوته من بطر على العمل بالنصف فهو جاز في  
العناية يعني اذا كان الخياط او الصباغ وكان معروف وهو رجل مشهور  
عند الناس له وجاهة ولكنه غير حاذق فاقعد في مكانه رجلا حاذقا فانه  
يستقبل صاحب المكان العمل من الناس بعمل حاذق وجعل ما يحصل من  
الاجرة بينهما نصفين جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز ووليله مذکور  
في العناية مفصلا فليبرج اليه ومن استاجر عملا ليعمل عليه محلا وراكبين  
المكة جاز وله العمل المعتاد وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي  
وكذا اذا لم يرد الوطائر والذئرة وان شاهد احتمال الحمل فهو جاز  
للجهالة واقر بانه تحقيق الرضا وان استاجر بغير العمل عليه مقدار من  
الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد عوضا اكل وكذا غير الزاد  
من المكيل والموزون ورتق الزاد معناه عند النقص كرتق الماء فلا  
يمنع من العمل بالاطلاق واجرة الكيصال والوزان وحرق البئر المشترك  
ونفقة المملوك المشترك على قدر الانصاف لا عدد الرؤس في كرها في اول  
كتاب القسمة واجرة رد العين المستجرة على الموجر وهذه مذكورة في العات  
وقد قيدناها في المحل ايضا **كتاب المكاتب** واذا كاتب  
عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتبا والمراد  
بالجهر المذكور في قوله تعالى فكتبوه ان علمتم فبيعوا بغير اذنكم لا يضر  
بالمسلم بعد العتق فان كان يضره لم يضره فالا فضل ان الايكاتبه وان كان يصح  
لغيره ولا يعتق الا باذنه والبدل وقال عليه السلام المكاتب عبدا باقية  
عليه ورحم وفيه اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين واخترناه  
قوله زيد بن اسلم قال في العناية فعند على رضي الله عنه يعتق بقدر ما  
الوى وعند ابن عباس رضي الله عنهما يعتق كما اخذ الصحيفة من مولاه  
بغير نفيل العقد لان الصحيفة عند ذلك ككتب وعند ابن مسعود رضي الله  
منه يعتق اذا اوى قيمة نفسه وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه بما ذكرنا  
هو المختار انتهى ويعتق باذنه وان لم يقل المولى اذا اوتيتها فانت حر  
وفي العناية وقال الشافعي لا يعتق بالم يمل كاتبتك على كذا على انك ان  
وتية الى فانت حر انتهى ولا يجب خط شيء من البدل اعتبارا بالبيع وفي



الغاية وقال الشافعي يستحق عليه حط ربع البدل وهو قول عثمان بن  
الله عنه لظاهر قوله تعالى وتوصم من مال الله الذي آتاكم وقد ذكر دليل  
المذمومين منسباً إليه في البيع النقي ويجوز ان يشترط المال طالا ويجوز  
مؤجلاً وبها وقال الشافعي لا يجوز طالا ولا بد من مجمين ويجوز في  
كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء في النكاح فيه وهو  
بناء على مسئلة اذن العتيق في التجارة واذا كان لا يعقل البيع والشراء  
العقد عنه لو ادى عنه غيره لا يعتق ويسترد ما دفع ومن قال بعده  
جعلت عليك الفانود بها الى نحو ما ادى النكاح واخره كذا فاذا ادى بها  
فانت حراً وان عجزت فانت رقيق فان هذه مكاتبة لانه لا يفسر الكتابة  
ولو قال اذا اديت الى الفانود فانت حرة فان عجزت فانت  
رقيق فلهذه مكاتبة في رواية سليمان بن داود في حط ربع البدل  
اعتباراً بالتعلق بالاداء مرة فان قال اذا اديت الى الفانود فانت  
حرة واذا عجزت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى لم يخرج من ملكه فان اعتقه  
عتق بعينه يعني ان اعتقه قبل اداء بدل الكتابة كذا في النهاية وسقط عنه بدل  
الكتابة وما في يده من الاكس يكون له واذا وطأ المولى مكاتبة لم يهرق  
وان جنى عليها او على ولدها لم يهرق بها واذا انكفأ لها غرم والمكاتب  
لا يجوز بيعه ولا هبته ولا اخرج من ملكه الا الى الحرية فذكرها في باب التبرير  
**فصل** في المكاتبة الفاسدة والكتابة بمنزلة البيع بطل  
بالشروط الفاسدة غير ان الفاسد في الكتابة ما يمكن في صلب العقد منها كما لو  
كاتب على غر او خسر ما لا يشترط على المكاتب ان لا يخرج من البلد ويجوز كذا  
دون غيره لا تفسد الكتابة وتبطل الشروط فلما ان يخرج من البلد وتحتقنا  
شاء ذكرها في البيع الفاسد واذا كاتب المسلم عبده على غر او خسر او الهبة  
فالكتابة فاسدة فان اوى الحر عتق وقال زفر لا يعتق الا باء وانفسه قيمة  
وعن ابي يوسف انه يعتق باء او اخر يعتق باء او القيمة ايضاً وعن ابي حنيفة  
رضي الله عنه انه انما يعتق باء او عين الحر اذا قال ان اديتها فانت حرة ولا  
ولا فصل في ظاهر الرواية اي يعتق باء او خسر بشرط او لم يصرح كذا  
في الكتابة واذا اعتق باء او عين الحر لم يهرق لانه ليس في قيمته ولا بتقصير

من المسمى ويزاد عليه وقيماً اذا كانت على قيمة يعتق باء او القيمة قال في النهاية  
وذكر القيمة ولم يذكر اي شيء يعرف وذكر في مبسوط شيخ الاسلام  
والذخيرة ان كون المؤدق قيمة العبد انما يعرف بعد الامر من اما ان  
يتصادق على ان ما اوى قيمته فيثبت كون المؤدق قيمة يتصادقها  
واما بتقويم المقومين ثم لو اختلف المقومون فان اتفق الاثنان  
منهم على شيء يجعله في قيمة له دون اختلفا في ذلك لا يعتق لم يؤدق القيمة  
انتقي واذا كانت على ثوب او دابة تقبداً للكتابة للجهالة وفي الغاية فاق  
قلت ان اوى القيمة فيما اذا كانت على ثوب يعتق او لا قلت ذكر في  
الذخيرة ان الاصل عند علمائنا الثلثة ان المسمى كان مجهول المقدار  
او الجنس فانه لا يعتق العبد الا باء او القيمة ولا تنفذ هذه الكتابة  
اصلاً لا على المسمى ولا على القيمة انتقي واذا كانت على مائة او حرام  
فانما يعتق عند اداء المائة او الدرم اذا كان قال له اذا اديت المائة  
او الدرم فانت حرة واما اذا لم ينص على ذلك فلا يعتق باء او المائة  
او الدرم اشار اليها اجمالاً والتفصيل من النجاشية وان كانت على شيء  
بعينه لغيره لم يجز وحراده شيء يتعين بالتعيين حتى لو قال كاتبك  
على هذه الف درهم وهي لغيره جاز ويتعلق العقد برأيه ومن  
في الذمة فيجوز وعن ابي حنيفة رواه الحسن انه يجوز حتى اذا ملكه وله  
يعتق وان عجز روى في الرق فلو اجاز صاحب العبد ذلك لم يعتق  
الكتابة على عينة فحق محمد انه يجوز وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وعن  
ابي يوسف انه يجوز اجاز ذلك ولم يجز غير انه عند الاجازة يجب  
تسليم عينة وعند عدمها يجب تسليم قيمته ولو ملك المكاتب في ذلك العبد  
لم ينفق العقد الا اذا قال له اذا اديت الى فانت حرة يعتق بحكم الشرط  
وهكذا عن ابي يوسف وعنه انه يعتق قال ذلك ولم يقل لو كانت  
على عين في المكاتب فغير روايتان وهي مسئلة الكتابة على الاعيان  
وقد عرف ذلك في الاصل قال صاحب الهداية وقد ذكرنا وجه الرواية  
في كفاية المفتي وان كانت على ثمة وبنار على ان يرد المولى عبد اغيره



فالكتابة فاسدة عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي جائزة وثبت  
 المائة الدينار على قيمة الكتاب وقيمة عبد وسط وتبطل منها حقبة العبد فيقول  
 مكاتباً بما بقي واذا كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة معناه  
 ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة وينصرف الى الوسط ويجوز قبول  
 القيمة اما اذا لم يبين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز واذا بين الجنس  
 كالعبد والوصيف وهو العبد للخدمة فالجمله لا يسيرة ومثلها يتحمل في الكتابة  
 فيغير جملة البدل بحالة الاجل فيه وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس في  
 النجاسة في قوله وينصرف الى الوسط الاصل في الحيوان الجوز اذا وجب  
 ديناً في الذمة انه ينصرف الى الوسط والوسط عند ابن حنيفة في العبد الذي  
 قيمته اربعون درهماً وقال ابو يوسف ومحمد على قدر غل السهم وخصه  
 ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب انتهى واذا كاتب النصراني عبده  
 على غير نحو جائز ومعناه اذا كان مقدراً معلوماً والعبد كافراً واجتبا  
 اسلم فله في قيمته الخمر واذا قبضها عتق بخلاف اذا كان العبد لما حيث لم يجز الكتابة  
 لان المسلم ليس من اهل الزام الخمر ولو ادعاها الى العبد لم يجر عتق وقيل  
 من قبل **باب** ما يجوز للمكاتب ان يفعل ويحجز للمكاتب  
 البيع والشراء والسفر ويملك البيع والمجابه فان شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة  
 فله ان يخرج استحقاقاً والكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فالمتاه بالبيع في  
 شرط تمكن في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة بجهولة بان كاتبه على ان  
 على ان يخدمه مدة او زماناً واما لو كاتبه على ان يخدمه شهراً القياس ان لا يجوز  
 لجمله جنس الخدمة فان الخدمة قد تكون في البيت وقد تكون خارج البيت  
 وفي الاستحسان يجوز لان اعمال الخدمة معلومة فيما بين الناس عرفاً والمتاه  
 بالنكاح في شرط لم يتمكن في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يمتنع من  
 وهذا محصل ما في الكفاية وسائر الشروح ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهرس  
 ولا يتصدق الا بالشيء اليسير ولا يتكلم ولا يملكه بنوعيه نفياً ومالاً واداً  
 فان وهب على عوض لم يصح وان زوج امته جاز وكذلك ان كاتب  
 عبده والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر لثا في ان ادى الى  
 قبل ان يعتق الاول فولاؤه للمولى فلو ادى الاول بعد ذلك وع

210  
 الحق لا ينتقل الولاء اليه فان ادى ثانياً بعد عتق الاول فولاؤه له وان  
 اعتق عبده على ان لا يباع بغير اذنه او زوج عبده لم يجز وكذلك لا يزوج  
 في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب واما المأذون له فلا يجوز له شئ في ذلك  
 عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان يزوج امته ولو اقام المكاتب  
 بيته على الاعتاق قبل الكتابة قبلت ذكرها في باب الاستحقاق من كمال البيع  
 واذا قال المكاتب كل ملوك ملكته فيها استقبل فهو حر فملك لم يعتق عند ابن  
 حنيفة وعنه عند ما اشار اليها في اول لوصايا وصورة المسئلة  
 المذكورة في ايمان اجماع الكير تغلها عنه صاحب العناية **فصل**  
 واذا اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته واذا اشترى وارثاً حرماً  
 لا دلاله له لم يدخل في كتابته عند ابن حنيفة وقال لا يدخل في كتابته والمكاتب  
 اذا اشترى اخاه ومن جرح محله فلا تكاتب عليه وعن ابن حنيفة انه يتكاتب  
 على الاخ ايضاً وهو قولهما ذكرهما في العتاق في فصل من مكاتب حرماً  
 واذا اشترى ام ولد له دخل له في كتابته ولم يجز بيعها ومعناه اذا كان  
 معها ولده وان لم يكن معها ولده فله كك الجوز في قول ابو يوسف ومحمد  
 خلافاً لابن حنيفة وان ولد له من امته له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه  
 له وكذا اولدت المكاتبه ولداً ومن زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت  
 منه ولداً دخل في كتابتها وكان كسبه لها وان تزوج المكاتب بام ولد  
 امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد ولا ينفق  
 بالقيمة وكذلك العبد باذن له المولى التزوج وهذا عند ابن حنيفة وفي  
 يوسف وقال محمد ولا دها احراراً بالقيمة وان دلى المكاتب امه على وجه  
 الملك يغير اذن المولى ثم استحقها جلت عليه العقر يؤخذ به في الكتابة وان دلى  
 على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى يعتق وكذلك المأذون له واذا اشترى المكاتب  
 امة شريفاً سداً ثم وطئها فوطئها اخذ بالعقر في الكتابة وكذلك العبد المأذون  
**فصل** واذا اولدت المكاتبه من المولى فهي بالجنار  
 شأت مصنت على المكاتبه وان شأت عجزت نفسها وصارت ام ولد  
 بها ثابت من المولى وهو حر واذا مصنت على الكتابة اخذت العقر من  
 حاتم ان مات عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان مات



هي وترك ما لا يؤدي منه مكانتها وما بقي من ثلثها جازيا على موجب الكتاب  
وان لم تترك ما لا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا اخر لم يلزم  
المولى الا ان يدعي فلو لم يدع ومات من غير وقاية سعى هذا الولد ولو كان  
المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية وان كان كاتب المولى ام ولد له  
جاز فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة ويسلم  
لها الا كتاب والا ولاد ولو ادت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة  
قوله المكاتبه بالنصب اي بدل الكتابة وفي بعض النسخ ولو ادت الكتابة وهو  
بتقدير مضاف كذا في الغاية وان كان كاتب مدبرة جاز وان مات المولى ولا  
مال له غيرها ففي الجار من ان تسعي في ثمن ثمنها اوجع مال الكتابة وهذا عند  
حنيفة وقال ابو يوسف تسعي في الاقل منها وقال محمد تسعي في الاقل من ثمن القيمة  
وثنى بدل الكتابة فالخلاف في الجار والمقدار و ابو يوسف مع حنيفة في المقدار  
ومع محمد في ثمن الجار وان خرجت من الثلث يسقط بدل الكتابة وان وبرت  
مكاتبه صح التدبير ولها الجار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت  
نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فأت المولى ولا مال له غيرها  
ففي الجار ان شاءت سعت في ثمن مال الكتابة او ثمن قيمتها عند حنيفة وقال  
تسعي في الاقل منها واذا عتق المولى مكاتبه عتق بعتقه وسقط بدل الكتابة  
وان كاتبه على الف درهم الى سنة فصالحه على خمسمائة مائة فهو جائز  
وفي القياس لا يجوز مكاتبه الا في الجار فانها اذا صالحا على هذا الوجه  
لا يجوز واذا كاتب المولى عبده على الفين الى سنة وقيمة الف ثم مات  
ولا مال له غيره ولم يجر الورثة فانه يؤدي ثمنه لا الغني حالاً والباقي الى  
اجله او يرد رقيقا عند حنيفة وابي يوسف وقال محمد يؤدي ثمنه لا الف  
حالاً والباقي الى اجله وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الف ثم مات  
الورثة ادعى ثمن القيمة او يرد رقيقا في قولهم جميعا **باب**  
من مكاتب عن العبد واذا كاتب الحر عن عبده بالف درهم فان ادعى  
عتق وان بلغ العبد وقبل فهو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول الحر  
لمولى العبد كاتب عبدك على الف درهم على ان ادبت اليك الف ففوت  
فكاتبه المولى على هذا يعتق وانه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً ولو

لم يمل على ان ادبت اليك الف ففوت فادى لا يعتق قياساً وفي المسئلة  
يعتق وقيل هذه صورة مسئلة الكتاب قال في الكفاية يعني قبل صورة  
مسئلة الكتاب اذا لم تكن ادبت اليك الف ففوت بل قاله كاتب عبدك  
على الف درهم وقبل الفضول عن العبد واحكم فيه انه ان ادعى عن عتق  
وان بلغ العبد فضيل بصير مكاتباً وقيل هذا الجواب ان العتق باوارة الفضول  
فيما اذا كانت المسئلة مصورة بصورة التعليق ان قال الفضول على  
ان ادبت عنده فهو حر على ما قال في الكتاب انتهى ولو ادعى الحر البطل لا يرجع على  
العبد لانه متبرع قال في الغاية وهل له ان يسترد ما ادعى له المولى فيه بطول  
طالع النهاية حتى تطلق عليه انتهى واذا كاتب العبد من نفسه وعن عبده آخر  
لولا غايته فان ادعى له الف والغائب غنما ومع المسئلة ان يقول  
كاتبني بالف درهم على نفسي على فلان الغائب وهذه كتابة جائزة اخيراً  
وفي القياس تقسم على نفسه لولايته عليها وتتوقف في حق الغائب لعدم الولايه  
عليه وجازها استحساناً بناء على ان الحاضر جعل نفسه اسماً والغائب بتجار  
والكتابة على هذا الوجه مشروعة ويتفرق به الحاضر فله اي للمولى ان يأخذ  
بكل البطل لكونه اسماً فيه ولا يكون على الغائب من البطل شيء لانه يتبع فيه  
وايها ادعى عتق ويجبر المولى على قبول وايها ادعى لا يرجع على صاحبه وان  
العبد الغائب ولم يقبل فليس لك منه شيء والكتابة لازمة للثأر هداً واذا  
كاتب لانه عن نفسه وعن ابنين لها صغيرين فهو جائز وايجهم ادعى لم يرجع  
على صاحبه ويجبر المولى على القبول ويعتقون واذا كوتبت لانه دخل  
اولادها في كتابتها يتبعها حتى عتقوا باوارة ما ليس عليهم من البطل شيء  
**باب كتابة العبد المشتك** واذا كان العبد بين  
رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بطل  
ثأره فكاتب وقبض بعض الالف ثم عجز فالمال للذي قبض عند حنيفة  
قالا هو مكاتب بينهما وما ادعى فهو بينهما واسم المسئلة ان الكتابة بتجسس عنده  
لا قالها بمنزلة العتق واذا كانت جارية بين رجلين كاتباً فوطئها  
احدهما فماتت بولده فادعاه لم يجز في حق ام ولد الاول واذا ادعى الثاني  
ها الاخير صحت دعوته ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم



وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ إِجَارَةَ كُلِّهَا أَمَّ وَلَدَ لِلْأَوَّلِ وَيُضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عَقْرِهَا  
وَيُضْمَنُ شَرِكَةُ كَالْعَقْرِهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَكَوْنُ ابْنِهِ وَاتِّحَادُهَا وَفِي الْعَقْرِ إِلَى الْكَافِ  
جَازٍ وَأَدْعَى تَرَدُّدَ الْمَوْلَى وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَلِمَةً قَوْلًا بِحَقِيقَةٍ وَقَالَ  
أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ حَيٌّ أَمَّ وَلَدَ لِلْأَوَّلِ وَلَا يَجُوزُ وَطَوَّالُ الْخَلَّةِ لَمَّا أَدْعَى الْأَوَّلُ  
الْوَلَدَ صَارَ كُلُّهَا أَمَّ وَلَدَ لَأَنَّ أُمِّيَّةَ الْوَلَدِ يَجِبُ تَكْمِيلُهَا بِالْإِجْمَاعِ مَا امْكُنَ  
وَقَدْ امْكُنَ بِنِصْفِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ قَائِلَةٌ لِلْفَتْخِ فَتَفْتَحُ فِيمَا لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْمَكْتَابَةُ وَتَقِي  
الْكِتَابَةَ فِيمَا دَرَاهُ وَأَدْعَى صَارَ كُلُّهَا أَمَّ وَلَدَ قَالَتْنِي وَطَوَّالُهَا وَلَدَ الْغَيْرِ فَلَا يَنْبَغُ  
شُبْهُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ حَرَكَةً عَلَى الْقِيَمَةِ وَلَيْزَمَ جَمِيعُ الْغَيْرِ وَلَكِنَّهُ لَا يَجِبُ أَحَدٌ عَلَيْهِ  
لِلشُّبْهِ وَأَدْعَى بَقِيَّةُ الْكِتَابَةِ وَصَارَ كُلُّهَا مَكْتَابَةً لَمْ يَلِمْ عَلَيْهَا نِصْفُ  
بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَهُوَ خِيَارُ الشَّيْخِ إِلَى مَضُورٍ لَا تَزِيدُ وَجِبَ كُلُّ الْبَدَلِ وَهُوَ قَوْلُ  
عَامَّةِ الْمَشَاجِخِ وَلَوْ عَجَزَتْ وَرَدَّتْ فِي الرِّقِّ تَرَدُّدَ الْمَوْلَى وَيُضْمَنُ الْأَوَّلُ  
لشَرِكَةٍ فِي قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ نِصْفَ قِيَمَتِهَا مَكْتَابَةً وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ الْأَقْلَ  
مِنْ نِصْفِ قِيَمَتِهَا وَمِنْ نِصْفِ بَقِيَّةِ مِثْلِ الْكِتَابَةِ وَأَدْعَى أَنَّ الْكَلِمَةَ لِبَطْنِهَا  
وَلَكِنْ قَرَّبَ بِهَا نَحْمُ عَجَزَتْ بِطَلِّ التَّيْرِ وَهِيَ أَمَّ وَلَدَ لِلْأَوَّلِ وَيُضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَتِهَا  
وَنِصْفَ قِيَمَتِهَا وَالْوَلَدُ وَلَدَ الْأَوَّلِ وَهَذَا قَوْلُهُمْ جَمِيعًا وَأَنَّ كَانَا كَاتِبًا  
ثُمَّ اعْتَقَهَا أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُوسَى ثُمَّ عَجَزَتْ مِنْهُ الْمَعْتَقُ لَشَرِكَةٍ نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَيَجِبُ  
بِذَلِكَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ بَحْثِ حَقِيقَةٍ وَقَالَ لَا يَرِجُ عَلَيْهِمَا وَاجِبٌ فِيهِ عَلَى الْخِلَافِ  
فِي الرُّجُوعِ وَفِي إِجَارَاتٍ وَغَيْرِهَا كَمَا هُوَ مُسْتَلْزَمٌ بِخِلَافِ الْعِتَاقِ وَقَدْ قَرَّرَ  
فِي الْعِتَاقِ قَالًا قَبْلَ الْعَجْزِ لِيَسْلُ انْ يَضْمَنُ الْمَعْتَقُ عِنْدَ بَحْثِ حَقِيقَةٍ وَعِنْدَهَا  
لَا انْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ نَفْسِهِ مَكْتَابَةً انْ كَانَ مُوسَى أَوْ يَسْتَعِي الْعَبْدَانِ مَعْرُكًا  
وَأَدْعَى أَنَّ الْعَبْدَ بَيْنَ جِلْبِزٍ وَبَرٍّ أَحَدُهُمَا ثَمَّ اعْتَقَهُ الْآخَرُ وَهُوَ مُوسَى قَانِ  
شَاءَ الَّذِي وَبَرٍّ مِمَّنْ الْمَعْتَقُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَأَنَّ شَاءَ اسْتَعَى الْعَبْدَ  
اعْتَقَ وَأَنَّ اعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا ثَمَّ وَبَرٍّ الْآخَرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَى الْبَدَلِ انْ يَضْمَنُ الْمَعْتَقُ  
وَلَكِنْ يَسْتَعِي وَيَعْتَقُ وَهَذَا عِنْدَ بَحْثِ حَقِيقَةٍ وَأَدْعَى قِيَمَةَ نَفْسِهِ فِي الصُّو  
الْأَوَّلِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ نَفْسِهِ مَدْرَكًا ثَمَّ قَبْلَ قِيَمَةِ الْمَدْرَكِ يُعْرِفُ بِتَقْوِيمِ الْمَقْتُونِ  
وَقِيلَ يَجِبُ ثَلَاثُ قِيَمَتِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ إِذَا وَبَرٍّ أَحَدُهُمَا  
فَعْتَقَ الْآخَرَ بِطَلِّهِ وَيُضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ مُوسَى كَانَ أَوْ مَعْرُكًا وَيُضْمَنُ قِيَمَةَ قَتْلِ

مِنْ قَبْلِهَا وَيُلْزِمُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ إِذَا اسْتَأْجَرَ ذَاهِبًا لَا جَائِيًا لِنِصْفِ الْعَقْرِ  
أَوْ مَوْلَى الْأَجْرَةِ فَلَا يَصِيرُ بِالْعَوْدِ وَوَدَّ إِلَى الْيَوْمِ الْمَالِكِ بِمَعْنَى أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَ  
ذَاهِبًا وَجَائِيًا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْدِعِ إِذَا خَالَفَ فِي الْوَدِيعَةِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَدِيعَةِ  
وَقِيلَ إِجَارَتُهُ جَرَى عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ أَنَّهُ يَضْمَنُ فِي كُلِّ حَالٍ ذَاهِبًا وَجَائِيًا  
أَوْ غَيْرَ جَائِدٍ وَهَذَا أَيْ الْإِطْلَاقُ الصَّحِيحُ وَمِنْ أَكْثَرِ حَالَاتِ السَّرْحِ وَنَزْعِ السَّرْحِ  
وَالسَّرْحِ بِسَرْحٍ يَسْرَحُ بِمِثْلِهِ لَمْ يَصْلُحْ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ زَائِدًا عَلَيْهِ فِي الْوَزْنِ  
فِي يَضْمَنِ الزِّيَادَةَ وَأَنَّ كَانَ لَا يَسْرَحُ بِمِثْلِهِ مَضْمُونٌ وَأَنَّ أَوْ كَفَتْ بِكَافٍ  
لَا يَكُفُّ بِمِثْلِهِ أَحْمَرُ مَضْمُونٌ وَأَنَّ أَوْ كَفَتْ بِكَافٍ يَكُفُّ بِمِثْلِهِ أَحْمَرُ مَضْمُونٌ  
أَيْ حَقِيقَةٍ وَقَالَ لَا يَضْمَنُ مِثْلًا بِمِثْلِهِ أَكْثَرُ حَالَاتِ السَّرْحِ فَتَزْعُ السَّرْحُ وَكَوْنُ  
بِكَافٍ يَكُفُّ بِمِثْلِهِ أَحْمَرُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ زَائِدًا عَلَى السَّرْحِ فِي  
الْوَزْنِ فَيَضْمَنُ الزِّيَادَةَ وَأَنَّ اسْتَأْجَرَ حَتَّى لَا يَحْمِلَ طَعَامًا فِي طَرِيقِ كَذَا  
فِي طَرِيقٍ غَيْرِهِ يَسْكُنُ النَّاسُ فَهَلْكَ الْمَتَاعُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَهَذَا  
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ تَعَادُلًا أَمَّا إِذَا كَانَ يَضْمَنُ إِلَّا أَنَّهُ الظَّاهِرُ  
عَدَمُ التَّعَادُلِ أَكَانَ طَرِيقًا يَسْكُنُ النَّاسُ فَلَمْ يَفْضَلْ وَأَنَّ كَانَ طَرِيقًا لَا يَسْكُنُ  
النَّاسُ فَهَلْكَ مَضْمُونٌ وَأَنَّ يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَأَنَّ حَمْلَهُ فِي الْحَرْفِ يَجْعَلُهُ انْ مِنْ مَضْمُونٍ وَأَنَّ  
يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَأَدْعَى التَّفَقُّتَ الدَّابَّةَ فِي مَفَازَةٍ وَمَعَ رَفِيقَةٍ فَضَلَّ حَمْلَهُ لِلْأَجْرِ  
عَلَى الْإِجَارَةِ وَهَذِهِ إِجَارَةٌ مُبْتَدَأَةٌ أَيْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَهَذَا أَحْرَازُ  
عَنِ إِجَارَةِ مُتَنَاقِضَةٍ فِي حَالِ الْبَقَاءِ فَإِنَّ يَجْرِي عَلَى الْإِجَارَةِ بِالْإِتِّفَاقِ  
كَمَا فِي مُسْئَلَةِ السَّفِينَةِ فَإِنَّ مَنْ اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً ثُمَّ أَفْضَتْ الْمَدَّةُ  
فِي وَسْطِ الْبَحْرِ فَإِنَّ يَضْمَنُ عَلَيْهَا إِجَارَةَ أُخْرَى بِأَجْرِ الْمَثَلِ بِغَيْرِ ضَمَانِ الْمَالِكِ  
ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْغَنَائِمِ مِنَ السَّرْحِ وَالتَّقْيِيلِ مِنَ الْعَنَابَةِ وَمِنْ اسْتَأْجَارِ مَنْ  
بَرَّ بِمِثْلِهِ فَرَعْمَا رَطْبَةً مِمَّنْ يَنْقُصُهَا مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ أَضْرَارِ الرِّطَابِ  
بِالْمَاءِ مِنَ الشَّبْهِ إِلَى الْمَخْطَةِ بِاسْتِثْنَاءِ وَتَقْوِيمِهَا وَكَثْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى سَقْيِهَا  
كَانَ خِلَافًا لِأَشْرَفِ يَضْمَنُ بِانْقِصَانِهَا وَلَا أَجْرَ لَهُ وَمَنْ دَفَعَ إِلَى خِيَاطٍ ثَوْبًا  
مَخِيْطَةً فَيَصَابُ بِرَحْمٍ فِي طَلْعِ قَبْلَ أَنْ يَشَاءَ مَضْمُونُهُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ وَأَنَّ اخْذَ  
ثَوْبًا وَأَعْطَاهُ أَجْرَ مِثْلِهِ لَا يَجَازِيهِ وَرَحْمًا قِيلَ مَعْنَاهُ الْفَرْطُ الَّذِي هُوَ  
الطَّاقُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْلُ سِتْمَالُ الْقَبْضِ قِيلَ هُوَ حَرْجٌ عَلَى طَلْقِهِ وَعَنْ بَعْضِ



انه يعقده من غير خيار ولو خاطه السرور وقامه بالبقاء قبل الفتن  
خيار والاصح انه يحبس وصار كمن لم يقرب طست من شربة فخر  
كوزا فانه يحبس كذا **باب الاجارة المقتلة** الاجارة نفد بها الشروط  
كما نفد البيع والواحدة الاجارة النافذة اجرة المثل لا يحا وزر  
المسمى وقال فروشا فني تحت القام بلع ومن ساجر دارا كل شهر  
برهمن فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمى جملة  
شهر معلومة وان اتم اي الشهر الاول كان لكل واحد منهما ان ينقض  
الاجارة لانها العقد الصحيح ان سكتا من الشهر الثاني صح العقبة  
ولم يكن للجور ان يخرج جده ان ينقضه وكذا كل شهر سكتا في اوله الا  
ان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين وظاهر الرواية  
ان يبيح الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها  
وان استاجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يستطع كل شهر  
من الاجارة كاجارة شهر واحد فانه جائز وان لم يستطع كل يوم  
ثم يعتبر ابتداء المدة كما سمي ان لم يستطع شيئا فهو من الوقت الذي استأجر  
فان كان العقد حين جعل الملال في شهر السنة كلها بالاهلة لا يتأخر الاصل  
وان كان في اثناء الشهر فكل بالايام عند اية حنيفة وهو رواية عن ابي  
يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابي يوسف لا اول بالايام والاباهلة  
ولو قال اجرت دارا هذه سنة الا يوما تجوز الاجارة ويصرف فيقتاد  
الى اخرها بالاتفاق ذكرها في باب الاطلاء من الطلاق ويجوز اطلاق  
والجاء في العناية وبعض العلماء ذكره غلة الحام والحق عند عامة العلماء  
انه لا بأس بانحاذ اجرة الحام للرجال والنساء جميعا وتاويل ما روى عن الكوفة  
هو ان يدخل كسوف العورة فاما بعد فلاباس بالدخول  
غلة كما لا راحة في غلة الدور والحوادث انتهى ملخصا ولا يجوز خذوة  
عصب البتس وهو ان يوجر فخلا بينه وبين الاناث ولا استيجار على الا  
وليج وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه والاصل ان كل طاعة يختص  
المسلم لا يجوز الاستيجار عليها عندنا وعند الشافعي يصح في كل ما لا يتغير علم  
وهذا امر ازعم لو كان متغيرا للامانة والافتاء والتعليم لا يتغير

الاخره حيث يكون ولاد الولد لمولى الاب فان ولدت بعد عقدها لا كثر  
من ستة اشهر ولدا فولاؤه لمولى الام فان اعنت العبد جاز الاب لولا  
ابنه وانتقل عن مولى الام فان النسبة الى مولى الام كانت لعدم اهلية  
الا ضرورة فاذا صار احلا عاد الولد اليه بخلاف اذا اعنت المعتدة  
عن موتها وطلاق فجات ثقل من سنتين من وقت الموت والطلاق  
حيث يكون الولد لمولى لمولى الام وان اعنت الاب واذا اعنت اجد ابو  
والحا فصر والاب رفيق هل يكون ولاد الحام لمولى اجد ولاد هذه من  
مسائل الرابع التي كلها على الروايتين ففي ظاهر الرواية لم يجعل اجد بمنزلة الاب  
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة جعل بمنزلة الاب ذكرها في باب احكام  
المرتدين من السير وفيها جامع الصغير واذا تزوجت معتقة بعد فولدت  
اولاد اخرجت الاولاد فغلقهم على مولى الام فاعنت الاب جرد لاء الاولاد  
الى نفقه ولا يرجعون على عاقلة الاب بما عقلوا بخلاف للملاعة اذا  
عقل عنه قوم الام ثم كذب الملاعن نفقه حيث يرجعون عليه اي على  
عاقلة الملاعن ومن تزوج من العجم بمعتقة للعرب فولدت ولدا فولاؤه  
لمولى بها عند ابي حنيفة قال رضي الله عنه وهو قول محمد وقال ابو يوسف  
حكم حكم ابي لان النسبة الى الاب كما اذا كان الاب عربيا والام معتقة لا  
لا يكون ولاد لمولى الام كذا في النخاية بخلاف اذا كان الاب عبدا  
قال رضي الله عنه لولا في مطلق المعتقة والوضع في معتقة العرب وضع  
اتفاقا وفي العناية وانما قال ذلك لان محمد اذكر المعتقة مطلقا حتى لو  
تزوج بمعتقة غير العرق كان كذلك فكان وضع القدر في معتقة  
العرق اتفاقا وذكر لفظ اجماع الصغير لبيان ان محمد اذكر المعتقة مطلقا حتى  
في اجماع الصغير بنطى كما في تزوج بمعتقة ثم اسلم النبطي وواله رطلان ثم  
اولد قال ابو حنيفة ومحمد مواليتهم موالى امهم وقال ابو يوسف موالى  
بيهم واولادهم وان كان اصغف فهو من حاب الاب فصا ركا لمولود  
بين واحد من الموالى الى العجم وبين العربية ولو كان الابوان معتقين فانسبة  
الى قوم الاب وولاء العاقرة تقصيب هو احق بالميراث من العمة  
الحالة واذا كان عصبة تقدم على ذوى الارحام وهو المروى عن



على أرضي عنه فان كان المعنى عصبة من النسب فهو اولى وان لم يكن  
عصبة من النسب فبما يشترط المعنى انما وليه اذا لم يكن هناك صاحب فحصل  
ذو حال انما اذا كان فلا باق بعد فرضه لانه عصبة وفي العناية وذكر  
لهذه الجملة كما ذكرنا احدھا ان معنى قوله صاحب فرض ذو حال سوى  
حال الفرض كالباب فانه لما حال لا سوى حال الفرض وهو العصبة انما اذا  
كان فلا اي مثل الوارث لباية بالعصبة وليس المعنى شي والى ان يكون  
معناه ذو حال واحد كالبيت انما اذا كان مثل ذلك فليست كباية بعد فرض  
ذلك الوارث قال صاحب النجاة وانما اوجبه لانه على قوله الباقى بعد فرضه بقوله  
لانه عصبة انتهى فان مات المولى ثم مات المعنى فبما يشترط المولى دون بناءه ليس  
للتا من المولى انما اعتقل واعتق من اعتقن وكاتبين او كاتب من كاتبين  
بمعنى اللفظ ورد الحديث عن النبي عليه السلام وفي اخره اوجبه ولا معتق  
وصوت بجزء منها قال في الكفاية وكذا في النجاة وصورة جزاء معتق  
تزوج عبدا بغيرها بعتقة قوم فولدت منه فولد المولى يكون المولى لأم  
فلوان المرأة اعتقت هذا العبد جرد العبد ولأولاد له نفسه وجرت  
في ذلك الى نفسها وصورة جرد ولد معتق المعتق امرأه اشترت عبدا واعتقد  
ثم ان هذا العبد اشترى عبدا ثم ان العبد اشترى بعتقة قوم فولدت منه ولذا  
فولاد المولى المولى لأم فلوان المعتق اعتق هذا العبد جرد هذا العبد ولأولاد  
ولده ثم جرد المعتق الاول ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة فكذلك نفسها انتهى  
ثم قال صاحب المجاهدة وليس حكم ميراث المعنى مقصورا على بنى المولى بل لعصبة  
الا قرب فالأقرب لان الولاء لا يورث ويكتسبه فيه من تكون النسبة  
بوجه لو ترك المولى ابنا وابنا فالولاء لابن عنده بغير حصة ومحمد لانه  
اقربها عصوبة وكذا الولاء لابن المعتق حتى يرثها ودون اخيه بغير  
العصوبة عنده وكذا الولاء لابن المعتق حتى يرثها ودون اخيه بغير  
الا ان عقل جنابة المعتق على اخيه لانه من قوم ابينا وجنابة كجنايتهم  
ترك المولى ابنا وابنا واولاد ابن اخر معناه بنى ابن اخر فبما يشترط المعنى  
لابن دون بنى لابن لان الولاء لكثير فهو المولى عن عدة من الصحابة  
عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم ومعناه اي معنى قوله الكبر القرب على

الوالد الصلبي اقرب واذا اقر المولى على الاباع باعنا في المشتري فكذا  
بما يشترط ثم قال انما اعتقته لم يتحول الولاء اليه ابدا يعني سواء صدقه البائع  
او كذبه او لم يعرف منه تصديق ولا تكذيب وهذا عند ابي حنيفة وقال الا  
بما يشترط يتحول الولاء اليه وهذه مذكورة في دعوى النسب وقد اشار  
الى هذا اختلاف صناك وشرح به في شرح الكنز للزيلعي وفي اكثر الكتب  
**فصل** في ذل الموالاة واذا اسلم رجل على رجل  
والاه على ان يرثه ويعقل عنه او لم يدر غيره والاه فالولاء صحيح  
وعقله على مولاه فان مات ولا وارث له غيره فبما يشترط المولى وقال ان  
الموالاة ليس بشي لان فيه ابطال حق ميت المال ولهذا لا يصح في حق وارث  
اخر وان كان له وارث فعولاه منه وان كانت عمة او خالة او غيرها  
من ذوى الارحام ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكرنا في الكتاب لانه  
بالا لزام وهو الشرط ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب وفيه اربعة  
وصور هذا الولاء ان يقدم رجل على رجل ويقول له ابلغني  
واليتك على اني ان مت فبما يشترط لك وان جئت فعقلني عليك وعلى عاقلك  
وقبل الاخر منه وله ثلث شرايط احدها ان يكون مجهول النسب بان لاه  
ينسب له غيره اما نسبة غيره اليه فغير مانع والثانية ان لا يكون له ولاد  
عقاة ولا ولاد موالاة مع احد وقدر عقل عنه والثالثة ان لا يكون با  
انتهى وللمولى ان يتصل عنه بولاه اليه غيره مالم يعقل عنه وكذا العاقل ان  
يتراء عن ولاد الا انه يشترط في هذا ان يكون محض من الاخر كما في رجل  
الوكيل تصد بخلها اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه فيخرج  
حكمي بمنزل لغير الحكمي الوكالة واذا عقل عنه لم يكن ان يتحول بولاه اليه غيره  
في المحل ولده وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول  
في بولي العقاة ان يوالي هذا **كتاب** **الاکراه**  
راه ثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به لطانا كان او  
ما والذرفا ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لما ان  
هذه القدرة لا تتحقق بدون المنفعة فقد قالوا هو خلاف عمر وزنا  
خلاف حجة وبرهان ولم يمين القدرة في زمنه الا للسلطان ثم بعد ذلك



تغير الزمان وأهله ثم كما يشترط قدرة المكره لتحقيق الإكراه بشرط خوف  
المكره وقوع ما يحدده ويؤذي ذلك بان يغلب ظنه انه يفعل بصبر بمحمول  
على ما دعى اليه من الفعل وإذا أكره على بيع ماله أو على تبرع بسلعة أو على ان  
يتوكل على يده أو يوجه أو يوجه داره فأكراهه على ذلك يقتل أو يضرب  
الشديد أو الجسدي فباع أو شتر ففقد خياره وانما مقتضى البيع وانما مقتضى  
و يرجع بالمبيع بخلافه إذا أكره بضرب سوط أو جس يوم أو قيد يوم  
لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الإكراه الا اذا كان  
الرجل صاحب منصب يعلم انه يستغفر لغت الرضا ثم اذا باع مكرها  
وسلم مكرها ثبت به الملك عند بناءه على ان ركن البيع صدر من اهله  
في محله والى فقد شرطه وهو الرضا في صاير الشروط المفردة  
فيثبت الملك عند القبض حتى لو قبضه أو عتقه أو تصرف فيه تصرفا لا يمكن  
مقتضيه جاز ولا يبرمه القيمة كما في سائر البياعات الفاسدة وبأجازه  
الملك يرتفع المفسد وهو الإكراه وعدم الرضا فيجوز الا انه لا ينقطع  
به حق استرداد البائع وان تداوله لا يبرى ولم يبر من البائع ذلك بخلاف  
سائر البياعات الفاسدة لان الفاسد فيها لمحق الشرع وقد علق بالبائع  
الثاني حق العبد وحقه مقدم لحاجة اما صاحب الرق ولحق العبد ومما سواه  
فلا يبطل حتى الأول لمحق الثاني وعند زواله ثبت به الملك فيصير بيا موقوفا  
والموقوف قبل الاجازة لا يفيد الملك فان كان قبض المثلن طوعا فقد اجاز  
البائع وكذا اذا سلم طائعا بان كان الإكراه على البيع لا على الدفع لانه لا يلزم  
الاجازة بخلافه اذا أكرهه على الهبة ولم يذكر الدفع فهو ببيع في حق حيث يكون  
باطلا في سائر النكاحات وان قبضه مكرها فليس له اجازة وعليه  
ردّه ان كان قابلا في يده فان ملك المبيع في المشتري وهو موقوف  
قيمة للبائع معناه والبائع مكره والمكره ان يضمن المكره ان شاء فلو عتق  
المكره رجع على المشتري بالقيمة لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري  
كل بشر كان بعد شرائه لو تأسخه العتق وبخلافه اذا اجاز المالك  
المكره عتق منها حيث يجوز ما قبله وما بعده **فصل**  
وان أكره على ان يأكل الميتة ويشرب خمره فأكراهه على ذلك بجس او ضار

زب أو قيد لم يحل له الا ان يكون مما يخاف عنه على نفسه أو على عضوه من  
أعضائه فاذا خاف ذلك وسعد ان يقدم على اكره عليه وكذا على  
الدم وطعم الخنزير بغير شرب الدم وأكل لحم الخنزير لان تناول هذه المحرمات  
انما يباح عند الضرورة كما في المحضة لقيام المحرم فيها وارضاه ولا ضرورة  
الا اذا خاف على النفس أو العضو لو خيف ذلك بالضرب وغلب  
على ظنه يباح له على ذلك ولا يسعد ان يصبر على ما يؤذي به فان صبر  
حتى او قهوا به ولم يأكل فهو اثم الا انه انما يباح انما اذا علم بالاجابة في هذه  
الحالة لان في الكشف في الحرمة خفاء فيعذر بالجهل فيه وعن أبي يوسف انه  
لا يباح وان أكره على الكفر بالله أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير  
جس أو ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بما يخاف على نفسه او على  
من أعضائه واذا خاف ذلك وسعد ان يظهر امره به ويؤذي فان  
أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا اثم عليه فان صبر حتى قتل لم يظلم الكفر  
كان ناجورا وان أكره على اتلاف مال مسلم بما يخاف منه على نفسه او على  
من أعضائه وسعد ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان  
أكره بقتل على قتل غيره لم يسعد ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتل كان  
أثما والقصاص على المكره ان كان عتقا قال رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة  
ومحمد وقال زفر بن محمد المكره وقال أبو يوسف لا يجب عليها وقالان في  
يجب عليها والذين يخفونه في البداية قول أبي حنيفة ومحمد لان المكره على صفة  
اسم المنعول لما حل على القتل بخلافه بالبيع انما راجع الى حياته فيصير المكره فيما  
يصلح له وهو القتل بان يحميه عليه ويصلح له في اجنابة على وينبغي في الفعل  
مقصودا عليه في حق المثل كما تنول في الإكراه على الاعناق وفي اكراه الجوسى  
في شاة الغير ينقل الفعل الى المكره في الاتلاف دون الزكاة حتى تحرم  
مدا في الكفاية يعني الاعناق مقصودا على المكره بالفتح من حيث التلقظ  
بحصول العتق في الحلق حتى كان الوفاة لانه لم يصلح آلة للمكره بالكد  
والاعتبار ومن حيث انه اتلاف لاية العبد بالاعتاق يضاف الى المكره  
وجبت قيمة العبد له وكذا اكراه الجوسى في زنج الغير ينقل الفعل الى المكره  
في الاتلاف حتى يكون ضامنا ويقتصر على الجوسى في حق الزكوة حتى لم يمتح



لأنه صلح الغير في حق الاتلاف دون الزكوة لأن الحرمة تجلب فيها انتفاعاً  
على طلاق امرأة أو عتق عبده ففعل وقع ماكره عليه عندنا خلافاً لما في  
و يرجع على الذكر كره بقيمة العبد مؤسراً كان أو عسكراً ولا سعاية على العبد  
ولا يرجع الكره على العبد الضمان ويرجع بنصف المهر إذا كان قبل الدخول  
وإن لم يكن في العقد مستحق يرجع على الكره بما لزمت من المتعة ولو أكره على التول  
بالطلاق والعاق ففعل الوكيل جازاً استحساناً والتدبير لا يعمل فيه الاكره لأنه  
لا يكمل الغش ولا يرجع على الكره بالزمن وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيها  
الاكره وكذا الرجعة والبراء والنفي فيه بالتب ن وكلمة من جانبين والطلاق  
لا يعمل فيه الاكره فلو كان كرهاً على الجمع ودونها لزمها البدل لرضاها بال  
بالا لزام وإن أكره على الزنا وجب له عند أبي حنيفة ألا يكسر حبله  
وقال لا يلزم أحد وإذا أكره على الرقة لم تبين امرأته عنه لأن الرقة تنقضي  
بالاعتقاد لا بالبرائة لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاد الكفر  
شك فلا تثبت البيونة بالشك لاحتمال أن قالت المرأة قد بنت منك  
وقال هو قد اظهرت ذلك قلبي مطمئن بالإيمان فالتول له استحساناً بخلاف  
الاكره على اللام حيث يصير مسلماً وهذا بيان الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى  
إذا لم يعتد فليس لم ولو أكره على اللام حتى حكم بالإسلام ثم رجع لم يقبل  
لكن الشبهة الدائرة للحد ولو قال الذكر أكره على إجرائه كلمة الكفر أخبرت عن  
امرأته ولم تكن فعلت بآمرته حكماً لا ديانة ولو قال ردت ما طلبت  
منى أي لا نشاء وقد خطر بالإنجيز عما مضى بآمرته ديانة وقضاء وعلى هذا  
إذا أكره على الصلوة للصليب سب محمد عليه السلام ففعل وقال نويت  
الصلوة لله ومحمداً آخر غير النبي عليه السلام بآمرته قضاء لا ديانة ولو  
صلى للصليب سب محمد عليه السلام وقد خطر بالإنجيز الصلوة لله ورسوله  
بآمرته ديانة وقضاء **كتاب الحج** الأسباب الموجبة للحج  
والرقى والمجنون فلا يجوز تفرق الصغير الأباً ذن ودية ولا تفرق العبد  
الأباً ذن سيده ولا يجوز تفرق المجنون المغلوب بكال ومن باع من هؤلاء  
شيئاً أو اشتراه وهو عقل السبع يقصده فالولي بالإنجيز إذا جازاه إذا كان  
فيه مصلحة وإن شأنا فسخه ولا بد أن يعقل السبع ليؤجر من العقد فينقضي موقوفاً

ووقوفاً على الأجازة والمجنون قد يعقل السبع ويقصده وإن كان لم يرجع  
المصلحة على المفسدة وهو المقتوه الذي يصلح ويكفل عن غيره كآبائه في  
الوكالة وهذه المصالح الثلاثة توجب الحج في الأقوال وفي الأفعال لا إذا  
كان فعلياً يتعلق به حكم يدر بالشبهات كالمهر ودونها ففعل عدل المقصد  
في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا  
أقاربهما ولا يقع طلاقهما ولا عتقهما وإن لم يفسد شيئاً منهما فآمرته جازاً  
فأقاربها نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فإن أقرب بالزمن بوجوبه  
ويؤثر في الحال وإن أقرب بوجوبه أو قصاص لزمه وينفذ طلاقه **باب**  
**الحج للفساد** قال أبو حنيفة لا يحج على امرء عاقل بالغ السفه وتفرقه  
في ماله جائز وإن كان منيراً مفسداً يلف له فيما لا غرض له فيه ولا طاعة  
وقال وهو قول الشافعي يحج على السفه ويمنع من التصرف في ماله وإذا  
حج القاضى عليه أي على السفه ثم رفع الراضى آخر فابطل حجه وأطلق عنه  
جاء لأن الحج منه قسور وليس بقضاء إلا يرى أنه لم يوجب المقضى له والمقضى عليه  
ولو كان قضاءً فنفس القضاء مختلف فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تفرقه  
بعد الحج إلى القاضى كالحاج أو غيره فنفسه بطلان تفرقه ثم رفع الراضى آخر  
نقد بطلاله لا اتصال الامضاء به فلا يقبل النقض بعد ذلك ثم عند أبي حنيفة  
إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة  
فإن تفرق فيه قبل ذلك نقد تفرقه فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم  
إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد وقال لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس  
رشد ولا يجوز تفرقه فيه وقال أبو حنيفة لو بلغ رشيداً ثم صار صغيراً  
بني المال عنه ثم لا يأتى التفرغ على قوله وإنما التفرغ على قول من يرى  
تفرقه عما لما صح الحج لا ينفذ بغيره إذا باع وإن كان فيه صلوة أجازة له الحكم  
لو باع قبل حج القاضى جازاً عند أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وعلى هذا اختلاف  
فأبلغ رشيداً ثم صار صغيراً وإن اعتق عبداً فنقد عتقه عندها وعند الشافعي  
لا ينفذ والأصل عندها أن كل تفرق يؤثر فيه المهرل يؤثر فيه الحج وماله  
فلا لأن السفه من المازل من حيث أن المازل يخرج كلاً لا يخرج كلاً العقل  
تباع المهور وكابرة العقل لا نقصان في عقله فذلك السفه والعتق فآمرته



لا يؤثر في الزل فيصح منه والاصل عند ما لا يحجر بالسبب بمنزلة سبب الزنا  
حتى لا ينفذ بعدة من تصرفاته الا الطلاق كالمقوق والاعتاق لا يصح من  
الريق فكذلك من السفينة واذا صح عند ما كان على العبد ان يبيع في قيمته عز  
محمد انه لا يجب عاقبة ولو برعده جاز الا انه لا يجب العاقبة ما دام المولى حيا  
واذا مات ولم يونس منه الرشدي في قيمته مدبراً لانه عتق بموته وهو مدبر  
فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير ولو جاءت جارية بولد فادعاه ثبت  
نسبه منه وكان الولد حراً وأما ولده وان لم يكن معها ولد  
وقال هذه ام ولد كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت  
في جميع قيمتها ونظيره اذا ادعى المريض ولد جارية فهو على هذا التفصيل واذا  
تزوج امرأة جاز كاحده وان تمي لها محرم اجاز منه مقدراً محرم مثلها وبطل  
الفصل وصار كالمريض مرض الموت ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف  
في ماله وكذا اذا تزوج بربع نسوة او كل يوم واحدة ويخرج الزكوة من  
مال السفينة وتنفق على ولاده وزوجه ومن كسب نفقته من ذوى  
الارحام الا ان العاصي يدفع قر الزكوة اليه ليسفها الا مصرفها لانه لا بد  
من نيته لكونها عبادة لكن يبيح ما يملكها بصرفه الا غير وجهه وفي  
النفقة يدفع الى امينه ليسفها لعدم لزوم النية فيها وهذا بخلاف ما اذا خلف  
او نذر او طاهر حيث لا يلزمه المال بل يكفي نيته وظهاره بالصوم لانه لما  
يجب بفعله فلو فتح هذا الباب لبيد امواله بهذا الطريق والاكذلك ما يجب  
ابتداء بفعله قال في النهاية يجب على المحجور بالسفينة ان يكفر بنية وظهاره بالصوم  
وان كان هو مالك المال في حال الكفر لانه يده مقصورة عن ماله انتهى  
فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم العاصي النفقة اليه ويسلمها الا نفقة من  
الحاج تنفق عليه في طريق الحج ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استعمالاً  
زاد على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من التران لانه لا يمنع من افراد السنة  
كل واحد منها فلا يمنع من الحج منها ولا يمنع من ان يسوق بدنة محرراً  
موضع اختلاف اذ عند ابن عمر رضي الله عنهما لا يحج بها حتى يفرقها ويؤدبها  
فان مرضن واوصى بوصايا في القرى ابواب الحج جاز ذلك في ثلثة قار  
في العناية من ذلك قال ان التز من بيعها والصبي الذي لم يبلغ

وهو يعقل ما ينفذ عند ما ساء الا انه اربعة مواضع احدها ان يجوز للاب  
ولو وصى الاب ان ينصرف على الصغير بشرط له مالا وبيع ولا يجوز تصرف  
الاب ولا وصى الاب على البالغ السفينة لا باهر احكام والاك ان يجوز كاحده  
ولا يجوز كالحصبي العاقل والثالث ان يجوز طلاقه وعتاقه ولا يجوز طلاق  
الصبي العاقل ولا عتاقه والرابع ان التز من بيعه اذا برعده لا يصح بوجه  
وهذا السفينة اذا دبره عبده صح تدبيره انتهى ولا يحجر على الناسق اذا كان  
مصلحاً لاله عندنا والعسق الاصل والطارق فيه سؤله وقال ان نفق  
يحجر عليه زجره له وعموبة عليه كما في السفينة ويحجر العاصي عليها ايضاً وهو  
قولان في سبب الفضلة وهو ان يغيب في التجارات ولا يصير عنها السلام  
قلبه ولو حجر الطبيب الجاهل والمفتي الماخذ والمكارر المتفلسن فيا يرى عن  
حينئذ **فصل** في حد البلوغ بلوغ الغلام بالاحتلام والابل  
والانزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة عند  
ابن حنيفة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والتجمل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم  
لها سبع عشرة سنة وهذا عند ابن حنيفة وقال اذا تم للغلام والحجيرة  
ثم عشرة سنة فقبلها وهو رواية عن ابن حنيفة وهو قولان في  
رحمته وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التسع  
عشرة ويتم له ثمان عشرة فلا اختلاف وقيل في اختلاف الرواية لانه  
اي محرم ذكره في بعض النسخ حتى يشتمل تسع عشرة وادى المدة للبلوغ في حق  
الغلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين واذا راضى الغلام  
او الجارية الحلم وشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت قال قول قوله  
واحكام احكام البالغين **باب** الحرج بسبب الدين  
فان ابو حنيفة رضي الله عنه لا يحجر في الدين واذا وجبت ديون على رجل  
طلب غرماءه جبهه ويحجر عليه لم اجر عليه وان كان له مال لم يتصرف  
به الحاكم ولكن يجب ابراهمة ببيعه في دينه وقال اذا طلب غرماء المتفسر  
عليه حرج العاصي عليه ومنعه من البيع والتصرف والا وارجع لا يعجز بالغرما  
في قولها ومنعه من البيع ان يكون باقل من ثمن المثل اما البيع ثمن  
لا يبطل حق الغلام والمنع لحقهم فلا يمنع منهم وبيع ماله ان اشترع



المفلس عن بيعه وقسم بين غرامته بالمصنوع منها وان كان دينه وراحم  
وله وراحم قضى القاضي غير امره وهذا بالاجماع لان للدين حق الاخذ من  
غير رضاه فلما قضى ان يعينه وان كان دينه وراحم وله وراحم على  
صحة ذلك باعها الكفا في دينه وهذا عند ابي حنيفة استحسان والقياس ان لا  
يسعه كما في العوض لهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبراً وعند بعض  
العلماء له ان يأخذه اي العوض قضاء من حقه او رضاً بحقه وذكرها  
في باب فيما يقطع وما لا يقطع من السرقة والمراد من بعض العلماء ابن ابي  
كثير في الكفاية وبيع في الدين النقود في العوض ثم العقار يبيد  
بالايسر فاليسر ويرك عليه ونسب من ثياب بدنه وبيع الكفا وقيل كان  
لانه اذا غلب ثيابه لا بد من ثياب فان اقر في حاله الجور اقراره ذلك  
بعد قضاء الديون بخلاف الاستهلاك لانه مشاهد لا مرد له قال في الكفاية  
قوله بخلاف متعلق بقوله لزمه ذلك يعني اذا استهلك مال الغير في حال الجور  
يؤخذ بضمانه قبل قضاء الدين فكان التلف عليه اسوة لسائر الغرام لانه  
مشاهد لا مرد له بخلاف الاقرار لان سببه محتمل وذكر في جرح الذخيرة ولو  
كان سبب جوب الدين ثبات عند القاضي لعلمه او بشهادة الشهود بان شهد  
على الاستقراض او لشري مثل القيمة شارك هؤلاء الغرام غريم الدين  
لادنين قبل الجور انتهى ولو استغاد مالاً آخر بعد الجور فقراره فيه ينفق  
على المفلس من ماله وعلى وجهه وولده الصغار وذوي ارحامه ولو تزوج  
امرأة كانت في مقدار مهر مثلها اسوة للغرام وان لم يعرف للمفلس مال طلب  
غرامته جبه وهو يقول لا مال لاجب الحكم في كل دين التزمه بعد كالمهر  
والكفاية قال رضي الله عنه وقد ذكرنا هذا الفصل بوجهه في كتاب ادب  
القاضي من هذا الكتاب فلا يغيبها الا ان قال وكذلك اذا قام البيعة  
لا مال له يعني حتى سبيله لوجوب النظر الى مسرة ولو مرض في الجنب  
فيه ان كان له خادم يقوم بمعالجته وان لم يكن اخرجه محرراً عن هلاكه  
والجور فيه لا يمكن من الاستغفار ليعمله هو الصحيح ليعجز قلبه فيعتق قضاء  
بخلاف اذا كانت له جارية وفيه موضع يكره وطؤها لا يمنع منه ولا يجوز اي  
الحاكم بين غرامته بعد خروجه من الجنب لانه لا يجوز من التفرق والسن

السفر وتأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بمخصص قالوا اذا قلنا الحاكم  
حال بين الغرام وبينه الا ان يقسموا البيعة ان له مالاً وقوله الا ان يقسموا  
اشارة الى ان بيعة اليسار ترجح على بيعة الأغنياء وجوز في الملازمة  
لا يمنعونه من التصرف في السفر دليل على انه يدور معه ابنا دار ولا يجلب في  
موضع لانه جسم لو دخل داره لحاجة لا يتبعه بل يلبس على باب داره  
ان يخرج ولو اختار المطلوب لجسد الطالب الملازمة فالجاء الى الكفاية  
الا اذا علم الكفاية ان يدخل عليه بالملازمة ضررين بان لا يمكنه من دخول  
داره فيجب دفعاً للمضر عنه ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزم  
لما فيها من الخلوة بالاجنبية لكن يبعث امرأة امينة تلتزمها ومن افلس  
وعنده متاع رجل يعينه اتباعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرام وقال  
الشافعي في تحرير الكفاية على المشتري بطلبه الى طلب البائع الجور من القاضي كذا  
في النخاية ثم للبائع خيار الفسخ **كتاب الماذون الاذن**  
الاعلام لغة وفي الشرع فك الجور واستطاع الحق عندنا وفي النهاية وعند  
الشافعي الاذن عبارة عن التوكيد الابانة ولما كان فكان للجور عندنا  
لم يقبل التخصيص في التجارة بنوع دون نوع ولا التوقيت انتهى والعبد بعد  
ذلك يتصرف لنفسه باختياره لانه بعد الرق يفي احكاماً للتصرف لسانه الناطق  
وعقله المميز وبما جازاه عن التصرف حتى المولى لانه ما عهد تصرفه الا بموجباً  
تعلق الدين برقبته او بكسبه وذلك لالمولى فلا بد من اذنه كيلا يطل  
حده من غير رضاه ولهذا لا يرجع بالحققة من العهدة على المولى ولهذا لا يقبل  
ان قيل حتى لو اذن لعبده يوماً كان ثامناً ابداً حتى يخرج عليه لان الاستطاعة  
لا تنقوت ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا اراد عبد بيع  
ويشترى وسكت بغير ما ذونا عند اخلا قال زفر والشافعي ولا يجوز ابيع  
الذم لراه المولى وسكت ويجوز ابيع البعكوت الاول اشار اليها في اول  
كتاب الصيد ولا فرق بين ان يبيع عبداً مملوكاً للمولى او الاجنبى باذنه او بغيره  
اذنه يبيعا صحهما او فاسداً لان كل من رآه بظنه ما ذونا له فيضا فيعاقبه  
فيتفترقه لو لم يكن باذنه لانه لو لم يكن المولى راضياً به لمنع دفعاً للصرف عنهم  
ولو قال المولى يا هؤلاء هذا فانه قد اذنت له ثم ظهر الاستحسان في رجوعه عليه



بقية ذكرها في باب الاستحقاق من البيع وقد كتبنا هناك ايضا واذا اذن  
المولى لعبده في التجارة اذنا عاتما جاز نفقه في سائر التجارات ومقتضى هذه المسئلة  
ان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيد به وجهه ان التجارة اسم عام  
لا يقتضي بيع ويشترط ما به من انواع الاعيان ولو باع او اشترا بالعين  
فهي حرة وكذا بالفاش شرعا في حصة خلافا لما عليه هذا الخلاف الصبي المأذون  
منه المسئلة المذكورة في باب الوصي ما يملكه من كالاوصايا ايضا ولو جازبه  
في مرض موته يعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان من جميع  
بقي وان كان الدين محيطا بما في يده يقال للشرط اذ جميع المحاباة والآثار  
البيع كانه حرية وله ان يسل ويقبل السلم وله ان يوكلا لبيع والشراء  
ويترخص ويملك ان يتقبل الارض ويشتاها بالاجرة والبيوت ويأخذ  
الارض من اربعة ويشترطها كما في زرعه في ارضه وله ان يشارك في شركة  
عنان ويضع المال متصارعة ويأخذها وله ان يوجر نفسه عندنا خلافا  
لما في اذن له في نوع منها اي من التجارة دون غيره وهو مأذون  
في جميعها وقال زفر الشافعي يكون مأذونا في ذلك النوع وعلى هذا  
الخلاف اذا انفاه عن التصرف في نوع آخر وفي النهاية اي سواء كان  
عن ذلك النوع صريحا او سكنت عنه يكون مأذونا في جميع التجارات  
اتجه فعندنا ان حكم التصرف وهو الملك اقم للعبد حتى كان له ان يصرفه  
الى قضاء الدين والنفقة وما استغنى عنه بخلفه المالك في اذن  
له في شيء بعينه فليس مأذون بل هو مستخدم ومعناه ان يامر به بشر  
ثوب للخدمة او طعام رزقا لا حله بخلاف اذا قال اذنا في اذن العلة  
كل شيء كما اقول اذنا في الفاداة حر او قال اذنا فعد صباغا او قصارا اذنا  
اذن بشر بالابدية وهو نوع فيصير مأذونا في الانواع واقارار  
بالتيون والغصب جاز وكذا بالودائع والافرق بين ما اذا كان  
دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحة فان كان في مرضه يقدم  
الصحة كانه حر بخلاف الاقرار بما يجب من المال لاسبب التجارة لانه كالجزء  
في حقه ولو احم المأذون الاقرار بكل على كونه سببا للتجارة ذكرها  
الاقرار قبيل باب الاستفتاء ويسئل ان يترقي لا يترجى فما يملكه وما

وقال ابو يوسف يترجى الالة وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون ولا  
يهتبه لانه حر المولى قال في النهاية اي اذا كاتب العبد المأذون لبيع  
الشيء اشتراه بغير اذن المولى ثم اجاز المولى كتابته جاز اذا لم يكن عليه  
دين انتهى ولا يفتق على مال ولا يترض ولا يحب بعوض ولا يغير عوض  
الا ان يحد الميسر من الطعام او يضيف من بطون بخلاف المجرم عليه  
وعن ابي يوسف ان المجرم عليه اذا اعطاه المولى قوت يومه فمما يتر  
رفقائه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف اذا اعطاه قوت شهر  
قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من منزل زوجها بالشيء اليسير كالعنف  
ونحوه لان ذلك غير ممنوع عنه في العادة ولا ان يحيط من الثمن الغيب  
مثل ما يحيط التجار وله ان يؤجل في دين وجب له ويؤنه متعلقة  
برقبته تباع للفرء الا ان يهديه المولى وقال زفر الشافعي لا يبيع و  
يبيع كسبه في دينه بالاجماع حتى اذا فضل شيء منه عن الدين يحل له اي للمولى  
بخلاف دين الاستهلاك قال في النهاية فانه يبيع فيه بالاجماع انتهى  
وقوله في الكتاب ديون المراء من دين وجبت التجارة او بامه  
في معناها كالباع لو اشترى والاجارة والاستيجار ومما ان الغصب  
والودائع والامانات اذا جدها وما يجب من الفقر بوطى المشتراة  
بعد الاستحقاق وكذا بوطى المشتراة شراء فاسدا اذا ردها بعد الوطى  
وهذه المذكورة في الكتاب استنادا الى الشرف فليحق به ويقسم ثمنه بينهم  
بالمصنف فان فضل شيء من ديون طويلت بعد حرة ولا يبيع ثانيا و  
ويتعلق به كسبه سواء حصل قبل حقوق الدين وبعده ويتعلق بما يقبل  
من الهبة ولا يتعلق بما انترعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة  
غده بعد الدين والزيادة على غلة المنزل يوزعها على الغراء واذا استأ  
الالة المأذون لها ثم ولدت فانه يبيع الولد معها في الدين وطول  
المولى مدة المدونة لا يوجب العقر وكذا اذا اخذه من غلتها وان كانت  
مدونة لا يوجب الضمان ذكرها في باب جناية المالك وان جرح عليه لم ينجر  
في بطنه كجر بين اهل سواد ويشترط علم اكثر اهل سوقه حتى لو جرح عليه  
في السوق ليس فيه الاصل او جلا ان لا ينجر ولو لم يعوه جاز وان يجر



ألا يعلم بحجته ولو جرح عليه في بيته فمخض من كثر سوقه بنحو العتق سبعين حج  
وشتها ربه فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل كما في تليغ الرسالة من  
الرسول وبقي العبد ما دون ذلك أن يعلم بالحج فمما يشترط في بيع العبد  
إذا كان الأذن شايكا أما إذا لم يعلم به إلا العبد ثم جرح عليه لم ينجز  
ولو مات المولى أو جن أو طلق بدار الحوب صار المأذون فحجرا في النكاح  
المأذون من الجنون المطبق أما إذا لم يكن مطبقا بان كان جن وبعث  
لا ينجز انتهي وإذا ابتاع العبد صار محجرا عليه وقال الشافعي بغيره واما  
وصورة مسئلة العتق كرامة في الكفاية وقال معناه لو أذن المولى  
العبد المضمون ببيع ولو غضب العبد لما دون لا يبطل الأذن فحينئذ ذلك  
انتهي وإذا ولدت المأذون لها من مولاها فذلك حجج عليها خلافا لغيره  
فرضن المولى قيمتها إن ركبها ديون قال في العناية قوله ذلك حج  
عليها أي سببها والمأذون من حج لها عن الأذن وثنا ويل المسئلة فيما إذا  
أذا استولدها من غير تفرج بالأذن أما إذا استولدها وقال لا يريد  
الحج عليها بقيت على أنها انتهي وإذا استندت لامة المأذون لها  
أكثر من قيمتها فزبرها المولى فمما دون لها على حالها والمولى ضامن  
لقيمته وإذا حج على المأذون فأقاربه جائز فيما يده من المال عند  
الحنيفة ومعناه أن يقر بما يده أنه أمانة لغيره أو غضب منه أو يقر  
بدين عليه فيقضي في يده وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز إقراره كما  
إذا أخذ المولى من كسبه من يده قبل إقراره أو ثبت حججه بالبيع من غيره  
قال في العناية قوله وصار كما إذا أخذ له بيان لا بطل الحج بغيره بمسائل  
مستفقا عليها فإن المولى إذا انتزع ما في يده لا يسمع إقرار العبد فيه بالاتفاق  
وكذا إذا باع العبد من غيره وثبت الحج به لم يسمع إقراره ولا يسمع إقرار  
في حق الرقبة بعد الحج حتى لا يباع رقبة بسبب كمال إقرار بالاتفاق أنه  
ولا يسمع إقرار المأذون فيما أخذه المولى من يده ولا يكون العبد خصما  
فيما يشره قبل البيع قال في النهاية قوله قبل البيع ظرف لقوله بأشركه  
لم يكن خصما أي لم يبق العبد خصما في المعاملة التي يشرها قبل أن يباع  
من آخر مثل التسليم والتسليم والرد بالعيب أو الاحتق انتهي وإذا

عزموه ديون بحيث يباله ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو احتق من  
سببه عتقا لم يعتق عتدا بحنيفة وقال لا يملك في يده ويعتق وعليه  
قيمة وأن لم يكن الدين محيطا بما له جازعتقه في قولهم جميعا أما عند  
الحنيفة مع هذا قوله الآخر لأنه لا يبر من قليل الدين ولهذا لا  
كلما لو ارث المستغرق بمنعه في قوله الأول لا يملك في يده ولا يبيع  
اعتاقه كذا في الكفاية وأن باع من المولى شيئا بثل قيمته جاز وأن  
باعه بنقصان لم يجز بخلاف إذا جازى الأجنبي عتدا بحنيفة وقال  
أبو يوسف ومحمد إن باعه بنقصان يجوز البيع ونجس المولى أن شاء  
إزالة الحماة وإن شاء نقص على المذهبين اليسير من الحماة والغنا  
سواء وهذا بخلاف البيع من الأجنبي بالحماة اليسير حيث يجوز ولا  
يؤمر بإزالة الحماة والمولى يؤمر به وبخلاف إذا باع من الأجنبي  
بأكثر من الحماة حيث لا يجوز أصلا عندهما ومن المولى يجوز ويؤمر  
بإزالة الحماة لأن الحماة لا يجوز من العبد المأذون على أصلها  
الآباء من المولى ولا أذن بالحماة في البيع مع الأجنبي وهذا إن التفت  
على أصلها هذا ما في الهداية وذكره لأصلان في الشروع فليبرح بها  
وأن باع المولى شيئا بثل قيمته أو أقل جاز البيع فإن سلم البيع إليه  
قبل قبض الثمن بطل الثمن بخلاف إذا كان عرضا لأنه يتعين وجاز أن  
يبقى حقه متعلقا بالعين وأن مسكه في يده حتى يستوفى الثمن جاز ولو  
باعه بأكثر من قيمته يؤمر بإزالة الحماة أو لفصل البيع كما بينا في جانب العبد  
وإذا اعتق المولى المأذون وعليه ديون فعتقه جائز والمولى ضامن  
لقيمته للغرماء وما بقي من الديون يطالب به بعد العتق وأن كان أقل  
من قيمته ضمن الدين لا غير بخلاف إذا اعتق المدبر وادم الولد المأذون  
لها وقد ركبها ديون حيث لا يضمن شيئا فإن باعه المولى وعليه دين محيط  
برقبته وقبضه المشتري وغيبه فإن شاء الغرماء ضمنوا البايع قيمة وإن شاء  
المشتري وإن شاء أجازوا البيع وأخذوا الثمن ويستقل حقه إلى البدل  
لا تخم رضوا بالانتقال دون السقوط رأسا ذكرها في باب التعرف في  
الرض فإن ضمنوا البايع قيمة ثم رد على المولى بعيب فلكونه ان يرجع

٢٢٠



بالقيمة ويكون حتى الغرامة والعبد ولو كان الولي باعه من رجل واعلم  
بالدين فله الغرامة ان يردوا البيع قالوا لا ويله اذا لم يصل اليهم الثمن فان  
وصل ولا غرامة في البيع ليس لهم ان يردوه فان كان البايع غائبا  
فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر الدين وهذا عند ابي حنيفة  
وحمد وقال ابو يوسف المشتري خصم ويتضمن لهم بينهم ومن قدم مصرا وقا  
انا عبد لفلان فاشترى وبيع لزيد كل شئ من التجارة الا ان لا يبيع في ذلك  
حتى يحضر مولاه فان حضر فقال هو ما ذون بيع في الدين وان قال هو  
مجهور فالقول له ولو استهلك العبد المأذون مال الغير يكون صاحب المال  
اسوة للفرع وذكر في باب نكاح العبد والامه من كتاب النكاح واذا اشترى  
العبد المأذون شيئا على ان له الخيار فابراه البايع عن الثمن في المدة بقي  
خياره عنده وعندهما بطل خياره وذكره في باب خيار الشرط **فصل**  
واذا اذن ولي العبد للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون  
اذا كان يعقل البيع حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لا ينفذ وصار كالطلاق  
والعتاق بخلاف القوم والصلوة لانه لا يأم بالولي وكذا الوصية على  
اي اصل الشافعي قال في الكفاية ومن صله ان كل تصرف يتحقق من الولي  
في حقه يصح تصرف الصبي فيه بنفسه لا يتحقق من الولي فلا يصح مباشرة الصبي  
فيه لان تصرفه بنفسه بسبب الحرز والضرورة تتفرع بما يتصرف فيه الولي  
انتهى عند ان التصرف المشروع صدر من اهله في حقه من ولاية شرعية  
فوجب تنفيذه على عرف تقديره في اختلافات والصبي سبب الحجر لعدم الهابة  
للالامة وقد ثبتت نظر المأذون الولي وبقاء ولاية نظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقتين واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعتاق لانه ضار  
مخض فلم يوهل له وانما دفع المحض لقبول المحبة والصدقة يوهل له قبل الاذن  
والبيع والشراء والربح والنفع والضرر فيجعل اهلا له بعد الاذن لا قبله كقول  
قبل ان يكون موقفا منه اجازة الولي وذكر الولي في الكفاية ينظم الابه  
واجب عند عدم الوصي والقاضي والولي بخلاف صاحب الشرط والشرط  
ان يعقل الصبي كون البيع سائبا للملك لا للرجوع ويصير ما ذونا بالسكوت  
كان في العبد ويصح اقراره بما فيه من كسبه وكذا امور وش في ظاهر الروا

رواية كما يبيع اقرار العبد ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد  
والمتقوه الذي يعقل البيع والشراء للصبي يصير ما ذونا باذن الآ  
واجب دون غيره على ما بينا وحكم حكم الصبي **كتاب الغصب**  
الغصب في اللغة اخذ الشئ من الغير على سبيل التغلب استعمال فيه بين اصل  
اللفظ وفي الشريعة اخذ مال متقوم محرم بغير اذن المالك على وجه يزيل  
يده حتى كان استحرام العبد وحمل الابه غصباً دون الجلو سبب الباطل ثم  
ان كان المحل علم كالماء والمغرم وان كان بدونه فالضمان ظاهر ثم ان  
غصباً له مثل كالمكيل والموزون فملك يده فعليه ثلثه وفي بعض النسخ  
فيله ثمان ثلثه ولا تفاوت بينهما فان لم يقدر على ثلثه فعليه قيمته يوم تحسونه  
وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم اللقاع  
ولو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وما لا ثلث له فعليه قيمته يوم غصبه معناه  
العدديات المتفاوتة اما العبد والمتقارب فهو كالمكيل والموزون  
حتى يثبت ثلثه المتفاوت البئر المحلوط بالشعر القيمة لانه لا ثلث له والحم  
يضمن بالمثل ذكره في باب السلم والمثلي اذا انصرم عن ايدى الناس بعد  
الاتلاف ولم يبق منه الا ناقص القيمة فهو بالخيار ان شاء اخذه ناقصا  
وان شاء عدل له القيمة وذكره في باب القصاص فادون النفس الجاني  
وعلى الغاصب رد العين معناه ما دام قائما والواجب الرد في المكان  
الذي غصبه لتعويض القيمة بتفاوت لا ما كان فان ادعى هلاكه فله الجاه  
الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطهرها ثم قضى عليه بديلها واذا علم الهلاك  
سقط عنه ردّه فيلزمه رد بديل وهو القيمة منه وقت الحاجة الى التويم  
المقصود والمستهلك يقوم بالنقد الغالب البلد ذكره في الزكوة في فصل  
البروض والغصب فيما ينقل ويحول واذا غصب رافع ملك يده لم يضمنه  
هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يضمنه وهو قول ابي يوسف الاول  
بر قال الشافعي اذا بعد المالك عن الماشي حتى تلفت فان ذلك لا يكون غصباً لها  
ولا يضمن وما نقصه منه بفعله وكناه ضمنه فلو لم يجمعها لانه اتلاف والعتار  
يعني بركا اذا نقل ترابه ويدخل فيها قاله القدر ومن وهو قوله وما نقصه  
واخذ المالك من مكانه فله العناية بان كان عمله لحدادة او قصارة فهو



بما سبب ذلك انهم لم كان مضمونا عليه وانما قيد بذلك لانه اذا انقضت  
الاربعين ما غصبها سكن فيها لا يسكنه وعمل على اقساما ودية فلا ضمان عليه  
اي حنفية وابي يوسف انتهى ولو غصب دارا وابعدها وسلمها واقر بذلك للبينة  
لصاحب الدار فمضى على هذا الخلاف في الغصب هو الصحيح في الغاية وقوله هو الصحيح  
يحتل ان يكون احراز عن قول بعضهم بان في مسئلة البيع التسليم الضمان على  
البايع بالاتفاق انتهى واذا انتقص الزرعة اي لا ربح تأويل العقار والمقصود  
كذا في النهاية يفرق النقصان ويأخذ رأس له ويتصدق بالفضل قال رضي الله  
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يتصدق واذا ملكك النقص في يد  
الغاصب ففعله او غير فعله منه وفي اكثر نسخ المحقق واذا ملكك الغصب المنقول  
هو المراد لما سبق ان الغصب ينقل ان نقص في يده ضمن النقصان بخلاف ربح  
السعر اذا ربح في مكان الغصب لا يضمن الغاصب في قيمة المغصوب اذا كان ذلك  
بسبب تراجع السعر كذا في النهاية قال رضي الله عنه وماراه اي مراد القدر  
في قوله وان نقص في يده كذا في النهاية غير الربو اما في الربويات لا يملكه الغنيم  
الانتصاف مع ستره والاصل لانه يؤدى الى الربو ومن عقيب فاستفاد  
فنفقت الغلة فعليه النقصان ويتصدق بالغلة قال رضي الله عنه وهذا عند  
ايضا لانه حصل بسبب حيث وهو التفرق ملك الغير وما هذا حاله فيسببه  
وعنده لا يتصدق فلو ملك العبد في يد الغاصب حتى ضمنه لانه يستعين بالغلة  
في اداء الضمان لان البحث لاجل المالك لا لاجل لواقى اي يباح له الشاؤل  
فيقول البحث بالاداء اليه بخلاف ما اذا باع اي الغاصب فملك في يد المشتري  
ثم استحق وعبر ليس ان يستعين بالغلة في اداء الثمن اليه لان البحث كان  
لاجل المشتري الا اذا كان لا يجد غيره وفي النهاية اي اذا كان الغاصب  
فقير لا يجد غير الغلة بنا ويل لاجل او مال الغلة او حاصل الاستقلال  
وله اي الغاصب ان يبرقه الى حاجة نفسه فلو اصاب لا يتصدق بمنا  
ان كان غنيا وقت الاستعمال وان كان فقيرا فلا شيء عليه ولو مات الغنم  
في يد الغاصب وترك هذا القيمة يكون الكفون على المغصوب منه ذكرنا في  
الصلح في فصل الصلح جائز عن دعوى الاموال وجباية المغصوب على المالك  
منه معتبرة بالاتفاق لان المالك عند اداء الضمان يثبت للغاصب سنة

سنة الى وقت الغصب حتى يكون الكفون للغاصب فكانت جناية على  
المالك فاعتبرت ذكرنا في باب التفرق في الرهن ومن غصب الثا فاشتر  
بها جارية فباعها بالغير ثم اشترى بالالف جارية فباعها بثلاثة آلاف  
فانه يتصدق بجميع الربح وهذا عندنا واصل الغاصب في المودع اذا تفرق  
في المغصوب والوديعته وبيع لا يطيب الربح عندنا خلافا لابي يوسف  
ثم هذا اي عدم طيب الربح ظاهر فيما يتعين بالاشارة كالمروضا ما  
قبلا لا يتغير كالثمن فقوله في الكفا اشترى بها اشارة الى ان التصديق انما  
يجب اذا اشترى بها ونقدتها اما اذا اشترى بها ونقدت من غيرها او نقد  
منها واشترى بها غيرها او طلق اطلاقا ونقدت منها يطيب الربح لا يطيب  
وهكذا قال الكرمي وقال شيخنا لا يطيب قبل ان يضمن وكذا بعد  
الضمان بكل حال وهو المختار لا إطلاق الجواب في الجملة والمصارفة في  
النهاية قوله بكل حال يتعلق بالصورتين اي قال شيخنا لا يطيب ان  
يتناول من المشتري قبل ان يضمن بكل حال وكذلك بعد الضمان لا يطيب  
الربح بكل حال انتهى وان اشترى بالالف جارية ثم اشترى بالالف فباعها او  
طعنا فأكمله لم يتصدق بشيء وهذا قولهم جميعا المغصوب منه كما يضمن الغاصب  
يضمن غاصب الغاصب كرمي في كتاب الصوم في فصل ومن كان مريضا  
في رمضان المغصوب منه او اشترى بغيره احداهما اذا قضى الغاصب عليه  
بذلك ليس له ان يضمن الاخر لان اختياره بغيره احداهما الى ان قضى عليه  
يتضمن التملك منه فيبذل الاخر بالضرورة ذكرها في اوائل كتاب الكفا  
واذا غصبنا ما يحتاج الى الاتفاق عليه وفعله احكام فانه لا يؤمر بالاتفاق  
اشار اليها في كتاب اللقطة **فصل** فيما يتغير بعمل الغاصب  
واذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها زال  
المغصوب منه عنها وملكها الغاصب منها ولا يلزم له الاتقاء بها  
فيؤدي بدلهما من غشاة وذبحها وشواها او طبخها او حنطتها  
وحد يد فاحتجده سيفا او ضربها فملا آنية فهذا كله عندنا وقال شيخنا  
ينقطع حق المالك اذا هبت الریح في الحنطة والقمح في طاحونة نظمت  
من الدقيق لما لك الحنطة وكما اذا فرغ الشاة المغصوبة وطرأ وارتجها



وهو رواية عن أبي يوسف غير أنه أي المصنوب منه إذا اختار أخذ القيمة  
لا يضمنه النقصان عنده وعندنا أن في يمينه وعن أبي يوسف أنه يزول  
عنه لكنه يباع في دينه وهو حق من الغنا بعد موته وقوله ولا يحل له  
الاتقاع حتى يؤدّر برهنا استحقاقه والقياس أن يكون له ذلك وهو قول  
أحسن وزفر وحكي عن أبي حنيفة رواه الفقيه أبو الليث ووجهه ثبوت  
الملك المطلق للتصرف الأبرار له ولو وجهه أو يباعه جاز وإذا أدى البر لربح  
وكذا إذا أراه وكذا إذا أدى بقضاء أو ضمة الحاكم أو ضمة المالك وعلى  
هذا الخلاف إذا غصب فزرعها أو نواة فغرسها غير أن عند أبي يوسف  
يباح الاتقاع فيها قبل أداء الضمان لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف  
تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الحنطة يزرعها لا يصدق بالفضل عنده  
خلافا لها وإن غصب فضة أو ذهباً فغرسها فزراعه أو دراهم أو آنية لم يزل  
ملك لكرها عنها عند أبي حنيفة فيما عداها ولا شيء للقاتل ولا يملكها الغاصب  
وعليه مثله ومن غصب حبة فبني عليها زال ملك لكرها عنها ولزم الغاصب  
قيمتها وقال أن في المالك غرسها ثم قال الكسبي والفقيه أبو جعفر أن لا يضمن  
إذا بنى في حوائج الساجدة لانه غير متعدي البناء وإذا بنى على الساجدة ينقض  
لانه متعدي فيه وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الأصح ولو أدخل القوج  
المغصوب في سفينة أو خاطط بالخط المغصوب بطن جارية أو عبده ملكه ولو  
بالخط انحط من الذهب كذا في حاشيتي من الهداية ولو غصب اللبن فاحترق  
فأخرج السمن يملكه ذكره في أول المعية ومن فزع شاة غيره فملكها بالجار  
أفاد ضمن قيمتها وسلمها إليه وإن شاة ضمة نقصانها وكذا الجوز واليافوخ  
وهو القطع والمراد الترخ من الأبل يقع على الذكر والأنثى وهي تؤثت ويجمع  
الجوز كذا في النخاية وكذا إذا قطع بينهما أي الشاة والجوز وهذا هو ظاهره  
ولو كانت الآية غير ما كوال اللم فقطع الفاضل للمالك أن يضمنه قيمتها لوجود  
الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع أرش المقتول  
والآدمي يبقى مستغنياً به بعد قطع الطرف ومن خرق ثوب غيره خرقاً يسيراً  
ضمن نقصانه والثوب لم يملكه وإن خرق خرقاً كبيراً يبطل عاتيه مناهة لملكه  
أن يضمنه جميع قيمته لانه استهلاك من هذا النوع فكانه امرؤ قال رضي الله عنه

رضي الله عنه ترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وضمة النقصان ثم  
أشاره الكتاب إلى أن الناحش لا يبطل عاتيه المتأخر والصحيح أن الناحش  
ما ينوت به بعض العين من النفع ويبقى بعض العين وبعض النفع ليس  
مما لا ينوت به شيء من النفع وإنما يدخل في النقصان لأن محله أصل الأكل  
قطع الثوب نقصاناً فاحشاً والثابت به بعض المتأخر ومن غصب ثوباً  
فغرس فيها أو بنى قبل له أقطع البناء والغرس ردها كما إذا شغل طرف  
غيره بطعامه فإن كانت الأرض تنقص قطع ذلك فللمالك أن يضمن  
له قيمة البناء والغرس مخلوعاً ويكون له وقوله قيمة مخلوعاً معناه قيمة بناء  
أو شجر يؤمر بقلعه فيقوم المارض بدون الشجر والبناء ويقوم وبها شجر أو  
بناء لصاحب الأرض إن يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما ومن غصب ثوباً  
فقصه بغير إذنه فازدادت قيمة بقصاره كان للمالك أن يأخذ ثوبه  
تجائلاً بغير عوض فذكره في كتاب المضاربة ومن غصب ثوباً فصبغه أحمر  
أو سويماً فملكه بمن فصبغه الجوارح وإن شاء ضمة قيمة ثوبه بغير يوم صبغه  
وترك الثوب عليه ومثل السويق وملكه للغاصب وإن شاء أخذها وعزم  
ما زاد الصنع والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه إن يمسكه ويأمر  
الغاصب بقطع الصنع بعد المكن وأما إذا صبغ بصبغ الزمخ بأن جعلت الخ  
ثوبت انسان ولقته في صنع غيره فإن هناك لصان على صاحب الصنع لانه  
لا جناية منه ليعتد الثوب فيملك صاحب الأصل الصنع قبل يغي بملكه القيمة  
وهذه المسئلة مرت في باب عتق البعض من كتاب العتاق وقال هناك  
فعل صاحب الثوب قيمة صبغ الآخر مكر كان أو محرراً قال أبو  
عصمة المروزي في أصل المسئلة وإن شاء رتب الثوب بآدم ويضرب  
قيمة أبيض وصاحب الصبغ بما زاد الصبغ فيه وفي النهاية قوله في أصل  
مسئلة أي في قوله ومن غصب ثوباً فصبغه أحمر فترتبه هذا القيد عن  
أن يقولوا إن هذا الحكم الذي ذكره أبو عصمة متصل بما يليه من مسألة لا يضمن  
أن كان حكم مسألة الانصبغ أيضاً كذلك على ما ذكر في الكتاب وثبات  
هذا أي قول أبي عصمة فيما إذا انصبغ الثوب بنفسه انتهى وقال في الأصل  
أي محمد في المبسوط يضمن قيمة السويق وقيل المراد منه المشتمل تمامه بلقيامة



مقاسد الصفة كالخبرة ولو صبغ اسود فهو نقصان عند ابي حنيفة وعندها  
زيادة وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وقيل ان كان ثوبا ينقصه السم  
فهو نقصان وان كان ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالمرة وقد عرف في غيره  
الموضع ولو كان ثوبا ينقصه احمره بان كانت قيمة ثمنه في مكان فتراجعت  
بالصنع العشريين فمن ثوب ان ينظر الى ثوب تزيد فيه احمره فان كانت الزيادة  
خمس ياخذ ثوبا وخمس راحم لان احد الصنفين جرت بالصنع ومن  
لم يلم غيره او لم يلم حنظلة او رفع جرة فانكسرت او حل على اية تعطلت  
كل ذلك يغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر  
على القانون والحظ محتمل او جعل الحنطة في الدورق وربط الدابة عليه  
او رفع الحجرة والاهل الى نفسه او جعل على دابة فسقط في الطريق فاوقد  
صوان رمية فطبخ او ساق الدابة فطبخها او اعانه على رفع الحجرة فانكسرت  
فما بينهما او جعل ما سقط على دابة تعطلت لا يكون ضامنا في هذه الصور  
كلها استحسانا لوجود الاذن دلالة ذكرها في اخر كتاب الاصلية **فصل**  
ومن غصب عينا فبقيتها فبقيتها المالك قيمتها ملكها وهذا عندنا وقال ان  
لا يملكها والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر  
من ذلك فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمن يقول المالك او ببينة  
او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب وان كان منته  
بقول الغاصب مع يمينه فهو باختياره ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين  
وردد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه او دونه في هذا الفصل  
الاخير فكله كاجواب في ظاهر الرواية وهو الامنع خلافا لما قاله الكرخي انه  
لا خيار له الغاصب اذا اشترى المصنوع الذي يديه يبيع قابضا بحجبه  
العقد ذكرنا في باب العدة ومن غصب عبدا فباعه وضمنه المالك في  
فقد جاز يبعه وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجر عتقه والغاصب اذا باع  
ومن القيمة ثم رده عليه العيب ان لم يرد على المالك ويسترد القيمة  
في الماذون وولد المصنوعة ونحوها وثمرة البستان المصنوع  
في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يطيلها ما  
يضمنها اياه وقال الشافعي زوايد المصنوع مضمونة متصلة كانت او

منفصلة كما في النبتة المخرجة من الحرم اذا ولدت في يده يكون مضمونا عليه قوله  
في الكتاب لا ان يتعدى فيها وذلك ان تلفها او فسد او اكل او باعده وسلم وفي النبتة  
المخرجة لا يضمن ولدها اذا هلك قبل النكح من الارسال وانما يضمن اذا هلك  
بعده على هذا التفصيل اكثر من ان يحتمل ولو طلق الجواب فهو ضامن جناية وهذا  
يتكرر بتكررها ويجب لا عانة والآلة فلان يجب ثوبها وصوانها اليه  
على ستمح الامن اولى واحسن قوله ولو طلق الجواب يعني لو قيل يوجب  
الضمان في ولد النبتة سواد هلك قبل النكح من الارسال وبعده فهو ضامن  
جناية ام كذا في العانة وما نقصت بحارته بالولادة في ضمان الغاصب  
فان كان في قيمة الولد وفاؤيه جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه على الغاصب  
وقال زفرولش في لا ينجبر النقصان بالولد لان الولد ملكه فلا يصلح جابرا  
ملكه كما في ولد النبتة وكما اذا هلك الولد قبل الرد او ماتت الام بالولد  
وفاء وصار كحجره صوف شاة ثم نبت مكانه صوف اخر او قطع فوائم شجرة  
غيره فنبتت فوائم اخرى وضعت عبد غيره فزادت قيمة بسبب الخشاء او  
عكة الحرفة فاضناه التعليم ونحن نقول سبب الزيادة والنقصان واحد  
وهو الولادة عند صما او العلق عند ابي حنيفة وعند ذلك لا يبعد  
نقصانا فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب ربة سمينة فخرت ثم تمت  
او سقطت ثبنتها ثم نبتت او قطع يد المصنوع في يده واخذ ارشها واداه  
مع العبد يجب على نقصان لقطع وولد النبتة ممنوع اي لا تسلم ان تعطل  
النبتة بالولادة لا ينجبر بقيمة الولد كذا في العانة وكذا اذا ماتت الام  
قال في العانة اي لا تسلم ان الام اذا ماتت لا ينجبر بقيتها بقيمة الولد  
اذا كان فيها وفاء وهذا المنع على ظاهر الرواية وانما يخرجها على  
الظاهر فهو ان كلامنا فيها اذا كان السبب واحدا وصرفنا ليس كذلك  
لان الولادة ليست بسبب الزيادة وليست بسبب موت الام  
ولا تنضم اليه غالبا وروى عن ابي حنيفة رواية اخرى وهو انه  
يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام  
انتمى وانقصا ولا يبعد زيادة لانه غرض بعض العتقة ولا اتحاد في سبب  
فيما وراى ذلك من المسائل وحجبه الصوف شاة وقطع فوائم الشجر



وتقديم الحرفة ومن عصب جارية فزني بها فجلت ثم ردوها وولدت ولدت  
في نفسها يضمن قيمتها يوم علفت ولا ضمان عليه في الحرة وهذا عند أبي حنيفة  
وقال لا يضمن في الامة ايضا عصب جارية فزني بها عصبها ضمن  
نصف قيمتها بالاتفاق قال في الباطن في باب استيلاء الكفار من السيرة اذا  
حلت في ير القاصب ثم ردوها فجلت وزنت في يده ثم ردوها فجلت  
فهلكت عند لا يضمن واذا جنت في يد القاصب جناية فقتلت بها في يد المالك  
او دقت بها بان كانت الجناية خطأ يرجع على القاصب بكل القيمة  
القاصب منافع ما عصبه لا ان ينقص استقاله فيغرم النقصان وقال  
الشافعي يضمنها فنجب اجر المثل ولا فرق في المذهب بين اذا عطلها او سكنها  
وقال مالك لا سكنها فنجب اجر المثل وان عطلها لاشي عليه ولو تامل  
مال الغير حاله المحضة يضمن ذكرها في كتاب اللقطة **فصل**  
في عصب لا يتقوم واذا تلف المسلم خمر الذمي وخيريه ضمن وان تلفها  
مسلم لم يضمن وقال الشافعي لا يضمنها الذمي ايضا وعلى هذا الاختلاف اذا  
تلفها ذمي على ذمي وباعطى الذمي من الذمي بخلاف الميتة والدم فانه  
لا يضمنها بالاتفاق لان احدا من اهل الاديان لا يدين بتموتها وفي  
الكفاية المراد بالميتة هي التي ماتت حتف انفسها كومات بالضرب او  
بالخنق يضمن المسلم عند أبي حنيفة خلافا لمحمد انتهى الا انه اذا تلف المسلم  
خمر الذمي نجب قيمته احر وان كان من ذوات الاشمال بخلاف اذا احترق  
المبايع بين الزنبيين او وجد استهلك احر فبما بينهما يجب مثل احر لاقية  
كذا في النضاية ولو شرب المسلم خمر الذمي يجب احر والقيمة للمالك ولو حرقها  
في فصل كيفية القطع من كمال السرقة اذا عصب خمر الذمي ثم اسلم فاسترد  
من القاصب بعد اسلامه يصح فان الاسلام لا يمنع استردادها وذكرها  
اخر باب المهر واذا تلف متروك التسمية عمدا لاشي يبيح لا يضمن عندنا  
عصب من مسلم خمر اكلها او جلد ميتة فربغة فلقاصب احر ان ياحد اكل  
بغير شئ وبأخذ جلد الميتة ويرد عليه زاد الرباع فيه والمراد بالفصل الا  
اذا اكله بالنقل من الشمس الى الظل ومنه الى الشمس بالفصل الثاني اذا وبغ  
بالقيمة كالقرط والعنق وصح ذلك والقرط يفتحن ورقا السلم يربح به

يربح به ومنه اديم مقروظ كذا في النهاية وقيل شجر عظام لها شوك غلاظ  
كذا في المغرب ويدين ما ذكرنا من انه يرده عليه ما زاد الرباع فيه ان تنظر القيمة  
في كذا غير مدبوغ والقيمة مدبوغا فيضمن فضل بينهما والقاصب ان يبيح في  
حقه كحق احر من البسيع وان استهلكها ضمن اكل ولم يضمن اكله عند أبي حنيفة  
وقال لا يضمن اكله مدبوغا ويعطى زاد الرباع فيه كما اذا عصب ثوبا  
ثم استهلكه يضمنه ويعطيه المالك زاد البسيع فيه ولو هلك في يده لا يضمنه  
بالاجماع وقوله يعطى زاد الرباع فيه محمول على خلاف احر ان ياحد اكله  
يعطى عنه ذلك القدر ويؤخذ منه التبا لعدم الفائدة في الاخذ منه  
ثم في الرد عليه ولو كان اكله فائما فارد المالك ان يتركه على القاصب  
في هذا الوجه ويضمنه قيمة قبل سله ذلك لان اكله لاقية له بخلاف صنف  
الثوب لان لاقية وقبل السيل في كذا عند أبي حنيفة وعندهما في ذلك  
ثم قبل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الرباع فيه كما في الاستهلاك  
وقيل قيمة جلد ذك غير مدبوغ ولو وبغته بما لا قيمة له كالتراب الشمس  
لما كده بلا شئ ولو استهلكه القاصب يضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا  
غير مدبوغ ولو هلك احر بالقاء المملح فيه فالقاصب عند أبي حنيفة صار ملكا  
للقاصب لاشي عليه وعنده المالك واعطى ما زاد المملح فيعجز له  
وبغ اكله ومقناه صناعا ان يعطى مثل وزن المملح من اكل واذا اراد  
المالك تركه عليه وتقينه فهو على ما قيل في بيع اكله وفي العناية قوله  
وقيل بتركه قبل اشارة الى القولين المذكورين في بيع اكله وما ذكره قوله  
ولو كان قائما فارد المالك ان قال قبل ليل ذلك وقيل ليل ذلك  
عند أبي حنيفة انتهى ولو استهلكها لا يضمنه عند أبي حنيفة خلافا لهما كما في وفي  
اكله ولو اكلها بالقاء المملح فيها ضمن احر ان صار خلافا من عصبها  
لقاصب لاشي عليه ان لم يصرف خلافا لا بعد زمان بان كان المملح فيه خلافا  
نوبينها على قدر كيلها لانه خلط اكله بالجل في التقدير وهو على اصله  
على اصل محمد ليس استهلاك وعنده أبي حنيفة هو للقاصب الوجهين ولا شئ عليه  
وعنده محمد لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول ويضمن في الوجه الثاني  
وبعض المشايخ يجواب الكتاب على اطلاقه قال صاحب الهداية وقد كثرت



في اقول المشايخ وقربنا حاشا في كفاية المشتري ومن كسر لم يربح او طبل  
او من ركا او دقا او احراق له سكر او منصفه فهو ضامن وبيع هذه الاشياء  
جائز وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ولا يجوز بيعها قبل  
الاختلاف في الدف والطبل لا يضمن بل هو قاطع ما طبل القراء والدف لا  
يباع ضرب في العرس يضمن بالاختلاف من غير اختلاف وقيل الفخورة في الضمان  
على قولها يعني لا يضمن فخره الفسادة ان كان في النهاية والسكر اسم للذي  
ما والرطب اذا اشتد والمنصفه نصفه بالطبخ وفي المطبوع ادله جلية وهو  
الباق عن ابي حنيفة روايتان في التغير والبيع وفي الجارية المغتصبة  
قيمتها غير صالحة للامور وكذا في الكسب والتطوح والسمانة الطيارة والركب المتقال  
والعبد المقتضى كمال القيمة غير صالحة لهذه الامور وفي السكر والمنصف تحتها  
ولا يجب المثل لان المسلم ممنوع عن ملك عبده وان كان لو فعل جاز وهذا  
بخلاف ما اذا تلف على نحره صليبا حيث يضمن قيمة صليبك لانه مقرر على لك  
ومن غصب ام ولد ومدة فماتت في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة  
ام الولد عند ابي حنيفة وقال لا يضمن قيمتها بناء على ان الماتية ام الولد غير متفوتة  
عنده وعندهما متفوتة والدلائل المذكورة في كتاب العاق ولو غصب مدبرة  
فاباح ومن قيمته لا يملكه الغاصب فاذا وجدته فله ان يستعي ذكرها في باب كتابته  
العبد المشرى الكاسية اذا القاحا في دار غيره فانه يؤخذ برفعها واذا مدهم جدار  
غيره يضمنه النقصان ويبنى احد بنصفه ذكرها في اجابة الموت **كتاب**  
**الشفعة** الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من منم المشارة  
الى عقار الشفع الشفعة واجبة للمخيط في نفس المبيع ثم للمخيط في حق المبيع كالشرب  
والطريق ثم للجار فاذا وجد للنفط ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وفيما  
الترتيب وقال الش في الشفعة الجوار ويس للشريك في الطريق والشفعة  
والجار شفعة مع الخياط في الرقبة فان سلم والشفعة للشريك في الطريق فان  
اخذها الجار والجار وهذا الجار الملاصق وهو الذي يزرع على ظهر الدار المشفوعة  
وبابه في سكة اخرى واخر يقول ظهر عن الجار المعامل كذا في الكفاية وعن ابي  
يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم او سوت في الشريك  
في البيع فيكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار او جدار معين منها

227  
وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين  
من ابي يوسف ثم لا بد ان يكون الطريق والشرب خاضعا حتى يستحق الشفعة بالثبوت  
فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا للشرب الخاص ان يكون خرا لا حرق  
السفن وما يجرس فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف  
ان يكون خرا يستحق منه قرا حان او ثلثة ومانا وعلى ذلك فهو عام قال في  
قيل اريد باصغر السفن مثل الزورق حتى لو كان خيرا ككبك بجر في الزورق  
فالجار الحق المتخفي وفي العنايه ينفذ الخاص بما اختاره من بين التماسير  
المذكورة في القراح من الارض كل قطعة على الجار ليس في الجار ولا شارب  
شجر المتخفي وان كانت سكة غير نافذة تنشعب منها سكة غير نافذة وهي  
مستطيلة فيعت دار في السفلى فلا عملها الشفعة خاصة دون اصل الدار  
وان بيعت في العليا فلا عمل الشكيتين وان كانت مستديرة فيبيع دارها في  
يشتريكون في الشفعة وذكرها في مسائل شتى من كتاب القضاء ولو كان خضر  
صغير ياخذ منه خرا صغرى فهو على قياس الطريق فيما بينه ولا يكون الرجل  
بالجذوع على الحائط شفع شريك ولكنه شفع جوار والشريك في الخشبة يكون  
على حائط الدار جارا واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم  
ولا يعتبر اختلاف الاملاك وقال الش في هو على قايير الا نصبا ولو قطع  
بعضهم حقه فهو الباقي في الكل على عدد رؤسهم ولو كان البعض غيبا يقضى له من حضور  
على عدد رؤسهم وان قضى لخاصة الجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثلث  
فثلث ما في كل واحد حقيقة للتسوية فلو سلم احدهم لغيره قضى له بالجميع وهذا القام  
الا النصف والشفعة تجب بعقد البيع ومعناه بعده لانه هو السبب لان  
سببها الاتصال على بيناه ويكفي في ثبوت حق الشفعة اقرار البائع بالبيع حتى  
اخذها الشفع وان كان المشتري كذبه واستعير بالاشهاد وقيل لا بد من طلب  
المواثبة وتلك لا اخذ اذا سلمها المشتري او حكمها حاكم وتظهر فائدة هذا فيما  
اذا مات الشفع بعد الطلين او باع واره المتخفي بها الشفعة او بيعت دار  
بجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم وتسليم المخاص لا يورث عنه في الصورة  
الاولى وتبطل شفعة في الثانية ولا يثبتها في الثالثة لانها ام الملك له ثم  
قوله يجب بعقد البيع بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال **باب**



**طلب الشفعة والمطالبة فيها** وإذا علم الشفيع بالبيع في مجلس الشفعة فلو  
على المطالبة أعلم أن طلب الشفعة أوجه طلب المواجهة وهو أن يطلبها كما  
علم حتى لو بلغه البيع ولم يطلب بطلت شفعته ولو أخرج كتاب والشفعة  
في الأولاد وفي وسطه فقراء الكتاب إلى آخره بطلت شفعته وعلى هذا  
عامة المشايخ وهو رواية عن محمد وعنه أن له مجلس العلم والروايات  
في النوادر وباللهينة أخذ الكرخي ولو قال بعد ما بلغه البيع أحده أو كل  
ولا قوة الآية أو قال سبحان الله لا تبطل شفعته وكذا إذا قال من كتابها  
أو بكم بيعت والمراد بقوله في الكتاب شفعة في مجلس الشفعة على المطالبة بطلب المواجهة  
والأشهاد وفيه ليس لازم أنما هو في الجاهد وتقييد المجلس بالاشارة إلى ما  
اختاره الكرخي فيفتح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت  
الشفعة أو طلبتها أو المطالبة بها وإذا بلغ الشفيع بيع الدار لم يجب عليه  
الأشهاد حتى يخرج جلا أن رجل وامرأتان أو واحد عدل عند أبي حنيفة وقال  
يجب عليه أن يشهد إذا أخبره واحد حر كان أو عبدا صبي كان أو امرأة  
إذا كان أخبر حقا وأصل الاختلاف في عمل الوكيل وقد ذكرناه فيما تقدم  
وهذا بخلاف الخيرة إذا أخبرت عنده وبخلاف ما إذا أخبره المشتري لأن خصم  
فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم والكتاب طلب التقرير والاشهاد ولا يشترط  
إليه لاثباته عند الكتاب ولا يمكنه الاشهاد وظاهره على طلب المواجهة لأنه على قدر  
العلم بالشرع يحتاج بعد ذلك إلى طلب الاشهاد والتقرير وبينا ما قال في  
الكتاب في القدر وما والدر قال فيه قوله الآية ثم ينهض منه يعني من المجلس  
ويشهد على البايع أن كان البيع في يده معناه لم يسلم إلى المشتري وعلى  
أوجه العقار إذا فعل ذلك مستقرت شفعته وصورة هذا الطلب  
أن يقول إن فلانا اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة  
وأطلبها الآن فاشهد وأعلى ذلك وعن أبي يوسف أنه يشترط تنحية البايع  
وتحذيره لا أن المطالبة بالبيع الآتي معلوم والثالث طلب الخصومة والكتاب  
وسند كنهه من بعد أن شأنا أنه كما ولا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب  
عنه أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وقال محمد أن تركها شتم كنهه  
الأشهاد وبطلت وهو قول زفر معناه إذا تركها من غير عذر وعن أبي

أبي يوسف أنه إذا ترك المخاصمة في مجلس من مجالس القاضى تبطل شفعته وقوله  
أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب عليه الفتوى ولو علم أنه لم يكن في البلدة قاض  
لا تبطل شفعته بالخير بالاتفاق وإذا تقدم الشفيع إلى الكتاب فادعى الشراء  
وطلب الشفعة سأل الكتاب المدعى عليه فإن اعترف ملكه الدار شفع به والاكتف  
أقامت البينة واليد ظاهر فحمل فلا يكتفى بالثبات الاستحسان قال رضي الله عنه  
بأن الكتاب المدعى قبل أن يقبل المدعى عليه عن موضع الدار وحده ووصالا  
أو حتى حقا فيها فصار كما إذا ادعى برقبته وإذا ثبت ذلك بغير سبب شفعته  
لاختلاف سببها فإن قال ناشفيعها بدار له تملكها الآن ثم دعوا  
عليها قاله لخصاف وذكر في الفتاوى تحذير هذه الدار شفع بها أيضا  
وقربناه في كتابنا الموسوم بالجنين المزبور فإن عجز عن البينة أختلف  
المشترى بأنه بائنه ما يعلم أنه مالك للدار ذكره مما يشفع به معناه يطلب  
ثم هو اختلاف علماء ما في يد غيره فيختلف على العلم فإن نحل وقامت للشفعة  
ثبت ملكه الدار التي بها يشفع وثبت الجوار بعد ذلك كذا الكتاب يعني الملك  
عليه محل اتباع أم لا فإن أنكر لا يبتاع قيل للشفيع قم البينة فإن عجز عنها  
استخلف المشتري بأنه ما يبتاع أو بأنه ما استحق في هذه الدار الشفعة من  
الوجه المذكور فخذ أعلى حاصل الأول على السبب قال صاحب الهداية وقد  
استوفينا الكلام فيه في الدعوى وذكرنا الاختلاف بتوفيق الله تعالى  
وأما يختلف على الثبات لأنه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده أصالة  
وفي مثله كلف على الثبات ويجوز المنازعة في الشفعة وأن لم يحضر الشفيع  
التمس إلى مجلس الكتاب فإذا قضى الكتاب بالشفعة لزمه احضار الثمن وهذا ظاهر  
رواية الأصل وعن محمد أنه لا يقض حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن  
عن أبي حنيفة وإذا قضى البكر فلم يشتر أن يجسه حتى يستوفى الثمن وثبتت  
القضاء عنه محمد أيضا لأنه فصل محمد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فلو أخر  
أو أثار الثمن بعد ما قال الكتاب له أوفع الثمن إليه لا تبطل شفعته وأن احضر  
الشفيع البايع والمبيع في يده فله أن يخاصمه في الشفعة ولا يبيع إلى البينة  
حتى يحضر المشتري فيبيع البيع مشهود منه ويقضى الشفعة على البايع ويجعل العهدة  
بخلاف ما إذا كانت الدار قد قطعت حتى لا يعبر حضور البايع فيأخذ من المشتري



وتكون العدة عليه ومن اشترى دارا لغيره فهو كالمشتري الا انهما لا يكون  
وكذلك اذا كان الباي وكذا الغائب للمشتري ان يأخذها منه اذا كانت في  
يده وكذا اذا كان الباي وميتا لميت فيما يجوز بيعه واذا اشترى دارا وبنوها  
وسلمها وغاب ثم حضر المشتري فالموئبل ليس له عند ابيه حصة ومحمد خلافا  
لابي يوسف عنهما قوله في سائر الشفعة ذكرها في المأذون واذا اشترى  
للمشتري الدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤية وان وجد بها عيبا فله ان  
يردها وان كان المشتري شرط البراءة منه **فصل**  
في الاختلاف وان اختلف المشتري في الثمن قال لول قول المشتري  
ولا يتجلفان ولو اقاما البيئتين فالبيئتين للمشتري عند ابيه حصة ومحمد وقال  
ابو يوسف البيئتين للمشتري واذا ادعى المشتري ثمنها وادعى الباي  
اقل منه ولم يقض الثمن اخذها المشتري باقالب الباي وكان ذلك خطأ  
عن المشتري ولو ادعى الباي الاكثر تجلفان وتيرادان واجتبا على كل  
ان الثمن ما يقوله الاخر فباخذها الشفعة بذلك ان حلفا يفسخ القاض  
البيع وباخذها الشفعة بقول الباي وان كان قبض الثمن اخذها  
بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول الباي ولو كان نقد الثمن  
غير ظاهر فقال الباي بقت الدار بالف وقبض الثمن ياخذها الشفعة  
بالالف ولو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله **فصل**  
فيما يؤخذ بالمشفوع واذا حلف الباي عن المشتري بقبض الثمن سقط ذلك  
عن الشفعة وان حلف جميع الثمن لم يسقط عن الشفعة وكذا اذا حلف بعد ما اخذها  
الشفيع بالثمن يحلف عن الشفعة حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف حلف الكافر  
وان زاد المشتري الباي لم يلزم الزيادة الشفعة ونظر الزيادة اوجبة  
العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفعة حتى كان له ان ياخذها بالثمن  
الاول ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفعة بقيمتها وان اشترى ارضا  
او موزون اخذها بثمنه والعدوى المتعارب من ذوات الامثا  
وان باع عقارا بعقارا اخذ الشفعة كل واحد منها بقيمة الآخر واذا باع  
مؤجلا للشفيع اخذها ان شاء اخذها بثلث حال وان شاء صبر حتى ينقضي  
ثم ياخذها وليس له ان ياخذها في حال بثلث مؤجل وقال زفره ذلك

وهو قول الشافعي في القديم ثم ان اخذها بثلث حال من الباي سقط الثمن عن  
المشتري وان اخذها من المشتري رجع الباي على المشتري بثلث مؤجل كما كان  
وان اخذها الانتظار له ذلك وقوله في الكتاب وان شاء صبر حتى ينقضي  
مراده الصبر عن الاخذ اما الطلب فعليه في الحال حتى لو سكت عنه بطلت  
شفعته عند ابيه حصة ومحمد خلافا لقول ابي يوسف الاخر واذا اشترى دارا  
بخر او خنزير وشفيعها ذبي اخذها بثلث مؤجل وقيمة الخنزير وان كان شفيعها  
مسلم اخذ بقيمة الخنزير وان كان شفيعها مسلما وذنبا اخذ المسلم  
نصفها بنصف قيمة الخنزير والذمي نصفها بنصف ثمن الخنزير فلو سلم الذمي اخذها  
بنصف قيمة الخنزير كما اذا اشترى ارضا بثلث من رطب فحضر الشفعة بعد انقطاعه  
عن ابي الدرداء ان ياخذها بقيمة الرطب **فصل** واذا اشترى  
المشتري او غرس ثم قضى للمشتري بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن  
وقيمة البناء والغرس وان شاء كلف المشتري قلعه وعن ابي يوسف انه  
لا يكلف القلع ويجوز ان ياخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وبين ان  
يترك وبه قال الشافعي لا ان عنده لانه يطلع ويعطي قيمة البناء واذا  
زرع المشتري ثم جاء الشفعة فانه لا ياخذها بالشفعة حتى يترك الزرع  
ولا يكلفه قلع الزراعة بالاتفاق والزرع يطلع قياسا وقلع استحسانا لان  
له نهاية معلومة وينبغي بالاجر وليس فيه كثير الضرر وان اخذه ابي البناء  
او الغرس بالقيمة يعبر بقيمة مقلوعا ولو اخذها الشفعة فبني بها او غرس في  
استحقت ربح بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لا على الباي ان اخذ  
ولا على المشتري ان اخذها منه وعن ابي يوسف انه يرجع عليه واذا اشترى  
الدار او احرق بناؤها او جفف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار  
ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك واذا غرق نصف الارض ياخذ  
الباقي بحصته وان نقص المشتري البناء قبل الشفعة ان شئت فخذ العرصه  
بحصته وان شئت فزرع وليس للشفيع ان ياخذ الثمن ومن ابتاع ارضا  
فعلها ثم اخذها الشفعة بتمرها ومعناه اذا ذكر التمرفه البيع وكذلك  
ان ابتاعها وليس له التخل بتمرفه بتمرفه بتمرفه بتمرفه بتمرفه بتمرفه فان  
بذره المشتري ثم جاء الشفعة لا ياخذ التمرفه الفصلين جميعا فان جذع المشتري



سقط عن الشفع حقة قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول وهو  
 ما اذا ابتاع ارضا وعلى ثمنها ثمن كذا في الكفاية اما في الفصل الثاني ما اذا سوي  
 التمر بجميع الثمن **باب ما يجب فيه الشفعة والاجب الشفعة**  
 واجبة في العقار وان كان مالا لا يتسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا  
 وهو الحمام والبر والرحى والطريق ولا شفعة في العررض والسفن وعند  
 مالك تجب في السفن وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في النباء والتخل اذا بيعت  
 دون العرصه وهو صحيح مذكور في الاصل وهذا بخلاف العلوق حيث يستحق  
 بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفن اذا لم يكن طريق العلوقية وكسركم والذين  
 في الشفعة سواء ويستوى فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والباغي والعامل  
 والحر والعبد اذا كان كادونا او كتابا واذا ملك العقار بعض هؤلاء  
 فيه الشفعة ولا شفعة في الدار التي تزوج الرجل عليها او خال المرأة بها او  
 يشاجر بها دارا او غيرها او يصالح بها عن دم عم او يعق عبدك عليها او عند  
 ان فيجب بها الشفعة وقوله يتا في فيما اذا جعل شفعان من دارهم  
 او ما يصاحبه وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها بغير مهر ثم فرض لها الدار  
 بخلافه اذا باعها بغير الثمن او بالمستحق فان فيه الشفعة ولو تزوجها على دار  
 على ان تترد عليه النكاح فلا شفعة في جميع الدار عند ابي حنيفة وقال لا تجب  
 الا في دار باع المضارب ركا او غيرها من لا يستحق رب المال الشفعة في  
 حقة الزوج او يصالح عليها بالثمن وفي العناية عطف القدر في قوله او  
 يصالح عليها بالثمن على قوله او يعق عليها عبدا انتهى فان صالح عليها باقرار  
 وجب الشفعة قال رضي الله عنه هكذا ذكر في اكثر نسخ المختصر والصحيح  
 يصالح عنها بالثمن كان قوله عليها لانه اذا صالح عنها بالثمن لم يبق الا في يده  
 فهو يزعم ان حاله نزل عن ملكه وكذا اذا صالح عنها بسكوت لانه يحتمل انه بذل  
 المال فقد ائتمنته وقطع الشفع خصه كما اذا ائتمن مريضا بخلافه اذا صالح عنها  
 بالقرار لانه معترف بالملك للزوج اما استفادته بالصالح فكان مباذلة مالية اما  
 اذا صالح عليها باقرار او سكوت او انكار وجب الشفعة في جميع ذلك لانه  
 اخذها عوضا عن حقة في زعمه اذا لم يكن من جنس فيما لم يزعمه ولا شفعة  
 في هبة الا ان يكون بموضع شروط ولا بد من القبض ان لا يكون الموصو

الموصوب ولا عوضه شافعا ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع  
 وان سقط الخيار وجب الشفعة بشرط الطلب سقط الخيار في الصحيح  
 وفي العناية قوله في الصحيح اخر از عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب  
 عند وجود البيع لانه هو سبب الشفعة فان بشرط الخيار وجب الشفعة  
 واذا اخذها في الثلاث اي في مدة الخيار كذا في العناية وجب البيع والخيار  
 للشفيع وان بيعت دارا لغيرها والخيار للاخذها فله ان يملك الخيار الا في  
 بالشفعة واذا اخذها كان اجازة منه للبيع بخلافه اذا اشتراها ولم  
 ير حاجتها ليطلب خياره باخذها ببيع بغيرها بالشفعة ثم اذا حضر شفيع الدار  
 الاول لانه ياخذها دون ان ينية ومن ابتاع دارا واشترى فاسدا فلا شفعة  
 فيها فان سقط الفسخ وجب الشفعة يعني ان سقط الفسخ بالزيادة  
 في البيع كالبناء والغرس عند ابي حنيفة وبالسبع من آخر بالاتفاق وجب  
 الشفعة لزوال المانع كذا في العناية وان بيعت دارا بغيرها وهي في يد البائع  
 بعد فله الشفعة وان سلمها الى المشتري فهو شفيعها ثم ان سلم الدار للبيعة  
 بالبائع الفاسد الى المشتري قبل الحكم بالشفعة لم يطل شفعته كما اذا باع دارا  
 قبل الحكم بالشفعة بخلافه اذا سلم بعده وان اشترى دارا بالبائع من المشتري  
 قبل الحكم بالشفعة لم يطل وان اشترى دارا بعد الحكم ببيع الدار على ملكه  
 واذا ائتمن المشتري كاهن العقار فلا شفعة لغيره بالقيمة واذا اشترى  
 دارا فسلم الشفع شفعة ثم ردها للمشتري بخيار روية او شرط او  
 يعيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع وان ردها بغير بيع بغير قضاء  
 او تعاقب فلا شفعة لشفعة ومراوده اي مراد القدر من الرد بالقبض  
 وفي اجماع الصغير ولا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو كسرة الدار  
 عقارة لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية ولا تصح الميراثية بالفتح علقا  
 في الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه يثبت في القسمة  
 خيار الروية وخيار الشرط **باب ما يطل به الشفعة**  
 واذا ترك الشفع الاشياء وجب علمه بطلب المواتية وهو يقد ر على ذلك  
 بطلت شفيعته وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتباينين  
 لا عند العقار وقد ذكر فيها تقدم وان صالح من شفيعته على عوض بطلت



بطلت الشفعة ورد العوض وكذا لو باع شفعته بال وأقامات الشفع  
 بطلت شفعته وقال الشافعي يورث عنه قال رضي الله عنه إذا مات  
 بعد البيع قبل القضاء بالشفعة أدامات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن  
 أي قبل العقار فالبيع لازم لو رثته وإن مات المشتري لم تبطل ولا يبيع في دين  
 المشتري وصيته ولو باع القاضي والوصي أو وصلي المشتري فيها بوقية الله  
 فلا شفع في بطله ولا يأخذ الوار والمخدا ينقض تفرقه في حياته وإذا باع الشفع بشفع  
 به قبل أن يقضى بالشفعة بطلت شفعته وأن لم يعلم بشر الشفعة كما إذا  
 سلم صريحا بخلاف إذا باع الشفع واره بشرط الخيار وكل البائع إذا باع  
 وهو الشفع فلا شفعة له وكل المشتري إذا ابتاع فلا شفعة ولا أصل  
 أن من باع أو بيع له فلا شفعة له ومن اشتري أو اشتري له فلا شفعة وكذلك  
 لو ضمن الرك من البائع وهو الشفع فلا شفعة له وكذا إذا باع وشروط الخيار  
 لغيره فامضى الشرط وله الخيار وهو الشفع فلا شفعة له بخلاف جانب المشتري  
 له الخيار من جانب المشتري وإذا بلغ الشفع انحصار بيعت لم يعلم ثم علم  
 انحصار بيعت باقلا أو محظية أو غير قيمتها ألفا وأكثر فتسليمه باطل فلا شفعة  
 وكذا ميكل أو موزون أو عذوي متقارب بخلاف إذا علم انحصار بيعت  
 بغير قيمتها ألفا وأكثر وإن بان انحصار بيعت بدناية قيمتها ألفا فلا شفعة  
 وكذا إذا كانت أكثر وقال زفره الشفعة وإذا قيل إن المشتري فلا أن سلم  
 الشفعة ثم علم أنه غيره فلا شفعة ولو علم أن المشتري هو غيره فلا أن  
 يأخذ نصيب غيره ولو بلغه ثمن النصف فلم يعلم ثم شري الجميع فلا شفعة  
 وفي عكسها لشفعة في ظاهر الرواية **فصل** وإذا باع دارا  
 لا مقدار ذراع في طول الحد الذي يطل الشفع فلا شفعة له وهذه حيلة  
 وكذا إذا وصفت منه هذا المقدار وسلم إليه وأن ابتاع منها سهماين  
 ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجاري في السهم الأول دون الثاني فإن أراد حيلة  
 ابتاع السهم بالثمن الأول مما مثلا والباقي بالثمن الثاني وإن ابتاعها بثمن ثم  
 دفع إليه ثوبا عنه فالشفع بالثمن دون الثوب قال رضي الله عنه وهذه حيلة  
 ثم أجور أو شريكه فيبيع بأصفا قيمة ويعطي بها ثوب بعد قيمته إلا أنه لو اشترى  
 الشفعة يبيع كل الثمن على شري الثوب والباقي جرد في يبيع بالدار ثم الثمن

اسم

الثمن وينار حتى إذا استخفت الشفعة بطلت تصرف فبيع الدار لا غير  
 ولا تكرر الحيلة في اسقاط الشفعة عند أبي يوسف ومكره عند محمد وعليه هذا  
 الخلاف حيلة في اسقاط الزكوة **مسألة متفرقة** وإذا اشترى  
 خمسة نفر دارا من رجل فملك الشفع أن يأخذ نصيب أحدهم وأن اشترى أحدهم  
 من خمسة أخذها كلها أو تركها ولا فرق في هذا أي في أخذ الشفع نصيب أحد  
 المشتريين كذا في النهاية بين ما قبل القبض وبعده هو الصحيح في الكفاية وروى  
 عن أبي حنيفة أنه فرق فقال إن أخذ قبل القبض نصيب أحدهم ليس له ذلك  
 وبعد القبض له ذلك انتهى لا أن قبل القبض لا يملكه أخذ نصيب أحدهم إذا نقد  
 ما عليه لم ينقد الآخر بخلاف ما بعد القبض وسواء سمي كل بعض ثمنًا أو كان  
 الثمن حله قال صاحب الهداية ومضا تفرعات ذكرنا معا في كفاية المنهج وقد  
 اشترى نصيبا غير مقسوم فقام البائع أخذ الشفع النصف الآخر من المشتري  
 أو يبيع الشفع لا ينقض القبض وأن كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع  
 فكذا لا ينقض ما هو من ثمنه بخلاف إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة  
 وقال المشر الذي لم يبيع حيث يكون للشفع نفسه ثم أطلق الجواب في الكتاب  
 يدل على أن الشفع يأخذ النصف الآخر من المشتري في أي جانب كان وهو لم ي  
 عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنه إنما يأخذها إذا وقع في جانب الدار  
 التي يشفع بها ومن باع دارا وله عبد مآذون عليه دين فلا شفعة وكذا  
 إذا كان العبد مملوكا يبيع فلولاه الشفعة بخلاف إذا لم يكن عليه دين لا يبيعه  
 لمولاه ولا شفعة لمن يبيع له وتسلم الأب والوصي الشفعة على الصغير  
 جائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفره على شفعته إذا بلغ  
 ثوبا وعلى هذا الخلاف إذا بلغها شراء أو بجوار أو الصبي فلم يطلبها وعلى هذا  
 خلاف تسليم الوكيل بطلب الشفعة في رواية كتابا لو كالة وهو الصحيح وكذا  
 باطلها وهذا إذا بيعت مثل قيمتها فإن بيعت أكثر من قيمتها بما لا يتعاقب التنازل  
 به قبل جاز التسليم بالإجماع وقيل لا يصح بالاتفاق وأن بيعت بأقل من  
 ثمنها بما لا كثيرة فمن أبي حنيفة أنه لا يصح التسليم منها ولا ربه عن  
 أبي يوسف **كتاب القسمة** القسمة في الأعيان المشتركة  
 شرعية لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشرها في المغانم والموارث وجرم من

21  
 230



التوارث بها من غير كسر ثم على التعريف عن معنى المبادلة لان ما يبيع لاحد من بعض  
 كان له وبعضه كان لصاحبه فقولنا هذه عوينا عاين من جهة في نصيب  
 صاحبه فكان مبادله وافرار والافراز هو الظاهر في المكيلات والموزنة  
 لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبته صاحبه ولو اشتراه  
 فاقسماه ببيع احدهما نصيبه مائة بنصف الثمن ومعنى المبادلة هو الظاهر  
 في الحيوانات والعروض للتفاوت حتى لا يكون لاحدهما اخذ نصيبه عند غيبته  
 الآخر فلو اشتراه فاقسماه لايبيع احدهما نصيبه مائة بعد القسمة الا انهما  
 اذا كانت من جنس واحد جاز لنا ان نبيع القسمة عند طلب احدهما  
 لان فيه معنى الافراز لتفاوت المقاصد والمبادلة مما يجزى في الجبر كما في قضاء  
 الديون وهذا لان احدهم يطلب القسمة على القاضى ان يختص بالانتفاع  
 بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب العا جابته وان كانت خاسرا  
 مختلفة لا يجبر القاضى على قسمتها لتعد المبادلة باعتبار نفس التفاوت  
 في المقاصد ولو تراخوا عليها جاز لان الحق لهم وينبغي القاضى ان ينصف قاسما  
 يرزق من بيت المال يقسم بين الناس غير احرار فان لم يفعل نصيب قاسما قسم  
 بالاجر معناه بالاجر على المتعاضدين بقدر اجر مثله كذا ينقسم بالزيادة  
 والافضل ان يرزق من بيت المال لانه ارفق بالناس ابعد عن التهمة ويجب  
 ان يكون عدلا مأمونا عالما بالقسمة ولا يجبر القاضى الناس على قسم واحد  
 معناه لا يجبرهم على ان يشاؤوه ولو اصرحوا فاقسموا جاز الا اذا كان  
 فيهم صغير يحتاج الى امر القاضى ولا يترك القسام يشتركون كذا يصير  
 الاجرة غالية بتواكلهم وعند عدم الشركة يتبادر على كل اليد خيفة الموت  
 فيرخص لاجر واجرة القسمة على عدد الرؤوس عند اية حنيفة وكذا لا على  
 قدر الانبياء فيقدر بقدره وعند اى من اية حنيفة فيمارون من عند  
 ان الاجر على الطالب من المنتفع واذا حضر الشركاء عند القاضى وفي اية  
 دارا وضعة او عوانهم در نوصا عن قلا ان لم يقسمها القاضى عند اية  
 حنيفة حتى يقيموا البيعة على موته وعد ورثته وقال صاحبه يقسمها  
 باعترا فهم ويذكر في كتاب القسمة ان قسمها بقولهم وان كان المال مشترك  
 ماسون العقار وادعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعا ولو ادعوا في العقار

في العقار انهم اشتروه وقسم بينهم وقول اية حنيفة مبنى على ان القسمة  
 قضاء على الميت اذ الزمة بمبقاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة  
 تنفذ وصاياه وتقتضى بوزنها قال في العناية وعن هذا قالوا اذا اوصى  
 بجزيرة لان قولت قبل القسمة تنفذ الوصية فيها بقدر الثلث  
 كانه اوصى بها بخلاف ما بعد القسمة فان الزيادة للموصى له فلو ان الزمة  
 بمبقاة على ملك الميت فلا بد له من حجة وهي ما اقرار الورثة او بينتهم  
 واقرارهم ليس بحجة على الميت فلا بد من البيعة انتهى فان ادعوا الملك  
 ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسم بينهم قال رضى الله عنه وهذه رواية  
 كتاب القسمة واذا قسم الميراث بين ورثة حصنوا البيعة ولم يقولوا  
 لا نعلم وارثا اخر لا يؤخذ منهم الخيل عند اية حنيفة لجملة المكفول لذكره  
 في فضل وعلى الزوج ان يسكنها من النفقة في كتاب الطلاق وفي لجامع  
 الصغير ارض او عاها جلال واقاما البيعة انهما في ايدى ابيهما وارادوا القسمة  
 لم يقسمها حتى يقما البيعة انهما لهما قيل هو قول اية حنيفة خاصة وقيل  
 هو قول الكل وهو الصحيح واذا حضر وارثان واقاما البيعة على الوفاة  
 وعدد الورثة والدار في ايدى ابيهم ومعهم وارث غائب قسمه القاضى  
 بطلب الحاضرين وينصب بكل بقبض نصيب الغائب وكذا لو كان كل  
 الغائب صبيا يقسم وينصب صبيا بقبض نصيبه ولا بد من اقامة البيعة  
 في هذه الصورة عند ايضا خلافا لهما كما ذكرنا من قبل ولو كانوا شريين  
 لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان العقار في يد الوارث الغائب او  
 شئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير  
 ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البيعة وعدمها هو الصحيح كما هو اطلاق  
 في الكتاب والجامع بقوله لم يقسم من غير ذكر اقامة البيعة كذا في النهاية  
 وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البيعة ولو كان الحاضر  
 يرا وصغيرا نصب القاضى عن الصغير صبيا وقسم اذا اقيمت البيعة  
 كذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها اى في الدار فطلب القسمة  
 واقاما البيعة على الميراث والوصية وذكر في اجماع الصغير انه ثبت في  
 القسمة خيار الرؤية وخيار الشرط وذكرنا في باب يجب فيه الشفعة



من كذا الشفعة ومن مات وترك ذرة حائلة يوقف ميراث ابن واحد على  
 الفتور ولو كان مع ذوات آخران كان لا يسقط لكل ولا يتغير بالمثل يعطى كل نصيب  
 فان كان من سقط بالمثل لا يعطى وان كان من يتغير يعطى الاقل المتين كما  
 في المفقود ذكرها في كتاب المفقود **فصل** فيما يقسم بالام  
 واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب احدهم وان كان ينتفع  
 احدهم والاخر يستقر لقلته بنصيبه فان طلب صاحب الكثير يقسم وطلب  
 صاحب القليل لم يقسم وذكر اخصاص على قلة حصة وفي الكفاية اني لو طلب صاحب  
 القليل قسم ولو طلب صاحب الكثير لم يقسم وذكر في بعض النسخ اخصاص  
 مكان اخصاص الاصح هو اخصاص كل من الاول قول اخصاص انتهى وذكر حكم  
 الشهيد في مختصره ان ايتها طلب القسم يقسم العا والاصح المذكور في الكتاب  
 وهو القول الاول وان كان كل واحد من الشركاء صغير لم يقسم بالابر اجزائها  
 ويقسم المروض اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم جنسين بعضها في يد  
 بعض فيقسم العاصي كل موزون ومكيل كثير او قليل والمعدوم والتعاريف  
 وبشر الذئب الفضة وبشر الجدي والنحاس والابل باقرها والبقرة والغنم ولا  
 يتشبه وبغيره وبرزوخا وحملا ولا يقسم الاواني التي التحقت بالاجناس المختلفة  
 باختلاف الصفة ويقسم الثياب الهروية الممتدة الصنف ولا يقسم ثوبا واحدا  
 لا يتحقق قسمته الا بالقطع المستلزم بالضرر ولا توبين اذا اختلف قيمته باختلاف  
 ثلثة اذواب اذا جعل ثوب بثوبين او ثوب وربع ثوب بثوبين ثلثة ارباع  
 ثوب وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها الا ببرر ان الذكر  
 والانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوان جنس واحد وقال يقسم الرقيق  
 لا تحا وجنس كما في الابل والغنم ورقيق المغنم وقال ابو حنيفة رقيق العام  
 بخلاف غيره لان حق العاني في المالهية حتى كان لا يام بيعها وقسمتها ورضا  
 تتعلق بالعين والمالهية فافرقا واما الجواهر فقد قيل اذا اختلف الجنس لا يقسم  
 كاللآل والبواقي وقيل لا يقسم الكبار منها كثرة التعاقب ويقسم الصفا  
 لقلته اتعاقب وقيل يجر الجواب على اطلاقه لا يقسم الجواهر عنده مطلقا  
 لان جماله الجواهر فخر من جملة الرقيق ولا يقسم حمام ولا بشر ولا رحي  
 الا بتراضي الشركاء وكذا الحائطين الدارين وان كانت ذوات مشتركة

مشتركة فيصير واحد قسم كل دار على حصة في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وقال  
 ان كان الاصل لمقسمة بعضها في بعض قسمها وعلى هذا الخلاف لا فرق بين  
 المشتركة بخلاف الدار الواحدة اذا اختلف بيوتها لا يقسم بيوتها بل قسمت  
 الدار قسم واحدة قال رضي الله عنه فيقيد الوضع في الكتاب اى وضع  
 المسئلة في الكتاب في دور مفيدة يكونها في مصراتة الى ان الدارين  
 او اكانا في مصرين لا يجتمعان في القسم عندهما وهو رواية هلال عنهما  
 عن ابي يوسف ومحمد وعن محمد بن يقطين قسم احد بيوتها في الاخرى والبيوت في حلة  
 او محال يقسم قسم واحدة والمنازل المتلازمة كالبيوت والمباني كالدور  
 وان كانت دارا وصنعة او دارا وها نوتا قسم كل واحد منها على حدة  
 قال رضي الله عنه جعل الدار والمكانوت جنسين وكذا ذكر اخصاص وقال  
 في اجازات الاصل ان اجارة منافع الدار بالمكانوت لا يجوز وهذا يدل  
 على انها جنس واحد فيجعل في المسئلة روايان او تبني حرة الربوا هناك  
 اى في اجازات الاصل على شبهة الحجاب والقسم في الزرع والغلة والولد  
 والثمرة على تقادير الانصاف ولا على عدد الرؤوس كرها في اوثق كتاب الشفعة  
 وفي الكفاية فان الشريك اذا اشترا بثلثة عشر درهما مثالا ومال صاعا  
 خمسة ومال الاخر عشرة ثم باعاه فربا ثلثة دراهم فالدرهمان لصاحب  
 العشرة والدرهم الواحد لصاحب خمسة لانه اربع ربع المال فكان بينهما  
 على عدد دراهم المال والقلعة بان كان حانوت بينهما اثنا عشر قلعة ايضا تكون  
 بينهما اثنا عشر انتهى **فصل** في كيفية القسمة وينبغي للقاسم ان  
 يصور ما يقسم ويقدره يعني يوزن على سهام القسمة ويروي يفرق اى  
 يقطع بالقسم عن غيره ويذكر عدد ويقوم اليك ويعز كل نصيب عن الباقي  
 طريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق ثم يلقب  
 بيدي بالاول والآخر يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة التي يكتب  
 ما بهم ويخرج القرعة فمن حوزها اسمه اول قلده السهم الاول ومن حوز  
 ما ثانيا قلده السهم الثاني والاسل ان يفرق ذلك الى اقل الانصاف حتى اذا  
 ه الاقل ثلثا جعلها الثلثا وان كان سد جعلها اسدسا لئلا يكون القسم  
 حصة الهداية وقد شرعناه شبعانا في كفاية المنتهى يتوفيق الله تعالى



وقوله في الكتاب. ويغز كل نصيب بطريقه وشبهه بيان الافضل فان لم يفعل ولم  
يكن جاز على ان ذكره بتفصيل ان شاء الله تعالى والقرعة لتطليب القلوب وازاحة  
حكمة الميل حتى اوعين لكل منهم نصيبا من غير اقراع جاز ولا يدخل في القصة  
الدرهم الا بتراضهم فاذا كان ارض ببناء فحق في يوسف ان يقسم كل ذلك  
على اعتبار القيمة وعن ابي حنيفة انه يقسم الارض المساحة ثم يرد من وقع البناء  
في نصيبه او من كان نصيبه جودا على الاخر حتى يباذره فقد ظل الدرهم  
في القصة ضرورة وعن محمد بن يونس على شريكه بما يقابل البناء ما يباذره  
من العروة واذا بقي فضل لا يمكن تحقيق التسوية بان لا يبقى العروة بقيه البناء  
في يرد الفضل واحده وهذا يوافق رواية الاصل واذا اقتضا دارا واخذها  
اكثر من نصيبه التزم في مقابلة الزائد مكافا او موزونا موصوفا في الزمة شرط  
عنده بيان مكان الايفاء خلافا لما في بعض النسخ ذكرنا في باب التسليم فان  
قسم بينهم ولا حرج من ميل في نصيب الاخر او طريق لم يشرط في القصة فان لم يكن  
صرف الطريق والمسيل عند ليس ان يستطرق ويقتل في نصيب الاخر وان لم يكن  
ضمن القصة وتكون الحق في الوجه الاول اي فيما اذا امكن صرف الطريق  
والمسيل عند ذلك الجواب اي يسأل ان يستطرق ويقتل في نصيب الاخر وفي  
الوجه الثاني اي فيما اذا لم يكن صرفهما يدخل فيهما ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم  
في القصة ان كان يستقيم لكل واحد طريق يفتح في نصيبه قسم حاكم من غير طريق  
يرفع لجامعتهم وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعة ثم تحقق لكل المنفعة  
فيما وراو الطريق ولو اختلفوا في مقدار جعل على عرض باب الدار وطوله  
والطريق على سائر امهم كما كان قبل القصة ولو شرطوا ان الطريق بينهما انما  
جاز وان كان اصل الدار نصيبا لان القصة على التفاوت جائزة بالترتيب  
واذا كان سفلا لعلو له وعلو لا سفلا وسفلا لعلو قوم كل واحد على حدة  
وقسم القيمة ولا يعتبر لغير ذلك قال رضي الله عنه هذه عند محمد وقال ابو حنيفة  
وابو يوسف يقسم بالذرع ثم اختلفا فيما بينهما في كيفية القصة بالذرع  
قال ابو حنيفة ذراع من سفلى بزاوية من علو وقال ابو يوسف ذراع  
بذراع قيل اجاب كل واحد منهم على عادة اصل عمره واحل لغيره في تفصيل  
السفل على العلو واستواهما وتفصيل ان تلمزة والعلو اخر وقيل اختلاف

اختلاف معنى الفتوى اليوم على قول محمد وقوله لا يفتقر الى التفسير وقيل  
قوله في حنيفة في مسئلة الكتاب ان يجعل مقابلة ذراع من العلو المجزؤة  
وتكون وثلاث ذراع من البيت الكامل لان العلو مثل نصف السفلى  
وتكون وثلاث ذراع من السفلى ستة وستون وثلاثون وسبعة وثلاثون  
وثلاث ذراع من العلو قبلت ثمانية ذراع فيساوي ثمانية من العلو المجزؤة ويجعل  
بمقابلة ذراع من السفلى المجزؤة من البيت الكامل ستة وستون وثلاث ذراع  
لان علوه مثل نصف قبلت ثمانية ذراع كما ذكرنا والسفل المجزؤة  
وستون وثلاثون لانه ضعف العلو فيجعل مقابلة ثمانية وتفسير قول ابو  
الاجل يجعل اربعة وخمسة ذراعا من البيت الكامل ثمانية ذراع من السفلى المجزؤة  
او ثمانية ذراع من العلو المجزؤة لان العلو والسفل عند سبعة وخمسون ذراعا من  
البيت الكامل بمزلة ثمانية ذراع خمسون منها سفلى وخمسون منها علو واذا  
اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضي الله عنه  
هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابي  
يوسف ولا يوبه قال الشافعي وذكر الخفاف قول محمد قولهما وقاسما  
الناضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي واذا قاسما باجر لا تقبل الشهادة بالاع  
واليه مال بعض شيخ ولو شهد قاسم واحد لا تقبل **باب** دعوى الغلط  
في القصة والاستحقاق فيها واذا ادعى احد الغلط وزعم ان ما اصابه شيئا  
في يومها جودا قد شهد على نفسه بالاستيقان لم يصدق على ذلك للبيضة فان  
لم يقر له بيضة استحقاق الشراكة من كل منهم جمع بين نصيب الناصر المدعى فيقتسمها  
على قرانها كما قال رضي الله عنه ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لتناقضه واليه  
اشارة من بعد وانما الاستوفيت حتى واخذت بعضه فالقول قول خصمه  
بينه وان قال اصحابي لا موضع كذا فلم يسمه ولم يشهد على نفسه بالاستيقان  
لذبحه شريكه كالحاقا وسحت القصة ولو اختلفا في التقويم لم يفتت اليه الا  
واكانت القصة بقضاء العا والغبين فالحش ولو اقساما دارا واصاب  
ل واحد طائفة فادعى احداهما شيئا في يد الاخر انه ما اصابه القصة وانكر  
الاخر فحليلة قامة البيضة وان اقاما البيضة توخى بيضة المدعى لانه خارج وان كان  
قبل الاقدام على القبض خالفوا وراوا وكذا اذا اختلفا في الهدود واما البيضة



يقتضى لكل واحد الجزء الذي هو في يد صاحبه وان قامت لاحدهما بينة قضى له وان  
 لم تقم لواحد منهما عالما كما في البيع واذا اختلفت شركاوة الطريق يستون  
 في ملك رتبة الارض ولا يعتبر ذلك سعة الدار ومقتضاها انما رتبة ما في  
 الشرب من كذا احياء الموت **فصل** واذا استحق بعض نصيبا  
 بعينه لم تقسم القسمة عند ابي حنيفة ورجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقا  
 ابو يوسف تنسخ القسمة قال رضي الله عنه وذكر الاختلاف في استحقاق بعض  
 بعينه وهكذا ذكر في الاسرار والصحاح ان الاختلاف في استحقاق بعض شايع  
 من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معين لا تنسخ القسمة بالاجماع ولو اتفق  
 بعض شايع في الكل تنسخ القسمة بالاتفاق فلهذه ثلثة اوجه ولم يذكر قول محمد  
 وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو حفص مع ابي حنيفة وهو الاصح وابو يوسف  
 يقول بان باستحقاق بعض شايع ظهر شرك ثلث والقسمة بدون رضاه باطله  
 كما اذا استحق بعض شايع في النصيبين وباستحقاق جزء شايع ينعدم معنى القسمة  
 وهو لا فراز لانه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر شايعا بخلاف المعين  
 ولها ان معنى الافراز لا ينعدم باستحقاق جزء شايع في نصيب احدهما وهذا  
 جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما او  
 ثالث والنصف المؤخر بينهما لا لشركة لغيرهما فيه فاقسم على ان لاحدهما ما لها من  
 المقدم وربع المؤخر يجوز وكذا في الانتحاء وصار كاستحقاق شئ معين بخلاف  
 في النصيبين لانه لو بقيت القسمة لتقرر ان ثلث يتفرق لتسببه في النصيبين  
 اما هنا لا ضرر المستحق فافترقا وصورة المسئلة اذا اخذ احدهما الثلث المقدم  
 من الدار والاخر الثلثين من المؤخر وقيمتها سواء ثم استحق نصيب المقدم  
 فخذها ان شاء نقص القسمة دفعا لعيب التخصيص وان شاء رجع على صاحبه  
 بربع ما في يده من المؤخر لانه لو استحق كل المقدم رجع بنصفه في يده فا  
 استحق النصف رجع بنصف النصف وهو الربع اعتبارا للجزء بالكل ولو  
 صاحب المقدم نصفه ثم استحق النصف الباقي رجع بربع ما في يده الاخر عند  
 وسقط خياره ببيع البعض عند ابي يوسف في يد صاحبه بينهما نصفان  
 وبضمن قيمة نصف باع لصاحبه ولو وقعت القسمة ثم ظهر في الزكاة دين محيي  
 ردت القسمة وكذا اذا كان غير محيط بالقسمة فابقي من الزكاة ما يفي بها بالدين

بالدين وراد ما قسم ولو ابراهه لغرامة بعد القسمة او اذاه الورثة  
 من المخرج والدين محيطا وغير محيطا جازت القسمة ولو ادعى احد المتقاسمين  
 ديناً في الزكاة صح دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم تسع للتناقص اذ  
 الاقدام على القسمة اعتراف منه بكون المقسوم مشتركا ولا يجوز قسم الدين  
 قبل القبض كرهنا في فصل الضمان من الكفالة **فصل في المهايأة**  
 والمهايأة جائزة استحسانا للحاجة اليها في تيسر الاجتماع على الانتفاع  
 فاشبه القسمة ويجوز فيه جبر القاصي كما يجوز في القسمة ولو طلب احد الشريكين  
 القسمة والاخر المهايأة يقسم القاصي لانه ابلغ ولو وقعت فيما يحتمل القسمة  
 ثم طلب احدهما القسمة يقسم وتبطل المهايأة لانه ابلغ ولا يبطل التهاين  
 بموت احدهما ولا بموتها ولو تعاضلا في دار واحدة على ان يسكن هذا طائفة  
 وهذا طائفة اى ناحية من الدار وهذا علوها وهذا اسفلها جازت القسمة  
 والتهاين في هذا الوجه افراز لانه مباذلة ولهذا يشترط فيه التاقية ولكل  
 واحد ان يستغل ما اصابه المهايأة شرط ذلك في القسمة اى لم يشترط ولو تعاضلا  
 في عمارتين على اى عديم هذا يؤكدها وكذا هذا في البيت الصغير لانه  
 المهايأة قد تكون في الزمان وقد تكون من حيث المكان والاول مستقيم  
 ولو اختلفا في التهاين من حيث الزمان والمكان في محل كملها بما مرهما القاصي  
 بان يتفقا فان اختلفا من حيث الزمان يفرغ في البداية فنيا للتمتع ولو تعاضلا  
 في العبدين على ان يجزم هذا العبد والاخر الاخر جازت القسمة لان القسمة  
 على هذا الوجه جائزة جبراً من القاصي وبالرافع فكذا المهايأة وقيل عند ابي حنيفة  
 لا يقسم القاصي هكذا روى عنه والاصح انه يقسم لانه عند ابي حنيفة وفي النهاية  
 وحاصل ما في التهاين في العبد هو ان التهاين في استحقاق عبيد واحد بينهما من غير  
 استغلال يجوز به بلا خلاف في ذلك في العبدين على الاصح اى يجوز بلا خلاف  
 واما التهاين في العبد الواحد بينهما من حيث الاستغلال يجوز عندنا خلافاً  
 حنيفة انتهى ولو تعاضلا فيها على ان تنفق كل عبيد على من يأخذه جازت القسمة  
 للمصلحة في اطعام المملوك بخلاف شرط الكسوة لانه لا مانع فيها ولو  
 تعاضلا في دارين على ان يسكن كل واحد منهما دارا جازت القسمة على العبد  
 طاهر لان الدارين عندنا كدار واحدة وقيل لا يجوز عندنا اعتبار القسمة



وعن حنفية رضى الله عنه ان الجوز التي توفها اصلا بالجوز وبالارضين خلا في قسمة  
 رقبتهما وفي الراتبين لا يجوز لها اية على الركوب عنده حنفية وعندهما يجوز  
 والتمها في الركوب واية واحدة على هذا الخلاف بخلاف العبد واما التها في  
 في الاستغلال يجوز في الارض الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد  
 والارابة الواحدة لا يجوز ولو زادت الفلكة في نوبة احداهما غلته في نوبة  
 الاخر يشتركان في الزيادة ليتحقق التعديل بخلاف اذا كان التها في نوبة  
 فاستغل احداهما في نوبة زيادة والتها في نوبة الاستغلال في الارضين جائزا ايضا  
 في ظاهر الرواية ولو فضل غلة احداهما لا يشتركان فيه بخلاف الدار الواحدة  
 وكذا يجوز في الاستغلال في العبدين عندهما اعتبارا بالتها في نوبة المنافع ولا يجوز  
 عنده ولا يجوز عنده ولا يجوز في الاستغلال في الراتبين عنده خلا في لهما  
 ولو كان نخل او شجر او غنم بين اثنين فتها على ان يأخذ كل واحد منهما الحصة  
 يستثمرها او يرعاها ويشرب الباقي لا يجوز ويجوز ان يبيع حصته من  
 ثم يشترها بغيرها بعد ما مضى نوبته او يتنفع بالتبر بمقدار معلوم استقرضا  
 نصيب صاحبه او قرض المشاع جائز **كتاب المزارعة**  
 قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث في الربيع باطله اعلم ان المزارعة مثالة  
 من الزرع وفي الشريعة عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند  
 ابو حنيفة وقال لا جائزة واذا فسد عنه فان سقى الارض وكرهها ولم  
 يخرج شيئا فلا جرم فليكون في معنى اجارة فاسدة وهذا اذا كان البذر  
 من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبل ضليعه المثل وانما يرجع في  
 الوجهين لصاحب البذر لانه غار ملكه والآخر الاجر الا ان الفطور على قولها  
 اي في جواز المزارعة حاجة الى ان يملكها ولظهور تعامل الامة بها والقياس  
 ترك التعامل كما في الاستصناع ثم المزارعة لصحتها على قول من يجزها شرط  
 احدهما كون الارض صالحة للزراعة والثاني ان يكون رب الارض المزارعة  
 من اصل العقد ولا يكتفى به لان عقدا لا يصح الا من الاهل الثالث بيان  
 المدة والرابع بيان من عليه البذر والخامس بيان نصيب من لا يزرع فكل  
 والتاسل ان يخلي رب الارض بينها وبين العامل تحت لو شرط عمل الارض  
 يفسد العقد لغوات التحلية والتابع الشركة في الخارج بوجوه صوله والامن بيان

بيان جنس البذر ليس بالاجرم معلوما وصح عندهما على ربيعة اوجه ان كانت  
 الارض والبذر لواحدا والبقر والعمل لواحدا جازت المزارعة وان كانت  
 الارض لواحدا والعمل والبقر والبذر لواحدا جازت وان كان الارض  
 والبذر والبقر لواحدا والعمل من آخر جازت وان كانت الارض والبقر  
 لواحدا والبذر والعمل لاخر في باطله وهذا الذي ذكره ظاهر الرواية  
 وعن ابي يوسف انه يجوز ايضا لانه لو شرط البذر والبقر عليه اي على رب  
 الارض يجوز فكذا اذا شرط وحده وصار كجانب العامل وصحها وجهان  
 آخران لم يذكرهما احدهما ان يكون البذر لاحدهما والارض والبقر والعمل  
 للآخر وانه لا يجوز والثاني ان يجمع بين البذر والبقر وانه لا يجوز ايضا  
 عند المنفرد فكذا عند الاجتماع ومعنى قوله عند المنفرد انفراد البذر والبقر  
 بان كان من احدهما البقر لا غير او البذر لا غير كذا في الكفاية والخارج في الجوز  
 لصاحب البذر رواية وفي رواية لصاحب الارض ويصير شرط البذر لهما  
 له باتصاله بارضه ولا تصح المزارعات الا على مدة معلومة على ما بينا وان كان  
 شيئا بينهما فان شرط لاحدهما فانه مستامة فهي باطله وكذا اذا شرط ان  
 يدفع لصاحب البذر بذر ويكون التبين بينهما نصيب بخلاف اذا شرط صاحب البذر  
 غنما خارج لنفسه وللآخر والتبين بينهما فانه يجوز كما اذا شرط رفع العشر  
 وقسمة الباقي والارض عشرية وكذا كان شرط على الما ذيات والسواة  
 معناه لاحدهما واما ذيات جمع الما ذيات وهو اصغر من النحر واعظم من الجوز  
 فارسي معرب وقيل يجمع فيه ما لا يسيل ثم يبقى من الارض والسواة في جمع السواة  
 وهو فوق الجوز وادون النحر ويجوز ان يكون بينهما فرق لذلك ورد بها بعطف  
 احدهما على الآخر كذا في النهاية وعلى هذا اذا شرط لاحدهما ما يخرج من ناحية  
 معينة والآخر ما يخرج من ناحية اخرى وكذا اذا شرط لاحدهما التبن وللآخر  
 الحب وكذا اذا شرط التبن لصفين واحبب احدهما بعينه ولو شرط احب  
 خفيف ولم يتفرقا للتبن صحت ثم التبن يكون لصاحب البذر لانه غار ملكه وفي  
 ما يحتاج الى الشرط والمفرد هو الشرط وهذا سكوت عنه وقال مشايخ  
 بلح التبن بينهما ايضا اعتبارا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاوان ولو شرط  
 احب خفيف والتبن لصاحب البذر صحت ولو شرط التبن للآخر فسدت واذا

لانه لا يجوز

حقه



حق المزارعة فالجاري على الشتر وان لم يخرج الارض شتاً فكل شئ للعامل  
 واذا فدت المزارعة فالجاري لصاحب البذر ولو كان البذر من رتب الارض للعامل  
 اجر مثله لا يزداد على مقدار شرط وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقا  
 محمد له اجر مثله بالتمام وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض  
 اجر مثل رسته وحل يزداد على ما شرط له من الخارج فهو على خلاف البذر  
 ذكره ولو جمع بين الارض والبقر حتى فدت المزارعة فعلى العامل اجر مثل  
 الارض والبقر هو الصحيح قوله هو الصحيح اذ عن قول بعض اصحابنا فانهم قالوا معنى قوله  
 فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر ان لم يقدّم له اجر مثل الارض كروية فاما البقر لا يخرج  
 ان يستحق بعقد المزارعة بحال فلا ينعقد عليه صحيح ولا فاسد وجوب اجر للبقر ان يكون  
 بدون انعقاد العقد والمنافع لا تنقسم الا بالعقد لكن الاصح ان عقد المزارعة  
 من جنس الاجارة ومنافع البقر مما يجوز استحقاقها بعقد الاجارة فينعقد عليها  
 عقد المزارعة بصفة الفساد ويحجب بها كباقي اجر مثل الارض كما في المحرر  
 المسوط كذا في الكفاية واذا استحق رتب الارض لخارج لبذر في المزارعة  
 الفاسدة طالب لجميعه واذا استحق العامل اخذ قدر بذر وقدر اجر الارض  
 وقصد بالفضل واذا عقدت المزارعة فاستنع صاحب البذر من العمل بغيره على اي  
 قبل القاء البذر واما بعده فيجوز ان عقد المزارعة يكون لازماً من الجانبين  
 بعد القاء البذر كذا في الكفاية ولو اذنت المزارعة ليس من قبله البذر اجمعه الحاكم  
 على العمل الا اذا كان عذراً ففسخ به الاجارة ففسخ به المزارعة ولو اذنت  
 رتب الارض والبذر من قبله وكرب المزارع الارض فلا شئ له في عمل الكواكب  
 قيل هذا في الحكم فاما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرضاء العامل لا غيره في  
 ذلك واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتباراً بالاجارة وقد  
 الوجه في الاجارات ولو كان دفعتها ثلث سنين فلما نبت الزرع وان  
 الاول ولم يستحصل حتى مات رتب الارض ترك الارض في يد المزارع  
 يستحصل الزرع ويقسم على الشتر وتنقسم المزارعة فيما بقي من السنين  
 ولو مات رتب الارض قبل الزرع بعد ما كرب الارض وحضر الانحياز فحق  
 المزارعة ولا شئ للعامل بمقابلته ما عمل واذا فسخ المزارعة تبين قاصر  
 اي ثقل الحق صاحب الارض فاحاج اليها جاز ليس للعامل ان يطالبه

ان يطالبه بما كرب الارض وحضر الانحياز بشئ ولو نبت الزرع ولم يحضر  
 لم يتبع الارض في الدين حتى يستحصل الزرع ويخرج العاصي من الحبس  
 ان كان جريح الدين واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يبرك  
 كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصل النفع والنقطة  
 على الزرع عليها على مقدار حقها معناه حتى يستحصل بخلاف اذا  
 مات رتب الارض والزرع بقل حيث يكون العمل فيه على العامل فان  
 انفق احدهما في المسئلة الاولى وهي اذا انقضت مدة الاجارة  
 بغير اذن صاحبه وامر القاضى فهو مستطوع ولو اراد رتب الارض ان يأخذ الزرع  
 بقل لم يكن له ذلك ولو اراد المزارع ان يأخذه بقل قيل لصاحب الارض  
 اقلع الزرع فيكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه وانفق انت على الزرع وزرع  
 بما تنفق في حقته ولو مات المزارع بعد نبت الزرع فعالت ورثته  
 نحن نعمل الى ان يستحصل الزرع وابي رتب الارض فلم يترك ان ارادوا  
 قلع الزرع لم يجزوا على العمل والمالك على اختيار الشئ يعني المذكورة وفي  
 الغاية وغيره الا ان في هذه الصورة لو رجع بالنقطة رجع بكلها اذ العمل  
 على العامل استحق لبقاء العقد انتهى وكذلك اجرة احصاء والرفاع والذائر  
 والتذرية عليهما بالخصص في النهاية احصاء وفتح الحاد وكسرها لغتان  
 وقوي بها في قوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده والرفاع وهو ان يرفع  
 الزرع الى البيدر والكسر لغة والدياسة في الطعام ان يدخل بقوام  
 الدواب ويكون عليه المدفوس يعني يخرج حتى يصير سناً والدياسة منل سيف  
 واستعمال الفقه آياه في موضع الدياسة جائز قال الاصمعي يابس الكدر  
 ووداسه واحد انتهى فان شرطاه في ذكر من الامور في المزارعة على القاض  
 فدت وهذا الحكم ليس مختصاً بما ذكر من الصورة وهو انتضاء المدة  
 والزرع لم يترك بل هو عام في جميع المزارعات واذا شرط في العقد ذلك  
 ولا يقتضيه وفيه منفعة لاحد من العقد كشرط الحمل والطمح على العامل  
 وعن ابي يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للعامل وهو اختيار شيخ  
 بلخ قال فمثل لائمة الشريفة هذا هو المصحح في ديارنا اي بخار فالحاصل ان المالك  
 من عمل قبل الادراك كالتسقي والخط فهو على العامل ما كان منه بعد الادراك



قبل القسمة فهو عليها في ظاهر الرواية كالمصاوة والرياس وشايعهما  
 كان بعد القسمة فهو عليها والمعاملة في قياس هذا ما كان قبل ادراك الثمن  
 السقي والتلقيح والحفظ فهو على العامل ما كان بعد الادراك كالجاذ والحفظ  
 فهو عليها ولو اشترط اجزاء على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه  
 وما كان بعد القسمة فهو عليها ولو اشترط احصاء في الزرع على رتب الارض  
 لا يجوز بالاجماع لعدم العرف ولو اراد فصل القصيل او جذع النخلة او التقاط  
 الرطب فذلك عليها ولو دفع الزرع وهو قتل جاز وان استحصد وادرك  
 لم يجز ذكره في كتاب المساقاة **كتاب المساقاة** قال ابو حنيفة  
 المساقاة جزء من الثمر باطله وقال لا جازية اذا ذكر مدة معلومة  
 ويسمى جزء من الثمر شاة والمساقاة هي المعاملة والكلام فيه كالكلام في المزارعة  
 وقال في المعاملة جازية ولا يجوز المزارعة الاتباعا للمعاملة وشرط  
 المدة قياس فيه لانه اجارة بمعنى كفاية المزارعة وفي الاحتكام اذا لم يكن  
 المدة يجوز ويقع على قول ثم يخرج وادراك البذر في اصول الرطبة في هذا  
 بمنزلة ادراك الثمار ولا يشترط بيان المدة بخلاف الذرع وبخلاف اذا  
 دفع اليد غرسا فعلق ولم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة بخلاف  
 ما اذا دفع نخلا او اصول رطبة على ان يقوم عليها في العناية معناه حتى  
 يزجج اصولها وينقطع نباتها انتهى او اطلق في الرطبة يعني لم يقبل حتى يزجج  
 اصولها في المعاملة وشرط تسمية الجزء شاة او شرط جزو معين  
 يقطع الشركة فان سمي في المعاملة وقتا يعلم انه لا يخرج الثمر فيها اي في تلك  
 المدة فندت المعاملة ولو سمي مدة فربما يقع الثمرة فيها وقد تفرغ عنها جاز  
 ثم لو خرج في الوقت المسمى فهو على الشركة وان تأخر فللعامل اجر المثل  
 نصا كما اذا علم ذلك ابتداء بخلاف اذا لم يخرج اصله لان الزهاب  
 باق فلا يتبين في المدة فبقى العقد صحيحا ولا ينشئ لكل واحد منهما على  
 ويجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرطب واصول الباذنج  
 وقال في في اجديد لا يجوز الا في النخل والكرم وليس صاحب الكرم ان  
 يخرج العامل من غير عذر وكذا ليس للعامل ان يترك العمل بغير عذر فان  
 دفع خلا فيه مرة مساقات والثمره تنزيبا للعامل جاز وان كان قد انتهت

انتهت الجوز واذا فدت المساقات للعامل اجر مثله وتبطل المساقات  
 بالموت فان رتب ربا لارض خارج بسير للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم  
 قبل ذلك الى ان يدرك الثمر وان كره ذلك ورثته رتب لارض مستحقة  
 يبقى العقد ونحوها للفرقة ولا ضرر فيه على الاخر ولو التزم العامل الضرر بخير  
 ورثة الاخرين ان يقتسموا البسر على الشرط وبين ان يعطوه قسمة نصيب من البسر  
 وبين ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بذلك حصته العامل من الثمر ولو  
 مات العامل فلو رثته ان يقوموا عليه وان كره رتب لارض لان فيه النظر  
 من الجاهلين فان ارادوا ان يصروه تبرا كان صاحب الارض من الخيارات  
 الثلثة التي بينها فان ما جميعا فالحيار لو رثته العامل لقيامهم مقامه  
 فان اية ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لو رثته رتب لارض  
 على وصفتها واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسير اخضر فله الاول  
 سواء للعامل ان يقوم عليها الى ان يدرك كثر بغير اجر لان الشجر لا يجوز  
 استجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استجارها وكذلك  
 العمل كله مذهبنا وفي المزارعة في هذا عليها وتفسخ المساقات بالاعتذار  
 كما في الاجارة وقدينا وجوه العذر فيها ومن جعلتها ان يكون العامل قايما  
 يخاف عليه سرقة السقف والتميل المادراك ومنها مرض العامل اذا كان  
 يضعفه عن العمل ولو اراد العامل ترك في كل العمل هل يكون عذرا فيه روايتا  
 وثا وكل احد يحكم ان يشترط العمل بده فيكون عذرا من جهة وفي العناية  
 فيه روايتان في احدهما لا يكون عذرا وبجبره على ذلك لان العقد لازم  
 لا يفسخ الا من عذرا لا يجوز مرضه ومنها ليس كذلك وفي الاخر عذرا في كل  
 الى انتهى ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سني معلومة بغير فحاشا على ان  
 تكون الارض والشجر بين رتب لارض الفارس نصفين لم يجز ذلك وجميع الثمر  
 والغرس لرب الارض للغارس قسمة غرسه واجر مثله فيما علم **كتاب**  
**الذبايح** الذكاة شرط حل الذبيحة لقوله تعالى لا ما ذكيت ولا ان يميز الدم  
 النخس من اللحم الطاهر وكما ثبت في كل ثبت بالطهارة في المأكول وغيره  
 وهي اختيارنا كما يخرج فيما بين البنية والحيات وضطراري وهو يخرج في أي موضع  
 كان من البدن والتارة كالبذل عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول



وهذا اية اليدانية وهذا لان الاول اعمل في اخراج الدم والسا اقصية فالتقى به  
عند العجز عن الاول اذا التكليف بحسب الوسع ومن شرطه ان يكون الذابح  
صاحب ملك التوحيد ما اعتقا واكلم الله او دعوى كالكاهن وان يكون حلالا خارج  
الحرم على ما بينه ان شاء الله تعالى وبنيته المسلم والكتاب طلال ويحل اذا كان  
يعقل التسمية والذبيحة ويصبط وان كان صبيا او مجنونا او امرأة قال  
في العناية يعقل التسمية قبل لفظ التسمية قبل يعقل ان حل الذبيحة بالتسمية  
والذبيحة يعني يقدر على الذبح ويصبط اي يعلم شرائط الذبح من قوى الاطوار  
والمقتوم قال في النهاية او مجنونا اي معتونا فان المجنون لا قصده ولا يدمنه  
لان التسمية شرط بالتقصص في المقصد انتهى كلام العناية واما اذا كان لا يصبط  
ولا يعقل التسمية والذبيحة لا يحل الاكل في المحن سواء والطلاق الكتاب ينظم  
الكتاب الذي والحرة والعربي والتقلي لان الشرط قيام الملة على امره  
لا يحل ذبيحة المجوس والمرته والوثني واذا تحول الكتاب الى غيره تحل ذبيحة قال  
في النهاية هذا اذا تحول الكتاب الى دين يهوس دين اهل الكتاب اذا تحول  
النصر الى او نصر اليهودي وكذا لو اتوا ومجوسا وتنصر يوكل ذبيحة وصيده لانه  
يقرب على اعتقده لانه صار بحيث يدعى التوحيد اما لو تجسس فهو دين ونظره  
لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة لو كان مجوسيا في الاصل انتهى واختلفوا في حل  
ذبيحة القبايين بناء على اختلافهم في حل ترك ذبيحتهم سبب شبهة من بعضهم فانهم  
ان كانوا يؤمنون بدين يبي ويقران كتاب قلت ذبيحتهم لا يخرج من اهل الكتاب  
وان كانوا يبيدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يحل لانهم شركوا في ذكرها  
في كتاب الكناج ولا يوكل ذبيحة المحرم يعني من الصيد وكذا لا يوكل ما ذبح في الحرم  
من الصيد والطلاق في الحرم ينظم اكل والحرم والذبح في الحرم يستوي  
احلال والحرم بخلافه اذا ذبح المحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد  
حيث يحل وان ترك الذابح التسمية عند الذبيحة مبتدئا توكل وان تركها ابتداء  
اكل وقال ان في كل في الوجهين وقال لا يوكل في الوجهين والمسلم والكتاب  
في ترك التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند اكل البازر والكتاب  
وعند الرمي وهذا القول من الشافعي في مخالف الاجماع فانه لا خلاف في ان قبله في  
مترك التسمية عامدا واما الخلاف بينهم في مترك التسمية ناسيا فنحن نذهب

ان كان من المذاهب

مذهب ابن عمر رضي الله عنهما انه يحرم ومن مذهب علي وابن عباس رضي  
الله عنهما انه يحل بخلاف مترك التسمية عامدا وهذا قال ابو يوسف والشافعي  
ان مترك التسمية عامدا لا يبيع فيه الاجساد ولو كان قضي الناصي يجوز  
بيعه لا ينفذ كونه مخالفا للاجماع والتسمية في ذكاة الاخير شرط عند  
الذبح وهو على المذنب وفي الصيد شرط عند الارسال والرمي وهو على  
الاالة فلو اضحيت ذبيحة وتسمى فذبح غير تلك التسمية لا يجوز اما لو اضحيت احياء  
فوق الاخرين ذبيحة بمرقة واحدة فحل ان يتسمية واحدة ذكرها في  
كلمة الصيد ولو رمي الى الصيد وتسمى واصاب غيره حل وكذا في الارسل ولو  
اضحيت ذبيحة وتسمى ثم رمي بالشفرة وذبح باخر اكل ولو تسمى على سهم ثم رمي  
بغيره صيدا لا يوكل ويكره ان يذكر مع اسم الله شيئا غيره وان يقول عند  
الذبح اللهم تقبل من فلان واحدة مما اكل احياءها ان يذكر موصولا الى  
معطوقا فيكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال وتطهره ان يقول بسم  
محمد رسول الله لان الشركة لم توجد فلم يكن الذبح واقعا لانه لا يذكر لوجود  
القران صورة والثانية ان يذكر موصولا على وجه العطف والشركة بان  
يقول بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد  
بسم الله محرم الذبيحة لانه اكل بغير الله وفي العناية قوله بسم الله  
يشير الى انه لو قال غير مكسورا يحرم قبل هذا اذا كان يعرف النحر وقال  
الترمذي ان خنفسه لم يحل لانه يصير ذابحا له وان رفعه حل لانه كلام مبتدأ  
وان نصبه اختلفوا فيه قال بعضهم على قياسه روي عن محمد بن لا يبر  
الخطا في النحر معتبرا في باب الصلوة ونحوها لا يحرم انتهى والثالثة ان يقول  
منصولا عند صورة ومعنى ان يقول قبل التسمية وقبل ان يضج  
او بعده وهذا لا بأس به والشرط هو الذكاة الصالح على ما قال ابن  
سعود وروى التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه  
وسوال وفي العناية قوله عند الذبح اشارة الى انه لو قدمه او اخره  
لا بأس به انتهى ولو قال الحمد لله وسبحان الله بريد التسمية حل بلا خلاف  
كراهي العناية ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الصحيحين واما  
تداوله الا لسان عند الذبح وهو قوله باسم الله واسم الله اكبر منقول عن



ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف والذبح  
 ما بين الملقح واللبنة وفي اجماع الصغير لا بأس بالذبح في اكله كله وسطه وظهره  
 واسنله والعروق التي تقطع في الزكاة اربعة اكلقوم والمرى والودجين  
 لقوله عليه السلام افرأوا واجواجر الدم بما شئت وصح اسم جمع وقلة  
 الثلث فيقتول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء  
 بالكلقوم والمرى الا انه لا يكتفى بهذه الثلثة الا بتقطع اكلقوم  
 فينبغي قطع اكلقوم باقتضائه وبظاهر ما ذكرنا يحج ما لك ولا يجوز الاكثر  
 منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها  
 فكذلك عندنا حنيفة وقال لا يكتفى من قطع اكلقوم والمرى احد الودجين  
 قال رضي الله عنه هكذا ذكره ورر الاختلاف في مختصره والشهور  
 في كتبنا ان هذا قول ابو يوسف وهذه وقال في اجماع الصغير ان  
 قطع نصف اكلقوم ونصف الاو واج لم يوكل وان قطع الاكثر من الاو واج  
 واكلقوم قبل ان يموت اكل ولم يحك خلافا واختلفت الرواية فيه وكامل  
 ان عندنا حنيفة اذا قطع الثلث اكل كان يحل وبه كان يقول ابو يوسف  
 او لا ثم رجع الى ما ذكرنا وعن محمد انه يعتبر كل فرد وهو رواية عن ابو  
 حنيفة واذا وقعت شاة في الماء بواذبح ومات فيه يوكل لان ما بقي  
 من لحمه اضطراب المذبوح فلا يعتبر ذكره في الصيد ويجوز الذبح والقرن  
 والسنة اذا كان في السنة منزوعة حتى لا يكون باكله بأس الا انه يكره  
 هذا الذبح وقال الشافعي المذبوح ميتة لا يحل ويجوز الذبح باللبطة اي  
 قشر القصب المروية وهي حجارة بيض رقيقة او اصل حجارة كذا في القابوس  
 وفي العناية بحركاته وبكل شيء انهد الدم الا السن القائم والظفر القاري  
 فان المذبوح بهما ميتة نقص محمد في اجماع الصغير على انها ميتة لانه وجهه  
 نصا وما لم يحذفه نصا يتطابق في ذلك فنقول في اكله لا بأس في اكله في قوله  
 يكره او لم يوكل ويستحب ان يحرق الذبح شفته ويكره ان يضيغها ثم  
 يحرق الشفرة ومن بلغ بالسكين النخاع او قطع الراس كره له ذلك و  
 يوكل في حنيفة وفي بعض النسخ قطع مكان بلوغ وسخاء عرق ابضع عظم  
 الرقبة اما الكراهة فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحرم

نهي ان تنح الثاة اذا ذبحت وتفسره ما ذكرناه يعني ان النخ قطع النخاع  
 وقيل معناه ان يمتد راسه حتى يظهر ذنبه وقيل ان يكس عنه قبل ان يسكن  
 من الاضطراب وكل ذلك كرهه لان فيها تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو  
 منهي عنه واحاصل ان ما فيه زيادة الألم لا يحتاج اليه في الزكاة مكره وذكره  
 ابن جرير ما يريد فبجده برجله الى المذبح وان ينح الثاة قبل ان يذبح يعني تسكن  
 من الاضطراب وبعده لا ألم فلا يكره النخ والسليح الا ان الكراهة لمعنى  
 زائد وهو زيادة الألم قبل الذبح او بعده فلا توجب التحريم لهذا قال  
 ثوكل في حنيفة وان ذبح الثاة من قضاها بقيت حية حتى قطع العروق حل  
 ويكره قصار كما اذا جرحها ثم قطع الماد واج وان ماتت قبل قطع العروق  
 لم توكل وما استئناس من الصيد فزكاة الذبح وما توحش من النعم فزكاة  
 العقر والجرح وكذا ما تردى من النعم في بؤقع الجوع عن ذكاة الاختيار  
 فزكاة العقر والجرح ايضا كذا في النهاية وقال مالك لا تحل بذكاة الاضطرار  
 في الوجهين وفي الكتاب باطل فيما توحش من النعم وعن محمد ان الثاة  
 اذا نذت في الصبح ارفذ كذا العقر وان نذت في المص لا يحل بالعقر والمصر  
 وغيره سواء في البقر والبقر والصيل كالذو واذا كان لا يقدر على اخذه  
 حتى لو قتله المصول عليه وهو يريد الزكاة حل كله ويستحب في الابل الذبح فان  
 ذبحها جاز ويكره ويستحب في البقر والغنم الذبح فان خرها جاز ويكره قال  
 لموافقة السنة المتواترة والاجتماع العروق فيها في المنحر وفيها في المذبح والكره  
 لمخالفة السنة ويعني في غيره فلا يمنع اجواز واحل خلافا لما يقول مالك لا يحل  
 ومن خرناقة او ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا شيئا لم يوكل شعره ولم يشعر  
 يعني بنت شعره او لم يبت وهذا عندنا حنيفة وهو قولنا زفر وكفن  
 بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلقه اكل وهو قول الشافعي  
**فصل** فيما يحل اكله وما لا يحل ولا يجوز اكله في ناس السباع  
 ولا ذى فلب من الطيور لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذي فلب من  
 الطيور وكل ذي ناب من السباع وقوله من السباع ذكر عقيب النوع غير  
 فيصرف اليها في تناول سباع الطيور والبهائم لاكل ما لا يخلب وناب السبع  
 كل من تحطفت منه جرح قاتل عادة عادة ومعنى التحريم والله اعلم كرامة



كرامة بني آدم كلما بعد وشي من هذه الاوصاف الذميمة اليهم بالاكل ويحل فيه اي في  
 السبع النبت والعلف فيكون الحديث حجة على الشافعي في اباحتها والقيل في ذهاب  
 فيكره والبر بوجع وابن عرس من السباع الموصوف وكراهوا اكل الرخم والبقاش  
 لاكلها الجيف والاباس من ارباب الرزق ولا ياكل الا بقع الذي ياكل الجيف وكذا الفطير  
 وقال ابو حنيفة لا باس باكل العفقى وعنه ابي يوسف انه يكره ويكره اكل العف  
 والصنع والازنور والسحفاة والحشرات كلها وعند الشافعي يباح الجيف والخنزير  
 اكل لحمه الاصلية والبغال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك قال  
 ابو يوسف في محمد اول في لا باس بأكله ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل  
 كراهة تنزيه والاول صحيح اما كونه فقد قيل لا باس به ولا باس باكل الارانب  
 واذا ذبح ما لا ياكل لحمه طهر لحمه وجلده الا الادنى والخنزير فان الزكاة لا تقبل  
 فيها قال لا دعي حرمة والخنزير نجاسة كما في الدباغ وقال الشافعي الزكاة  
 لا تؤثر في جميع ذلك وكما يطهر لحمه يطهر لحمه حتى لو وقع في الماء العليل  
 لا يفسده خلا قاله وحمل يجوز الانتعاع به في غير الاكل قيل لا يجوز  
 اعتبار اكله بالاكل وقيل يجوز كالتبذير اذا خالطه ودك الميتة والزيت  
 قال لا ياكل ويستغفر به في غير الاكل ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك  
 وقال مالك وجاعة اطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والسباع  
 والكلب لان من وعن الشافعي انه اطلق ذلك كله واختلف في الاكل والبيع  
 واحد ويكره اكل الطاف من اي من السمك وقال الشافعي وماك لا باس بالاباس  
 باكل الجوز والمارماهي وانواع السمك والجوا من غير ذكاة وقال مالك  
 لا ياكل الجوا والا ان يقطع الاخذ راسه ويشويه وسئل علي رضي الله عن  
 الجواذ ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كل لحمه وهذا عند  
 من مضاهته ودل على اباحته وان مات حيا فانه بخلاف السمك وانما  
 من غير ذكاة لانما خصصناه بالنقض الوارد في الطاف في ثم الاصلح السمك  
 عندنا انه اذا مات باقة بكل ما اخذ واذا مات حيا فانه من غير ذكاة  
 لا ياكل كالتطاف ويتحجب عليها فروع كثيرة بينها حافة كناية المنتهى وعند  
 التأمل يفت عليها المبرز منها اذا قطع بعضها فمات ليل اكل ما بين وما بقي لان  
 موته باقة وما بين من الحيوان كان ميتا فيسته حلال وفي الموت بالحر

بالحر والبر وروايتان قال الكفاية في بيان الفروع التي ذكرها بقوله وجب  
 عليها فروع ليجوز ان لو وجد في بطن السمكة ما خزن فاحتمل ان صديق الكفاية  
 سبب لموتها وكذا ان جمعها في خلية لا تستطيع الخروج منها وهو يقدر  
 على اخذها بغير صيد فمن فيها لان صديق الكفاية سبب لموتها وان كانت لا تأخذ  
 بغير صيد فلا يجوز اكلها لانه لم يظهر لموتها سبب واذا ماتت السمكة في السمكة  
 وهي لا تقدر على التخلص منها او اكلت شيئا القاه في الماء ليأكل فانت منه  
 وذلك معلوم فلا باس باكلها وهو في معنى ما اخبر عنه الماد وقال عليه السلام  
 ما اخبر عنه الماد فكل ذلك لو اخذ الماد فبقيت بين الجهد ومات وما  
 اذا ماتت بحر الماء او بوجه فيه روايتان في لحد الرروايتين ياكل  
 لوجود سبب لموتها وفي الرواية الاخرى لا ياكل لان الماء لا يقتل السمك  
 حار كان او باركا ورور هشام عن محمد انه اذا اخبر الماد عن بعضه  
 فان كان رأسه في الماء فمات لا ياكل وان كان بالماء اخبر عن رأسه وفي  
 ذنبه في الماء فمات سبب لموته فيؤكل كذا في المبسوط وفي الذخيرة اذا وجد في  
 بطن السمكة الطافه سمكة اخضا توكل وان كانت الطافه لا توكل وعن محمد  
 في سمكة توجد في بطن السمكة لا باس بريد به اذا لم تغفر ولا باس باكل سمكة  
 يصيد بها الجوسي لا تخاف من غير تسمية فان لمسلم اذا اخذ السمكة وترك التسمية  
 عامداً لم ياكل وما حل بدون التسمية فالجوسي غير الجوسي فيه سواء انتهى في الكفاية  
**كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم ميسر  
 في يوم الاضحية عن نفسه وعن ولده الصغار اما الوجوب فقوله ابي حنيفة  
 ومحمد وزفر وحسن البصري واهدى الروايتين عن ابي يوسف وعنه  
 اخذوا في الجوامع وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي ان علي قول ابي حنيفة  
 واجبة وعلي قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض الشافعية  
 الاختلاف والعترة منسوخة وهي شاة تقام في حجب على قيل ومقدار  
 اليسار ما يجب به صدقة الفطر وقرقر في الصوم وستين مقدار الوقت  
 وجوبه عن ولده الصغار رواية الحسن عن ابي حنيفة وروى  
 عنه انه لا يجب عن ولده وهو ظاهر الرواية بخلاف صدقة الفطر  
 ولا يجب عن عبده وان كان يجب عنه صدقة الفطر وان كان للصغير



قال يفتي عنه ابو وهبة عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
وزفر وثاني يفتي من ان النفس من مال الصغير فالخلاف في هذا الخلاف  
في صدقة الفطر وقيل لا يجوز التصحية من مال الصغير في قولهم لان القرية تاتر  
بالاراقة والصدقة بعد تطوع ولا يجوز ذلك من مال الصغير ولا يمكن ان  
يأكل كله والاصح ان يفتي من ماله ويأكل منه ما امكنه ويتباع بما بقي ما يتبع  
بعينه ويذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بقرة او بدنة عن سبعة  
ويجوز عن خمسة او ستة او ثلثة وذكره محمد في الاصل ولا يجوز عن ثمانية  
وكرنا لا يجوز اذا كان نصيب اقل من السبع ولا يجوز عن الكل وفي  
العناية كما اذا مات وترك امراة وابنا وبنة فصحها بها يوم العيد لم يجز  
نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز نصيبها ولا نصيب الابن ايضا انتهى وقال  
مالك يجوز عن اهل بيت واحد وان كان اكثر من السبعة ولا يجوز عن اهل بيتين  
وان كانوا اقل منها ولو كانت البدنة بين اثنين تصح في يجوز في الاصح  
واذا جاز الشركة فسد التماس لوزن ولو اختلفوا جازا لا يجوز الا اذا  
معد شي من الكارع وجملة اعتبارا بالبيع ولو اشترى بقره يريد ان يفتي بها عن  
نفسه ثم اشترى فيها ستة معا جري احتسابا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر  
والاحسن ان يفعل ذلك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف وعن صورة الجمع  
في القرية وعن ابي حنيفة انه يكره الاشتراك بعد شراي ويسر على الفقير والمساكين  
اضحية ولا يجوز دفع القيمة الضحية بالاجماع ذكرها في فصل يسر في الفصلان من  
كتاب الزكاة ووقف الاضحية يدخل بطولوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الارض  
الذبح حتى يصلي الامام العيد وبعد الصلوة يجوز وان كان قبل نحر الامام خلافا  
لثاني فصح ما كتبنا لا يجوز ان بعد الصلوة قبل نحر الامام فاما اهل السودان فيؤذن  
بعد طلوع الفجر غير ان هذا الشرط في حق من عليه الصلوة وهو المصري ودول اهل السودان  
تم المعترف في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السودان والمصري في مصر يجوز كما انشق  
الفجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلوة وحيلة المصري اذا اراد التعجيل ان يفتي  
بها في خارج مصر فيفتي بها كما طلع الفجر وتسقط الاضحية بهلاك المال قبل حق  
ايام النحر ولو فسخ بعد اهل السجود لم يصح اهل النجاسة اجزاء استحقاقا وكذا  
على هذا عكس فيلزم جواز قبا ساقا واستحقاقا وعلى الاضحية جائزة في ثلثة

في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده وقال ثلثة ايام بعده وافضلها  
اولها ويجوز الذبح في ايها الا انه يكره لاحتمال الخلط في ظلمة الليل وايام النحر  
ثلثة وايام التشريق ثلثة والكل يعني اربعة اولها اخر لا غير واخر التشريق  
لا غير والمتوسطان نحو تشريق والتضحية فيها افضل من الصدقة في الاضحية  
ولو لم يفتي حتى مضت ايام النحر كان اوجب على من كان فقيرا او قد اشترى  
للتضحية تصدق بها حتى وان كان غنيا تصدق بقيمة ثاة اشترى ولو لم يشتري  
ولا يفتي بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تمشي الى المنك ولا العجفاء ولا  
تجوز مقطوعة الاذن والذنب التي ذهب اكثر اذنها او ذنبها وان  
بقي اكثر الاذن والذنب جاز واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في مقدار  
الاكثر ففي اجماع الصغير عند ان قطع من الذنب والاذن او العنبر او الالية  
الثلث او اقل اجزاء وان كان اكثر لا يجوز ويروى عنه الريع وبرور  
الثلث اي يروي عدم يجوز فيها وقال ابو يوسف ومحمد اذا بقي الاكثر  
من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه ابو الليث قال ابو يوسف اخبر  
بقوله ابا حنيفة فقال قوله كقولك قبل هور جوع عنه الى قول ابي يوسف  
وقيل معناه قوله قريب من قولك وفي كون النصف نكاحا روايتان عنهما  
اي عن ابي يوسف ومحمد ثم معرفة المقدار في غير العنبر ينتشر وفي العنبر قالوا  
تشد العنبر المعينة بعد ان لا يعطف الالة يوما او يومين ثم يقرب العلف  
اليها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم على ذلك المكان ثم يشتد عندها  
الصحيحة وقرب اليها العلف قليلا قليلا حتى اذا رآه من مكان اعلم عليه  
ثم ينظر الى تفاوت بينهما فان كان ثلثا فالذهب الثلث وان كان نصف  
فالنصف ويجوز ان يفتي بالجماء وهي التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن  
واخصى والتولاء وهي المجنونة وقيل هذا اذا كان تعطف واما اذا كانت  
لا تعطف لا تجزئه ولا يجزأ ان كانت سمينة جاز وان كانت مهزولة لا يجوز  
واما الهتاء وهي التي لا اسنان لها عن ابي يوسف انه يعتبر في الاسنان  
الكثرة والقلية وعنه ان يفتي بكنهه للاعتلاف اجزاء والسكاك وهي التي لا اذن  
لها خلقه لا يجوز ان كان هذا يعني لا وجود لها وان وجدت في الاضحية  
على ان كان تامته وهذا الذي ذكرنا اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت النحر



ولو اشترى بها سليمة ثم تعينت بعيب مانع ان كان غنياً عليه غيرها وان كان  
فقيراً تجزئه بهذه والاصل ان الوجوب على الفقه بالشرع ابتداء لا بالشرع فلم  
تعتبر به وعلى الفقير شرائه بنية الاضحية ففقت ولا يجب عليه ضمان نقصان  
وعن هذا الاصل قالوا اذا مات المشتري للتفخي على المورس مكانها اخر ولا  
على الفقير ولو ضلت او سرق واشترى اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام النحر على  
المورس ذبح احدهما وعلى الفقير ذبحها وفي العناية لان الوجوب عليه بالشرع وقد  
تقدم وهذا الذي ذكره من الاصل يوافق ما ذكره شيخ الاسلام ان المشتري اذا  
كان مورس الاضحية واجبة بالشرع بنية الاضحية باتفاق الرويات وان كان  
مورساً ففي ظاهر رواية اصحابنا تجزئ وفي الزعفراني غير اصحابنا انها لا تجزئ وهو  
رواية النوادر انتهى ولو اوضح شاة للاضحية فاصاب السكين عينها فانه يجوز للاضحية  
ذكرها في باب الظهار ولو اوضحها فاضطربت فلنكسر جلها فزجرها اجزأه استحساناً  
عندنا خلافاً لرفوفنا ففي ذلك لو تعينت في هذه الحالة فانقلت ثم اخذت  
من فوره وكرأ بعد فوره عند محمد خلافاً لابي يوسف والاضحية من الابل والبقرة  
والغنم يجزئ من ذلك كله النبي فصاعداً الا الضان فان اجمعت منه جزئى قالوا  
وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالنبات يشبه على الناظر من بعيد وجميع  
من الضان ما تمت له ستة اشهر في مذهب الفقهاء وذكر الزعفراني انه ابن  
سبعة اشهر والنبي منها ومن المغز ابن سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل  
ابن خمس سنين ويؤخذ في البقر احوال من جنس الموكودين والاحلى والوشى  
يتبع الام لا الضاحى الاصل في البتية حتى اذا انزل الذئب على الشاة يصيح بالولد  
واذا اشترى سبعة بقره ليضحي بها فمات احدهم قبل النحر وقالت الورثة  
اذ يحوها عنه وعلم اجزأه وان كان شريك الستة نفرانيا او رجلا يرب  
الحم لم يجز عن واحد منهم وهذا الذي ذكره اي جواز مسئلة الورثة يتحقق  
والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف لو ذبحوا عن صغير الوتر  
او ام ولد جاز على الاحتسان ولو مات واحد منهم فذبحها الباقيون بغير ذن  
الورثة لا يجزئهم وبما كل من لحم الاضحية ويطلع الاغنياء والفقراء ويترحم  
ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويقصد في جلدتها او يجعل منه التمه  
تستعمل في البيت كالنطع والجراب والغزال وخوصها ولا بأس ان يشترى به

به ما ينتفع بعينه في البيت مع بقائه استحقاقاً وذلك مثل ما ذكرنا يعني كالنطع  
والجراب والغزال والقدر والعصعة كذا في الكفاية ولا يشترى به ما لا ينتفع  
به الا بعد استهلاكه كالحل والاباريز اعتباراً بالبيع بالدرهم والحم بمنزلة  
الجلد في الصحيح وفي العناية قوله في الصحيح احرازه قائل ان ليس له في اللحم الا  
الاكل والاطعام فلو باع بشئ ينتفع به لم يجز والعصعج قال شيخ الاسلام  
ان اللحم بمنزلة الجلد ان باع بشئ ينتفع به بنفسه جاز روى ابن سماعة عن  
محمد انه لو اشترى اللحم ثوباً فلا بأس بلبسه انتهى ولو باع الجلد والحم بالدرهم  
او بما لا ينتفع به الا باستهلاكه تصدق بثمنه ولا يعطى اجر اجزأه منها ويكره ان  
يجزئ تصوف الاضحية فينتفع به قبل ان يذبحها بخلاف ما بعد الذبح ويكره ان يلبس  
لبنها فينتفع كما في الصوف والافضل ان يذبح الاضحية بيده ان كان يحسن  
الذبح وان كان لا يحسنه فالأفضل ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره فبشئ  
ان يشهد بانفسه ويكره ان يذبحها الكفاية ولو امره فزج جاز بخلافه اذا امر  
البحوثى واذا غلط رجلان فزج كل واحد منهما الاضحية الاخر اجزئ عنها ولا مانع  
عليهما وهذا استحسان واصل هذا ان من ذبح اضحية غيره بغير ذن لا يحل له ذلك  
وهو ضامن لقيمتها ولا يجوز له من الاضحية في القياس هو قول زفر وفي الاحتسان  
يجوز ولا ضمان على الذابح وهو قولنا لان الاذن دلالة كالاذن صريحاً  
وجه القياس الاحتسان المذكور في الهداية فراجعه فنقول في مسئلة الكفاية  
ففي كل واحد منهما الاضحية غيره بغير ذن صريحاً خلافاً لفرعيتها وسألت فيها  
القياس الاحتسان كما ذكرنا فيما خذ كل واحد منهما مسلوحة من صاحبه  
ولا يضمنه لانه وكله فيما فعله لانه وان كانا قاتلا ثم علما فالحل لكل واحد منهما  
صاحبه ويجزئهما وان كان غنياً فكذا لانه لا احتشاء وان تناحاه فكل  
منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار  
كما لو باع الاضحية وهذا لان التفخي لما وقعت عن صاحبه كان اللحم ومن تلف  
لحم اضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه ومن غضب شاة فضحى بها ضمن قيمتها جاز عن  
اضحية بخلاف الكواووع شاة فضحى بها يعني لم يجز عن اضحية **كتاب**  
**الكرهية** قال رضي الله عنه تكلموا في معنى الكرهية والمروى عن محمد نصاً ان  
كل يكره حرام الا انه لا يجر فيه نصاً فاطعام يطلق عليه لفظ احرام وعن ابن جنيته



واية يوسف انه الاحرام اقرب وفي الكفاية وذكر محمد في المبسوط ان ابا يوسف  
 قال في حنيقة اذا قلت في شئ اكرهه فراكب فيه قال الترمذي انتهى وهو شتم  
 على فصول منها **فصل في الاكل والشرب** قال ابو حنيفة يكره  
 لحوم الاثني والباقيها وابل الابل وقال ابو يوسف ومحمد لا باس بالابل  
 الابل وتأويل قول ابو يوسف انه لا باس بها للتداوي وقدينا هذه الجملة  
 فيما تقدم في الصلوة والذبايح فلا نفيد بها واللبن متولد من اللحم فيأخذ حكمه  
 ولا يجوز الاكل والشرب والادوية والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال  
 والنساء وقال في اجماع الصنفين يكره ومرادة التحريم وليست في الرجال  
 والنساء وكذلك الاكل بملقعة الذهب والفضة والاكحال بميل الذهب والفضة  
 وكذا ما اشبه ذلك كالحلقة والمرأة وغيرها ولا باس باستعمال آنية الرصاص  
 والزجاج والبلور والعقيق وقال في شئ يكره ويجوز الشرب في الالاء  
 عند ابي حنيفة والركوب على السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض  
 والسير المفضض وان شئ موضع النضمة ومغناه شئ موضع الغم وقيل هذا في  
 موضع اليد في الاخذ وفي السرير والسرج موضع الجلوس لان ذلك تابع ولا  
 بالتتابع فلا يكره كاجبة المكفوفة بالحرير والعلم في الثوب وسما الذهب في الفضة  
 وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع ابي حنيفة رضي الله عنه  
 ويروى مع ابي يوسف وعلى هذا الخلاف لانا والمصنف بالذهب والفضة  
 والكرسي المصنوب بها واذا جعل في كفة السيف المسجى بالمصلى وحلقة المرأة  
 وجعل المصنوب من ذهب او فضة وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والنقر  
 اذا كان مفضضا قال باب مصنوب في مشرد وبالاضباب وهي حميدة العربية  
 التي يصنوب بها ومنه صنوب اسنانة بالفضة اذا شدها بها كذا في المغرب  
 وفي الزخيرة الحنية الذهب العريض والفضة العربية يجعل على وجه الباب ما  
 اشبه ذلك كذا في الكفاية وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة على هذا  
 وهذا الاختلاف فيما يخلص فاما التوبة التي لا يخلص فلا باس بالاجماع ومن ارسل  
 اجير مجوسيا او خادكا فاشترطه فاعال اشترته من يهودي او نصراني او مسلم  
 وسعه كله وان كان غير ذلك لم يسهل ان يأكل منه مغناه اذا كان في نجاسة  
 غير الكافي المسلم ومن اشترطه فاشترطه واحدا في نجاسة مجوسية لا يسهل للمسلم

والشئ الممنوع  
 ع

للمسلم ان يأكله ذكرنا في اخر كتاب الرضاع ويجوز ان يقبل في الهدية والادوية  
 في التجارات قول العبد واجرارية والصبي وفي اجماع الصغير اذا قالت جارية  
 بعثني مولاي اليك هدية وسعدان ياخذها ويقبل في المعاملة قول القاضي  
 ولا يقبل في الديارات الا العدل ولا يقبل قول المستور في طاهر الرواية  
 وعن ابي حنيفة انه يقبل قوله جريا على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي طاهر  
 الرواية هو والقاسق سواد حتى يعتبر فيهما الكبر الراي ويقبل فيهما قول الحر  
 والعبد والامة اذا كانا ناعدا ولا من المعاملة ذكرنا في العناية  
 اشارة الى الهدية والاذن انتهى ومنها التوكيل ومن الديارات الاخاء  
 بنجاسة المار حتى اذا اخبر مسلم مرضى لم يتوضأ ويتيمم وان كان الخمر فاشفا  
 او مستورا تحرق فان كان الكبر راية انه صادق يتيمم ولا يتوضأ به وان  
 اراق الماء ونم يتيمم كان احوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى  
 للاحتياط بالارادة اما الخمر فحرقه وطقه ولو كان الكبر راية انه كاذب يتوضأ  
 به ولا يتيمم تخرج جانب الكذب بالحرر وصح جواب الحكم فاما في الاحتياط يتيمم  
 بعد الوضوء ومنها اي من الديارات اكل واحرمة اذا لم يكن فيه زوال المكاف قال  
 صاحب الهداية وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المنتهى ومن  
 وعي الى وليمة او طعام فوجد ثمة لعبا او غنا فلا باس بان يتعد ويأكل وقال  
 ابو حنيفة اثبتت بهذا مرة فصبرت فان قدر على المنع منهم وان لم يقدر  
 يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى فان كان مقتدى ولم يقدر على منعهم يخرج  
 ولا يقعد والحكمي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في النكاح كان قبل ان يصير مقتدر  
 ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدر وهذا كله بعد  
 الحضور ولو علم قبل الحضور لا يجزئه بخلاف اذا لم يعلم عليه لانه قد لزم ودلت  
 المسئلة على ان الملاحى كل امرام حتى التقى بغير القضيبي وكذا قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه اثبتت لان الابتلاء بالحرم يكون ويجعل اكل طعام رفيقه عند  
 المحضنة ولو منع رفيقه لانه يما تله بغير سلاح ذكرها في فصل الشرب من  
 كتاب احياء الاموات ويكره مضغ العلك للرجال على قبل او لم يكن من علكة  
 وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة  
 ليام مقام السواك في حقن ذكرها في باب يوجب القضاء والكفارة



من كتاب الصوم **فصل في اللبس** ولا يحل للرجل أن  
يحرر ويحل للتساءل الآلة العليل عفو مقدار ثلثة اصابع واربع كالاعلام  
والملفوف بالحرر ولا بأس بتوسده والنوم عليه عند الحاجة حنيفة وقال لا يكره  
في جماع الصغرة ذكر قول محمد وحده ولم يذكر قول أبي يوسف إنما ذكر القدر  
وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في ستر الحرر وتعليقه على الأبواب ولا بأس  
لبس الحرر والديباج في الحرب عندهما ويكره عند أبي حنيفة ولا بأس لبس  
سده حرير ولحمة غير حرير كالقطن والخز في الحرب وغيره وقال أبو يوسف  
أكره ثوب القبر يكون بين الفرو والظهارة ولا يرى كشو القبر بأشياء وما  
كان لحمة حرير أو سده غير حرير فلا بأس به في الحرب ويكره في غيره ولا يجوز  
للرجل التحلي بالذهب ولا بالفضة إلا بالاحتياج والمنطقة وحلية السيف من  
الفضة وفي إجماع الصغرة والاحتياج الآباء بالفضة وهذا نص على أن التحنيط بالحرر  
الأسود والحرير والصغرة حرام ومن الناس من يطلق في الحج الذرير يقال لا يلبس  
لأنه ليس بحراذيل بل نقل الحج وأطلاق إيجاب الكتاب يدل على تحريمه والاحتياج  
بالذهب على الرجال حرام وأحلفه في المعبرة ولا معتبر بالفضة حتى يجوز أن يكون  
من حجر ويجعل الفضل إلى باطن كقبة بجلال النسوان وإنما يحتمل القاضي والسلمان  
لحاجة المحتج فاما غيرها فالأفضل أن يترك لعدم الحاجة إليه ولا بأس بلبس  
الذهب بجعل في حجر الفضل أي في ثقبه ولا تشد اللسان بالذهب وقد  
بالفضة وهذا عند أبي حنيفة وقال محمد لا بأس بالذهب أيضا وعن أبي يوسف  
مثل قول كل منهما ويكره أن يلبس الزكور من الصبيان الذهب والحرير ويكره  
أخرجه إلى محل فسخ به العرق لأنه نوع بخر ويكره وكذا التي يفسخ بها  
الوضوء أو يتخط بها وقبل إذا كان عن حاجة لا يكره وهو صحيح وإنما يكره  
إذا كان عن تكبر وصار كالترس في الجلبوس ولا بأس أن يربط الرجل في أصبعه  
أو خاتمه لخط الحاجة ويستحب ذلك الرتم والريثة وكان ذلك من عادة العرب  
قال قائلهم لا يفتنك اليوم إن هممت بهم كثره ما توصي فقعا والرتم وقدر  
أن النبي عليه السلام أمر بعض أصحابه بذلك ولأنه ليس بعيب من العرف  
الصحيح وهو التكرع عند الشبان ولا بأس بالاحتياج للرجال في غير الصوم إذا  
قصد به التداوي ودون الزينة ويستحب دهن الكحل إذا لم يكن

لم يكن من قصد الزينة لأنه يعمل الخشاب وبأختاب ووردت السنة  
ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بقدر الميسون وهو القبضة ذكرها في باب  
ما يوجب القضاء من كتاب الصوم **فصل في الوطئ**  
والنظر والمتن ولا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية الآلة وجهها وكبرها  
وهذا تنصيص على أنه لا يباح النظر إلى قدمها وعن أبي حنيفة أنه يباح وعن  
أبي يوسف أنه يباح النظر إلى ذراعها أيضا فإن كان لا بأس من الشهوة  
لا ينظر إلى وجهها إلا الحاجة وقوله لا بأس من يدل على أنه لا يباح إذا اشتك  
في الاشتباه كما أفاد علمه وكان أكبر رايه ذلك ولا يحل له أن يمس وجهها ولا  
كفها وأن كان يأمن الشهوة وهذا إذا كانت شابة تشبه الآلة إذا كانت  
محجزة لا تشبه فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذا إذا كان شيخا يأمن غلظه  
وعليها فإن كان لا بأس من عليها لا يحل مصافحتها والصغيرة إذا كانت لا تشبه  
يباح مسها والنظر إليها ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها ولتأخذها إذا  
أراد الشهادة عليها النظر إلى وجهها وأن خاف أن يشبه لكن ينبغي أن  
يقصد به إذا كانت شهادة أو حكم عليها لا قضاء الشهوة وأما النظر إلى الشاة  
إذا اشتبهت قبل يباح والأصح أنه لا يباح ومن أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس  
أن ينظر إليها وأن علم أنه يشبهها ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها  
للضرورة وينبغي أن يعلم امرأة مداها وأنها قد لم يقدر ستر كل عضو منها  
سوى موضع المرض ثم ينظر ويفحص بصره ما استطاع وصار كمنظر الحائض وتختار  
وتخضع للجارية كالحقن للفلام وكذا يجوز للرجل النظر إلى موضع الاحتقان من  
الرجل ويجوز أي للاختقان للرجل وكذا للرجل الفاحش على ما روي عن  
أبي يوسف لأنه أمانة المرض وينظر الرجل إلى الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين  
سرة إلى ركبته وقال عليه السلام عورة الرجل بين سرة إلى ركبته وروي  
مادون سرة حتى يجاوز ركبته وبهذا ثبت أن السرة ليست من العورة  
خلافا لما يقوله أبو عبيد السافى والركبة عورة خلافا لما يقوله الشافعي  
والقده عورة خلافا لأصحاب الطواغر ومادون السرة إلى منبت الشعر  
عورة خلافا لما يقوله أبو بكر محمد بن الفضل الكاظمي فإنه العادة وحكم  
العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في الشوة حتى أن



كاشف الرتبة ينكر عليه برفق وكاشف الغنى يفت عليه وكاشف السوء يود  
ان يباح وبما يباح النظر للرجل الى الرجل يباح المس ويجوز للمرأة ان ينظر الرجل  
الى ما ينظر الرجل اليه من اذ امت الشهوة وفي كتاب المحتش من الاصل ان ينظر  
للزوجة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه فان كان في قلبها شهوة  
او اكبر رايها انما تشتهي او شككت في ذلك تسحب لها ان تغض بصرها ولو  
كان الناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا اشارة الى التحريم  
ونظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وعن ابي حنيفة  
ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى محارمه بخلاف نظرها الى الرجل الاول  
اصح وينظر الرجل من امته التي تحل له وزوجه الى فرجها وهذا اطلاق في  
النظر الى سائر بدنها عن شهوة وغير شهوة الا ان الاول كان لا ينظر كل واحد  
منها الى عورة صاحبه مع انه يورث النسيان لورود الاثر وكان ابراهيم  
رضي الله عنه يقول لا ولى ان ينظر ليكون المبلغ في تحصيل معنى اللذة وينظر  
الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والفتحة والخصيتين  
ولا ينظر الى ظهرها وبطنها وفرجها والمحرّم من لا يجوز المناكحة بينه وبينها  
على ان يبدى بنسب كان او بسبب الرضا والمصاهرة وسواء كانت المصاهرة  
بنكاح او سفاح في الاصح وفي العناية قوله في الاصح متعلق بقوله وسفاح  
لان اختلاف المسافح في المصاهرة بالزنا لا فيها بالفساح فان بعض من احتجنا  
قال لا يثبت حل للمس والنظر بالمصاهرة سفاحا انتهى ولا بأس ان  
يمس ما حاز ان ينظر اليه منها الا اذا كان يخاف عليها او على نفسه الشهوة في  
لا ينظر ولا لمس ولا بأس بالجلوة والمسافرة بجهن أي بزوات المحارم  
والمرأة ان تحج الى ما دون المسافر بغير محرم ذكرها في باب العدة من  
الطلاق فان احتج الى الاركان بالانزال فلا بأس من ان يمسها من وراء  
ثيابها وبأخف ظهرها وبطنها دون ما تحتها اذا امت الشهوة فان خافها  
على نفسه وعليها يتقنا او ظنا او شكّا فليجنب ذلك جهده ثم ان امكنها  
الركوب فتمسها يتبع عن ذلك احلا وان لم يكن يتكلف بالثياب كيلا  
يصيب حرارة عضوها وان لم يجد الثياب يرفع الشهوة عن قلبه بقدر  
الامكان وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر منه الى ذوات

ذوات محارمه ولا يحل النظر الى ظهرها وبطنها خلافا لما يقول محمد بن قيس  
انه يباح الا الى ما دون السرة الى الركبة ونقطة المملوكة ينظم المبررة  
والمكاتبه وتام الولد والمستحاة كالمكاتبه عند ابي حنيفة على ما عرف واما  
الجلوة بها والمسافرة فقد قيل يباح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعدم  
الضرورة فهن وفي الاركان والانزال اعتبر محمد في الاصل الضرورة  
فهن وفي ذوات المحارم مجزوا كاجرة ولا بأس ان يمس ذلك اذا اراد  
الشروع وان خاف ان يشتهي كذا ذكر في المحصر واطلق ايضا في الجماع  
الصغير ولم يفصل قال شيخنا يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه  
للضرورة ولا يباح المس في الشهوة وكان الكبرياء ذلك لانه نوع اتمتع  
وفي غير حالة الشرى يباح النظر والمستشرط عدم الشهوة واذا حاضت  
الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد انها اذا كانت شري  
وتجامع مثلهما فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد ويباح له الزنا ان  
ينظر الى موضع الزنا ضرورة تحل الشهادة ذكرها في باب الشهادة على الزنا  
من كتاب محمد ودون المحتش في النظر الى الاجنبية كالفحل وكذا الجيب لانه يتحقق  
وينزل وكذا الخنثى في الردى من الافعال لانه فحل فاسق فالجانب ان  
يؤخذ فيه حكم كتاب الله تعالى المنزل في ابي في النظر والطفل الصغير مستثنى بالنقص  
ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال  
رحمه الله هو كالمحرّم وهو احد قولنا في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم  
ونحن نقول المراد بالنقل لا ما قال سعيد بن جبير وغيرهما لا يغيركم سورة النور  
فانها في الآيات دون الذكور وفي العناية قال سعيد بن جبير بن مسيب  
وسعيد بن جبير وقال في النهاية اطلق اسم السعيد ولم يقيده بالنسبة  
ليتناول سعيد بن جبير وغيرهما سمرة بن جندب انتهى كلام العناية في غير  
عن امه بغير اذنها ولا يبرل عن زوجته الا باذنها والوطء حتى الحرة ولا  
حتى الامة في الوطء فلهذا لا ينقص حتى الحرة بغير اذنها ولست بده المولى ولو  
كانت تحت امه بغيره فقد ذكرناه في الكفاح **فصل** في الاستبراء  
وغيره ومن شتر طرية فانه لا يفرجها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها  
بشهوة حتى يستبرأ والا اصل فيه قوله عليه السلام في سبايا اوطاس الا



لا توطأ الحجاب حتى يضمن حملهن ولا الحمل حتى يستبين بحضنة افاد وجوب  
الاستبراء على المولى ودل على السبب المسببة وهو استحاث الملك اليد لانه  
الموجود في مور النصف وهذا لان الحكمة فيه التعريف عن براءة الرحم صيانة للمياه  
المحترمة عن الاختلاط والانساب عن الاستنباه وذلك عند حقيقة الشغل  
او توهم الشغل بما يحترم وهو ان يكون الولد ثابت السبب ويحجب المشتري  
لا على البائع لان العلة الحقيقية ارادة الوطئ والمشتري هو الذي يريد به  
دون البائع فيجب عليه غير ان الارادة امر مطلق في الحكم على دليلها وهو التمكن  
والتمكن انما يثبت للملك واليد فانتصبجا وادبر الحكم عليه يتسرا فكان السبب  
استحاث ملك الرقية المؤكدة باليد وتقدر الحكم الى اسباب الملك كالمشتري  
والهبة والوصية والميراث وخلع والكتابة وغير ذلك وكذلك يجب المشتري  
من مال الصبي من المرأة والمملوك ممن لا يحل له وطؤها وكذا اذا كانت المشترة  
بكر لم توطأ لتحقيق السبب اذ ارة الاحكام على الاسباب دون الحكم بطونها  
فيعتبر تحقق السبب عند توهم الشغل وكذا لا يجزئ بالحيضة التي اشتراها في انثاء  
ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء وغيره من سبب الملك قبل القبض ولا بالولادة  
الحاصلة بعد ما قبل القبض خلافا لابي يوسف لان السبب استحاث الملك واليد  
والحكم لا يسبق السبب وكذا لا يجزئ اذ بالماصل قبل الاجازة في بيع العضوي وان  
كانت في يد المشتري ولا بالماصل بعد القبض في الشر القاسد لبل ان يشترها  
شري صحيحا لما قلنا ويجب جارية للمشتري فيمنها شغل فاشترى باليد ويجزئ  
بالحيضة التي حاضتها بعد القبض هي مجوسية او مكاتبه بان كاتبها بعد الشراء  
ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه واذا اشترى جارية على ان اخبار له فحاضت  
بعد القبض في مدة اخباره حيضة او بعضها فاختارها لا يجزئ او بتلك الحيضة  
من الاستبراء عنده خلافا لما لو ردت بكم اخبار الى البائع لا يجب عليه الاستبراء  
عنده وعند ما يجب ان ردت بعد القبض في كرها في باب خيار الشرط ولا يجب  
الاستبراء اذا رجعت لابقية او ردت المعصوية او المأجرة او فكت المهر  
ولما نظا تركية ذكرت في كفاية المنتهى واذا ثبت وجوب الاستبراء وجوب  
الوطئ حرم الدواعي بخلاف الحيض حيث لا يحرم الدواعي فيها ولم يذكر الدواعي في  
المسبية وعن محمد انها لا تحرم والاستبراء في الحمل بوضع الحمل في ذوات الاعداء

الاشهر بالشهر فاذا خافت في انثاء بطل الاستبراء بالآيس وان ارتفع حضنها  
تركها حتى اذا تبين انها ليست بحامل وقع عليها وبسبب فيه تقدير في طاهر الزوجة  
وقيل تبين بشهرين او ثلثة وعن محمد ربعة اشهر وعشر وعند شهران ونحوه آيا  
اعتبار بعدة الحرة او الامة في الوفاة وعن زفرستان وهو رواية عن  
حنيفة ولا بأس بالاحتيال لاسقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلافا لما ذكر  
الوجه في الشفعة والمأخوذ قول ابي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم يبرئها  
في طهرها ذلك وقول محمد فيما اذا قربها وحيلة او لم تكن تحت المشتري حرة  
ان يتردد جها قبل الشراء يشترها ولو كانت اي حرة فالحيلة ان يزوجها  
البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترها ويقبضها  
او يقبضها ثم يطلق الزوج ولو اشترى من معتدة وقبضها وانقضت  
عدها لا يجب الاستبراء ولا يقرب المظاهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها  
بشهوة حتى يكفر ومن لم امتان فحقان فقبضها بشهوة فانه لا يجامع واجرة  
منها ولا يقبضها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يملك فرجها  
غيره بملك او نكاح او يقبضها وقوله بملك اذ به ملك عين فينتظم التملك  
بأسبابه ببيع او غيره وتلك الشفعة في ملكك الكل وكذا اعتاق البعض  
من احدية كما عتاق كلها وكذا الكتابة كالا عتاق في هذا الشوب حرمة الوطئ  
بذلك كله وبرهان احديهما واجارتهما وتبديرها لا يحل الاخر وقوله او نكاح  
ارادة النكاح الصحيح اما اذا زوج احديهما نكاحا فاسدا لا يباح له وطء الاخر  
الا ان يدخل بها الزوج فيه ولو وطئ احديهما حل له وطء الموطوءة دون الاخر  
وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فيما ذكرناه بمنزلة الاخنتين ويكره ان  
يقبل الرجل ثم الرجل اويده او شيئا منه او يعانقه وذكر الطحاوي ان هذا  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة قالوا الخلاف  
في المعانقة في ازار واحد اما اذا كان عليه قميص او جبة لا بأس به بالجماع  
وهو الصحيح ولا بأس بالمصافحة لانه هو المتوارث وفي العناية عن عطاف  
عن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن المعانقة فقال ول من عاتق  
ابراهيم خليل الله صلوات الرحمن عليه كان بكه فاقبل اليها ذو القرنين  
كلما كان بالاً بطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الله فقال قد كنت



ما ينبغي له ان اركب في بلدة ابراهيم خليل الرحمن فترى والقرنين ومضى الى  
ابراهيم عليه السلام فلم عليه ابراهيم عليه السلام واعتقه فكان هو اول من عاتق  
الشيخ ابو منصور وفتح بين الاحاديث فقال المكره من المعاقبة ما كان  
على وجه الشهادة وعبر عنه المص بقوله في ازار واحد فانه سبب نفسي اليها  
واما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قبض جنة فلا بأس به ومن سفيان  
تقبل في العالم سنة وتقبل بدعيه لا يرضى فيه ولم يذكر القيام بقطعة للغير  
وروى انس من امة ان النبي عليه السلام كان يكره القيام وعن الشيخ  
الحكيم في العا سم كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويعطيه ولا يقبل  
للفقراء وطلبة العلم فقبل له في ذلك قال لان الاغنياء يتوقعون مني التقدير  
فلو تركت تقديري منهم لفرروا والفقراء وطلبة العلم لا يلعبون مني ذلك  
وانما يطعون جواب السلام والكلام معهم في العلم ونحوه ولا يتضررون  
بترك القيام انتهى ما في العناية وروى السلام فرض على الكفاية ذكرها في اول  
كتاب السير **فصل** في البيع والاباس بيع سرقين ويكره بيع العذر  
وقال ان فحى لا يجوز بيع السرقة ايضا ويجوز بيع العذر مخلوطا بغير السرقة  
عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح وفي العنا  
قوله في الصحيح اخر عن الرواية الاخرى وصح ان الانتفاع بالعذر خاصة  
يجوز انتهي والمخلوط بمنزلة زيت خالطه النجاسة اذا قال لرجل بعثني هذه  
اجارية بكذا وقال المولى زوجها منك لا يخل وطؤها لا خلاف في ذلك  
في باب يوجب القصاص من جنبايات ومن علم بجارية انها لرجل فرائى اخا  
بيعيها وقال وكلني صاحبها ببيعها فانه يسهل ان يبتاعها ويطلقها وقوله  
الواحد في المعاملات مقبول على اى وصف كان لما مر من قبل وكذا اذا  
اشترتها منه او وهبها له وتصديق بها على وهذا اذا كان ثقة وكذا  
اذا كان غير ثقة واكرأه انه صادق وكان اكبر رائه انه كاذب لا يبيع  
ان يرضى اى يتعرض لشي من ذلك وكذا اذا لم يعلم انها لفلان ولكن  
اخبره صاحب اليد انها لفلان وانه وكله ببيعها او اشترتها منه والمخبر ثقة  
قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراى وان لم يخبره صاحب اليد شيئا  
قان كان عرفها للاول لم يشترها حتى يعلم انتقا لها الى ملك الثاني وان

وان كان لا يعرفه لك ان يشترها وان كان ذواليد فاسقا ولا معتبرا  
باكر الراى عند وجود الراى الطاهر هو الملك الا ان يكون مثله لا يملك  
ذلك فيجب ان يشترها ان يتره ومع ذلك لا يشترها بغير ان يكون في سعة من  
ذلك وان كان الذى تامة بها عبدا او امة لم يقبلها ولم يشترها حتى يسل  
قان اخبره ان مولا ذن له وهو ثقة قبل وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراى  
وان لم يكن له راى لم يشترها لقيام حاجر بالراء المهمة الى المانع كذا في الكفاية  
فلا بد من دليل ويحل شراءه في الاسواق وتداوله وان كان لا تخلو اسواق  
المسلمين عن الخمر والمسروق والمقصوب اعطاء على الغالب ذكره في آخر  
المسائل من الهداية ولو ان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات  
عنها او طلقها لثقت او كان غير ثقة وانما حاجب كتاب من زوجها بطلاق  
ولا تدري انه كتاب ام لا الا ان اكبر رائها انه حق يعنى به بعد التحري فلا بأس  
بان تعتد ثم تنزع وكذا لو قالت لرجل طلقني زوجي ونقصت عدتي فلا  
باس ان يزوجهما وكذا لو قالت المطلقة الثلث نقصت عدتي ونزوت  
بزوج آخر ودخل في ثم طلقني ونقصت عدتي فلا بأس ان يزوجهما الزوج  
الاول وكذا لو قالت جارية كنت من لفلان فاعتقني ولو اخبرها مخبر ان  
اصل النكاح كان فاسدا او كان الزوج حين تزوج مرتزا او اخاها من  
الزنا لم يقبل قوله حتى يشهد بذلك رجلان او رجل وامرأتان وكذا في  
اخبره مخبر انك تزوجهما وهي مرتدة او اخاك من الزنا لم يزوج  
باخبرها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان بخلاف ما اذا كانت المنكوبة  
صغيرة فاخبر الزوج انها ارتضعت من امة او اخته حيث يقبل قول الوا  
فيه ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في يد رجل يدعى انها له  
فلما كبرت ليقرأ رجل في بلدة اخر فقالت انا حرة الاصل لم يسهل ان يزوجهما  
واذا باع الكس لم يقرأ واخذ ثمنها وعليه دين فانه يكره لصاحب الدين ان  
يأخذ منه وان كان البائع نصرانيا فلا بأس به ويكره الاحتكار في اوقات  
الادوية والبهائم اذا كان ذلك في بلدة يضر الاحتكار باهلها بان كانت  
البلدة صغيرة بخلاف اذا لم يضر بان كان المصير كبر وكذا التلقي فاما اذا  
كان لا يضر فلا بأس به قالوا هذا اذا لم يمس التلقي على التجار سعر البلدة قان



ليس فهو مكره في الوجهين وتخصيص الاحكام بالاقوات كالخطة والشعر والبن  
والقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضر بالعادة جسم فهو  
احكام وان كان ثوبا او ذهباً او فضة وعن محمد انه قال لا احكام في  
السياب ثم المدة اذا قصرت لا يكون احكام لعدم الضرر واذا طالت يكون  
احكاماً مكرهاً لتحقيق الضرر ثم قيل بمقدرة بايعين ثوباً وقيل بالشهر لان  
ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير اجل ويقع التفاوت في المائتين  
ان يترى العزة وبين ان يترى القحط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاينة في  
الديار اما يانم وان قلت المدة قالوا صل ان التجارة في الطعام غير مخوفة  
ومن حكر غلة ضيعة او ما جلي من بلد آخر فليس يحكمه الا الاول فلا يخالص  
حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فلكونه ان لا  
واما ان لا يزرع فاما لذكر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره وقال محمد فلا  
يجلب منه للمصر الغالب فهو بمنزلة فناء المصر يحرم الاحتكار فيه بخلاف ما اذا  
كان البلد بعيداً لم يجر العادة بالحل منه الى المصر ولا ينبغي للسلطان ان يسير  
على الناس او ارفع الى القاضي هذا الامر يأم الحكم ببيع ما فضل عن قوته وقوة  
اهله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار فان رفع اليه مرة اخرى  
حبسه وعززه على ما يرى زجره له ودفعاً للضرر عن الناس فان كان ربا  
الطعام يتكلمون ويتعدون عن القيمة تقدماً فاحشاً غير الناصي عن صيانة  
حقوق المسلمين الا بالتعريف لا بالنسبة مشورة اهل الرأي والبصر فاذا  
فعل ذلك وتعدى رجل عن ذلك وباع باكثر منه اجازة القاضي وهذا  
ظاهر عند ابي حنيفة لانه لا يرى الحجر على حجر وكذا عندهما الا ان يكون الحجر على  
قوم باعيانهم ومن باع منهم با قدره الامام صح وحق ببيع القاضي على الحجر  
طعامه من غير رضاه قيل هو على اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل  
بيعه بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى الحجر له دفع ضرر عام وهذا كذلك ويكره  
بيع السلاح في ايام الفتنه معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة وان كان  
لا يعرف انه من اهل الفتنة لا بأس به ولا بأس ببيع العصير من يعلم  
انه يتخذ خمراً ومن اجر بيتاً ليتخذ فيه بيتاً او كيفية او ببيعة او يباع  
فيه احمراً بالسود فلا بأس به وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ينبغي ان يكره

259  
شيء من ذلك لانه اعانة على المعصية وانما قيده بالسود لانه لا يمكن من اتقا  
البيع والكتايس واطهار بيع نحو واختار في المصارف وهو كشاحر الامام  
فيها بخلاف السود قالوا هذا في سود الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة  
فاما في سودنا فالامام اهلهم فيها غير ظاهرة فلا يكون فيها ايضاً وهو  
الصحيح ومن حل لزمي غير فانه يطيب له الاجر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يكره ذلك لانه اعانة على المعصية ويكره بيع المعازف ولا يكره بيع  
لحشب المتخذة معي منه وعلى هذا اخرج مع العبد ذكره في آخر باب البغاة  
ويجوز بيع البربط والبلبل والمزمار والكدف والسكر والمنصف عند ابي حنيفة  
حلاً قالها وفي الباقي روايتان عن الامام ذكرها في الغصب  
ولا بأس ببيع بناء بيوت مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابي حنيفة وقال لا  
باس ببيع ارضها وهو رواية عن ابي حنيفة ويكره اجارتها ايضاً ومن  
وضع درهما عند يقال ياخذ منه ما شاء ويكره له ذلك وينبغي ان يستوفى  
ثم ياخذ منه ما شاء جزاً فجزاً لانه ودعيته وليس يرضى حتى لو ملكه شيء  
على الاخذ ويكره لغير المعتكف البيع والشراء في المسجد ذكره في باب المعتكف  
وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السرطان ونهى عن دواحه  
يتخذ فيه الضفدع ذكره في الذباج **مثل متفق** ويكره النقش والنقطة  
في المصحف قالوا في زماننا لا بد للجمع من دلالته فترك في كل خط لا يخطف وحرف  
القرآن فيكون حسناً وفي الكفاية كان شايئاً لم يروا به بأساً لان الغم  
لا يمكنهم التعلم والتلاوة الا بالنقطة وعلى هذا كيفة اسمي السور وعدو  
الاي وهو وان كان احدنا فهو بدعة حسنة ومن شئ مكلف اختلاف  
الزمان والمكان انتهى ولا بأس بتجليه المصحف لافيه من تعظيمه وصار كنش  
المسجد وتزيينه بما لا بأس به ولا بأس بان يدخل اهل الذمة المسجد احراماً وقال  
الشافعي يكره له ذلك وقال مالك يكره في كل مسجد ولا يحل للجيب الوقوف  
على سطح المسجد ذكره في باب يكره في الصلوة ويكره استخدام الخصال  
ولا بأس بخصاء البهائم وانزاع الحجر على الخيل ولا بأس بعبادة اليهودى والنصارى  
ويكره ان يقول الرجل في دعائه اشاكك بمقعد العرش من عرشك للمثلة  
عبارة ان هذه ومقعد العرش ولا ريب في كراهية الثانية لانه من القعود



وكذا الاولي لانه يورثه بالعرض وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قديم  
وعن ابي يوسف انه لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث ويكره ان يقول في دعائه  
بحق فلان وبحق انبيائك رسوك لانه لاحق للمخلوق على الخلق ويكره  
اللعن بالشرخ والزند والاربعة عشر وكل هو سواء قام بها فيكون  
ميسرا وهو حرام بالنقض ولم يقام فيكون عبثا وهو ما قال عليه السلام  
لهو المؤمن باطل الا التلذذ بربه لغرسه ومناضلة عن قوسه وملاعبة  
مع اهل بيته وقال بعض الناس يباح اللعب بالشرخ لما فيه من تشييد الخواطر وتذكير  
الافهام وهو محكي عن ثقاتي ثم ان قام به تسقط عدالة وان لم يقام  
لا تسقط وكره ابو يوسف ومحمد التلذذ عليهم ولم يرا بوجاهة باسنا  
ليستقام عما حرمه ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوة وارة  
داية ويكره كسوة الثوب وهدية الدارهم والذانية وهذا استحسان  
وفي القياس كل من كان باطل ومن كان في يده لقيط لا بانه فانه يجوز  
المهية والصدقة له ولا يجوز للملئق ان يواجره ويجوز للائم ان يواجر  
ابنها اذا كان في حجرها ولا يجوز للعلم ولو اجر الصبي نفسه لا يجوز لانه مشقة  
بالضرر الا اذا فرغ من العمل لانه عند ذلك تخفى تعاقب المسمى ويكره ان  
يجعل الرجل في عتق عبده الراية وهو الطوق لحد يد الذي يمنعه ان يركب راسه  
وهو معتاد بين الظلمة وهو عقوبة اهل النار فيكره كالا حرق بان روكا  
ان يقيده وهو سنة المسلمين في السفهاء واهل العارة اي الفساد  
فلا يكره في العبد محررا عن باقة وصيانة لئلا يأس بالحقنة يريد به التداوي  
والتداوي مباح بالاجماع ولا فرق بين الرجال والنساء الا انه لا ينبغي  
ان يستعمل المحرم كالحريم ونحوها اذا الاستنفاء بالمحرم حرام ولا بأس برفق  
العاصي وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرطا فهو حرام ثم العاصي  
اذا كان فقيرا فلا فضل بل الواجب الاخذ وان كان غنيا فلا فضل  
الا متناع على ما قيل رفقائيت المال وقيل الاخذ هو الاصح ثم تسميته  
رزقا يدل على انه بقدر الكفاية وقدر جري الرسم باعطائه في اول السنة  
لانه اخراج يؤخذ في اول السنة وهو يعطى في زمانه اخراج يؤخذ في  
آخر السنة والمأخوذ من اخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح ولو استوفى

استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها قيل هو على اختلاف في  
في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة قبل استكمال نفقة السنة والاصح  
انه يجب الرد ولا بأس بان يبا فرالة وام الولد بغير محارم ويحرم فلو  
بالاجنبية وان كان معها غيرها ذكرنا في اول كتاب الحج ولا يجوز ان يهمل  
المرأة شعر الانسان ذواتها وقلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الواصلة ولم توصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الوبر فيزيد في قرون  
التاء وذو البهمن ذكرها في باب البيع لفاسد ولا يحمل الميت الا العبد  
ولكن يرمى الجلب ايضا ذكرها في كتاب الاشربة قبيل فصل في طبع العصور  
**كتاب احياء الموات** الموات لا يستفيع به من الاراضي  
لانقطاع الماء عنه او غلبة الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع من الزراعة  
سمي بذلك لاطلاق الانتفاع به فاما من مائها عاديا لا مالك له او كان ملكا  
في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية اذا وقفا انسان من  
اقصى الغامر فصاح لا يبيع لصوت فيه فهو موات قال رضي الله عنه هكذا ذكره  
القدر روى ومعنى العادى قدم خرابه والمروى عن محمد انه يشترط  
ان لا يكون ملكا مسلم او ذمى مع انقطاع الارتفاق بها ليكون ميتة  
مطلقا فاما التي هي ملكة لمسلم او ذمى لا يكون مواتا واذا لم يعرف  
مالكه يكون لجائنة المسلمين ولو ظهر له مالك يرد عليه ويضمن الزرع  
نقصا خفا والبعد عن القرية على ما قال شرطه ابو يوسف ومحمد اعتبر انقطاع  
ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية كما ذكره  
شيخ الاسلام المعروف فخواهر زاده وشمس الائمة السخسي اعتمد على اخذ  
ابو يوسف ثم من احياء باذن الامام ملكه وان احياء بغير اذن الامام  
لم يملكه عند ابي حنيفة وقال يملكه ويجب فيه العشر لانه ابتداء وتوليف  
اخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقاه بباد اخرج لانه يكون ابتداء  
اخراج على اعتبار الماء فلو احيها ثم تركها فزرعها غيره فقد قبل  
الثاني اموع بها والاصح ان الاول ينزعها من الماء ومن احيى رضاء ميتة  
ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربع من اربعة نزع على التعاقب فمن محارم  
طريق الاول في الارض الاربعة لتعيقها كطرقه وقصد الرابع ابطال حقته



ويملكه الزمى بالاحياء كما يملك المسلم اذ الاحياء سبب الملك لا ان عند حيفه  
 اذن الامام من شرطه فيستويان فيه كما في سائر اسباب الملك من الاستيلاء  
 على اصلها يعني كما ان المسلم يملك المال الكافر بالاستيلاء عندنا حلقا قال في ذلك  
 الكافر ايضا يملك المسلم بالاستيلاء كذا في الكفاية ومن حجر ارضا ولم يجرها  
 ثلث سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره وتجر ليس باحياء فانها هو العارة  
 والتجر لا اعلام سمي لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحجار حوله او يعلمونه بغيره  
 عن احيائه فبقي غير مملوك كما كان هو الصحيح في الكفاية والاصل في ذلك  
 ان المشايخ اختلفوا في كونه مفضيا للملك فذهب من قال بقيد ملكا موقفا الى  
 ثلث سنين وقيل لا يفيد وهو مختار المصنف رايه بقوله هو الصحيح وقيل فقرة  
 الخلاف فظهر فيها اذا جاء ان ان اخذ قبل مضي ثلث سنين واحياه فانه ملكه  
 على الثاني ولم يملكه على الاول انتهى قالوا هذا كله ديانة فاما اذا احيها  
 غيره قبل مضي هذه المدة ملكها بالحق الاحياء منه دون الاول وصار كالاستيلاء  
 يعني لو استلم على سوم غيره بكرة ولكن لو فعل يجوز العقد ثم التجر قد يكون  
 بغير حجر بان يكون غرضه اعضاءا يابسة او نقي الارض احرقها من  
 الشوك وحصد ما فيها من خشيش والشوك وجعلها حوله وجعل التراب عليها  
 من غير ان يتم السنة لم يمنع الناس من الدخول وحفر من بئر ذراعا او  
 ذراعين في الاخير يعني في حفر البئر ورد الحجر وهو قوله عليه السلام من حفر بئر  
 مقدار ذراع فهو حجر كذا في الكفاية ولو كرهها وسقاها فغن حفره احياء  
 ولو فعل احدها يكون حجر او لو حفرها حارها ولم يسقها يكون حجر او ان شاعا  
 مع حفر الاخر كان احياء ولو حوطها ونتمها بحيث يعبر الماء يكون احياء  
 وكذا اذا بذرها ولا يجوز احياء ما قرب من العام ويترك كمرعى لاهل القرية  
 ومطر حاصبا يدوم وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غناء للمسلمين  
 عنه كالمخ والأبار التي يستقي الناس منها ومن حفر بئر في بركة فله حرمها  
 ومعناه اذا حفر في ارض موات بان والامام عنده او باذنه وبغير اذنه  
 عندها فان كان لعطن وهو مناخ الابلي وميركها حول الماء فحرمها اربعون  
 ذراعا ثم قبل الاربعون من كل اجواب فيكون لكل جانب عشرة اذرع و  
 الصحيح انه من كل جانب فيكون لكل جانب اربعون ذراعا وان كانت تلك

للتناضح وهي التي ينزع الماء منها بالبيع والتناضح هو البيع فحرمها ستون ذراعا  
 وهذا عندنا وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا وان كانت عينها في حرمها  
 خمسمائة ذراع والتقديز بمائة بالتوقيف اي السماع والاصح انه  
 خمسمائة ذراع من كل جانب والذراع هو الكسرة يعني ان يكون  
 قبضات وهي ذراع العانة وانما وصفت بذلك لانها تقبضت عن  
 ذراع الملك وهو بعض الكاسرة بقبضة كذا في العناية وقيل ان التقدير  
 في العين والبئر بما ذكرناه في ارضهم لصلابة لها وفي ارضنا خاوة  
 فيزداد كيلا يتحول الماء الى الثاني فيتعطل الاول فمن اراد ان يحفر في  
 حرمها منع منه فان احفر آخر بئر في حريم الاول لا يملكه ان يصلي بئره  
 بترعا ولو اراد اخذ الثاني قبل اخذ الكسرة يملكه وقيل بضمه التقطان ثم  
 بنفسه وهذا هو الصحيح ذكره في ادب القاضي للخصاف وقد ذكر طريق  
 معرفة النقصان وفي الكفاية وهو ان يقوم الارض قبل حفره وتقوم  
 بعد حفره فيضمن المتعاقبات انتهى وما عطي في الاول فلا ضمان فيه لانه  
 غير متعقد ان كان باذن الامام فظاهر وكذا اذا كان بغير اذنه عندنا  
 وما عطي في الثانية ففيه الضمان وان حفر الثاني بئر او حفر الاول بئر  
 ماء البئر الاولى لا شيء عليه ولكن لا يحرم من اجواب الثلث دون الجانب الاول  
 لسبق ملك الحافر الاول فيه والقناة وهو مجرى الماء تحت الارض ليم  
 بقدر ما يصلح وعن محمد بن عيسى بن زائدة البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عندنا  
 وعنده لا يحرم لها ما لم يظهر الماء لانه في التحقيق فيغير بالنظر الظاهر  
 قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين قنطرة فيقدر حريم بمائة  
 ذراع والشجرة تفرس في ارض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن لغيره  
 ان يفرس شجرة في حريمها يحتاج الحريم لم يجز فيه غرة ويضعه فيه و  
 هو مقدار خمسة اذرع به ورد الحديث وما ترك الفرات ودجلة  
 وعدل في الجوز عوده اليه لم يحرم احياءه وان كان لا يجوز ان  
 يعود اليه فهو كالموت فاما لم يحرم حريمها العام وذلك ليس في ملك احد  
 وهو اليوم في يد الامام ومن كان له بئر في ارض غيره فليس له حريم عند  
 ابي حنيفة الا ان يقيم بئره على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد لم يستأن



النهر مشى عليها وبقى عليها طينة قيل هذه المسئلة بناء على أن من احبها  
في ارض موات ياذن الامام لا يسحق احريم عنده وعند صاحب الحق وفي الجامع  
نهر لرجل الى جنبه مسناة ولا خلاف المسناة ارض تتركها وليست المسناة  
في يد احد مما في لصاحب الارض عند اب حنيفة وقال لصاحب النهر حريم للمنفى  
طينه وغير ذلك وقوله وليست المسناة في يد احد مما معناه ليس لاحد  
عليه غرض ولا طين يلقى فيكشف بهذا اللفظ موضع اختلاف اما اذا كان  
لاحد مما عليه ذلك فصاحب الشغل اي التفرق والى لانه صاحب يد  
كان عليه غرض لا يرسى من غرضه فهو من مواضع اختلاف ايضا ونمرة الا  
ان ولاية العرس لصاحب الارض عنده وعند صاحب النهر واما القاء  
الطين فقد قيل انه على خلاف وقيل ان لصاحب النهر ذلك لم يفتن في الكفاية  
وطهريه واما المورد فقد قيل يمنع صاحب النهر وقيل لا يمنع للصورة وفي  
الكفاية وهو الاشبه وقال الفقهاء ابو جعفر اخذ بقوله في العرس وتقولها  
في القاء الطين ثم عن اب يوسف ان حريم اي النهر مقدار نصف بطن النهر  
كل جانب وعن محمد مقدار النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس  
**فصول في مسائل الشرب فصل في المياه** واذا كان  
لرجل نهر او بئر او قاعة فليس ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب  
لبنى دم والبيضاء وفي الكفاية الشفة واحد الشفة وهي سبعة سقطة  
الماء خفيفا ويقال هم اهل الشفة اي الذين لهم حق الشرب بشناهم  
وان يستقوا دوابهم استحق علم ان المياه انواع منها ماء البحار وكل  
واحد من الناس فيها حق الشفة وحق سقي الاراضي حتى ان من اراد ان  
يكري نهر امرا الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بآء البحر كالانتفاع  
بالشمس والقر والحواء فلا يمنع من الانتفاع به على اي وجه شاء وانما في  
ماء الاودية العظام كيجون وسجون ودجلة والفرات للناس فيه  
حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي فان احب احد ارضه مائة  
وكري منه نهر لا يسقها ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك  
احد له ذلك وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك وذلك ان يميل  
الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت ضفة فيغرق القرى والاراضي

256  
والاراضي وشفة النهر بالكر والفتح جانه كذا في الكفاية وعلى  
نصب الرمي عليه والثالث اذا دخل الماء في المقاسم فحق الشفة ثابت  
وان اراد الرجل ان يسقي بذلك ارضا احياه كان لاهل النهر ان يمنعو  
عنه اضربهم ولم يضر والرابع الماء المحرز في الاول وان صار ملكا له  
بالاحراز وانقطع حق غيره عنه الا انه بقيت فيه شبهة الشريك نظر الى اليد  
وهو قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء وان رمت  
لوسرقة انسان في موضع يعرف وجوده ويهرب ويصا بال لم يقطع يده  
وقد قرئ في كتاب السرقة ولو كان البئر والعين او الحوض والنهر في ملك  
رجل ان يمنع من يربد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ما دأخ  
يقرب من هذا الماء في غير ملك احد وان كان لا يجد يقال لصاحب النهر  
ان تعطيه الشفة او تتركه ان يأخذ بنفسه بشرط ان يكسر ضفته وهذا  
عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيما اذا احفر في ارض مملوكة له اما اذا  
احفرها في ارض موات ليس له ان يمنع ولو منعه عن ذلك وهو خوف  
على نفسه وظهرة العطش له اي للمنع ان يتألم بالسلح لانه قصد اطلاقه  
يمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف الماء المحرز  
في الاما حيث يتألمه بغير السلح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند احصاء المحقة  
وقيل في البئر والحوض الاول ان يتألمه بغير سلح بعضا لانه ارتكب معصية  
فقام ذلك مقام التعزير له والشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان  
جهدا لا صغيرا وفيما يرد من الابل والواشي كثرة ينقطع الماء بشرها قيل لا  
يمنع منه وقيل له ان يمنع ولحم اي للناس ان يأخذوا الماء منه اي من ماء  
البئر والعين او الحوض او النهر في ملك رجل للوضوء وغسل الثياب في الصحيح  
وفي العناية قوله في الصحيح شارة الى اختلاف المشايخ فان منهم من قال  
لا يأخذون منه الماء للوضوء وغسل الثياب لان الشركة تثبت في حق  
الشفة والصحيح جواز ذلك دفعا للخروج انتهى وان اراد ان يسقي شجرة او حفر  
في واره حلا بخر ان له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه فيعدون المنع  
من الدماء وفي العناية قوله في الاصح اخر اذن عن قول بعض المشايخ من من  
ان يمنع اذا قالوا ليس له ذلك لانه لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك



وتخلد وشجرة من نحر هذا الرجل وبره وقناة الآبانه نقاشا وحصل ان  
 يمنع من ذلك فان اذن له صاحبه في ذلك او اعاره فلا بأس به لانه حق  
 ويجوز فيه الاباحة كالماء المحرز في انائه **فصل** في ذكر النصار  
 الاختلاف ثلثة نحر غير مملوك ثم لم يدخلوا في العاسم بعد كالنصار وفوه  
 ونحر مملوك دخلوا في تحت القسمة الا انه عام ونحر مملوك دخل في فوه  
 وهو خاص والعامل بينهما استحقاق الشفعة به وعدمه فالاول كبرية على  
 السلطان من بيت المال المسلمين ويرفق اليه من مؤنة اخراج واجزة دون  
 العثور والصدقات لان الثاني للفقراء والاول للنواب فان لم يكن  
 بيت المال شئ فالامام يجر الناس على كبرية احياء المصلحة العامة الا انه يخرج  
 له اي كبرى من كان يطيقه ويجعل مؤنة على المياسير الذين لا يطيقونها  
 بانفسهم واما الثاني فكبرية على اهله لا على بيت المال ومن ابيه منهم يجر على كبرية  
 دفعا للضر العام وهو ضر ربيعة الشركاء ولو ارادوا ان يحسنوه جفة  
 الانتفاع اي الخراب وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق  
 بغير الآب والافلا واما الثالث وهو خاص من كل وجه فكبرية على اهله  
 ثم قيل بغير الآب كما في الثاني وقيل لا بغير لان كل واحد من القرين خاص  
 ويكون دفعه عنهم بالرجوع على الآب بما اتفقوا فيه اذا كان بائر القاضي  
 فاستوت اجنبيا بخلاف تقدم ولا بغير حق الشفعة كما اذا استنوا جميعا  
 ومؤنة كبرى النحر مشتركة عليهم من اعلاء فاذا جاوزا من اجل رفع عنه  
 وهذا عند حنفية وقالوا على عليهم جميعا من اوله الى آخره بحصول الشرب  
 والارضين ويس على صاحب المسيل عارته كما اذا كان له مسيل على سطح غير  
 كيف وانه يمكن دفع الماء عن ارضه بسده من اعلاء ثم انما يرفع  
 عنه اذا جاوز ارضه كما ذكرناه وقيل اذا جاوز فوجه نهره وهو  
 مردى عن محمد والاولى صحيح واذا جاوز الكرى ارضه حتى سقطت  
 عنه مؤنة قيل ان يمنع الماء ليعتق ارضه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرغ  
 شركاؤه ويس على اهل الشفعة من الكرى شئ **فصل**  
 في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ويصح دعوى الشرب بغير ارض  
 استحسانا والشرب قد يملك بدون الارض ارضا وقد يبيع الارض

٢٢  
 الارض ويبقى الشرب وهو مرغوب فيه فيصح فيه الدعوى واذا كان نحر  
 بغير ارض غير فاراد صاحب الارض ان لا يجر النحر في ارضه ترك  
 على حاله لانه مستعمل بالجر او مائه فعند الاختلاف يكون القول قوله فان  
 لم يكن في يده ولم يكن جاريا فعليه البيئته ان هذا النهر ليا وانه قد كان  
 له مجراه في هذا النهر يسوقه الى ارضه ليس فيها فيبقى له لاثباته بالمج  
 ملكا او حقا مستحقا فيه وعلى هذا المصتب في نهر او على سطح او الميزاب  
 او الممشى في دار غيره فحكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب واذا كان  
 نحر بين قوم واختصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر ارضهم  
 بخلاف الطيف فانه في الدار الواسعة والضيقة على نبط واحد فان  
 كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك ولكنه يشرب  
 بحصته فان تراخوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته او اخطا  
 على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جازا الا انه اذا تمكن من ذلك  
 بلوحي لا يسكر بانكسرت النهر من غير تراخي لكونه اضارا بهم وليس  
 لاحد منهم ان يكرى منه نحر او ينصب عليه رحا الا برضى اصحابه الا ان  
 يكون رحا لا يضرب بالنحر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها  
 ومعنى الضر بالنحر ضعفه وبالماء ان يتغير عن سنة الذي كان يجري  
 عليه والدالية والسانية نظير الرخى ولا يتخذ عليه جبرا ولا قطرة بمنزلة  
 طريق خاص بين قوم بخلاف ما اذا كان لواحد نحر خاص ياخذ من نحر  
 خاص بين قوم فاراد ان يقنطر عليه ويستوثق منه لذلك وكان مقنطرا  
 مستوثقا فاراد ان ينقص فك ولا يزيد ذلك في اخذ الماء حيث  
 يكون له ذلك وينع من ان يوسع في النهر وكذا اذا كانت القسمة بال  
 وفي العناية الكوة تقبل البيت وجميع كواذ بالماء وكوى مقصور و  
 يستعار لمفاتيح الماء الى المزارع والمجاوول فيقال كوى النهر ومعناه  
 ليس له ان يوسع الكوة انتهى وكذا اذا اراد ان يؤخر صاعن في النهر  
 فيجعلها في اربعة اذرع منه بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كواه او غيرها  
 حيث يكون له ذلك في الصحيح وكذا كانت القسمة دفعت بالكوى فاراد  
 احدهم ان يقسم بالايام ليس له ذلك ولو كان لكل واحد منهم كوى



مسألة في غير خاص ليس لواحد ان يتركه وان كان لا يتركه باطلا لان الشربة  
خاصة بخلاف اذا كانت الكوى في النهر الاعظم وليس لاحد الشربة في النهر  
ان يسوق شربة الى ارض له اخرى ليس لها ذلك بشرط وكذا اذا اراد ان  
يسوق شربة في ارضه الاولى حتى يمتلئ الى هذه الارض الاخرى ولو اراد  
الا على من الشربة في النهر الخاص وفيه كوى بينهما ان يستعاضا دفعا لبعض  
الماء عن ارضه كيلا تنتشر ليس له ذلك وكذا اذا اراد ان يقيم الشرب  
مناصفة بينهما لان القسمة بالكوى تقدمت لان يراضيا لان الحق للحا  
وبعد التراضي لصاحب الاسفل ان ينقص ذلك وكذا لو رثته من بعده لانه  
اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطلا والشرب مما يورث  
ويجوز الانتفاع بعينه بخلاف البيع والصدقة والهبة والوصية بذلك حيث  
لا يجوز العقود اما للجحالة او للغرر او لانه ليس على من يقوم حتى لا يصح اذا سقى  
من شرب غيره واذا بطلت العقود فالوصية بالباطل باطلة وكذا لا يصح  
اي الشرب متى في النكاح حتى يجب المثل ولا في الخلع حتى يجب رد ما قبضت  
من الصداق لتفاحش الجحالة ولا يصح بدل الصلح عن الدعوى لانه اي  
الشرب لا يملك بشئ من العقود ولا يباع الشرب في دين صاحبه بعد موته  
يدون ارض كما في حال حياته وكيف يصنع الامام الاصحح ان يضم الى ارض  
لا شرب لها فيبيعها باذن صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض مع الشرب ويبدون  
فيصرف التفاوت الى قضاء الدين وفي العناية قوله في الاصحح اشارة  
الى وجوب الاختلاف فان العلماء اختلفوا في كيفية قضاء الدين من قيمة  
الشرب وذكر اقول لا تكتمه ثم قال واخيرا المصنوع ذكر في الكتاب وتفصيل  
الاقوال فيه فليرجع اليه وان لم يجد ذلك اشتر على تركه الميت رضا بغير شربة  
ثم ضم الشرب اليها وابعها فيصرف الثمن الى ثمن الارض والعامل في قضاء  
الدين واذا سقى رجل ارضه او حفرها ماء اي لا حيا تأوفال من ما حيا  
في ارض رجل فحفرها او نزلت ارض جاره من هذا الماء لم يكن عليه ضمانها  
لانه غير متقد فيه وفي العناية نقلا عن الصحاح محذرت الارض اي رسلت  
الماء فيها انتهى وسيع الشرب فيه من الاختلاف مذكور في البيع القاسد  
**كتاب الشربة** الاشارة المحرمة اربعة احوال وهي عصير العنب واغلى

غلي اشتد وقذف الزبد والعصير فاطيح حتى ذهب اقل من ثلثيه  
وهو الطلاء المذكور في اجماع الصغير ونقيع التمر وهو السكر ونقيع الزبيب  
اذا اشتد وغلا اما الحمر فالكلام فيها في عشرة مواضع احدها في بيان ما فيها  
وهي التي من ماء العنب اذا صار سكر وهذا عندنا وهو المعروف عند اهل  
اللقعة واصول العلم وقال بعض الناس طوسم كل سكر يريد به ما كان في  
كنا في العناية وانما في حديث نبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب  
قول في حيفه وعندهما اذا اشتد ولا يشترط القذف بالزبد وقيل في  
في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وحيطا والاشارة ان فيها حرام غير معلول  
بالسكر ولا موقوف عليه ومن الناس من انكر حرمة غيره وقال ان السكر  
منه حرام وهذا كفر لانه يجوز الكنا فانه تمام رجبا والرجب هو محرم  
العين وقرباء السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الحمر وعليه  
انفقد الاجماع ثم النص الوارد وفيه غير معلول عندنا حتى لا يتعدى حكمه الى سائر  
المسكرات وانما في تعدي اليها وهذا بعيد لانه خلاف السنة المشهورة  
وتعليل تعدية الاسم وتعليل في الاحكام لانه الاسماء والرابع انها حجة  
بجاسة غايضة كالبول لبوتها بالدلائل القطعية على ما بيناه وانما من انكر  
مسحها لا بخار الدليل القطعي وانما من سقوط تقويتها في حق المسلم في لا  
يعتبر من ثمنها وغاصبها ولا يجوز بيعها واختلفوا في سقوط ماليتها والاصح انه  
مال لان الطباع تمل اليها وتضيق بها ومن كان له على مسلم دين فادفاه  
من ثمن حمر لا يخل له ان يادفه ولا للمدين ان يؤديه لانه ثمن مبيع باطل  
وهو غصب في يده او امانة على صاحب اختلفوا فيه ولو كان الدين على  
يؤديه عن ثمن الحمر والمسلم الطالب يستوفيه والسابع حرمة الانتفاع بها  
وفي العناية نقلا عن الاصحح كسقي الدواب والتداوى بها بالاحتقان والار  
في الاصل انتهى والثامن ان يجر شاربها وان لم يسكر منها لقوله عليه السلام من  
شرب الحمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه  
فاصله الا ان حكمه القتل قد انتسخ فبقى الجلد مشروعا وعليه انعقد الاجماع من  
الصحابة وتقديره اي مقدار الجلد فذكرناه في احدودو والاسماع ان الطبخ لا يؤثر  
فيها للمنع من بثوت حرمة لا رفعها بعد البثوث الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه



على ما قالوا لان الحق بالتبديل في النية خاصة وهذا قاطع والعاشر جواز ثقلها  
وفيه خلاف الشافعي وسند كره من بعد ان شاذاته تعالى هذا الكلام  
في الخمر واما العصير والطحين حتى يذهب اقل من ثلثه وهو المطبوخ اذ في طهارة  
ويسمى الباذق والنصف وهو ما ذهب نصفه بالطحين وكل ذلك حرام  
عندنا اذا غلا واشتد وقذف بالبريد اذا اشتد على خلاف وقال  
الا وراعي انه مباح وهو قول بعض المعزلة واما نقيع التمر وهو السكر وهو  
التي من ماء التمر اي الرطب فهو حرام مكرهه وقال شريك بن عبد الله انه مباح  
واما نقيع الزبيب وهو النقي من ماء الزبيب وهو حرام اذا اشتد وغلا  
ونقله في الاوزاعي الا ان حرمه هذه الاشربة دون حرمه الخمر حتى لا يفر  
مستحلبا ويكره مستحلب الخمر لان حرمها اجتهدية وحرمه الخمر قطعية ولا يجب  
احد بشرطها حتى يسكر ويجب بشرط قطرة من الخمر ونجاستها خفيفة في رواية  
غليظة في اخرى ونجاسته خمر غليظة رواية واحدة ويجوز بيعها ويقتن  
مستحلبا عند ابي حنيفة خلافا لما فيها اي في البيع الضمان غير ان عنده يجب  
قيمتها لا مثله ولا ينفع بها بوجه من الوجوه لانها حرة وعن ابي يوسف انه  
يجوز بيعها اذا كان الذاهب بالطحين اكثر من النصف دون التثنية وقال في  
اجماع الصغير وما سوى ذلك من الاشربة فلا باس به قالوا هذا الجواب على  
هذا العموم وليكن لا يوجد في غيره في غير اجماع الصغير وهو نص على ان ما  
يتخذ من الحنطة والشعير وحمل والذرة حلال عند ابي حنيفة ولا يجزئ شربه  
عنده وان سكر منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة التام ومن ذهب  
عقله بالنجس ولبن الرماك وقوله ومن ذهب عطف على النائم ويمنزله  
من ذهب اليه وعن محمد انه اي ان ما سوى ذلك من الاثنية كالمثنية من  
الحنطة والشعير وامثاله حرام ويجزئ شربه اذا سكر منه ويقع طلاقه اذا سكر  
كما في سائر الاشربة المحرمة وقال في ايضا اي محمد في اجماع الصغير وكان ابو يوسف  
يقول ان كان من الاشربة يتبع بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفد فانه اكره  
ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل سكر حرام الا  
نقيع الشرط ومعنى قوله يبلغ يعني يشد ومعنى قوله ولا يفد  
لا يحضن ابو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة على الحق الذي ذكرناه فيما يحرم

يحرم اصل شربه وفيما يحرم السكر منه وابو يوسف رجع الى قول حنيفة  
فلم يحرم كل سكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ التمر  
والزبيب في الطبخ كل واحد منهما اذ في طهارة حلال وان اشتد اذا شرب منه  
ما يغلب على طهارة لا يسكر من غير طهو ولا طرب وهذا عند ابي حنيفة  
وابو يوسف وعند محمد وشافعي حرام والكلام فيه كالكلام في المثلث  
العنبى والاباس الحليطين وفي العناية لخطيان ما والتمر والزبيب لخطا  
في طبخ بعد ذلك في طهارة ونزك الى ان يغلي ويشد انتهى ونبيذ العسل  
والطين ونبيذ الحنطة والذرة والشعير حلال وان لم يطبخ وهذا عند ابي حنيفة  
وابو يوسف اذا كان من غير طهو وطرب ثم قيل بشرط الطبخ فيه لا باس به  
لا بشرط وهو المذكور في الكتاب لان قليله لا يدعوا الى كثره كيثا كان  
اي طبخ او لم يطبخ وهل يتخذ من المتخذ من اجوب اذا سكر منه قيل لا يجب  
قالوا والاصح انه يتخذ فانه روى عن محمد بن سكر من الاشربة انه يتخذ  
من غير تفصيل وهذا لان الفتاوى يجمعون عليه في زماننا اجماعهم على سائر  
الاشربة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من الابان اذا اشتد فهو على هذا  
الاختلاف وقيل ان المتخذ من لبن الرماك لا يحل عند ابي حنيفة اعتبارا  
بلمحه اذ هو متولد منه قالوا والاصح انه يحل وعصير العنب والطحين حتى يشد  
ثناه وبقي ثلثه حلال وان اشتد وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف قال  
محمد وما لك وشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا  
قصد به التلذذ لا يتحقق وعن محمد مثل قولها وعنه انه كره ذلك وعنه  
انه توقف فيه والقدر الاخير حرام عندنا اذ هو السكر حقيقة والذي  
يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطحين حتى يرق ثم يطبخ طهارة حكمه  
المثلث لان صلب الماء لا يزيد الا صنعنا بخلاف اذا صب الماء على العصير  
ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الحبل ويطبخ العنب كما هو ثم يعصر بكتفي ياذ في طهارة  
في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية عنه لا يحل لم يذهب ثلثاه بالطحين  
وهو الاصح ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر او بين التمر والزبيب لا يحل  
حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا جمع بين عصير العنب ونقيع التمر ولو طبخ  
نقيع التمر ونقيع الزبيب في طهارة ثم انقع فيه تمر او زبيب ان كان ما



انقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ البنيذ من منكه لا بأس به وان كان يتخذ البنيذ من  
منكه لم يكل كما اذا صب المطبوخ قرح من نقيع والمعنى تغليب جهة احرته  
ولا حذر في شربه ولو طبخ لحم او غيره بعد الاستعداد حتى يذهب ثلثاه لم يكل  
لان احرته قد تفرقت فلا ترتفع بالطبخ ولا بأس بالابتداء في الدابة  
واختتمت والمزقت وانما ينتد فيه بعد تطهيره فان كان الوعاء عتيقا  
يغسل ثلثا فيطهر وان كان جديرا يطهر عند محمد وعند ابى يوسف يغسل ثلثا  
ويجفف في كل مرة ومعنى سلة ما لا ينقص بالعضر وقيل عند ابى يوسف يملأ  
ماؤ مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته واذا  
تخللت لحم حلت سواء صارت ظاهرا بنفها او بشئ طرح فيها ولا يكره كليلها  
وقال الشافعي في كره كليلها ولا يكل اكل الحاصل به ان كان التخليل بالقاء شئ فيه  
قولا واحدا وان كان بغير القاء شئ فيه فله في اكل الحاصل به قولان واذا صا  
لحم خلا يطهر ما يوزنها من الاناء فاما اعلاه وهو الذي نقص منه لحم قليل  
نعا وقيل لا يطهر الا اذا غسل بالخل فتخلل من ساعته فيطهر وكذا اذا صب  
منه اخمر ثم ملأه خلا يطهر في الحال على ما قالوا ويكره شرب وردى لحم وال  
والامتناع به لان فيه اجزاء اخمر والامتناع بالمحرم حرام وهذا لا يجوز ان  
يدوى به جرحا او دبرة واية ولا ان يسقى ذميا ولا ان يسقى صبيا للدواي  
والوبال على من سقاه وكذا لا يسقيها الدواب قيل لا ياكل لحمها اما اذا  
قيدت الى اخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة ولو القى الدوى في اكل لانا  
لانه يصير خلا لكن يباح لكل اكل اليه دون عكس ولا يجزئ شربه اي شارب الدابة  
ان لم يسكر كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج وقال الشافعي في كره وكبره الاحتقان  
بالخمر وقطاعه في الاحليل ولا يجب اخذ عدم الشرب ولو جعل الخمر في مرقاة لا تاكل  
لتجها بها ولا حذر الاخذ ما لم يسكر منه ويكره اكل قشر عجين عجنه بالخمر **فصل**  
في طبخ العصير الاصل ان ما ذهب يغلي بانه روقه بالزبد يجعل كان  
لم يكن ويعبر ذهاب ثلثي ما بقي ليجل الثلث الباقية بانه عشرة دوارق  
من عصير طبخ فذهب روق بالزبد يطبخ الباقية حتى يذهب دوارق  
الثلث فيجل لان الذي ذهب بيا هو العصير او ما يازده واما ما كان جعل  
كان العصير تسعة دوارق فيكون ثلثها ثلثة واصل اخر ان العود

صب عليه ما د قبل الطبخ ثم يطبخ باثني عشر ان كان الماء اسرع ذهباً لثمة الطامة  
يطبخ الباقية بعد ما ذهب مقدار ما صب فيه من المارحة يذهب ثلثاه لان الزبد  
الاول هو الماء والثلث العصير فلا بد من ذهاب ثلثي العصير وان كانا زبدان  
معاً تغلي لجملة حتى يذهب ثلثها ويبقى ثلثة فيجل لانه ذهب الثلثان ماء وعصير  
والثلث الباقية ماء وعصير فصار كما اذا صب الماء فيه بعد ما ذهب من العصير  
بالغلي ثلثاه بيا بانه عشرة دوارق من عصير وعشرون دوارق من ماء  
ففي الوجه الاول يطبخ حتى يبقى تسع اجملة لانه ثلث العصير والوجه الثاني  
حتى يذهب ثلث اجملة والغلي برفعة او بدفغات سواء اذا حصل قبل ان يصير  
محمرا ولو قطع عنه النار فغلي حتى يذهب الثلثان يكل لانه اثر النار واصل  
آخر ان العصير اذا طبخ فذهب بعضه ثم احرق بقية حتى يذهب البقية حتى يذهب  
الثلثان فاسبيل فيه ان تاخذ ثلث اجملة فتصير في الباقية بعد المنصب ثم  
تقسم على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب من الطبخ قبل ان ينصب منه شئ  
فاخرج بالقيمة فهو طلال بيا بانه عشرة ارطال عصير طبخ حتى يذهب طل  
ثم احرق بقية ثلثة ارطال تاخذ ثلث العصير كله وهو ثلثة وثلاثون قير فيا  
بقي بعد المنصب وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي  
بعد ما ذهب الطبخ منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك تسعة فيخرج كل  
جزء من ذلك ثمان وتسعين ففرقت ان احلال ما بقي منه رطلان وثلثون  
وعلى هذا يخرج المسائل ولها طريق اخرى وفيما اتقينا به كفاية وهو اية الى  
مخرج غير هاتين المسائل **كتاب الصيد**  
الاصطيد وينطلق على اصطاد والفصل مباح للغير المحرم في غير الحرم ثم جملة  
بحول الكتاب فضلا عن احدثها في الصيد بالجوارح والثاني في الاصطيد  
بالرمي **فصل في الجوارح** ويجوز الاصطيد بالكلب المعلم والهند  
والبازي وسائر الجوارح المعلنة وفي الجوامع الصغيرة وكل شئ معلنة من ذوات  
كالباع وفي كلب من الطير فلا بأس بصيده ولا خير فيما سوى ذلك  
الا ان تترك ذكاته واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن  
ابى يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانها لا يعملان لغيرهما  
الاسد لعلوهة والذئب لخاسته والحق فيهما بعضهم اخذوا من ستة



وتحجز مستحق لانه يحبس العيز ولا يجوز الانتفاع به ثم لا بد من التعليم والاسرار  
وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث ثمرات وتعليم البازي ان يرجع ويجيب دعوته  
وشروط ترك الاكل ثلثا وهذا عندها وهو رواية عن ابي حنيفة وعندنا حنفية  
ما ذكر في الاصل لا يثبت التعليم لم يثبت على حق الصائدانه معلوم ولا يقدر بالثلاث  
كما هو اصله في جنسها وعلى الرواية الاولى عنده كل اصطادها ثلثا وعندنا  
لا يحل بل يما يصير معلوما بعد تمام الثلاث فلا يحل الا الرابع واذا ارسل كلبه المعلم  
او بازيه وذكر اسم الله عند اسراله فاخذ الصيد وجرحه فأت حل اكله ولو تركه  
ناسيا حل ايضا على طهره فترك التسمية عامدا في الزبايح ولا بد منه اخرج في ظاهر  
الرواية وعن ابي يوسف انه لا يشترط ان اكل من الكلب والعهد لم يؤكل  
وان اكل من البازي من اكل وعندنا كذا في قوله القديم يباح ما اكل منه  
الكلب ولو انه صاد صيودا ولم يأكل منها ثم اكل من صيد لا يؤكل هذا الصيد لانه  
علامة الجاهل ولا ما يصيده بعده حتى يصير معلوما على خلاف الرواية كما بيناها  
في الابتداء واما الصيد والية اخذها من قبل فاما اكل منها لا تظهر الحرمة فيه وما  
ليس محرزا ان كان في المعازة بعد يثبت الحرمة فيه بالاتفاق وما هو محرز  
في بيته حرم عنده خلافا لها ولو ان صفر اقر من صاحبه ثلث حبات ثم صار  
لا يؤكل صيده ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه اكل ولو اكل من  
من المعلم ثم قطع من قطعة والقاها اليه فاكلها يؤكل ما بقي ولا يبقى صيدها كما اذا  
اليه طعاما غيره وكذا اذا وثب الكلب فاخذه اي الصيد المحرز في يد صاحبه واكل منه  
اي من الصيد الماخوذ لانه ما اخذ من الصيد والشروط ترك الاكل من الصيد فصار  
كما اذا اقر من شاة بخلافه اذا فعل ذلك قبل ان يحرز المالك ولو خلس الصيد  
فقطع به بصنعة فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم يأكل منه لم يؤكل ولو اتقى ما خسه  
واتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه واخذه صاحبه ثم مرتبلك البصنة فاكلها  
يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لم يبرأ فاذا اكل ما بان منه  
وهو لا يحل لصاحبه ولو ان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه وان  
ترك ذكيتته حتى مات لم يؤكل وكذا البازي ولو سهرم وهذا اذا لم يكن من ذكته  
اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذكته وفيه من حيوة فوق يكون من الذبوح  
لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يحل وهو قول الـ

قوله ان في لانه لم يقدر على الاصل فصار كما اذا ارى الماء ولم يقدر على الاصل  
بخلاف ما اذا بقي من الحيوة مثل ما بقي في الذبوح فانه يؤكل كما لو وقع في الماء وهو  
بجده كالحال لا يحرم كما اذا وقع وهو ميت وفصل بعضهم فيه اي في الصيد الواقع  
في يده ولم يتمكن من ذكته فتصلا وهو انه ان لم يتمكن فيه لقتله الا انه لم يؤكل  
وان لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤكل عندنا خلافا للثلاث في واما اذا شق بطنه  
واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل وقيل هذا قولها اما عند ابي حنيفة  
لا يؤكل ايضا هذا الذي ذكرناه اذا ترك الذكوة فلو انه ذكاه حل اكله عند  
ابي حنيفة وكذا المتردية والطيحة والموقوفة والذي يقر الذئب بطنه  
وفيه حيوة خفية او بيته وعليه الفتوى وفي الكفاية قوله وكذا المتردية الى  
اي يحل عند ابي حنيفة بالذكاة وعليه الفتوى انتهى وعند ابي يوسف ان كان  
بحال لا يعيش مثله لا يحل وقال محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش الذبوح  
يحل والا فلا ولو ادركه ولم يأخذه فان كان وقت لواخذه يمكن ذكته  
لم يؤكل وان كان لا يمكن ذكته اكله ان ادركه فذكاه حل وان لم يكن فيه  
حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاه الذبح وقد وجد وعندنا لا يحتاج  
الى الذبح وان ارسل كلبه المعلم على صيده واخذه غيره حل وقال مالك لا يحل  
ولو ارسله على صيد كثير وسعى مرة واحدة حالة الاسرار فلو قتل الكل يحل  
بجدة التسمية الواحدة ومن ارسل فدا فكن حتى يتمكن ثم اخذ الصيد فقتله  
يؤكل لانه لم يترك العهد صليته منه للصيد الاستراحة فلا يقطع الاسرار وكذا الكلب  
اذا اعتاد عاوة العهد ولو اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ آخر فقتله وقد  
ارسله صاحبه اكل جميعا ولو قتل الاول فحتم عليه طويلا من النصارى ثم مرتبة  
صيد آخر فقتله لا يؤكل لانه ولو ارسل كلبا الى صيد ولم يكن له سائقا فاخذ  
الصيد وقتله حل ذكرها في باب جنابة البهيمة ولو ارسل بازيه المعلم  
على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه وقتله فانه يؤكل وفي الكفاية  
من عادة البازي ان يقع على شيء وينظر الى صيده لياتيه من الجانب الذي  
يتمكن من اخذه فهو بمنزلة كمين العهد ولا يقطع به فور الاسرار انتهى وهذا  
اذا لم يملك زمانا طويلا للاستراحة واما ملك ساعة للكين فلا يبيها في الكلب  
ولو ان بازيا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدرى اسلطان او لا لا يؤكل



وان خنقه كلب لم يجره لا يوكل لان اخرج شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه  
وهذا يدرك على انه لا ياكل الكسور وعن ابن حنيفة انه اذا كسرت غصنا فقتله  
لا باس بأكله وان شاركه كلب غير مملوك وكتب مجوسي او كلب لم يذكر  
اسم انه يريد به عمدا لم يوكل ولو رده عليه الكلب الثاني ولم يخرج معه ومان  
بجرح الأول بكرة أكلم وهذا بخلاف اذا رده المجوسي عليه بنفسه حيث لا يكره  
ولو رده الكلب الثاني على الأول لكنه اشتد على الأول حتى اشتد على الصيد  
واحدة فملك لا باس بأكله واذا ارسل المسلم كلبه فزجره مجوسي فانه يجره بزره  
فلا باس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالاثر بما يظهر زيادة  
الطلب لو ارسله مجوسي فزجره مسلم فانه يجره لم يوكل وكل من لا يجوز ذكاه  
كالمرتد والمجرم وتارك التوبة عامدا في هذه بمنزلة المجوسي وان لم يرسل  
احد فزجره مسلم فانه يجره فاذا قصيد فلا باس بأكله ولو ارسل المسلم كلبه  
على صيد وسمي فادركه فزجره فوقه اي جعله عليه لاضيقا ثم ضرب بفتكته  
وكذلك اذا ارسل كلبين فوقهما احدهما ثم فتكه الآخر اكل ولو ارسل رجلان  
كل واحد منهما كلبا فوقهما فقتله الآخر اكل والملك الأول بخلاف اذا  
كان الارسل من الكلب بعد اخروجه عن الصيدية يخرج الكلب الأول حيث لا ياكل  
أكلم واذا نصب كلبا للجفاف فتعلق به صيد لا يكون له بل لاخذ وكذا اذا  
دخل الصيد داره ولم يعلم فاغلق بابه فحول من اخذه ذكاه في خلال المسار  
المنشور من كتاب البيوع قال العلامة ابن الحام فان علم به واغلق الباب  
عليه وسد الكوة كان لصاحب الدار انتفى واذا نصب كلبا فتعلق به صيد  
بعد موته فانه اي الناصب يملكه ذكاه في باب الشهادة في القتل العمد  
ويثبت الملك للولد ابتداء اشار اليها في اوائل كتاب الوكالة **فصل**  
في الرمي ومن سمع حشا اى موتا خفيا فظنه حش صيد فرماه وارسل  
كلبا او بازيا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حش صيد حل المصايب اى صيد  
كان وعن ابن يوسف انه خص من ذكاه الخنزير وقرخص منها ما لا يوكل  
لحمه وان تبين انه حش دمي او حيوان اهل لا ياكل المصايب الطير والوحش  
الذي لا يوكل السباع اهل الطير الموتى بمنزلة ولو رمى الى طائر فاصاب  
صيدا ومرا الطائر ولا يدرى وحشا هو او غير وحش حتى حل الصيد ولو رمى

رمي الى بئر فاصاب صيدا ولا يدرى ما هو ام لا لا ياكل الصيد ولو رمى  
الى صيد فاصاب غيره حل المصايب وكذا لو رمى سمما الى صيد فاصابه  
واما باخر اكل جميعا ذكرهما في هذا الكتاب قبيل هذا ولو رمى الى  
سكة او جرادة فاصاب صيدا ياكل في رواية عن ابن يوسف وفي رواية  
اخرى عنه لا ياكل ولو اصاب السموع حشة وقطعة ادميا فاذا هو صيد  
واذا سمى الرجل عند الرمي اكل ما اصاب اذا خرج السهم فأت وان اذكره  
حيث ذكاه قال صاحب المهدية وقربناه بوجوهها واختلف فيها في الفصل  
الأول فلا يفيد ثانيا واذا وقع السهم بالصيد فتحمل اى شئ يحلف حتى  
غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل وان قصد عن طلبه ثم اصاب  
ميتا لم يوكل وقال الكسان ما توارى عنه اذا لم يمت ياكل فاذا مات  
ليلة لا ياكل ولو وجد به جراحة سوى جراحة سمكة لا ياكل واجوب ان  
الكلب في هذا كالجواب في الرمي في جميع ذكراه واذا رمى صيدا فوقع  
في الماء او وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يوكل لانه  
المرتد وهو حرام بالنقص ويحمل ان يموت بغير الرمي وان وقع على الارض  
ابتداء اكل فصار الاصل ان سبب الحرمة والاكل اذا اجتمعا واكن التحرز  
عما هو سبب الحرمة ترخي جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التحرز  
عنه جرى وجوبه بحرر عدمه لان التكليف بحسب الوسع فما يمكن التحرز  
عنه اذا وقع على شجر او حائط او آجرة ثم وقع على الارض ورماه وهو  
على جبل وتردى من موضع الى موضع حتى تردى الى الارض ورماه فوقع  
على رمح منصوبة او قوسية قائمة او حرف آجرة لاحتمال ان حدة الآلة  
قتله ومما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه او على  
ناهوره معناه كجبل او طهر بيتا ولينة موضوعة او صخرة فاستقر عليها  
لما لا وقوعه عليه وعلى الارض سواء ذكر في المنتقى لو وقع على صخرة  
فانشق بطنه لم يوكل لاحتمال الموت بسبب اخر وصحة الحاكم الشهيد ومثل  
مطلق المروى في الاصل على غير حالة الانشقاق وحكمة شمس الائمة  
الشرعية على ما اذا اصابه حدة الصخرة فانشق بطنه اذ كلف وحمل المروى  
في الاصل على انه اذا لم يصيب من الآجرة الا ما يصيبه من الارض او وقع



عليه وذلك عفو وهذا فتح وان كان الظاهر ما شأنا فان كانت اجراحة  
لم تنفخ في الماء اكل وان انفس لا ياكل كما اذا وقع في الماء وما اصابه  
المعروض بعرضه لم ياكل وهو سحر بلا ريش يمضي رضا فيصلي بعرضه لا يجد  
لذا في الكفاية نقلنا عن المغرب ولا ياكل باصابة البندقة فأت بها وكذلك  
ان رماه بجره وكذلك ان جرحه فلولوا تاديله اذا كان اي الجرح ثقلا وبه حدة  
وان كان الجرح خفيفا فانه ياكل ولوراه بمروءة هدية ولم تبضع بضعفا  
لا ياكل والمروءة جرحا يرضى رقيق يذبح به والبضع القطع والشق وكذا ادراه  
بها فابان راسه او قطع او داهه ولوراه بعضا او بعور حتى قتله لا ياكل  
لانه يقتله ثقلا لا جرحا اللهم الا اذا كان له حدة بضع بضعفا في لثامه  
والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح يبين كان الصيد  
حلالا واذا كان مضافا الى النقل يبين كان حراما وان وقع الشك  
ولا يدرى مات بالجرح او بالثقل كان حراما احتياطاً وان رماه بسفاه  
بكثرة فاصابه بجره فخره حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف  
لا ياكل لانه قتله دقا واحديد وعينه فيه سواد ولوراه فخره ومات بالجرح  
فان كان الجرح مديا ياكل بالاتفاق ولو لم يكن مديا فذلك عند بعض  
المتأخرين سواد كانت اجراحة صغيرة او كبيرة وعند بعضهم بشرط الادماء  
وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بدون الادماء وان كانت صغيرة لا ياكل  
من الادماء ولو فزع شاة ولم يسل منها قبل لاكل وقيل كل واذا اصاب  
السم ظلف الصيد وقرنه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض  
ذكرناه واذا رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل الصيد ولا ياكل العضو فاما  
ان في كلا ان مات الصيد منه لانه بيان ندكاة الاضطراب فيجل المبان  
والمبان منه كما اذا بين الراس ندكاة الاختيار بخلاف اذا لم يمت لانه  
ما بين بالندكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت ذكره  
مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة وحكما والعصا المبان بهذه لان المبان منه  
حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا حكا ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء  
وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم قتله الاصل نذنا ان المبان من الحي حقيقة  
وحكما لا ياكل المبان من الحي صورة لاحكام ياكل وذلك بان يبقى في المبان

المبان منه حياة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة صورة لاحكام  
ولهذا لم يوقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة او تزدى من سطح  
او جبل لا يحرم فخرج عليه السائل فنقول اذا قطع يدا او رجلا او فخذ او ثدي  
فما يلي القوائم او اقل من نصف الراس يحرم المبان وكل المبان منه لانه  
يتوهم بقاء الحيوة في الباقية ولو قد بنصفه او قطع اثنائهما والاكثر فما يلي  
العجز او قطع نصف ساواكثر منه بكل المبان والمبان منه ولو ضرب عنق  
شاة فابان راسها ياكل لقطع الاوداج ويكره هذا الصنيع لابلغة الفخاع  
وان ضرب من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا ياكل وان لم يمت  
حتى قطع الاوداج حل وان ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمت به ان كان يتوهم  
اللايتام والاندمال فاذا مات حل كله وان كان لا يتوهم بان بقي متعلقا بجذبه  
حل ما سواه لوجوده لا بانه معنى والعبرة للثقل ولا ياكل صيد المجوس في المرة والوثنية  
ولا ياكل في اباحة الصيد ان يكون الصائد من اهل الزكاة وهم يمسكون ذلك خلا  
النصارى واليهود حتى لا تخمس من اهل الزكاة اختيارا فكذا اضطرازا واذا رمى  
للاصيد ثم ارتد الرامي والعيادة بانه تعالى بعد الرمي قبل الموت بكل الصيد لان  
المعتبر حالة الرمي واذا رمى المجوس صيدا ثم اسلم ثم وقع الرمية بالصيد  
لم ياكل وان رماه وهو مسلم ثم نجس ثم وقع به اكل وبه من قوله واذا رمى  
الى صيد مذكورة في باب اعتبار حالة القتل من اجنابات وقد ذكرت هناك  
ايضا ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخرج من غير الامتناع فرماه  
آخر فقتله فهو لثاني وان كان الاول اخنه فرماه الثاني فقتله فهو لاول  
ولم ياكل وهذا اذا كانت الرمية الاولى بجال بخومنه الصيد اما اذا كان الرمي  
الاول بجال لا يمس منه الصيد بان لا يبقى فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى في المذبوح  
كما اذا ابان راسه ياكل وان الرمي الاول بجال لا يعيش منه الصيد الا انه بقي  
فيه من الحيوة اكثر مما تكون بعد الزرع فان كان يعيش يوما او دونه فقتله  
قول به يوسف لا يحرم بالرمية الثانية وعند محمد يحرم وان لا يضا من القيمة  
للاول غير ما نقصته جرحته قال رضي الله عنه وما وليه فاعلم ان القتل حصل  
بالثبات ان كان الاول بجال بخومنه لا يمس منه الصيد وان كان بجال لا يمس منه الصيد  
منه ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا مملوكا لاول منقوصا



بالجراحة فلا يضمنه كمالا كما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت حصل من جرحه  
او لا يدري قال في الزيادة ان يضمن الشاة ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف  
قيمتها مجر وجا جرحا حيا ثم يضمن نصف قيمته لحمه وان كان رماه الاقل ثانيا  
فالجواب في حكم الاباحة كالجواب فيما اذا كان الرامي غيرة ويصير كما اذا رمى صيدا على  
قلعة جبل واخذه ثم رماه ثانيا فانزله لا يلحق لان الثاني محرم كذا هذا ويجوز  
اصطفا وما يؤكل لحمه وما لا يؤكل من الحيوان والصيد لا يضمن ما كوله الا ان قالوا  
صيد الملوك ارباب ثقات واذا ركب في صيده لا يضمن ولا ان صيده سبب  
الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاسه فاع شتره وكل ذلك شروع  
**كتاب الرهن** الرهن لغة حبس الشيء بائى سبب كان وفي الشرع  
جعل الشيء رهنا بحيث يمكن استيفاء دونه منه كالديون وهو شروع ثابت بالكتاب  
والسنة والاجماع الرهن يقع بالايجاب القبول ويتم بالقبض فلو اكره الركن الايجاب  
بجرحه والقبض شرط التزوم وهو عقد تبرع ولهذا لا يجبر المدين على فداه  
من امضائه كما في الوصية وذلك بالقبض وقال لك بلزم بفعل العقد ثم يكتفى  
فيه اى القبض بالتحلية في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في النقول  
الا بالنقل والاقول الصحيح واذا قبضه المرتهن محورا مفرقا فمقتضى العقد فيه  
وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن  
واذا سلم الرهن قبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي امانة في يده ولا يسطع  
من الدين كجدا كما قال صاحب المهدية وحاصل الخلاف ان عندنا حكم الرهن  
صيرورة الرهن محبسا برهنا باثبات يد الاستيفاء عليه وعنده تعلق الدين  
بالعين استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على الاصلين هذين عدة من المسائل الخلف  
فيهما بيننا وبينه عدونا ما في كتابه المنتهى جملة منها ان الرهن ممنوع عن  
الاسترداد للانتفاع لانه يفتقر موجه وهو الاحتباس على الدوام وعنده  
لا يمنع منه لانه لا ينافي موجه وهو تعينه للبيع وسبائك البوالة في ائمال  
ان شادته نكاحا ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو مضمون باقل من قيمة  
ومن الدين فاذا هلك في يد المرتهن والدين وقيمة سواء صار المرتهن مستوفيا  
له بدينه حكما وان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل امانة وان كانت اقل سقط  
من الدين بقدره ويرجع المرتهن بالفضل وقال زفر الرهن مضمون بالعمد

بالقيمة حتى لو هلك الرهن وقيمة يوم رهن الف وخمسمائة والدين الف  
يرجع الرهن على المرتهن بخمسمائة وللمرتهن ان يطالب الرهن برهنته  
واذا مات الرهن فالمرتهن احق بالمهر من يباع في دينه اذا تعذر الاستيفاء  
ذكره في مسائل مشهور في آخر كتاب البيع واذا طلب المرتهن دينه يؤخر  
باحضار الرهن واذا حضره امر الرهن بتسليم الدين او لا يستعين  
حقه كما تعين حق الرهن تحقيقا للتسوية كما في تسليم المبيع والتمتع بغير  
المبيع ثم يسلم الثمن او لا وان طالب الدين في غير البلد الذي وقع العقد  
فيه ان كان الرهن مما لا محل له ولا مؤنة فذلك اجواب وان كان له  
حمل ومؤنة يستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن ولو سخط الرهن  
العدل على بيع المرهون فباعه بقدر اونسه جاز فلو طالب المرتهن الدين  
لا يكلف المرتهن احضار الرهن وكذا اذا امر المرتهن بمبيعه فباعه ولم يقبض  
التمتع ولو قبضه بكلف احضاره الا ان الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن  
وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلفا استيفاء بجم فدخل بجم  
اذا قبض الثمن يؤمر باحضاره لاستيفاء الدين لقيامه مقام العير وهذا بخلاف  
ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطا حتى يجرى على القيمة على قلعة في ثلث سنين  
لم يجبر الرهن على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة ولو وضع الرهن على يد  
العدل وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرتهن وطلب دينه لا يكلف  
احضار الرهن ولو وضعه العدل في يمين في عياله وغاب وطلب المرتهن  
دينه والذي في يده يقول ودعني فلان ولا ادري لمن هو جرح الرهن  
على قضاء الدين وكذا ان غاب العدل الرهن ولا يدري من هو ولو  
ان الذي اودعه العدل محمد الرهن وقال هو مالي لم يرجع المرتهن على  
الرهن بشي حتى يثبت كونه رهنا واذا كان الرهن في يده ليس عليه ان  
يكنه من البيع حتى يقبضه الدين ولو قضا البعض فله ان يحبس كل الرهن  
حتى يتوفى البقية فاذا قضا الدين قبل سلم الرهن اليه فلو هلك قبل تسليم  
استرد الرهن ما قضاه وكذلك لو قضا الرهن لغيره لم يقبض الدين  
او يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالرد على الرهن على وجه الفسخ وليس للمرتهن  
ان يتنفع بالرهن لاستخدامه ولا سكنى ولا لبس الا ان يادون له المالك وليس



لأن بيع الآت بسليط الرهن ليس له أن يواجر ويغير فإن فعل كان متقدرا ولا  
عقد الرهن بالتعد وللمرهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وقام  
الذي في عياله قال رضي الله عنه معناه أن يكون الولد في عياله أيضا وأن حفظه  
في عياله أو ودعه ضمنه وهو ضمنه لئلا يفوت على خلافه وقربنا جميع ذلك في الوصية  
وإذا تعدى المرهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته ولو رهنه فائدا  
فجعله في خضرة فهو ضمان والبنى اليسرى في ذلك سواء ولو جعله في بقية  
الأصابع كان رهنه بما فيه وكذا الطيلسان ليس له بسليط معقداً ضمن  
وصفه على عاقبة لم يضمن ولو رهنه سيفين أو ثلاثة فقطه عالم يضمن في النكته  
وضمن في السيفين بناء على جريان العادة بين السجنان يتقيد السيفان  
لأن النكته وإن لم يكن خاتماً فوق خاتم أن كان من تحتها ليس خاتماً ضمن  
وإن كان ممن لا تحتها كذلك فهو ما حفظ فلا يضمن وأجرة البيت الذي يحفظ  
فيه الرهن على المرهن وكذلك أجرة الحائط وأجرة الراعي ونفقة الرهن  
على الراهن والأصل أن ما يحتاج إليه لصحة الرهن وتيقظه فهو على الراهن  
سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن وذلك مثل النفقة في ما كلفه ومشربه  
وأجرة الراعي معناه ومن هذا الجمل كسوة الرقيق وأجرة ظمير ولد  
الرهن وكسوة النهر وسقي البستان وتلقيح نخله وجذاذه والقيام به  
وكل ما كان لحفظه أو لردده إلى يد المرهن أو لرد جزء منه فهو على المرهن  
مثل أجر الحائط وكذلك أجرة البيت الذي يحفظ الرهن فيه وهذا ظاهر  
الرواية وعن أبي يوسف أن كراء المأوى على الراهن بمنزلة النفقة ومن  
هذا القسم جعل الأبقار فانه على المرهن وهذا إذا كانت قيمة الرهن  
والدين سواء وإن كانت قيمة الرهن أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن  
الراهن بقدر الزيادة عليه وهذا بخلاف أجرة البيت الذي ذكرناه فإن  
كلها تجب على المرهن وإن كان في قيمة الرهن فضل ومداواة الجراح  
والقروح ومعالجة الأمراض والغدا من الجبانة تنقسم على المضمون والمانعة  
وأخراج على الراهن خاصة والعشر فما يخرج مقدم على حق المرهن وما  
أداه أحد ما وجب على صاحبه فهو مستطير وما اتفق أحدهما ما يجب على الآخر  
بامر القاضي رجع عليه كالصاحبه امره به لأن ولاية القاضي عامة ومن

260  
وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يرجع إذا كان صاحبه خائراً وإن  
بامر القاضي وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين وفي فرع مسئلة الجرح  
**باب** ما يجوز ارتقائه والارتقائه به وما لا يجوز والرهن  
بمنزلة البيع يبطل بالشروط الفاسدة ذكرنا في باب البيع الفاسد ولا يجوز  
رهن المشاع ولو من شركه سواء كان مما يحتمل التسمية ولا يحتملها وقال إن  
يجوز ونحن نقول يجوزناه بفوت موجب الرهن وهو دوام الجمل لأنه  
يقتضي لها ياية فيصير كما إذا قال هفتك يوماً لا ولا شك في عدم جملتها  
للجمل سوى يوم فيفوت الدوام الواجب تحققه كذا في العناية والشيوع الطارئين  
يمنع بقاء الرهن في رواية الأصل لهذا لا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن  
وعن أبي يوسف أنه لا يمنع والشيوع الطارئ أن يرهق الجمل ثم تقاسم في  
البعض أو أن الراهن للعدل أن يبيع الرهن كيف يشاء فباع نصفه كذا في  
ولا يجوز رهن ثمرة على رأس النخل ولا زرع في الأرض دون الأرض  
ولا رهن النخل في الأرض ونحوها وكذا إذا رهن الأرض دون النخل أو  
دون الزرع أو النخل دون الثمر فصار الأصل المرهون إذا كان متصلاً بما  
ليس المرهون لم يجز لأنه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن أبي حنيفة أن  
رهن الأرض بدون الشجر جائز لأن الشجر اسم للنات فيكون استثناء الشجر  
بما صغرها جكلاً فإذا رهن الدار بدون البناء لأن البناء اسم للمبنى فيصير  
راهنها جميع الأرض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن النخل بما صغرها  
جاء ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن تبعاً جكلاً فالمتاع في الدار حيث لا يدخل  
في رهن الدار من غير ذكر لأنه ليس تابع بوجه ما وكذا يدخل الزرع والطلبية  
في رهن الأرض ولا يدخل في البيع ويدخل البناء والغرس في رهن الدار  
والدار والقربة ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو أتمق بعضه إن كان كلاً  
يجوز ابتداء الرهن عليه وحده بقي رهنه بخصته ولا يبطل كله ويمنع التسليم  
كون الرهن أو متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون  
ويمنع تسليم الدابة المرهونة أكمل عليها فلا يتم حتى يلحق أكمل بكلاً فإذا رهن  
أكمل ونحوها حيث يكون رهنه كلاً إذا دفعها إليه فصار كما إذا رهن  
متاعاً في دار أو وعاء دون الدار والوعاء جكلاً فإذا رهن سرجاً



على دابة او لم يات في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رضاء  
حتى ينزعه منها ثم يسلم اليه ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والقوارى و  
المضاربات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في البيع  
فاما الاعيان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل وبالقيمة عند هلاكه  
مثل المضمون وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها والرهن  
بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده بطلت ماله وصورة الرهن  
بالدرك ان يبيع شيئا ويسلمه الى المشتري فخاف المشتري ان يستحقه احد فباع  
من البايع رضاء بالثمن لو استحقه احد وهو باطل حتى لا يملك المرتهن حبس الرهن  
ان قبضه قبل الوجوب استحق المبيع او لا كذلك في الغاية وكذا لا يصح الرهن  
بما ذاب له على فلان بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنتك  
هذا التفرضي الف درهم وهلك في يد المرتهن حيث يهلك بما سمي من المال  
بمقابله ويصح الرهن برأس المال السلم وثلثي الصرف والمسلم فيه وقال  
زفر لا يجوز ويجوز الرهن في اخراج الدابة من مطالب من جهة العباد بحسن  
ويلازم ذكرها في اوائل كتاب الكفالة والرهن بالبيع باطل فان هلك  
ذهب بغير شيء وان هلك الرهن ثلثي الصرف ورأس المال السلم في العقد  
ثم الصرف والتم وصار المرتهن مستوفيا وان اقرقا قبل هلاك الرهن بطلا  
وان هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بطلت ماله ومقناه انه يصير مستوفيا  
للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تناهى السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك  
رضاء برأس المال بحسب لانه بدل فضاء كالمضروب اذا هلك وبه رهن يكون  
رضاء ببقية ولو هلك الرهن بعد التناهي بهلك الطعام المسلم فيه حتى  
عليه رد مثل الطعام المسلم فيه لم يكن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رضاء  
ثم تقايلا البيع لم ان حجب لاخذ المبيع ولو هلك المرهون بهلك بالثمن  
وكذا لو اشترى عبدا سرا فاسلما واقرى ثمنه لانه بحسب توفيق التمن  
ثم لو هلك المشتري في يد المشتري بهلك ببقية ولو اشترى عبدا سرا فاسلما  
فوجد حرا لم يرجع عليه على كل حال ذكرها في باب الاستحقاق ولا يجوز  
احترق المدبر والمكاتب وآتم الولد ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا  
بالنقصان النفس ما دونه بخلاف اذا كانت اجنابة خطأ ولا يجوز

ولا يجوز بالشفعة ولا بالعبد اجنابة والعبد المديون لانه غير مضمون على  
المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا باجر الناحية والمقنية حتى لو ضاع  
لم يكن مضمونا لانه لم يقابل شيئا مضمونا ولا يجوز للمسلم ان يرهن خمر  
او يرتقنه من مسلم او ذمى ثم الراسن ان كان ذميا فالمرتهن مضمون عليه  
للذمى كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها للمسلم كما لا  
يضمنها بالعقب منه بخلاف اذا جرى ذلك فيما بينهم لانها مال في حقهم  
اما الميتة فليس بها مال عند من فلا يجوز رهنها وارثها خفا فيما بينهم كما لا يجوز  
فيما بين المسلمين ولو اشترى عبدا ورهن ثمنه او ضل او شاة مذبوحة ثم ظهر  
العبد حرا وانحل خمر او شاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه برين واجب  
ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهن ببقية رضاء ثم طهرانه صر وهذا كله على ظاهر  
الرواية وكذا اذا صالح على الكفار ورهن باصالح عليه رضاء ثم تقادقا ان  
لاوين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف رحمة خلافة وكذا قياسه فيما  
تقدم من جنسه ويجوز للابن يرهن برين عليه عبدا لانه الصغير والوصي  
بمنزلة في هذا الباب. وعن ابي يوسف وزفر رجما انه لا يجوز ذلك منها  
وهو القياس واذا جاز الرهن بغير مستوفيا دونه لو هلك في يده ويصير الاب  
والوصي موفيا له ويضمن للصبي لانه قضى دونه بانه وكذا لو سطا المرتهن  
على بيعه فالواحد كمثل البيع فان الاب والوصي اذا باع مال الصبي من  
غيره نفه جاز ويقع المقاصة ويضمن للصبي عنهما وعند ابي يوسف رجما  
لا يقع المقاصة وكذلك وكيل الباع والرهن بغير البيع نظر الى عاقبة من حيث  
وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابن صغير او عبدا لاجر  
لا دين عليه جاز ولو ارتقنه الوصي من نفسه او من هذين او رهن عينا  
له من اليتيم بحق اليتيم عليه لم يجز لانه وكيل محض الواحد لا يتولى طرف العقد  
في الرهن كما لا يتولا كهما في البيع والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر  
الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وعبده التاجر  
الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هو  
وان استدان الوصي لليتيم في كسوة ولطعامه فرهن به متاعا لليتيم جاز  
وكذلك لو اشترى اليتيم فارقه او رهن واذا رهن الاب متاعا لليتيم



فادرك الابن ومات الاب يسر الابن ان يردّه حتى يقضى الدين ولو كان  
الاب رهنا لنفسه فقصه الابن رجع في مال الاب وكذلك اذا حلك قتل  
ان يقتله ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز فان حلك ضمن  
الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك اجتهد الاب بالمال لم يكن  
الاب وصي الاب ولو رهن الوصي مائة لليتم في دين استدانه عليه  
وقبض المرحوم ثم استعار الوصي الحاجة لليتم فضاغ في يد الوصي فانه خرج  
من الرهن وحلك من مال اليتيم والمال دين على الوصي معناه هو الطاب  
به ثم رجع بذلك على العتيق لو استعاره حاجة نفسه ضمنه الصبي لو عصبه  
الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجة نفسه حلك عنده فالوصي ضامن للقيمة  
فيقضى برأي الغنا والدين ان كان قرض فان كانت قيمة مثل الدين اذاه  
الى المرحوم ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالتعاقب  
قصاصا وان كانت قيمة اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرحوم وودي  
الزيادة من مال اليتيم لان المضمون عليه قدر القيمة لا غير ولو كانت قيمة  
اكثر من الدين ادى قدر الدين من القيمة الى المرحوم والفضل لليتم وان  
كان لم يحل الدين فالقيمة رهن ثم اذا حل لاجل كان الجواب على التخصيل  
الذي فصلناه فلو انه عصبه واستعمله في حاجة الصبي حلك في يده بضمنه حق المرحوم  
ولا يضمنه حق الصغير فاذا حلك في يده بضمنه المرحوم ياخذ به بدينه ان كان قد  
حل ويرجع الوصي على الصغير وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرحوم ثم اذا  
حل الدين ياخذ به منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك ويجوز رهن الدرهم  
والدينار والمكيل والموزون فان دعت بمنسها حلكت بمنسها من الدين  
وان اختلفا في الجودة وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما بضمن القيمة  
من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وفي اجماع الصغير فان رهن ابريق  
فضة وزنه عشرة بعشرة فضاغ فهو بما فيه قال رضي الله عنه معناه ان يكون  
قيمة مثل وزنه واكثر هذا الجواب الفصلين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده  
باعتبار الوزن وعندها باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاول زيادة  
عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت اقل من الدين فهو على  
اخلاف المذكور ولو انكسرا لابرئ في الوجه الاول وهو اذا كانت

كانت قيمة مثل وزنه عند ابي حنيفة وابي يوسف رهما الله لا يخرج عنهما  
وعند محمد رهما الله ان شاء الله فاقصا وان شاء الله جعله بالدين اعتبارا  
حالة الانكسار رجالة المهلك وفي الوجه الثالث وهو اذا كانت قيمة  
اقل من وزنه ثمانية بضمنه قيمة جيدة من خلاف جنسه ورويا من جنس ويكون  
رهنا عنده وهذا بالاتفاق وفي الوجه الثالث وهو اذا كانت قيمة اكثر  
من وزنه اثني عشر عند ابي حنيفة رضي الله عنه بضمن قيمته ويكون رهنا  
عنده لان العبرة للوزن عنده لا للجودة والقيمة وان كان باعبار  
الوزن كله مضمونا يجعل كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وعند ابي  
يوسف رهما الله خمسة اسداس قيمته ويكون خمسة اسداس لابرئ له  
بالضمان وسدس يفرز حتى لا يبقى الرهن شائعا ويكون مع قيمته خمسة  
اسداس المكسور رهنا فعنده يعتبر بجودة والزيادة وتجعل زيادة القيمة  
كزيادة الوزن كانه وزنه اثني عشر وفي بيان قول محمد نوع طول  
يعرف في موضعه من المبسوط والزيادة شامع جميع شعبها ومن باع عبدا  
على ان يرهنه المشتري بعينه جاز استحقاقا والقياس ان لا يجوز ولو لم  
يكن معينا كان العقد فاسدا قياسا واستحاثا كذا في الكفاية فلو شفع  
المشتري عن تسليم الرهن لم يجز عليه قال فر رهما الله بغيره ولكن لا يبيع بغيره  
ان شاء رضي بترك الرهن وان شافى البيع لا ان يرفع المشتري الثمن  
حالا او يرفع قيمة الرهن رهنا ومن اشترى شيئا برأيه فقال لبايع اسد  
هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر رهما الله لا يكون  
رهنا ومثله عن ابي يوسف رهما الله بخلافه اذا قال امسك بزيك او  
بما لك فانه يصير رهنا بالاتفاق **فصل** ومن رهن  
عبد بين اليف فقصى حصته احدهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدى باقي الدين  
وحصته كل واحد باخصه اذا قسم الدين على قيمتهما فان سمي لكل واحد  
من اعيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه به فلكذلك الجواب رواية  
الاصل وفي الزيادات له ان يقبضه اذا أدى سمي له الا يرى انه لو قبل  
الرهن في احدهما جاز فان رهن عينا واحدة عند رجلين بين  
كل واحد منهما عليه جاز وجبهما رهن عند كل واحد منهما فان تهايا فكل



فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر والمضون على احد منهما حصته فان  
اعطى احدهما دينه كان كل رهنه في يد الآخر حتى يستوفي الآخر دينه واذا رهن  
رجلان بدين عليهما رجل رهنه واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين  
والمرتهن ان يشك حتى يستوفي جميع الدين فان قام الرجلان كل واحد منهما اليه  
على جلالة رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل وهذا وان كان قياسا  
لكن محمد رحمه الله اخذ به لقوته واذا وقع باطلا فلو حاك بملك مائة ولو مات  
الراهن والعبد في ايديهما فاقام كل واحد منهما البيعة على ما وصفناه كان في  
يد كل واحد منهما نصفه رهنه ببيعته حتى ياتي بموقوف له في حقيقته ومحمد رها  
الله في القياس هذا باطل وهو قول في بيعه رحمه الله ومن رهن شيئا من ابناء  
وسلم اليه ثم رهنه من اخر لم يبيع الكتاب ذكره في فضل اذا اصطلح القاتل اولياء  
القتيل من كتابايات **باب** الرهن بوضع على يد العديل  
واذا اتفقا على وضع الرهن على يد العديل جاز وقال مالك رحمه الله لا يجوز ذكر  
قوله في بعض نسخ وفي العناية قوله وذكر اشارة الى ان في بعض النسخ كذلك  
فانه ذكر في المبسوط في شرح الاقطع ابن عيسى بن ابي مالك فانه في هذه الرواية  
عن مالك فان القبض ليس بشرط عنده كما مر في اول هذا الكتاب فان ثبت ذلك  
عنه كان عنه روايتان انتهى وليس المرتهن ولا الراهن ان يأخذه منه  
فلو حاك في يده حاك في ضمان المرتهن ولو وقع العديل الى الراهن والمرتهن  
من العديل قيمة الرهن بعد ما وقع الى احدهما وقد استهلك المدفوع اليه  
او حاك في يده لا يقدر على العديل ان يجعل القيمة رهنه في يده لكن يتفقا  
على ان يأخذاها منه ويجعلها رهنه عنده او عنده غيره وان تغررا جمعها  
يرفع احدهما الى القاضي ليفعل كذلك ولو فعل كذلك ثم قضى الراهن الدين  
وقد ضمن العديل القيمة بالرفع الى الراهن فالقيمة سالمة له وان كان ضمنها  
بالرفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه واذا وكل الراهن المرتهن  
او العديل او غيره ما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة وان شرطت  
في عقد الرهن فليس للراهن ان ينزل الوكيل وان عزله لم ينزل ولو وكله ببيع  
مطلقا حتى يملك البيع بالنقد والنسيئة ثم يخاه عن البيع نسيئة لم يعمل فيه  
وكذا اذا عزله المرتهن لم ينزل وان مات الراهن لم ينزل والوكيل ان يبيع

ضمن الراهن قخته  
وان شاء صم

ان يبيع بغير محض من الورثة كما يبيعه في حال حيوة بغير محض منه وان مات  
المرتهن فالوكيل على كماله وان مات الوكيل انتقضت الوكالة ولا ينفذ  
وارثه ولا وصيه مقامه وعن ابي يوسف ان وصي الوكيل ملك ببيعة  
للمرتهن ان يبيعه الا برضا الراهن ليس للراهن ان يبيعه الا برضا المرتهن  
فان حل الاجل وانى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب  
اجبر على بيعه وكذلك الرجل يوكّل غيره بالقبضه وغاب الموكل ان يخاصم  
اجبر على قبضه فلو لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما شرطه  
فيل لا يجبر وهو قول ثلث لائمة الشريفة قبل مجبر وهذا الصحيح وهو قول شيخ  
الاسلام هو مخرجه وفيه الاكلام الزدوي كذا في بعض الشروح وعن  
ابي يوسف رحمه الله ان لجواب في الفصلين واحد ويؤيده اطلاق الجواب  
في الجامع الصغير وفي الاصل الى المبسوط واذا باع العديل الرهن فقد خرج  
من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهنه وان لم يقبض بعد واذا تولى كان  
مال المرتهن وكذلك اذا قبض العديل الرهن وعزم القاتل قيمة يعني كانت القيمة  
رهنه مقام العبد المقتول وكذلك لو قتل العبد المرتهن بعد دفعه به  
لانه قائم مقام الاول لما ودعا وان باع العديل الرهن فاوفى المرتهن  
التمن ثم استحق الرهن فضمنه العديل كان بالخيار ان شاء ضمن المرتهن التمن  
الذي اعطاه ويسلم ان يضمنه غيره وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا  
اذا استحق ما ان يكون ماله كما او قائما في الوجه الاول المستحق بالخيار  
ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن العديل فان ضمن الراهن نفذ  
البيع وصح الاقضاء اي قبض المرتهن التمن بمقابلته مائة كذا في العناية واذا ضمن  
البايع ينفذ البيع ايضا واذا ضمن العديل فالخيار ان شاء يرجع على الراهن  
بالقيمة وان شاء يرجع على المرتهن بالتمن واذا رجع بطل الاقضاء ويرجع المرتهن  
على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون قائما في يد المشتري فليست  
ان يأخذه من يده لانه وجد عين ماله ثم للشري ان يرجع على العديل بالتمن ثم  
العديل بالخيار ان شاء يرجع على الراهن بالقيمة واذا رجع عليه صح قبض المرتهن  
لانه المقبوض سلم له وان شاء يرجع على المرتهن واذا رجع عليه وانتقض قبضه  
عاده في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو ان المشتري سلم التمن



الى المرتهن لم يرجع على اعدل ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط  
في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أولاً  
لانه يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع بخلاف الوكالة المشروطة في  
العقد لانه يتعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه هكذا ذكره  
الكوفي رحمه الله وهذا يؤيد قول من لا يرى جواز التوكيل على البيع وانما انما العبد المرتهن  
في المرتهن ثم استحقه رجل فلا يخار انما ضمن الراهن وانما ضمن المرتهن فان  
ضمن الراهن القيمة فقامت الدين وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما ضمن  
من القيمة وبرئته واذا مات العبد المرتهن فلفنه على الراهن لانه ملكه ذكر في الباب  
الآتي **باب** انصرف في الرهن واجبا عليه وجباية على  
غيره واذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن فابيع موقوف فان اجاز المرتهن  
جاز فان قضاه الراهن دينه جاز ايضا فاذا نفذ البيع باجازه المرتهن ينتقل حقه  
حقة الى بدله هو الصحيح وفي الغاية قوله هو الصحيح احراز عمار روى عن ابي يوسف  
رحمته انه لو شرطه عند الاجازة ان يكون الثمن رهنا كان رهنا وانما فلا يخفى  
وان لم يجز المرتهن بيعه ونسخه الفسخ في رواية حتى لو اشرك الراهن الرهن لاسيما  
للمشترى عليه لان الحق انما ثبت للمرتهن بمنزلة الملك فصار كماله ان يجزوله  
ان يفسخ وفي اصح الروايتين لا يفسخ بفسخه واليه اشار في اجماع الصغير  
كذا في الخلاف فانما يصير حتى يفتك الراهن الرهن وانما دفع الامر الى القاضي  
فللقاضي ان يفسخ ولو باع الراهن من اجل ثم باعه بغير انما من غير قبل ان  
يجز المرتهن فان في موقوف ايضا على جازته واذا اشترى المرتهن الرهن فقبضه  
السابق لا ينوب عن قبض الشر اذا كان في اول كتاب الرقيق ولو باع الراهن ثم اجر  
او رهن او وهب من غيره واجاز المرتهن هذه العقود وجاز البيوع الاول فلو غلق  
الراهن عبد الرهن نفذ حقه وفي بعض الاقوال انما في رحمة لا ينفذ اذا كان  
المعتق معسرا بخلاف اذا كان موسرا حيث ينفذ على بعض قوله ثم اذا زال  
ملكه في الرقبة باعتا قد يزول ملك المرتهن في اليد بناء عليه واذا نفذ الاعتاق  
بطل الرهن لغوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسرا والدين حالاً  
طوبى لواء الدين وان كان الدين مؤجلاً اخذ منه قيمة العبد وجعلت مضافاً  
حتى يحل الدين وان كان معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين لا اذا كان

كان بخلاف جنس حقه قال رضي الله عنه وتاويله الى السعي اذا كانت القيمة  
اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل من القيمة تكرر ان شاء الله تعالى  
ثم يرجع باسعي على مولاه اذا اليسر ولو اقر المولى برهن عبده بان قال  
لرهنك عند فلان وكذا به العبد ثم اعتقه يجب السعاية عندنا خلافاً  
لزفر رحمه الله ولو اقر بغير العتق لا يجب اتفاقاً ولو دبره الراهن بغير  
بالاتفاق ولو كانت مئة فاستولدها الراهن صح الاستيلاء بالاتفاق  
فاذا صحا الى التبوير والاستيلاء خرجا من الرهن فان كان الراهن مسرراً  
ضمن قيمته ما على التفصيل المذكور في الاعتاق وان كان معسراً استسعى  
المرتهن المدبر واتم الولد في جميع الدين وقيل الدين اذا كان مؤجلاً يسع  
المدبر في قيمته قنناً بخلاف اذا كان حالاً لانه يقضى به الدين ولو اعتق  
الراهن المدبر وقد قضى عليه بالسعاية ولم يقض لم يسع الا بقدر القيمة وكذا  
لو استهلك الراهن الرهن فان استهلك جنتي فالمرتهن هو الخصم في القضية  
فياخذ القيمة ويكون رهناً في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم  
هلك فان كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة ويوم رهن الفأغر خمسمائة  
وكانت رهناً وسقط من الدين خمسمائة فصار الحكم في الخمسمائة الزائدة كاخفا  
هلكت بافسمائة والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك  
ولو استهلك المرتهن والدين مؤجل غرم القيمة وكانت رهناً في يده حتى يحل  
واذا حل الدين وهو على صفة القيمة اي في اجوده واجبته استوفى المرتهن  
منها قدر حقه ثم ان كان فيه فضل برقه على الراهن وان نقصت عن الدين  
بتراجع السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن الفأوجت بالاستهلاك  
خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لانه انتقص كل ما لك فسقط الدين  
بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر وجب  
عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم التلف واذا اعار المرتهن الرهن للراهن  
ليجده او ليعمل له عملاً فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن  
هلك بغير شيء والمرتهن ان يسهه لا يره لانه عقد الرهن باق الا في حكم الضمان  
في الحال لا يرى لو هلك الراهن قبل ان يرهه على المرتهن كان المرتهن اجنبياً  
من سائر الغرماء وهذا لان له العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم



الرهن بكل حال لا يرى أن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن وأن لم يكن مضمونا  
بالهلكة إذا بقي عقد الرهن فإذا أخذوا الضمان وكذلك إذا عاره أحدهما  
اجتبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان وكل منهما أن يردّه رهنا كما كان  
وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبه من اجبتي إذا باشرها أحدهما باذن الآخر  
حيث يخرج عن الرهن فلا يعود ولا بعقد مبتدأ ولو مات الرهن قبل الرد  
إلا المرهّن يكون المرهّن سوة للغناء وإن استعار المرهّن الرهن من الرهن  
ليعمل به فهلك قبل أن يأخذ في العمل هلك على ضمان الرهن لبقاء يد الرهن وكذا إذا  
هلك بعد الفراغ من العمل ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان وكذا إذا اذن  
الرهن المرهّن بالاستعمال ومن استعار من غيره ثوبا ليرهنه فارهنه بين  
قليل وكثير فهو جائز والأطلاق واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة وتعيين  
قدر لا يجوز للمستعير أن يرهنه بأكثر منه ولا يأقل منه لأن التقييد مفيد وهو  
ينفي الزيادة وينفي النقصان أيضا وكذا التقييد بالجنس والمرهّن وبالبلد لأن  
كل ذلك مفيد لتيسير البعض بالإضافة إلى البعض تفاوت الأشخاص في الامانة  
واختلاف أذخا لكان ضامنا ثم إن شاء المعير عمن المستعير ويتم عقد الرهن  
فيما بينه وبين المرهّن وإن شاء ضمن المرهّن ويرجع المرهّن بما ضمنه وبالرهن  
على الرهن وقربين في الاستحقاق وإن وفق بان يرهنه بمقدار ما مر به أن  
كانت قيمته مثل الدين وأكثر فهلك عند المرهّن بطل المال عن الرهن تمام  
الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله لرب الثوب على الرهن وكذلك إن أصاب  
عيب من الدين بحابه ووجب مثله لرب الثوب على الرهن وإن  
كانت قيمة أقل من الدين ذهب بغير القيمة وعلى الرهن بغيره دينه للمرهّن  
ولو كانت قيمة مثل الدين فأراد المعير أن يفتكه جبراً عن الرهن لم يكن للمرهّن  
أدق منه دينه إن يمتنع لأنه غير متبرع حيث يخلص فلكه ولهذا يرجع على الرهن  
بما أدى فأجبر المرهّن على الدفع بخلاف الاجبتي إذا قضى الدين لأنه متبرع  
ومن عار سنيّاً رجلاً ليرهنه فرهنه ثم فاك الرهن وهو المستعير أو غاب  
فافتكه الموقفانه يرجع على الرهن بما أدى وإن كان ذلك قضاء دين الغير  
بغيره وذكره في مسائل مشهورة من البيع ومويع الرهن إذا أدى الدين بغير  
المرهّن على القبول الحاجة إلى استخلاصه وإن لم يكن الدين عليه ذكره في باب

باب من كاس في العبد من الكتابة ولو هلك الثوب العارية عند الرهن  
قبل أن يرهنه أو بعد ما افتكه فلا ضمان عليه ولو اختلفا في ذلك قال قول  
للمرهن ولو اختلفا في مقدار ما أمره الرهن به فالقول للمعير ولو رهنه  
المستعير برين موعود وهو أن يرهنه ليعرضه كذا فهلك يد المرهّن قبل  
الاقرار والتمس والقيمة سواء يقضن قدر الموعود المستعير ويرجع المعير  
على الرهن بثلثه ولو كانت العارية عدا فاعتقه المعير جاز لقيام ملك  
الرقبة ثم المرهّن بالخيار أن يرجع بالدين على الرهن لأنه لم يستوفه وإن  
شأ ضمن المعير قيمة لأن الحق قد تعلق برقبة برضاه وقامت له بالاعتاق  
ويكون رهنا عنه إلا أن يقبض فيه فيردّها إلى المعير لأن استرداد القيمة  
كاسترداد العبد ولو استعار عبداً أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد وركب  
الدابة قبل أن يرهنها ثم رهنها بمال شل قيمتها ثم قضى المال فلم يقبضها حتى  
هلكا عند المرهّن فلا ضمان على الرهن وكذا إذا افتك الرهن ثم ركب  
الدابة أو استخدم العبد فلم يعط ثم عطب بعد ذلك من غير صنعة لا يقض  
وجباية الرهن على الرهن مضمونة وجباية المرهّن عليه تسقط من دينه  
بقدرها ومقتاه أن يكون الضمان على صفة الدين وجباية الرهن على  
الرهن والمرهّن وعلى المعير بحدّ وهذا عند أبي حنيفة وقال الجناية على  
المرهّن معتبرة وفي الكوفاتية وهي كون جباية الرهن على الرهن يكون  
جباية الملوكة على المالك حتى لو مات كان الكفن على المالك والمراد بالجباية  
على النفس ما يوجب المال ثم إن شاء الرهن والمرهّن بطل الرهن ودفع  
بالجباية إلى المرهّن وإن قال المرهّن لا اطلب الجباية فهو رهن على حاله و  
وجباية على المرهّن لا تعتبر بالاتفاق إذا كانت قيمته والدين سواء وإن  
كانت القيمة أكثر من الدين فخص له حنيفة رضي الله عنه أنه يعتبر بقدر الامانة  
وعنه أنه لا يعتبر وهذا إلى ذكرنا من كون الجباية على الرهن والمرهّن هدر  
كذا في الغاية بخلاف جباية الرهن على ابن الرهن أو ابن المرهّن ليجب لا يكون  
هدراً وهي الجباية على الاجبتي بناءً على أن المالك بين الأب والابن حقيقة  
متباينة ومن رهن عبداً بدين الف بالمال أجل فنقص في السعر وحرمت  
قيمتها مائة ثم قتله رجل وعزم قيمته مائة ثم حل لأجل فإن المرهّن يقبض المائة



فتاة عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ ولو صدق ان التقطان من حيث البيع  
لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لفرع حجة الله واذا لم يسقط بشئ من الدين  
بنتقضان السعير بنى وهو باطل لكل الدين واذا كان امره الراهن ان يبيعه فباعه  
بثأته قبض المائة فضاء من حقه فيرجع بثأته كما اذا استرده وباعه بثأته  
وان قتلته عبيته مائة فرفع اليه مكانة افكته بجميع الدين وهذا عندنا في حقيقته  
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو بالخيار ان شاء افكته بجميع الدين وان  
شاء سلب العبد المدفوع الى المرتهن بآله وقال زفر رحمه الله يبيع رهنا بآله  
ولو كان العبد تراجع بسعيره حتى صار بآله ثمة فملكه عبيدا وكانه  
فرفع به فهو على هذا الخلاف واذا قل العبد الرهن قليلا خطأ فضاء لجهالة  
على المرتهن ويسكن ان يرفع ولو قدى ظهر الحمل بقي الدين على حاله ولا  
يرجع على الراهن بشئ من الفداء ولو اتي المرتهن ان يفسد قبل للراهن  
اوقع العبد او اقبه بالدية فاذا امتنع عن الفداء بطل الرهن بحكم الجناية  
ومن حكمها التحريم بين الدفع والفداء فان اخار الدفع سقط الدين وكذا  
ان قدى بخلاف ولو الرهن اذا قلنا اننا لو استهلكنا لا حيث يطالب  
الرهن بالدفع والفداء في الابداء فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط  
شئ من الدين كما لو ملك في الابداء وان قدى فهو رهن مع آية على مالها  
ولو استهلك العبد المرصون مالا يستغرق رقبته فان ادى المرتهن الدين  
الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان اتي قبل للراهن بغيره في الدين  
الا ان يتار ان يؤدى عنه فان ادى بطل دين المرتهن كما في الفداء  
وان لم يؤد وبيع العبد فيه ياخذ صاحب دين العبد دينه فان مضى  
ودين غيره العبد مثل المرتهن او اكثر فان فضل للراهن وبطل دين المرتهن  
وان كان دين العبد اقل من دين المرتهن سقط من دين المرتهن  
بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد بقي رهنا كما كان ثم ان كان  
دين المرتهن قرض اخذه لانه من جنس حقه وان كان لم يحل اسكه  
حتى يحل وان كان ثمن العبد لا يفي بدين الغريم اخذ الثمن ولم يرجع بما  
بقي على احد حتى يعتق العبد ثم اذا ادى بغيره لا يرجع على احد وان كان  
قيمة العبد الغريم وهو رهن بالف وقضى العبد يقال له مال الراهن و

والمرتهن اذ يدا فان اجمعا على الدفع وقبضه وبطل دين المرتهن والرفع  
لا يجوز في الحقيقة من المرتهن وانما منه الرضا به وان شاقا فالقول  
لمن قال ان ادى رهنا كان او مرتهنا وكذا في جناية ولد الرهن اذا قال  
المرتهن ان ادى له ذكاب وان كان المالك يختار الدفع ويكون المرتهن  
في الفداء متطوعا في حصة الامانة حتى لا يرجع على الراهن وهذا كما روي  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يرجع مع حضور بنين القولين ان شاء  
تعا ولو اتي المرتهن ان يغير وفاءه الراهن فانه يفتى على المرتهن نصف  
الفداء من دينه ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين  
وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا  
بما بقي ولو كان المرتهن قدى والراهن حاضر فهو متطوع وان كان غائبا  
لم يكن متطوعا وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد بن  
ابن زياد وزفر رحمه الله تعا المرتهن متطوع في الوجهين واذا مات الراهن  
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا او  
بيعه وان كان على الميت دين فدين الوصي بعض الزكاة عند غريم من غرامه  
لم يخرج وللآخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال  
المانع بوصول حكمهم اليهم ولو لم يكن للميت غريم اخر جاز الرهن اعتبارا بالمال  
الحقيقي وبيع في دينه او ادى الرهن الوصي بدين الميت على جاز لانه الى الراهن  
استيفاء وهو ملكه قال رضي الله عنه وفي رهن الوصي تفصيلات نذكرها  
في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** ومن رهن صبرا  
بعشرة قيمة عشرة فخر ثم صار خلايا او عشرة فخر رهن بعشرة ولو  
رهن ثا عشرة بعشرة فانت فرفع جلد فاصار او رهن رهن  
رهن برهن واما الرهن للراهن وهو مثل الولد والتم واللبس والصوف  
وكما متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل فان هلك يهلك بغير  
وان هلك الاصل بقي الثمن افكته الراهن بحقه يقسم الدين على قيمة الرهن  
ليوم القبض وقيمة الثمن يوم الهلاك فما اصاب الاصل سقط من الدين بقدره  
وما اصاب الثمن افكته الراهن قال صاحب المهداية وهو المسائل على هذا الا  
خرج وقد ذكرنا بعضا في كتابه المنتهى تمامه في اجماع والزيادات ولو رهن



ثلاثة عشرة وقيمة عشرة فقال الراهن للمقن اجل الشاة فاطلقت فهو لك  
 حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه شيء من ذلك ولا سقط شيء من الدين  
 فان لم ينفك الشاة حتى ماتت في يد المقن قسم الدين على قيمة اللبن الذي  
 شرب على قيمة الشاة فاصاب الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذه المقن  
 من الراهن وكذلك للاثاة اذا اذن له الراهن في اكله وكذلك جميع التماس  
 الذي يحدث على هذا القياس ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين  
 عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يصير الرهن رهنا به وقال ابو يوسف  
 رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر بن هاشم رحمه الله لا يجوز  
 الزيادة فيهما واختلافهما في الرهن والدين والمهر والمكسوة سواء  
 وقد ذكرناه في السبع ثم اذا صحت الزيادة في الرهن ويسمى هذه الزيادة  
 قصدية احراز المهر النكاح والولد فانه زيادة في الرهن لكن ضمانا لا قصدا فيقسم  
 الدين على قيمة الاول يوم القبض على قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت  
 قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاول يوم القبض الف والدين  
 الفاقسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاول ثلث الدين  
 اعتبارا لقيمة المهر وفي الاعتبار وهذا لان الضمان في كل واحد منهما ثبت  
 بالقبض فغير قيمة كل واحد منهما وقت القبض اذا ولدت الموهنة ولذا ثم  
 ان الراهن زاد مع الولد عبدا وقيمة كل واحد الف فالعبد رهن مع الولد  
 يقسم ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة لانه جعله زيادة مع الولد  
 دون الام ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم  
 العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فاصاب الام قسم عليها وعلى العبد  
 لانه الزيادة وظلت على الام فان رهن عينا او الف الف ثم اعطاه  
 عبدا آخر قيمة الف رهنا مكان الاول فالاول وهو من يرد له الراهن  
 والمقن في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول ثم قبل بشرط تجديد القبض  
 وقيل لا بشرط ولو رهن عبدا بخمسمائة من الدين الذي هو الف جاز وهذا  
 شيوع في الدين لانه الرهن وذلك جائز ولو ابر المقن الراهن عن الديار  
 او وجبه منه ثم جعل الرهن في يد المقن يحل بغير شيء استحقاقا خلافا  
 لرفعه يقول بغير قيمة للرهن وهو القياس كذا في الكافي واذا احدث

حدث متعاضدا منع الرهن فانه يحل بملك مضمونا وكذا اذا رهنتم المرأة  
 رهنا بالصدق فابراة او وجهته منه او ردت والعياذ بالله تعالى  
 قبل الدخول واختلفت منه على صداقها ثم جعل الرهن في يدها يملك  
 بغير شيء في هذا كله ولا تضمن شيئا ولو استوفى المقن الدين بائنا الرهن  
 او بائنا متطوع ثم جعل الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما  
 استوفى الى من استوفى منه وهو من عليه او المتطوع بخلاف الابراء  
 وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صالح عنه على غير لانه استيفاء وكذلك  
 اذا حال الراهن المقن بالدين على غيره ثم جعل الرهن بطلت احواله  
 ويحل بالدين وكذا لو تصادقا على ان لا دين ثم جعل الرهن للملك  
 بالدين والراهن اذا بنى في الموهون يوم يقطع البناء ذكره في فصل  
 واذا بنى المشتري من كتاب الشفعة **كتاب الخبايا**  
 القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما تجرى مجرى الخطاء وتقتل  
 بسبب والمراد بيان قتل متعلق به الاحكام والعمد ما يتعمد فيه ضرب  
 بالسلاح او ما تجرى مجرى السلاح كالخرد من الخشب ولبطة القصب  
 والمروءة المحذورة والنار وموجب كمال المأثم والقود الا ان يعفو  
 الاولياء او يوافقوا ثم هو اي القصاص واجب عينا وليس للولي اخذ الدية  
 الا برضا العاقل وهو احد قول الشافعي رحمه الله الا انه له حق العود  
 الى المال من غير رضا العاقل وفي قول الواجب اصددها لابعينه ويتعين  
 باختياره ولا كفارة فيه اي العمد عينا وعند الشافعي رحمه الله تجزى من  
 حكم حرمان الميراث ولا يزول ملك المحكوم عليه بالقصاص والرجم ذكرها  
 في باب احكام المرتدين من السيرة وتعرف قاتل العمد المقضي عليه بالقصاص  
 والراية المقضي عليه بالرجم صحيح ذكره في اية ايضا وشبه العمد عند ابن حنيفة  
 رضي الله عنه ان يتعمد الضرب بالسلاح ولا باجرى مجرى السلاح وقيل  
 ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي رحمه الله اذا ضرب به حجر عظيم وشبهه  
 عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بالاقبال غالبا وموجب ذلك  
 على القولين الاثم والكفارة والدية مغلظة على العاقلة والاصغر ان كل دية  
 وجبت القتل بغير اثم ولا كفارة من بعد فهي على العاقلة اعتبارا بالخطا ويجب



في ثلاث سنين وجميع غلظة وسنين صفة التقليظ من بعد ان شاء الله تعالى وتعلق  
به حرمان الميراث وانكر مالك معرفة شبيه العهر واخطا على نوعين خطأ في القصد  
وهو ان يرمى شخصاً بظنة صيد فاذا هو دقي او بظنة حرباً فاذا هو مسلم وخطا  
في الفعل وهو ان يرمى غصناً فيصيب آدمياً وموجب لكل الكفارة والدية على  
العاقلة ومعنى في ثلث سنين كما مر ولا اثم في اي خطأ يعني في الوجهين  
المذكورين قالوا المراد اثم القتل اما في نفسه فلا يبرى عن الاثم من حيث ترك  
العزيمة والمبالغة في التثبت في حال الرمي اذا شرع الكفارة يودون باعتبار هذا  
المعنى ويحرم عن الميراث بخلاف اذا تعدى الضرب موضعاً من جسده فاصطاد  
واصاب موضعاً آخر فمات بحسب القصاص بخلاف اذا رمى الى رجل عمداً فامات  
ونفذ اليه غيره فقتله بحسب القود في الاول الدية في الثاني ذكرها في فصل  
وفي اصاب اليد نصف الدية من كتاب الديارات واذا كانت الجناية خطأ فلفر  
بعد الرمي قبل الاصابة فانه صحيح اشد اليه فيما سبقت في باب اعتبار حاله  
القتل من هذا الكتاب واذا جرح رجل جرحاً جرحية واحدة والاخر عشر جراحاً  
خطأ فمات فالدية بينهما انصافاً ورتب جرحية واحدة اكثر نائرة من عشر  
جراحاً ذكرنا في باب يجوز من الاجارة وما اجري مجرى الخطأ مثل ان اثم يجل  
على رجل فقتله فحكم الخطأ في الشرع واما القتل بسبب طاف البر وواضع  
لجرح في غير ملكه وموجب اذ التفت بدوى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه  
ولا يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي رحمه الله يلحق بالخطأ في الحكم  
وما يكون شبه عمد في النفس فهو عمد فيما سواها والاطراف يملك للملك  
الا اموال فيجري فيها البذل فانه لو قال قطع يدي فقطعه للجحيمان الا انه  
لا يباح وهذا البذل مفيد لانه فاع خصومة فصارت قطع اليد للأكلة وقلع  
السن للوجع بخلاف النفس حيث لا يجوز البذل فيها الا يرى انه لو قال  
لاخر اقلني فقتلك يؤخذ بالقصاص في رواية وبالدية في اخرى في التمهيد  
بحسب الدية في قول علمائنا الثلاثة ذكرها في باب اليمين من كتاب الدعوى  
والتفصيل من النهاية **باب ما يوجب القصاص بالآفة**  
القصاص واجب يقتل كل محقون الدم على التام اذا قتل عمداً ويقتل  
الحرم بالحر والعبد والعبد لا يقتل بالحر بالعبد وكذا

وكذا يقتل العبد العبد والعبد بالحر ويقتل المسلم بالذمي خلافاً لما في حرمته  
ولا يقتل المشرك ولا يقتل الذمي بالمشرك ولا يقتل المشرك بالمشرك  
قياساً للمساواة ولا يقتل استحساناً لقيام المبيع ويقتل الرجل المرأة والكبير  
بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن وبنات الرجل لاطراف المجنون ولا يقتل الرجل ابنة  
وقال مالك رحمه الله يقاتل اذا ذبح ذبحاً وكذا لا يجوز قتل ابنة وان وجده  
في صف الأعداء مقاتلاً او زانياً وهو محصن والقصاص صحة المقتول ثم  
يبلغه وارثه ويجوز من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا بمنزلة الاب  
وكذا الوالدة واجدة من قبل الاب والام عانت وسفلت ويقتل الولد  
بالوالد ويجوز القصاص بين الزوجين اي يقتل احدهما بالآخر ذكرها  
في باب من يقتل متعمداً ومن لا يقتل ولا يقتل الرجل عبده ولا يبد برة  
ولا بمكاتبته ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل عبدك بعينه لان القصاص  
لا يتجزى ومن ورث قاصاً على ابنة سقط طرقة الابوة ولا يستوفي  
القصاص الاب بالستيف قال الشافعي رحمه الله يقتل به مثل فعله ان كان فعلاً  
مشروعاً فان مات والآخر زرقبته واذا قتل المكاتب عمداً وليس له ورث  
الا المولى وترك وفاء فله القصاص عند حنفية وابو يوسف رحمه الله  
الله وقال محمد لا ارى قصاصاً في هذا ولو ترك وفاء وله وارث غير  
المولى فلا قصاص عليه وان اجتمعوا مع المولى وان لم يترك وفاء وله  
وارثه احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً بخلاف ما حقق البعض  
اذا مات ولم يترك وفاء واذا قتل عبد الرضخ لم يجز القصاص حتى يجتمع  
الراضخ والمرخص فيسقط حق المرخص برضاه واذا قتل ولداً المعنوه اي  
قريبه وهو ابنه او غير ذلك بغير ان يقتل اي يستوفي القصاص من له ان يصلح  
ويحسن ان يعفو وكذلك ان قطعت يد المعنوه عمداً والوصي بمنزلة الاب  
في ذلك لا انه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس  
واستيفاء القصاص في الطرف فانه اي محمد رحمه الله لم يستثن الا العسر  
وفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح ولا يملك العفو لانه الاب  
لا يملك فهو اولى قالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف  
كما لا يملك في النفس لا اتحاد المقصود وهو تشقي وفي الاسحسان يملك



لان الاطراف يسلك بها ملك الاموال فكان استيفاء بمنزلة النصف  
في المال والصبى بمنزلة المعتوه في هذا الحكم والعاصي بمنزلة الاب في العصب  
الا ترى ان من قتل والديه يستوفى اى القصاص السلطان والعاصي بمنزلة  
فيه ومن قتل ولدا وليا صغيرا وكبارا فلكبارا ان يقتلوه لعائلته عند الله  
رضي الله عنه وقال ليس لهم ذلك حتى يترك الصغير فيؤخر الى ادر اكهم كما اذا  
كان بين الكبيرين واحد غائب وكان بين المولىين بان كان العبد  
بين كبير وصغير ليس الكبير ولاية الاستيفاء قبل بلوغ الصغير كذا في بعض الشروح  
ومسئلة المولىين ممنوعة عند ابي حنيفة يعني لا رواية فيها كذا في العناية  
ومن ضرب رجلا بجره فقتله فان اصابه بالحد يد قتل به وان اصابه بالعود  
فعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه بحد واحد وان اصابه بظفر  
احد يد فعند عاصم وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي حنيفة  
اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب يستحق الميزان ثم قيل هو الى العود  
بمنزلة العاصي الكبيرة فيكون قتلًا بالمشقة فيه خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه  
على ما بينته وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلافا لابي حنيفة ومسئلة المولاة  
في الضرب الى ان ماتت ومن غرق صبيا او بالغًا في البحر فلا قصاص عند الله  
رضي الله عنه وقال لا يقتض منه وهو قول الشافعي رحمه الله غير ان عند هاشم بن  
حراة وعند غيره يفرق كما بيناه من قبل اذا امتنع القصاص عند ابي حنيفة  
وجبت الدية وهي على العاقلة واختلف الروايتين في الكفارة وفي العناية  
قوله واختلف مرفوع على الابتداء وقوله في الكفارة خبره يعني ان اختلفا  
الروايتين عند ابي حنيفة رضي الله عنه انما كان في الكفارة فانه روى عنه  
ان لا كفارة في شبه العمد وروى الطحاوي ان فيه الكفارة عنده واما الدية  
فانها واجبة عنده من غير تردد وانتهى وفي الجملانية قال الشيخ ابو الفضل  
الكرمازي في الايضاح وجدت في كتب اصحابنا ان المصنف يذكر هذه الرواية  
في هذا الكتاب قبل هذا فيجوز ان يكون مراده ذكره في كتاب اخر ومراده  
من اختلاف الروايتين اختلاف القولين انتهى ومن جرح رجلا عدا فلم يزل  
صاحب فاش حتى مات فعليه القصاص واذا التقى الصنفان من الكبير  
والشريك فقتل مسلم لما ظن انه مشرك فلا قود عليه وعليه الكفارة وكذا

وكذا الدية قالوا انما جبت الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف  
المشرك لا يجزى ومن شج نفسه وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية  
فمات من ذلك فعلى الاجنبي ثلث الدية اذ فعل الاسد واصابه جنس واحد  
لكونه هدرًا في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر  
في الاخرة حتى يؤتم عليه وفي النوادر ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
يغسل ويصلى عليه وعند ابي يوسف رحمه الله يغسل ولا يصلى عليه وفي  
شرح السيرة الكبير ذكر في الصلوة عليه ضلالت الشافعي فلم يكن يدرى  
مطلقا فكان جنسا آخر وفعل الاجنبي معتبر في الدنيا والاخرة فصار ثلث  
اجناس فكان النفس ثلث ثلث افعال فيكون التالف بفعل كل واحد  
ثلثه فيجب عليه اى على الاجنبي ثلث الدية واذا اشترك الخاطي مع العائد  
في القتل لا يجب القود ذكرها في باب قطع الطريق من السيرة **فصل**  
ومن شجر على المسلمين سيفًا فعليه ان يقتلوه وقوله فعليه وقوله  
في اصل جامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه شارة الى الوجوب  
والمعنى وجوب دفع الضر لان الواجب هو دفع الشر على اى وجه  
لا عين القتل كذا في العناية وفي سرقه اجماع الصغير ومن شجر على رجل  
سلاحا ليلا او نهارا او شجر عليه عصا ليلا في ممر او مكانا في طريق في غير  
ممر فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه قالوا فان كان عصا لا يثبت بحمل ان  
يكون مثل السلاح عندهما وان شجر المجنون على غيره سلاحا فقتله المسموم  
المشهور عليه عند افعليه الدية في ماله وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه  
وعلى هذا اختلف الصبيح الداية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجب  
الصنان في الداية ولا يجب في الصبيح المجنون ومن شجر على غيره سلاحا  
في الممر فضربه ثم قتله الاخر فعلى العاقل القصاص معناه اذا ضرب فانصرف  
ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السدقة فابتعد وقتله فلا شيء عليه  
وتأويل المسئلة اذا كان لا يمكن من الاسترواد الا بالقتل ولو شجر  
الاب سيفًا على ابنه ولا يملك دفعه الا بقتله فله ذكراه في باب كيفية  
القتال من السيرة **باب** القصاص فيما دون النفس  
ومن قطع يد غيره عدا من مفصل قطعت يده وان كانت يده اكبر



من اليد المقطوعة وكذلك الرجل ومارن الالف والاذن ومن ضرب  
عين رجل فقلعها لا قصاص عليه وان كانت قائمة فذهب صنوها  
فعليه القصاص فحمل المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه  
بالمرارة فيذهب صنوها وهو كما توارى عن جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين وفي السنن القصص ان كان سن من يقتض من الكبر  
من سن الاخر وفي كل شجة يتحقق فيها المماثلة القصاص ولا قصاص  
في عظم الا في السن وهذا اللفظ مروى عن عمر بن سعد رضي الله عنهما  
واعتبار المماثلة في السن غير معتبر فيه بالميزر ولو قلع من اصله  
يقطع الثاني فيما تلاقى وليس فيما دون النفس شبهة عما هو عدا وظل  
ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس لابن ابي عمير والعبد ولا  
بين العبدين خلافا لثاني في جميع ذلك لانه لا يقطع طرف العبد ولعنة  
الاطراف بالانفس يجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر ومن  
قطع يد رجل من نصف الساعد وجرحه جرحا ثقت فزادها فلا قصاص عليه  
واذا كانت اليد المقطوعة صحيحة ويد القاطع شللا او ناقصة الاصابع قطع  
بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء لغيرها وان شاء اخذ الارش  
كاملا ولو سقطت لمؤفة قبل اختيار المجني عليه وقطعت ظمرا فلا شيء لعذبا  
بخلاف اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يجب عليه الارش  
ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وهي الاستوعب ما بين قرني  
الشاة فالشاة بالخيار ان شاء اقتض مقدار شجة يتدى من اى جانبين  
شاء وان شاء اخذ الارش وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تخذ  
من جهة القفا ولا يبلغ القفا الشاة فهو الخيار ولا قصاص في اللسان  
ولا في الذكرو عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا قطع من اصله يجب الا ان يقطع  
اخشقة فيكون كالقطع من المفصل ولو قطع بعض الخشقة او بعض الذكرو فلا قصاص  
عليه بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه فان فيه القصاص والشفة ان  
استقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار الماواة بخلاف اذا  
قطع بعضها لانه يعتد باعتبارها **فصل** واذا اصطلح العاقل  
واوليا القتل على ان يسقط القصاص وجب ان يقاتل قاتلا كان او كثيرا وان لم

وان لم يذكر واحدا ولا مؤجلا فهو حال واطلاق اللفظ المال ينظم انواعه من  
النقد والعرض والحيوان فيصح الصلح عن دم العبد بكل واحد ما ذكرناه في باب العتق  
على جمل وان كان العاقل حر او عبدا فامر بخر وموت العبد رجلا ان يضاح  
دمها على الفح فمفعول فالالف على الحر والمولى نصفان واذا عفا احد الشركاء  
عن الدم او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان  
لهم نصيبهم من الدية وصل هذا ان القصاص حق لجميع الورثة وكذا الدية خلا  
للكل والشا في الزوجين وفي الغاية قال في النهاية هذا اللفظ كما ترى  
على انه ليس للزوجين حق في القصاص والدية جميعا عندهما ونقل عن المبسوط  
والايضاح والاسرار ما يدل على ان خلاف ذلك في الدية خاصة وان لا يقول  
النساء لا تستوفى القصاص من حق العفو ثم قال وبهذا يعلم ان ما ذكره في  
الكتاب من انه لا حظ للزوجين في القصاص والدية عند مالك والثاني في خلاف  
لرواية المبسوط والايضاح والاسرار وهو مواخذة ضعيفة لانه لا يلزم من  
الحاق لفة لمعاد صحت ما نقل المشهور من مزجها ما نقله انتهى ويفرع على  
كون القصاص والدية حق لجميع الورثة ان من قبل فله بيان فأت احدكما  
عن ابن كان القصاص بين الصلبي وبين ابن الابن فيثبت كسائر الورثة  
والزوجة تبقى بعد الموت كما في حق الارث ويثبت الارث مستند الى  
سببه وهو اخرج وفي الغاية فكانا كسائر الاموال في شيوخها قبل الموت  
الا يرى انه اذا اوصى ثلث له دخلت دية فيها ونقض بها ويؤنر  
كان على رضائي انه عنه يقسم الدية على من احرز الميراث وكفى به قروة  
النتهي واذا ثبت للجميع فكل منهم ثلث من الاستيفاء والاستسقاط عفووا  
صلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط الباقيين  
فيه لانه لا يتجزئ بخلاف اذا قتل رجلين وعفا احد الوليين لان الواجب  
هناك قصاصان من غير شبهة لا اختلاف العقل والمقول وهما واحدا فاما  
واذا سقط القصاص فكل نصيب الباقيين بالانتم يجب ان لا يكون من المال في ذلك  
سنتين ويجب مال الباقين لانه عمد وقال زفر رحمه الله يجب في سنتين فما اذا  
اذا كان من شركين وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية يؤخذ الثلث  
في سنتين والثلث من اخرى واذا قتل جماعة واحدا عدا اقتض من جميعهم واذا



قتل واحد جماعة فقتل اولياء المقتولين قتل جماعة منهم ولا شيء لهم غير ذلك فان  
حضر واحد منهم قتل وسقط الباقيين وقال الشافعي يقتل بالاول منهم  
ويجب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرفوا بالاول قتل لهم وقسم الديارات  
بينهم وقيل يفرغ بينهم فيقتل من خرجت رغبة ومن وجب عليه القصاص  
اذا مات سقط القصاص كما اذا مات العبد لجماله وبناته في خلاف الشافعي  
يعني يقول يؤخذ الدية من ماله اذا الواجب احداهما عندة واذا قطع جملان  
يرجل واحد فلا قصاص على واحد منها وعليهما نصف الدية وقال الشافعي  
يقطع يدها والمفروض اذا اخذ اسكبا وامراه على يده حتى انقطعت وفي غاية  
البيان قوله والمفروض اي موضع فرض الخلاف بيننا وبين الشافعي في هذه المسئلة  
اما اذا وضع احداهما التكبير من جانب من الغنص والآخر من جانب  
آخر وامر كل واحد سكينه حتى التقيا وانقطعت اليد لا قصاص عندة ايضا  
وان قطع واحد يميني رجلين فقتلها ان يقطعها يده وبها فانه نصف الدية  
بقتلها نصفين سواء قطعها معا او على التعاقب وقال الشافعي في  
التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يفرغ ويدين يميني رجلين لانه لو قطع  
يمين رجل يداخر يقطع يده بها وكذا ان قطع اليدين واليسار في واحد  
لان المماثلة المشروطة في الفعل المثل موجودة والمأخوذ في الفعل موجود  
واذا قطع يدا يميني رجلين فقتلها كما اذا قطع يمينها وكذا في بعض الشروع وان  
حضر واحد منها فقطع يده فلا شيء عليه نصف الدية واذا اقر العبد بقتل  
العبد لانه القود وقال زفر رحمه الله لا يصح اقراره ومن رمى رجلا  
عند فقد الشتم منه الا آخر فاما فعليه القصاص الاول الدية للثاني  
على قلته ومن له القصاص اذ مات وهو مديون ليس للارباب  
المديون ان يأخذوا من عليه القصاص بينهم ويستوفوا ديونهم بماله  
ما وجب عليه القصاص من مديونهم لان القصاص ليس مال مستوفى في القصاص  
بماله شيئا مستوفى وكذا اذا قتل المديون شخصا لا يقدر الغريم على  
منع المديون عن الصفقات اليها في باب الاستيلاء والتفصيل من  
الغناية **فصل** ومن قطع يدا رجل خطأ ثم قتلته عمدا قبل ان  
تبرأ يده او قطع يده عمدا ثم قتلته خطأ او قطع يده خطأ فبرأت يده ثم

ثم قتلته خطأ او قطع يده عمدا فبرأت ثم قتلته عمدا فانه يؤخذ بالامر من  
جميعا والاصل في ان الجمع بين الجراحات واجب امكن تيمما للاول لان  
القتل في الاعم يقع بغزات متعاقبة وفي اعتبار كل ضرب بنفسه بعض الجرح  
الا ان لا يمكن الجمع فيعطي كل واحد حكم نفسه وقد تعذر الجمع في هذه الفصول  
في الاولين للاختلاف الحكم في النعطين وفي الآخر من تحلل البر وهو فاطم  
حتى لو لم يتحلل البر وقد تجانس بان كانا خطائين يجمع بالاجماع لا مكان  
الجمع والكافي بديه واحدة وان كان قطع يده عمدا ثم قتلته عمدا قبل ان  
تبرأ يده فان شاء الامام قال فطعوه ثم اقلوه ونشأ قال اقلوه وهذا  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يقتل ولا يقطع يده بخلاف اذا قطع  
فانه يقتل بالقتل ولا يقطع بالاتفاق لان الفعل واحد وبخلاف اذا كانا  
خطائين حيث يقتل بديه واحدة ومن ضرب رجلا بمائة سوط فبرأ من  
تسعين ومات من عشرة فبديه واحدة وكذا كل جراحة اندلست  
ولم يبق لها اثر على اصل بيه حنيفة اي لا تبقى معتبرة اصلا عندة الا في حق  
التعزير وعن ابي يوسف عمدة في مثله حكم عدل وعن محمد رحمه الله  
يجب اجرة الطبيب وان ضرب رجلا بمائة سوط وجرحته وبقي لها اتركيب  
حكمه العدل ومن قطع يدا رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثم مات بمجروح  
فعلى القاطع الدية في ماله وان عفا عن القطع وما جرحته منه او عن الجناية  
ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو ملكت وان  
كان عمدا فهو عفو من جميع المال وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
اذا عفا عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن  
الشجة ثم سرق النفس ومات واذا قطعت المرأة يدا رجل تزوجها  
يده ثم مات فلها مهر مثلها وعلى ما قلناه الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي  
المصنف وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية  
تقع المصاهرة اذا كانتا على السوية فان كان في الدية فضل ترد على الورثة  
وان كان في المهر يرد الورثة عليها ولو تزوجها على اليد وما جرحته منها  
او على الجناية ثم مات من ذلك فمقتلها مهر مثلها ولا شيء له عليها  
لانه لما جعل القصاص مهر القصاص بسقوط مهر المهر فبسط اصلها

من ذلك



اذا سقط القصاص بشرط ان يصرح بالانسان سقط اصلاً وان كان خطاً  
يرفع عن العقاب ثم مثلها ولم يترك وصية وقال لا كذلك الجواب  
فيها اذا تزوجها على اليد ومن قطعت يده فاقص له من اليد ثم مات  
فانه يقتل المقتص منه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يسقط حقه في القصاص  
ومن قبل وليه عداً قطع يده فانه يقتص له بالقصاص ولم يقتص له  
قاطع اليد دية اليد عند ابي حنيفة وقال لا لا شيء عليه ولعل لم يقتص له  
وكذا اذا سرق ويا برى ويا عتي ويا سراً او قطع ثم جازقته قبل ان يبرأ  
وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يقتص الا باصابع  
وله انه استوفى في غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانة وكان القياس  
ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة فان له ان يتكف بتعاقبها فاداسقط  
وجب المال وانما لا يجزى الحال لانه يحتمل ان يبيع قتلها بالسرقة فيكون مستوفياً  
حقه وملك القصاص في النفس ضروري لا يظهر الا عند الاستيلاء والعفو  
او الاعتياض لانه تصرف فيه فاما قبل ذلك لا يظهر لعدم الضرورة بخلاف  
ما اذا سرق لانه استيلاء واقفاً اذا لم يعف وما سرق فلانما يتبين كونه  
قطعاً بغير حق بالبرزخ لو قطع وما عفا وبرا الصبيح انه على اختلاف  
قطع ثم جازقته قبل البرزخ ولو سيقا ولو جازقته بعد البرزخ هو على هذا اختلاف  
هو الصحيح والاصابع ان كانت تابعة قياماً بالكف والكف تابعة لها عفا  
بخلاف الطرف لانها تابعة للنفس من كل وجه ومن لم القصاص في الطرف  
اذا استوفاه ثم سرق الى النفس مات يضمن دية النفس عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه وقال لا يضمن كالامام والبراع والاحكام والامور بقطع اليد  
لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التعبد بوصف السلامة لما فيه من سبب القصاص  
اذا احرز عن السرقة ليس في وسعه قضا كالامام والبراع والاحكام والامور  
بقطع اليد وله ان يقتل بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع قتلها ولو  
ظلم كان قتلها ولا يبرأ من افضي الموت كحياة في مجرى العادة وهو مسمى  
القتل الا ان القصاص سقط للشبهة فوجب المال بخلاف اذا استشهد به  
من المثل لانه مكلف فيها بالفعل اما تفرأ كالامام وعقد كما في غيره منها  
والواجب لا يتعبد بوصف السلامة كما ترى في الحديث وفيما نحن فيه لا التزام

او العدالة عند ابي حنيفة خلافاً لما لو كان رسولاً لا يشترط اجماعاً وله  
نظار ولو استأذن النبي فلا بد من رضاه بالقول واذا رأت بكارتها  
بوثبة او حنيفة او جراحة او تعيس في حكم الابكار ولو زلت بزمنه  
كذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وانما لا يكتفى بكنوتها  
بخلاف اذا وطئت بشبهة او بكاح فاسد فان اذنها لا يكون سكوتاً  
واذا قال الزوج لمكاح فكتت وقالت ردت قال قولها  
وقال زفر القول قوله واذا اقام الزوج البينة على سكوتها ثبت الكاح  
فان لم يكن له بينة فلا يمين عليها عند ابي حنيفة ومحمد مسألة الاختلاف في الا  
التمتة وشايتك الدعوى انك انك وتجاوز كاح الصغيرة والصغيرة اذا  
زوجها الولي بكم كان لصغيرة او ثيباً والولي هو العصبة وما لك بخالفنا  
في غير الاب واجد وفي الثيب الصغيرة ايضا والترتيب في العصبية في ولاية  
الاخاخ كالترتيب في الارث والابعد محجوب بالاقرب والاخ لا ولاية له  
في المال لكنه يملك تسمية الصداق ضرورة الزوج ذكر في فصل كيفية القسمة  
من كتاب القسمة قبل معناه ان الاخ يملك ان يزوجه الصغير ويصحى الصداق  
في المهر مع انه لا يملك دراهم الاخ الصغير ولا ولاية له في دراهمه انتهى  
فان زوجها الاب يجهد بين الصغير والصغيرة فلا خيار لها بعد بلوغها وان  
زوجها غير الاب واجد فلكل واحد منهما اختيار اذا بلغ انك اقام على الكاح  
وان شاذ فصح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لها ولا  
الجواب في غير الاب يجهد تناول الام والقاض وهو الصحيح من الرواية وهذا  
احراز عمار روى خالد بن صبح المروزي عن ابي حنيفة انه لا يثبت الخيار للثيبة  
اذا زوجها القاض كذا في العناية ويشترط فيه القضاء ثم عندها اذا بلغت  
الصغيرة وقد علمت الكاح فكتت فهو خيار وان لم تعلم بالكاح فلا خيار  
حتى تعلم وتسكت ثم خيار البكر يبطل بالسكوت ولا يبطل خيار الغلام بالمعلم  
رضيت الزوجي منه ما لم يعلم انه رضا وكذا اجماعية اذا دخل بها الزوج قبل  
البلوغ وفي حق البكر لا يثبت الاخر المجلس ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والغلام  
ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس بطلاق وكذا بخيار الفوق بخلاف المخيرة فان مات  
احدهما قبل البلوغ ورثته الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التفرقة بخلاف



بإشارة النفقة إذا مات أحد الزوجين قبل الأجازة ولا ولاية للعبد  
ولا صغير ولا مجنون ولا ولاية للزوجة على سلمة وأما الكافة فتثبت له ولاية  
الانكاح على ولده الكافر وتغير العصبية من الأقارب ولاية الزوج  
عند أبي حنيفة معناه عند عدم العصبية وهذا استحسان وقال محمد لا تثبت  
وهو القياس وهو رواية عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف في ذلك  
مضطرب والأشهر أنه مع محمد ومن لا ولي لها يعني العصبية من جهة القرابة  
إذا زوجها مولاهما الذي اعتقها جاز وهو آخر العصبية وإذا عدم الأولياء  
فالولاية إلى الإمام والحاكم وإذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة جاز لمن  
هو أبعد منه أن يزوجه وقال زفر لا يجوز ولاية الغائب قاطبة حتى لو زوجها  
الأقرب الغائب حيث هو يجوز بالاتفاق والغيبة المنقطعة أن يكون في بلد  
لا تصل إليه القوافل في السنة الأمرة واحدة وهو اختيار القدر وسر وقيل أنه في  
مدة السفر لأنه لا نهاية لا قصاه وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل إذا كان بحال  
يقوت الكفو باستطلاع رأييه وهذا أقرب إلى الفقه ولا يخرج ولاية الأملاك  
قال في النهاية في حقه يعني إذا وجد الانكاح من أحد الأولياء المتساوية في الدرجة  
صح النكاح في حق الكل لأن سبب ولاية وهو القرابة غير محصور فلا يمتنع إلى ولاية  
استحقاق ولو طالت إلى لاخت الاخ بانكاحها من كفو يخطبها بحيث يزوجها في باب  
ملكه الوصي الوصاء وإذا اجتمع المجنون أبوها وأبناؤها والولي في نكاحها انبأ  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد أبوها **فصل في الكفاءة** الكفاءة  
في النكاح معبرة وإذا تزوجت المرأة نفسها من كفو فلا وليا وإن يزوجها  
بغيرها الكفاءة تعتبر بالنسب فقيل من كفوهم الكفاءة لبعض العرب وبعضهم الكفاءة  
بعض ولا تعتبر التفاضل فيما بين قرينين وعن محمد إلا أن يكون نسباً مشهوراً  
كما قيل بيت الخلافة وبنو بركة ليسوا بكفاءاً لعامة العرب لأنهم معروفون  
بالنسب وأما الموالى فمن كان له أبوان في الإسلام ضاعوا فقصوا الكفاءة  
يعني لمن له أباء فيه ومن لم ينسب له أباء في الإسلام فلا يكون كفواً  
لمن كان له أبوان في الإسلام وأبو يوسف الحق الواحد المتنبي ومن لم  
لا يكون كفواً لمن له أب في الإسلام والكفاءة في كونه نظيره في الإسلام  
في جميع ذكرنا وتعتبر أيضاً في الرتبة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف

279  
وأبي يوسف هو الصحيح أي وإن قول أبي يوسف مع أبي حنيفة حتى تكون الكفاءة  
في الدين قولهما جميعاً هو الصحيح وأحرز بذلك عن رواية آخر عن أبي يوسف  
أنه لم يعتبر الكفاءة في الدين حيث قال إذا كان القاسق ذمراً يكون كفواً  
وقالوا في شرح جامع الصغير إذا راد به عوان السلطان إذا كانوا بحيث يكون لهم  
مخافة عند الناس كخافة العتابة وقال محمد لا تعتبر إلا إذا كان يقف ويستقر  
منه أو يخرج إلى الأسواق سكران يلبس الصبيان وتعتبر في المال وهو أن  
يكون مالكاً للمهر والنفقة وهذا هو المعبر في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكها  
أو يملكها حدتها لا يكون كفواً والمراد بالمهر قدر ما تقار فوا تعجبه وعن أبي  
يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر فاما الكفاءة في الغنى فتعتبر  
في قول أبي حنيفة ومحمد حتى أن العاقلة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر  
والنفقة وقال أبو يوسف لا تعتبر وتعتبر في الصناعات وهذا عند أبي يوسف  
ومحمد وعن أبي حنيفة في ذلك روايتان وعن أبي يوسف أنه لا يعتبر إلا أن  
يقتض كمالاً كالحجامة والرباع وإذا تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها  
فللا ولية الاعتراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها  
وقال أبو يوسف ذلك كما إذا أبرأته بعد التسمية فإنه ليس لهم الاعتراض فيه بالاتفاق  
وهذا الوجه أنما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح بغير الولي  
وقد صحح الرجوع وهذه المسئلة شهادة صادقة عليه وإذا زوج الأب  
ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها أو ابنته الصغيرة وزاوية مهر امرأة جاز ذلك  
عليهما ولا يجوز ذلك لغير الأب جده وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يجوز  
أخط والزيادة إلا بما يتعاقبان الناس فيه ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز العقدان  
ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبداً أو زوج ابنته وهو صغيرة فهو جائز قال  
رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة أيضاً وعندهما لا يجوز **فصل**  
**في الوكالة بالنكاح وغيرها** ويجوز لابن العم أن يزوجه بنت عمه من نفسه  
وقال لا يجوز وإذا أذن المرأة للرجل أن يزوجه من نفسه فعقد كخفة  
شاهدين جاز وقال في فروات لا يجوز تزويج العبد والامة  
بغير إذن مولاهما لا فوق فإن أجازة المولى جاز وإن رقه بطل وكذلك  
لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها أو رجلاً بغير رضاها وهذا عندنا وقال



الشافي تفرقات الفصول كلها بالملحة ومن قال شهدوا الزور تزوجت طلائع  
فبلغها فاجازت فهو طلق وان قال اخر اشهدوا الزور تزوجت فبلغها منك  
فبلغها فاجازت جاز وكذا لك ان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك  
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها عايشا  
فبلغها فاجاز جاز وحاصل هذا ان الواحد لا يصلح فضوليا من الجانيين او  
فضوليا من جانب اصيل من جانب عند خلافا له ولو جرى العقد بين  
الفضولين وبين الفضولي ولا يصلح جاز بالاجماع وليس للفضولي في النكاح  
ان يفسخ قبل الاجازة بخلاف البيع ذكرنا في فصل بيع الفضولي واذا  
مات احد الزوجين عز الآخر في نكاح الفضولي قبل الاجازة لا يرثه الاخر  
ذكرنا في باب الاولياء ومن امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها اثنين  
في عقد واحد لم يكرمه واحد منهما ومن امره امره ان يزوجه امرأة  
فزوجها ثمانية جاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا ان يزوجه كفوا  
وذكرنا في الوكالة ان اعتبار الكفاة في هذا استحسان عندنا **باب**  
**المهر** ويصح النكاح وان لم يسم في مهر وكذا يصح النكاح اذا تزوجها بشرط ان  
لا مهر لها وفيه خلاف لكذلك واقل المهر عشرة دراهم وقال الشافعي ما يجوز  
ان يكون ثمانية في البيع وكذا كل ما يصح اخذ العوض عنه بالشرط كالاجازة يصلح  
عنده كتحليم القرآن ذكرنا في كتاب ولو سمي اقل من عشرة فلها عشرة عندنا  
وقال زفر بن المنكحل ولو طلقها قبل الدخول بها يجب خمسة عند الثلاثة وعنده يجب  
المتعة كما اذا لم يسم شيئا ويعتبر نكاح المهر من كل من جميع المال ذكرنا في باب  
الخلع ومن تمي مهر عشرة فما زاد فليس له المستمي ان يدخل بها او مات عنها وان  
طلقها قبل الدخول واخلوة فلها نصف المستمي وان تزوجها ولم يسم لها مهر  
او تزوجها على ان لا مهر فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وقال الشافعي  
لا يجب شيء في الموت والكره في اي اكثر اصحابه على انه يجب في الدخول وكل فرقة  
جاءت من قبل المرأة بمحضة مثل الردة وتبديل ابن الزوج فلها مهر بعد  
الدخول ذكرنا في باب النفقة واذا كنت تنسها من ابن زوجها قبل  
الدخول بها يستطاع كل المهر ذكرنا في كتاب الرجوع على شرطها ولو طلقها  
قبل الدخول بها اي المرأة التي لم يسم لها مهر فلها المتعة ثم هذه المتعة واجبة

واجبة رجوعا الى الاخر وفيه خلاف لكذلك والمتعة ثلثة اثنان من كسوة ثلثها  
وهي درع وحمارة وملحفة وهذا التقدير مروى عن عائشة وابن عباس  
رضي الله عنهم وقوله كسوة ثلثها اشارة الى انه يعتبر حالها وهو  
قول الكرخي في المتعة الواجبة لقيامها مقام مهر المثل والصحيح انه يعتبر حاله  
علما بالنقص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم صح لا زاد  
على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل  
وان تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراضيا على تسمية فهي لها ان دخل بها  
او مات عنها فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وعلى قول ابي يوسف  
الاول نصف هذا المقروض وهو قول الشافعي وان زاد على المهر  
بعد العقد لزمته الزيادة خلافا لافر وسند ذكره في زيادة الثمن و  
المثل ان شاء الله تعالى ويجوز الزيادة في المنكحة عندنا خلافا لافر  
وقالت فقي رجمته ذكرنا في فصل ومن رهن عصبير وصورة لزيادة  
المنكحة ان يزوجه المولى امته من رجل بالف ثم يزوجه الاخرى منه  
بذلك الف وقبل الزوج يصح وينقسم الف عليها اما لو قال زدك  
بكذا الا ان لا يخرجك الا يجوز كذا في بعض شروح الهداية واذا صحت الزيادة  
في المهر سقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف ولا ينتصف من  
الاصل وان حلت عنه من مهر ما صح الخط واذا خلا الزوج بامرته وليس  
هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي فلها نصف المهر  
وان كان احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما في فرض ونفل او  
بعرة او كانت حائضا فليس له اخلوة صحيحة حتى لو طلقها كان لها نصف  
المهر اما المرض فاما راد منه ما يمنع الجماع ويحده به ضرر وقيل مرضه لا يبرك  
عن نوع كسوة وقبور وهذا التفصيل في مرضها فان كان احدهما صائما  
نطوعا فله المهر كله في رواية المستفي وهذا القول في المهر هو الصحيح اي  
الاخذ برواية المستفي في حق كمال المهر دفعا للضرر عنها هو الصحيح واتاه  
في حق جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المستفي وهو انه لا يباح الاطعام  
واحرز بقوله هو الصحيح غير رواية شاذة عن ابي حنيفة وهي ان صوم  
الطلق يمنع صحة اخلوة لانه يمنع عن الوطء شرعا لما فيه من ابطال العمل



الموت كذا في العتية وصوم القضاء والمذبح كالتطوع في رواية الصلوة  
بمنزلة الصوم فرضا كقرضه وتعلقها كنفله واذا خلا المحبوب بامارة ثم طلقها  
فلها كمال المهر عدا بدينه وقال عليه نصف المهر بخلاف العين وعليها العدة في  
جميع هذه المسائل احتياطا استحسانا وذكر القدر في شرحه ان المانع ان كان  
شرعيا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمريض الصغير لا تجب العدة المتعة لكل  
مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول وتسمى لها  
مهرًا وقال الشافعي يجب لكل مطلقة الاطهر وفي هذه المسئلة قد اختلفت نسخ  
المداينة وذكر صاحب العتية وذكر فيها تفصيلا واوردا مسائل  
وحققها تحقيقا ومن اولئك يكشف الامر له فليرجع اليها ليرتد الى  
واذا تزوج الرجل نكته على ان يزوجه الرجل نكته او اخته ليكون احد العقدين  
عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ويجب مهر المثل وقال الشافعي بطل  
العقدان وان تزوج حر امرأة على خدمة سنة او على تعليم القرآن فله  
مهر مثلها عدا بدينه خيفة وابي يوسف قال محمد لها قيمة خدمة سنة وان تزوج  
عبد حرة باذن مولاه على خدمة سنة جاز ولها خدمة سنة وقال الشافعي  
لها تعليم القرآن واخذت في الوحيين وان تزوجها على خدمة سنة حرة او غيرها  
خدمة سنة وقال صاحب العتية انه ممنوع في احدى الرويتين وان تزوجها  
على رعي الزوج عتقها جاز ولها ذلك في رواية ويجوز التزوج على عتق  
للغير ويجب قيمته عند تيسر تسليمه كما اذا تزوج على عبد الغير ذكرها في كتاب  
الدعوى في باب بيع العبدان فان تزوجها على الف وقبضها وهبتها  
له ثم طلقها قبل الدخول براجع عليها بخمسة وكذا اذا كان المهر مكيلا او  
موزونا او غنيا اخر في الزينة وان لم تقبض الالف وهبتها له ثم طلقها  
قبل الدخول براجع واحد منها على صاحب شيء وفي القياس رجع عليها  
بنصف الصداق وهو قول فرولو قبضت خمسية ثم وهبت الالف  
كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول براجع  
واحد منها على صاحب شيء عدا بدينه خيفة وقال لا يرجع بنصف قبضت اعتبارا  
للبعض الكل ولو كانت وهبت اقل من النصف قبضت اباقي فغده رجع  
عليها الى تمام النصف وعندنا بنصف المقبوض ولو تزوجها على عرض

عرض قبضته ولم تقبض فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول براجع  
عليها بشيء وفي القياس وهو قول فريرج عليها بنصف قيمته كما اذا ابت  
من زوجها وجهه استحسانا ان حق عدا الطلاق سلامة نصف المقبوض  
من جهتها وقد وصل اليه ولها لم يكن لها دفع شيء اخر كان نصف  
العروض بخلاف اذا كان المهر دينيا وهي المسئلة الاولى حيث يرجع عليها  
بالنصف وبخلاف اذا باعت بعين الصداق العروض من زوجها لانيه  
وصل اليه بديل فيرجع عليها بنصف المهر ولو تزوجها على حيوان غير موصوف  
في الذمة فكذا للجواب بعينه اذا وهبت له ثم طلقها قبل الدخول براجع عليها  
بشيء قبضت ولم تقبض في العتية واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها  
من البلدة او على ان لا يتزوج عليها اخرى فان وفي بالشروط فلها المسمى  
وان تزوج عليها اخرى واخرجها فلها مهر مثلها كما في تسمية الكرامية  
والهديث مع الالف يعني ان تسمى مع الالف ان يكرمها ولا يكلفها الاعمال الشاقة  
وما يتعب به وكما لو تسمى الهديت مع الالف ان يرسل اليها مع الالف الثياب  
الخافرة كذا في العتية ولو تزوجها على الف ان تقيم بها على الفيزان  
او غيرها فليان قام فلها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل لا يراعى الفيزان  
ولا ينقص عن الالف وهذا عندنا بدينه وقال الشافعي جازان حتى  
كان لها الالف ان قام بها والالف ان اخرجها وقال زفر الشافعي  
جميعا فاسد ان يكون لها مهر مثلها لا ينقص عن الف ولا يراعى الفيزان  
المسئلة في انا جازت في قوله ان خطبة اليوم فلكم رهم وان خطبة غدا  
فلكم نصف رهم وسببها ان اشتهت وان تزوجها على هذا العبد او  
على هذا العبد فاذا اوكس احدهما والاخر ارفع فان كان مهر المثل اقل من  
او كسهما فلها الاوكس وان كان اكثر من رفعها فلها الارتفاع وان كان  
بينهما فلها مهر مثلها وهذا عندنا بدينه وقال الشافعي في ذلك كله  
فان طلقها قبل الدخول براجع فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع  
واذا تزوجها على حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها الوسط منه والزوج  
محرر ان شاء واعطى ما ذكك وان شاء اعطى ما قيمته قال رضي الله عنه معنى هذه  
المسئلة ان جنس الحيوان دون الوصف بان يزوجه على فرس او حمارا



اذا لم يتم الحسن بان تزوجها على اية لا تجوز التسمية وتجب مهر المثل وقال  
الشافعي يجب مهر المثل في الوجهين جميعا وان تزوجها على ثوب غير موصوف  
فلمها مهر المثل ومغناه ذكر الثوب ولم يزد عليه والثياب جناس وكوسمي  
بان قال هو وتسمى التسمية وتخير الزوج وكذا اذا بالغ في وصف الثوب  
بان قال هو وتسمى وصفته وكذا في ظاهر الرواية وكذا اذا تسمى مكيلا  
او موزونا وتسمى منه دون وصفته وان تسمى منه وصفته لا يتجزؤ  
تزوجها على لؤلؤة او باقوتة او دار لا تفتح التسمية كما لو تزوج على ثوب  
ويصح ذلك على العبد وهذا المثل من قوله ولو تزوجها مذكورة  
في القسم وان تزوج مسلمة على غير ما ذكرنا في النكاح جائز فلهما مهرها  
فان تزوج امرأة على هذا الركن من النكاح فاداه هو فلهما مهرها عند ايه  
حنيفة وقال لا لها مثل من نكحها خلا فان تزوجها على هذا العبد فاذا هو  
مهر المثل عند ايه حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة كما اذا  
العبد تسمى قبل التسمية ولو تزوجها على غير مملوكة لغیره جاز حتى جرت قيمة  
عند العجز عن تسليمه كما في فصل المكاتب الفاسدة فان تزوجها على حد من  
العبدين فاذا احدثها حر فليس الا بالثمن اذا ساء عشرة دراهم عند ايه حنيفة  
وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد وهو روية  
عن ايه حنيفة لها العبد الباقي وتما مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمته  
واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلهما مهرها  
وكذا بعد الخلوة فان دخل بها فلهما مهر مثلها لا يزد على المسمى عندنا خلا فان فر  
وعليها الصدق ويعبر ابتداءها من وقت التفريق لا من آخر الوطأت الصحيح  
وهذا احراز عن قول زفر كذا في العناية ويثبت نسب ولدها ويعبر  
مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى ومهر المثل يعبر خواتمها  
وعما تحاد بنات عمها ولا يعبر بامرأاتها اذا لم تكونا من قبيلتها فان كانت  
الأم من قوم ابيها بان كانت بنت عمه في يعبر بمهرها ويعبر في مهر مثل ان  
تساوى المرأتان في السن والحال المالح الدين ولو عملت البلد والعصر قالوا  
ويعبر التساوي ايضا في البكارة واذا ضمن الولي للمهر صح الثمانية ثم المرأة بالخيار  
في مطالبة زوجها او وليها ويرجع الولي اذا ادعى على الزوج ان كان

كان بائنه كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح هذا الضمان وان كانت المرأة  
صغيرة ولا يملك الاب قبض المهر بعد بلوغها ويملك القبض رضانا دلالة  
ولا يملك قبضه مع نهيها ذكرهما في باب الاولياء والمرأة ان تمنع نفسها  
قبل الدخول من زوجها حتى تأخذ المهر وتمنع ان يخرجها من بيتها  
فليس للزوج ان ينهبها من السر والخروج من منزله وزياره اهلها حتى يزوجها  
المهر كله الى العجل ولو كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها وفيه خلاف  
اي يوسف وان دخل بها فذلك الجواب عند ايه حنيفة وقال ليس لها  
ان تمنع نفسها واختلاف فيما اذا كان الدخول رضانا حتى لو كانت مكرهه  
او كانت حبسه او مجنونة لا يسقط مهرها فيجب الليناق وعلى هذا انظر  
الخلوة برضاها واذا اوفاه مهرها نقلها الى حيث شاء وقيل لا يخرجها  
الى بلد غير بلدها قال صاحب العناية وهو قول الفقيه ابو الليث لان الغريب  
يؤذى قال ظهير الدين المرعشي الاخذ بقول الله تعالى اول من الاخذ  
بقول الفقيه ابو الليث وروى ان الفقيه هو الذي اخذ بقول الله تعالى  
لان قوله تعالى من حيث سكنتم مخصص ببلد شغل مقارن وهو قوله  
ولا يتنقلون ومنه وفي في مصر القرية لا تتحقق القرية في القاسم  
الصغار عن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال  
ذلك بثبوت وليس سفر واخراجها من بلد الى بلد سفر وليس بثبوت انتجى ما في  
العناية ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة المهر لها  
والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل ان طلقها قبل الدخول بها فالقول  
قوله في نصف المهر وهذا عند ايه حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول  
قوله قبل الطلاق وبعد الا ان يات في شيء قليل ومغناه ما لا يتعارف مهر  
لها هو الصحيح وفي العناية احراز عن قول بعض النجاشي في تفسير قول ابو  
ان المراد به ما يكون ما دون العشرة فانه مستكبر عالانه لا محقق  
من عشرة دراهم الاصح ان مراده ان يدعى شيئا قليلا يعلم انه لا يخرج  
ملك المرأة على ذلك المهر عادة الى آخر كلام العناية ثم ذكر ههنا ان بعد  
الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية اجماع  
الصغير والاصل وذكر في اجماع الكبار حكم متعة مثلها وهو قياس لها

مطلوب في الزوجين



لان المتعة موجبة بعد الطلاق كغير المثل قبله فتحكم كقوله ووجه التوفيق انه ومنه  
 المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العادة  
 فلا يغني كغيرها ووضعها في اجماع الكيفية العشرة والمائة ومتعة مثل عشرة  
 فيفيد الحكم والمذكور في اجماع الصغير كمن عن ذكر المقدار فيجعل على هو  
 المذكور في الاصل وشرح قولها فيما اذا اختلفا في حال قيام النكاح ان  
 الزوج اذا ادعى الالف والاراة الالفين فان كان مهر مثلها الفا او  
 اقل قال لقول قوله وان كان الفين او اكثر قال لقول قولها واما اقام  
 البينة في الوجهين تقبل وان اقام البينة في الوجه الاول تقبل بينهما و  
 في الوجه الثاني بينة وان كان مهر مثلها الفا وخمسة مائة تحالفان واذا  
 حلفا بلف وخمسة مائة هذا يخرج الرازي وقال الكرجي تحالفان في  
 الفصول الثلاثة بحكم مهر المثل بعد ذلك ولو كان الاختلاف في اصل المهر  
 يجب مهر المثل بالاجماع ولو كان الاختلاف بعد موت احدكما فالجواب  
 كالجواب في حال حيوتها ولو كان الاختلاف بعد موتها في المقدار قال لقول  
 قول ورثة الزوج عند ابنة حنيفة ولا يستثنى القليل وعند محمد الجواب فيه  
 كالجواب في حالة الحيوة وان كان في اصل المهر عند ابنة حنيفة القليل  
 قول من انكره وانما اصله لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتهما على ما بينه من بعد  
 ان شأنا الله تعالى والمريض المديون اذا تزوج امرأة فمهر مثلها اسوة  
 للفرع وقال صاحب الغاية واما اذا كان اكثر منه فلا يجب وبهم بل يؤخر الى  
 استقامتهم مقام كبرين الصحة مع دين المرض ذكره في باب النكاح العبد والامة  
 وادامات الزوجان وسمى لها مهر فلو نيتها ان ياخذوا ذلك من ميراث  
 الزوج وان لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لو نيتها عند ابنة حنيفة وقال لا لو  
 المهر في الوجهين معناه المسمى في الوجه الاول ومهر المثل في الوجه الثاني  
 وتلك المرأة تنصرف في صداقها المعين قبل القبض ذكره في الفصل الذي  
 يليه ومن بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال الزوج هو من  
 المهر قال لقول قوله الا في الطعاس الذي يؤكل قال في القول قولها والمراد  
 ما يكون مهرها لما كل لا يتعارف هدية فاما الحنظلة والخبز قال لقول قوله  
 وقيل لا يجب عليه من الخمار والدرع وغيره ليس لان يجب من المهر

**فصل** واذا تزوج النضراني نصرانية على مائة او على غير مهر وذلك  
 في دينهم جائز فدخل بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحر بياك  
 في دار الحرب وهذا عند ابنة حنيفة وهو قولها في الحرين واما في الذمية  
 فلها مهر مثلها ان مات عنها او دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول بها  
 وقال زفر لها مهر المثل في الحرين ايضا وقوله في الكتاب او على غير مهر يحل في  
 المهر ويجعل لسكوت وقد قيل في البينة والسكوت روايتان والاصح ان  
 الكل على اختلاف فان تزوج الرقي ذمية على خمرة او خنزير ثم اسلم او اسلم  
 احداهما فلها الخمر للخنزير معناه اذا كانا باعيا لهما والاسلام قبل القبض  
 وان كانا بغير باعيا فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر المثل وهذا عند ابنة  
 حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الوجهين وقال محمد لها القيمة في الوجهين  
 ولو طلقها قبل الدخول بها فمن ادب مهر المثل او جب المتعة ومن ادب  
 القيمة او جب نفقها **باب نكاح العبد والامة** لا يجوز نكاح العبد  
 والامة الا باذن مولاهما وقال الكلب يجوز للعبد وكذلك لا يكمل الكتاب  
 تزويج نفسه باذن اذن المولى وتلك تزويج منها وكذلك المدبر وام المولى  
 واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمدبرين في رقبته يباع فيه والمدبر والمكاتب  
 يسعيان في المهر ولا يباعان فيه واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال  
 المولى طلقها او فارقتها فليس لها جارة وان قال طلقها بطلقة تلك البعثة  
 هذا اجازة ومن اشترى جارية منكوبة ليس له ان يبيع النكاح كما انه ليس لها  
 ان يبيع نكاحا بعد ما اذن لها بالنكاح ذكره في آخر كتابنا ومن قال لعبد  
 تزوج هذه الامة فزوجه نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابنة  
 حنيفة وقال لا يؤخذ منه اذا اعتق ومن زوج عبدا ذميا له امرأة جاز  
 والمرأة اسوة للفرع وفي مهرها ومعناه اذا كان النكاح بمهر المثل ومن زوج  
 امته فليس عليه ان يتوهم بيت الزوج ولكنها تهرم المولى ويقال للزوج من طهرت  
 بها وطهرتها فان زوجها بعد بيتها فلها النفقة والسكنى والافلا وان توها  
 بيتا ثم رآه ان يستحلها له ذلك قال رحمه الله ذكر تزويج المولى عدة وامة  
 ولم يذكر رضاهما ولا رجوعه الى مذهبنا لان المولى اجابهما على النكاح وعند  
 انما فعلوا اجابا في العبد وهو رواية عن ابنة حنيفة بخلاف الامة لانه ما لك

في قوله لا يجوز نكاح العبد والامة



منافع بعضها فملكها واذا تزوج عبده المكاتبة وامته المكاتبة لا يفدر على  
 جبرها بل بشرط رضاها قال صاحب الغاية ومنها فرع لطيف وهو ان المولى  
 اذا تزوج مكاتبة الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها ملحقه بابالغية  
 فيما يمتنى على الكاتبة ثم انما لم ترد حتى ادت بدل الكاتبة ففقت بقى الكاتبة  
 موقوفاً على اجازة المولى لا على اجازتها لانها بعد العتق لم يبق مكاتبة و  
 هي صغيرة والصغيرة ليست من اهل الجازة قال في النهاية وهذه من  
 المسائل والعجبا حيث اعتبر اجازة المكاتبة في حال رقها ولم تعتبر في حالة العتق  
 لما ذكرنا من الفرق انتهى ومن زوج امها ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها  
 فلامر لها عند ايه حنيفة وقال عليه المهر لمولاها اعتباراً بموتها حتفها كما لو  
 قتلها اجنبتى واذا ارتدت احرمة فلامر لها بالاتفاق ولو كانت صغيرة عاقلة  
 وان قلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلامر المهر خلافاً لزوج واذا تزوج  
 امه فالاذن في الغزل المولى عند ايه حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن  
 اليها وللامه المنكوحه المطالبة في الوطى دون امته المملوكة وان تزوجت  
 امه باذن مولاهما ثم اعتقت فلها اختيار حراً كان زوجها او عبداً والتا في كمالنا  
 فيما اذا كان زوجها حراً وكذلك المكاتبة يعني اذا تزوجت باذن مولاهما ثم اعتقت  
 وقال زفر لا خيار لها وان تزوجت امه بغير اذن مولاهما ثم اعتقت صح النكاح  
 ولا خيار لها وان كانت تزوجت بغير اذن على ايف ومهر مثلهامانه فدخل بها  
 زوجها ثم اعتقتها مولاهما فالمر للمولى وان لم يدخل بها حتى اعتقتها فالمر لها والمهر  
 بالمهر الالف المسمى ومن وطئ امه ابنه فولدت منه فحرام ولده وعليه قيمتها ولو  
 مهر عليه ومعنى المسئلة ان يدعيه الاب وقال زفر وان فسخ المهر كما في الجارية  
 المشتركة فانه لو استولدها وجعلها العقر ولو كان زوجها اباه فولدت لم  
 ام ولده ولا قيمة عليه وعليه المهر ولو حاكم وقال ان فسخ المهر كما في الجارية  
 واذا كانت حرة تحت عبد فقات لمولاه اعتقه عنى بالف ففعل في النكاح  
 وقال زفر لا يفسد والعنق يقع عن الامر عند ما يكون الولاد له ولو نوى  
 ولو نوى به الكفارة يخرج عن المهره وعند زفر يقع عن المأمور ولو قال  
 اعتقه عنى ولم يتم مالا يفسد النكاح والولاد للعنق وهذا عند ايه حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف هذا الاول سواء ولو استولدها جارية بالنكاح ثم ملكها

ملكها هو وغيره وكنته فانه ضمن شركه نصيبه كالخ تزوج بجارية احمه  
 فاستولدها فاقام المزوج وترك الجارية ميراثاً بين الزوج وانما آخر ملكها  
 الزوج بغير صنعه ونصيب نصيب تركه وهذا ضمان للملك انما ايرها في كتاب الخلية  
 وهذا التفصيل في الغاية **باب نكاح اهل الشرك**  
 واذا تزوج الكافر بغير شهود وفي عدة كافر وذلك دينهم جائز ثم اسلم او  
 عليه وهذا عند ايه حنيفة وقال في النكاح فاسد في الوجهين لانه لا يغير  
 لم قبل الاسلام والمرافعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول  
 كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر فان تزوج المجوسى امه وابنته  
 ثم اسلما فرق بينهما ثم اسلم احداهما يفرق بينهما وبمرافعة احداهما لا يفرق  
 عنده خلافاً لهما ولو ترافعا يفرق بالاجماع قال صاحب الغاية ولو حاكم  
 رجلاً وطلب منه حكم الاسلام لم ان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك للعموم  
 ولا يتهى ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة ولا  
 المرتدة لانه وجهاً مسلم ولا كافراً فان كان ذلك احد الزوجين مسلماً فالمر  
 على دينه وكذلك ان اسلم احداهما وله ولد صغير حله وله كمالاً باسلامه ولو  
 كان احداهما كاتبة والآخر مجوسياً فالمر له كتابي حتى يحوّل للمسلم من الكاتبة وتحل  
 ويحتم وان فسخي بخالفائه ويقول المولى مجوسى واذا اسلمت المرأة وزوجها  
 كافر عرض القاضي عليه الاسلام فان اسلم فحى امرته وان ايه فرق بينهما وكان  
 ذلك طلاقاً عند ايه حنيفة ومحمد ومهما اسلمه وان اسلم الزوج وتحت مجوسية  
 عرض عليها الاسلام فان اسلمت فحى امرته وان ابست فرق القاضي بينهما ولم  
 تكن الفرقة طلاقاً وقال ابو يوسف لا يكون طلاقاً في الوجهين اما العرض  
 فوجدنا وقال ان فسخي لا يوض الاسلام الا ان ملك النكاح قبل الدخول غير متاك  
 فينقطع بنقض الاسلام وبعده متاك ففتنا جل الى انقضاء ثلث حيض كحالة الطلاق  
 ثم اذا فرق بينهما باباها فلها المهر ان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها  
 فلامر لها واذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافراً اسلم الحرب  
 وتحت مجوسية لم تقع الفرقة عليها حتى يحض ثلث حيض ثم تبين من زوجها  
 ولا فرق بين المدخل بها وغير المدخل بها وان فسخي بفصل اذا وقعت الفرقة  
 والمرأة حرة فلا عتق عليها وان كانت حرة مسلمة فذلك عند ايه حنيفة خلافاً



لها وسيا نيكاشا والله تعالى وإذا سلم زوج الحائض فحماها وإذا  
خرج أحد الزوجين النيام دار الحرب لم يفت البيوت بينهما وقال  
الث في لا تقع ولو سبي أحد الزوجين النيام وقعت البيوت بينهما ولا تجب  
على المبيتة عدة بالاتفاق وإن سبها لم تقع وقال الث في وقعت  
وإذا خرجت المرأة النيام ماهرة جاز أن تزوج ولا عدة عليها عند الحقيقة  
وقال عليها عدة وإن كانت حامل لم تزوج حتى تضع حملها وعن ابن  
حنيفة أنه يصح الكاح ولا يفر بها الزوج حتى تضع حملها وإذا ارتد أحد  
الزوجين عن الكلام والعياذ بانه سبها وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا  
عن ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمدان كانت الردة من الزوج فهي فقة  
بطلاق ولا يتوقف الفرقة بالردة على القضا بخلاف الفرقة بالآباء فالحق  
توقف عليه وسبذكره محله في باب الكلع ثم إن كان الزوج هو المهر بها  
كل المهران دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وإن كانت حي للردة  
كل المهران دخل بها وإن لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة وإن ارتد عنها  
معا فحما على كاحها استحلتا وقال زفر سبطل وإن سلم أحدهما بعد الارتداد  
قبل الآخر فسد الكاح **باب القسم** وإذا كان للرجل امرأتان ضل  
أن يعدل بينهما في القسم كبرين كانتا أو قيتين أو كانت أحدهما كالأول  
تتبا والقرينة والجريدة سوار والاختيار في مقدار الدور إلى الزوج والقسوة  
المستحقة في البيوت لا في الجماعة لأنها تبتني على الشا ط وإن كانت أحدهما  
حرة والآخرى ممة فلهما الثلثان من القسم وللامه الثلث والمكاتبه  
والمدبرة وأتم الولد بمنزلة الامه ولا حق لمن في القسم حالة التسفر  
الزوج بين منتهن والأولى أن يعز بين منتهن فبما خرجت فرقتها  
وقال الث في الفرقة مستحقة ونحن نقول لاح للمرة عند مسافة الزوج  
فقدان لا يستصحب واحدة منهن ولو استصحب واحدة منها لا يجنب على  
الزوج تلك المدة ولو رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها  
ولها أن ترجع في ذلك **كتاب الصبا** فيل الرضاع وكثيره  
إذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم وقال الث في لا يثبت التحريم إلا  
بجس رضعات ويبلغ أن يكون في مدة الرضاع على اثنين ثم مدة الرضاع

الرضاع ثلثون شهرا عند ابن حنيفة وقال استبان وهو قول الث في وقال  
زفر ثلثة احوال وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم ولا  
يقتر العظام قبل المدة إلا في رواية عن ابن حنيفة إذا استغنى عنه وهل  
يباح الرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح قال العلامة ابن اللحام وعلى هذا  
لا يجوز الاستفاد به للداوى وأهل الطب يثبتون اللبن البت في الذي زر  
بسبب بنت وصنع نفعا لوج العنز وخلف الث في قد قيل لا يجوز قيل  
يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم تغذر فالمراد إذا  
غلب على الظن والافهم معنى المنع انتهى ويحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن  
الأتم أخذه من الرضاعة فانه يجوز أن يزوجها ولا يجوز أن يزوجها ثم  
من اللبن ويجوز تزويج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من اللبن  
وأما ابنة وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز أن يزوجها كما لا يجوز ذلك  
من لبن وذكرا لا أصلا في الأصل لا سقطا اعتبارا للبن والبن الفحل  
يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة مبيتة فتحرم هذه المبيتة زوجها  
وعلى أبائه وعلى أبناءه ويصير الزوج الذي دخل بها منه اللبن بالرضعة  
وفي إحدى قول الث في لبن الفحل لا يحرم ويجوز أن يزوج بخت أخيه من  
الرضاع لأنه يجوز أن يزوج بخت أخيه من لبن وذلك مثل الأخ من الأب  
إذا كان له أخت من أمه جاز لأخيه من لبن أن يزوجها وكل صبيين اجتمعا  
على شئ واحد لم يحرم لأحدهما أن يزوج بالآخر ولا تزوج المصعدة أحدا من  
ولد التي رضعته لأنه أخوها ولا ولد ولد لها لأنه ولدها ولها ولها ولها ولها  
المصعدة أخت زوج المصعدة لأنها ممتعة من الرضاع وإذا اختلط اللبن بالماء واللبن  
هو الغالب تعلق التحريم وإن غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلا لالث في وإن خلط  
بالطعام لم يتعلق به التحريم وإن كان اللبن غالبا عند ابن حنيفة وقال إذا  
اللبن غالبا يتعلق به التحريم قال إى المص قوطي فيما إذا لم تفسد النار حتى لو طبخ  
بها لم يتعلق به التحريم في قولهم جميعا ولا معتبر بقا ط اللبن من الطعام عنده  
هو الصحيح قوله هو الصحيح لمرار عن قول بعضهم إذا كان يتقاطر منه اللبن  
به بخره عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت طوق الصبي كانت كافية لا نبات  
بحرمة ولا يصح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن التحريم كان بالطعام دون اللبن

الرضاع ثلثون شهرا عند ابن حنيفة وقال استبان وهو قول الث في وقال  
زفر ثلثة احوال وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم ولا  
يقتر العظام قبل المدة إلا في رواية عن ابن حنيفة إذا استغنى عنه وهل  
يباح الرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح قال العلامة ابن اللحام وعلى هذا  
لا يجوز الاستفاد به للداوى وأهل الطب يثبتون اللبن البت في الذي زر  
بسبب بنت وصنع نفعا لوج العنز وخلف الث في قد قيل لا يجوز قيل  
يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يخفى أن حقيقة العلم تغذر فالمراد إذا  
غلب على الظن والافهم معنى المنع انتهى ويحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن  
الأتم أخذه من الرضاعة فانه يجوز أن يزوجها ولا يجوز أن يزوجها ثم  
من اللبن ويجوز تزويج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من اللبن  
وأما ابنة وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز أن يزوجها كما لا يجوز ذلك  
من لبن وذكرا لا أصلا في الأصل لا سقطا اعتبارا للبن والبن الفحل  
يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة مبيتة فتحرم هذه المبيتة زوجها  
وعلى أبائه وعلى أبناءه ويصير الزوج الذي دخل بها منه اللبن بالرضعة  
وفي إحدى قول الث في لبن الفحل لا يحرم ويجوز أن يزوج بخت أخيه من  
الرضاع لأنه يجوز أن يزوج بخت أخيه من لبن وذلك مثل الأخ من الأب  
إذا كان له أخت من أمه جاز لأخيه من لبن أن يزوجها وكل صبيين اجتمعا  
على شئ واحد لم يحرم لأحدهما أن يزوج بالآخر ولا تزوج المصعدة أحدا من  
ولد التي رضعته لأنه أخوها ولا ولد ولد لها لأنه ولدها ولها ولها ولها ولها  
المصعدة أخت زوج المصعدة لأنها ممتعة من الرضاع وإذا اختلط اللبن بالماء واللبن  
هو الغالب تعلق التحريم وإن غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلا لالث في وإن خلط  
بالطعام لم يتعلق به التحريم وإن كان اللبن غالبا عند ابن حنيفة وقال إذا  
اللبن غالبا يتعلق به التحريم قال إى المص قوطي فيما إذا لم تفسد النار حتى لو طبخ  
بها لم يتعلق به التحريم في قولهم جميعا ولا معتبر بقا ط اللبن من الطعام عنده  
هو الصحيح قوله هو الصحيح لمرار عن قول بعضهم إذا كان يتقاطر منه اللبن  
به بخره عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت طوق الصبي كانت كافية لا نبات  
بحرمة ولا يصح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن التحريم كان بالطعام دون اللبن



كذا في الكافية نقل عن الميسر وان خلط بالآراء والتبرغ غالب تعلق به التحريم واذا  
 اختلط التبرغ بليل لثاة وهو غالب تعلق به التحريم ون غلب ابن لثاة لم تعلق  
 التحريم واذا اختلط الزهر اثن تعلق به التحريم باظهاره عند يوسف وقال محمد  
 وز فرتعلق التحريم بها وعن به حيفة في هذا روايتان وصل المسئلة في الاميان  
 واذا نزل البكر بن فارصعت صبيها تعلق به التحريم واذا حلب لبز المرأة بعد ثوبها  
 فاجبر به الصبي تعلق به التحريم خلا قال في واذا اخضن الصبي اللبن لم تعلق به  
 التحريم وعن محمد انه ثبت به الحرمة واذا نزل الرجل لبن فارصعت صبيها لم تعلق  
 به التحريم واذا شرب صبيان من لبن لثاة لم تعلق به التحريم واذا تزوج الرجل  
 صغيرة وكبيرة فارصعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل الكبيرة  
 فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت نعمت  
 البقاء وان لم تنق فلا شيء عليها وان علقت ان الصغيرة امرأته وعن محمد  
 انه يرجع في الوجهين والصحيح ظاهر الرواية ثم انما تكون متعدية اذا علقت النكاح  
 وقصدت بالارضاع الالف اما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت ولكنها قصدت دفع  
 الجوع والهلاك للصغيرة دون الف لا تكون متعدية لانها مأمورة بذلك  
 ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالف لا تكون متعدية ايضا ولا تعلق بالارضاع  
 شهادة النساء منفردات وانما تثبت بشهادة رجل وامرأتين وقال  
 مالك ثبت بشهادة واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة **كتاب الطلاق**  
 الطلاق على ثلثة اوجه حسن وحسن وبدعي فاما حسن ان يطلق الرجل  
 امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدها وكان  
 الصحابة رضي الله عنهم يجتنبون ان لا يزيدوا على واحدة وان هذا الفضل  
 عند محمد ان يطلق الرجل ثلثا عند كل طهر واحدة ولا خلاف لاحد في الكراهة  
 اي في عدم الكراهة يعني لم يقل احد بكراهة هذا الطلاق كذا في العناية ومن  
 هو طلاق السنة وهو ان يطلق المدخول بها ثلثا في ثلثة اطهار وقال  
 مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة ثم قيل لا ولي ان يؤخر الايقاع الى آخر الطهر  
 احراز عن تطويل العدة والاطهار انه يطلقها كما طهرت ثلثا وطلاق البدعة  
 ان يطلقها ثلثا بخلعة واحدة او ثلثا في طهر واحد فاذا انفصلت تلك وقع الطلاق  
 وكان عاصيا وقال في كل طلاق مباح الا في حالة اجبض وكذا ايقاع

لا التزام ولا وجوب في هوند وب الى العفو فيكون من باب الاطلاق  
 فاشبه الاصطياح **باب** الشهادة في القتل من قبل  
 وله اثنان حاضر وغائب فاقام كاهن البيعة على القتل ثم قهر الغائب فانه  
 بعيد البيعة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يعيد وان كان خطا لم  
 يعدها بالاجماع وكذلك الذين يكون لبيسها على آخر وهذا اى خلاف  
 فيما اذا كان عدا يفتني على اصل وهو ان القصاص طريقه طريق الوارثة  
 عندهما كالذين لانه عوض نفسه فيكون الملك كما في الدية حتى لو اقبل  
 مالا يكون للميت ويسقط بعفوه بعد ابرج قبل الموت فينتفع احد الوارثين  
 خصما عن الباقيز وعند ابي حنيفة طريقه خلافه الا يرى انه ثبت بعفوه  
 والميت ليس من اهله واذا كان طريقه الانبات ابتداء لا ينتصبع احدهم  
 خصما عن الباقيز فيبعد البيعة بعفوه فان كان اقام العاقل البيعة  
 ان الغائب قد عفا فالتا حد خصم ويسقط القصاص وكذلك عديين  
 رجله قتل عمرا واحد الرجل غائب فهو على هذا الخلاف وان كان الاولاد  
 ثلثة فشهد اثنان منهم على آخر انه قد عفا فشهدا باطله وهو عفو منها  
 فان صدقها العاقل فالدية بينهم انما ثلثا معناه اذا صدقها وحده وان كذبها  
 فلا شيء لها معناه اذا كذبها العاقل والمشهد عليه ايضا وان صدقها لا  
 المشهد عليه وحده غرم العاقل ثلث الدية للمشهد عليه ولكنه يصرف  
 ذلك الى الثلث هده وهذا استحسان والقياس ان لا يلزمه شيء واذا شهد  
 المشهود وانما ضرب فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القودا ولما  
 عمدا او شهادة على قتل المرحوم تحقق على هذا الوجه لان الموت بسبب الضرب  
 انما يعرف اذا صار بالضرب صاحب فراش حتى مات وتاويكه اذا شهدوا  
 انه ضرب بشيء جريح واذا اختلف شاهد القتل في الايام او في البلدان  
 او في الزمان كان به القتل فهو باطل وكذا اذا قال صدقها قتله بعصا وقال  
 الآخر لا اورى لي شيء قتله فهو باطل وان شهد انه قتله وقال لا اندي  
 باي شيء قتله فبيد الدية استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة  
 في ماله ولا تلمزم العاقلة واذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلانفا  
 الوالي قتلما ه جميعا فله ان يقتلهم جميعا وان شهدوا على رجل انه قتله



وشهد آخرون على آخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطلن لك كله واذا وصبت  
احد في القصاص باقرار اجماع لا يبطل رجوعه والخارج بعد الاقرار ذكرها  
في اول باب الحدود ادعى قاصا على غيره فاقرب بالخطا والولي يدعى العمد  
يجب الارش لان امتناع القصاص يمنع من جهة من عليه تجب المال واذا  
كان من جهة من له القصاص لا يجب على المدعى عليه شيء لا القصاص ولا المال  
كما ان اقام مدعى القصاص على ما ادعى رجلا وامرأتين او الشهادة على النساء  
وكما اذا ادعى الولي الخطا والقاتل العمد ذكرها في باب اليمين من كتاب  
الرعي واذا ادعى رجل بالقتل العمد فاقصص على المشهود عليه في المشهود  
بقتله حيا فانه يقتل ان كان عند الشاخي السبب للتسبب في القتل  
حكم المباشرة عنده كما في شهود القصاص ذكرها في كتاب الاكراه في فصل  
وان اكره على ان ياكل الميتة **باب** في اعتبار حالة القتل  
ومن رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعباد بانه تعالى ثم وقع به التهم فعلى الرمي  
الدية عند حيا حينفة رضي الله عنه اعتبارا بحالة الرمي ولا فعل منه بعده وكذا  
يعتبر حالة الرمي في حق التكفير اذا كانت بحياة خطا فكل بعد الجرح قبل الموت  
فانه صحيح وقال لا شيء عليه كما اذا ابرأه بعد الجرح قبل الموت فانه لا يجب عليه الجراح  
شيء كذا هنا ومن رمى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع به التهم فلا شيء عليه  
في قوله جميعا وكذا اذا رمى حرييا ثم اسلم وان رمى عبدا فاعتقه مولاه ثم  
وقع به التهم فعليه قيمته للمولى عند حيا حينفة رضي الله عنه وقال محمد عليه  
فضل باين قيمته مرييا الى غير مرمى وقول به يوسف مع اب حينفة رضي الله  
عنه ما وزف في القناعة وجوب القيمة نظرا الى حالة الاصابة ومن قضى عليه  
بالجرح فزماه رجل ثم جرح احد الشهود ثم وقع به الجرح فلا شيء على الرامي اذ ان  
الجرحي صيدا ثم اسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يוכל وان رماه وهو مسلم  
ثم نجس والعباد بانه تعالى ثم وقع به اكل ولو رمى لحم صيدا ثم حل فوقع  
الرمية بالصيد فعليه الجواز وان رمى طلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه  
**كتاب الذيات** وفي شبه العمد دية مغالطة على العاقلة  
وكفارة على العاقل وكفارة عن رقبة ومئة فان لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين ولا يجزئ فيه الاطعام ويجزئه صبيغ اعدا بوياسم ولا يجزئ ما

ولا يجزئ ما في البطن وهو الكفارة في الخطا ابضا واذا جرح وكفر قبل  
القتل يجوز ذكرها في فصل كفارة اليمين من الايمان ودية اى دية  
شبه العمد عند اب حينفة وقال يوسف رهما الله مائة من اللابل  
اربعا عشر وعشرون بنت مخاض وثمان وعشرون بنت لبون وثمان  
وعشرون حقة وثمان وعشرون جذعة وقال محمد اول ثمانون جذعة  
وتستون حقة واربعون بنته كلها حلقا في بطونها اولادها ولا يثبت التليط  
الا في اللابل خاصة فان قضى بالدية في غير اللابل لم تغلظ وهي لا تغلظ باسل  
ابهاالة فان الشراعي اوجب الدية مائة من اللابل مع جهالة الوصف كرها  
في باب المهر من النكاح وقل الخطا ويجب الدية على العاقلة والكفارة على  
العاقل والدية في الخطا مائة من اللابل اثنا عشر بنت مخاض وعشرون  
بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة  
وهذا قول ابن سعد رضي الله عنه واحدا من ثمانون بنت مخاض في  
يقضي بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض ومن العين الف دينار  
الورق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي رحمه الله من لوف اثنا عشر الفا  
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند اب حينفة وقال لا منها ومن  
مائة بقرة ومن الغنم الف شاة ومن الحمل مائة حقة كل حقة ثوبان وذكر  
في المعاقلة اى ذكر محمد في كتاب معاقلة البسوط انه لو صالح على الزيادة  
على ما في حقة او مائة بقرة لا يجوز ثم قيل هو قول الكل في رفع الخلاف  
وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل قال الشافعي  
رحمه الله ما دون الثلث ينتصف ودية المسلم والذمي سواء وقال  
الشافعي رحمه الله ودية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي  
ثمان مائة درهم وقال مالك حمة الله دية اليهودي والنصراني ستة آلاف  
درهم والكل عند اب حينفة عند مالك اثنا عشر الفا ولا يستقطك الو  
بوت الجاني له ولو بسقط بوات العبد الجاني ذكرها في باب جناية المملوك من  
هذا الباب **فصل** فيما دون النفس في النفس الدية وفي اللابل  
الدية والمأون ما دون قصبة الاثنت وحقها لان سنة وفي اللابل ان الدية  
وفي الذكر الدية والاصل في الاطلاق انه اذا قوت جنس منفعة على الكمال



أو زال بالامتناع في الآدمي على الكمال بحسب كمال الدية لا تلافى النفس من وجه  
 وهو ملحق بالامتناع من كل وجه تعظيماً للأدنى وفي الغاية وفي المنفعة والكمال  
 بالكمال لأن غير الكامل لا يحسب كمال الدية وأن كان فيه تقويت غرضه  
 كما إذا قطع لسان الآخر سناً أو أكله الحصى والعين وليد السقاء والرجل المعجزة  
 والعين العوراء والسن السوداء ولا يجب القصاص في العمد ولا الدية في أخطاء  
 لأنه لم يفوت جسماً منقصة ولا فوت كمالاً على الكمال وإنما فيه حكومة عدل انتهى  
 هذا تنبيه فروع كثيرة فقول في الألف الدية وكذا إذا قطع المارن أو الأربعة  
 وهي طرف الألف لو قطع المارن مع القصة لا يزداد على دية واحدة لأنه عضو  
 واحد وكذا اللسان لغوات منفعة النطق وكذا في قطع بعضه إذا منع الكلام تقويت  
 منفعة مقصودة وأن كانت الالة قائمة ولو قدر على التكلم ببعض الحروف  
 قبل قسم على عدد الحروف وقيل هو على عدد حروف تتعلق باللسان فيقدر  
 ما لا يقدر بحسب من الدية وقيل إن قدر على أداء أكثرها بحسب حكومة عدل  
 لحصول الأقسام مع الاختلال وأن عجز عن أداء الأكثر بحسب كمال الدية وكذا  
 الذكر لأنه يفوت به منفعة الوطئ والتمسك البول والرمي به ودفع الماء  
 والإيلاج الذي هو طريق العلاق عادة والأيلاد قبل وصورة الألف  
 أن البكر إذا حملت بالسنح فيفسر لها الولادة انتهى وكذلك الحشفة الدية  
 كاملة وفي العقل إذا ذهب بالفرج الدية لغوات منفعة الإدراك  
 وكذا إذا ذهب سمعه وبصره أو شدة أو ذوقه وقدر روى أن عمر رضي  
 الله عنه قضى أربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع  
 والبصر وفي اللحية إذا خلقت فلم تنبت الدية لثبوتها منفعة الجمال وفي  
 شعر الرأس الدية وقال مالك وهو قول الشافعي رحمه الله بحسب قيمتها  
 حكومة عدل شعر الصدر وشافعي وفي شعر العبد نقصان القيمة وأما لحيته  
 العبد فعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يجب كمال القيمة وفي أن رب حكومة عدل  
 هو الأصح وهذا أحراز عما قال بعض شيوخنا أنه يجب فيه كمال الدية لأنه عضو  
 على حدة ويفوت الجمال كذا في الغاية ولحية الكوبج إن كان على قدسه  
 شعرات معدودة فلا شيء في حلقه لأن وجوده يشبه لا يزيده وأن كان  
 أكثر من ذلك فكان على الذقن وأخذ جميعاً كونه غير متصل في حكومة عدل وإن

وإن كان متصلاً في كمال الدية ومعداً كذا إذا فسد التثبيت فإن نبتت  
 حتى استوى كمالها كان لا يجب شيء ويؤدب على ارتكابه بالاجل وإن  
 نبتت بيضاء فمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا يجب شيء في آخر لانه يزيده  
 جمالاً وفي العبد بحسب حكومة عدل لأنه ينقص قيمته وعندها بحسب حكومة عدل  
 في آخر أيضاً ويستوى الخطاء والعمد على هذا الجمهور وفي أخطاء الجاهل الدية  
 وفي أخطاء النصف عند مالك والشافعي بحسب حكومة عدل وفي العينين الدية  
 وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية وفي الأذنين الدية  
 وفي الأنف الدية وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية وفي نية  
 المرأة الدية وفي أخطاء نصف الدية للمرأة بخلاف نية الرجل حيث يجب  
 حكومة عدل وفي حلق المرأة وهي رأس الذي الدية كاملة وفي أخطاءها  
 نصفها وفي أشعار العينين وهي منابت الشعر الدية وفي أخطاءها ربع الدية  
 وفي ثلثتها ثلثها ربعاً قال علي رضي الله عنه يحتمل أن مراده أي المقدور  
 الاضطراب مجازاً كما ذكره رحمه الله في الأصل للجاورة كالراوية للقرية  
 وهو حقيقة في البعير قبل وأما سميت القرية لأنها تنال بالبعير في الأضراس  
 انتهى ويحتمل أن يكون مراده نبت الشعر والحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون  
 بأصابعها فدية واحدة لأن الكل شيء واحد كالمارن مع القصة  
 وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل فدية كاملة وفي كل أصبع  
 كلها سواء كما أن اليمين والشمال سواء وكذلك أصابع الرجلين وفي كل أصبع  
 منها عشر الدية وكل أصبع فيها ثلث مفاصل ففي أحد هاتين دية  
 الأصبع وأما مفاصلان ففي أحد هاتين نصف دية الأصبع وفي كل سن من سن  
 من الأبل والأسنان والأضراس سواء وهذا إذا كان خطأ فإن  
 كان عمداً ففيه القصاص وقدر في الجنايات ومن ضرب عضواً فدية ذهب  
 منفعة فدية كاملة كاليد والسنن والعين إذا وضعت لها ومن  
 ضرب ضلابة فدية فانه قطع ماؤه بحسب الدية وكذا لو أخذ به فلوز البت  
 الحذوبة لاشي عليه لزوالها لا عن أثر وفي الكفا في ولو بقي بعض أثره  
 ففيه حكومة عدل لأنه بقي بعض الشيء انتهى **فصل**  
 في الشجاج الشجاج عشرة أمارص بالحاء والماء والمهملين وهي التي تعرض



اجلد اي نخدشه ولا تخرج الدم والرامعة بالعين المعلة وهي التي تظهر الدم  
ولا تسليبه كالدمع في العين والرامية وهي التي تسيل الدم والباضعة  
وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه والمتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق  
وهي التي تقبل في السجاق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والوصحة  
وهي التي توضح العظم اي تبينه والمهاشمة وهي التي تنكس العظم والمعلقة  
التي تغفل العظم الكسر اي تحوله والامة وهي التي تقبل في اقم الرأس وهي  
ايه فيها الدماغ ففي الموصحة القصاص ان كانت عدا ولا يقصاص في بقية الشجاة  
وهذا رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد في الاصل وهو ظاهر  
الرواية انه يجب القصاص فيما قبل الموصحة اي قبل الموصحة ذكرنا ودونها  
اشرا وشجاة وهي ستة متقدمة عليها من الحارصة الى السجاق كذا في الشرح  
او يمكن فيها اعتبار المداوة وليس فيكس عظم ولا خوف مطلق غالب  
فتسبر غورها بمسار ثم تخد حديدة بعد ذلك فيقطع بها مقدار  
قطع فيتحقق استيفاء القصاص فيما دون الموصحة حكومة عدل وفي  
العناية والمراد بقوله فيما دون الموصحة ما قبلها وهي الست المذكورة  
ووجوب حكومة عدل فيها انما هو على رواية غير الاصل اما على رواية  
فقد قال يجب القصاص فيما قبل الموصحة انتهى وفي الموصحة ان كانت خطاء  
نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف  
عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الهاشمة ثلث الدية فان ثلثت  
فيها جانتان وفيها ثلث الدية وعن محمد رحمه الله انه جعل المتلاحمة قبل  
الباضعة وقال هي التي تسلا في الدم وتسود وما ذكرناه بذكرنا  
عن ابي يوسف رحمه الله وهذا اختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم اي  
اختلاف في الاسم لا المعنى والحكم وبعد هذا اي بعد الشجاء العشرة شجاة  
اخرى تسمى الدامغة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تقع  
قلما في الغالب لا جناية مقبلة مفردة بحكم علة ثم هذه الشجاء تنقص  
بالوجه والرأس لفة وما كان في غير الوجه والرأس تسمى جراحة والحكم مرتب  
على حقيقة اي حقيقة في الصحيح لو تحققت في غيرها فالتالي واليد  
لا يكون لها ارش مقدروا انما يجب حكومة عدل انما الحنان فقد قيل ليسا

ليس من الوجه وهو قول الكسامة حتى لو وجد فيها ما فيه ارش مقدرا  
المقدرا الا ان عندنا من الوجه لا تقام لها به من غير فاصلة وقد تحققت  
فيه معنى المواجهة ايضا وقالوا اجماعة تحققت بالجوف جوف الرأس وجوف  
البطن وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي ان يقوم ملكوكا بدون  
هذا الاثر ويقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان  
كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فربع عشر  
وقال الكرخي ينظر كم مقدرا هذه الشجاة من الموصحة فيجب بقدر ذلك من  
نصف عشر الدية لان ما لا تصرف فيه يرد الى المنصوص عليه **فصل**  
وفي اصابع اليد نصف الدية فان قطعها مع الكف ففيه ايضا نصف الدية  
وان قطعها مع نصفات عد ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزائدة  
حكومة عدل وهو رواية عن ابي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع اليد  
والرجل فهو تبع الى الملك الى الخنز وان قطع الكف من المفصل وفيها اصبع  
واحدة ففيه عشر الدية وان كانت اصبعان فالخمس لاشي في الكف وهذا  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا ينظر الى ارش الكف الا اصبع فيكون عليه  
ويدخل القليل في الكثير ولو كان في الكف ثلثة اصابع يجب ارش الاصابع وكذا  
في الكف لا يجمع وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وفي العناية يعني سواء قطع  
عمدا او خطأ وسواء كان للقاطع زائدة او لا انتهى وكذلك السن ان غيبة  
اي الزائدة وهي تحالف بنتها لغيرها من الاسنان كذا في العناية وفي غيبة  
وذكره وسنة اذا لم تعرف محنة حكومة عدل وقال ان في رجمه الله يجب دية  
كاملة وكذلك لو ستهل الصبي لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة  
فيه اي في ان الصبي الكلام وفي التوكير بالحرمة قبل اي حرمة عند البول كذا ذكره  
صاحب الذخيرة وفي العيز ما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكم حكم  
البالغ في العمد والخطاء ومن شج رجلا فزنت عقله وشعر رأسه دخل ارش الموصحة  
في الدية لان بفوات العقل بطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوصح  
فانت وارش الموصحة يجب بفوات حرمة من الشعر وهو موضع الشجاة حتى لو  
يسقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الحرمة  
في الجمل كما اذا قطع اصبع رجل فثلثت يده وقال زفر رحمه الله لا يدخل وان



ذهب سمعاً وبصره وكلامه فعلى رثن الموصية مع الدية قالوا هذا قول ابى  
حنيفة وابى يوسف معن ابى يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع والحلام  
ولا تدخل في دية البصر وفي اجماع الصنفين ومن شج رجل موصية فذهبت  
فلا قصاص في ذلك عند ابى حنيفة رضي الله عنه قالوا اي قال المشايخ على قول ابى  
حنيفة وينبغي ان يجب الدية فيها في العينين والارثن في الموصية وقال لا في الموصية  
القصاص قالوا اي قال المشايخ على قول ابى يوسف محمد وينبغي ان يجب الدية  
في العينين واذا قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى شل ما بقي من الاصبع او اليد  
كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما  
بقي حكومة عدل وكذا لو كسر ستن رجل وسود ما بقي فلم يكس محمد خلافاً  
وينبغي ان يجب الدية في الستن كله ولو قال قطع المفصل وادرك ما قبله  
الكسر المقدر المكسور وادرك الستن لم يكن له ذلك لان الفعل في بقر ما وقع جازماً  
للقود قصاصاً كما اذا شجته منقطة وقال شجة موصية وادرك الزيادة ولو قطع  
اصبعاً فاصطرب اليكيز واصاب اصبعاً اخرى خطأ منه اقتصر في الاول دون  
الثانية وان قطع اصبعاً فثقلت له جنبها اخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند  
ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وزفر وحسن رحمهم الله لا يقتض من الادب  
وفي الثانية ارشها وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله في المسئلة الاولى  
وهو ما اذا شج موصية فذهب بصره فانه يحبس القصاص فيها بخلاف اخلافة الماخيرة  
ولو كسر بعض السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعه ولو اوصى مؤثمين  
فما كانت فهو على الروايتين هاتين اي الرواية المشهورة ورواية ابن سماعه  
عن محمد كذا في العناية ولو قطع ستن رجل فثقلت مكانها اخرى سقط الارثن  
في قول ابى حنيفة رضي الله عنه وقال لا عليه الارثن كما ملأ وعنه ابى يوسف ورواه  
ان يجب حكومة عدل ولو قطع ستن صبي فثبت على الارثن لاجماع ولو قطع  
ستن غيره فذهبها ضا جبرها في مكانها ونبت عليها التميم فعلى العالع الارثن  
بكمالها وكذا اذا قطع اذن فاصغرها فالتحت ومن نزع ستن رجل فانتزع  
المنزوع ستن ستن النازع فثبت ستن الاول فعلى الاول لصاحبه خصامة  
درهم ويشأن في جرحه بالاجماع وكان ينبغي ان يستطير الناس في ذلك  
للقصاص الا ان في اعتبار ذلك تبسيع الحقوق فالتفتنا بالكل الى نبت

نبت فيه ظاهراً فاذا مضى حول لم نبت قضياً بالقصاص اذا نبت بتين  
انا خطأ نافية والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص للشبهة فيجب  
المال ولو ضرب انساناً سنة فموتت بنتاً في حوله ليطهر اثره فله ولو اجله  
القصاص جاء المضروب وقسطت سنة فاختلما قبل السنة فباسقط  
بضره فالقول للمضروب ليكون الثايل مفيداً وهذا بخلافه اذا شج موصية  
فجاء وقصار منقطة فاختلما حيث يكون القول قول الضارب وان  
اختلما في ذلك بعد السنة فالقول للضارب ولو لم يسقط لاشئ على  
الضارب وعنه ابى يوسف انه يجب حكومة الاثم ولو لم يسقط ولكنها اسودت  
يجب الارثن في الخطأ على العاقلة وفي العهد ماله ولا يجب القصاص وكذا اذا  
كسر بعضه فاسودت لا قصاص وكذا لو اوجر او اخضر ولو اصفر ورايان ومن  
شج رجلاً فالتحت الشجة ولم يبق لها اثر ونبت الشعر بسقط الارثن عند ابى حنيفة  
رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه رثن الالم وهو حكومة عدل قال  
محمد رحمه الله عليه جرة الطبيب من ضرب رجلاً مائة سوط فخر حقه فبرأ منها عليه  
ارش معاً ما بقي اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف في معنى الشجة  
الملتحمة ومن قطع يد رجل خطأ ثم قبل ليرفع عليه الدية وسقط ارثن اليد وان  
جرح رجلاً جراحة لم يقتض منه حتى يبرأ او قال الش في حده انه يقتض منه في الحال  
واذا جرح رجلاً من كل واحد منهما نفسه وصاحبه جراحة يجب النصف على كل واحد  
منها وذكرها في باب جناية البهيمية وكل عند سقط القصاص في شبهة فالدية  
في مال العاقل وكل رثن وجب الصلح فهو في مال العاقل واذا قتل الابن بدمه  
فالدية في ماله في ثلث سنين وقال الش فيجب حلالاً وكل جناية اعترف فيها  
اجابة في ماله ولا يصدق على عاقلة وعمل الصبي المجنون خطأ وفيه الدية  
على العاقلة وكذا كل جناية موجهاً في مائة فصاعداً والمعقود المجنون و  
الش في رحمه الله عمده عمر يجب الدية في ماله ولا يحرم الصبي المجنون عن  
الميراث عندنا وكذا الاكفارة عليها خلافاً واذا قال غيره قطعت يدي  
واخرجهما صحيحاً لا يضمن الدية ولا يجعل مجازاً عن الاقرار بالمال ذكر ما في  
اوائل العتاق واذا قال لغيره فقات عينك البيني وعيني البيني صحيحاً ثم  
وقال المقر له لابل فقاتها وعينك البيني مفقودة فالقول قول المقر له ذكرها



في باب جنابة الملوك **فصل** في اجنين واذا ضرب بطن امرأة  
فألقت جنيناً ميتاً ففيه عشرة نصف عشرة لدية معناه ودية الرجل وهذا في الذكر  
وفي الانثى عشرة ودية المرأة وكل منهما مائة درهم والقياس ان لا يجب شيء  
وهذا استحسان وجهها فلو كان في المهادية فليجوز اليه وقد بها اي الغرة مائة  
والثاني رحمته بثمانية وهي على العاقلة عندنا اذا كانت مائة درهم  
وقال مالك في المار لو عاقل لا تعقل ما دون خمسمائة وتحت سنة وقال مالك  
رحمة الله بحية ثلث سنين وتحت في اي اجنين الذكر والانثى فان ألقت حياً  
ثم مات ففيه لدية الكاملة وان ألقت ميتاً ثم ماتت الامم فليدية بقبل الام  
وغرة بالعاقلة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج اجنين بعد ذلك حياً ثم  
مات ففيه ودية في الام ودية في اجنين وان ماتت ثم ألقت ميتاً ففيه  
دية في الام ولا شيء في اجنين وقال مالك في رحمته بثمانية في اجنين  
كما اذا ألقت ميتاً وهي حية وما يجب في اجنين موروثة عنه ولا يرثها الفات  
حتى لو ضرب بطن امرأة فألقت ميتاً ففيه عاقلة الابغرة ولا يرث منها وفي  
جنين الام اذا كان ذكراً نصف عشرة قيمة لو كان حياً وعشر قيمة لو كان  
وقال مالك في رحمته بثمانية في الام وقال ابو يوسف رحمته بثمانية في الجنين  
لو انتقصت الام فان ضربت فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألقت حياً ثم مات ففيه  
قيمة حياً ولا يجب لدية وان مات بعد العتق وقيل هذا حياً وقال محمد  
انه يجب قيمة ما بين كونه مضروباً الى كونه غير مضروب ولا كفارة في اجنين وقد  
الشافعي رحمته بثمانية في الكفارة قالوا الا ان يكف الكفيرة باركة محظورة  
فاذا تعرب الى الله كان افضل يستغفر ما صنع والجنين الذي قد استأنف  
خلقه بمنزلة اجنين التام في جميع هذه الاحكام **باب** ما يجب  
في الطريق ومن اخرج الى الطريق كنيفاً او منيراً او جرساً او بنى دكاناً فكل رجل  
من عرض الناس ان يزرعه وكل صاحب حق بالمروءة ينفق ويدوايه  
فكان له حق النقص كما في الملك المشترك فان لكل واحد حق النقص لو احدث  
غيرهم فيه شيئاً فكل واحد له حق المشترك وفي الغاية الكنيف المستراح والميراب  
معروف وبجر حصن قيل هو البرج وقال في الامم جزع يخرج الى الناس  
من الحائط ليس على اي انتهى وفي غاية البيان هو فارسي معرب وليس في العربية

العربية كلام على هذا التركيب في اجنيم والاراد والقادر هو ممل في كلامهم  
ويستلزم ان يتفهم به الميراب بالملك فاذ اخرج الميراب من ملكه  
ويستلزم من اجل ان لا يرد على من ينفق ان يشرع كنيفاً ولا منيراً  
الا باذنهم لانها مملوكة لهم فلا يجوز التصرف فيهم او لم ينفق الا باذنهم وفي  
الطريق ان ينفق في التصرف الا باذنهم واذ اشرع في الطريق روضاً او  
منيراً او نحو فسقط على ان ينفق فليدية على عاقلة وفي غاية  
البيان الروشن هو الممر على العلو مثل الرف كذا قال المطرزي وقيل  
الروشن هو خشبة الموضوعة على جدار الطريق ليتمكن المروءة من النقص  
في غاية وكذا اذا سقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا تعرب الى  
ثبتي بنقصه ان لا ينقص البناء المنقوض من الغور من النقص  
بالكسر لا غير كذا في المغرب وعطيت رواية وان غر ذلك رجل فوقع  
على آخر فانا فالضمان على الذي احدث فيه ما دون سقط الميراب نظر  
فان اصاب ما كان منه في الحائط رجلاً فقله الضمان عليه على صاحب ذلك  
وان اصابه ما كان خارجاً من الحائط فالضمان على الذي وضعه والكفارة  
عليه ولا يجرم عن الميراب ولو اصابه الطرفان جميعاً وعلم ذلك وجب النصف  
وهذا النصف كما اذا جرح سبع ذنان ولو لم يعلم اي طرف اصابه  
يضمن النصف اعتباراً بالاحوال ولو اشرع جناحاً الى الطريق ثم باع الدار  
فاصاب الجناح رجلاً فقله او وضع خشبة في الطريق ثم باع خشبة وبيع الى  
منها وتركها المشرع حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع ولو وضع  
في الطريق جمر فاحرق شيئاً يضمنه ولو حركته الريح الى موضع آخر ثم احرق  
شيئاً لا يضمن وقيل اذا كان اليوم رجلاً يضمنه ولو استاجر رجلاً الدار  
القلعة لا يخرج الجناح او الطلة فوقع فقتل انما قبل ان يغزو من  
العمل فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار  
استحساناً وكذا اذا اصاب المار في الطريق فخطب بان او دابة وكذا  
اذا رثش الماء او تضاء بخلاف اذا فعل ذلك في سكة غير نافذة وهو  
من اهلها او قعد او وضع متاعه كما في الدار المشتركة قالوا هذا اذا  
رثش ماء كثير بحيث يرفق به عادة اما اذا رثش ماء قليلاً كما هو المعتاد



والظاهر انه لا يزول به لا يضمن ولو تعد المرور في موضع صلب المار فقط  
لا يضمن الاراش وقيل هذا اذا رشح بعض الطريق فادام المرور في موضع  
صلب المار مع علمه بذلك لم يكن على الاراش شيء وان رشح جميع الطريق لضمن الاراش  
مضطر في المرور وكذلك الحكم في الخسبة الموضوعة في الطريق في اخذ جميعه  
او بعضه ولو رشح قنأ حانوت باذن صاحبه فضمن ما عطف على الامر تحسنا  
واذا استاجر اجير يبنى في قنأ حانوته فتعقل ان ان بعد فراغه فوات  
يجب الضمان على الاجير ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجر فكلف بذلك  
انسان فدية على عقلته وان تكلفت بحصية فضاخطا في ماله والعاقلة تحمل النفس  
دون المال والقائد التراب وانما ذالطين في الطريق بمنزلة القائد والحجر والخسبة  
مختلفا اذا كنس الطريق فغطت بموضع كسبه ان حيث لم يضمن ولو جمع  
الكفاية في الطريق وتعقل ان ان كان ضامنا ولو وضع حجر فخا به عزة  
عن موضع فغطت به ان ان فالضمان على الذي نخاه وفي اجماع الصغير  
في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فان امره السلطان بذلك واجره  
عليه لم يضمن لانه غير متعدي حيث فعل ما فعل بامر من له الولاية في حقوق العامة وان  
كان بغير امره فهو متعدي اما بالتصرف في حق غيره او بالاقبات على راي الامام  
او صومياح مقيد بشرط السلامة وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما فعل  
في طريق العامة مما ذكرناه وغيره لان المعنى لا يختلف كذلك لو حفر في ملكه لم يضمن  
لانه غير متعدي وكذا اذا حفر في قنأ واره وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا له  
او كان له حق الحفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين او لشركا بان كان في سكة  
غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح ولو حفر في طريق ومات الواقع فيه جوعا  
او غما لا ضمان على الحافر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
ان مات جوعا فكذلك وان مات غما فالخا فرضا من له وقال محمد رحمه الله  
هو ضمان في الوجه كله ولو حفر انسان بئر على قارعة الطريق فأنزل  
عليها حاجب على كل واحد منهما بالاتفاق ومن جرح انسانا فوقه بئر حفرها  
غيره على قارعة الطريق ومات فالكسبة عليها اي على الجارح والحافر ذكرا  
في باب جنازة البهيمة وان استاجر اجرا فحفرها في غير قنأه فكذلك  
على المشتاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها في غير قنأه وان

وان علموا بذلك فالضمان على الاجراء وان قال لهم هذا قنأنا وليس فيه  
حق الحفر فحفرها ومات فذا ان فالضمان على الاجراء قياسا وفي الاما  
الضمان على المشتاجر ويجهلها مذكور في المصداية فليرجع اليه ومن  
جعل قنطرة بغرازن الامام فتعد رجل المرور عليها فغطت فلا ضمان على الذر  
قنطرة وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعد رجل المرور عليها لان تحمل  
فعل فاعل فحما يقطع النسبة كما في الحافر مع الملقى حيث قطع فعل الملقى الا ان  
فعل الحافر ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على ان ان فغطت فهو ضامن  
وكذا اذا سقط فتعذر به ان وان كان رداة قلب فسقط  
به ان لم يضمن وهذا القطع يشمل الوجهين وفي النهاية كما تلف ان ان  
بوقوع ذلك الشيء المحمول على ان وتلف لان ان بالتعذر بذلك الشيء  
المحمول بعد ما وقع في الطريق انتهى وذكر في العناية في هذا المحل تفصيلا  
وتحقيقا فليرجع اليه بخلاف للابس فانه لا يقصد حفظ ما يلبس ومن  
جداه اذ البس لا يلبس به كالعروة في الصيف والبدن والجوارق فهو كالحال  
لان الحاجة لا تدعو الى البس واذا كان المسجد للعبادة فعلق رجل منهم فيه قنأ  
او جعل فيه بوارى او حصة فغطت رجل لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك  
من غير العبادة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يضمن في الوجهين  
كما اذا فعل باذن واحد من اجل المسجد وان جلس فيه رجل منهم فغطت به حجر  
لم يضمن ان كان في القبلة وان كان في غير القبلة يضمن وهذا عند  
ابي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال ولو كان جاب لقراءة القرآن او  
للتعليم او للصلوة او نام فيه في اثناء الصلوة او نام في غير الصلوة او مرقبة  
مات او قعد فيه طرث فهو على هذا الاختلاف واما المقلف فقد قيل على هذا  
الاختلاف قيل لا يضمن بالاتفاق والماشي في الطريق والمسجد اذا اوطأ غيره وان  
في المسجد اذا انقلب عليه غيره يضمن بالاتفاق ولا عزوان يكون الفعل باحدا او  
مندوبا اليه وهو مقيد بشرط السلامة وان جلس رجل من غير العبادة فيه في  
الصلوة فتعقل ان ان ينبغي ان لا يضمن **فصل** في الحائط المائل  
واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطوب صاحبه بنقصه وشهد عليه فلم ينقصه  
في مدة يندر على نقصه حتى سقط ضمن ما كلف به من نفس او مال والقياس



ان لا يضمن ثم ياتلف من النفوس كالبدي وتحتلها العاقلة وما تلت من الاموال  
كالزواج العروص من تحتها في مال لان العواقل لا تعقل المال وكشرط التقدم  
اليه وطلب النقص منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن الامر من اتيانه  
عند الكاره فكان من باب الاحتياط وصورة الاشهاد ان يقول الرجل اشهدوا  
اني قد تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه وهذا لا يصح الاشهاد وقيل ان  
يمن الحائط لا يندم التعدي ولو بني الحائط مائة في الابداء قالوا يضمن ما تلف  
بسقوطه من غير اشهاد وقيل شهادة رجل امرتين على التقدم ويستوي ان  
يطالبه بنقصه سلم او قضي ويصح التقدم اليه عند السلطان وغيره وان مال  
الدار رجل فالمطالبة اليه مالكا لدار خاصة وان كان فيها سكان لم يطالبوا  
ولو اجله صاحب الدار او ابراه منها او فعل ذلك كقولها فذلك جائز ولا ضمان  
عليه فيما تلف الجائط بخلاف اذا مال الى الطريق فاجله العاصي ومن شهد عليه  
حيث لا يصح لان الحق لجماعة المسلمين وليس اليها ابطال حوجه ولو باع الدار بعد ما  
اشهد عليه وقبضها المشتري من ضمانه بخلاف اشراء كجناح حيث لا يبرء ولا ضمان  
على المشتري لانه لم يشهد عليه ولا شهد عليه بعد شرائه فهو ضامن والاصل انه يصح  
التقدم الى كل من يمكن من نقص الحائط وتفرغ الهواء ومن لا يمكن منه لا يصح  
التقدم اليه كالمشاجر والمرحون والمودع وسائر الدار ويصح التقدم  
الى الراهن لقدرته على ذلك بواسطة العكاز والوصي والاب اليتيم  
او اتمه في حائط الصبي اقيام الولاية وذكر الامم في الزيادات والضمان في  
مال اليتيم لان فعل هؤلاء كفعلة والى الكاتب والى الناجر سواء كان عليه  
دين او لم يكن ثم ان التالف بالسقوط ان كان مالا فهو غنق العبد وان كان تنصفا  
فهو على عاقلة المولى ويصح التقدم الى احد الورثة في نصيبه وان كان لا يمكن  
من نقص الحائط وحده فتمكنه من اصلاح اصابه بطريقه وهو المرافعة الى العاصي  
ولو سقط الحائط المائل على ان بعد الاشهاد فقتله فتعثر بالقتل غير فظيل  
لا يضمنه وان عطف بالنقص ضمنه ولو عطف بحجرة كانت على الحائط المائل فسقطت  
بسقوطه وهي ملكه ضمنه وان كانت ملك غيره لا يضمنه واذا كان الحائط بين حصة  
رجل لا يشهد على احد من قتل ان انا ضمن حصة الدية ويكون ذلك على العاقلة  
وان كان دار بين ثلاثة فخر احد من فيها يترك او بني حائطاً فغطيت انسان

انسان فعليه ثلث الدية على عاقلة وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا  
عليه نصف الدية على عاقلة في الفصلين **باب** جناية البهائم  
وجناية عليها الراكب ضامن لما وطئت الدابة وما اصابت بيدها او رجلها  
او رجلها او رأسها او كدمت او خبطت وكذا اذا صدمت والكدم الغض  
بالاسنان والخبط الضرب باليد والصدم ان تقرب الشيء بذكر لا يضمن  
ما تلفت برجلها او ذنبها او شئها بالحاء المهملة ضرب الدابة بجرحها فحاقها  
او قهرها في الطريق ضمن النخعة ايضا وان اصابت بيدها او رجلها حصاة  
او نواة او انارت غبارا او حجر صغيرا ففحقا عين انسان او فسد ثوبه  
لم يضمن وان كان حجر كبير ضمن والمرئف فيما ذكرنا كالراكب الى الصنان  
عليها اذا كان التعنيف منها كذا في بعض الشروح فاذا راشت اوبانت  
في الطريق حتى تسير فغطيت انسان لم يضمن وكذا او قهرها لذلك وان اوقرها  
غير ذلك فغطيت انسان بروثها او بولها ضمن وتاتي ضامن لما اصاب  
بيدها او رجلها والعائد ضامن لما اصابت بيدها دون رجلها والمراد  
النخعة هكذا ذكر القدرتي في محتمره واليه مال بعض المشايخ وقال اكثر  
المشايخ ان التاتي لا يضمن النخعة ايضا وان كان يراها بخلاف الكدم للحاكم  
المنع كجناحها ويحذف ان ينطق اكثر النسخ وهو الاصح وقال ان في يضمنون النخعة  
كلهم وفي اجماع الصغير وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والعائد الا ان  
على الراكب الكفارة فيما او طائة الدابة بيدها او برجلها ولا كفارة عليها  
ولا على الراكب فيما وراء الايطاء وكذا يتعلق بالايطاء في حق الراكب حان  
الميراث والوصية دون التاتي والعائد ولو كان راكب وسائق فكل  
لا يضمن التاتي ما او طائة الدابة وقيل الضمان عليها واذا اصطدمت فاسان  
فما فعل عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر واذا اصطدمت عمارا  
يضمن كل منهما نصف الدية بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كانا حريين  
في العمد والخطأ ولو كانا عبيدين يحد ردم في الخطأ وكذا في العمد ولو  
كان احدهما محررا والاخر عبدا ففي الخطأ يجب على عاقلة المحرر المقتول قيمة  
العبد فياخذها ورثة المقتول المحرر ويبطل حق المحرر المقتول في الدية فيما  
زاد على القيمة وفي العمد يجب على عاقلة المحرر نصف قيمة العبد وما على العبد قيمة



وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قد رما اخلف من البدل هو نصف  
القيمة ومن ساقى دابة فوق السرج على جل فقتله ضمن وكذا على سائر  
ادواته كاللجام ونحوه وكذا ما يحمل عليها ومن قاد قطارا فهو ضامن بالادوات  
فان وطئ بعيرنا ضمننا القاذية والدية على العاقلة وان كان معه  
سائق فالضمان عليها وهذا اذا كان السائق في جانب من الابل اما  
اذا توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما عطيها هو خلفه ويضمنان ما كف  
بما بين يديه فان ربط رجل بعير الى القطار والعائد لا يعلم فوطئ المربوط  
اننا فقتله فعلى عاقلة العائد الدية ثم يرجعون بها على عاقلة الرباط  
قالوا هذا اذا ربط والقطار رسي اما اذا ربط والابل قيام ثم قادها  
ضمنها القاذ ومن رسل بحميمة وكان لها ثلثا فاصابت في فورة  
ولو ارسل طرغا وساقه فاصابت في فورة لم يضمن وكذا لو ارسل كلبا ولم  
يكن له سائق لم يضمن قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة  
في طريق المسلمين فاصابت في فورها فالرسل ضامن ولو سقطت بحميمة  
او يسيرة اقتطع حكم الارسل لا اذا لم يكن له طريق آخر سواء وكذا اذا  
وقفت ثم سارت بخلاف اذا وقفت بعد الارسل في الاصطفاة ثم  
سار فاخذ الصيد بخلاف اذا ارسله الى صيد فاصاب نفقا او مالا  
في فورة لا يضمن مرسله وفي الارسل في الطريق يضمنه ولو ارسل بحميمة كانت  
زرعا على فورة ضمن المرسل وان مات ميتا وشالاً وله طريق آخر لا يضمن  
ولو انفلتت الدابة فاصابت مالا او ادنيا ليلدا او خارا لا ضمان على صاحبها  
شاة لقتاب ففقت عينها فقتلها ما نقصها وفي عين بقرة اجزاء وحيون  
رجل القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس قال الشافعي رحمه الله فيه  
النقصان ايضا اعتبارا بالثابة ومن سار على دابة في الطريق فضرها بطل  
او خسر ففتحت جلا فضرته بيدها او فترت فصد منه فقتله كان ذلك  
على الناجس ومن الراكب هو المروى عن عمرو بن شعوب ولو كان  
واقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب النخس بصفيين  
وان نخت النخس كان دمه هدر ويكون بمنزلة الجاهل على نفسه وان  
القت الراكب فقتله كانت دية على عاقلة النخس ولو وثبت

وثبت بنحو على جل او وطاة فقتله كان ذلك على النخس دون الراكب  
والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن ابن يوسف رحمه الله  
انه يجب العمان على النخس والراكب بصفيين وان نخسها باذن الراكب  
كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو نخسها ولا ضمان عليه لنخسها ولو وطئ  
رجلا في سبيلها وفترها النخس باذن الراكب فالدية عليها جميعا اذا كانت  
في فورها الا نخسها ثم قيل يرجع النخس الراكب باصفيين في الايطا لانه  
فعل بامرهم وقيل لا يرجع قال صاحب الهداية وهو الاصح فيما اراه لانه لم يبرمه  
بالايطا والنخس ينقل عنه وصار كما اذا امر صبياً بتمسك على الدابة لتسيرها  
فوطئت انما دامت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر لانه  
امر بالتسير والايطا ينقل عنه ثم النخس انما يضمن اذا كان الايطا في  
فورة النخس حتى يكون السوق مضاعفا اليه واذا لم يكن في فورة ذلك فالضمان  
على الراكب ومن قاد دابة فنخسها رجل فانفلتت من يد العائد فاصابت  
في فورها فهو على النخس وكذا اذا كان لها ثلثا فنخسها غيره لانه مضاعف  
اليه والنخس اذا كان عبداً فالضمان في رقبته وان صبياً ففي ماله ولو  
نخسها شئ منصوص في الطريق فنخت اننا فقتلته فالضمان على  
من نصبه ككالبش ولو امر اخر يذبح هذه الشاة فبخرها ثم طهر  
ان الشاة لغيرة يضمن المأمور ويرجع على الامر ذكرها في باب  
يحدث في الطريق من هذا الكتاب **باب** جناية المملوك  
واجب عليه واداء جنة العبد جناية خطا بوقل لولاه اما ان تدفعها  
او تغديه وقال الشافعي رحمه الله جناية في رقبته يباع فيها الا ان  
يقضي المولى الارش وقائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق  
والسنة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والواجب الاصل  
هو الرفع في الصحيح وهذا يسقط الموح موت العبد لغوات محل الواجب  
وان كان له حق النفل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني لحرمان  
العقل لا يسقط عن قلة وانما قال في الصحيح امر از عن رواية اخرى ذكرها  
الترمذي ان الدية هو الاصل ولكن للمولى ان يدفع هذا الواجب في الجاني كذا  
في العناية فان دفعه ملكه وله الجناية وان فراه فراه بارشها وكل ذلك يبرمه



عالمًا فان لم يكن ثبوتها مات العبد بطلت حتى يحيى عليه وان مات بعد ما اخذ الرق  
لم ير له فان عاد فجنى كان حكم الجنابة الثانية حكم الجنابة الاولى معناه بعد القداء  
واذا قتل العبد البيوع عبدًا آخر قبل القبض والمقصود بغير الغاصب دفع العبد العاقل  
مكافئها فان المشتري تخير بين ان يأخذ بكل التمسك وبين ان يفتح البيوع لتغير البيوع  
وفي الغصب تخير المقصود منه بين ان يأخذ المدفوع مكانه وبين ان يطلب  
الغاصب بقيمة المقتول ذكرها في باب تصرف الذمى وان جنى جناتين فقتل  
المولى اما ان ترفع له وله الجناتين يقتسمانه على قدر حقهما واما ان ترفع له  
كل واحد منهما ومعنى قوله على قدر حقهما على قدر رتب جناتيهما وان كانا جماعية  
يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فراه فراه جميعا وشهم ولو قتل  
او فراه عين الاخر يقتسمانه اثلاثا وعلى هذا حكم الشجاج والمولى ان يفدى  
بعضهم ويوفى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه من العبد بخلاف مقتول العبد  
اذا كان له وليان لم يكن له ان يفدى من احدهما ويدفع الى الآخر فان اعتقه  
المولى هو لا يعلم بالجنابة ضمن الماقل من قيمته ومن رثها وان اعتقه بعد العلم  
بالجنابة وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين لا عاق بلا علم او بعلم البيوع  
والهبة والتدبير والاستيلاء لان كل ذلك يمنع الدفع لزوال الملك بخلاف  
الاقرار على رواية الاصل والحقة الكرخى بالبيع واخواته واطلاق اجواب الكتاب  
يعنى قوله في اول الباب واذا جنى العبد جنابة خطية لم ينظم النفس وما دونها  
وكذا المعنى لا يختلف اطلاق البيوع بشرط انما لا يزيل الملك بخلاف اذا كان  
انجار للبايع ونقصه وبخلاف العرض على البيوع لان الملك زال ولو باعه بغيره  
لم يكن مختار حتى يسلمه لان الزوال به بخلاف الكتابة الفاسدة ولو باعه  
مولا من الجنى عليه فهو مختار بخلاف اذا وصيه منه لان المستحق له اخذه بغير عرض  
وهو متحقق في الهبة ودون البيوع واعاقق الجنى عليه بالمولى بمنزلة اعاقق المولى  
فيما ذكرناه ولو ضرب بنقصه فهو مختار اذا كان عالما بالجنابة وكذا اذا كانت  
كبيرة فوطئها وان لم يكن معلقا بخلاف التزويج وبخلاف وطئ التيب على ظاهر  
الرواية وبخلاف الاستحرام ولا يصير مختارا بالاجارة والرهين في الاظهر وكذا  
بالاذن في التجارة وان ركب دين الا ان لولى الجنابة من قبوله ومن  
قال لعبد ان قلت فلانا او حسنة او شحمة فانت حر فهو مختار للقداء وان

ينظم البيوع

ان فعل ذلك ان علق العتق بغيره بوجوب القصاص وقال زفر رحمه الله  
لا يصير مختارا للقداء واذا قطع العبد رجل عدا فرفع اليه بقضاء او بغير قضاء  
فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنابة وما حدث من ملكها لو نص عليه  
ورضى المولى وان كان لم يعتقه رده على المولى وقيل لا وليا له ولو  
او اعفوا عنه وذكر في بعض النسخ رجل قطع رجل عدا فصالح العاطع الملق  
للمقطوعة يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقطوعة يده ثم مات من  
ذلك قال محمد رحمه الله العبد صلح بالجنابة الى ما ذكرنا من الرواية  
يعنى وان لم يعتقه رده الى مولاه ويجعل الاولياء على خيرتهم من العفو  
والقتل كذا في العناية ثم قال صاحب الهداية وهذا الوضع اى الوضع  
يرد اشكاله فيما اذا عفا عن اليد ثم سر الى النفس مات حيث لا يجب  
القصاص هناك ومعهنا قال بجعل ذكرونها جواب القياس فيكون  
الوضعان جميعا على القياس استحسان وقيل بينهما فرق ووجه الفرق  
مذكور في الهداية فليرجع اليه ولم تعرض له كونه خارجا عن مقيد  
واذا قطعت يد المكاتب واخذ الارش ثم رده الرق يكون الارش  
للمولى واذا قطع يد المشتري في المشتري بخيار للبايع ثم اجبر البيوع الارش  
للمشتري ذكرها في باب بيع القضيولى واذا جنى العبد المأذون له  
جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى ولم يصلم بالجنابة فعليه قيمتان  
قيمة الصا والدين وقيمة الاولياء الجنابة بخلاف اذا تلفد اجنبى حيث  
يجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغراء واذا استدان المأذون  
المأذون لها ثم ولدت فانه يباع الولد معها في الدين وان جنت  
جنابة لم يدفع الولد معها واذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاه  
اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له واذا اعتق العبد  
فقال لرجل قتل اناك خطأ وانا عبد وقال الآخر قتله وانت حر فاقول  
قولا لعبد ومن اعنى جارية ثم قال قطعت يدك وانت امته وقالت  
قطعتها وانا حرة فالقول قولها وكذلك كل اخذ منها الا اجماع والغلة  
استحسانا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد  
لا يضمن الا شيئا بعينه يؤمر برده عليها واذا امر العبد المحرر عليه



حراً يقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية ولا شيء على الأبرار وكذا إذا كان  
 الأمر صبيّاً ولا رجوع لعاقلة الصبي العاقل على الصبي الأمر إذا كان رجلاً وجعل  
 على العبد الأمر بعد العاقلة وكذا كان الأمر عبيداً معناه أن يكون الأمر عبيداً وأما  
 عبيداً محجوراً عليها يخاطب مولى العاقل بالرفع والقداء ولا رجوع له على الأول  
 في الحال ويجب أن يرجع بعد العتق بأقل من القداء وقيمة العبد وهذا إذا كان  
 القتل خطأً وكذا إذا كان عبداً والعبد العاقل صغيراً أما إذا كان كبيراً  
 يجب القصاص لربانية بين العبد والمحرور وإذا قتل العبد جليزاً عبداً وكل واحد منهما  
 وليان فعفاً احدى وليي كل واحد منهما فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخر  
 أو يفديه بعشرة آلاف درهم فإن كان قتل أحدهما عبداً والآخر خطأً  
 فعفاً احدى وليي العبد فإن فراه المولى فراه بمائة من عشرة الفأخمة الألف  
 للذي لم يعف من وليي العبد عشرة آلاف لوليي الخطاء وإن دفعه الأبرار  
 اثلاثاً ثلثاه لولي الخطاء وثلثه لغير العاقل من وليي العبد عند أبي حنيفة  
 عند أبي حنيفة وقال لا يدفع ربعاً ثلثه أربعة لولي الخطاء وربعه لولي العبد  
 قال قتادة عندهما بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطاء وبالمنازعة  
 واستوت المنازعة الفريقين في النصف الآخر فينتصف فلهذا انقسمت بأما  
 وعند أبي حنيفة بطريق العول المضاربة اثلاثاً لأن الحق يتعلق بالرقبة أصله  
 التركة المستغرقة بالمديون فيضرب هذا بالكل وذلك النصف قال صاحب  
 الهداية ولهذا المسئلة نظائر ذكرنا صفاً في الزيادات وإذا كان عبداً  
 بين جليز قتل مولى لها أي قريباً لها فعفاً اهدى بطل الجميع عند أبي حنيفة  
 وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الآخر أو يفديه بربع الدية وذكر في  
 بعض النسخ أي شيخ الإمام الصغير قول محمد رحمه الله مع قول أبي حنيفة رضي الله  
 عنه **فصل** ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمة لاتزيد على عشرة آلاف  
 فإن كانت قيمة عشرة آلاف أو أكثر فعلى عشرة آلاف الأربعة وفي الأمان  
 إذا زادت قيمتها على الدية خمسة آلاف الأربعة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله وقال أبو يوسف إذا شافني رحمه الله بيمينه بالغة ما بلغت ولو  
 غصب عبداً قيمة عشرة آلاف فقتلته بيمينه بيمينه بالغة ما بلغت بالاجماع  
 وفي يده العبد نصف قيمة لا يزيد على خمسة آلاف الأربعة وكل ما يقدر من دية

290  
 دية الحر فهو مقدّر من قيمة العبد وإن غصب أمة قيمتها عشرة آلاف الأربعة  
 في يده فعليه تمام قيمتها ومن قطع يد عبداً فاعتقه المولى ثم مات من ذلك  
 فإن كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه والآن اقتص منه وهذا عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد لا قصاص في ذلك وعلى العاقل رثن  
 اليد وما نقصه ذلك إلى أن اعتقه ويبطل الفضل والمراد من الفضل ما بقي من  
 قيمة العبد إذا رثن اليد وما نقصه كذا في بعض الشروح ومن قال العبد  
 أحدكم حر ثم شجأ فوقع العتق على أحدهما فأشبهها للمولى ولو قتلها جليزاً  
 يجب دية حر وقيمة عبداً بخلاف إذا قتل كل واحد منهما رجلاً حيث يجب قيمة  
 الملوكن ومن فعاذ عتق عبداً فإن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته  
 وإن شاء أسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله وقال  
 إن شاء أسك العبد وأخذ ما نقصه وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال  
 كذا في رحمه الله يضمن كل القيمة ويملك أخته وهو يجعل الضمان مقابلاً  
 بالقات فبقي الباقي على ملكه كما إذا قطع إحدى يدي أو فعاذ إحدى عينيه  
 وجوابه عندنا أن المالية قائمة في الزمان وهي معبرة في حق الأطراف وإذا كان  
 معبرة وقد وجد اتلاف النفس من وجه تنفويت جنس المنفعة والضمان  
 يتقيد بقيمة الكل فيجب أن يملك أخته دفعا للضرر ورعاية للماملة خلافاً  
 ما إذا فعاذ عيني حر لأنه ليس في معنى المالية وبخلاف ميني المدبر لأنه لا يقبل  
 الانتقال من ملك إلى ملك وفي قطع إحدى اليدين وفعاذ إحدى العينين  
 لم يوجد تنفويت جنس المنفعة ولو قطع عبداً يده عبداً آخر يؤمر المولى بالرفع  
 أو القداء بالاتفاق وفي هذا المحل تفصيل في الهداية اكتفينا بهذا القدر  
 اللازم ذكره وتركنا الباقي للسلاخ من مقصدنا **فصل**  
 في جناية المدبر وأتم الولد وإذا جنى المدبر وأتم الولد جناية ضمن المولى  
 الأقل من قيمة ومن أشرها وكذا إذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم  
 وجنابات المدبر وإن توالى توجب الأقيمة واحدة ويتضاربون بال  
 الحصاصين ويعتبر قيمة الكل واحد في حال الجناية عليه فإن جنى جناية أخرى  
 وقد دفع المولى القيمة إلى ولي الجناية الأولى بقضاء فلا شيء عليه وإن  
 كان دفعها بغير قضاء فالولي بالجوار إن شاء ابتع المولى وإن شاء ابتع



ولي الجناية وهذا عندنا به حنفية رضي الله عنه وقال لا شيء على المولى واذا كان  
 المولى المدبر وقد جنى جبايات لم يلزمه الاقيمة واحدة واتم الولد بمنزلة المدبر  
 في جميع ما وصفنا واذا اقر المدبر بجناية لم يجر اقراره ولا يلزمه به شيء عتق  
 او لم يعتق **باب** غصب العبد والمدبر والصبي والجناية  
 عليه من قطع يده ثم غصبه رجل فمات في يده من القطع فعليه قيمته انقطع وان  
 كان المولى قطع يده في يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه واذا  
 غصب العبد المحرر عليه عبد محجور عليه فمات في يده فهو ضامن ومن غصب  
 مدبرا فجنى عنده جناية ثم رده على المولى فجنى عنده جناية اخرى فعلى المولى  
 قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لان الحق نصفه  
 بسبب كان في يد الغاصب نصرا كما اذا استحق نصف العبد بهذا السبب  
 وفي العناية اي سبب كان عند الغاصب كما اذا غصب العبد فجنى في يده فرده المولى  
 فجنى جناية فرفع الي ولي الجناية كان للمولى ان يأخذ من الغاصب نصف قيمته  
 كذا هذا انتهى ويرفع الي ولي الجناية الاول ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا  
 عندنا به حنفية والى يوسف حمها الله وقال محمد رحمه الله يرجع بنصف قيمته  
 فيسلم له وان كان جنى عنده المولى فنصفه رجل فجنى عنده جناية اخرى فعلى  
 المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع بنصف قيمته على الغاصب في دفعه الي ولي الجناية  
 الاول ولا يرجع به على الغاصب بالاجماع ثم وضع المسئلة في العبد يعني ان محمد  
 رحمه الله وضع في اجماع الصغير هذه المسئلة في العبد بعد ما وضعه في المدبر  
 كذا في العناية قال ومن غصب عبدا فجنى في يده ثم رده فجنى جناية اخرى  
 فان المولى يدفع الي ولي الجناية ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة  
 في دفعه الي الاول ويرجع به على الغاصب وهذا عندنا به حنفية والى يوسف  
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله يرجع بنصف القيمة ويسلم له وان جنى  
 عنده المولى ثم غصبه فجنى جناية اخرى عنده فدفع المولى نصفه ويرجع  
 بنصف قيمته في دفعه الي الاول ولا يرجع به واجواب العبد كالجواب في  
 المدبر في جميع ما ذكرنا الا ان في هذا الفصل يدفع المولى العبد وفي المدبر  
 يدفع القيمة ومن غصب مدبرا فجنى عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه  
 فجنى عنده جناية اخرى فعلى المولى القيمة بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته

بقيمة على الغاصب في دفع نصفها الي الاول ويرجع به على الغاصب لا يدفع  
 الي ولي الجناية الاول ولا الي ولي الجناية الثانية ثم قبل هذه المسئلة  
 على الاختلاف الاول وقيل على الاتفاق ومن غصب صبيًا حرًا فمات في يده  
 فجاءه او يحيى فليس عليه شيء وان مات من صاعقة او خشيته حية فعلى عاقلة  
 الغاصب الدية استحقاقا والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر  
 وث في رحمها الله ولو كان مكانا صغيرا لا يضمن بالاتفاق ولو نقل  
 لا موضع بغلبة الحمى والامراض نقول ان لا يضمن ويجب الدية على العاقلة  
 واذا ادعى مبيعا عبدا فعليه عاقلة الدية بالاتفاق وان استهلك  
 ما لا من غير ايداع ضمن قال في العناية وذكر في شرح الطحاوي ومن  
 ادعى عند صبي لا فحلكت يده لا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكه الصبي  
 فانه ينظر ان كان الصبي ما ذونا له في التجارة يضمن بالاجماع وان كان  
 محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه بامر وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن  
 وليه فلا ضمان عليه في قول به حنفية ومحمد لا في اكمال ولا بعد الادراك  
 وقال ابو يوسف يضمن في اكمال اجمعوا على انه لو استهلك الافر من غير ان يكون  
 عنده ووديعه ضمن في اكمال وهذا تقسيم حسن انتهى **باب**  
 القاتل واذا وجد القاتل في محلة لا يعلم قاتله استخلف خمسون رجلا منهم  
 يتخيرهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وقال الشافعي رحمه الله اذا كان  
 هناك ثلث استخلف الاوليا وخمسين يمينا ويقضي لهم بالدية على الدعوى عليه  
 عند كانت الدعوى خطاء وقال لك حمزة رحمه الله يقضي بالقود اذا كان المدعى  
 في العمد وهو احد قولي الشافعي رحمه الله والثلث عندها ان يكون هناك  
 علامة القتل على واحد بعينه وظاهره ليشهد للدعي من عداوة ظاهرة  
 او شهادة عدل وجماعة غير عدول ان احل المحلة قتلوه وان لم يكن  
 الظاهر شاهد المدعى مثل مدعيه غير انه لا يكره اليه ينزل يده على  
 المولى وان حلفوا لاديه عليهم عنده وقوله يتخيرهم المولى اشارة الى اداة  
 اختيار قضاة النخس الى المولى ولو اختلفوا او اعمى او محذور ذواته  
 جاز واذا حلفوا يقضي على احل المحلة بالدية ولا يستخلف المولى وقال  
 الشافعي رحمه الله لا يجب الدية ومن آت منكم اليه منكم حتى يلف



ولا يسقط اليقين ببدل الدية هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على  
جميع اهل المحلة وكذا اذا ادعى على البعض لا باعيانهم والدعوى في العار وفي  
الخطا ولو ادعى على البعض باعيانهم قتلوا وليه خطا او عمد فكذا كالجواب  
يدل عليه طلاق الجواب في الكتاب وهذه الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف  
رحمته في غير رواية الاصول ان في القصاص سقط القاية والدية  
عن ابي قيس من اهل المحلة ويقال للمولى الكنية فان قال لا يستحق المولى  
مينا واحدة واذا ادعى على واحد من غيرهم سقط القامة عنهم ومكون  
ذلك ابراء لاهل المحلة في لا تسمع بعد ذلك عوا عليهم كذا في الدرر  
ثم حكم ذلك ان ثبت ادعاء اذا كان له بينة وان لم تكن مستحقة مينا واحدة  
لانه ليس بامة ثم ان حلف برئى وان نكل فالدعوى في المال ثبت وان كان  
في القصاص فهو على الاختلاف المذكور في كتاب الدعوى وان لم يحل اهل المحلة  
كررت عليهم الايمان حتى يتم خمسون مينا وان كان العدد كاملا فاراج  
المولى ان يكررها على احد منهم فليس له ذلك لاقامة على صبي ولا مجنون ولا امة  
ولا عبيد وان وجد ميت لا اثر به فلافامة ولا دية لانه ليس بقتل لان القتل  
في العرف من قات حياة بسبب شره حتى وضعت حقا فافامة فلا بد ان  
يكون به اثر يستدل على كونه قتيلا وذلك بان يكون به جرأة او اثر ضرب او  
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه او اذنه بخلاف اذا خرج من فيه او دبره  
او ذكره ولو وجد برن القاتل واكثر من نصف بدن او النصف معه  
اثر اس في محلة فعلى اهلها القامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بالطور  
او وجد اقل من النصف ومعه الاثر اس او وجد به او رجله او راسه فلا ينفق  
عليهم ولو وجد منهم جنين وسقط ليس فيه اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة وان  
كان به اثر الضرب فهو تام المخلوق وجبت القامة والدية عليهم وان كان ناقص  
المخلوق فلا شيء عليهم واذا وجد قاتل على دية ليس هو جلد فالدية على عاقلة دون  
اهل المحلة وكذا اذا كان قائدها او ركبها فان اجتمعوا فليس عليهم لان القتل  
في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم واذا عرفت داترين قريتين وعليهما قتل  
فهو على قريتها قيل هذا محمول على اذا كان بحيث يبلغ اهله الصغار وان وجد قاتل  
في داره فان القامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القامة

في القامة مع المالك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو قول محمد رحمته وقول  
ابي يوسف هو عليهم جميعا وهو على اهل المحلة دون المشتريين وهذا قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف الكل مشتريون فيه وقيل  
ان ابا ج رضي الله عنه بنى ذلك ما شاهد للكوفة وان بقي منهم رجل واحد  
فكذاك ان لم يبق منهم احد فهو على المشتريين واذا وجد قاتل في دار فاقامة  
على ربا الدار وعلى قومه ويدخل العاقلة في القامة ان كانوا حصورا وان  
كانوا غنبا فالقامة على ربا الدار وكذا على اهلها لان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لاقامة على العاقلة وان وجد قاتل  
في دار مشتركة بنفسها لرجل وعشرها لرجل ولا ينفق فمولى راسل قال  
ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قاتل فهو على عاقلة البائع وان كان  
في البيع خيارا لاهلها فهو على عاقلة الذي ادعى يده وهذا عند ابي حنيفة رضي الله  
عنه وقال ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على  
عاقلة الذي حصر الدار له كما اذا ادعى رجلا دارا فوجد فيها قاتل فالدية على  
صاحب الدار دون المدفوع لعدم ملكه وفي العناية وكذا في المستعير والمجور  
انتهى ومن كان في يده دار فوجد فيها قاتل لم يعقله العاقلة حتى يشهد بشهود  
انها للذي في يده فان وجد قاتل في سفينة فالقامة على من فيها من الركاب  
والملاحين واللفظ يشمل رابعا وغيرهم حتى يجب اربابها الذي فيها وعلى  
السكان وكذا من يدها والمالك في كذا وغير المالك سوار وتلك الجملة  
وهذا على روى عن ابي يوسف رحمه الله طاهر والفرق لهما ان السفينة  
وتحول فيغير فيها اليد دون الملك في الدابة بخلاف المحلة والدار لا تحوّل  
لا تنقل وان وجد في مسجد محلة فالقامة على اهلها وان وجد في المسجد  
الجامع والشارع لا عظم فلافامة فيه والدية على بيت المال كذا في الحصور  
للعانة ومال بيت المال لعلامة المسلمين ولو وجد في السوق فان كان  
مملوكا فعند ابي يوسف رحمه الله يجب على السكان وعندنا يجب على المالك  
وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فمولى بيت المال  
ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال على قول ابي يوسف رحمه الله  
الدية والقامة على اهلها قالوا وهذه فرقة المالك والتساكن



وصي مختلف فيها بين ابي ح و ابي يوسف رحمهما الله وان وجد في برية ليس  
بقر بعامارة فهو حدر وتفسير القرب ذكرناه من سماع الصوت وهذا  
اذا لم تكون مملوكا لا حدر فان كانت فالتامة والدية على عاقلة وان  
وجد بين قريتين كان على اقربهما وقربناه وان وجد في وسط الفرات بقرية  
الماء فهو حدر وان كان محبسا بالشاطي فهو على اقرب القرى من ذلك  
المكان على التفسير الذي تقدم بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لاختصاص  
القيام ابراهيم عليه فيكون الدية والقائمة عليهم وان ادعى الولي على واحد من  
اهل المحلة بعينه لم يسقط القائمة عنهم وقد ذكرنا ثقا وذكر صاحب المحلة  
في القياس الاحتياط وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم واذا التقى  
قوم بالسبوف فاجلوا عن قتل فهو على اهل المحلة الا ان يدعى الاولياء على  
او تلك وعلى حل منهم بعينه فلم تكن على اهل المحلة ولا على وليك حتى يقتلوا  
البينة ولو وجد قتل في معسكرا فاموا بقتل لا ملكا لا حدرها وان وجد  
في خاء او قسطا على من يكنها القائمة والدية وان كان في  
خارجا عن القسطا على اقرب الاحية وان كان القوم لقوا قاتلا او  
قتيل بين اظهرهم فلاقامة ولادية وان لم يلقوا عدوا فعلى بيتاه وان  
كان للارض ملك فالملك كالكسكان فيجب على المالك غنة في حيفه رضي الله  
خلافا لابي يوسف رحمه الله واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف بربه  
ما قتلت فلانا ولا عرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد انسان من اهل المحلة  
على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما وهذا عند ابي حيفه رضي الله عنه  
وقال لا تقبل قال رضي الله عنه وعلى هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل من  
هذا الجنس ولو ادعى على واحد من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان  
من اهلها عليه لم تقبل الشهادة وعن ابي يوسف رحمه الله ان الشهود  
يخلفون بالله ما قتلنا ولا يزادون على ذلك ومن جرح في قبيلة فقتل  
الى اهله فأت من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حمة مات فأتا  
والدية على القبيلة وهذا قول ابي حيفه رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
لا ضمان فيه ولا قائمة كما اذا لم يكن صاحب فراش ولو ان رجلا معه  
جرح به رمي بحملة ان الى اهله قتل بوجه او يومين ثم مات لم يضمن

لم يضمن بالزمر حمله في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قياس قول ابي حيفه  
رضي الله عنه يضمن ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فدية على عاقلة  
لو رثته عند ابي حيفه وقال ابو يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله لا شيء فيه  
بخلاف المكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فدية بغير رد ماله ولو ان  
جانيه كانا في بيت وليس معهما ثالث وجد احدهما من بوحا قال ابو يوسف  
رحمه الله يضمن الآخر الدية وقال محمد رحمه الله لا يضمنه ولو وجد قتيلا  
في قرية مملوكة لامرأة فعند ابي حيفه ومحمد رحمهما الله القائمة  
عليها بكرة عليها الايمان والدية على عاقلة اقرب القائل اليها في الغيب  
وقال ابو يوسف رحمه الله القائمة على العاقلة ايضا قال المناجرون  
ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة ولو وجد رجل قتيلا  
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهلها قال وهو  
على صاحب الارض **كتاب المعاقلة**  
جمع معقلة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من ان تشك  
اي تمسك والدية في شبه العمد والخطا وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة  
والعاقلة الذين يعقلون يعني يؤدرون العقل وهو الدية وقد ذكرناه  
في الديات والعاقلة اهل الديوان ان كان العالم من اهل الديوان  
يؤخذ من اعطائهم في ثلث سنين واهل الديوان هم اهل ارباب  
وهم اهل الجيش الذين كتب سائرهم في الديوان وقال الثاقفي رحمه  
الله الدية على اهل العشيرة وقالوا لو كان اليوم تناصرهم باحرف فاعطاهم  
اهل الحرفة وان كانوا جلفا فاعطاهم الجلف بكسر الجاء والعهد يكون  
بين القوم ومنه قولهم تحالفوا على التناصر والمراد به ههنا ولاد الموالاة  
كذا في النهاية والدية صلة كما قال في النكاح اي الجاهل بما هو صلة  
وهو العطاء او اولى منه في اصول مولاهم فان خرجت العطايا اكثر  
من ثلث سنين او اقل اخذ منها الحصول المقصود وتأويله اذا كانت  
العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية  
قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها ولو خرجت للقبائل  
ثلث عطايا في سنة واحدة معناه في المستقبل يؤخذ منها كل الدية واذا



كان جميع الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة واحدة واذا كان الواجب  
 بالفعل ثلث دية النفس واقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث  
 لا تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة  
 الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية بان قتل الاب بغير عمد فهو في مال  
 في ثلث سنين وقال ابن ابي اوجيب على العاقلة في مال له هو حال ولو قتل عشرة  
 رجلاً خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين وانما يعتبر مدة ثلث سنين  
 من وقت القضاء بالدية لان الواجب الاصل المثل والتحول الى الدية بالقضاء  
 فيعتبر ابتداءها من وقت كمال المعزور واذا قتل جلا رجلاً خطأ  
 يوجبها دية واحدة وعلى كل واحد منها كفارة ذكرها في آخر باب الجنائيات  
 من الصوم ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلته ويقسم عليهم  
 في ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص عنها  
 قال من عني الله عنه كذا ذكره القدر في مختصره وهذا الشارة الى انه  
 يزداد على اربعة من جميع الدية وقد نص محمد رحمه الله على انه لا يزداد على كل واحد  
 من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في  
 كل سنة الا درهم وثلث درهم وهو الاصح وان لم تكن تنسج القبيلة لذلك  
 قسم اليهم اقرب القبايل معناه شباك كل ذلك المعنى التخفيف ويقسم الاقرب  
 فالاقرب على ترتيب العصبية الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما  
 الاباء والابناء فيل يدخلون لقبهم وقيل لا يدخلون لان القسم لنفي  
 اخرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة او اربعة وهذا انما يتحقق عند  
 الكثرة والاباء والابناء لا يكثرون وعلى هذا حكم الروايات اذا لم  
 تنسج لذلك اهل رواية قسم اليها اقرب الراي يعني اقربهم نصرة اداء  
 خبرهم امر يقسم الاقرب فالاقرب ويقوم ذلك الى الامام لانه هو  
 العالم به ثم هذا كله عندنا وعند ابن ابي اوجيب على كل واحد نصف دينار  
 فيسوي بين الكل ولو كانت عاقلة الرجل اصحاب الرزق يقضي بالدية  
 في اربعة اقسام في ثلث سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر ان كانت اربعة  
 يخرج في كل سنة فكلما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء وان  
 كان يخرج في كل سنة اشهر يخرج بعد القضاء يؤخذ منه سدس الدية

الدية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصة من الشهر  
 حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء يوم  
 او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كانت لهم رزق  
 في كل شهر واعطيت في كل سنة فرصت الدية في الاعطية دون الازالة  
 وادخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدى كاحد منهم وقال الشافعي  
 لا يجب على القاتل شئ من الدية ويسل النساء والذرية ممن كان له  
 في الديوان عقل ولو كان القاتل جنيثاً او امرأة لاشئ عليهما من الدية  
 بخلاف الرجل لا يعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اشباع لاهل  
 المصر فانهم اذا جرحهم امر استنصر واجم فيعقلونهم اهل المصر باعتبار معن  
 القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل  
 عنده اهل الكوفة لانه يستنصر اهل ديوانه لاجيرانه واحاصل ان  
 الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب  
 والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد الديوان النصرة بالنسب  
 وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المقاتل ومن جنى جناية من اهل مصر  
 وليس في الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه وسكنه المعقل  
 عنده اهل الديوان من ذلك المصر لم يشترط محمد رحمه الله ان يكون  
 بين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح وقيل لا ولبه اذا كان قريباً لهم  
 ولو كان البادية نازلاً في المصر لا مسكن له فيه لا يعقله اهل مصر  
 كما ان البادية لا يعقل عن اهل مصر انزل فيهم وان كان لاهل البادية  
 عواقل معروفة يتعاقلون بها فقتل احدهم قتيلاً فدية على عاقلة بمنزلة  
 المسلم وان لم تكن لهم عاقلة معروفة فالدية في مال في ثلث سنين من يوم  
 يقضي بها عليه كما في حق المسلم لان الواجب على القاتل وانما يتحول عند القاتل  
 ان لو وجدت واذا لم توجد بقيت عليه بمنزلة تاجر من مسلمين في دار حرب  
 قتل احدهما صاحبه يقضي بالدية عليه في مال لانه اهل دار الاسلام لا يعقلون  
 عنه وتمكنهم من هذا القتل ليس بنصرتهم ولا يعقل كفر عن مسلم ولا مسلم  
 عن كافر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم فالواحد اذا لم  
 يكن المعادات فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهودي والنصارى

مصر عن اهل مصر  
 ويعقل بملح



يُنبئ أن لا يعقل بعضهم عن بعض هكذا عن أبي يوسف رحمه الله والعراق لا  
المرتد لا نعزم التفرقة فنكون الدية في ماله ذكر كما في باب أحكام المرتدين  
من السير ولو كان العاقل من أهل الكوفة وله بها عطاء فحول يوانه إلى  
البصرة ثم رُفِعَ إلى العاصي فإنه يقضي بالدية على عاقلة من أهل البصرة  
وقال في فرج رحمه الله يقضي على عاقلة من أهل الكوفة وهو رواية عن أبي  
يوسف رحمه الله ولو حول ديوانه إلى البصرة بعد القضاء لا ينتقل لكن حصة العاقل  
تؤخذ من عطاياه بالبصرة بخلاف إذا قلت العاقلة بعد القضاء وعليهم  
حيث يضمن إليهم أقرب القبائل في النسب ولو كان العاقل سكن بالكوفة  
وليس له عطاء فلم يقض عليه شيء استوطن البصرة وقضى بالدية على أهل البصرة  
ولو كان يقضى بها على أهل الكوفة لم ينتقل عنه وكذا البدوي إذا لجأ بالريوان  
بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الريوان وبعد القضاء على عاقلة  
بأبادية لا يتحول عنهم وهذا بخلاف إذا كان قوم من أهل البادية قضى عليهم  
بالدية في أموالهم في ثلث سنين ثم جعلهم للامم في العطايا حيث يصير الدية  
في أعطائهم وأن كان يقضى بها أول مرة في أموالهم إلا إذا لم يكن مال العطاء  
من جنس ما يقضى به عليه فإن كان القضاء بالأبلح العطاء وراهم في لا يتحول  
إلى الراهم أبدا لكن يقضى في كل من مال العطاء ولأنه أسير وعاقلة المعتق  
قبيلة مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته وفيه خلاف الشافعي  
رحمته وقد مر في كتاب الولاء ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية  
ويجوز نصف العشر فصاعداً وانقص من ذلك يكون في مال الجاني والقياس الشئ  
بين التعليل والكثير فوجب الكل على العاقلة كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله والشيعة  
في أن لا يجزى على العاقلة شيء إلا أن تركناه استحياءاً ووجه الاحسان فذكر  
في الهداية ولا يعقل العاقلة جناية العبد أي بن كسبي العبد على أجر بإضافة  
المصدر إلى الفاعل ولا ما لازم بالصلح أو باعترا فإجاني إلا أن يصدفه  
ومن أكثر بقتل خطأ ولم يترافوا إلى العاصي إلا بعد سنين يقضى عليه بالدية  
في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى ولو قصادق العاقل وولي الجناية على  
أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبيتة وكذا بها العاقلة  
فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه شيء في ماله إلا أن يكون له عطاء معهم

معهم في لزوم بقدر رحمة واذبحه احر على العبد فقله خطاء كان على  
 وفي احد قول الشافعي رحمه الله في مال وما دون النفس من العبد تحمله  
 العاقلة وفي احد قوله تحمله كما في احر وقد مر من قبل قال صاحبنا ان القائل  
 اذ لم تكن له عاقلة فالدية في بيت المال وعن ابو ح رضى الله روايته شاذة  
 ان الدية في ماله وابن الملاعة تعقله عاقلة انه لان نسبة ثابت منها  
 دون الاب فان عقلا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الاثم بها  
 اذت عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضى القاضى عاقلة الاثم  
 على عاقلة الاب وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء وله ولد حر فسلم  
 يؤد كاهنه جنى ابنه وعقل عنه قوم آية ثم اذيت الكاتبة وكذلك  
 رجل امر صبيًا بقتل رجل فقتله وصنعت عاقلة الصبي الدية رجعت بها  
 على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالبينة وفي مال الامر ان كان ثبت باقرار  
 في ثلث سنين من يوم يقضى بها القاضى على الامر او على عاقلة قال رضى  
 الله عنه صحتها عدة مسائل ذكرها محمد رحمه الله متفرقة والاصل الذي يخرج  
 عليها ان يقال حال القائل اذا تبدل حكمًا فاستقل ولائله وللا بسبب حادث  
 لم تستقل بجانيه عن الاول قضى بها او لم يقض وان ظهرت حاله خفية  
 مثل عوة والملاعة حولت الجناية الى الاخرى وقع القضاء بها او  
 لم يقع ولم يختلف الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في الوقت  
 القضاء فان كان قضى بها على الاول لم تستقل في الثانية وان لم يكن قضى  
 بها على الاول فانه يقضى بها على الثانية وان كانت العاقلة واحدة فلم يها  
 زيادة او نقصان اشتهر كذا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق واؤد  
 فمن احكم هذا الاصل مثلاً يمكنه التخرج فيما ورد عليه من النظائر والاضداد  
 واذنا ول صبيًا سلا حاق فقتله احر ضمن عاقلة الصبي لا يرجع به على الاخر  
 فذكرنا في باب جناية البريمة **كتاب الوصايا باب** في صفة الوصية  
 ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما يكون رجوعاً عنه الوصية غير  
 واجبة وهي سحبة والقياس في جوازها الا انما استحسانه لحاجة الناس  
 اليها وتفصيلها المذكور في الهداية ولم ننقض له لكونه خارجاً عن مقصدها  
 ومن اراد الوقوف عليه فليرجع اليه ثم تصح في الثلث للما جنى من غير اجازة



الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث الا ان يحجز الورثة بعد موته وصي كبار  
ولا معتبر باجازتهم في حال حيوة واذا لم يكن له وارث يجوز له ان يوصي  
بجميع ماله وهذه في كتاب الاقرار وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الوصية بجميع  
المال وان لم يكن للموصي وارث لمحق بيت المال اما تصح في الثلث وهذه في غير  
كتاب الولاء وكذلك ان كانت الوصية للوارث واجازت البقية فحكمها  
ذكرناه يعني ان اجازوا بعد الموت ليس لهم ان يرجعوا عنها وان اجازوا في حال  
الحيوة فلم لهم ان يرجعوا بعد الموت كذا في الكافي وكل ما اجاز باجازه الوارث  
يملكه المجاز له من قبل الوصي عندنا وعند الشافعي رحمه الله من قبل الوارث  
والصحيح قولنا ولا يجوز للعاتل عدا كان او خطاء بعد ان كان يملك هذا  
القيد اخر از عن التسيب كذا قالوا وقال الشافعي رحمه الله يجوز للعاتل وعلى هذا  
الاخلاف اذا اوصى رجل ثم انه قتل الوصي تبطل الوصية عندنا وعندنا لا تبطل  
ولو اجازتها الورثة جاز عندنا به حنفية ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف  
رحمه الله لا يجوز ولا يجوز لوارثه ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية والحنفية من المريض للوارث في هذا نظر الوصية  
لانه وصية صحيحة تنفذ من الثلث واقرار المريض للوارث على عكسها  
ان يحجز الورثة قال في العناية اي على عكس الوصية بناء على الاوصاء  
او المذكور اي يعتبر في الاقرار للوارث وقت الاقرار لا وقت الموت  
انتهى ولو اجاز بعض ورثة بعض يجوز على المخرج بقدر حصته ويبطل في  
حق الراد ويجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم في جميع الصغائر  
الوصية لا اصل تحريث باطل وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي  
في حال حيوة او ردّها فذلك باطل ويستحي ان يوصي لاني ان يدون  
الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء ثم الوصية باقل من الثلث  
اولا او تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما رزقوا  
فالترك اول وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اول  
وقيل في هذا الوجه اي الوجه الثاني بخير والموصي يملك القول خلافا  
لرفر رحمه الله وهو احد قول الشافعي رحمه الله ونحن نفول الوصية  
اثبات ملك جديد ولهذا لا يرد الموصي بالعيب ولا يرد عليه بالعيب لانه

لا يملك اثبات الملك لغيره لا بقوله اما الوارثة خلافا فتحيث ثبت  
فيها هذه الاحكام فثبت جبراً من الشرع من غير قبول لانه مسئلة  
واحدة استثناء من قوله يملك القبول وهو ان يموت الموصي بغير  
الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملكه رتبة استثناء والقياس  
ان تبطل الوصية ووجهها ذكره في الهداية ومن اوصى وعليه دين  
يحيط بماله لم يجز الوصية الا ان يبرئ الغرماء ولا تصح وصية الصبي  
الا اذا كان في بخره وامره وقد قال الشافعي رحمه الله تصح اذا كان  
في وجوه بخره وكذا اذا اوصى ثم مات بعد الادراك وكذا اذا قال  
اذا ادركت فقلتني لفلان وصية بخلاف العبد والمكاتب يعني اذا اخطا  
اضافها اليه ما بعد عقوبتها حيث يقع ولا تصح وصية المكاتب وان ترك  
وقاؤه وقيل على قول في حنفية رضي الله عنه لا تصح وعندها يقع ردّها  
لها الى مكاتب يقول كل ملوك امك في المستقبل فهو من عتق تلك  
والخلافا فيها معروف عرف في موضع وفي العناية يعني في باب  
الحث في ملك المكاتب والمأذون من ايمان اجماع الكبير وما عرف فله  
ثمة هوان المكاتب اذا قال كل ملوك امك في المستقبل فهو من عتق تلك  
لم يصح عندنا في جميعه وعتق عندها انتهى ويجوز الوصية للحمل والمطل  
اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بجارية الاطفا  
صحت الوصية والاستثناء ولو استثنى فمما تصح الوصية ولا يصح الاستثناء  
ذكرناه في باب بيع الفاسد ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية واذا صرح  
بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً ثم كل فعل لو فعله الان في  
ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعاً قال صاحب الهداية  
وقد عدنا هذه الا فاعين في كتاب الغصب وكل فعل يوجب زيادة  
في الموصي به ولا يمكن تسليم العيب الا بما هو رجوع اذا فعله مثل السوي  
يلتزم بمن والدار بيني فيها الموصي القطن يشوبه البطانة يبطن بها  
والظاهرة يظهر بها وبغيرها مما لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن  
نقصها بخلاف تخصيص الدار الموصي بها ومقدم بناؤها لانه تصرف في التامع و  
كل تصرف واجب زوال ملك الموصي فهو رجوع كما اذا باع العين الموصي بها ثم اشتراها



او وصيه ثم رجح فيه وفيه اشارة الموصي بها رجح ونسب الثوب الموصي به لا يكون  
رجوعا ومن محمد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر محمد رحمه الله وقال ابو يوسف  
رجوعا انه يكون رجوعا ولو قال كل وصية او وصيت بها فلان فهو حرام او رجوعا  
لا يكون رجوعا بخلافه اذا قال فقي باطله ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا بخلافه  
ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو  
فلان كان رجوعا بخلافه اذا اوصي به رجل ثم اوصي به لآخر حيث لا يكون  
رجوعا بل يكون شرا كانهما لان المحل يحمل الشرا والتلفظ صالح لها وكذلك  
اذا قال فهو فلان وارثه يكون رجوعا عن الاول يكون وصية للوارث وقد  
ذكرنا حكمه ولو كان فلان لآخر ميتا حين اوصي فالوصية الاولى على حالها ولو كان  
فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي ففي الورثة اى ورثة الموصي  
والتركة مبقاة على ملك الميت قبل القسمة حتى كونهما زيادة تنفذ وصايا  
فيها وتقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة ذكرنا في اول كتاب القسمة المال  
يتعين في الوصية كما في الهبة ذكرنا في كتاب الشركة **باب**  
الوصية بثلاث المال ومن اوصى لرجل ثلثا له ولاخر ثلثا له ولم يجر  
الورثة فالثلث بينهما ويجوز الشروع في الوصية ولا يبطل التبرع كما اذا  
اوصى لرجل ثلثا فيهم فانه صحيح ذكرها في اول كتاب الهبة وان اوصى لاحد  
بالثلث ولاخر بالثلث بينهما الثلثا وان اوصى لاحد بجميعه ولاخر  
بثلثا له ولم يجر الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عندهما وقال ابو  
حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان ولا يضرب ابو حنيفة رضي الله عنه  
للموصي له بما زاد على الثلث لانه الحايبة والسعاية والدراهم المرسله قوله  
ولا يضرب قال في النهاية فالواضحة في مالهما اى جعل كل واحد لهما ثلثا فيه  
ولا يعطيه والدراهم المرسله اى المطلقة وهي ما كان وصية بشئ غير عينه  
ولم ينسب الى جزء من المال انتهى ولو اوصى بعين من تركته قيمة تزيد على الثلث  
فانه اى باحنيفة يضرب بالثلث وان احتمل ان يزيد المال فيخرج من الثلث  
لكن هناك الحق يتعلق بعين من التركة بريل انه لو هلك واستفاد ما لا آخر  
يبطل الوصية وفي الالف المرسله لو هلكت تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقا به  
بعين ما يتعلق به حتى الورثة وفي الغاية قوله وان احتمل ان يزيد المال فيخرج من

من الثلث يعني ان كان عبدا اوصى به لرجل وثلثا له ولاخر ثلثا له  
سوى العبد ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان وان احتمل ان يكتب  
هذا العبد بالالف فيصير رقبته مساوية لثلث المال ويظهر له مال يجب للعبد ثلث  
المال انتهى واذا اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله ولو اوصى بثلث نصيب  
ابنه جاز وقال زفر رحمه الله يجوز الاول ايضا ولو اوصى سهم من مال فله  
اخذ سهمه الورثة الا ان ينقص عن الثلث من سهم له السدس ولا يزداد عليه  
وهذا عند ابو حنيفة رضي الله عنه وقال لا بد من نصيب احد الورثة ولا يزداد  
على الثلث الا ان يجر الورثة والمراد بالثلث عند ابو حنيفة رضي الله عنه هو  
السدس فانه يذكر ويراد به الثلث من فان اياها يعني اياها من معاوية  
فاضى البصرة قال السهم في اللغة عبارة عن الثلث من يذكر ويراد به سهم  
من سهام الورثة فيعطى الاقل وهو السدس فالواضح ان كان في عرقهم وفي عرقها  
السهم كالجوز ولو اوصى بجزء من مال قبل الورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول  
يتناول الغليل والكثير غير ان جهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة فأمون مقام  
الموصي فليهم البيان ومن قال سدس الى فلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس  
اخر ثلثا مالي واجازت الورثة فله ثلثا المال ويدخل السدس فيه ومن  
قال سدس الى فلان ثم قال في ذلك المجلس وفي غيره سدس الى فلان فله سدس  
واحد ومن اوصى بثلث واحد او بثلث غنمه فله ثلثا ذلك بثلث  
وهو يخرج من ثلث باقي من ماله لم يستحق الثلث باقي من الثياب فالواضح ان  
كانت ثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم  
وكذلك المكيل والموزون بمنزلة ثلثا له ولو اوصى بثلث ثلثه من رقيقه فان  
اثنان لم يكن له الا ثلثا الباقي وكذا الدر والمختلفة وقيل هذا قول ابو حنيفة  
وحده وقيل هو قول الكل والاول وهو ان يكون في المسئلة خلاف كذا  
في الغاية اشبه للفقهاء المذكور قال في الغاية وهو ان ابا حنيفة رضي الله  
لا يجر على القسمة في الرقيق والدر والمختلفة لانه يجعلها اجناسا مختلفة  
وهما يريان ذلك لانها يجعلها جنسا واحدا انتهى ومن اوصى لرجل الف سهم  
وله مال عشرين دين فان خرج الف من ثلث الفين دفع الى الموصي له وان  
لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي



الآلف ومن وصى لرزق وعمر وثلاث مائة فاذا عرفت ميت فالثالث كله لزيد لان  
الميت ليس باصل للوصية كما اذا وصى لرزق وجدار وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه اذا لم يعلم بموت فلان لزيد نصف الثلث بخلاف اذا علم بموت لان الوصية  
لعمرو لغو فكان راضيا بكل الثلث للميت وان قال ثلثي لزيد وعمر ووزيد  
ميت كان لعمرو ونصف الثلث لان نصيبه هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف  
الثلث بخلاف ما تقدم الا يرى ان من قال ثلثي لفلان وسكت كان له كل  
كل الثلث ولو قال ثلثي لزيد وثلثي لعمرو وسكت لم يستحق الثلث ومن وصى  
بثلث ماله ولأهل ماله واكتب بالاسم الموصى لثلث ما يملكه عند الموت و  
وكذلك اذا كان له مال فملكه ثم اكتسب لغير الوصية لا ولأولاد فلان  
يدخل من يولد بعدهما ذكرهما في باب الحلف بالعتق ولو وصى بثلث غنمه فملك  
الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله وان لم يكن له غنم فاستأجر  
ثم مات فالوصية تنسخ ولو قال له اي فلان شاة من طلي وليس له غنم  
يعطى شاة ولو وصى بشاة ولم ينفذ ماله ولا غنم له قيل لا تصح وقيل  
نصف ولو قال شاة من غنمي لا غنم له فالوصية باطله لانه لما اضافه الى الغنم  
علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعل جزءا من الغنم بخلاف اذا اضافه الى المال  
وعلى هذا يخرج كثير من المسائل وفي العتابة فيها ما ذكره في المبسوط لو قال  
بقيض من حنطة من ماله او بنوب من ماله فانه يقع الايجاب وان لم يوجد  
ذلك في ملكه بخلاف لو قال من حنطتي او من ثيابي فانه اذا لم يوجد ذلك في ملكه  
او ملك قبل موته لاشي للموصى انتهى ومن وصى بثلث ماله لأمهات اولاده  
وهن ثلث والفقراء والمساكين فلم يكن ثلثه اسهم من خمسة وهذا عند ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله انه يقسم على سبعة اسهم لهن  
ثلثه ولكل قريب سهمان ولو وصى بثلث لفلان وثلث لزيد فلفلان نصف  
لزيد عند محمد رحمه الله عند محمد رحمه الله ثلث لفلان وثلث لزيد وثلث لزيد  
له صرفه لا مسكين واحد عندها وعنده لا يصرفه الا الى مسكين ومن وصى  
لرجل بمائة درهم ولاخر بمائة ثم قال لاخر قد اشركت معها فله ثلث كل مائة  
بخلاف اذا وصى لرجل اربعمائة ولاخر مائتين ثم كان الاشرأك وفي العتابة  
اي ثم قال لاخر اشركت معها فانه له نصف كل مائة منها انتهى ومن

ومن قال لفلان علي ومن قصده قوه معناه قال ذلك لثمة فانه يصدر  
الى الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدر ومنهما مذكور في الهداية  
فليرجع اليه ولو قال اذا جاءكم فلان واقرع شيئا فاعطوه من مالي مائتا  
يصدر على الثلث دون الزيادة وان وصى بوصايا غير ذلك فيقول الثلث  
لأصحاب الوصايا والثلث للورثة واذا عزل يقال لأصحاب الوصايا مائة  
فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم فيؤخذ أصحاب الثلث بثلث ما  
اقرعوا والورثة الثلثي اقرعوا وعلى كل فريق منهما البين على العلم ان  
ادعى المقرع زيادة على ذلك ومن وصى لأجنبي ولوارثه فلأجنبي  
نصف الوصية وتبطل وصية الوارث بخلاف اذا وصى لميت وميت حيث  
يكون الكل للميت وعلى هذا اذا وصى للقائل لأجنبي يعني يكون الكل  
لأجنبي ومن كان له ثلثة اثواب جيد ووسط ورودي قاوصى بكل واحد  
لرجل بعينه فضاع ثوب ولا يدرى ايها هو والورثة تجز ذلك فالوصية  
باطلة ومعنى جودهم ان يقول لوارث لكل واحد منهم بعينه الثوب  
الذي هو حقك فذلك كان المستحق مجهولا وجهاله تمنع صحة القضا  
وكميل المقصود فبطل لان يسل الوارثين بالقيمة فان سواها  
المانع وهو المحذور يكون لصاحب الجدة ثلث الثوب لأبجد ولصاحب الأوسط  
ثلث الجدة وثلث الأذن ولصاحب الأذن ثلث الثوب الأذن وإذا  
كانت الدار بين الرجلين او وصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فأنقضا تقسم  
على التهمة فيه فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وعند محمد رحمه الله نصف للموصى له وان وقع في نصيب الآخر  
فللموصى مثل ذرع البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله مثل ذرع نصف البيت ثم اذا وقع البيت في نصيب  
غير الموصى الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع يقسم نصيبه بين  
الموصى له وبين الورثة على عشرة اسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصى له  
وهذا عند محمد رحمه الله فيضرب الموصى له بخمسة اذرع نصف البيت وثلث  
بنصف الدار سوى البيت وهو خمسة واربعون فيجعل كل خمسة سهما  
فيضرب عشرة وعند محمد رحمه الله على أحد عشر سهما لان الموصى له يضر بثلث



وهم خمسة واربعين فيصير سهام احد عشر للموصي لسهان ولهم ستة وكذا  
كان الوصية اقرا قبل هو على هذا الخلاف وقيل لا خلاف فيه لمحمد ومن  
اوصى من مال رجل آخر بالف بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي  
فان دفعه فهو جائز وله ان يمنع بخلافه اذا اوصى بالزيادة على الثلث  
واجازت الورثة فاذا اجاز وما سقط حقهم ففقد من جهة الموصي  
واذا اقتسم الابن تركته الاب لتمام اقراره لهما الرجل ان الاب  
اوصى له بثلثه فان المقر يعطيه ثلثا في يده وهذا استحسان والغير  
ان يعطيه نصفه في يده وهو قول زفر رحمه الله ومن اوصى لرجل بجائز  
فولدت بعد موت الموصي لدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له  
وان لم يخرجان من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه منهما جميعا في قول به  
يوسف محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه باخذ ذلك من الامة فان  
فضل شئ اخذه من الولد وفي اجماع الصغير عتق صورة وقال رجل لستامة  
درهم وائمة تساوي ثمانية درهم فاوصى بالجارية ثم مات فولدت ولدا  
بداوي ثمانية درهم قبل القسمة فلم يوص له الامة وثلث الولد عنده وعندها  
ثلثا كل واحد منهما هذا اذا ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة  
فهو للموصي له ومن اوصى بملك الغير ثم اشتراه لا تنفذ الوصية وتجارية للموصي  
بها اذا قبلت تنفذ الوصية في بدلها بخلاف اذا بيع العبد الموصى لاي تتعلق  
الوصية بثمنه لان الوصية لا تبطل بالاقدام على البيع ولا تبطل بالقسمة  
في اعتبار حالة الوصية واذا اقر المريض لامرأة بدين واوصى لهابشي او وهب لها  
ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار وبطلت الوصية والهبة ولو كانت الزوجة  
قائمة وقت الاقرار وصي نصرانية ثم اسلمت قبل موته لا يصح الاقرار واذا  
اقر المريض لابنه بدين وابنه نصراني او وهب له او وصى له فاسلم الابن  
قبل موته بطل ذلك كله وكذا ان يبطل الاقرار لو كان الابن عبدا او مكابا  
فانقضى وقدرته كتاب الاقرار لم يكن عليه دين يصح لانه اقر بمولاه وهو  
اجنبي وان كان عليه دين لا يصح لانه اقر له وهو ابنة فالوصية باطلة  
واما الهبة فروى انها تصح في عامة الروايات هي في مرض الموت  
بمنزلة الوصية فلا تصح والمقعد والمفلوج والاشل الملول اذا تناول

تطاول ذلك فلم يخف منه الموت فهبته من جميع المال لانه اذا تقدم العهد  
صار طبعا من طبائعه ولهذا لا يشتغل بالتداعي ولو صار صاحب الشئ بعد  
ذلك فهو كمن جازى وان وهب عنده اصابه ذلك ومات من يده  
فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش لا يخاف منه الموت ولهذا اذا  
يكون مرض الموت **باب** العتق في المرض  
ومن اعتق عبدا في مرضه او باع وجابه او وهب فذلك كله جائز وهو  
معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية  
مكان قوله جائز والمراد الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا  
لاحقيقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذا متجه غير مضاف واعتباره  
من الثلث لتعلقه مع الورثة به وكذلك ابتداء المريض ايجابه على  
كالضمان والوكالة في حكم الوصية واذا وهب في المرض له دين مستغرق فانه  
باطلة ذكرها في الفصل الثاني وكل ما اوجبه بعد الموت فهو من الثلث  
وان اوجبه في حال صحته اعتبارا لحال لا ضافة دون حال العقد وما نفذه  
من التعريف بالمعقوبة حالة العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان  
كان مريضا من الثلث وكل مرض صح منه فهو كمال الصحة فان جابه ثم  
اعتق وصان الثلث عنهما فالمحابة اولى عند ابو حنيفة رضي الله عنه دون  
اعتق ثم جابه فما سواه وقال لا العتق اولى في المسئلة والاصل فيه  
ان الوصايا اذا لم تكن فيما جاز والثلث فكل من اصحابها يضرب بجميع  
وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الواقع في المرض  
والعتق المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح والمحابة في البيع اذا وقعت  
في المرض اذا قدم ذلك على العتق والمحابة فاقب من الثلث بعد ذلك  
يستوي فيه من سواهما من اهل الوصايا ولا يقدم البعض على البعض  
وقال ابو حنيفة اذا جابه ثم اعتق ثم جابه قسم الثلث بين المحابطين  
نصفين لتساويهما ما اصاب المحابة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق  
لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثم جابه ثم اعتق قسم الثلث  
بين العتق الاول والمحابة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق  
الثاني وعندهما العتق اولى بكل حال ومن اوصى ان يعق عنه عبدا



المائة بعد انكسارها درهم لم يعتق عنه باقى عند ابيه حنفية رضي الله عنه وان  
كانت وصيته تحت حج عنه باقى من مائة يبلغ وان لم يهلك منها شئ وبني شئ من  
لحمة يرد على الورثة وقولا لا يعتق عنه باقى واذا اؤجر رجل مائة فهلك بعضها برفع  
الباقى اليه ومن ترك ابنين ومائة درهم وعيد قيمته مائة وقر كان اعتقه في  
مرضه فجاز الوارثان ذلك لم يسع في شئ ومن وصى بعتق عبده ثم مات  
بجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية كما اذا باع الموصى ووارثه بعد  
قيل يعني بان يظهر على الميت دين وقر اوصى بعتق العبد بدينه انتفى  
فان قره الورثة كان الفداء في مالهم وجازت الوصية ومن اوصى  
بثلث ماله لآخر فاقرا الموصى له والوارثان الميت اعتق هذا العبد فقال  
اعتقه في الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض فالقول قول الوارث  
ولا شئ للموصى له الا ان يفضل من الثلث شئ او تقوم له البيعة ان العتق  
كان في الصحة ومن ترك عبدا فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال  
رجل على ابيك الف درهم فقال صدقما فان العبد يسع في قيمته عند ابيه  
رضي الله عنه وقال لا يعتق ولا يسع في شئ وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل  
وترك الف درهم فقال رجل على الميت الف درهم وقال لآخر كان  
له عنده الف درهم وديعة فعنده لودية اقوى وعندنا سواء واذا باع  
المريض من الوارث بثلث مائة لا يجوز عنده لان حق ببيعة الورثة تعلق بيديه  
حتى كان لاحدهم الاختصاص اداء قيمته اما حق الفداء تعلق بالمائة لا غير فاف  
ذكرها في كتاب المأذون والمأباة الثانية في ضمن البيع يكون باطلا بطلان البيع  
كن باع عبدا قيمته مائة وخمسون في مرض موته بخمسين وطلب الورثة من  
المشتري ثلثي قيمته فابى وفسخ البيع ليس لشرائه ان يدعى ثلث العبد لشرائه  
لان المأباة ثابتة في ضمن البيع فاذا بطل البيع بطل المأباة ذكرها في باب  
الوصية بالثلث **فصل** ومن اوصى بوصايا من حقوق  
الله تعالى فمرت الفرائض منها قدمها الموصى واخرها مثل الحج والزكوة  
والكفارات فان تساوت في القوة يرد في قدمه الموصى اذا اضاف عنها  
الثلث وذكر لها وى انه يبعد بالزكوة ويقدمها على الحج وهو اخص  
الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية يقدم الحج وهو قول محمد

محمد رحمه الله ثم تقدم الزكوة والحج على الكفارات والكفارة في العقل والظاهر  
واليمين مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وعلى  
هذا القياس تقدم بعض الواجبات على بعض ما ليس بواجب قدم منه ما  
قدم الموصى صار كما اذا صرح بذلك قالوا ان الثلث يقسم على جميع الوصايا  
ما كان لله وما كان للعبدة فما احاب القرب صرف اليها على الترتيب الذي ذكرنا  
ونقسم على عدد القرب ولا يجعل لجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود  
بجميعها رضا الله تعالى فكل واحدة في نفسها مقصودة فتستفرد كما تفرد  
وصايا الاديئين ومن اوصى بحجة الاسلام اتجوا عنه رجلا من بلدة حج  
راكب لانه الواجب الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال كسفه من  
بلده والوصية اذا ما هو الواجب عليه وانما قال راكبا لانه لا يلزمه  
ان يحج ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه فان لم يبلغ الوصية  
النفقة اتجوا عنه من حيث تبلغ وفي القياس لا حج عنه لانه امر بالحجة على  
غيرها فيه غير انما جوزناه استحيانا ووجهه مذكور في الهداية ومن  
خرج من بلده حاجا فمات في الطريق اوصى ان حج عنه من بلده عند حنفية  
رضي الله عنه وهو قول زفر رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد حج عنه  
من شئ استحيانا ولو على هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق بخلاف  
سفر التجارة لانه لم يقع قرينة فيج حج عنه من بلده **باب**  
الوصية للمأذون وغيرهم ومن اوصى لجيرانه فهم الملاحظون عند ابيه  
ح وقالهم الملاحظون وغيرهم ممن يمكن تحله الموصى بجمعهم مسجد الحلة وهذا  
استحسان وقوله قياس واما قال لا شافى رحمه الله يجوز ان لا ربعين وارا  
بعيد وما يردى فيه ضعيف قال في العناية يعني ما روى انه صلى الله عليه  
وسلم قال اكارا ربعون وارا هكذا وهكذا اربع مرات شارة للاربعين  
الاربعين فانه قيل هذا خبر لا يعرف راويه وقال ابن قدامة هذا ان صح  
كان نقاشا للاباء وقد طعن في روايته انتهى ويستوى فيه الالكن والمالك  
والذكر والانشى المسلم والذمي ويدخل فيه العبد كمن عنده ولا يدخل  
عندها ومن اوصى لغيره فلو وصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وهذا التفسير  
اختيار محمد وابي عبيد وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجته



وزوجه كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار ولو ما الموصي المرأة في كتابه  
او في عدة من طلاق رجبى فالوصية الواجبة وان كانت في عدة من طلاق  
باب لا يستحقها ومن اوصى لاخته فالوصية الزوجية كل ذوات رحم محرم منه  
وكذا اجماع المازوج لان الكل يستحقها قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يشك  
الا في اوج المحارم وليستوى فيه المحر والعبد والاقرب والابعد لان  
اللفظ يتناول الكل ومن اوصى لاقربى فاقربى لا يقرب من كل ذي رحم  
محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وهل جلد اولاد فقير واثان  
ففي ظاهر الرواية لم يجعل الجدة بمنزلة الاب في رواية الحسن عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه جعل الجدة بمنزلة الاب وهذه من جملة المسائل الاربعة التي  
على الرواية ذكرها في باب احكام المتردين من السير وتكون لاثنتين فصاعدا  
وهذا عند ابي حنيفة وهم لا يستون اقرباء ومن سمي والده قريبا كان من  
عقوباته وقال صاحب الوصية لكل من ينسب الي اقصى اب في الاسلام وهو  
اول باب اسلام او اول اب درك الاسلام وان لم يسلم على حسب اختلاف  
الشافعي وقائمة الاختلاف تظهر في اولاد اب طالق فانه ادرك الاسلام ولم  
يسلم وفي العتبية يعني ان الموصي اذا كان علويا فعلى القول الاول ان  
الاب على رضى الله عنه ولا يدخل في الوصية اولاد عقيل وجعفر رضي الله عنهما  
وعلى القول الثاني اقصى الاب ابو طالب لانه ادرك الاسلام وان لم يسلم  
فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر رضي الله عنهما في رضى الله عنه يقيده بالاب لانه  
واذا اوصى لاقربى وله عتبان وخالان فالوصية لعمية عند ابي حنيفة رضي  
الله عنه وعندهما بينهم ارباعا ولو ترك عتبا وخالين فللعمة نصف الوصية  
والنصف للخالين بخلاف اذا اوصى لذي قرابة حيث يكون للعم كل  
الوصية ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث ولو ترك عتبا وعمة  
وخال او خالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالتسوية والعمة وان كان  
لم تكن وارثة فهو مستحق للوصية كما لو كان للمعرب رقيقا او كافرا  
وكذا اذا اوصى لغير قرابة او لا قرابة او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا  
كل ذلك لفظ جمع ولو اقدم المحرم بطلت الوصية ومن اوصى لاهل فلان  
ففي على زوجته عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال يتناول كل من يعولهم

ولا يدخل فيه قرابه  
الولد وصح

يعولهم وقسمهم نفقة اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى وتؤن  
باصحابكم اجمعين ولو اوصى لاهل فلان فهو لاهل بيته لان الال القبيلة التي  
ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجده لان الاب اصل  
ولو اوصى لاهل بيته او لغيره فانسب عبارة عن نسب اليه ونسب يكون  
من جهة الالباء ومنسب اهل بيت ابية دون امه لان الاب ان يجنس بابيه  
بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الام والاب ولو اوصى لايام بني فلان  
او لعينائهم او لغيرهم اولادهم ان كانوا قوموا يخصون ودخل في الوصية  
فقراؤهم واعيانهم وجميع ذلهم وانسبهم وان كانوا لا يخصون فالوصية للفقراء  
منهم بخلاف اذا اوصى لثلاث بنى فلان وهم لا يخصون ولا ياتي بنى فلان  
وهم لا يخصون حيث تبطل الوصية وفي الوصية للفقراء ولم يكن يجب  
الصرف الى اثنين منهم اعتبارا للمعنى اجمع واقل ثلثان في الوصايا على امر  
ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الالان في قول ابي حنيفة رضي الله عنه اول  
قوله وهو قولهما لان جمع المذكورين تناول الالان ثم رجع وقال يتناول  
المذكور خاصة لان حقيقة الاسم للذكور وانظام الالان تجاوز الكلام  
لحقيقته بخلاف اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول المذكور  
والالان لانه ليس يراد بها اعيانهم فهو مجرّد الانتساب كبني آدم وهذا  
يدخل فيه مولد العتابة والمولاة وخلقهم ومن اوصى لولد فلان فالوصية  
بينهم الذكر والاثني فيه سواء لان اسم الولد ينظم الكل انتظاما واحدا ومن اوصى  
لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى لمواليه وله  
موالي اعقروهم وموالي اعقروه فالوصية باطلة وقال ابي حنيفة رضي  
الله عنه ان الوصية لهم جميعا وفي الكافي وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله وهو قول زفر رحمه الله وذكر ابي حنيفة رضي الله عنه في مواضع  
اخر ان توقف حتى يقصا لهما ولو اوصى لمواليه وهو حر الاصل فالوصية جائزة  
ويدخل في هذه الوصية من اعتقه في الصحة والمرضى لا يدخل مذبذبه واهل  
اولاده وعن ابي يوسف رحمه الله انهم يدخلون لان سبب الاستحقاق لازم  
ويدخل فيه عبد قال له مولاه ان لم اضربك فانت حر لان العتق يثبت قبل الوفاة  
عند تحقق عجزه ولو كان له موال او اولاد لمواليه وموالي موالاه يدخل



فيها معتقوه واولادهم دون موالى الموالاة وعن ابي يوسف رحمه الله انهم خلقوا  
ايضا والكل شركاء ومحمد رحمه الله يقول لجهة مختلفة في المعتق الانعام وفي الموالاة  
عقد الالتزام والاعتاق لازم فكان الاسلم احق ولا يدخل فيهم موالى المولى  
لانهم موالى غير حقيقة بخلاف موالىه واولادهم لانهم ينسبون اليه باعتاق وجه  
منه بخلاف ما اذا لم يكن له موال ولا اولاد الموالاة لان اللفظ لهم مجاز فيصرف اليه  
تعد اعتبار حقيقة ولو كان معتق واحد وموالى الموالى فالنصف معتق وان  
لورثة تعدر جميع بن حقيقة والمجاز ولا يدخل فيهم موال اعتقهم وفي العناية غيره  
هكذا وقع في النسخ ولكن الصواب ان يقال موال اعتقهم ابوه وابنه كما هو المذكور  
في الايضاح لان التعليل بطريق ذلك ومن المذكور في الكتاب انهم لا يقبل  
قوله لانهم ليسوا بموالى حقيقة والمجاز وانما يخرج من انهم بالعصوية بخلاف  
معتق البعض لانه ينسب اليه بالولاء وفي العناية وقوله بخلاف معتق البعض  
قال في العناية هكذا وقع في النسخ ليس بصواب الصواب ان يقول بخلاف  
معتق المعتق كما هو المذكور في الايضاح لانه هذا الفرق بين موالى الموالاة  
وبين موال اعتقهم ابوه وابنه على ما ذكرنا من النسخ الصحيحة وفيه ايضا وذلك  
انما يستقيم فيما اذا كان بخلاف معتق المعتق وانما معتق البعض فعندنا حجة لم ينسب  
اليه بالولاء بعد لانه بمنزلة المكاتب والمكاتب لا يدخل تحت اسم المولى عند قيام الكاتبة  
وعندما ان نسب اليه انما ينسب اليه بالولاء حقيقة فلا يحتاج الى ذكره انتهى وفي العناية  
زيادة بسط في هذا المقام وقد اكتفى به فمن اراد الوقوف عليه يرجع الى **باب**  
الوصية بالسكنى والحزمة والتمرة ويجوز الوصية بحزمة عبده وسكنى داره  
معلومة ويجوز بذلك ابراء ويكون العبد محبوبا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها  
الموصى على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على ملكه الواقف فان حزمة  
رقبة العبد من الثلث يستلم اليه بحزمة وان كان لا مال له غيره خدم للورثة يومين  
وللموصى له يوما بخلاف الوصية بسكنى الدار اذا كان لا يخرج من الثلث حيث يقسم  
عين الدار انما لا انتفاع لانه يمكن القسمة بالانجراف وهو عدل للتسوية بينها  
وذا في المحاباة تقديم احد هاهنا زمانا والقسمة الدار هاهنا من حيث انما  
يجوز ايضا الا ان الاول وهو الا عدل وليس للورثة ان يبيعوا ما في  
ايديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسف ان لهم ذلك فان مات الموصى له عدا الى الورثة

الى الورثة اى ورثة الموصى ولو مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية  
ولو وصى بثلث عبده وداره فاختاره بنفسه وسكنها بنفسه قبل مجوز ذلك الاصح  
انه لا يجوز وليس للموصى بالحزمة والسكنى ان يواجر العبد والدار وقال الشيخ  
رحمته له ذلك وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصى له  
واحد في غير الكوفة فيخرج الى اهله بالحزمة بذلك اذا كان يخرج من الثلث  
ولو وصى بثلث عبده او بثلث داره ويجوز ايضا وثيقة العبد على الموصى له ذكرها  
في اول كتاب الوقف ولو لم يكن له مال غيره كان له ثلث غلة تلك السنة  
لانه عين ما في ثلثي القسمة بالانجراف ولو اراد الموصى له قسمة الدار بينه وبين  
الورثة ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك لانه رواية عن ابي  
يوسف رحمه الله فانه يقول للموصى له القسمة ولو وصى له بحزمة عبده و  
ولاخر برقبة وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والحزمة عليها  
لصاحب الحزمة ولها نظائر وهو كذا وصى بثلث رجل بما في بطنها لآخر وهي  
تخرج من الثلث ووصى لرجل بخاتم ولاخر بفضة او قال هذه النقرة للفلان  
وما فيها من التمر لفلان كان كما وصى لثلثي لصاحب الطرف في المطروف في  
هذه المسائل كلها اما اذا فصل احد الابوين عن الآخر فيها فذلك كالحجب  
عند ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله الامة للموصى له بها والولد  
بينهما نصفان وكذلك اخواتها ومن وصى لآخر ثمة بستان ثم مات  
وفي ثمة فله هذه الثمرة وهدايا وان قال ثمة بستان ابراء فله هذه الثمرة  
وغيره فيما يستقبل بعاش وان وصى له بثلث بستان فله الثلث القائمة  
وغلته فيما يستقبل ومن وصى لرجل بصوف غنمه ابراء واولادها اولادها  
ثم مات فله ما في بطنها من الولد وما في مزروعها من اللبن وما على ظهرها  
من الصوف يوم يموت الموصى سواء قال ابراء او لم يقل واذا وصى ان  
يقرض من ماله الف درهم فلاننا الى سنة يلزمه من ثلثه ان يقرضه ولا  
يطالبوه قبل المدة ذكرها في مسائل مشورة من كتاب البيع والعبد الموصى  
بحزمة اذا ابلغه الورثة ضمنوا قيمته ليشترط له عيدا يقوم مقامه ذكرها  
في باب التصرف في الرهن والعبد الموصى بحزمة لشخص برقبة لآخر اذا قتل  
القصاص ذكرها في باب من قتل عبدا خطأ من كتاب الديارات



**باب** وصية الذمي واذا منع يهودي او نصراني بيعته او  
كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث لان هذه بمنزلة الوقف عنده حنفية  
الله عنه والوقف عنده قبل الحكم يورث ولا يلزم فكذا هذا وانما عندنا قلنا  
هذه معصية فلا تصح عندها ولو اوصى بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث معناه  
اذا اوصى ان تبني داره بيعة او كنيسة فهو جائز من الثلث وان وصى بداره  
كنيسة لقوم غير مسلمين جازت الوصية عنده حنفية رضي الله عنه وقال لا الوصية  
باطلة واكحاصل ان وصايا الذمي على اربعة اقسام منها ان يكون قربة في معتقنا  
ولا يكون قربة في حقنا وهو ما ذكرناه ويريد به الوصية بين البيعة والكنيسة  
اما اذا وصى الذمي بان تخرج خنازير وتطعم المشركين وهذه على خلاف  
اذا كان لقوم غير مسلمين كما ذكرناه ومنها اذا اوصى بما يكون قربة في حقنا ولا يكون  
قربة في معتقنا كما اذا اوصى ان يخرج او بان تبني مسجد للمسلمين او بان يسرج  
في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطلة بالاجماع الا اذا كان لقوم باعيانهم وقوم  
تملكها لا قربة ومنها اذا اوصى بما يكون قربة في حقنا وحقهم كما اذا اوصى بان  
يسرج في بيت المقدس ويغزى الترك وهو من الروم وهذا جائز سواء كان  
لقوم باعيانهم وبغير اعيانهم ومنها اذا اوصى بما لا يكون قربة في حقنا ولا في حقهم  
كما اذا اوصى للغيثات والناجيات فان هذا غير جائز لانه معصية في حقنا وفي  
حقهم لا ان يكون لقوم باعيانهم فيصبح تملكها واستحلالها وصاحب الحق  
ان كان لا يكره فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لاننا امرنا بابتداء الاحكام على  
الظاهر وان كان يكره فهو بمنزلة المرتد فيكون على خلاف المعروف في تفرقة  
بين ابي حنيفة وصاحبه رضي الله عنهما وفي المرتدة المصحح ان تصح وصاياها  
لانها تبقى على الردة بخلاف المرتدة لانه يقتل ويُسلم واذا دخل الحرم دارنا  
بما ين فادعى المسلم او ذمي بما له كل جاز لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث  
حق الورثة ولهذا تنفذ باجازتهم وليس لورثته حق معني كونهم في دار الحرب  
اذ هم اموات في حقنا وفي العناية قيل هذا اذا لم تكن الورثة مولا ما اذا كانت  
فانها تنوقف على اجازتهم والى هذا اشار بقوله وليس لورثته حق شرعي  
كونهم في دار الحرب انتهى فلو كان اوصى بقل من ذلك اخذت الوصية ورثتها  
على رثته وذلك من حق المشركين ايضا ولو اعتق عبده عند الموت او تبرعه

عبده في دار الاسلام فذلك صحيح من غير اعتبار الثلث لما بينا وكذا لا وصية  
للمسلم او ذمي بوصية جاز وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انه لا يجوز  
لان من اهل الحرب ولو اوصى الذمي بكثر من الثلث او لبعض ورثته لا يجوز اعتبارا  
بالمسلمين لانهم التزموا الاحكام الاسلام فبايرجع الى المعاملات ولو اوصى لثلاث  
جاز اعتبارا بالارث اذ الكفر كلمة واحدة ولو اوصى لجزء في دار الاسلام لا يجوز  
لان الارث يمنع ثلثين للرارين والوصية اخذت **باب**  
الوصي وما يملكه ومن اوصى الى رجل فقبل الوصي وجه الموصي وورثها في  
غير وجهه فليس برث وان رده في وجهه فصورته وان لم يقبل ولم يرد  
حتى مات الموصي فهو بالخير ان شاء الله لم يقبل فلو انه باع شيئا من  
تركته فقد لزمت فلا يملكه ذه بعد ذلك ينفذ البيع لصوره من الوصي  
سواء علم بالوصاية او لم يعلم وان لم يقبل حتى مات الموصي قال لا قبل ثم قال  
اقبل فله ذلك ان لم يكن القاضي اخرج من الوصية حين قال لا قبل الا ان  
القاضي اذا اخرج من الوصاية يصح ذلك لانه مجتهد فيه اذ الردي صحيح عند زفر  
رحمته وفعلا للضرر عن الوصي والقاضي ولاية دفع الضرر عن ان س  
في دفع الضمان الضرر عنه وينصب فظا لمال الميت متصرفا فيه في دفع الضرر  
من الجانيين فلو قال بعد اخراج القاضي اياه اقبل لم يلتفت اليه ومن اوصى  
الى عبدا وكافرا فاسق اخرجهم القاضي عن الوصية ونصب غيرهم وهذا  
اللفظ يشترط صحة الوصية لان الاخراج يكون بعدها وذكر محمد رحمه الله  
في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه في جميع هذه الصور يستبطل وقيل  
معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره ابي حنيفة  
معناه يستبطل قبل في الكافر باطل ايضا لعدم ولايته على المسلم بشرط في الاصل  
ان يكون الفاسق مخوفا عليه في المال وهذا يصلح عندنا في اخراج وتبديله  
غيره ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كما لم تصح الوصية وان كانوا  
صفارا كلهم فالوصية جائزة عنده ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يجوز عندها وهو  
القياس وقيل قول محمد رحمه الله مضطرب فيه يروى مرة مع ابي حنيفة  
رضي الله عنه وتارة مع ابي يوسف ولو اوصى الى المكاتب جاز وفي النهاية  
فان غير المكاتب عن المكاتبه عا دوقنا كان اجواب فيه كاجواب العبد



ومن اوصى الى من يحجز عن القيام بالوصية ضم اليه العاقبة رعايته لحق المو  
والورثة ولو شكوا الى الوصي ذلك لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة ولو ظهر عند  
العاقبة محذور أصلاً استبدل برعايته للنظر من الجاهلين ولو كان قادراً على  
التصرف بشأنه ليس للعاقبة ان يحجزه لما انه مختار الميث وعرضته فابقاؤه  
اولى ولهذا قدم على بالميت مع وفور شفقة فاولى ان يقدم على غيره  
وكذا اذا شك الورثة او بعضهم الوصي الى العاقبة فانه لا ينبغي له ان يعزل  
حتى يبدؤا منه خيانة ومن اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف  
عنه في حنفية ومحمد رحمه الله دون صاحبه الا في اشياء معدودة بنيتها  
اثباته تعالى وقال ابو يوسف حمداً لله بنفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع  
الاشياء وفي الغاية وروى عن ابي القاسم الصغار انه قال هذا الخلاف  
بينهم فيما اذا اوصى اليهما جميعاً معاً بعقد واحد فاما اذا اوصى الى كل واحد  
منهما بعقد على حدة فانه ينفرد كل واحد منهما بالتصرف لا خلاف قال الفقيه  
ابو الليث هذا صحيح وبه تأخذ بمنزلة الوكيلين اذا وكل كل منهما على الانفراد  
وعلى من اية بكرة الاسكان في قال الخلاف بينهما جميعاً سواء اوصى اليهما جميعاً  
او منفرداً وجعل في المبسوط هذا صحيح لان وجوب الوصية انما يكون عند الموت  
وحثت الوصية لهما معاً فلا فرق بين الاجتماع والافتراق بخلاف الوكالة  
واما قال لا في اشياء معدودة ولم يذكر كميته لاختلافها فالحال العلم بها  
فذكر في الاسرار ستة وهو بعد اتقيد الوصية المعينة وقبول المحبة وجمع  
الاموال الضابطة من تجهيز الميت وقضاء الدين بحسن حقه وشراء ما لا يترتب  
للصغر وبيع ما يستر الى الغنا ورد الغصب والوديعة والخصومة وذكر في  
اجماع الصغار عاقبة فان ثمانية وهي الستة المذكورة في الاسرار وتنفيذ الوصية  
وقبول المحبة وذكر فيه ايضا جميع الاموال الضابطة قبل ويجعل ان يكون قبول  
المحبة من جنس جميع الاموال الضابطة فيعدان واحداً للثلاثة وادمان على  
من الثمانية والذي ذكره ملص اكثر من ذلك انتهى كلام العناية وتلك الاشياء  
المعدودة هي استئجار في الكتاب الى اجماع الصغار واخوانها فقال لا في شتر  
الكفن وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعة بعينها ورد المقتضا  
والشتر شراء فاسداً وحفظ الاموال وقضاء الدين وتنفيذ وصية بعينها و

وعقود بعينه والخصومة في حقوق الميت قبول المحبة وبيع ما يخشى على التور  
والكف وجمع الاموال الضابطة وفي اجماع الصغار ليس لاحد الوصيتين ان  
يبيع او يتقاضى والمراد بالتقاضى الاقتضاد الى القبض كما كان المراد منه في  
عرفهم ولو اوصى الى كل واحد على الانفراد قيل نفرد كل واحد منهما بالتصرف  
وقيل الخلاف في التفصيل الى الانفراد والاجتماع واحد فان مات احدهما جعل  
العاقبة مكانه وصياً آخر بالاتفاق والوصيان اذا اقران معهما ثانياً يملك القسمة  
نصف ثالث معها ليجزها عن التصرف باعترافها بخلاف اذا انكر الوصي اولم  
يعرف الموت وفي الغريبين للميت عليها دين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت  
معروفاً ذكره في باب من تقبل شهادته ولو ان الميت منها اوصى الى ابي  
فلان ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص اخر ولا يخفى  
العاقبة الى نصب وصي اخر وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يتفرد بالتصرف واذا  
مات الوصي واوصى الى اخر فهو وصية في تركته وتركته الميت الاول عندنا  
وقال الشافعي رحمه الله لا يكون وصياً في تركته الميت الاول ومقاسمة الوصي  
الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمة الورثة عن الموصى له باطلة صورته  
في الغاية رجل وصى الى رجل واوصى لرجل اخر بنثل وله ورثة صغار او كبار  
غيب فقام الوصي الموصى له نائباً عن الورثة واعطاه الثلث وامسك الثلثين  
للورثة فالقسمة نافذة على الورثة في المنقول والعقار ان كانوا صغاراً وفي  
ان كانوا كباراً حتى لو حلك حصته الورثة في يده لم ترجع الورثة على الموصى له  
بشيء واما اذا كان الوارث كبيراً حاضراً وصاحب الوصية غائباً فقام الوصي  
مع الوارث عن الموصى له فاعطى الورثة حقه وامسك الثلث للموصى له لتنفيذ القسمة  
على الموصى له صغيراً كان او كبيراً او غائباً في المنقول والعقار جميعاً حتى لو حلك  
في يد الوصي افرزه كان له ان يرجع على الورثة بنثل في ايديهم انتهى وجهه  
ان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب يرد عليه ويصير مغروراً بشتر الموت  
والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خصماً عن الوارث اذا كان غائباً فصحت  
قسمة عليه حتى لو حضر وقدر حلك في يد الوصي ليس له ان يشارك الموصى له اما  
الموصى له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه ولانه ملكه بسبب جديده ولهذا لا يرد  
بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغروراً بشتر الموصى فلا يكون الوصي خليفة عنه



حتى لو هلك ما فرز له عند الوصية كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصية  
لا يضمن لانه امين فيه وله ولاية لحفظه في الزكاة فصار كما اذا هلك بعض الزكاة  
قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الموصي له شريك الوارث فيتولى ما تولى من المال  
المشترك ويبقى ما بقي على الشراكة فان قاسم الورثة واخذ نصيب الموصي فضاء جميع  
الموصي له ثلث ما بقي وان كان الميت وصي أخيه فقسام الوصية الورثة فضاء ما فيه  
تخرج عن الميت من ثلث ما بقي كذلك اذا وقع له رجل من المخرج فضاء ماله وصار  
كما اذا هلك قبل القسمة فخرج ثلث ما بقي وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان مستغنيا  
للثالث لم يرجع بشئ ولا يرجع تمام الثلث قال محمد رحمه الله لا يرجع بشئ ولو فرز  
الموصي نفسه بالمال لم يخرج عنه فضاء بل يرجع له نصيبه فضاء فضاء فضاء وصية  
الذي قام مقامه ومن اوصى ثلث الف درهم فضاء الورثة الا العاقبة قسمها  
والموصي له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوارث الموصي له قبل القبول  
نصيب الوصية ميراثا لورثته والعاقبة نصيب نظر الاستيفاء حتى الموت والغيب  
ومن اوصى بنصيب الغائب وقبضه فنقض ذلك صح حتى حضر الغائب وقبضه  
المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل اذا باع الوصية من الزكاة بعد بيعه من غيره  
فهو جائز لان الوصية قائم مقام الموصي لو تولى شيئا بنفسه يجوز بيعه بغير حضر من  
الغرماء وان كان في مرض موته فكذا اذا تولاه من قام مقامه فكذا في العبد المأذون  
المديون بغير اذبيع العبد المأذون بغير حضر الغرماء لا يجوز ومن اوصى ان يباع عبده  
ويصدق بثمنه على المالكين فباعه الوصية وقبض الثمن فضاء في يده فاستحق العبد ضمن الوصية  
ويرجع فيما ترك الميت وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول لا يرجع لانه ضمن بقبضه ثم يرجع  
الى ما ذكرناه ويرجع في جميع الزكاة وعن محمد رحمه الله انه يرجع في الثلث فان كانت  
الزكاة قد هلكت او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر  
وان قسم الوصية الميراث فطالب صغيرا من الورثة عبده فباعه وقبض الثمن فضاء  
واستحق العبد رجوع في مال الصغير ويرجع الصغير على الورثة بحصته واذا اصاب الوصية  
بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم جاز وهو ان يكون المولى اذا الولاية نظرية وان  
كان الاول المولى لا يجوز لان فيه تصبيع مال اليتيم على بعض الوجوه وفي العناية  
ولم يذكره ما اذا كان المحل المحال عليه سواء في الملاءة وذكر في الزخيرة ان فيه  
اختلاف في الشايع وفي العناية تفصيل فليرجع اليه انتهى ولا يجوز بيع الوصية ولا

ولا شراؤه الا بما يتعاقبان ان سفي مثله لانه لا نظر في الغبن الفاحش بخلاف  
البسيلا لانه لا يمكن التحرز عنه فحقا اعتبره ان اذ باه والصبي المأذون والعبد  
المأذون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن الفاحش عند ابو حنيفة  
رضي الله عنه وعندهما لا يملكونه واذا كتبت كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية  
على حدة وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة على كتاب  
ان اهدى شها وده في آخره من غير تفصيل فيصير ذلك حكما على الكذب ثم قيل  
يكتب الشراء من فلان بن فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان وقيل لا بأس  
بذلك لان الوصاية تعلم ظاهره وبيع الوصية على الكبير الغائب جاز في كل شيء الا في  
العقار والقبيل لا يملك الوصية غير العقار ايضا الا انما جوزهناه استحسانا  
وجوهها مذكورة في الهداية فليرجع اليه ولا يخرج في المال الى مال الكبير الغائب الصغير  
وقال ابو يوسف رحمه الله وصي الاخ في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصي  
الاخ في الكبير وكذا وصي الام وصي العم وهذا الجواب في تركه هو لا لان  
وصيتهم قائم مقامهم وهم يملكونه ما يكون من الحفظ فكذا وصيتهم وفي النهاية  
وانما قيد بتركه هو لانه وصي الام والاخ في تركه الاب للصغير ليس كوصي  
انتهى والوصي احق بالالصغير من اجد وقال ابو حنيفة رحمه الله اجد احق فان  
لم يبق لاب فالجد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه وشفعهم عنه ملك لا يحل  
دون الوصية غير انه يقدم وصي الاب في التصرف **فصل**  
في مسائل متفرقة تتعلق بتصرفات الاب والوصي جمعها من كتاب الهداية ولو  
اوردت حاشا في ذيل هذا الباب اعلم ان التصرف على الصغار انواع ثلثة نوع  
هو من باب الولاية لا يملك الامن هو ولي كالاخ والشر والبيع والموال  
العينة ونوع آخر ما كان من ضرورة مال الصغار وهو شراء مال لا يملكه  
وبيعه واجارة الاظهار وذلك جاز من يؤوله وينفق عليه كالاخ والعم  
والام والمملوق اذا كان في حجرهم واذا ملك هؤلاء النوع والولي اوله به  
الا انه يشترط في حق الولي ان يكون الوصية في حجره ونوع ثالث ما هو تفق  
محض لقبول المحبة والصدقة والقبض فكذا يملك المملوق والاخ والعم والصبي  
بنفسه اذا كان يعقل لانه الاثنى بالحكمة فتجرب بملكه نظرا للصبي فيملك بالفعل  
والولاية ولا يجوز منزلة الاتفاق الوصية اذا سافر بالالصغير ففقه من



ذكرها في كتاب الكراهية الأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء بالبيع ولا يدفع المال  
إليها ذكرها في باب الوكالة بالخصومة يعني إذا ادعى شيئا للصغير فأنكر المدعي عليه  
وصدق الأب الوصي ثم جاء يدعي المال فإن أقرهما لا يبيع ولا يدفع إليهما لأنها  
أخرجت من الولاية والوصاية في حق ذلك المال بسبب قرارهما بما قاله المدعي عليه  
انتهى وذكر في أويل القسمة أن الوارث والوصي المقرب لادين تقبل البينة  
عليه مع إقراره أو باع الأب للصغير ومن الثمن لا يبيع هذا الضمان لأنه  
في البيع عاقد مباشر حتى يرجع الحصة عليه ولحقه في فلو صح الضمان بصغيرنا  
لنفذ ذكرها في باب المهر الوصي والأب يمكن أن يبا في مال الصغير  
ذكرها في كتاب الوديعة الأب والوصي يزوجان ممالك الصبي عبيدا أو  
إماء وقال أبو يوسف رحمه الله لهما تزويج الأمة ذكرها في كتاب ما دون  
والأب يملك مال ابنه للحاجة إلى البقاء وله تملك حارية ابنه للحاجة إلى صيانة  
المال غير أن الحاجة إلى البقاء تسلبه دونها إلى بقاء نفسه فلهذا يملك الحارية  
بالقيمة والطعام بغير القيمة ذكرها في كتاب الرقيق الأب والوصي إذا باع مال  
الصبي من غريم نفسه ويقع المقاصة ويضمن للصبي عندها وعند أبي يوسف  
لا تقع المقاصة ذكرها في باب يجوز ارتقائه وقد ذكرها أيضا ولو باع  
الأب لابنه الصغير من نفسه جاز لقيام عبارته مقام عبارتين ذكرها في باب  
ولو باع الأب للصغير وأراد منه بيع أبراه عند أبي حنيفة ومحمد ويملك  
قبضه بعد بلوغه ذكرها في باب المهر ويملك الأب والوصي كحابة عبد للصغير  
ذكرها في باب يجوز للمكاتب أن يفعل وأن أقرض الوصي ضمن والأب بمنزلة  
الوصي في أصح الروايتين ذكرها قبيل باب التحكيم أقر الأب والوصي بعض  
مال الصغير لا يلزمه شيء لأنه لا يتصور خصية لما أن له ولاية الأخذ ذكرها في باب  
يجوز ارتقائه ويملك الوصي مع المنقول على الكبير الغائب ون العقار وكذا  
حكم وصي الأم والأخ والعلم على الصغير وقبل المنقول على اختلاف ذكرها في باب  
القضاء للمواريث ولا يملك الأب بيع مال ابنه الغائب بدين له عليه سوى النقطة  
ذكرها في باب الأولياء وإذا باع الأب قل من القيمة بعين فاحش أو اشترى  
بأكثر منها يملك بطل البيع ذكرها في فصل الكفارة وكذا الوصي لا يملك بيعه  
بالعين الفاحش ذكرها في وكالة بالبيع الأخ لا ولاية له في المال ويملك

ويملك تسمية القضاة ضرورة ذكرها في كتاب القسمة والأول للوصي الحاجة  
تتميز مال اليتيم ذكرها في كتاب الرهن ومن وجب بيعا للصبي صح رده من الأب  
والوصي ولا يملك أن يبطل حقه كدبته وقوده ذكرها في الشفعة وللأم  
اتلاف منافع الصبي بلا عوض بالاستخدام ذكرها في كتاب القبط ويجوز للأم  
أن تواجرها فيها إذا كان في حجرها ولا يجوز للعلم ذكرها في الكراهية ولا يجوز  
للأم أن تنصرف في مال الابن ذكرها في كتاب القبط وأما رهن الأب  
من نفسه أو من صغير له أو عبد تاجر لادين عليه جاز ذكرها في باب يجوز  
ارتقائه وقد ذكر هناك وفي الكفاية يعني رهن الأب شائع ابنه الصغير  
من نفسه بدين له عليه أو رهن الأب شائع ابنه الصغير من ابن له آخر صغير  
بأن يكون لرجل ابنان صغيران فصار لأحدهما دين على الآخر يوجه من الوجه  
فرهن الأب شائع ابنه الصغير المديون من ابنه الصغير الذي صورته الدين  
أو يكون للأب عبد تاجر ولهذا العبد دين على الصغير فرهن الأب شائع  
ولده الصغير من عبد نفسه جاز انتهى وإذا قتل ولي الصغير أي قربة يلية  
أن يقتل أي يستوفى القصاص وله أن يصالح وليس له أن يعفو وكذلك  
إذا قطعت يد الصغير عدا والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك لأنه يقتل  
ويخرج تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس استيفاء القصاص من الطرف  
فإنه أي محمد لم يستثن إلا القتل وفي كتاب الصلح أن الوصي لا يملك الصلح  
ولا يملك العفو لأن الأب لا يملكه فهو أوله قالوا القياس أن لا يملك الوصي  
الاستيفاء في الطرف كما لا يملكه النفس لئلا المقصود وهو الشفيع وفي  
الاستحسان يملكه ذكرها في باب يوجب القصاص من كتاب الجنائيات وقد  
وضعها هناك في المعنوه ثم قال والوصي بمنزلة المعنوه في هذا والقاصف  
بمنزلة الأب في الصحيح **فصل** في الشهادة وأما شاهد  
الومتان أن الميت وصي له فلان معهما قال شاهد باطلة إلا أن يدعيها  
المشهد وله وهذا استحسان وهو في القياس كالأول وجهها المذكور في  
الهداية وكذلك لابن ابن معناه إذا شهد أن الميت وصي له رجل وهو  
منكر ولو شهدا بعين الوصيتين لو ارث صغير بشئ من مال الميت أو غيره  
فشهدا باطلة وإن شهدا الوارث كبير في مال الميت لم يجوز أن كان في غير مال



جاز و هذا عندنا حنفية رضى الله عنه وقال لا ان شهد الوارث كبير يجوز  
 في الوجهين اى حال الميت وغيره واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بين  
 الف درهم وشهد الاخران للأولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت  
 شهادتهما كل فريق للأخوة بوضعية الف درهم لم تجز وهذا قول به حنفية ومحمد  
 رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل في الدين ايضا وابو حنيفة  
 فيما ذكره اختلف مع ابى يوسف وعن الحنفية مثل قول محمد رحمه الله ولو  
 شهد الله اوصى للذين الرجلين بجزائريته وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى  
 للساخدين بعبد جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهد الله اوصى للذين  
 الرجلين بثلاث له وشهد المشهود لهما ان اوصى للساخدين بثلاث له فانه  
 باطله وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى للذين الرجلين بعبد وشهد  
 المشهود لهما ان اوصى للأولين بثلاث له فانه باطله **كتاب الخنثى**  
**فصل** في بيانه واذا كان للولد فرج وذكر فهو خنثى فان  
 كان يول من الذكر فهو غلام وان كان يول من الفرج فهو انثى وان با  
 منهما فالحكم للسابق وان كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة عندنا حقيقة  
 رضى الله عنه وقال لا ينسب اليه اكثرهما وان كان يخرج منهما على سواء فهو شكلي  
 بالاتفاق واذا بلغ الخنثى وخرجت له حية او وصل اليه النساء فهو رجل وكذا اذا  
 احكم كما يحكم الرجل او كان له ثدي مستولا هذه من علامات الذكر ان  
 ولو ظهر ثدي كنهى المرأة او نزل لبن في ثديه او حاض او جمل او امكن القول  
 من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء وان لم تظهر احدى هذه  
 العلامات فهو خنثى شكلي وكذا اذا عارضت هذه المعالم **فصل**  
 في احكامه الاصل في الخنثى المشكلي ان يؤخذ فيه بالاحوط والا وثق في امور  
 الدين وان لا يحكم بنبوت حكم وقع الشك في نبوته واذا وقف خلف الامام  
 قام بين صف الرجال النساء فانه لو كان امرأة فلا يتحمل الرجال كباقي صف  
 صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه رجل فتقف صلواته وان قام في صف  
 النساء قال محمد رحمه الله فاحب الي ان يعيد صلواته لاحتمال انه رجل وان  
 قام في صف الرجال فصلواته تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن شماله والذى  
 خلفه بخلاف صلواتهم احتياطا واحب ان يصلى يتناع يعني اذا كان

كان مراصقا واما اذا بلغ بالسن فذلك اجب في العناية ويجلس  
 في صلواته جلوس المرأة وان صلى بغير قناع امرته ان يعيد وهو على الاقبة  
 وان لم يعيد اجزاه ويتناع له امة تختنه ان كان له مال ويكره ان تختنه  
 رجل لانه عساه انتى وتختنه امرأة لانه لعنه رجل وان لم يكن له مال  
 ابتاع له الامام جارية من بيت المال فاذا اختنه باعها ورث منها في بيت  
 المال ويكره له في حياته لبس الخنثى واكره له وان ينكشف قدام الرجال  
 او قدام النساء وفي العناية والمراد بالاختشاف هو ان يكون في ازار واحد  
 لا ابداء موضع العورة لان ذلك لا يحل لغير الخنثى ايضا وهذه المسئلة  
 تدل على ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محاربه لا كنظر  
 الى الرجل لانه لو كان كنظر الرجل الى الرجل لجاز له الكشف للفتاة وازار  
 واحد انتهى ويكره ان يخلو به غير محرم من رجل وامرأة وان يبا فر  
 من غير محرم من الرجال وان احرم وقد رافق قال ابو يوسف رحمه  
 لا علم له في لباسه ليس المختط ام لا وقال محمد رحمه الله ليس لباس المرأة  
 ولا شيء عليه لانه لم يبلغ ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول له  
 تكبره غلاما فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى ولو قال كل عبد  
 حر او قال كل امه لى حرة وله ملوك خنثى لم يقع حتى يستبين امره  
 وان قال القولى جميعا عتق لتحقق احداهما بيقين وان قال الخنثى انا رجل  
 او قال انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان شكلا ينبغي ان يقبل قوله ولو  
 مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة ويتم بالصعيد  
 لقدر الغسل في العناية ويتم بالصعيد مع الخرقه ان يكلم الاجنبي  
 وبغيرها ان كان فارحم محرم من الميت وينظر الميت الى وجهه ويعرض  
 عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة ولا يشترى جارية للغسل كما كان  
 يفعل للثان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء غير مقيد بخلاف  
 الشراء للثان فانه في حال الحيوة وله اهلية الملك انتهى ولا يخضر ان  
 كان مراصقا غسل رجل ولا امرأة وان سجد قبره فواجب واذا مات  
 وصلى عليه وعلى رجل وامرأة وضع الرجل قمايلى الامام والخنثى خلفه والمرا  
 خلف الخنثى ولو وقفن مع رجل في قبر واحد من عذر رجل الخنثى خلف الرجل

وان لم يكن شكلا



ويجعل بينهما حاجز من صيد وان كان مع امرأة قد تم الخنثى وقال محمد رحمه الله  
 وان جعل على السرير نفس المرأة فهو آتية ويقتضى كما تقتضى اجارية  
 وهو آتية يعني يقتضى في خمسة اوثاب ولو مات ابوه قلت انما قال  
 بينهما عند ابي حنيفة رضي الله عنه للابن سهران والخنثى سهم وهو انثى عنده  
 في المراثي الا انما يتبين غير ذلك قال للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث  
 انثى وهو قول الشعبي واختلفوا في قياس قوله قال محمد رحمه الله المال بينهما  
 على انثى عشر سهمًا للابن سبعة وللخنثى خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله  
 المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللخنثى ثلثة وآتية الاقوال المذكورة  
 ذكرت في الهداية وفي العناية على التفصيل لكن تركا ذكرها خوفاً عن الاطال  
 ولو كان الورثة زوجاً وأماً واختاً لاب وام هي خنثى وامرأة واخوين  
 لام واختاً لاب وام هي خنثى فعندنا في الاول للزوج النصف وللام  
 الثلث والابا للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأخوين لام الثلث  
 والابا للخنثى **مسألة شتى** واذا قرئ على الاخرين  
 كتاب وميته فيقبل له ان يشهد عليك بناءً في هذا الكتاب فاقوى براسه اي نعم  
 او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الزك  
 يقتضى لانه وكذلك الذي صمت أو يومين بعارضين وقيل هذا تفسير  
 لمقتضى الكتاب وقال الشافعي رحمه الله يجوز في الوجهين والافرق بينهما  
 عنده والفرق لا يصح بان ان الاشارة انما تعتبر اذا صارت معلومة معلومة  
 وذلك في الاخرين دون المعتقل لانه حتى لو امتد ذلك صارت له اشارة  
 معلومة قالوا هو بمنزلة الاخرين واذا كان الاخرين يكتب كتاباً أو يوم  
 ايماء يعرف به فانه يجوز كخامه وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقتض من  
 وله ولا يحد ولا يحد له ثم الكتابة على ثلث مراتب مستبين مرسوم اي  
 مقنون وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان كذا في العناية وهو  
 بمنزلة النطق في الغائب والمحاضر على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة  
 على اجدار واوراق الاشجار وينوي فيه اي يطلب منه البينة مثل الطلاق والطلاق  
 وغيرها لانه بمنزلة هزج الكتابة اي الكتابة القولية كقوله انت باين وامثاله  
 كذا في العناية فلا بد من البينة وغير مستبين كالكتابة على الهواد والماء وهو

وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وذكر في كتاب الاقوال ان  
 الكتاب من الغائب ليس بحجة في قصاص يجب عليه ويجوز ان يكون الجواب  
 صهيماً كذلك ويكون فيهما اي في الاخرين والغائب روايتان ويقتل  
 ان يكون مغارقاً لذلك لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب فيكون لقيام  
 اهلية النطق ولا كذلك الاخرين لتعذر الوصول الى النطق لآفة المانعة  
 وذلك المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادراً على الكتابة  
 بخلاف ما ذهبه بعض اصحابنا لانه لا يعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة  
 لانه حجة ضرورية ولا ضرورة اي في الاخرين القادر على الكتابة لانه اي  
 اي محمد اجمع هما بينهما وقال شارح كتب بطريق التسوية بينهما بناءً  
 على ان كل واحد منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم توجد  
 في الاشارة وفي الاشارة زيادة امير لم يوجد في الكتابة بناءً على  
 اقرب الى النطق من انما الاقلام فاستويا واذا كان الغنم مذبوحة  
 وفيها ميتة فان كان المذبوحة اكثر تحترق فيها واكل وان كانت الميتة  
 اكثر او كلنا نصفين لم يؤكل وهذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار اما  
 في حالة الضرورة بكل له التناول في جميع ذلك وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر  
 قد استراح اقدم الاقلام عن السير في ميادين صفحات هاتيك الارقام  
 بعون الملك للعلام وعن تبويضها وتصحيحها وتخييرها وتقيجها وقت الضخوة  
 الكبرى من يوم الاربعاء الحادي عشر من شهر جمادى الاخرة من شهر سنة  
 اربع وعشرين بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة وكل  
 التحية حامداً ومصلياً مسلماً ومحو قلاً ووقلت فيه منشأ ومورخاً

<p> <b>احمد الله الذي من فضله</b>  <b>قد بدلت الجحد في تحريره</b>  <b>عزرا الفقه عند سافرة</b>  <b>فاجعل اللهم سعبي خالصاً</b>  <b>واكسبه ثوبى قبول ورضى</b>  <b>فلكم اسهرت عيني متعباً</b>  <b>ان ترم تاريخ اتمام له</b> </p>	<p> <b>ثم هذا اجمع له والانتخاب</b>  <b>وخرت له محض القلب</b>  <b>فيه حتى عليها من نقاب</b>  <b>لك شكوراً اذا قام الحساب</b>  <b>من اولى الفضل واصحاب الصواب</b>  <b>فيه فكري ابتغى حسن الثواب</b>  <b>كاملاً ارضه قلتم الكتاب</b> </p>
--	---





Süleymanîye Kütüphanesi

Kisim: AMCA ZADE  
HUSEYİN PAŞA

Yenihayrî

Eski No: 215